مغني اللبيب

عن كتب الأعاريب

الطبعة الأولى
الكويت
١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

مُغْنِي اللَّبِيب

عن كتب الأعاريب

لابن هشام الأنصاري

الجزء الأول

تحقيق وشرح

الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب

السلسلة التراثية

(٢١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العليّ الأجَلّ، حمداً يليق بعظيم سلطانه، وجليل صُنْعِه، وعِزَّة جبروته، وأُصَلِّي وأسلم على نبيّه المصطفى المُرْسَل بالهداية إلى الخلق بكتاب الله المعجز، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبَعْدُ،

فإن صلتي بكتاب «مغني اللبيب» لابن هشام بدأت منذ أيام الدراسة في جامعة دمشق. وكان ذلك بعد صدور الطبعة الأولى(١) من هذا الكتاب بدمشق عام أربعة وستين وتسعمئة وألف.

دخلت الجامعة سنة ١٩٦٥، ودرست مسائل في هذا الكتاب على يَدَي الأستاذ الفاضل سعيد الأفغاني، وكانت دراستنا في الطبعة الأولى لهذا الكتاب، وكنت في الوقت نفسه أستمع إلى ملاحظات الأستاذ المحقق أحمد راتب النفاخ في منزله مع مجموعة من الطلبة حول تحقيق هذا الكتاب، والأخطاء التي وقعت فيه، والمآخذ الكثيرة التي تُؤخذ عليه.

وبعد تخرّجي في الجامعة كنتُ أجتمع مع زملاء لي في حلقة علمية، نقرأ فيها صفحة أو صفحتين من هذا الكتاب، ولا نزيد على هذا، وكانت قراءة تحقيق، نناقش ما فيه من آراء، ونستعين على ذلك بالحواشي التي وضعت على الكتاب، واستدراكات العلماء، كما نقابل ما جاء فيه بآراء النحويين في المراجع الأخرى.

---

(١) أعني بالطبعة الأولى للكتاب تلك التي صدرت في دمشق بتحقيق الدكتور مازن مبارك، والأستاذ علي حمد الله، ومراجعة الأستاذ سعيد الأفغاني في عام ١٩٦٤.

ومن خلال ما ترى ارتبطت بالكتاب ارتباطاً قوياً فترة غير قصيرة، وأدركت قيمتهُ العلمية، وقدره بين مؤلفات السابقين، كما عرفت مواطن النقص في تحقيقه، ورأيت في نهاية المطاف أن إخراجه على النحو الذي بين أيدينا عمل يَتَّسِمُ بالسُّرعة[١]. وقد ذكر هذا محققا الكتاب في مقدّمة الطبعة الأولى، وبقي الأمر على ذلك فيما تلاها من طبعات، ولا يصح ترك كتاب قيِّم على هذا الحال مع قدره ومكانته بين مؤلفات الأقدمين.

سافرتُ عام ١٩٧١ إلى القاهرة، ومنها إلى الكويت في عام ١٩٧٢، وشُغِلتُ بالدراسات العليا الماجستير[٢]، ثم الدكتوراه[٣].

وكان لابُدَّ في أثناء هذه الدراسة من الرجوع إلى «مغني اللبيب»، فقد كان ابن هشام - رحمه الله - تلميذ أبي حيان، وقد أخذ التلميذُ على أستاذه مواضع[٤]، وتأثر بمؤلفاته، ولهذا كله كان له نصيب من دراستي، ومناقشة لآرائه في كتابه هذا، وبذلك ازدادت صلتي بالكتاب وصاحبه قوة فوق الذي سلف من أمري معه.

وفي عام ١٩٨١ بعد أن انتهيت من دراستي هذه، وقعت إليَّ طبعة خامسة للكتاب «مغني اللبيب» فقلّبت أوراقها، باحثاً فيها عن جديد، وقارنتها بما سبق

---

(١) زارني الأستاذ علي حمد الله عام ١٩٧٠ بدمشق، وجرى الحديث معه بشأن هذا الكتاب، وأبديتُ له بعض الملاحظات على تحقيق هذا الكتاب، ولم أجد مع هذا منه رغبة أو حماسة لمعاودة العمل في الكتاب.

(٢) كانت الرسالة «ابن يعيش وشرح المفصل» ونوقشت في جامعة عين شمس عام ١٩٧٦، وطبع الكتاب بمجلس النشر بجامعة الكويت عام ١٩٩٩.

(٣) وعنوان الرسالة «البحر المحيط لأبي حيان ـ دراسة نحوية صرفية صوتية» ومعها ملحق فيه القراءات في البحر المحيط مستخرجة من مظانها، ونوقشت في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة عام ١٩٨١.

(٤) جاء ذلك في ستة وثلاثين موضعاً في هذا الكتاب، وهي مآخذ لا يصعب رَدُّها، وقد ناقشت هذا في رسالتي، وسوف أعلّق عليها في هذا التحقيق بما يظهر الحقّ إن شاء الله تعالى.

من طبعات، فرأيت أن الحال هو هو، وعاودني الحنين إلى العمل الجاد في هذا الكتاب مَرّة أخرى، فهو الكتاب الذي يحقُّ لطالب العلم أن يسهر معه ليله، ويقضي معه ساعات عمره، ولا يُؤْثِرُ عليه غيره.

وكانت الخطوة الأولى إلى المكتبة الظاهرية في دمشق، فوجدت مجموعة من المخطوطات القيمة للكتاب بلغت أربع عشرة مخطوطة، ووقع اختياري على أربع منها، وهي مما اعتمدت عليه في تحقيق هذا الكتاب، وكان من نتيجة ذلك هذا التحقيق الجديد الذي تراه بين يديك، وأرجو الله أن تجد فيه ما يرضيك ويغنيك عن غيره من تحقيقات، كما أرجوه تعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه، وأن يجزيني به خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

والحمد لله رب العالمين.

عبد اللطيف محمد الخطيب

الكويت ٢٧ من محرم ١٤٢١ هـ
١٢/٥/٢٠٠٠م

---

(١) أضفت إلى ذلك مخطوطة خامسة حصلت عليها من معهد المخطوطات وقد صُوّرت من مكتبة في اليمن.

ابن هشام الأنصاري[1]:

هو عبد[2] الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، الشيخ جمال الدين الحنبلي.

كان نحوياً فاضلًا، وعالماً مشهوراً، ولد في ذي القعدة سنة ثمان وسبعمئة، ولزم الشهاب عبد اللطيف بن المُرَحّل، كما تلا على ابن السرّاج[3]، وتتلمذ على أبي حَيّان النحوي الأندلسي، وذكروا أنه قرأ عليه ديوان زهير بن أبي سلمى، وقالوا: إنه لم يلازمه طويلًا، ولم يقرأ عليه النحو[4]، كما حضر دروس التاج التبريزي، وقرأ على الفاكهي، كما حَدّث عن ابن جماعة بالشاطبية، تمكّن من إتقان العربية بعد أن أخذ عن هؤلاء الأعلام، وفاق الأقران في عصره، ورفعه بعضهم فوق شيوخه، كما درس على يديه جماعة من أهل مصر النحو، فنالوا من علمه خيراً، وعُرفوا به بين الناس.

لقد انفرد بفرائد غريبة بين المتأخرين، وجاء بمباحث دقيقة، وأسلوب جديد في البحث، وله على السابقين استدراكات قيمة، وكان محققاً بارعاً قادراً على التصرُّف في الكلام.

---

(١) أذكر هنا نبذة مختصرة عنه تُعرِّف القارئ به، وسوف أخرج كتاباً عن ابن هشام ومنهجه في مغني اللبيب بعد الانتهاء من تحقيق هذه الطبعة إن شاء الله.

(٢) انظر ترجمته في بغية الوعاة ٦٨/٢ والدرر الكامنة ٢٠٨/٢ وما بعدها وحسن المحاضرة ٣٠٩/١.

(٣) مقرئ مجود انتهت إليه رياسة الإقراء في الديار المصرية. ولد عام ٦٧٠ وتوفي سنة ٧٤٩ بالقاهرة. انظر بغية الوعاة ٢٥٦/١.

(٤) لا يُعْقَل أن يقرأ ابن هشام على شيخه أبي حيان ديوان زهير دون أن يتطرق الحديث إلى اللغة ومسائل النحو والصرف، ولي عودة إلى هذا في دراسة عنه إن شاء الله تعالى.

وعُرف عنه أنه كان بَرّاً متواضعاً، دمث الخلق، رقيق القلب، وكان على صلة طيبةٍ بمن حوله من رجال عصره.

وبلغت شهرته المشرق والمغرب، وعرفه القاصي والداني، وعبارة ابن خلدون. وهو في المغرب. مشهورة فيه حين قال: «مازلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه».

توفي ابن هشام ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمئة، وترك من بعده مؤلفات كثيرة[1] منها:

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة، عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل، شرح التسهيل، شرح الشواهد الكبرى، القواعد الكبرى، شذور الذهب، وشرح شذور الذهب، قَطْر النّدى، وشرح قَطْر النَّدى، الجامع الصغير، الجامع الكبير، شرح اللمحة لأبي حيان، المسائل السفرية في النحو، التذكرة، الألغاز، وله كتب أخرى، وحواشٍ على الألفية والتسهيل.

هذه بعض مؤلفاته وله غيرها من المؤلفات، وكلها انتشرت في عصره، وطار ذكرها بين الناس، وأقبل عليها الطلبة وشيوخهم.

ومن شعر ابن هشام:

ومن يصطبر للعلم يظفر بنيله — ومن يخطب الحسناء يصبر على البَذْلِ

ومن لا يُذِلَّ النفسَ في طلب العلا — يسيراً يَعِشْ دهراً طويلًا أخا ذُلِّ

---

(١) الحديث عن هذه المؤلفات، وما طبع منها وما لم يطبع يأتي مفصلاً في البحث الذي وعدت به، والغاية من عرض بعض هذه المؤلفات هنا بيان عمل ابن هشام ومبلغ علمه.

ورثاه ابن نباته بقوله:

سقى ابنَ هشامٍ في الثرى نَوْءُ رحمةٍ ... يَجُرُّ على مثواه ذيلَ غمام
سأروي له من سيرة المدح مسنداً ... فما زلتُ أروي سيرة ابن هشام

* * *

مغني اللبيب

لهذا الكتاب مكانة كبيرة عند السابقين، وله مثلها عند المعاصرين، فهو من أعظم كتب ابن هشام قدراً، وأرفعها مقاماً، انتشر ذكره بين الناس، وأكبّ العلماء عليه، ولما أحسُّوا بصعوبة أسلوبه، ودقة مسائله، وضعوا الحواشي عليه والشروح كي يستعين بها الطلبة، فتأخذ بيدهم إلى إدراك الغامض من مسائله، وما أكثرها.

ولم يكن ترتيب ابن هشام لهذا الكتاب قائماً على الطريقة المعروفة عند النحويين، بل لجأ إلى ترتيب جديد، فوضع كتابه في ثمانية أبواب، وجاء الباب الأول في تفسير المفردات وذكر أحكامها، وبلغت الأدوات في هذا الباب أربعاً ومئة أداة ابتدأ فيها بالألف المفردة، وانتهى منها بالحديث عن الأداة «يا»، ثم تناول فيما تبقى من أبواب الجملة وأنواعها، وشبه الجملة، ثم ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها، والتحذير مما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه، وفي الباب السابع بيّن كيفية الإعراب، وقصر الباب الثامن على ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من المسائل الجزئية، ووضع في هذا الباب مجموعة من القواعد النحوية الأصولية بلغت إحدى عشرة قاعدة.

إنه كتاب انفرد بطريقة العرض، والأسلوب الذي نهجه ابن هشام في مناقشة مسائله، ومن هنا لم يكن من السهل على كل دارسٍ للنحو أن يفهمه، فلا بدَّ لفهمه من الارتباط بالقرآن، وكتب التفسير، وإعراب القرآن، ليتمكن الباحث من إدراك ما يرمي إليه ابن هشام من إشارات وتحليلات عند حديثه عن الآيات القرآنية، ومَن أقدم على دراسة هذا الكتاب دون أن يكون له مثل هذا الارتباط فقد أضاع وقته، ولم يَنَل بغيته.

وكان ابن هشام يعتز بكتابه هذا غاية الاعتزاز، فيقول في مقدمته:

«فدونك كتاباً تُشدُّ الرحال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرجال لا يَعْدُونه» لقد كان - رحمه الله - يعرف قيمة ما صنع، وما أودعه في كتابه هذا من آراء، ويذكر أن الذي دفعه إلى وضع كتابه هذا هو ما وجده من حسن القبول لكتاب سبق أن نشره بين الناس وهو «الإعراب عن قواعد الإعراب».

* * *

تاريخ تأليف الكتاب

ذكر ابن هشام في مقدمة «مغني اللبيب» أنه أنشأ في عام تسعة وأربعين وسبعمئة كتاباً في النحو، وكان مقيماً في مكة المكرمة في ذلك الوقت، ثم انتقل إلى مصر، وخلال سفره فَقَد هذا الكتاب مع جملة أخرى من الكتب، ولم يبيّن لنا طريقة الإصابة به، ولا كيفيّة فقده، هل سُرِق؟ أو ضاع، أو أخذه قاطع طريق؟ لم يُفَصِّل حديثه في هذا، وكل ما أشار إليه هو أنه أصيب به وبغيره من الكتب في تلك الرحلة، ولم يذكر كذلك اسم الكتاب، ولم يبيّن طريقة تأليفه.

أقام ابن هشام في مصر حتى عام ٧٥٦ ستة وخمسين وسبعمئة، ثم عاد إلى مكة المكرمة، وكان قد بلغ من العمر ثمانية وأربعين عاماً، ولما استقر فيها شمّر عن ساعد الجد، ووضع لنا هذا التصنيف الجديد، وسماه «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب».

لم يذكر ابن هشام عدد السنوات التي قضاها في تأليف كتابه هذا، والكتب التي تتبعت سيرته لم تذكر شيئاً عن هذا، ووجدت على الورقة الأخيرة من مخطوطة[1] الكتاب الأولى العبارة التالية: «هذا آخر ما تيسّر إيراده في هذا التأليف، وأسأل الله الذي مَنَّ عليَّ بإنشائه، وإتمامه في البلد الحرام في شهر ذي القعدة الحرام، ويَسَّر عليَّ إتمام ما ألحقتُ به من الزوائد في شهر رجب الحرام أن يحرّم وجهي على النار».

وتدل هذه الكلمات على أنه ألف الكتاب، ثم عاد عليه بالإضافة والزيادات،

---

(١) رقمها ٣٨٩٣ وهي من نسخ محمود بن محمد بن عمر عام ٧٦٤هـ.

وبذلك يكون قد تمّ بعد مرحلتين من العمل فيه، ولكن متى انتهى منه؟ ليس في هذا النص بيان لذلك.

ووجدت على الورقة الأخيرة من المخطوطة الثالثة[1] قوله:

«هذا آخر ما تيسَّر إيراده في التأليف، فأسال الله الذي مَنَّ عليَّ بإنشائه، وإتمامه في البلد الحرام في ذي القعدة من سنة ست وخمسين وسبعمئة، ويَسَّرَ عليَّ إتمام ما ألحقت به من الزوائد في شهر رجب الحرام سنة تسع وخمسين وسبعمئة».

كذا وردت العبارة، ولست مطمئناً لهذه الزيادة في ذكر السنة، فقد يكون ذلك من عمل النسَّاخ، غير أني لا أملك دليلًا على دفعها، فإذا صدق النص فإن المؤلف يكون قد أمضى في العمل في هذا الكتاب أربع سنوات، حتى استوى على هذا الطرز الذي بين أيدينا، وذلك من عام ٧٥٦ إلى عام ٧٥٩ .

وإذا علمنا أن ابن هشام توفيّ عام ٧٦١هـ فذلك يعني أن كتابه هذا يُعَدُّ من أواخر ما ألّف إن لم يكن الأخير منها، فرحمة الله عليه، وأعلى في الجنان مقامه.

طبعات الكتاب:

طبع كتاب «مغني اللبيب» عدة طبعات، ومنها ما بين يديّ مما رجعت إليه ما يلي:

١ - المتن مع شرحٍ للدماميني[2] وحاشية الشمني، وقد طبع في مجلد واحد، وكان

---

(١) رقمها ٦١٥٧، وتاريخ نسخها ١٠٧١ هـ والناسخ عيسى بن حسين بن عجرة المستولي.

(٢) كتب الشيخ الدماميني تعليقات على مغني اللبيب عندما كان بالديار المصرية، وسافر من اليمن إلى الهند بعد عام ٨٢١ وهناك ألف شرحاً لكتاب سماه «تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب» وفيه اعتراضات كثيرة على ابن هشام ووصل في كتابه هذا إلى حرف الفاء، ولم يتمه حيث عاجلته المنية في الهند في شعبان سنة سبع وثلاثين وثمانمئة.

ذلك سنة ١٣٠٥ هـ في شهر ذي الحجة بمطبعة محمد أفندي مصطفى بمصر، وفي هذه الطبعة أخطاء مطبعيّة كثيرة.

٢ - طبعة عليها حاشية للشيخ محمد الأمير، وقد صدرت عن المكتبة التجارية بمصر وذلك سنة ١٣٧٢هـ.

وذكر على الورقة الأولى أنها روجعت وقوبلت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء، وفيها أخطاء.

٣ - وطبعة ثالثة مع حاشية للعلامة مصطفى محمد عرفة الدسوقي، وقد قام بطبعه ونشره مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، وكان ذلك في شهر رجب سنة ١٣٨٦، والأخطاء فيها تربو على ما في الطبعتين السابقتين.

٤ - طبعة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، وليس عليها تعليقات، فقد نشر متن الكتاب مضبوطاً ضبطاً سليماً، وكان ذلك في المكتبة التجارية الكبرى بمصر، وليس على هذه الطبعة تاريخ، وهي طبعة قيمة، يندر أن تقع فيها على خطأ.

٥ - طبعة دمشق بتحقيق الدكتور مازن مبارك وزميله، وظهرت هذه الطبعة في جزأين عام ١٩٦٤، وهي طبعة، الأخطاء المطبعية فيها كثيرة، وتوالت الطبعات بعد ذلك، وكان آخر ما اطلعت عليه بتحقيقهما الطبعة الخامسة، وقد صدرت عن بيروت عام ١٩٧٩، وهي على أي حال أفضل من الطبعات السابقة.

وذكر الدكتور مبارك وزميله أنهما اعتمدا في تحقيق الكتاب على مخطوطين، اختاراهما من مجموعة مخطوطات هذا الكتاب من المكتبة الظاهرية بدمشق، ويبدو أنهما اعتمدا اعتماداً كبيراً على متن حاشية الأمير، ويأتي بيان هذا في مواضع متفرّقة في ثنايا هذا الكتاب.

عملي في هذه الطبعة:

ذكرت من قبل أني اعتمدت على خمس مخطوطات في ضبط النص، واستعنت بالمطبوع مما سبق الحديث عنه، وحاولت التوفيق بين النصوص المختلفة، ورَجّحت ما رأيت أنه الأنسب والأقوى، والأقرب إلى أسلوب المؤلف، ومما ساعدني على ذلك أيضاً النصوص المنقولة عن ابن هشام في مؤلفات السابقين مثل همع الهوامع وغيره، فقد أستعين بها في التثبت من النص، ثم أشير إلى الخلاف بين هذه النسخ وما داخله التصحيف والتحريف، وقد أذكر الأسباب التي رجحت عندي هذه العبارة على تلك، ورجعت في ضبط النص إلى كتب التفسير والقراءات وإعراب القرآن.

وكلما مَرَّ رأي لعالم من العلماء أبحث عنه في مؤلفاته إن كانت مطبوعة، فإن لم يكن ذلك فإني أرجع إلى أمهات الكتب متتبعاً رأيه في هذه المسألة أو تلك، وذلك ما أوقفني على آراء للعلماء غير التي أثبتها ابن هشام في بعض الأحيان، فهم إما أن يكونوا قد رجعوا عن آرائهم التي قالوها، أو أنهم ذهبوا في ذلك مذهباً جديداً، أو أن ابن هشام لم يكن يتحقق مما ينقله عنهم.

وتجد في الكتاب كثيراً من الآراء لم يذكر أسماء أصحابها حتى إن الباحث ليحسبها له، وقد حققت هذه الآراء وأرجعتها إلى أصحابها، والغريب في الأمر أن ابن هشام قد ينسب الرأي لنفسه وهو مسبوق إليه، وتكرر هذا في عدة مواضع من الكتاب، فأنبهت على ذلك كله وأرجعت هذه الآراء إلى أصحابها مصحوبة بما يثبت ذلك ويزيل الشبهة فيها، ومن هذا ما أخذه عن ابن مالك وابن عصفور، والمسائل الكثيرة التي أخذها عن المرادي من كتابه «الجنى الداني»، ولم يذكر اسم الكتاب هذا ولو مرة واحدة، كما أخذ الكثير عن أبي حيان، ولم يعزه إليه.

وأثبتُّ في تحقيقي هذا مآخذ العلماء على ابن هشام كالدماميني وغيره كما ذكرت انتصار الشمني والأمير لابن هشام، وجاء ذلك بعبارة موجزة، وإشارة لطيفة ليعرف القارئ آراء المصنف، وإن كان النص قصيراً أثبتُّهُ بحروفه.

وذكرت مآخذ ابن هشام على الشجري ومكي وأبي حيان، وعلقت على ذلك بما يظهر وجه الحق فيه.

وترجمت للأعلام ترجمة موجزة تعرفك بهم ولا تَمَلُّ منها، وجعلت عمدتي في ذلك «بغية الوعاة» للسيوطي.

وأما الشواهد القرآنية فقد أشرت من قبل إلى اهتمام ابن هشام بالآية القرآنية، وبيان أوجه الإعراب فيها، وذِكْرِ القراءة إن اقتضى الأمر الاستعانة بها.

ولقد أتممت الآية، ومن عادته أن يذكر موضع الشاهد منها، وذلك شأن المتقدمين، وقد أذكر آية أخرى قبلها وأخرى بعدها إذا كان سياق الحديث عنده يربط بين ما قبل الآية وما بعدها.

وذكرتُ قُرّاء القراءة ومراجعها، وقد أهمل ذلك الدكتور مبارك وزميله، وهذا جانب مهم كان الأولى بهما أن يولياه قدراً من اهتمامهما؛ فقد يعتمد ابن هشام على القراءة متواترة أو شاذة في تأييد قاعدة نحوية أو دفعها.

وكنت في سبيل ذلك أرجع إلى كتب القراءات[1] والتفسير لضبط القراءة وبيان تخريجها النحوي، كما رجعت إلى كتب التفسير كالبحر المحيط لأبي حيان شيخ ابن هشام، والكشاف لأرى معنى الآية ورأي المفسرين، ثم أقابل ذلك بما ذهب إليه ابن

---

(١) وأعانني على ذلك عملي في معجم القراءات، وسوف يخرج تاماً في أحد عشر مجلداً عن مكتبة سعد الدين بدمشق هذا العام/ ٢٠٠٠م إن شاء الله تعالى.

هشام، كما تتبعت كتب إعراب القرآن ككتب مكي والعكبري والنحاس والفراء والأخفش وغيرهم.

ولم أثبت تعليقي على النص بتأييد ابن هشام فيما ذهب إليه أو مخالفته إلا بعد بحث واستقصاء، وهذا العمل بين يديك يشهد لصدق هذا القول وسداده.

وخَرَّجتُ الأحاديث بمقدار ما تيسر لي من هذا العلم مما أعرفه فيه، وعلقت عليها بما يقتضيه المقام مما أنا بسبيله.

وأما أقوال العرب من شعر ونثر، فإني أثبتُّ الجزء الناقص من البيت بين حاصرتين في صلب النص، ثم أذكر قائله في الحاشية إن لم يذكره المصنف، وأتبع ذلك بذكر مناسبة البيت والروايات المختلفة فيه، ثم أنتقل بعد ذلك إلى شرح الألفاظ اللغوية، وبعد هذا أسوق إليك معنى البيت ثم موضع الشاهد فيه، ثم ترجمة موجزة للشاعر، وأخيراً أسرد أسماء بعض الكتب التي ورد فيها البيت، وبذلك يغنيك - إن شاء الله - ما فعلته عن الرجوع إلى كتاب في اللغة أو ديوان شعر.

واعتمدت في حديثي عن شواهده على شرح البغدادي لشواهد الكتاب هذا، وليس بعد عمل البغدادي في شرحه ما يعلو عليه، ثم رجعت إلى شرح السيوطي والحواشي وأمهات كتب اللغة والنحو.

وأما الأمثال والأقوال المأثورة عنهم والأمثلة المصنوعة فقد وثقتها وضبطتها، وشرحتها بعد الرجوع إلى كتب الأمثال واللغة كأمثال الميداني واللسان والصحاح والقاموس.

وبعدُ، فإنك إن ضربت صفحاً عن كلمة تحقيق، ووصفت هذا العمل بأنه شرح للكتاب فإنك لا تَبْعُد عن الحقيقة في ذلك.

المخطوطات:

ذكرت من قبل أني اخترتُ أربع مخطوطات من جملة ما وجدته في المكتبة الظاهرية بدمشق، وأضفت فيما بعد إلى ذلك مخطوطة خامسة، وأشرت إلى كل مخطوطة بالحرف «م» ثم أعطيتها رقماً ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ثم أضع خطاً معترضاً مائلًا، وأتبع ذلك برقم اللوحة في المخطوطة، ثم موقع المسألة على يمينها أو على شمالها بالحرفين أ، ب وبذلك كانت صورة الإشارة: «م ١/ ٢٢ ب..»، ثم أذكر وجه الخلاف بين هذه المخطوطات.

وقد يرى الباحثون في هذا خروجاً عن المألوف الذي اعتاد عليه المحققون وهو الإشارة إلى النسخ بالحروف: أ، ب، جـ..، ثم لا يذكرون صفحة ولا رقماً، ولا ضير فيما أخذت به ولا عتبى، فليس فيما تتابع عليه المحققون ضربة لازب.

ووَصْفُ المخطوطات التي رجعت إليها بيانُه كما يلي:

المخطوطة الأولى:

رقمها: ٣٨٩٣، وأوراقها: ١٩٥ ورقة، وهي من نسخ محمود بن محمد بن عمر، وكان النسخ سنة ٧٦٤هـ، الأحد خامس عشر شهر رمضان، كذا على الورقة الأخيرة، وهذا يعني أنها نُسِخت بعد وفاة ابن هشام بثلاث سنين.

وعلى الورقة الأخيرة ما يدل على أنها صُحِّحت مرتين، ولم يُذْكَر اسم المصحح في المرة الأولى، وذُكر في المرة الثانية وهو الشيخ زين الدين محمود[1] بن الشيخ علاء الدين، وذكر هذا الاسم في الورقة/ ١١٥ من هذه المخطوطة، وجاء أنه قابلها على نسخة أخرى، وعلى هذه الورقة وقف الفقير إلى الله تعالى عبد اللطيف بن محب الدين الحنفي في الخامس عشر من ذي الحجة سنة إحدى عشرة وألف، وتكرر هذا الوقف

---

(١) عند أسماء الحمصي «محمد» انظر فهرس النحو ص/٤٧٥، وما أثبته عن الورقة الأخيرة من المخطوطة.

على أوراق متفرقة حتى نهاية المخطوطة، وعلى الورقة الأولى ما يثبت انتقال هذا الكتاب من مالك آخر إلى عبد اللطيف. وكتبت المخطوطة بخط النسخ، وعليها ملاحظات وتصويبات، وأثر الرطوبة ظاهر على الأوراق الأولى، والأدوات كتبت بخط كبير خارج النص، ورؤوس المسائل مثبتة داخل النص بحروف كبيرة.

وعلى هامش هذه النسخة شرح لبعض اللغويات، وتتمة أنصاف الأبيات، ومع أنّ هذه المخطوطة مصححة مرتين ففيها سقط، وانظر مثلًا على ذلك الصفحة ١٥، وما بعدها، في حديثه عن «إنّ، أَنّ» فقد سقط من النص عدة أسطر، وانظر مثلًا آخر في الصفحة/ ١٩، عند الحديث عن «أل» فتجد نقصاً في المعنى، وانقطاعاً في النص.

وأشرت إلى هذه النسخة بالحرف/ م ١.

المخطوطة الثانية:

رقمها: ٩٥٣٩، وعدد الأوراق ١٢٤، وتاريخ النسخ سنة ٨٤٨، والناسخ هو محمد بن صدقة النحوي المالكي، واخترت هذه النسخة لأن كاتبها نحويّ، فهو أدرى من غيره بما ينقل.

وعلى الورقة الأخيرة ما يفيد أنه وافق الفراغ من كتابة هذه النسخة يوم الجمعة المبارك خامس شهر الله الحرام على يد فقير رحمة ربه محمد.. وذلك في التاريخ المثبت قبل قليل، ثم بعد ذلك «كاتب هذه النسخة ابن صدقة المالكي أحد أكابر المالكية والنحاة في القرن التاسع».

وعلى الورقة الأولى: «تملك هذا الكتاب أحمد بن عبد الحليم الحسيني، وتملك محمد.. الحسيني» ثم ترجمة لابن هشام، وبيتان من الشعر لابن هشام، وفي هذه النسخة رطوبة نالت من الأوراق ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، وعلى الورقة/ ٨٦ ما يفيد المقابلة على بعض النسخ، وعلى الورقة ٣٠ و٣٥ وقف هذه النسخة.

وفيها اضطراب في النص، ونقص في العبارة، وانظر مثالًا على ذلك ص٥/ أ و ب.

وعلى النص تعليقات وشروح كثيرة، وينقل المصحح كثيراً عن صحاح الجوهري، وينقل عن الدماميني، وعندما ينقل المصحح عن الدماميني يكتب ذلك بخط مغاير لما ينقله عن الآخرين، وكأن الكتاب صحح مرتين، وأن نص الدماميني أضيف من مصحح آخر غير الأول.

كما ينقل المصحح عن الرضي والزركشي وابن جني والزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وابن عصفور وعن السفاقسي وعن ابن أم قاسم وعن ابن كيسان.

وأشرت إلى هذه النسخة بالرمز/ م٢ .

المخطوطة الثالثة:

رقمها: ٦١٥٧، وأوراقها: ٣٧٤، وتاريخ النسخ ١٠٧١هـ يوم الأحد ٢٦ من ذي القعدة، والناسخ عيسى بن حسين بن حسين بن عجرة المستولي.

والخط نسخي حسن، وفيه شكل، والأوراق من ١٧٥ إلى ٢١٧ كتبت بخط مختلف عن بقية النسخة، وهي مرتبة، وخطها واضح، والنسخة مصححة، والمصحح غير معروف.

وفي آخر هذه النسخة زيادة على ما في غيرها، فقد جاء بها بيان السنة التي أتَمّ فيها المصنف تأليف كتابه، ولم أجد مثل ذلك عند غيره، وناقشت هذا فيما بعد.

وفي الصفحة ١٤ إشارة إلى بعض النسخ الأخرى التي قوبلت عليها، وعليها تصويبات تشير إلى أن المصحح أخذ عن أبي حيان والمرادي والرضي وابن القطاع وابن الملا والشمنى، كما أخذ عن ابن جني من كتابه الخاطريات، وعن السيرافي وسيبويه والدماميني وعن حواشي التسهيل، ونقل عن حواشي الألفية للمصنف نفسه.

وأشرت إلى هذه النسخة بالرمز/ م٣ .

المخطوطة الرابعة:

رقمها: ١٦٥٤، وأوراقها ٣٠٩، وتاريخ النسخ: ١١١٩هـ، وذلك في ٢٨ من شهر صفر، والناسخ محمد محسن التبريزي، وعلى الورقة الأولى أبيات للمصنف، ثم بيتان في تقريظ الكتاب، ومثل ذلك على الورقة الأخيرة للجابري، وعلى الورقة الأولى وقف الكتاب باسم الملا عثمان الكردي، وتكرر هذا في الصفحات: ١٩، ٣١، ١٣١، ١٤٧، وعلى الورقة الأولى تملك باسم محمد بن عثمان الحرباوي.

والنسخة مصححة، ومع ذلك فإنك تجد في النص اضطراباً، وانظر مثلًا على ذلك في الصفحتين: ٥، ٦.

وفي الصفحة/ ٤١ إشارة إلى النص في بعض النسخ الأخرى.

وعلى هذه النسخة تعليقات كثيرة، وشروح بخطوط مختلفة، وتكثر حتى الصفحة/ ٥٥، وتقِلّ بعد ذلك هذه التعليقات حتى الصفحة ٧٠ حيث تكثر وتزدحم حول النص، ثم تقل مرة أخرى في الصفحة ١٢٥ وما بعدها.

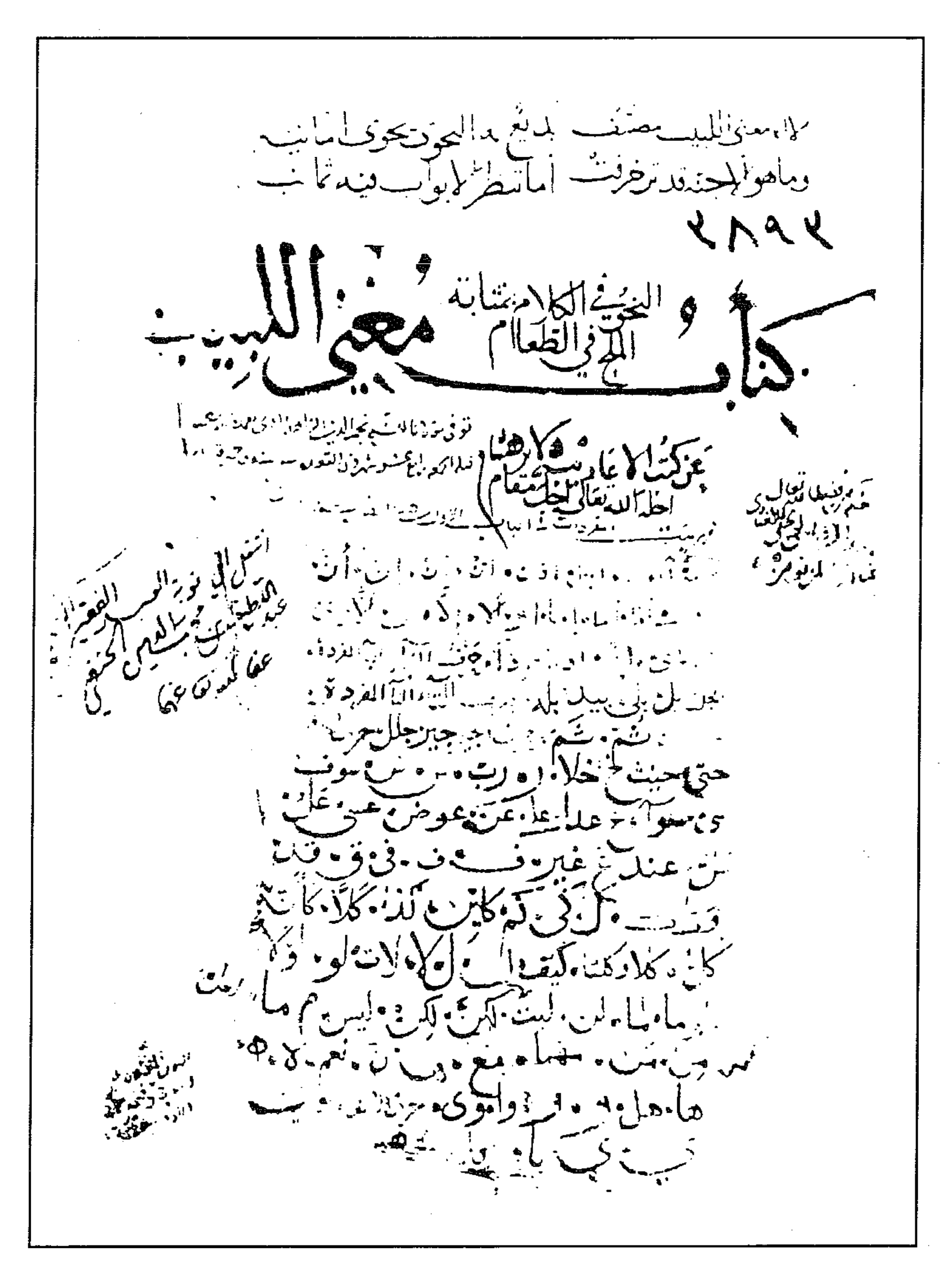
وغالب التعليقات عن الدماميني، وبعضها عن الرضي والجوهري وعن القاموس وشرحه وعن الشمني والتفتازاني.

وعلى الصفحة/ ١٩ وبعض الصفحات الأخرى تعليقات بالفارسية.

وأشرت إلى هذه النسخة بالرمز/ م ٤.

* * *

صور من مخطوطات الكتاب



الورقة الأولى من المخطوطة / أ

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
أما بعد حمد الله على إفضاله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله فإن أولى ما
تقترحه القرائح وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل
ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية
والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية وأصل ذلك علم الإعراب
الهادي إلى صوب الصواب وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمائة
أنشأت بمكة زادها الله شرفا كتابا في ذلك منورا من أرجاء قواعده كل حالك
ثم إنني أصبت به وبغيره في منصرفي إلى مصر ولما من الله تعالى علي في عام ستة
وخمسين بمعاودة حرم الله والمجاورة في خير بلاد الله شمرت عن ساعد الاجتهاد
ثانيا واستأنفت العمل لا كسلا ولا متوانيا ووضعت هذا التصنيف
على أحسن إحكام وترصيف وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها
ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها وأغلاطا وقعت لجماعة
من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها فدونك كتابا تشد الرحال فيما دونه
وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح
قريحة بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله ومما حثني على وضعه أنني لما أنشأت في هذا
الغرض المقدمة الصغرى المسماة بالإعراب عن قواعد الإعراب حسن وقعها
عند أولي الألباب وسار نفعها في جماعة الطلاب مع أن الذي أودعته فيها بالنسبة
إلى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر بل كقطرة من قطرات بحر وها أنا بائح بما
أسررته مفيد ما قررته وحررته مقرب فوائده للأفهام واضع فرائده على طرف
الثمام لينالها الطالب بأدنى إلمام سائلا من حسن خيمه وسلم من داء
الحسد أديمه إذا عثر على شيء طغى به القلم أو زلت به القدم أن يغتفر ذلك
في جنب ما قربت عليه من البعيد ورددت عليه من الشريد
وأرحته من التعب وصيرت القاصي يناديه من كثب
وأن يحضر قلبه أن الجواد قد يكبو وأن الصارم قد ينبو
وأن النار قد تخبو وأن الإنسان محل النسيان
وأن الحسنات يذهبن السيئات ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها
كفى المرء نبلا أن تعد معايبه وينحصر في ثمانية أبواب

الصفحة الأولى من المخطوطة الأولى / أ

الباب الأول في تفسير المفردات وذكر أحكامها
الباب الثاني في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها
الباب الثالث في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل وهو الظرف والجار والمجرور وذكر أ
الباب الرابع في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها
الباب الخامس في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها
الباب السادس في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها
الباب السابع في كيفية الإعراب
الباب الثامن في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية
واعلم أنني تأملت كتب الإعراب فإذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور
أحدها كثرة التكرار فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية بل للكلام على الصور الجزئية
فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام
ألا ترى أنهم حيث مر بهم مثل الموصول في قوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون
ذكروا أن فيه ثلاثة أوجه وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى إنك أنت
السميع العليم ذكروا فيه أيضا ثلاثة أوجه وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى
كنت أنت الرقيب عليهم ذكروا فيه وجهين ويكررون ذكر الخلاف فيه إذا أعرب فصلا
هل له محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده أم لا محل له والخلاف في كون المرفوع فاعلا أو
مبتدأ إذا وقع بعد إذا في نحو إذا السماء انشقت أو إن في نحو وإن امرأة خافت أو الظرف
في نحو أفي الله شك أو لو في نحو ولو أنهم صبروا وفي كون أن وأن وصلتهما بعد حذف الجار
في نحو شهد الله أنه لا إله إلا هو ونحو حصرت صدورهم أن يقاتلوكم في موضع خفض
بالجار المحذوف على حد قوله أشارت كليب بالأكف الأصابع أو نصب بالفعل المذكور على
حد قوله كما عسل الطريق الثعلب وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف على
الضمير المجرور من غير إعادة الخافض وعلى الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل وغير
ذلك مما إذا استقصي أمل القلم وأعقب السأم فجمعت هذه المسائل ونحوها مقررة محررة
في الباب الرابع من هذا الكتاب فعليك بمراجعته فإنك تجد به كنزا واسعا تنفق منه
ومنهلا سائغا ترده وتصدر عنه الأمر الثاني إيراد ما لا يتعلق بالإعراب كالكلام في
اشتقاق اسم أهو من السمة كما يقول الكوفيون أم من السمو كما يقول البصريون
والاحتجاج لكل من الفريقين وترجيح الراجح من القولين وكالكلام على ألفه لم حذفت

الصفحة الأولى من المخطوطة الأولى / ب

اي فلسنت لِشَرٍّ فعليه فيه وقيل رمز القلب اذ ذهبت بكتابي هذا الاية واجيب بان المعنى
ثم تول عنهم الى مكان يقرب منهم ليكون ما يقولونه بمسمع منك فانظر ماذا يرجعون
وقيل في فعميت عليكم ان المعنى فعميتم عنها وفي حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق فيمن
جر بعلى ان وصلتها ان المعنى حقيق علي بادخالها على ياء المتكلم كما قراء نافع وقيل
ضمن حقيق معنى حريص وفي ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة ان المعنى لتنوء العصبة
بها اي لتنهض بها متثاقلة وقيل الباء للتعدية اي لتنئ العصبة اي تجعلها تنهض متثاقلة

القاعدة الحادية عشرة من ملح كلامهم تقارض اللفظين ولذلك امثلة
احدها اعطاء غير حكم الا في الاستثناء بها نحو لا يستوي القاعدون من المومنين
غير اولي الضرر فيمن نصب غيرا واعطاء الا حكم غير في الوصف بها نحو لو كان فيهما الهة
الا الله لفسدتا الثاني اعطاء ان المصدرية حكم ما المصدرية في الاهمال كقوله
ان تقران على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا الشاهد في ان الاولى وليست
مخففة من الثقيلة بدليل ان المعطوفة عليها واعمال ما حملا على ان كما روي
من قوله عليه الصلاة والسلام كما تكونوا يولى عليكم ذكره ابن الحاجب والمعروف
في الرواية كما تكونون والثالث اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال كما روي
في الحديث فان لا تراه فانه يراك واعطاء لو حكم ان في الجزم كقوله
لو يشاء طار بها ذو ميعة ذكر الثاني ابن الشجري وخرجه غيره على لغة من
يقول شا يشا بالالف ثم ابدلت الالف همزة على حد قولهم العألم والخأتم بالهمز
ويؤيده انه لا يجوز مجيء ان الشرطية في هذا الموضع لانه اخبار عما مضى فالمعنى
لو شاء وبهذا يقدح ايضا في تخريج الحديث السابق على ما ذكر وهو تخريج
ابن مالك والظاهر انه تخرج على اجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قنبل انه من
يتقي ويصبر فان الله باثبات ياء يتقي وجزم يصبر والرابع اعطاء اذا حكم متى
في الجزم بها كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل واهمال متى حملا على اذا
كقول عايشة رضي الله عنها وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس
والخامس اعطاء لم حكم لن في عمل النصب ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة
بعضهم الم نشرح بفتح الحاء وفيه نظر اذ لا تحل لن هنا وانما يصح او يحسن حمل الشي
على ما يحل محله كما قدمنا وقيل اصله نشرحن ثم حذفت النون الخفيفة وابقي
الفتح دليلا عليها وفي هذا شذوذان توكيد المنفي بلم مع انه كالفعل الماضي

في المغني

الصفحة الأخيرة من المخطوطة الأولى / أ

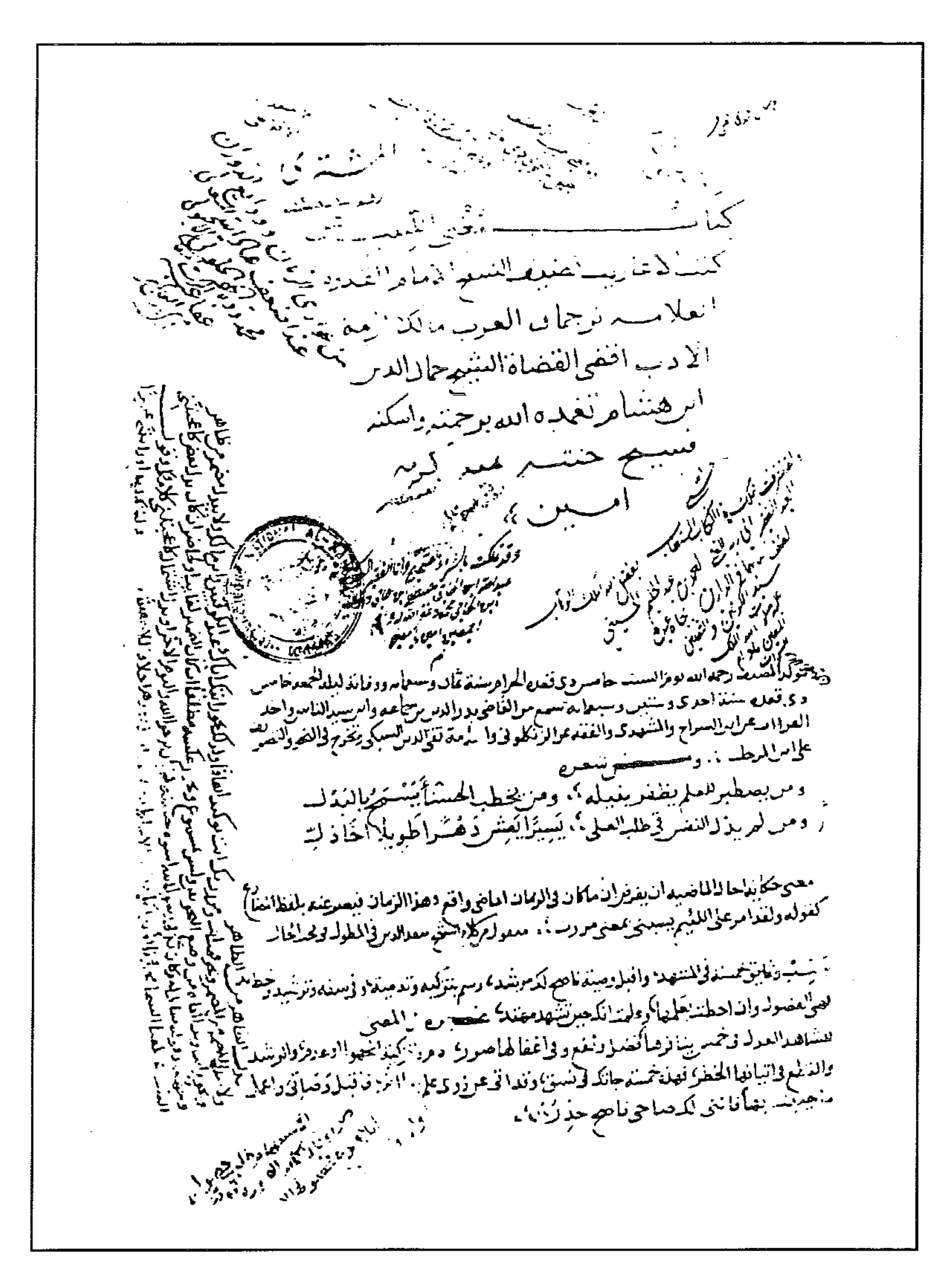
في المعنى وحذف النون لغير مقتضٍ مع أنّ المذكور لا يليق به الحذف وأعطاء لن حكم لم في الجزم
كقوله لن يخب الآن من رجائك من حرّك دون بابك الحلقة الرواية بكسر الباء والسادس
أعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال وهو لغة أهل الحجاز نحو ما هذا بشرًا وأعطاء ليس حكم ما
في الاهمال عند انتقاض النفي بالا كقولهم ليس الطيب الا المسك وهي لغة بني تميم والسابع
أعطاء عسى حكم لعلّ في العمل كقوله يا أبتا علّك أو عساكا وأعطاء لعلّ حكم عسى في اقتران
خبرها بأن ومنه الحديث فلعل بعضكم أن يكون الحن بحجته من بعض والثامن أعطاء
الفاعل إعراب المفعول وعكسه وذلك عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار
وكسر الزجاج الحجر وقال قد بلغت نجران أو بلغت سوآتهم هجر وسمع أيضًا نصبهما
كقوله قد سالم الحيات منه القدما في رواية من نصب الحيات وقيل القدما تثنية
حذفت نونه للضرورة وقوله فما خطّتنا إمّا إسار ومنّة فيمن رواه برفع إسار ومنة وسمع
أيضًا رفعهما كقوله إنّ من صاد عقعقًا المشوم كيف من صاد عقعقان وبوم والتاسع
أعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب وأعطاء الضارب الرجل حكم
الحسن الوجه في الجر والعاشر أعطاء أفعل في التعجب حكم أفعل التفضيل في جواز
التصغير وأعطاء أفعل التفضيل حكم أفعل في التعجب في أنه لا يرفع الظاهر وقد مرّ
ذلك ولو ذكرت أحرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة
وهذا آخر ما تيسّر إيراده في هذا التأليف وأسأل الله الذي منّ عليّ بإنشائه
وإتمامه في البلد الحرام في شهر ذي القعدة الحرام ويسّر عليّ إتمام ما ألحقت به من
الزوائد في شهر رجب الحرام أن يحرّم وجهي على النار وأن يتجاوز عمّا تحمّلته من الأوزار
وأن يوقظني من رقدة الغفلة قبل الفوت وأن يلطف بي عند معالجة سكرات الموت
وأن يفعل ذلك بأهلي وأحبائي وجميع المسلمين وأن يهدي أشرف صلواته وأزكى
تحياته إلى أشرف العالمين وإمام العالمين والعاملين محمد نبي الرحمة الكاشف
في يوم الحشر بشفاعته الغمّة وعلى آله الهادين وأصحابه الذين شادوا قواعد
الدين وأن يسلّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين

وافق الفراغ من تحريره يوم الأحد المبارك خامس شهر رمضان المعظم من شهور سنة أربع وستين وسبعمائة
على يد العبد الضعيف الراجي عفو ربه اللطيف محمود بن محمد بن عمر غفر الله له ولوالديه ولسائر المسلمين أجمعين
والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين محمد خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه أجمعين
أمات الله كاتبه محبًّا للأصحاب النبي مع النبي وأسكنه بذلك دار عدن جوار الله والعرش العلي

بلغ مقابلة وتم من أوله إلى آخره ولله الحمد والمنة

الصفحة الأخيرة من المخطوطة الأولى / ب

الورقة الأخيرة من المخطوطة الأولى



كتاب ...

كتاب تأليف الشيخ الإمام العمدة

العلامة ترجمان العرب مالك أزمة

الأدب أقضى القضاة الشيخ جمال الدين

ابن هشام تغمده الله برحمته وأسكنه

فسيح جنته بمنه وكرمه

آمين

ولد المصنف رحمه الله يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبعمائة وتوفي ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة احدى وستين وسبعمائة سمع من القاضي بدر الدين بن جماعة وابن سيد الناس وأخذ العربية عن ابن السراج والشهودي والفقه عن الزنكلوني وأجازه تقي الدين السبكي وتخرج في النحو والصرف على ابن المرحل. ومن شعره

ومن يصطبر للعلم يظفر بنيله ... ومن يخطب الحسناء يصبر على البذل

ومن لم يذل النفس في طلب العلى ... يسيرا يعش دهرا طويلا أخا ذل

الورقة الأولى من المخطوطة الثانية

الصفحة الأولى من المخطوطة الثانية / أ

الصحفة الأولى من المخطوطة / ب

الصفحة الأخيرة من المخطوطة الثانية / أ

[illegible]

[illegible] الحسن الى حيه في الجرا لمــا شرا عطا [illegible] نفضيل [illegible]

[illegible] الظاهر [illegible]

حضها على بعض [illegible] مثله كثير [illegible] والحمد ما تيسر ايراده في هذا

اما ليعرف [illegible] الله الذي من علي باتمامه واتمامه في البلد الحرام في شهر ذي القعدة

الحرام [illegible] ما اختص به من الزوائد في شهر رجب الحرام [illegible]

وان يتجاوز عما عملته من الاوزار وان يوقظني من رقدة الغفلة قبل الفوت وان يلطف

بي عند معالجة سكرات الموت وان يفعل ذلك باهلي واحبابي وجميع المسلمين وان

يهدي اشرف صلواته وازكى تحياته الى اشرف العالمين وامام العالمين والعاملين سيد

محمد نبي الرحمة والكاشف يوم المحشر [illegible] عن الغمة وعلى اهله [illegible] واصحابه

[illegible] وان يسلم تسليما كثيرا الى يوم الدين والحمد لله رب العالمين

[illegible] وذلك جمعه مؤلفه رحمه الله [illegible] وافق الفراغ من كتابته يوم الجمعة المبارك

خامس [illegible] سنة ثمان واربعين [illegible] علي [illegible] رحمه ربه محمد [illegible]

[illegible] والمسلمين اجمعين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين

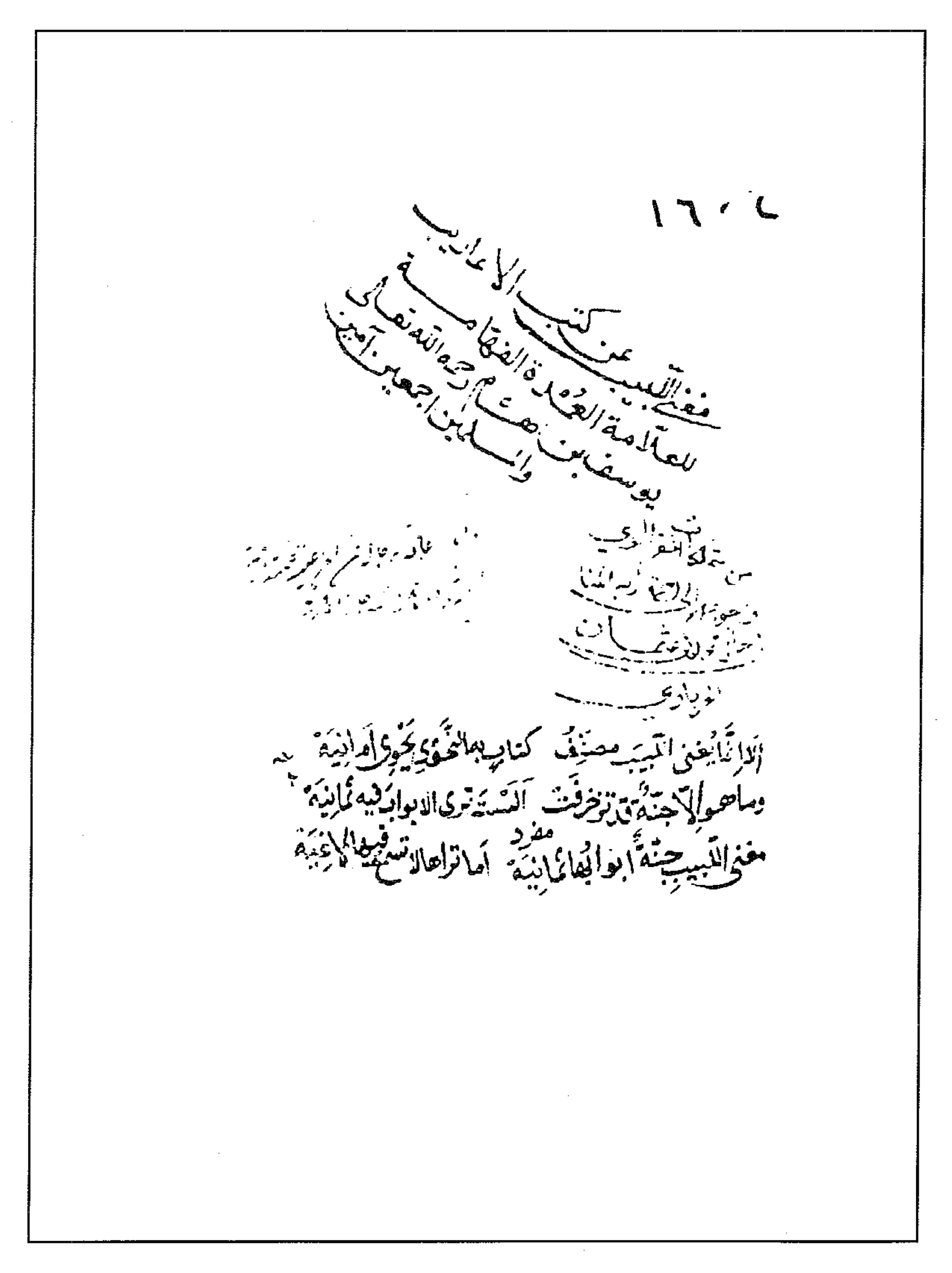
حسبنا الله ونعم الوكيل

[illegible] في القرن التاسع .

الصفحة الأخيرة من المخطوطة الثانية / ب

الورقة الأولى من المخطوطة الثالثة

الورقة الأخيرة من المخطوطة الثالثة

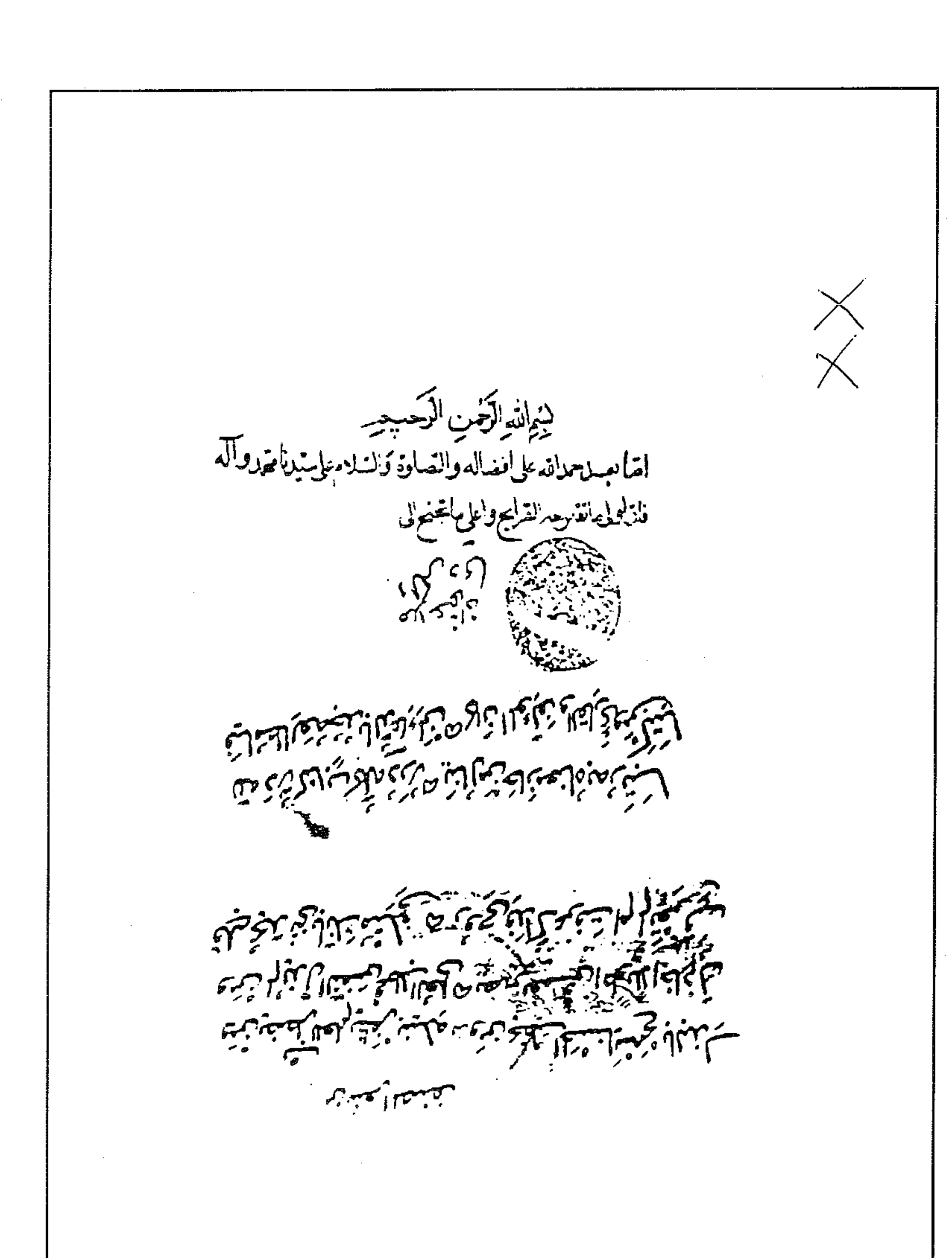

١٦٠٢

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب

ألا إنما مغني اللبيب مصنف كتاب به النحوي يحوي أمانيه

وما هو إلا جنة قد تزخرفت ألست ترى الأبواب فيه ثمانية

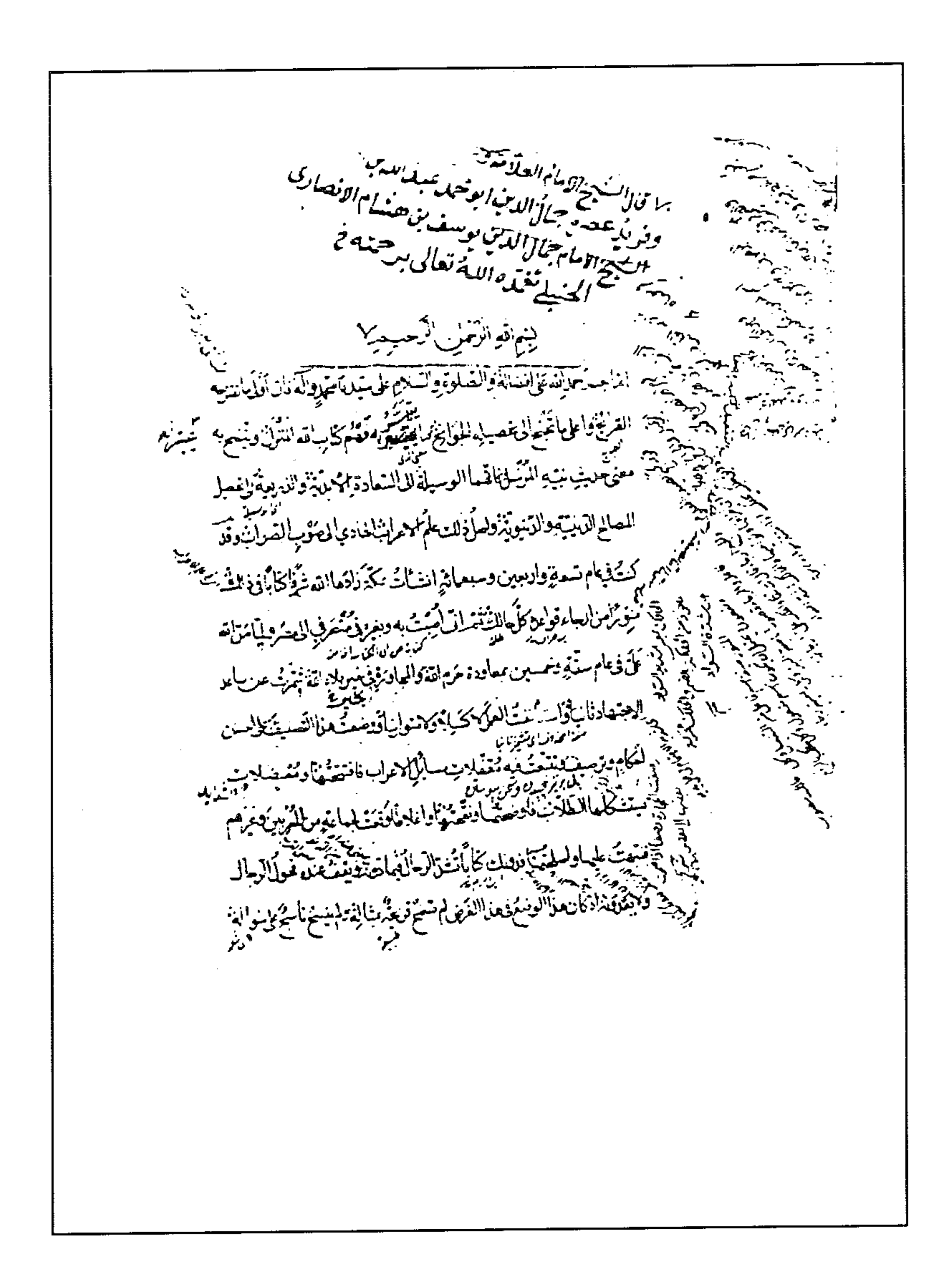
الورقة الأولى من المخطوطة الرابعة



بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الله على افضاله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

الورقة الثانية من المخطوطة الرابعة


قال الشيخ الإمام العلامة أبو محمد عبد الله بن
وفريد عصره جمال الدين يوسف بن هشام الأنصاري
الشيخ الإمام جمال الدين تعالى برحمته
الحنبلي تغمده الله

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله على إفضاله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله فإن أولى ما تقترحه
القرائح وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل ويتضح به
معنى حديث نبيه المرسل فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية والذريعة إلى تحصيل
المصالح الدينية والدنيوية وأصل ذلك علم الإعراب الهادي إلى صوب الصواب وقد
كنت في عام تسعة وأربعين وسبعمائة أنشأت بمكة زادها الله شرفا كتابا في ذلك
منورا من أرجاء قواعده كل حالك ثم إنني أصبت به وبغيره في منصرفي إلى مصر ولما من الله
علي في عام ستة وخمسين بمعاودة حرم الله والمجاورة في خير بلاد الله شمرت عن ساعد
الاجتهاد ثانيا واستأنفت العمل لا كسلا ولا متوانيا ووضعت هذا التصنيف على أحسن
إحكام وترصيف وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها ومعضلات
يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها وأغلاطا وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم
فنبهت عليها وأصلحتها فدونك كتابا تشد الرحال فيما دونه وتقف عنده فحول الرجال
ولا يعدونه إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله

الورقة الثالثة من المخطوطة الرابعة / أ

وقف الملا عثمان الكردي على أرحامه والمسلمين

ومما حثني على وضعه أنني لما أنشأت في علم العربية المقدمة المسماة بالإعراب
عن قواعد الإعراب حسن وقعها عند أولي الألباب وسار نفعها في جماعة الطلاب مع
أن الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادخرته عنها كقطرة من عباب بحر أو كقطرة من
قطرات بحر وها أنا بائح بما أسررته مفيد لما قررته وحررته مقرب فوائده للأفهام وواضع
فوائده على طرف الثمام لينالها الطلاب بأدنى إلمام سائل ممن حسن خيمه وسلم من داء
الحسد أديمه إذا عثر على شيء طغى به القلم أو زلت به القدم أن يغتفر ذلك في جنب ما قربت عليه
من البعيد ورددت عليه من الشريد وأرحته من التعب وصيرت القاصي يناديه من كثب و
أن يحضر قلبه أن الجواد قد يكبو وأن الصارم قد ينبو وأن النار قد تخبو وأن الإنسان محل
النسيان وأن الحسنات يذهبن السيئات ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها كفى المرء
نبلا أن تعد معايبه وينحصر في ثمانية أبواب الباب الأول في تفسير المفردات وذكر أحكامها
الباب الثاني في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها الباب الثالث في ذكر ما يتردد بين المفردات
والجمل وهو الظرف والجار والمجرور وذكر أحكامهما الباب الرابع في ذكر أحكام يكثر دورها
ويقبح بالمعرب جهلها الباب الخامس في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها
الباب السادس في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها

الورقة الثالثة من المخطوطة الرابعة / ب

الورقة الأخيرة من المخطوطة الرابعة / أ

المجابري

مغني اللبيب وانه المغني عن كل فن مسائله يغني

يا طالب النحو كن به عملا غير كتاب في ذاك لا يغني

ابن هشام جوزيت مكرمة في جنة الخلد من كريم غني

هذا الكتاب بسطور نظمت الفاظه درر عديمة الثمن

مغني اللبيب لآخر

عجيبة في مناقبه كنز الجواهر ومراق لطالبه

وكل من في ابه طرفه لما رتبة [illegible] الآداب فادرك ما تتبعه

فوائده ونطايح من مطالعه كذا [illegible] ومطالبه

وقد تكشل القرآن مشكلة وفي الحديث [illegible] من غرائبه

لله در كتاب في [illegible] كذاك لابن هشام في مراتبه

تمت هذه الابيات

الورقة الأخيرة من المخطوطة الرابعة / ب

تنبيـــه

أضيف هنا إلى أربع مخطوطات اعتمدت عليها في تحقيق هذا الكتاب أخرى خامسة، وجدت فيلماً عنها في معهد المخطوطات، وهي مصورة من مكتبة الأحقاف في اليمن بتاريخ ٦ من صفر ١٤٠٣ هـ ٢١/١١/١٩٨٢م.

وجاءت في /١٦٧/ ورقة ومقاسها ٢١ط٢٨سم، وكتبت بقلم نسخي جيد، وذكروا أن العناوين كتبت بالحمرة والصفرة، وبخط واضح ومميز عن بقية النصوص، وخط الناسخ جيد ومتقن، وعلى الورقة الأخيرة بيان تاريخ الفراغ من النسخ، وكاتبها محمد بن علي بن محمد الزولفي، وكان ذلك سنة ١٠٥٥ هـ.

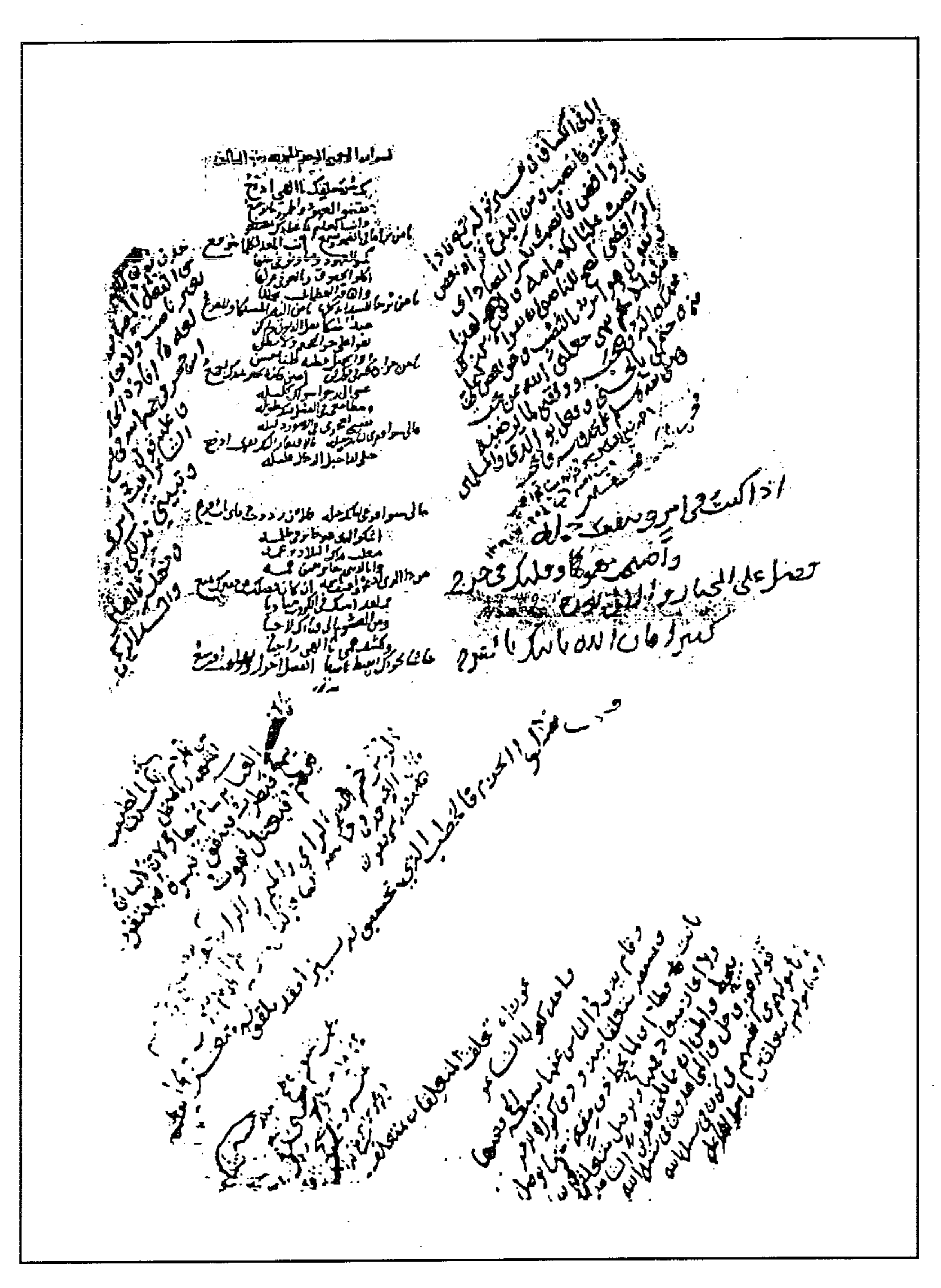
وعلى هذه النسخة حواشٍ وتعليقات مختصرة في مواضيع قليلة، وبعضها منقول من حاشية الدماميني.

وعلى الورقة /٩٢ب/ ذكر انتهاء الجزء الأول من هذا الكتاب، ثم بدء الجزء الثاني في ص/٩٣أ/ وهو في الجملة وذكر أقسامها.

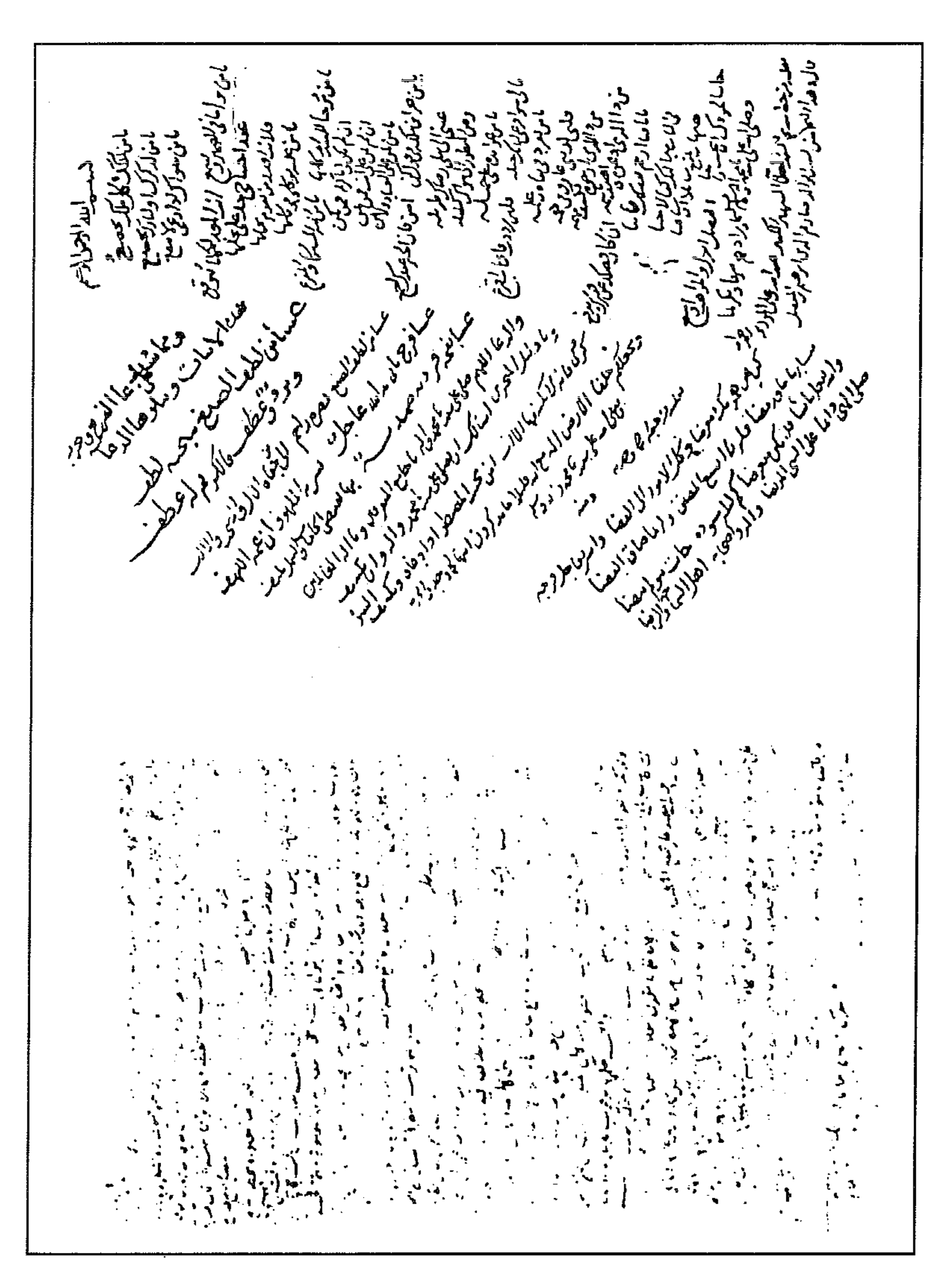
وأضيف إلى هذه النسخة بعد الورقة الأخيرة منها وريقات نقلت من الدر اللقيط مختصر البحر المحيط لأبي حيان في تركيب «أرأيتكم».

وقد وضعت بعض الأوراق من أول هذا المخطوط ومن آخره في بداية هذا الجزء على النحو الذي ترى، وبدأت بالمقابلة على هذا المخطوط من أول حرف «ال» لأنه وصلني بعد أن انتهيت من تحقيق أصول المواد السابقة.

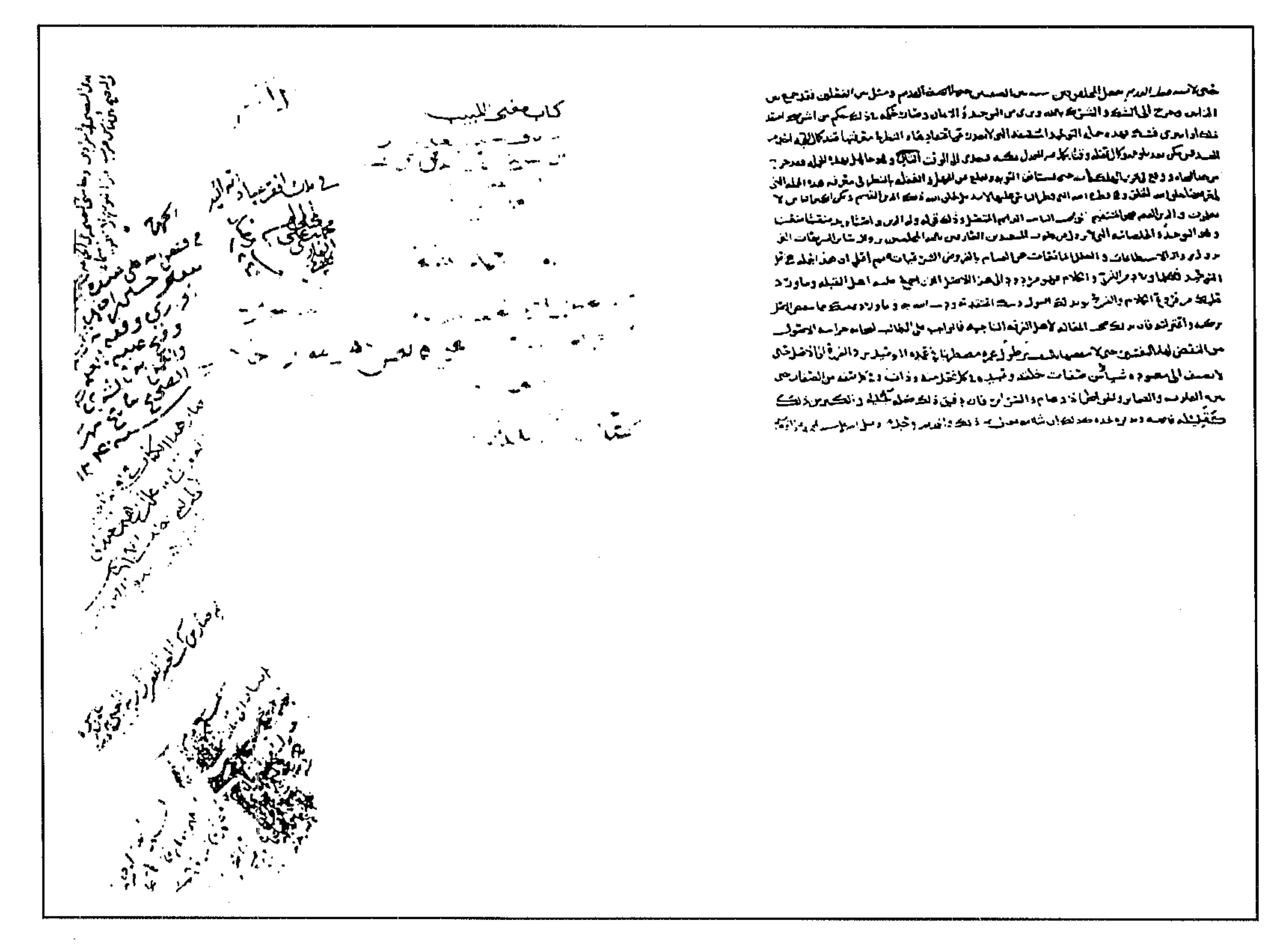
المحقّـــق



اللوحة الأولى من المخطوطة الخامسة



اللوحة الثانية من المخطوطة الخامسة



كتاب مغني اللبيب

اللوحة الثالثة من المخطوطة الخامسة

اللوحة الرابعة من المخطوطة الخامسة



وهذا آخر ما تيسر إيراده في

محمد بن عبد الرحيم الكاشفي في يوم

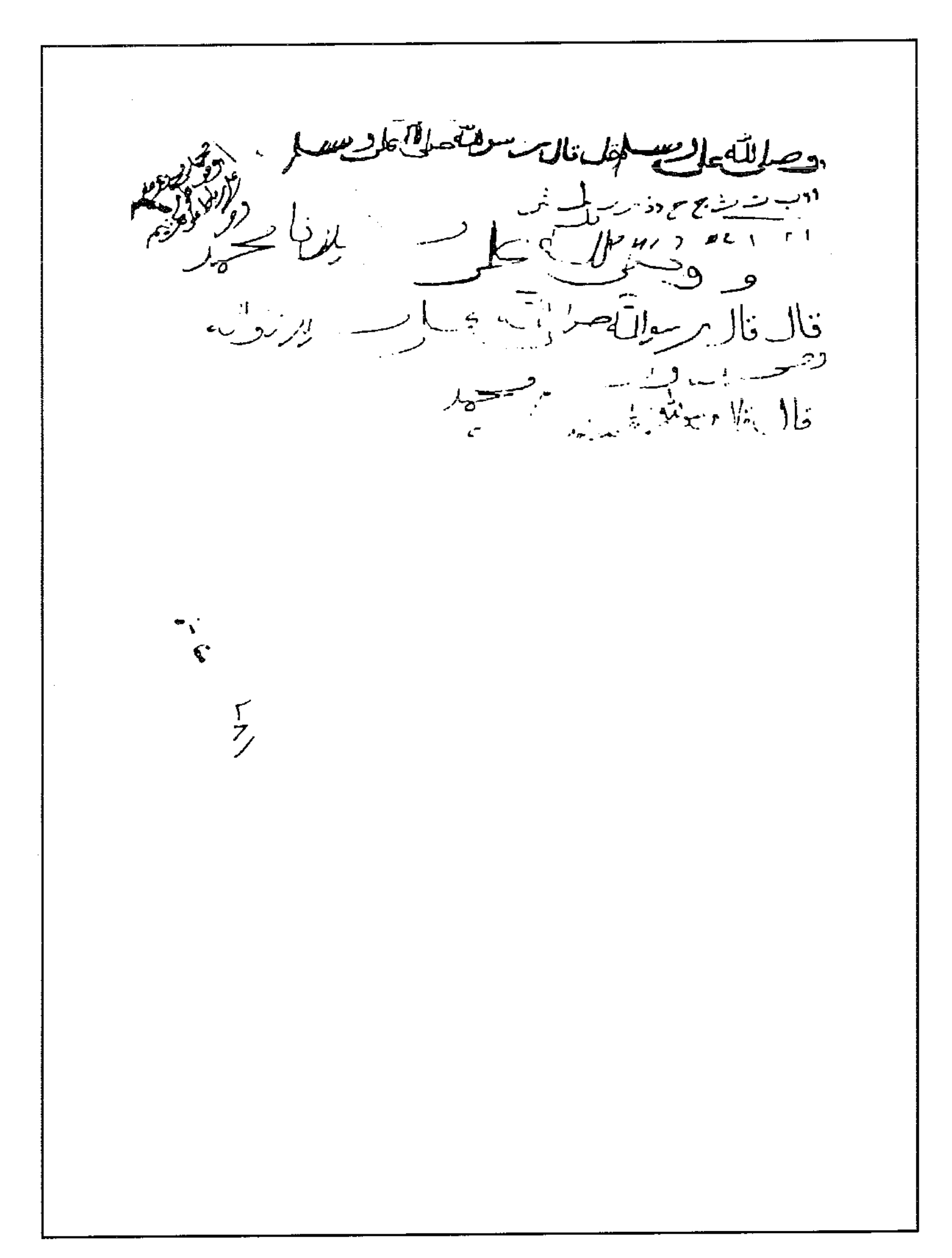
تم الكتاب بعون الله

اللوحة الأخيرة من المخطوطة الخامسة

اللوحة الأولى من زيادات في آخر المخطوطة الخامسة

... هذا ... المفعول الأول في هذه الآية محذوف وفي المسائل من باب التنازع
تنازع أرأيتكم وأتتكم ... على عذاب فأعمل الثاني وهو أتاكم فارتفع عذاب
... ولو أعمل الأول لكان التركيب عذابَ بالنصب ونظيره اضرب
وجاءك زيد على إعمال جاءك ولو نصبت لجاز فكان من إعمال الأول وأما المفعول
الثاني فهي الجملة من الاستفهام أغير الله تدعون والرابط لهذه الجملة
بالمفعول الأول المحذوف فمحذوف تقديره أغير الله تدعون لكشفه والمعنى
قل أرأيتكم عذاب الله إن أتاكم أو الساعة إن أتتكم أغير الله تدعون لكشفه أي كشف
نوازلها وزعم أبو الحسن أن أرأيتكم في هذه الآية بمعنى أما قال ويكون أبدا
بعد الشرط وظروف الزمان والتقدير أما إن أتاكم عذابه والاستفهام
جواب أرأيت لا جواب الشرط وهذا إخراج [illegible] لأرأيت عن مدلوله ٥
بالكلية وقد ذكرنا تحقيقها على ما استقر فيها فلا يحتاج إلى هذا التأويل البعيد ٦/
على ما زعم أبو الحسن لا يكون لأرأيت مفعولان ولا مفعول واحد وذهب
بعضهم إلى أن مفعول أرأيتكم محذوف فدل عليه الكلام تقديره أرأيتكم عبادتكم
الأصنام هل تنفعكم عند مجيء الساعة ودل عليه قوله أغير الله تدعون
وقال آخرون لا تحتاج هنا إلى مفعول لأن الشرط وجوابه قد حصل معنى
المفعول وهذان القولان ضعيفان وجواب الشرط قد [illegible]
إلى أن جوابه أرأيتكم تقدم له جواب الفاء الاستفهام عليه وهذا لا يجوز
عندنا وإنما يجوز تقدم جواب الشرط عليه في قول الكوفيين وأبي زيد
والمبرد وذهب غير الكوفيين إلى أنه محذوف تقديره سيبويه فقال إن
إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة من تدعون وأصلحه بدخول الفاء أي
فمن تدعون [illegible] الجملة استفهامية إذا وقعت جوابا للشرط فلا بد فيها من الفاء
وقدره غيره دعوتم الله ودل عليه الاستفهام في قوله أغير الله تدعون
قال الزمخشري ويجوز أن يتعلق الشرط بقوله أغير الله تدعون
كأنه قيل أغير الله تدعون إن أتاكم عذاب الله انتهى قال [illegible] أبو حيان
لا يجوز أن يتعلق الشرط بقوله أغير الله تدعون لأنه لو تعلق به لكان
جوابا للشرط ولا يجوز أن يكون جوابا للشرط لأن جواب الشرط
إذا كان استفهاما بالحرف لا يكون إلا بهل مقدما عليه الفاء

اللوحة الرابعة من الزيادات في آخر المخطوطة الخامسة



اللوحة الأخيرة من الزيادات في آخر المخطوطة الخامسة

بسم الله الرحمن الرحيم

[الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان على سيد المرسلين، محمد خاتم النبيين، وإمام المتقين، وعلى آله أجمعين إلى يوم الدين][(١)].

[(٢) قال سيّدنا ومولانا الإمام العالم العلّامة جمال الدين، رُحْلَةُ الطالبين، (عُمْدَةُ البلغاء المغربيين)[(٣)] أبو محمد عبد الله[(٤)] بن يوسف بن هشام الأنصاري (الحنبلي)[(٥)]، تغمّده الله برحمته، وأسكنه فسيح جَنَّتِهِ بِمَنِّهِ وكرمه)] [(٦)].

أَمّا[(٧)] بَعْدَ حَمْدِ الله على إفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى[(٨)] آله، فإنّ أَوْلَى ما تقترحه القرائح، وأَعْلَى ما تَجْنَحُ إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسَّرُ به

---

(١) ما بين الحاصرتين مثبت في المخطوط م٢/١، وليس في بقية النُّسَخ.
أما المطبوع فقد وجدته في حاشية الدسوقي ص/٣، وليس له ذكر في بقية الطبعات.

(٢) ما أثبته بين الحاصرتين ليس في المخطوطات: ١، ٣، ٤ وهو في م٢، وحاشية الدسوقي والأمير، ولم أجده عند الدماميني، وقد أثبته الدكتور مازن مبارك وزميله، والنص نفسه في طبعة الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد.

(٣) ما بين القوسين من المخطوط/٢، والدسوقي ص/٢ وليس في بقية المخطوطات ولا المطبوع.

(٤) النص في م٢ وحاشية الدسوقي: «.. عبد الله بن الشيخ جمال الدين يوسف»..

(٥) مابين القوسين زيادة من م٢ ص١، وفي حاشية الدسوقي: «.. بن هشام الأنصاري الشافعي الحنبلي» والمعروف عن ابن هشام أنه تفقّه للشافعي ثم تحنبل. انظر بغية الوعاة: ٦٨/٢.

(٦) نهاية النص في النسخ المطبوعة: «قَدّس الله روحه، ونَوَّر ضريحه»، ولم أجد هذا في المخطوطات التي رجعتُ إليها، ولافي حاشية الدماميني ولا الدسوقي، وهو مثبت في حاشية الأمير.

(٧) من هنا يبدأ حديث ابن هشام، ولعل ما سَبَقَ من زيادات النُّسَّاخ، وقد ذكر هذا من سبقني إلى تحقيق الكتاب.

(٨) ليس هذا في م٤، ولا في نص الدماميني ص/١.

فهمُ كتاب الله المُنْزَل، ويَتَّضِحُ به معنى حديث نبيّه المرسل، فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبديّة، والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينيّة والدنيويّة، وأَصْلُ ذلك علم الإعراب، الهادي إلى صَوْب[1] الصواب.

وقد كنتُ في عام تسعة وأربعين وسبعمئة[2] أنشأتُ بمكة - زادها الله شرفاً - كتاباً في ذلك، مُنَوِّراً من أرجاء قواعده كل حالك، ثم إنني أُصِبْتُ به[3] وبغيره في مُنْصَرَفي إلى مصر.

ولما مَنَّ الله تعالى عليَّ في عام ستةٍ وخمسين بمعاودة حَرَم الله تعالى في خير[4] بلاد الله شمّرتُ عن ساعد الاجتهاد ثانياً، واستأنفتُ العمل، لا كَسِلًا ولا متوانياً، ووضعتُ هذا التصنيف على أحسن إحكام وتَرْصِيف، وتتبعت فيه مُقْفَلات مسائل الإعراب فافتتحتُها، ومُعْضِلاتٍ يستشكلها الطلاب فأوضحتُها ونَقَّحتُها، وأغلاطاً وَقَعَتْ لجماعة من المعربين وغيرهم فنبّهتُ عليها وأصلحتها.

فدونك كتاباً تُشَدُّ الرحال فيما دونه، وتَقِفُ[5] عنده فحول الرجال لايَعْدُونه؛ إذ كان [هذا][6] الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحةٌ بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله.

---

(١) الصَّوْب: المطر، والمراد هنا موافقة الواقع.

(٢) كذا حيثما ورد لفظ «مئة» أثبتُّه دون ألف.

(٣) وقد حصل في العام المذكور وباء شمل أقطاراً كثيرة، وهلك به خلق كثير، ومن هذه الديار مصر. انظر البداية والنهاية.
- وتلف هذا الكتاب وكتب أخرى، أو فقدها في طريقه إلى مصر، ولم أجد عند مَن كتب ترجمته، أو تحدّث عن مؤلفاته ما يشير إلى هذا، وابن هشام نفسه لم يذكر كيف أُصيب بهذه المؤلفات.
وفي م٢ ص/١ «بها».

(٤) في م٢ ص/١: «بخير»، ومثله عند الدماميني: ٦.

(٥) في م٤ ص/١ : «يقف» بالياء.

(٦) «هذا» مثبت في م/٤.

ومما حَثَّني على وَضْعِهِ أنني[١] لما أنشأتُ في معناه[٢] المقدّمة الصغرى المسمّاة بـ (الإعراب عن قواعد الإعراب) [٣] حَسُنَ وَقْعُها[٤] عند أولي الألباب، وسار نفعها في جماعة الطلاب، مع أنّ الذي أَوْدَعْتُهُ فيها بالنسبة إلى ما ادَّخَرْتُهُ عنها كشَذْرَةٍ[٥] من عِقْد نَحْر، بل كقطرة من قطرات بَحْر.

وها أنا بائح بما أَسررتُه، مُقَيِّد لما قَرَّرْتُه وحَرَّرْتُهُ، مُقَرِّبُ فوائدَهُ للأفهام، واضع فرائده على طرف الثُّمام[٦]، لينالها[٧] الطُّلاب[٨] بأدنى إلمام، سائلٌ[٩] مَن حَسُن خِيمُهُ[١٠]، وسلم من داء الحسد أديمُه[١١]، إذا عَثَر على شيء طغى به القلم، أو

---

(١) أنني» سقط من م٢ ص/١.

(٢) في م١ ص/١، «في هذا الغرض».

(٣) نُشِر في بيروت عام/١٩٧٠ بتحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي.

(٤) في م٣ ص/١: «موقعها».

(٥) الشَّذَر من الذهب: ما يُلْقَط من المعدن من غير إذابة الحجارة، والقطعة منه: شَذْرة، والشَّذرُ أيضاً صغار اللؤلؤ.
انظر التاج، واللسان، والصحاح.

(٦) الثُّمام: نبتٌ ضعيف له خُوص أو شبيه بالخُوص، وهو نبت لا يَطُول، والواحدة ثُمامة، والعرب تقول للشيء الذي لا يَعْسُرُ تناوله: هو على طرف الثُّمام، وذلك لأن الثمام لا يَطُول فيشُقُّ تناولُه. انظر التاج.

(٧) في الدماميني ص/١: «لينالهما طالبهما بأدنى إلمام».

(٨) في المخطوطات ١، ٢، ٤: «الطالب» بالإفراد.
وعند الدماميني «طالبهما»، وما أثبتُّه عن م٣، وهو كذلك في المطبوع.

(٩) في م١ ص/١: «سائلاً» بالنصب، وكلاهما جائز.

(١٠) الخِيم: بالكسر السجيّة، والطبيعة، ولا واحد له من لفظه.
وفي اللسان: وقيل الأصل فارسي مُعَرّب.

(١١) المراد بالأديم هنا القلب.

زَلَّتْ به القدم، أن يغتفر ذلك في جَنْب ما قَرَّبْتُ إليه[1] من البعيد، ورددتُ عليه[2] من الشريد، وأَرَحْتُهُ من التعب، وصَيَّرتُ القاصي يناديه من كَثَب، وأن يُحْضِرَ قلبَه أن الجواد قد يكبو، وأن الصارم قد يَنْبُو، وأَنَّ النار قد تخبُو، وأن الإنسان[3] محل النسيان، وأن الحسنات يُذْهِبْن السيئات.

ومَن ذا الذي تُرْضَى سجاياهُ كُلُّها كفى المرءَ نُبْلًا أَنْ تُعَدَّ معايِبُه[4]

وينحصر في ثمانية أبواب:

- **الباب الأول** : في تفسير المفردات وذكر أحكامها.
- **الباب الثاني** : في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها.
- **الباب الثالث** : في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل، وهو الظرف، والجار والمجرور، وذكر أحكامهما.

---

(١) في المخطوطات ١، ٢، ٣ «عليه»، ومثله عند الدماميني ص١١.
وفي م/٤: «إليه»، وكذلك في طبعة مبارك وزميله ص١٣، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين ص/١٠.

(٢) كذا في المخطوطات والمطبوع، وفي م٤: «إليه».

(٣) في م٢ ص/١: «النسيان».

(٤) قائل البيت يزيد بن محمد المهلبي، نسبه إليه الحصري في زهر الآداب: ٦١/١، وذكره بمناسبة الحديث عن قول الأحنف بن قيس: «الكامل مَن عُدَّت هفواته».
وانظر شرح الدماميني: ١١، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي: ١/١، ولم يذكره السيوطي في شرح شواهد المغني لأنّ صاحبه كان بعد عصر الاحتجاج.
ويروى: «فَضْلاً» بدلاً من «نُبلاً»، وهو تمييز محوّل عن الفاعل.
ويزيد هذا، هو يزيد بن محمد بن المهلب بن المغيرة بن حرب بن محمد بن المهلب بن أبي صُفْرَة، أبو خالد الأزدي، قَدِم بغداد ونادَمَ جعفراً المتوكل، وكان أديباً شاعراً، توفي في حدود الستين والمئتين.
أخذت هذه الترجمة من نص البغدادي.

- **الباب الرابع** : في ذكر أحكامٍ يكثر دَوْرُها، ويَقْبُحُ بالمعرب جهلها.
- **الباب الخامس**: في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها.
- **الباب السادس** : في التحذير من أمور اشتُهرت بين المعربين، والصواب خلافها.
- **الباب السابع** : في كيفية الإعراب.
- **الباب الثامن** : في ذِكْرِ أمورٍ كُلّيّة يَتَخَرَّج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية.

واعلم أنني تأمَّلْتُ كُتُبَ الإعراب، فإذا السببُ الذي اقتضى طولَها ثلاثةُ أمور:

أحدها: كثرة التكرار، فإنها لم تُوْضَع لإفادة القوانين الكلية، بل للكلام على الصور الجزئية، فتراهم يتكلّمون على التركيب المعيَّن بكلام، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام، ألا ترى أنهم حيث مَرّ بهم مثلُ الموصول في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ، ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾[1] ذكروا فيه ثلاثة أوجه[2]، وحيث جاءهم مثلُ الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾[3] ذكروا فيه أيضاً[4] ثلاثة أوجه[5].

---

(١) ﴿الٓمٓ، ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ، ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ سورة البقرة/١ - ٣.

(٢) الأوجه الثلاثة هي:
الجر، على أنه نعت للمتقين. والرفع، على أنه خبر مبتدأ واجب الحذف. أو هو مبتدأ خبره ما بعده. والنصب بفعل محذوف على إرادة المدح. انظر الدماميني: ١٣.
وفي مشكل إعراب القرآن، ذكر مكي هذه الأوجه، وزاد أنه بدل من المتقين، انظره: ١/١٧، والبيان: ١/٤٦.

(٣) ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّيٓ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ سورة آل عمران/٣٥.

(٤) في م٢ وم٤ جاء: «أيضاً» بعد «أَوْجُهْ»، وكذا في المطبوع.

(٥) «أنت» تأكيد لما قبله، ويجوز أن يكون فصلاً، أو هو مبتدأ مخبَر عنه بما بعده.

وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ﴾[1].

ذكروا فيه وجهين[2].

ويكررون ذكر الخلاف فيه إذا أُعرِبَ فَصْلًا، أَلَهُ مَحَلٌّ باعتبار ما بعده أم لا مَحَلَّ لَه؟

والخلافِ في كون المرفوع فاعلًا، أو مبتدأً[3] إذا وقع بعد «إذا» في نحو[4]: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾.

أو «إنْ»[5] في نحو[6]: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾.

---

(١) الآية: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ سورة المائدة ١١٧/٥.

(٢) الوجهان: التوكيد والفصل، وسقط كونه مبتدأً لنصب ما بعده وهو «الرقيب»، عن الدماميني: ١٣.
وقال العكبري: ويقرأ ﴿ٱلرَّقِيبُ﴾ بالرفع، على أن تكون: ﴿أَنتَ ٱلرَّقِيبُ﴾ مبتدأً وخبراً في موضع نصب».
وحكى ابن خالويه في مختصره قراءة الرفع وقال: «حكاها أبو معاذ».
انظر التبيان: ٤٧٧/١، ومختصر ابن خالويه: ٣٦ وروح المعاني: ٦٩/٧.

(٣) مذهب سيبويه وأكثر البصريين أنه فاعل بفعل محذوف، ومذهب الأخفش أنه مبتدأ والخبر ما بعده.
انظر تفصيل هذا في حاشية الأمير: ٦/١.

(٤) سورة الانشقاق: ١/٨٤.

(٥) مذهب أكثر البصريين أنه فاعل، والكوفيون يجوّزون فيه ثلاثة أوجه، فاعل لمحذوف يفسّره الظاهر، وهذا مثل رأي أهل البصرة، وفاعل بالفعل المتأخر، والثالث أنه مبتدأ، وقد يكون هذا للأخفش.
وانظر الدماميني: ١٤ ومشكل إعراب القرآن: ٢٠٧/١.

(٦) الآية: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ۚ وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ ۗ وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ ۚ وَإِن تُحْسِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ سورة النساء: ١٢٨/٤.

أو الظرف[1] في نحو[2] : ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾.

أو «لو»[3] نحو : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟﴾[4] وفي كون «أنَّ» و «أنْ» وصلَتهما بعد حَذْفِ الجار في نحو: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[5].

أو نحو: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ﴾[6] في موضع خفض[7] بالجار

---

(١) نقل ابن هشام الأندلسي عن الأكثرين وجوب كونه فاعلاً بالظرف؛ لأنه يعمل عمل الفعل إذا اعتمد على استفهام ونحوه، ورَجَّحه ابن مالك.
وهناك من ذهب إلى أنه مبتدأ والظرف خبره.
انظر الدسوقي: ١/٧، والدماميني: ١٤.

(٢) الآية: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى قَالُوٓا۟ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ﴾ سورة إبراهيم: ١٤/١٠.

(٣) ذهب الكوفيون إلى أنه فاعل بفعل محذوف، واختار هذا الزمخشري وابن الحاجب. وذهب سيبويه وجماعة إلى أنه مبتدأ، ويكون التقدير على الأول في الآية: ولو ثبت أنهم صبروا، وعلى الثاني: ولو أنهم صبروا ثابت، أي: ولو صبرهم ثابتٌ.
وانظر حاشية الأمير: ١/٦، وفيها «آمنوا» بدلاً من «صبروا».

(٤) الآية: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة الحجرات ٤٩/٥.

(٥) الآية: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ سورة آل عمران: ٣/١٨.
قلت: التقدير في الآية: شهد الله بأنه..

(٦) الآية: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَٰتَلُوكُمْ ۚ فَإِنِ ٱعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا۟ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾ سورة النساء: ٤/٩٠.

(٧) أي: عن أن يقاتلوكم.

المحذوف على حَدِّ قوله[1]:

[إذا قِيلَ: أيُّ الناسِ شَرٌّ قَبِيلَةً]   أشارتْ كُلَيْبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

أو نصبٍ بالفعل المذكور على حَدّ قوله[2]:

[لَدْنٌ بهزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ]   فيهِ كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

---

(١) قائل البيت الفرزدق، وهو من قصيدة طويلة هجا فيها جريراً، وصدر البيت في الأصل لجرير من قصيدة هجا بها الفرزدق، قال:

إذا قيلَ: أيُّ الناسِ شرٌّ قبيلةً   وأعظم عاراً قيلَ: تلك مُجَاشع

ديوان جرير: ٣٧٣ . وكليب، بالخفض: أي إلى كليبٍ، فحُذِف حرف الجر، وبقي عمله شذوذاً.
وفي البيت روايات، قال البغدادي: «وكان القياس النصب بعد حذف الجار، وقد رأيته في ديوانه. وفي المناقضات منصوباً.. ويروى: أشرت كليباً، أي رفعت.. » عن الخزانة.
والرواية عند الراغب في مفرداته: «أشرّت كليب بالأكفّ الأصابعا» ثم قال: «يحتمل أنها نسبت الأصابع إلى الشر بالإشارة إليه، فيكون من أشررته إذا نسبته إلى الشر» انظر كتاب الشين.
قلت: لم أجد مثل هذه الرواية عند غير الراغب.
وأيٌّ: مبتدأ، وشرٌّ: خبره، وقبيلةً: تمييز، والجملة نائب فاعل لـ «قيل»، والأصابع: فاعل للفعل «أشارت».
والمعنى: أشارت الأصابع في حال كونها مع الأكف إلى كليب، فالإشارة وقعت بمجموع الأصابع والأُكُفّ، والغاية من ذلك المبالغة في ذم هذه القبيلة.
والفرزدق هو هَمّام بن غالب، كنيته أبو فراس، كان غليظ الوجه، جهماً، ولهذا لُقِّب بالفرزدق، وهو الرغيف الضخم.
وهو شاعر إسلامي، عُمِّر حتى قارب المئة، وتوفِّي سنة عشرٍ ومئة.
انظر البيت في ديوان الفرزدق: ١/٤٢٠، وشرح الشواهد للسيوطي: ١/١٢، وشرح البغدادي: ١/٧، والخزانة: ٣/٦٦٩، و ٤/٢٠٨، وهمع الهوامع: ٤/٢٢١، و ٥/١٣، والتسهيل: ٨٣، وشرح ابن عقيل: ٣/٣٩.

(٢) قائل البيت ساعدة بن جُؤَيّة.
وفي هذا البيت رواية أخرى «لَذٌّ» كذا جاءت في اللسان.

وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف على الضمير[1] المجرور من غير إعادة الخافض، وعلى الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل[2]، وغير ذلك مما إذا استُقصِي أَمَلَّ القلمَ وأعقب السَّأَم.

فجمعتُ هذه المسائل ونحوها مُقَرَّرةً[3] مُحَرَّرةً في الباب الرابع[4] من هذا

= وهو في وصف رمح، ولدن: ليّن، ويعسل: يشتدّ اهتزازه، وعَسَل الثعلب والذئب في عَدْوِهِ إذا اشتد اضطرابه، ومتنه: صدره.

والأصل في البيت: كما عَسَلَ في الطريقِ، فحذف «في»، ونُصِبَ بـ «عَسَل» شذوذاً.

وذكر السيوطي أن بعضهم ذهب إلى أن انتصاب «الطريق» ظرفاً يجوز في الاختيار، وأنه مشهور في كلام العرب، ومقيس، واختاره ابن الطراوة.

وذكر الأعلم أن سيبويه استشهد بالبيت على وصول الفعل إلى الطريق، وهو اسم خاص للموضع المستطرق بغير واسطة حرف جر تشبيهاً بالمكان؛ لأن الطريق مكان، نحو قول العرب: ذهبتُ الشامَ.

وضبطتُ «لَدْن» بالرفع والجر، أما الرفع فعلى أنه خبر مبتدأ محذوف أي: هو لَدْنٌ، وأما الكسر فعلى أنه صفة لـ «أَسْحَم ذابلٍ» في بيتٍ سابق، وهو قوله:

مِـن كُـلِّ أَسْـحَـمَ ذابـلٍ لا ضَـرَّهُ ... قِصَـرٌ ولاراشَ الـكُـعُـوب مُعَـلَّـب

وساعدة: شاعر مخضرم، أسلم، وليست له صحبة.

انظر البيت في شرح الشواهد للسيوطي: ١/١٧، وشرح الأبيات للبغدادي: ١/٩، والنوادر: ١٥، وأمالي ابن الشجري: ١/٤٢، و ٢/٢٤٨، وهمع الهوامع: ٣/١٥٤، و ٥/١٣، والخزانة: ١/٤٧٤، وشرح أشعار الهذليين: ٣/١٢٠، والكتاب: ١/١٦، ١٠٩، واللسان والتاج: (عَسَل).

(١) أجازه الكوفيون ويونس والأخفش، واختاره ابن مالك، ومنع من ذلك البصريون في السَّعَة وأجازوه في الضرورة.

انظر البيان لابن الأنباري: ١/٢٤٠، والتبيان للكعبري: ١/٣٢٦ - ٣٢٧، وإعراب القرآن للنحاس: ١/٣٩٠.

(٢) للتأكيد أو غير ذلك، فالكوفيون يجيزون العطف بلا تأكيد بالمنفصل، ولا فصل من غير استقباح، وأجاز ذلك البصريون في الضرورة وهو عندهم قبيح. انظر الدماميني: ١٤.

(٣) في م٢ ص/٢: «محررة مقررة».

(٤) الباب الرابع: «ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها».

الكتاب، فعليك بمراجعته، فإنك تَجِدُ بِهِ كنزاً واسعاً تنفق منه، ومنهلًا سائغاً تَرِدُه، وتَصْدُرُ عنه.

الأمـر الثاني:

إيراد ما لا يتعلّق بالإعراب، كالكلام في اشتقاق «اسم»[1]، أهو من السِّمَة كما يقول الكوفيون، أو من السُّمُوّ كما يقول البصريون؟ والاحتجاج لكل من الفريقين، وترجيح الراجح من القولين. وكالكلام على أَلِفِهِ لِمَ حُذِفَتْ من البسملة خطّاً؟ وعلى باء الجر ولامه لِمَ كُسِرَتا لفظاً؟ وكالكلام على أَلِف «ذا»[2] الإشارية، أزائدةٌ هي كما يقول الكوفيون، أم منقلبة عن ياء هي عين، واللام ياءٌ أخرى محذوفة كما يقول البصريون؟

والعجب من مكي بن أبي طالب[3] إذ أَوْرَدَ مثل هذا[4] في كتابه الموضوع لبيان

---

(١) انظر هذا في الإنصاف. المسألة الأولى.

(٢) انظر تفصيل هذا في شرح المفصّل: ١٢٦/٣ - ١٢٧، وهمع الهوامع: ٢٥٨/١ - ١٥٩، وشرح الكافية: ٣٠/٢ - ٣١، والإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة/ ٩٥.

(٣) مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار، أبو محمد القيسي النحوي المقرئ، ولد في شعبان سنة خمس وخمسين وثلاثمئة، وأصله من القيروان، وسكن قرطبة، وسمع بمكة ومصر من أبي الطيب عبد المنعم بن غلبون، وقرأ عليه القرآن. أقرأ بجامع قرطبة، وخطب به، واشتهر بالصلاح، صنَّف الموجز في القراءات، ومشكل إعراب القرآن، والكشف عن وجوه القراءات السبع...
مات في المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعمئة بقرطبة.
وانظر حديثاً عن مكي في بغية الوعاة: ٢٩٨/٢، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: ٣١٦/١ - ٣١٧، وكشف الظنون: ١٢١/١ - ١٢٢.
وانظر بياناً مفصّلاً عن مكي ومؤلفاته في مقدمةٍ لكتابه «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها» كتبها الدكتور محيي الدين رمضان، محقِّق الكتاب.

(٤) ذكر هذا مكي عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿ذلكَ الكتابُ لاريْبَ فيهِ هُدىً للمتقينَ﴾ الآية/٢، من سورة البقرة في كتابه: «مشكل إعراب القرآن»: ١٥/١ - ١٦. قال: «والاسم عند البصريين الذال، والألف زيدت لبيان الحركة وللتقوية، و«ذا» بكماله هو الاسم عند الكوفيين». =

مُشكِلِ الإعراب[1] مع أن هذا ليس من الإعراب في شيء[2].

وبعضهم إذا ذكر الكلمة ذكر تكسيرها، وتصغيرها، وتأنيثها وتذكيرها، وما وَرَدَ فيها من اللغات، وما روي [فيها] [3] من القراءات وإن لم يَنْبَنِ[4] على ذلك شيء من الإعراب.

والأمر[5] الثالث:

إعراب الواضحات: كالمبتدأ والخبر، والفاعل ونائبه، والجار والمجرور، والعاطف والمعطوف، وأكثر الناس استقصاءً لذلك الحَوْفي[6].

وقد تجنَّبتُ هذين الأمرين، وأتيتُ مكانهما بما يَتَبصَّرُ به الناظر، ويتمرّنُ به

= وما ذكره مكي هنا هو خلاف المعروف عن أئمة الكوفة والبصرة، فالكوفيون هم الذين ذهبوا إلى أن الذال وحدها الاسم، والألف زائدة للتكثير، وذهب البصريون إلى أن الاسم «ذا»، وقد أنبه على هذا محقق الكتاب.

(١) طبع الكتاب في مجمع اللغة العربية بدمشق، بتحقيق محمد ياسين السواس.

(٢) هذا الذي تعجب منه ابن هشام لم ينفرد به مكي، بل تجده في أكثر كتب إعراب القرآن والتفسير. انظر البيان لابن الأنباري: ٤٣/١، ومعاني القرآن للفراء: ١٢٠/١، والتبيان للعكبري: ١٤/١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٢٨/١، والبحر المحيط: ٣٢/١.

(٣) زيادة من م٤/ ٣ب.

(٤) في م٤/ ٣ب: «وإن لم يُبْنَ» بالبناء لما لم يُسَمَّ فاعله.

(٥) «الأمر» ليس في م/١.

(٦) هو عليّ بنِ إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحَوْفي المُعْرِب، من قرية شبرا من حَوْف بلْبيس، أخذ عن أبي بكر الأُدْفوي، وكان نحوياً قارئاً، وله مؤلفات، منها: الموضّح في النحو، وعلوم القرآن، وتفسير القرآن، وبعض الناس يسميه «إعراب القرآن» وقد جمع فيه بين التفسير والإعراب والغريب، وجاء في عشرة أجزاء.

مات الحوفي في ذي الحجة سنة ثلاث وأربعمئة.

انظر ترجمته في بغية الوعاة: ١٤٠/٢، وهدية العارفين: ٦٨٧/٥، وكشف الظنون: ١٢٢/١، ٢٤١.

الخاطر. من إيراد النظائر القرآنية، والشواهد الشعريّة، وبعضِ ما اتّفق في المجالس النحوية.

ولما تمّ هذا التصنيفُ على الوجه الذي قَصَدْتُه، وتَيَسَّر فيه من لطائف المعارف ما أوردتُه واعتمدتُه، سَمَّيْتُهُ بـ (**مُغْنِي اللبيب عن كُتُب الأعاريب**).

وخِطابي به لمن ابتدأ في تَعَلُّمِ الإعراب، ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب. ومن الله تعالى أَستمدُّ الصواب والتوفيق إلى ما يُحْظِيني لديه بجزيل الثواب، وإياهُ أسألُ أن يَعْصِمَ القلمَ من الخطأ والخَطَل، والفهمَ من الزَّيغ والزلل، إنه أكرم مسؤول، وأعظم مأمول، [وهو حسبي ونعم الوكيل[1]].

* * *

---

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من م٢/ص٢، وم٤/ص٤ أ، وهي ليست في المطبوع.

الباب الأول
في تفسير المفردات وأحكامها

وأعني بالمفرداتِ الحروفَ وما تَضَمَّنَ معناها من الأسماء والظروف، فإنها المحتاجة إلى ذلك، وقد رتَّبْتُها على حروف المعجم ليسهلَ تناوُلُها، وربّما ذكرتُ أسماءً غير تلك، وأفعالًا لمسيس الحاجة إلى شرحها.

حــرف الأَلِـف

١ ـ الألف المفردة

الألف المفردة تأتي على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفاً يُنادَى به(١) القريب، كقوله(٢):

أَفـاطِـمَ مَـهْـلًا بَـعْـضَ هـذا الـتَّـدَلُّلِ [وإنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمي فَأَجملي]

ونقل ابنُ الخبّاز(٣) عن شيخه أنه للمتوسط، وأن الذي للقريب: «يا»، وهذا خرق لإجماعهم(٤).

---

(١) في م١/٣أ و م٤/٤أ «بها».

(٢) البيت لامرئ القيس بن حُجْر الكندي، وهو من معلقته، وقوله: أفاطمَ: الهمزة فيه لنداء القريب، والقُرْبُ يُعْلَمُ من القرينة، وهو الأبيات، أو من كون الكلام مَسُوقاً في المعاتبة، والعتاب لا يكون ـ على الغالب ـ على بُعْد.
وفاطمة: هي بنت عبيد بن ثعلبة بن عامر، وهي التي دعاها عُنَيْزَة بقوله:
ويــومَ دخـلـتُ الـخِـدْرَ خِـدْرَ عُـنَـيْـزَةٍ فـقـالـتْ: لك الـويلاتُ إنـك مُرْجِلي
ومهلاً: رفقاً، وهو مفعول مطلق نائب عن فِعْلِهِ بعد حذف عامله، والزائد منه، وبعضَ: منصوب به، والصُّرْم: الهجر. والإجمال: الإحسان، وأَزْمَعَ: جزم وصَمّم.
انظر الديوان: ١٢، وشرح أبيات المغني للبغدادي: ١٣/١، وشرح السيوطي: ٢٠/١، وهمع الهوامع: ٣٤/٣، وشرح الأشموني: ١٧٤/٢، والجنى الداني: ٣٥.

(٣) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي المعروف بابن الخباز الإِرْبِلي الموصلي النحوي الضرير، توفي سنة (٦٣٧هـ) في الموصل، من مؤلفاته: شرح ألفية ابن مُعْطٍ، شيخِه، والتوجيه في النحو، وشرح لمع ابن جني. انظر بغية الوعاة: ٣٠٤/١، وهدية العارفين: ٩٥/٥. وشيخه هو ابن معط صاحب الألفية، وقد ذكر هذا على هامش م٤/ ٤أ، مولده سنة (٥٥٤هـ) ووفاته سنة (٦٢٨هـ).

(٤) انظر النص في همع الهوامع: ٤٣/٣، فقد ذكر السيوطي هذا عن ابن الخباز وشيخه، وأتبعه بِرَدِّ ابن هشام. وفي الجنى الداني: ٣٥ «ولا يَنادَىَ بها إلا القريب مسافةً وحكماً».

والثاني: أن تكون للاستفهام، وحقيقته طلب الفهم، نحو: أزيدٌ قائمٌ؟.

وقد أُجيز الوجهان[(١)] في قراءة الحِرْميّين[(٢)]:

﴿أَمَنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ﴾[(٣)] وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء[(٤)]، ويُبْعِدُهُ أنه

---

(١) أي النداء والاستفهام.

(٢) الحِرْمِيّان هما: نافع المدني وابن كثير المكي، والنسبة إلى الحَرَم: حِرْميّ، بكسر المهملة وسكون الراء، يقال: رَجُلٌ حِرْميّ، فإذا كان في غيرالناس قالوا: ثوب حَرَميّ.
والحَرَمان: مكة والمدينة، وكان نافع قارىء أهل المدينة، وابن كثير قارىء أهل مكة، وقد نُسبا إليهما.

(٣) الآية: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْءَاخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ سورة الزمر: ٩/٣٩.
قرأ نافع وابن كثير وحمزة والأعمش وشيبة والحسن في رواية ويحيى بن وثاب ﴿أَمَنْ﴾ بتخفيف الميم.
وضعّف الأخفش وأبو حاتم هذه القراءة، ورَدّ هذا عليهما أبو حيان.
قرأ حفص عن عاصم والكسائي وأبو عمرو وابن عامر والحسن وقتادة والأعرج وأبو جعفر ويعقوب وخلف: «أمّن» بتشديد النميم، وهي «أَمْ» أدغمت ميمها في ميم «مَن».
وانظر القراءة في المراجع التالية: البحر: ٤١٨/٧، معاني الفراء: ٤١٦/٢، الإتحاف: ٣٧٥، التيسير: ١٨٩، النشر: ٣٦٢/٢، القرطبي: ٢٣٨/١٥، الكشف: ٢٣٧/٢، حجة القراءات/ ٦٢٠، الحجة لابن خالويه: ٣٠٨، السبعة: ٥٦١، الطبري: ٢٠١/٢٣، شرح الشاطبية/ ٢٧٨، الكشاف: ٢٦/٣، العكبري: ١١٠٩/٢، التبيان: ١١/٩، إعراب النحاس ٨١١/٢، البيان: ٣٢٢/٢، معاني الزجاج: ٣٤٧/٤، التبصرة/ ٦٥٨، العنوان/ ١٦٥، الرازي: ٢٦/ ٢٥٠، المكرر: ١١٤، الكافي: ١٦٣، إرشاد المبتدي/ ٥٣٠، المبسوط: ٣٨٤، حاشية الشهاب: ٣٣١/٧، حاشية الجمل: ٥٩٢/٣ - ٥٩٣، الجنى الداني: ٣٥ - ٣٦، إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج/ ٦٤٩، ٧٤٧. وانظر تفصيل هذا في كتابي «معجم القراءات».

(٤) قال الفراء: «قرأها يحيى بن وثاب بالتخفيف، وذُكِرَ ذلك عن نافع وحمزة، وفَسّروها، يريد: يامَن هو قانت، وهو وجه حسن، العرب تدعو بألف كما يدعون بيا..، وقد تكون الألف استفهاماً».
انظر معاني القرآن: ٤١٦/٢، والجنى الداني: ٣٦.

=

ليس في التنزيل نداء بغير «يا»، ويُقَرِّبُه سلامتُه من دعوى المجاز؛ إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته، ومن دعوى كثرة الحذف؛ إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام: أَمَن هو قانت خَيْرٌ أم هذا الكافر؟ أي المخاطب بقوله تعالى: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ﴾[(١)]، فحُذِف شيئان: مُعَادِلُ الهمزة، والخَبَرُ، ونظيره في حذف المُعَادِل قولُ أبي ذُؤَيب الهُذَلي[(٢)].

دَعَاني إلَيْها القَلْبُ إنّي لأَمْرِهِ　　سَمِيْعٌ فما أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلابُها

تقديره: أم غَيٌّ[(٣)].

= والفراء: هو يحيى بن زياد إمام الكوفيين، قيل له (الفَرّاء) لأنه كان يَفْرِي الكلام، وكان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي.
مات بطريق مكة سنة سبع ومئتين، عن سبع وستين سنة، انظر بغية الوعاة: ٢/٣٣٣.

(١) الآية: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَـٰنَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُۥ مُنِيبًا إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا خَوَّلَهُۥ نِعْمَةً مِّنْهُ نَسِىَ مَا كَانَ يَدْعُوٓا۟ إِلَيْهِ مِن قَبْلُ وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ۖ إِنَّكَ مِنْ أَصْحَـٰبِ ٱلنَّارِ﴾ سورة الزمر: ٣٩/٨.

(٢) البيت من قصيدة لأبي ذُؤيب الهذلي، والشاهد فيه هو أن المعادل للهمزة محذوف تقديره: أم غيٌّ.
وذكره ابن هشام ـ رحمه الله ـ في باب «أم» أيضاً.
وذهب بعض العلماء إلى أنه لاحاجة إلى تقدير معادل في البيت لصحة قولك: لاأدري هل طلابها رشد. ورَدَّ هذا البغدادي في شرحه أبيات المغني: ١/٢٢، وذهب إلى أنّ «لاأدري» و «لاأبالي» لايوجدان دون معادل؛ لما فيهما من معنى التسوية.
وأبو ذؤيب هو خويلد بن خالد بن مُحَرِّث، مخضرم، لاصحبة له، ارتحل إلى النبيّ ﷺ قبل وفاته فلم يدركه.
والبيت في الديوان: ١/٧١، برواية: «عصاني»، وانظر شرح الشواهد للسيوطي: ١/ ٢٧، وهمع الهوامع: ٥/٢٤١، وشرح الشواهد للبغدادي: ١/٢١.

(٣) قوله: «تقديره: أم غَيٌّ» سقط من م٢/٣ أ.

ونظيره[١] في مجيء الخبر كلمة «خير» واقعةً قبل «أم»: ﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[٢].

ولك أن تقول، لاحاجة إلى تقدير مُعادِلٍ[٣] في البيت؛ لصحة قولك: «ما أدري[٤]: هل طلابُها رُشْدٌ»، وامتناعِ أن يُؤْتَى لـ «هل»[٥] بمعادل.

وكذا[٦] لاحاجة في الآية[٧] إلى تقدير معادِلٍ؛ لصحة تقدير الخبر بقولك: كمن ليس كذلك.

وقد قالوا في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾[٨]:

---

(١) من قوله «ونظيره» إلى قوله «القيامة» في آخر الآية سقط من م٢/٣ أ، واستدركه المصحح على هامش المخطوط.

(٢) الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِيٓ ءَايَـٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ سورة فُصِّلَتْ: ٤١/٤٠.

(٣) وذلك بأن تجعل الهمزة فيه لطلب التصديق، والمعادل إنما يكون مع طلب التصوّر.
والتصديق: طرفا النسبة فيه معلومان: زيد والقيام، والمجهول فيه وقوع النسبة فهو المسؤول عنه.
والتصور: السؤال عن إدراك غير النسبة نحو: أزيد قائم أم عمرو؟ فالمسؤول عنه غير النسبة.

(٤) في م٣/٤ أ: «لاأدري».

(٥) لأنها لاتكون إلا لطلب التصديق وهو ثبوت الخبر للمبتدأ.

(٦) في م٣/٤ أ: «كذلك» ومثله في المطبوع، وماأثبتُّه من المخطوطات.

(٧) أي في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَـٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ﴾ الآية/٩ من سورة الزمر، المتقدّمة.

(٨) الآية: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ ۗ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ قُلْ سَمُّوهُمْ ۚ أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلْأَرْضِ أَم بِظَـٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ ۗ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مَكْرُهُمْ وَصُدُّوا۟ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۗ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ سورة الرعد: ١٣/٣٣.

«إن التقدير: كمن ليس كذلك، أو لم يُوَحِّدُوه»[1]، ويكون ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾، معطوفاً على الخبر على التقدير الثاني[2].

وقالوا: التقدير في قوله: ﴿أَفَمَن يَتَّقِي بِوَجْهِهِۦ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[3]: أي كمن يُنَعَّم[4] في الجنة.

وفي[5] قوله تعالى[6]: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾ أي[7] كمن هداه الله، بدليل: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾.

---

(١) قال الزمخشري: «﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ﴾ احتجاج عليهم في إشراكهم بالله يعني: أَفَأَللهُ الذي هو قائمٌ رقيب على كل نفسٍ صالحة أو طالحة بما كَسَبتْ، يَعْلَمُ خَيْرَه وشَرَّه، ويُعِدُّ لكلٍ جزاءه كمن ليس كذلك.. وتمثيله: أَفَمَن هو بهذه الصفة لم يُوَحِّدُوه، وجعلوا له ـ وهو الله الذي يستحق العبادة وَحْدَهُ ـ شركاء؟». الكشاف:٢/١٦٧، وانظر البحر المحيط: ٥/٣٩٤.

وقال الدسوقي: «وقوله: أولم يُوَحِّدُوه، أو أن التقدير: لم يُوَحِّدُوه، وعلى هذا المعنى: أفمن ثَبَتَتْ له هذه الصفة لم يُوَحِّدُوه؟». حاشية الدسوقي: ١/١٠.

(٢) هذا التقدير الثاني هو ما صَرّح به صاحب الكشاف فقال: «ويجوز أن يُقَدّر ما يقع خبراً للمبتدأ ويعطف عليه «وجعلوا»، وتمثيله: أفمن هو بهذه الصفة لم يُوَحِّدوه، وجعلوا له ـ وهو الله الذي يستحق العبادة وحده ـ شركاء».

انظر الكشاف: ٢/١٦٧، وشرح الدماميني: ١/٢٣.

(٣) تتمة الآية: ﴿... وَقِيلَ لِلظَّـٰلِمِينَ ذُوقُواْ مَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾. سورةِ الزمر: ٣٩/٢٤.

(٤) في م١/٣ب، وم٤/٤ب: «يُنَعَّم»، كذا، بالبناء لما لم يُسَمّ فاعله، ومثله في طبعه الشيخ محمد محيي الدين.

وفي م٢ وم٣: «يَنْعُمُ» على البناء للفاعل، وفي طبعة مبارك وزميله دون ضبط.

(٥) «وفي» سقط من م١/٣ب.

(٦) الآية: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَصْنَعُونَ﴾ سورة فاطر: ٣٥/٨.

(٧) «أي» ليس في م٣/٤ب.

أو التقدير: ذَهَبَتْ نفسُك عليهم حَسْرَةً، بدليل[١] قوله تعالى: ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍ﴾.

وجاء في التنزيل موضعٌ صُرِّح فيه بهذا الخبر، وحُذِف المبتدأ، على العكس مما نحن فيه، وهو قوله تعالى: ﴿كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِي ٱلنَّارِ وَسُقُوا۟ مَآءً حَمِيمًا﴾[٢]، أي أَفمن[٣] هو خالد في الجنة يُسْقى من هذه الأنهار كمن هو خالدٌ في النار.

وجاءا[٤] مُصَرَّحاً بهما على الأصل في قوله تعالى: [٥]﴿أَوَ مَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ لَيْسَ[٦] بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾، ﴿أَفَمَن كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِۦ كَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ﴾[٧].

والألف أصل[٨] أدوات الاستفهام، ولهذا خصت بأحكام:

---

(١) «قوله تعالى» ليس في م٣/٤ب، وم٤/٤ب.

(٢) الآية: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ فِيهَآ أَنْهَٰرٌ مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ وَأَنْهَٰرٌ مِّن لَّبَنٍ لَّمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُۥ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ خَمْرٍ لَّذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ وَأَنْهَٰرٌ مِّنْ عَسَلٍ مُّصَفًّى ۖ وَلَهُمْ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَمَغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ ۖ كَمَنْ هُوَ خَٰلِدٌ فِي ٱلنَّارِ وَسُقُوا۟ مَآءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَآءَهُمْ﴾ سورة محمد: ١٥/٤٧.

(٣) في المطبوع: «أَمَن».

(٤) أي المبتدأ والخبر.

(٥) تتمة الآية: ﴿... كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾. سورة الأنعام: ١٢٢/٦.

(٦) ﴿لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ هذا الجزء من الآية ليس في م١/٣ب، وم٢/٣ب، وم٤/٤ب، وأثبتُّهُ من م٣/٤ب. وهو مُثْبَتٌ في المطبوع.

(٧) تتمة الآية: ﴿... وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُم﴾ سورة محمد: ١٤/٤٧.

(٨) المراد بالأصل أنها أكثر دوراناً من بقية الأدوات.

وعلى هامش م٣/٤أ بيان لمعنى الأصالة: «قال أبو حيان: أصالتها كونها حرفاً، ولم تخرج عن موضعها فلم تُستعمل لنفي، ولا بمعنى (قد)، وقال ابن يعيش: لأنها تلزم الاستفهام، وتقع موقعاً لايقع غيرُها فيه. وقال ابن الحاجب في الإيضاح: «الهمزة أَعَمُّ تصرفاً من (هل) إما لأنها =

أحدها: جَوازُ حَذْفِها، سواء تقدّمت[١] على «أم» كقول عمر بن أبي ربيعة[٢]:

بَدالِيَ مِنْها مِعْصَمٌ حينَ جَمَّرَتْ وكفٌّ خَضيبٌ زُيِّنَتْ بِبَنانِ

= أصل في الاستفهام و (هل) محمولة عليها كما يقول سيبويه، وإمّا لأنها أَخْصَرُ منها في اللفظ، فَتَصَرَّفوا فيها لسهولة اللفظ بها أكثر من أختها».

وانظر الجنى الداني: ٣١، وشرح المفصّل: ١٥١/٨.

(١) في بعض المخطوطات: «تقدّمت» دون ألف، وكذلك في المطبوع، وفي م٣/١ب: «أتقدّمت».

(٢) البيتان من قصيدة لعمر بن أبي ربيعة قالها في عائشة بنت طلحة بن عَبُيْد الله التيمي الصحابي، وقبلهما:

لقد عَرَضَتْ لي بالمُحَصَّب من مِنى مع الحجِّ شمسٌ سُيِّرَت بِيَمانِ

فلما التقينا بالثنيَّة سَلّمت ونازَعَني البَغْلُ اللعينُ عِناني

وفي البيتين روايات: يوم جَمَّرَت، فوالله ما أدري، لعمرك ما أدري، لعمري، ولو كنتُ دارياً، وإني لحاسبٌ بدلاً من «وإن كنتُ دارياً»، رَمَيْتُ، في موضع «رَمَيْن».

والمِعْصَم: موضع السّوار من اليد، جَمّرت: رَمَت جمار المنسك، وهي ثلاث: الجمرة الأولى، والوسطى، وجمرة العقبة. خضيب: بالحناء، وبغيره مما يتزيَّنُ به.

البنان: أطراف الأصابع، وقيل: هي الأصابع. رَمَيْن: أي البنان، أو هي وصواحبها.

والشاهد في البيت حذف ألف الاستفهام ضرورة، لدلالة «أم» عليها.

وذكر البغدادي في شرح أبيات المغني أن ظاهر كلام ابن هشام يدل على أن حذفها سائغ في الكلام غير مختصّ بالشعر، سواء أُمِن اللبس كما هنا أم لا، كالبيت الذي بعده.

وكلاهما ضرورة عند سيبويه، وتبعه ابن عصفور في كتاب «الضرائر»

قال الأعلم: «يقول: ألهاني النظر إليهن، واشتغال البال بهن عن تحصيل رَمْيِهِنّ الجمار بِمِنى، وعِلْمِ عدد المرات: أهي سَبْعٌ أم ثمانٍ».

والشاعر هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة، واسمه حُذَيْفَة القرشي المخزومي، كان كثير الغزل، وُلد ليلة الأربعاء لأربع بقين من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين، وهي السنة التي مات فيها عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فسُمِّيَ باسمه، ومات سنة ثلاث وتسعين.

انظر البيت في الكتاب: ٤٨٥/١، وشرح المفصّل: ١٥٤/٨، وشرح البغدادي: ٢٥/١، وشرح السيوطي: ٣٢/١، وأمالي الشجري: ٢٦٦/١، ٣٣٥/٢، وهمع الهوامع: ٢٤٠/٥، والجنى الداني: ٣٥، والديوان/٢٥٦ - ٢٦٦.

فوالله ما أَدْري وإنْ كُنتُ دارِياً　　بسبعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أمْ بثمانِ

أراد: أَبِسَبْعٍ، أم لم تَتَقَدَّمها[١]، كقول الكميت[٢]:

طَرِبْتُ وما شوقاً إلى البيضِ أَطْرَبُ　　ولا لَعِباً مِنّي، وذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ

أراد: أَوَ ذو الشيبِ يلعبُ؟

واختُلِف في قول عمر بن أبي ربيعة[٣]:

ثُمَّ قالُوا: تُحِبُّها؟ قُلْتُ: بَهْراً　　عَدَدَ الرَّمْلِ والحَصَى والتُّرابِ

---

(١) أي: أم لم تتقدّم الألف على «أم».

(٢) البيت مطلع قصيدة للكميت بن زيد يمدح بها آل النبي صلى الله عليه وسلم.
والطرب: خِفّة تصيب الإنسان لشدّة حُزْنٍ أو فرح. والبيض: النساء الحِسان.
والشاهد في البيت حذف الهمزة ـ كما ذكر ابن هشام ـ وجعله ابن عصفور من قبيل الضرورة.
وذكر الدماميني أنه استئناف على تقدير سؤال، كأنه قيل: ولِمَ لا تَلْعَبُ؟ فقال: أَوَذُو الشيب يلعبُ؟ على جهة الإنكار.
وذهب إلى أنه لقائلٍ أن يقول: لا يتعيّن هذا البيت شاهداً لحذف الهمزة، لجواز أن يكون مما حُذِف منه حرف النفي لقرينة أي: وذو الشيب لا يعلب.
ورَدّ هذا البغدادي بأن حذف «لا» النافية إنما يجوز في جواب القسم، وأما في غيره فإنه سُمِع في بيتٍ نادر.
والكميت هو ابن زيد بن خُنَيْس بن مجالد الأسدي الكوفي، ولد سنة ستين، وتوفي سنة ست وعشرين ومئة.
انظر البيت في الخزانة: ٢/٢٠٧، ٤/٤٤٨، والدماميني: ٢٦، وشرح البغدادي: ١/٢٩، وشرح السيوطي: ١/٣٤، والديوان ٤/١٨٣، وأمالي ابن الشجري: ١/٢٦٧، وهمع الهوامع: ٣/١٣٥، ٤/٣٦٠، والخصائص: ٢/٢٨١، والعيني: ٣/١١١.

(٣) تحبُّها: يعني الثُّرَيَّا بنت عبد الله العبشميّة، وكانت من أحسن الناس خلقاً، وقد يكون المراد غيرها، وانظر حديث البغدادي في هذا. وفي البيت روايات: عدد النجم، وفي م١/٣ب: عدد القطر. =

فقيل: أراد: أَتُحِبُّها[١]؟ وقيل: إنه خَبَرٌ، أي: أنت تَحِبُّها.

ومعنى: «قلتُ: بَهْراً» قلتُ: أُحِبُّها حُبّاً بَهَرني بَهْراً، أي: غَلَبَني غَلَبَةً[٢]، وقيل: معناه عَجَباً[٣].

وقال المتنبّي[٤]

أَحْيَا وأَيْسَرُ ما قاسَيْتُ ما قَتَلا والبَيْنُ جارَ عَلَى ضَعْفِي وما عَدَلا

= وانظر الديوان: ٢٠، وشرح المفصل: ١/١٢١، والكامل: ٢/٢٤٤، والكتاب: ١/١٥٧، وشرح البغدادي: ١/٣٣، وشرح السيوطي: ١/٣٩، وأمالي ابن الشجري: ١/٢٦٦، وهمع الهوامع: ٣/١٠٦، والخصائص: ٢/٢٨١.

(١) ذهب المبرد إلى أن تقدير الاستفهام خطأ فاحش، وإنما يجوز حذف الألف إذا كان في الكلام دليل عليها، وعنده أن هذا إيجاب أي: أنت تحبُّها، أي قد علمنا ذاك، قال: «وهذا معنى صحيح لا ضرورة فيه» الكامل: ٧٨٨.

(٢) في م٢/٣أ: «عليه».

(٣) بهذا جزم الجوهري في الصحاح، وأنشد له البيت، انظر (بهر).
وذكر السيوطي أن ابن مالك جزم به في شرح التسهيل، وجعله مصدراً لا فعل له، وإلى مثل هذا ذهب ابن عصفور.
انظر همع الهوامع: ٣/١٠٧، وشرح السيوطي: ١/٤١.
وفي اللسان: قيل معنى «بَهْراً» جمّاً، وقيل: عَجَباً.

(٤) هذا البيت مطلع قصيدة للمتنبي، قالها في أول صباه، يمدح فيها سعيد بن عبد الله بن الحسن الكلابي المَنْبِجي، ولايصح الاحتجاج بشعر المتنبي لأنه من الشعراء المحدثين.
قال البغدادي: «وإنما أورده المصنف لزيادة إفادة، ولأن العلماء قد بحثوا فيه، فاقتدى بهم وبحث معهم، وكذا الحال في سائر ما أورده في هذا الكتاب من شعره» انظر شرح أبيات المغني: ١/٤٦.
والمتنبي هو أبو الطيب أحمد بن الحسين الكوفي الكندي، وُلِدَ بالكوفة سنة ثلاث وثلاثمئة في مَحلَّةٍ تُعْرَف بكِنْدة، ومات مقتولاً سنة أربع وخمسين وثلاثمئة.
وانظر الديوان: ٣/٢٨٢، وشرح البغدادي: ١/٤٣، وأمالي ابن الشجري: ١/٢٣٠.

أحيا: فعل مضارع، والأصل: أَأَحْيَا؟[١] فَحَذَفَ[٢] همزة الاستفهام، والواو للحال. والمعنى: التعجُّب[٣] من حياته، يقول: كيف أحيا وأَقَلُّ شيء قاسيتُه قد قتل غيري؟!

والأَخْفش[٤] يقيس ذلك[٥] في الاختيار عند أَمْن اللَّبس، وحمل[٦] عليه قوله تعالى:

---

(١) قوله: «والأصل: أأحيا» يعني أن الجملة استفهامية.
وذكر البغدادي أن شُرّاح شعر المتنبي حملوا «أَحْيَا» على أنه خَبَرٌ لاإنشاء، وإلى مثل هذا ذهب ابن الشجري في أماليه، وذكر أن المراد من الجملة الخبريّة هنا التعجُّب.
كما أجاز ابن الحاجب أن يكون «أحيا» أفعل التفضيل، كأنه قال: أَحْيَا ماقاسيتُ، وأَيْسَرُ ماقاسيتُ.
وذهب الشهاب الخفاجي إلى أن هذا ركيك.
انظر شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي: ٤٤/١، وأمالي ابن الشجري: ٢٣٠/١ - ٢٣١.

(٢) كذا في المخطوطات، والدماميني. وفي المطبوع: طبعة مبارك وزميله والشيخ محمد محيي الدين: «فحذفت»، وكذا بالتاء جاء عند الدسوقي والأمير في حاشيتيهما.

(٣) أفادت الجملة عند ابن الحاجب الإنكار. (عن شرح البغدادي).

(٤) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة، سكن البصرة، وقرأ النحو على سيبويه، وكان أَسَنَّ منه، وهو أَحْفَظُ مَن أَخَذَ على سيبويه. وله مؤلفات، مات سنة عشر ومئتين، وقيل: خمس عشرة، وإحدى وعشرين بعد المئتين. انظر بغية الوعاة: ٥٩١/١.

(٥) أي حذف الهمزة.
وقد أجاز الأخفش ذلك مطلقاً في الاختيار سواء تقدّمت على «أم» أَوْ لا، ومن باب أَوْلَى أن يكون ذلك في الضرورات، وتبعه على هذا ابن مالك، وقَصَره سيبويه على الضرورة.
انظر حاشية الأمير: ١٣/١، والخزانة: ٤٤٨/٤، والجنى الداني: ٣٤ - ٣٥.

(٦) «حمل» جاء هذا الفعل في طبعة مبارك، والشيخ محمد محيي الدين غير مقيّد بحركة، وعند الدماميني، وفي المخطوطين: ٦/٣٣، وم٥/٤ أ «حَمَل» بالبناء للفاعل، وبذلك يكون هذا للأخفش كما صَرّح به الدماميني.
وفي المخطوطين م٤/١ب، وم٣/٢: «حُمِل» بالبناء لما لم يُسَمَّ فاعله.
وكذا عند الدسوقي: ١١/١، قال: «أي جُعِل منه، أي حَذْفُ الهمزة عند أَمْنِ اللبس».
وعلى هذا الخلاف في الفعل تركته دون ضبط بحركة.

﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾[(١)][(٢)]. وقوله تعالى: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾[(٣)] في المواضع الثلاثة[(٤)].

والمحقِّقون على أنه[(٥)] خبر. وإن[(٦)] مثل ذلك يقوله من يُنْصفُ خصمه مع علمه بأنه مُبْطل، فيحكي كلامه[(٧)]، ثم يكر عليه بالإبطال بالحجة.

---

(١) تتمة الآية: ﴿... أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ سورة الشعراء: ٢٦/٢٢.

(٢) ذهب أبو حيان في البحر: ٧/١١١ إلى أن «تلك» إشارة إلى المصدر المفهوم من قوله تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ (سورة الشعراء: ٢٦/١٨).
وذكر أن الظاهر من الآية إقرار موسى عليه السلام بالنعمة كأنه يقول: وتربيتُك لي نعمةٌ عليَّ من حيث عَبَّدْت غيري وتركتني، واتخذتني ولداً، وهذا لا يدفع رسالتي.
ونَسَبَ أبو حيان ـ رحمه الله ـ هذا التأويل إلى السُّدِّي والطبري، وذهب قتادة إلى أنه منه على جهة الإنكار عليه أن تكون نعمة كأنه يقول: أَوَيصِحُّ لك أن تَعْتَدَّ عليَّ نعمةَ تَرْكِ قتلي هذا، وقراءة الضحَّاك: ﴿وتلك نعمةٌ مالك أنْ تمنّها عليَّ﴾ تؤيدّ هذا البيان.
وذهب الأخفش والفرّاء إلى أن قبل الواو همزة استفهام يُراد بها الإنكار. وحُذِفَتْ لدلالة المعنى عليه، ورَدَّه النحاس بأنها لا تُحذف؛ لأنها حرفٌ يُحْدِثُ معها معنىً إلاّ إن كان في الكلام «أم» لا خلاف في ذلك إلا شيئاً قاله الفراء من أنه يجوز حذفها مع أفعال الشّك، وحكى: ترى زيداً منطلقاً، بمعنى: ألا ترى.
وهذا الذكر ذكره أبو حيان وجدتُه للأخفش في كتابه معاني القرآن: ٢/٤٢٦، ولم أجد مثله للفراء، بل قال في كتابه معاني القرآن: ٢/٢٧٩: «يقول هي ـ لعمري ـ نعمة إذ رَبَّيْتني ولم تستعبدني كاستعبادك بني إسرائيل.».

(٣) الآيات: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ، فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ، فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكْبَرُ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ سورة الأنعام: ٦/٧٦ ـ ٧٨.

(٤) أي في الآيات السابقة.

(٥) أي الكلام الواقع في السورتين.

(٦) في المخطوطات م٢، ٣، ٤: «وإنّ» بكسر الهمزة. وفي م٤/١: «وأنّ» وكذا في المطبوع، وكلاهما جائز.

(٧) أي يحكي المُنْصِفُ كلامَ الخصم.

وقرأ ابن مُحَيْصِن: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[(١)(٢)].

وقال عليه الصلاة والسلام لجبريل[(٣)]: «**وإِنْ زَنى وإِنْ سَرَق؟ فقال: وإِنْ زَنَى وإِنْ سَرَق**».

---

(١) تتمة الآية: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾. سورة البقرة: ٦/٢.

وابن مُحَيْصِن هو محمد بن عبد الرحمن بن مُحَيْصِن السَّهْمي، مُقْرِىء أهل مكة مع ابن كثير وحُمَيْد الأعرج، وهو في الحديث ثقة احتج به مسلم، توفّيَ بمكة سنة ثلاث وعشرين ومئة. انظر معرفة القراء الكبار: ٨١/١ - ٨٢.

(٢) القراءة التي ذكرها ابن هشام لابن مُحَيصن هنا بهمزة واحدة هي للزُّهْري أيضاً. وانظر كتابي «معجم القراءات».

قال ابن جني: «وهذا مما لابُدَّ فيه أن يكون تقديره: أأنذرتهم ثم حذفت همزة الاستفهام تخفيفاً لكراهة الهمزتين، ولأنّ قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ﴾ لابُدَّ أن يكون التسوية فيه بين شيئين أو أكثر من ذلك، ولمجيء «أم» من بعد ذلك أيضاً، وقد حذفت هذه الهمزة في غيرموضع من هذا الضرب، قال [عمران بن حطان]:

فأصبحت فيهم آمناً لا كمعشرٍ   أتوني فقالوا: من ربيعة أو مضر

انظر المحتسب: ٥٠/١.

على أن ابن هشام ذكر في باب «أم» قراءة ابن مُحيصن من طريق الزعفراني ﴿.. ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ كذا بهمزتين، وأو في موضع «أم»، ولم أجدها عند غيره.

وانظر مراجع القراءة الأولى:

البحر: ٤٨/١، والمحرر: ١٥٣/١، وإعراب النحاس: ١٣٤/١، والقرطبي: ١٨٥/١، ومختصر ابن خالويه: ٢، والعكبري: ٢١/١، والكشاف: ١١٨/١، والأزهية: ٢٣، وحاشية الشهاب: ٢٧٤/١، والجنى الداني: ٣٥، وشواهد التوضيح: ٨٨، وتوضيح المقاصد: ٢٠٣/٣، وشرح الكافية الشافية: ١٢١٦، وحاشية الصبان: ٩٢/٣، ٩٣، وشرح الأشموني: ١٠٦/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٠٣/٣، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٣٥٢.

(٣) هذا الحديث ذكره ابن هشام وابن مالك والبغدادي على أنّ الرسول ﷺ هو السائل، وأن التقدير: أَوَ إن زنى وإِنْ سَرَق؟

وقد صحّح هذا ابن حجر في فتح الباري بأن السائل هو أبو ذَرّ راوي الحديث، يسأل رسول الله ﷺ، وإليك روايتي الحديث:

....

الرواية الأولى:

حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا مهدي بن ميمون، حدثنا واصل الأحدب عن المَعْرُور بن سُوَيد، عن أبي ذَرّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أتاني آتٍ من ربي فأخبرني، أو قال: بَشَّرني - أنه من مات من أمتي لا يُشْرك بالله شيئاً دَخَل الجنةَ» فقلتُ: وإِنْ زَنَى وإِنْ سَرَق؟ قال: وإِنْ زنى وإِنْ سَرَق، على رغم أنف أبي ذَرّ».

وذكر ابن حجر أن الآتي قد سُمِّي من طريق شعبة عن واصل بأنه جبريل.

ثم قال: «وقد يتبادر إلى الذهن أن القائل ذلك هو النبي ﷺ» والمقول له الملكُ الذي بَشَّره به، وليس كذلك بل القائل هو أبو ذَرّ».

ثم ذكر أن رواية الترمذي فيها «قال أبو ذر: يا رسول الله..» انظر فتح الباري: ٧٧/٣ - ٧٨.

الرواية الثانية:

وفي الحديث رواية أخرى ذكرها البخاري في باب «اللباس» هذا نصها:

قال: «حدثنا أبو معمر، حدثنا عبد الوارث عن الحسين بن عبد الله بن بُرَيْدَة، عن يحيى بن يعمر، حَدَّثه أن أبا الأسود الدِّيلي حدثه أن أبا ذر رضي الله عنه قال: أتيت النبيّ ﷺ وعليه ثوب أبيض - وهو نائم - ثم أتيتُه وقد استيقظ، فقال: «مامن عبد قال: لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة»، قلتُ: وإِنْ زنى وإن سرق؟ قال وإِنْ زنى وإِنْ سرق، قلتُ: وإِنْ زنى وإِن سرق؟ قال وإِنْ زنى وإِنْ سَرَق، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق، على رغم أنف أبي ذر».

وكان أبو ذر إذا حَدَّث بهذا قال: «وإِنْ رَغِمَ أنف أبي ذر» انظر فتح الباري: ٢٣٨/١٠.

قلتُ: هذان الحديثان يبطلان ما ذكره النحويون من أن السائل هو رسول الله ﷺ.

وموضع الشاهد في الحديث: «وإِنْ زنى»، والتقدير: أَوَ إِنْ زنى.

وذهب الدماميني إلى أنه قد يكون الأصل: أيدخل الجنة وإن زنى وإِنْ سرق؟ فيكون المحذوف الهمزة وما دخلت عليه جميعاً لدلالة ماسبق على ذلك، والجملة الواقعة بَعْدُ حالية، وعلى هذا لا يكون مما نحن فيه؛ لأن الكلام في حذف الأداة، لا حذفها مع معمولها.

ونقل هذا الأمير والدسوقي في حاشيتيهما عن الدماميني.

انظر نص الحديث في الخزانة: ٤٤٨/٤، والجنى الداني: ٣٥، وشواهد التوضيح لابن مالك: ٨٩، وشرح الدماميني: ٢٧/١.

الثاني[١]: أنها تَرِد لطلب التصوّر[٢]، نحو: «أزيدٌ قائم أم عمروٌ؟»، ولطلب التصديق[٣]، نحو: «أزيد قائمٌ؟».

و «هل» مختصة بطلب التصديق نحو: «هل قام زيد؟».

وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور[٤] نحو: مَن جاءك؟ وما صنعت؟ وكم مالك؟ وأين بيتك؟ ومتى سفرك؟

الثالث: أنها تدخل على الإثبات كما تقدَّم، وعلى النفي نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾[٥]، ﴿أَوَ لَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ﴾[٦].

---

(١) من معاني الهمزة.

(٢) أي تعيينُ المُسْنَدِ إليه، لأن السؤال عنه. انظر الجنى الداني: ٣٠.

(٣) التصديق: هو السؤال عن إدراك النسبة بين هذين الطرفين: المسند والمُسْنَد إليه.

(٤) ذكر الدماميني أن «أم» المنقطعة من بقية أدوات الاستفهام، وهي لطلب التصديق فقط، ونقل في هذا نصّاً عن الشيخ بهاء الدين السبكي وفيه: «.. وقد صَرّح بعض النحاة بِعَدِّ «أَمْ» من حروف الاستفهام، وذكره الشيخ أبو حيان وغيره» انظر الدماميني: ٢٨، والبحر المحيط ٣٤٦/١.
وذكر ابن هشام في باب «أم» أن هذا رأي أبي عبيدة.
وذكر مثل هذا السيوطي والهروي. انظر همع الهوامع: ٢٤٣/٥، والمقتضب: ٢٨٩/٣، والأزهية: ١٣٨.

(٥) سورة الانشراح: ١/٩٤ ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾.
وذُكرت الآيةُ كاملةً في المطبوع ولم أجد في المخطوطات غير ما أثبتّه.

(٦) تتمة الآية: ﴿قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة آل عمران: ١٦٥/٣.
وأخذ العلماء على ابن هشام احتجاجه بهذه الآية لدخول الهمزة على النفي؛ وذلك لأن «لمّا» ليست هنا نافية، بل هي وجوديّة، والمعنى: أقلتم كذا حين أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها. انظر الدماميني: ٢٩، والشمني: ٢٩/١، وانظر تقدير «لما» والحديث عنها في الكشاف: ٣٥٩/١، والبحر المحيط: ١٠٦/٣.

وقولِه[١]:

أَلَا اصْطِبارَ لِسَلمى أَمْ لَها جَلَدٌ إذاً أُلاقي الذي لاقاهُ أَمْثالي[٢]

ذكره بعضهم، وهو منتقض بأَمْ: فإنها تشاركها[٣] في ذلك، تقول: أقام زيد أم لم يقم؟

الرابع: تمام التصدير[٤]، بدليلين:

- **أحدهما**: أنها لا تُذْكر بعد «أم» التي للإضراب كما يُذْكَرُ[٥] غيرها، لا تقول: أقام زيد أم أَقَعَدَ[٦]؟ وتقول: أم هل قَعَدَ.

- **والثاني**: أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قُدِّمَت[٧] على

---

(١) قائل البيت قيس بن الملوح.
وقد استشهد به ابن هشام على دخول همزة الاستفهام على «لا» النافية. ويذكر البيت مرة أخرى في باب «أَلاَ».
ومعناه: أتحزن عليَّ سلمى إذا مِتُّ أم لا؟، ولم يذكر الموت صراحة في الشطر الثاني بل كنى عنه تسلية لهذه المرأة.
انظر شرح السيوطي: ٤٢/١، وشرح البغدادي: ٤٧/١، وشرح ابن عقيل: ٢٢/٢، الديوان/١٧٦ «لليلى».

(٢) في م٥/٣ ذكر صدر البيت، وجاء تاماً في بقية النُّسَخ.

(٣) تشارك الهمزة في هذا الحكم، وهو الدخول على النفي والإثبات.

(٤) قال ابن الشجري في أماليه: ٢٦٤/١: «والاستفهام يقع صدر الجملة، وإنما لزم تصديره لأنك لو أَخَّرته تناقض كلامك، فلو قلت: جلس زيد أين؟ وخرج محمد متى؟ جعلت أول كلامك جملة خبرية، ثم نقضت الخبر بالاستفهام، فلذلك وجب أن تُقَدِّم الاستفهام»..

(٥) في م٥/١: «تُذْكر».

(٦) في المخطوطات م ٥/١، وم ٣/٢ أ، وم ٥/٣ أ، والدماميني: ٣٠ «قام»، دون ألف الاستفهام، وفي م٤/٤ب: «أقام»، وكذلك في المطبوع.

(٧) انظر بيان هذا في الجنى الداني: ٣١.

العاطف، تنبيهاً على أصالتها في التصدير، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ﴾[١]، ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ﴾[٢]، ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾[٣] وأخواتها تتأخر[٤] عن حروف العطف، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة نحو: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾[٥]، ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[٦]، ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾[٧]، ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾[٨]، ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ﴾[٩]، ﴿فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾[١٠]. هذا

---

(١) الآية: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ۖ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ سورة الأعراف: ١٨٥/٧.

(٢) الآيـة: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ ۗ أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۗ وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ سورة يوسف: ١٠٩/١٢، وانظر سورة الحج: ٤٦/٢٢، وغافر: ٨٢/٤١، ومحمد ١٠/٤٧.

(٣) تتمة الآية: ﴿... ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ﴾ سورة يونس: ٥١/١٠.

(٤) الأَوْلَى أن يقول: «يَتَأَخَّرْن». دماميني: ٣٠.

(٥) الآية: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ ۗ وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ سورة آل عمران: ١٠١/٣.

(٦) سورة التكوير: ٢٦/٨١.

(٧) الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ سورة الأنعام: ٩٥/٦

وانظر سورة يونس ٣٤/١٠، وفاطر ٣/٣٥، وغافر ٦٢/٤٠.

(٨) الآية: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ ۚ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ ۚ بَلَٰغٌ ۚ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ سورة الأحقاف: ٣٥/٤٦.

(٩) ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا ۚ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ سورة الأنعام: ٨١/٦.

(١٠) الآية: ﴿فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ وَٱللَّهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُوٓاْ ۚ أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ ۖ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلًا﴾ سورة النساء: ٨٨/٤.

مذهب سيبويه[١] والجمهور. وخالفهم جماعة، أولهم[٢] الزمخشري، فزعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصلي[٣]، وأن العطف على جملة مقدرة بينها

(١) مذهب سيبويه والجمهور أن الهمزة مقدّمة على العاطف لفظاً؛ لغرض التنبيه على تمام التصدير، مؤخَّرة عنه حكماً.
انظر الكتاب: ٤٩١/١، والمقتضب: ٣٠٧/٣، والبحر المحيط: ١٨٣/١.
وسيبويه، هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر لُقِّب سيبويه، ومعناه رائحة التفاح، وأصله من البيضاء من أرض فارس، نشأ بالبصرة، وله في النحو «الكتاب».
مات سنة ثمانين ومئة، وذكر بعض المؤرخين غيرهذا. انظر بغية الوعاة: ٢٢٩/٢ - ٢٣٠.

(٢) ذكرالدماميني أن الزمخشري ليس أوّلهم بل هو مسبوق، انظر ص: ٣٠، ووجدتُ مثل هذا على هامش م٣/٥أ، وذكروا أن الصواب أن يقول ابن هشام: «منهم» بدلاً من: «أوّلهم». قلتُ: لم يُسَمِّ الدماميني وغيره واحداً ممن سبق الزمخشري إلى هذا التقدير. ولقد تتبعتُ المسألة فما وقفتُ على ذِكْرٍ لواحدٍ منهم.
والزمخشري هو أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي، كان معتزلياً، وُلد سنة سبع وتسعين وأربعمئة، وجاور بمكة، ولقّب بجار الله، وفخر خوارزم، وله من المؤلفات: الكشاف، المفصَّل، الفائق في غريب الحديث، المستقصى في الأمثال، وغيرها، مات يوم عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمئة. انظر بغية الوعاة: ٢٧٩/٢ - ٢٨٠.

(٣) من المسائل التي أكثر فيها أبو حيان الرّدّ على الزمخشري اجتماع همزة الاستفهام مع حرف العطف مثل: أفلا، أفمن، أثم، فقد كان الزمخشري يرى أن الواو والفاء وثم بعد الهمزة واقعة في موقعها، لا تقديم فيها ولا تأخير، ويجعل بين الهمزة وحرف العطف جملة مقدّرة يصح العطف عليها.
وأول رَدّ من أبي حيان في البحر جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ سورة البقرة، آية/٤٤، ولم يتحدث الزمخشري هنا عن مذهبه، غير أن أبا حيان قال: «مذهب سيبويه والنحويين أن أصل الكلام كان تقديم حرف العطف على الهمزة في مثل هذا، ومثل «أَوَلم يسيروا»، «أَثُمَّ إذا ما وقع» لكن لما كانت الهمزة لها صدر الكلام قُدِّمَتْ على حرف العطف، وذلك بخلاف «هل»، وزعم الزمحشري أن الواو والفاء وثم بعد الهمزة واقعة موقعها، لا تقديم ولا تأخير، ويجعل بين الهمزة وحرف العطف جملة مقدّرة يَصحُ العطف عليها، وكأنه رأى أن الحذف أَوْلى من التقديم والتأخير، وقد رجع عن هذا القول في بعض تصانيفه، فعلى قول الجماعة يكون التقديم: فألا تعقلون، وعلى قول الزمخشري يكون التقدير: أتعقلون فلا تعقلون..» انظر البحر المحيط: ١٨٣/١. =

وبين العاطف، فيقولون التقدير: في ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ﴾[١]، ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا﴾[٢]، ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ﴾[٣]، ﴿أَفَمَا نَحْنُ بِمَيِّتِينَ﴾[٤]: أَمَكثوا فلم يسيروا في الأرض، أَنُهْمِلُكم فنضرب عنكم الذكر صفحاً، أتؤمنون به في حياته فإن مات أو قُتِل انقلبتم، أنحن مُخَلَّدون فما نحن بميتين.

ويُضَعِّف[٥] قولَهم ما فيه من التكلّف، وأنه[٦] غير مطرد [في جميع المواضع][٧].

= وتعقبه أبو حيان في موضع آخر وهو ﴿أَفَتَطْمَعُونَ﴾ سورة البقرة: ٢/٧٥، وانظر البحر المحيط: ١/٢٧١.
وكان أبو حيان يسمي مذهب الزمخشري هذا «نزعة زمخشرية» وكان يشير في كل موضع إلى تراجع الزمخشري عن مذهبه هذا، وانظر مثلاً على هذا الحديث في قوله تعالى ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ في سورة الأعراف ٧/٩٧، ونص أبي حيان في البحر: ٤/٣٤٩، ونص الزمخشري في الكشاف: ١/٥٦٢.
والأمثلة عند أبي حيان في البحر كثيرة، انظر: ٤/٣٢٢، ٧/٢٦٠، ٧/٤٢١، ٨/٥١، وانظر الجنى الداني: ٣١.
ورجعتُ إلى المفصل فلم أجد فيه بياناً لمذهب الزمخشري في هذه المسألة، انظر المفصّل: ٣١٩، وشرحه لابن يعيش: ٨/١٥١.

(١) سورة يوسف: ١٢/١٠٩، وتقدّمت.

(٢) تتمة الآية: ﴿أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ سورة الزخرف: ٤٣/٥.

(٣) الآية: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ﴾ سورة آل عمران: ٣/١٤٤.

(٤) سورة الصافات: ٣٧/٨٥.

(٥) كذا ضبط الفعل بالتضعيف في م١/٥، وم٣/٥ب.

(٦) هذا كلام المرادي في الجنى الداني: ٣١.

(٧) ما بين المعقوفين ليس في المخطوطات ولا الدسوقي والدماميني، وهو مثبت في حاشية الأمير، ومثله عند مبارك وزميله، وأثبتها الشيخ محمد محيي الدين بين حاصرتين، مشيراً بذلك إلى أنها زيادة ليست في الأصل.

أما الأول[١]: فَلِدَعْوى حذف[٢] الجملة، فإن قوبل[٣] بتقديم بعض المعطوف[٤]، فقد يُقال: إنه[٥] أسهل منه؛ لأن المتجوَّز[٦] فيه على قولهم[٧] أقلُّ لفظاً، مع أن في هذا التجوّز تنبيهاً على أصالة شيء في شيء، أي أصالة الهمزة في التصدّر[٨].

وأما الثاني[٩]: فلأنه غير ممكن[١٠] في نحو: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾[١١]، وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقول الجماعة، منها قوله:

---

(١) وهو التكلّف.

(٢) والأصل عدم الحذف.

(٣) أي عورض بأن قيل: كما أن فيه حذفاً ـ وهو خلاف الأصل ـ كذلك ماقلتموه فيه تقديم الهمزة التي هي جزء من المعطوف ـ وهو خلاف الأصل ـ فقد تعادلا. انظر الدسوقي: ١٣/١.

(٤) أي بتقديم بعض المعطوف على العاطف.

(٥) أي تقديم الهمزة أسهل من حذف الجملة.

(٦) في م٢/٥: «التجوّز».
والضمير من «فيه» عائد على «أل» أي الكلمة التي تُجُوِّز فيها، وهي تقديم الهمزة، والتجوّز: التسمّح، وارتكاب خلاف الأصل.

(٧) أي قول سيبويه والجمهور.

(٨) كذا في م١/٥، وم٣/٥ب. وفي الأُخْرَيين، والمطبوع: «التصدير».

(٩) وهو عدم الاطراد.

(١٠) أي لايتأتّى الحذف في ذلك، وإنما هو عطف على الكلام السابق. وانظر الجنى الداني: ٣١.

(١١) ﴿وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَمْلَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ، أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلْأَرْضِ أَم بِظَـٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ مَكْرُهُمْ وَصُدُّواْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ سورة الرعد: ١٣/٣٢ ـ ٣٣.

﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾[١] إنه عطف على ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً﴾[٢][٣]، وقوله في: ﴿أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ، أَوَ ءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾[٤] فيمن قرأ بفتح الواو[٥] إنّ (آباؤنا)[٦] عطف على الضمير

---

(١) الآية: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ﴾ سورة الأعراف ٩٧/٧، وقد أشار إلى هذا المرادي في الجنى الداني: ٣١.

(٢) الآيــة: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا۟ وَّقَالُوا۟ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ سورة الأعراف: ٩٥/٧.

(٣) قال أبو حيان: «قال الزمخشري، فإن قلت: ما المعطوف عليه؟ ولِمَ عطفتَ الأولى بالفاء، والثانية بالواو؟ قلت: المعطوف عليه قوله: ﴿يَكْسِبُونَ﴾ [سورة الأعراف: ٩٦/٧] وقع اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه، وإنما عطف بالفاء لأن المعنى: فعلوا وصنعوا فأخذناهم بغتةً ـ أَبَعْدَ ذلك أَمِن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتاً، وأمنوا أن يأتيهم بأسنا ضُحى.
وهذا الذي ذكره الزمخشري من أن حرف العطف الذي بعد همزة الاستفهام وهو عاطف ما بعدها على ما قبل الهمزة من الجمل رجوع إلى مذهب الجماعة في ذلك، وتخريج لهذه الآيات على خلاف ما قرّر هو من مذهبه في غير آية»...
انظر البحر المحيط: ٣٤٩/٤، والكشاف: ٥٦٢/١.

(٤) الآية: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ، أَوَ ءَابَآؤُنَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾ سورة الصافات: ١٦/٣٧ ـ ١٧، وانظر سورة الواقعة: ٤٧/٥٦ ـ ٤٨.

(٥) قراءةُ الجمهور (أَوَآباؤنا) بفتح الواو من «أو»، وقرأ ابن عامر ونافع في رواية قالون، وأبو جعفر وشيبة (أَوْآباؤنا) بسكون الواو، فهي حرف عطف.
وعلى قراءة الجماعة العطف بالواو، وأعيدت معها همزة الإنكار.
وانظر القراءة في البحر: ٣٥٥/٧، والكتاب: ٤٩١/١، وفهرس سيبويه: ٤١، وشرح الشاطبية: ٢٧٦، والإتحاف: ٣٦٨، وحجة القراءات: ٦٠٨، والتيسير: ١٨٦، والنشر: ٣٥٧/٢، والكشاف: ٥٩٩/٢، والقرطبي: ٧١/١٥، والكشف عن وجود القراءات: ٢٢٣/٢، ومجمع البيان: ٤٩/٢٣، والتبيان: ٤٨٦/٨، والمكرر: ١١١، والكافي: ١٦١، والعنوان: ١٦١/، وإرشاد المبتدي: ٥٢٢، وحاشية الشهاب: ٢٦٥/٧، وحاشية الجمل: ٥٣٣/٣.

(٦) في الكشاف: ٥٩٩/٢، رأي آخر للزمخشري لم يذكره ابن هشام، قال: «(وآباؤنا) معطوف على =

في ﴿لَمَبْعُوثُونَ﴾، وإنه اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام.

وجَوّز الوجهين في موضع، فقال في قولهِ تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾[1]: «دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملةً على جملةٍ[2]، ثم توسَّطت الهمزةُ[3] بينهما، ويجوز أن يُعْطَف على محذوف تقديره: أَيَتَوَلَّوْن، فغير دين الله يبغون».

* * *

= محل إنّ واسمها، أو على الضمير في (مبعوثون)، والذي جوز العطف عليه الفصل بهمزة الاستفهام. والمعنى: (أَيُبْعَثُ أيضاً آباؤنا)..

(١) تتمة الآية: ﴿...وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ سورة آل عمران: ٣/ ٨٣.

(٢) في الكشاف: ٣٣٢/١١ بعد قوله «جملة»: «والمعنى: فأولئك هم الفاسقون فغير دينِ الله يبغون».

(٣) قال أبو حيان: «والفاء لعطف هذه الجملة على ماقبلها، وقُدِّمت الهمزة اعتناءً بالاستفهام، والتقدير: فَأَغَيرَ، وجَوّز هذا الوجه الزمخشري، وهو قول جميع النحاة قبله. قال [الزمحشري]: ويجوز أن يُعْطَفَ على محذوف..». انظر البحر المحيط: ٥١٥/٢.

فَصْــــل

قد[١] تَخْرُج الهمزةُ عن الاستفهام الحقيقي، فَتَرِدُ لثمانية معانٍ:

أحدها: التَّسْوِيَة، وربما تُوُهِّمَ أن المرادَ بها الهمزةُ الواقعة بعد كلمة (سواء) بخصوصيتها[٢]، وليس كذلك، بل كما تقع بعدها تقع بعد (ما أُبالي)، و (ما أدري[٣]، و(ليت شعري)، ونَحوهنّ[٤].

والضابط أنها الهمزة الداخلةُ على جملةٍ يَصِحُّ حُلُول المصدر مَحَلَّها نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾[٥]. ونحو: «ما أُبالي أَقُمتَ أم قَعَدْتَ».

---

(١) في م١/٥ «وقد».

وجاء في الجنى الداني: ٣١ «ثم إن همزة الاستفهام قد ترد لمعانٍ أُخَرَ بحسب المقام، والأصل في جميع ذلك معنى الاستفهام».

(٢) عند مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين «بخصوصها»، ومأأثبتُّه هنا من المخطوطات، وهي كذلك عند الدماميني والدسوقي والأمير.

(٣) ذهب الدماميني إلى أن الظاهر أن الهمزة الواقعة بعد «ماأدري»، و «ليت شعري» للاستفهام لا للتسوية انظر: ٣٢.

والذي عليه سيبويه والمبرد أنها للتسوية في هذين المثالين، ففي المقتضب: ٥٣/٢: «والتسوية: ليت شعري أقام زيد أم قعد، وقد علمتُ أزيدٌ في الدار أم عمرو».

وفي ٢٩٧/٣: «وتقول: ليت شعري أزيد في الدار أم عمروٌ، ومأأبالي أقمت أم قعدت، وسواء عليّ أذهبت أم جئت»..

وانظر الكتاب: ٤٨٣/١، وأمالي ابن الشجري: ٢٦٦/١، ونص ابن هشام في الجنى الداني: ٣٢.

(٤) نحو: أُفكِّر أقمت أم قعدت. الدماميني: ٣٢، والدسوقي: ٤١/١.

(٥) تتمة الآية: ﴿... لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَـٰسِقِينَ﴾ سورة المنافقون: ٦/٦٣.

ألا ترى أنه يصح: سواء عليهم الاستغفارُ وعدمُه، وما أبالي بقيامك وقعودك[١].

والثاني: الإنكار الإبطالي[٢]، وهذه تقتضي أنّ ما بعدها غير واقع، وأنّ مُدَّعيه كاذب، نحو: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا﴾[٣]، ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ﴾[٤]، ﴿أَفَسِحْرٌ هَذَا﴾[٥]، ﴿أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ﴾[٦]، ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾[٧]، ﴿أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ﴾[٨][٩].

ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفيّ ما بعدها لَزِمَ ثُبُوتُه إن كان منفياً؛ لأن نفيَ النفي

---

(١) «قعودك» كذا في م٣/ ٦أ و م٤/٥ والدماميني: ٣٣، وقال: «وفي بعض النسخ (وعدمه) مكان (قعودك)».

وفي م١/٤: «بقعودك»، وفي م٢/٣ب: «وبعدمه» وفي طبعة مبارك، والشيخ محمد محيي الدين، وحاشية الدسوقي، والأمير: «وعدمه».

(٢) انظر أمالي ابن الشجري: ٢٦٧/١، «الاستفهام الذي أريد به النفي».

(٣) تتمة الآية: ﴿... إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ سورة الإسراء: ٤٠/١٧.

(٤) سورة الصافات: ١٤٩/٣٧.

(٥) ﴿أَفَسِحْرٌ هَذَا أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ﴾ سورة الطور: ١٥/٥٢.

(٦) الآيـة: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ سورة الزخرف/ ١٩/٤٣.

(٧) الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة الحجرات: ١٢/٤٩.

(٨) تتمة الآية: ﴿... بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ سورة ق: ١٥/٥٠.

(٩) أي لم نَعْيَ ولم نعجز عن الخلق الأول، فكيف نعجز عن الخلق الثاني.

إثبات، ومنه: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[١]، أي: اللهُ كافٍ عبده؛ ولهذا[٢] عُطِفَ، ﴿وَوَضَعْنَا﴾ على ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[٣]، لمَّا كان معناه: شَرَحْنا.

ومثله: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ، وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾[٤]، ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ، وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾[٥].

ولهذا أيضاً كان قول جرير في عبد الملك[٦].

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايَا وأَنْدَى العَالَمِينَ بُطُونَ رَاحِ

---

(١) الآية: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ﴾ سورة الزمر: ٣٦/٣٩.

(٢) أي لأجل تأويل النفي بالإثبات.

(٣) الآيتان: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ، وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ﴾ سورة الشرح: ٩٤/ ١ - ٢.

(٤) سورة الضحى: ٩٣/ ٦ - ٧.

(٥) سورة الفيل: ١٠٥/ ٢ - ٣.

(٦) البيت من قصيدة قالها جرير في مدح عبد الملك بن مروان مطلعها:

أَتَصْحُو أَمْ فُؤادُكَ غَيْرُ صَاحِ عَشِيَّةَ هَمَّ صَحْبُكَ بالرَّوَاحِ

والمطايا: جمع مطية، وهي الدابة التي تمطو في سَيْرها، أي تُسْرِع، أَنْدَى: أَسْخَى، الراح: الأَكُفّ، الواحد: راحة، ونُسب السخاء إلى بطونها لأن العطاء أكثر مايكون بها.

والشاهد في البيت أن الهمزة جاءت للإنكار الإبطالي، ولما كان مابعدها نفياً لَزِم ثبوتُه.

قال ابن الشجري: «أي أنتم خير من ركب المطايا، فلذلك قال عبد الملك حين أنشده هذا البيت: «نحن كذلك»، ولو قال جرير هذا على جهة الاستخبار لم يكن مدحاً، وكيف يكون هذا استفهاماً وقد جعل الرواة لهذا البيت مكاناً علياً حتى قال بعضهم: هو أَمْدَحُ بيت». انظر أماليه: ٢٦٥/١ - ٢٦٦، وفي شرح الدماميني: ٣٤/١: «ولولا صراحته في المدح، وعلوّه في بابه لما ارتاح له الممدوح حتى قال: «من أراد أن يمدحنا فَلْيَمْدَحْنا بمثل هذا»، وأعطى جريراً على ذلك مئة من الإبل».

مدحاً، بل قيل: إنه أَمْدَحُ بيت قالته العرب، ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحاً البتة.

والثالث: الإنكار التوبيخي:

فيقتضي[1] أنَّ مابعدها واقعٌ، وأنّ فاعلَه مَلُومٌ، نحو: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾[2]، ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾[3]، ﴿أَئِفْكًا آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾[4]، ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ﴾[5]، ﴿أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا﴾[6].

= وجرير هو ابن عطية الخطفي، والخطفي: لقب جده، واسمه حُذَيْفَة، ويُكنى جرير أبا حزرة، وكان من أشد الناس هجاءً، وكان مع الفرزدق والأخطل من المقدَّمين على سائر شعراء الإسلام، توفي في السنة العاشرة بعد المئة.

انظر البيت في ديوان جرير: ٩٨، وشرح المفصّل: ١٢٣/٨، والجنى الداني: ٣٢، وشرح السيوطي: ٤٢/١، وشرح البغدادي: ٤٧/١، وطبقات ابن سَلاّم: ٣٧٩/١، ومواضع أخرى، ومعاني الحروف للرماني: ٣٣، والخصائص: ٤٦٣/٢، ٦٩/٣، ومعاني القرآن للأخفش: ٥٦/١، ١٨٣.

(١) في م٦/١ «فتقتضي».

(٢) الآيتان: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ، وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ سورة الصافّات: ٣٧/ ٩٥ - ٩٦.

(٣) الآيـة: ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ سورة الأنعام: ٤٠/٦.

(٤) سورة الصافات: ٨٦/٣٣.

(٥) الآيـتـان: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ، وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ سورة الشعراء: ١٦٥/٢٦-١٦٦.

(٦) الآية: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ سورة النساء: ٢٠/٤.

وقول العجاج[١]:

أَطَرَباً وأَنْتَ قِنَّسْرِيُّ
والدَّهْرُ بالإنسانِ دَوَّارِيُّ

أي: أَتَطْرَبُ وأنت شيخٌ كبير؟

---

(١) القِنَّسْرِيُّ: الشيخ الكبير، وجاءت في صحاح الجوهري: قَيْسَريّ، كذا بالياء، ثم ذكر الرواية الثانية: قِنِّسْرِيّ، بكسر النون، وأشار الدماميني إلى الرواية بالياء كما جاء عند الجوهري. وذكره ابن منظور في/ قسر، برواية الصحاح، وذكر تصحيح ابن بري لما ذكره الجوهري، ثم أورده في/ قنسر «وفيه رواية بفتح النون المشددة».

والبيتان في التاج/قنسر، قال: «وقيل لم يسمع هذا إلاَّ في بيت العجاج» أي قوله: قِنَّسريّ.

وذكر الأعلم أن هذا اللفظ غير معروف في اللغة، وذكر العلماء أنه لم يسمع إلا في بيت العجاج هذا.

دوَّاريّ: دَوّار، أدخل عليه ياء النسبة، هذا قول اللغويين، وقال الفارسي: «هو على لفظ النسب، وليس بنسب، ونظيره بُخْتيّ وكُرْسيّ».. عن اللسان.

واستشهد ابن هشام بهذا البيت لخروج الاستفهام بالهمزة إلى الإنكار التوبيخي، واستشهد به سيبويه على نصب «طرباً» على المصدر، والتقدير، أتطرب طرباً. واستشهد به ابن مالك على وجوب حذف عامل المصدر الواقع في توبيخ.

والعجاج هو عبد الله بن رؤبة، والعجّاج لقبه، ويكنى أبا الشعثاء، وهي ابنته، وهو من المخضرمين عاش حتى أواخر القرن الأول للهجرة، ومات في أيام الوليد بن عبد الملك، وكان راجزاً مُجيداً، ذكره ابن سلام في الطبقة التاسعة من طبقات الإسلاميين وهي طبقة الرجاز.

انظر البيتين في المراجع التالية: الديوان: ٣١٠، والكتاب: ١/١٧٠، ٤٥٠، وشرح المفصل: ١٢٣/١ ١٣٩/٣، وشرح الأبيات لأبن السيرافي: ٥٢/١، والمنصف: ١٧٩/٢، والخصائص: ١٠٤/٣، ٢٠٥، والخزانة: ٥١١/٤، والمقتضب: ٢٢٨/٣، ٢٦٤، ٢٨٩، وشرح السيوطي: ٤٦/١، وشرح البغدادي: ٥٤/١، والمقرب: ٥٤/٢، وأمالي الشجري: ٢٩/١، وهمع الهوامع: ١٢٢/٣، والمخصص: ٤٥/١، والصحاح/قسر، واللسان/قسر قنسر، والتاج/قنسر.

والرابع: التقرير:

ومعناه حَمْلُكَ المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمرٍ قد استقرّ عنده[١] ثبوتُه، أو نفيُه، ويجبُ أَنْ يليها[٢] الشيءُ الذي تقرِّرُه به.

تقول في التقرير بالفعل: أَضَرَبْتَ زيداً؟، وبالفاعل: أأَنت ضربت زيداً؟، وبالمفعول: أزيداً ضربتَ؟ كما يجب[٣] ذلك في المستفهم عنه.

وقوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا﴾[٤] محتملٌ لإرادة الاستفهام الحقيقي بأن يكونوا[٥] لم يعلموا أنه[٦] الفاعل، ولإرادة التقرير بأن يكونوا قد علموا، ولايكون استفهاماً عن الفعل[٧]، ولا تقريراً به[٨]؛ لأن الهمزة لم تدخل عليه[٩]، ولأنه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعل بقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾[١٠].

---

(١) في م٢/٣ب: «عندك»

(٢) هذا عند علماء المعاني، أما عند النحويين فهو أَوْلَى، ويجوز أن يليها غيره، ذكر ذلك سيبويه في الكتاب: ١/٤٨٢ - ٤٨٣، ونقله عنه الدماميني. انظر: ٣٥.

(٣) أي يجب أن يلي الهمزة مُسْنَداً إليه كان أو مُسْنَداً.

(٤) الآية: ﴿قَالُوٓاْ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ سورة الأنبياء: ٢١/ ٦٢.

(٥) أي الكُفّار.

(٦) أي إبراهيم، عليه السلام.

(٧) وهو كَسْرُ الأصنام.

(٨) أي بحيث يكون مرادهم حمل إبراهيم على الإقرار بأن كَسْرَ الأصنام قد كان.

(٩) أي على الفعل.

(١٠) الآية: ﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُواْ يَنطِقُونَ﴾ سورة الأنبياء: ٢١/٦٣.

فإن قلتَ: ما وَجْهُ حَمْلِ الزمخشري الهمزةَ في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[(١)]. على التقرير[(٢)]؟ قلتُ: قد اعتُذِر عنه بأن مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي.

والأَوْلَى[(٣)] أن تحمل الآية على الإنكار التوبيخي أو الإبطالي، أي: ألم تعلم أيُّها المنكرُ للنسخِ[(٤)].

والخامس: التهكُّم، نحو: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾[(٥)(٦)].

---

(١) الآية: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ سورة البقرة: ١٠٦/٢.

(٢) انظر الكشاف: ٢٣٢/١ قال: «لمَّا بيَّن لهم أنه مالك أمورهم ومدبرها على حسب مصالحهم من نسخ الآيات وغيره قرّرهم على ذلك بقوله: ألم تعلم...».
قلتُ: لم ينفرد بهذا الزمخشري، بل ذهب إليه أبو حيان.
انظر البحر المحيط: ١٠٦/٢، وذكره السفاقسي في المجيد مجلد١ ص/٣١ب عن ابن عطية. وانظر المحرر ٤٤١/١.

(٣) ذكر الشهاب الخفاجي أن الخطاب عند صاحب الكشاف ليس للنبي وحده بل لكل واقف عليه، والاستفهام حينئذٍ للتقرير، وقول ابن هشام في (المغني) مبنيٌّ على أن الخطاب لمنكري النسخ، لا للنبي ﷺ ولا للعموم، فهو لم يصادف محزه. انظر حاشية الشهاب: ٢٢١/٢.

(٤) إشارة إلى أول الآية.

(٥) الآية: ﴿قَالُوا۟ يَـٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَـٰٓؤُا۟ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ سورة هود: ٨٧/١١.

(٦) قال أبو حيان: «لما أمرهم شعيب بعبادة الله وتَرْكِ عبادة أوثانهم وبإيفاء المكيال والميزان رَدُّوا على سبيل الاستهزاء والهزء بقولهم: أصلاتُك، وكان كثير الصلاة، وكان إذا صلّى تغامزوا وتضاحكوا..» انظر البحر المحيط: ٢٥٣/٥.

والسادس: الأمر، نحو: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾[١] أي: أَسْلِمُوا[٢].

والسابع: التعجب، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾[٣][٤].

والثامن: الاستبطاء، نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾[٥][٦].

وذكر بعضهم معانيَ[٧] أُخَرَ لاصِحَّةَ لها.

* * *

---

(١) الآية: ﴿فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِىَ لِلَّهِ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِ ۗ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسْلَمْتُمْ ۚ فَإِنْ أَسْلَمُوا۟ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ سورة آل عمران: ٣/٢٠.

(٢) انظر الكشاف: ١/٣١٥، والبحر المحيط: ٢/٤١٣، وأمالي ابن الشجري: ١/٢٦٤.

(٣) الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ وَلَوْ شَآءَ لَجَعَلَهُۥ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا ٱلشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ سورة الفرقان: ٢٥/٤٥.

(٤) وفي البرهان: ٢/٣٤٠، ذكر الزركشي الآية تحت النوع الخامس وهو التنبيه، وقال: «هو من أقسام الأمر» والمعنى في ذلك عنده: انظر بفكرك في هذه الأمور وتنبّه. وتجد مثل هذا في أمالي ابن الشجري: ١/٢٦٤.

(٥) الآية: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ سورة الحديد: ٥٧/١٦.

(٦) في أمالي ابن الشجري: ١/٢٦٤، ذكر الآية تحت الأمر، أي «اخشعوا».
وفي الكشاف: ٣/٢٠٢: «إن الله استبطأ قلوب المؤمنين فعاتبهم على رأس ثلاث عشرة من نزول القرآن».

(٧) انظر أمالي ابن الشجري: ١/٢٦٤ - ٢٦٥، والبرهان للزركشي: ١/٣٢٨، وما بعدها، والدماميني: ٣٨، والأمير: ١/١٧.
وفي الجنى الداني: ٣٢ - ٣٣، ذكر من معانيها: التنبيه، والتهديد، والتذكير، ومعاقبة أحرف القسم.

«تَنْبِيــــه»

قد تقع الهمزةُ فعلًا، وذلك أنهم يقولون: «وَأَى» بمعنى وَعَد، ومضارعه: يَئِي، بحذفِ الواو، لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، كما تقول: وَفَى[١] يَفِي، وَوَنَى يَنِي.

والأمر منه «إِهْ»[٢] بحذف اللام للأمر، وبالهاء للسكت[٣] في الوقف، وعلى ذلك يتخرَّج اللُّغْزُ[٤] المشهور، وهو قوله[٥]:

إِنَّ هِـنْـدُ الـمـلـيـحــةُ الـحـسـنــاءَ وَأْيَ مَــن أَضْـمَـرَتْ لـخِـلٍّ وفــاء

---

(١) في م٤/٢أ: «وقى يقي»، وكذا عند الدماميني والدسوقي، ثم ذكر الدسوقي أنه في نسخة «وَفَى يَفِي» بالفاء.

(٢) انظر الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ٦٥ - ٦٦.

(٣) زيادة الهاء هنا واجبة لبقائه على أصل واحد. انظر توضيح المقاصد والمسالك للمرادي: ١٧٧/٥.

(٤) اللُّغْزُ، واللَّغْزُ، واللُّغَزُ، كله حفرة يحفِرُها اليربوع في جُحْرِه تحت الأرض، وسُمِّيَ بذلك لأن الدوابّ تحفرها مستقيماً إلى أسفل، ثم تعدل عن يمينه وشماله، وتُعَمِّيه لِيَخْفَى مكانُها بذلك الإلغاز، أي الميل. انظر اللسان/ لغز.

ومنه قولهم: ألغز فلان في كلامه، أي عَمّاه.

(٥) ذكر ابن هشام هذا البيت هنا وفي باب «إنَّ».

وهو عند الدكتور مبارك وزميله مجهول القائل، وجاء عند ابن الشجري في الأمالي، وعَلّق عليه بأنه من الأبيات المصنوعة لرياضة المبتدئين، وتتداوله ألسنة الممتحنين، ولم يُسَمَّ قائله، كما ذكره الفارقي في (الإفصاح) ولم يُسَمِّ له قائلاً. أما السيوطي فلم يذكره في (شرح الشواهد) غير أنه ذكره مع بيت آخر في كتابه (بغية الوعاة) في ترجمة يوسف بن الدباغ الصِّقِلّي، قال ناقلاً عن ابن القطاع: وله مع ذلك شعر صالح أكثره في مسائل النحو، فمنه:

إن هِـنْـدُ الـمـلـيـحـةُ الـحـسـنـاءَ وأي مــن أضــمــرت لِخَــلٍّ وفـــاء

فـعـسـى أن يـكـون بـحُـسْـنِ مـن قـد كــان مــن قــبــل ذاك أن قــد أســاء

كذا، ولايستقيم على هذا وزن البيت، والصواب: يُحْسِنُ.

=

فإنه يُقال: كيف رُفِع اسم «إنَّ» وصفتُه الأولى[(١)]؟ والجواب: أنَّ الهمزةَ فِعْلُ أمرٍ، والنون للتوكيد، والأصلُ: إِيْنَّ، بهمزة مكسورة، وياء ساكنة للمخاطبة، ونون مُشَدَّدة للتوكيد، ثم حُذِفَتْ الياء لالتقائها ساكنةً مع النون المدغمة كما في قوله[(٢)]:

= وذكر هذين البيتين البغدادي في (شرح أبيات المغني) عن ابن القطاع منسوبَيْن إلى ابن الدَّباغ، وذكر أنه لم ينسبهما إليه غير ابن القطاع. ووجدتُ على هامش م٣/٦ب نسبة البيتين إلى ابن الدباغ. وحاول الأستاذ الأفغاني نفي هذه النسبة فقال في تعليقه على البيت في الإفصاح: «.. والمؤلّف متقدّم، ولم يَعْزُ البيت إلى قائله الذي لا يمكن أن يتأخر زمانه عن زمان المؤلف إن لم يتقدّمه، ولعل ابن الدَّباغ ضمنه تضميناً فَحَسْب، فظنّهُ السيوطي من شعره».

قلتُ: مما يقوي رأي أستاذي الفاضل أن الفارقي توفي وعُمْرُ ابنِ الدباغِ ست سنوات، وهذا سِنٌّ لا يمكنه من قول مثل هذا الشعر، وتوفي الفارقي عام ٤٨٧هـ، وولد ابن الدباغ عام ٤٨١هـ وتوفي سنة ٥٤٧. انظر هدية العارفين: ٦/٥٥٢.

روايات البيت:

الرواية عند البغدادي مثل رواية ابن هشام، أما ابن الشجري فالرواية عنده مختلفة، ففي الشطر الأول «الكريمة» بدل «المليحة»، وفي الشطر الثاني «لِوَأْيٍ، وفاءً» بدلاً من «لخِلٍّ وفاء».

والرواية عند الفارقي في الشطر الثاني: «وَأْيَ من أَتعبت بوعد وفاء».

وحاول الأستاذ الأفغاني إصلاح الشطر الثاني من البيت الثاني فجعله، «كان من قبل ذا [كُمْ قد أساء]»، إذ ذكر المصححون لبغية الوعاة أنهم لم يجدوه في مرجع آخر يمكنهم من ضبطه، ووجدتُ في «بغية الوعاة» تحقيق أبي الفضل إبراهيم الرواية: «كان من قبل ذاك قد أساء».

وروايته عند البغدادي: «كان من قبل ذا لنا قد أساء»، ووجدتُ مثل هذه الرواية على هامش م٣/٦ب.

مراجع البيت:

أمالي ابن الشجري: ١/٣٠٦، أبيات مُلْغِزة للرماني: ١٦، شروح سَقْط الزَّند: ٥/٢٠٠٨، بغية الوعاة للسيوطي: ٢/٣٥٦، الجنى الداني: ٤٠١، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي: ١/٥٨، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ٦٤ - ٦٥.

(١) أي «المليحة».

(٢) قائل البيت تأبّط شراً، وهو من قصيدة طويلة جاءت في المفضليات، ويُروى «مني» بدلاً من «يوماً»، ويُقْرَأ بفتح العين وكسرها في «لتقرِعَنَّ»، ولا شاهد فيه على قراءة الفتح. =

لَتَقْرَعِنَّ عليَّ السِّنَّ من نَدَمٍ إذا تذكَّرْتِ يوماً بعض أخلاقي

و «هندُ» منادى، مثل: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[1][2]، و«المليحةُ» نعتٌ لها على اللفظ، كقوله[3]:

يا حَكَمُ الوارثُ عن عبد المَلِكْ

= وقوله: لتقرعِنَّ: جواب قسم محذوف، وهو خطاب لعاذلته في إتلاف ماله، وقَرْعُ السِّنِّ إنما يكون من المرء حزناً على شيء فاته، ولا يمكنه استدراكه، ويكون ذلك بضربها بطرف الأنملة ونحوها، والشاهد في «لتقرعِنَّ»، إذ الأصل: لتقرعين، ثم أُكِّدَ فصار لتقرعينَنّ، ثم حُذِفتْ نونُ الرفع لتوالي الأمثال، فاجتمع ساكنان: ياء المخاطبة، والنون الأولى من نوني التوكيد، فَحُذِفت الياء لالتقاء الساكنين، فصار: لتقرعِنّ.

واعترض الدسوقي على ابن هشام في حاشيته: ١٦، فذهب إلى أن الأَوْلى أن يقول: كقوله: «فإمّا تَرَيِنَّ» لأنه في البيت مجزوم كما أنه هنا مجزوم.

قلتُ: أراد الدسوقي أن البيت حذفت ياء الفعل فيه لصيغة الأمر «إِ» وفي الآية حُذِفت الياء للجزم، بخلاف بيت تأبط شراً هذا فالحذف فيه لالتقاء الساكنين.

وتأبط شراً اسمه ثابت بن جابر، وهو شاعر جاهلي، وهو أحد صعاليك العرب، وينتهي نسبه إلى قيس عيلان بن مضر، وتأبط شراً لقبه، وفي سبب هذا اللقب روايات تُروى.

انظر البيت في اللُّمَع لابن جني: ٢٠٠، وأمالي ابن الشجري: ١٩٨/٢، وشرح السيوطي: ٥/١، وشرح البغدادي: ٥٩/١، والإفصاح للفارقي: ٦٨، والمفضليات: ٣١، وارجع إلى الديوان: ١١٢.

(١) تتمة الآية: ﴿... وَٱسْتَغْفِرِى لِذَنۢبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ﴾ سورة يوسف: ٢٩/١٢.

(٢) وجه المماثلة في حذف حرف النداء.

(٣) البيت من أرجوزة لرؤبة بن العجاج يمدح فيها الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان، وبعده:

مِيراثَ أَحْسابٍ وجُودٍ مُنْسَفِكْ

وروايته في الديوان: من عبدالملك، والشاهد فيه قوله: «الوارثُ» فهو نعتٌ لـ «حَكَمُ» المنادى على اللفظ.

ويُكنى رؤبةُ أبا الجحّاف، وهو عند ابن سلام من شعراء الطبقة التاسعة من الإسلاميين، وهي طبقة الرجاز. =

و«الحسناءَ» إمّا نعتٌ لها على الموضع، كقول مادح عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه[(١)]:

يعودُ الفضلُ منكَ على قريشٍ وتَفْرِجُ[(٢)] عَنْهُمُ الكُرَبَ الشِّدادا

= انظر البيت في الديوان/١١٨، وشرح المفصّل: ٣/٢، والإنصاف: ٦٢٨/٢، والخصائص: ٣٨٩/٢، ٣٣٢/٣، والمقتضب: ٢٠٨/٤، وشرح السيوطي: ٥٢/١، وشرح البغدادي: ٦٠/١، واللُّمَع لابن جني: ١٠٩.

(١) صاحب البيتين جرير بن عطية، وترتيبهما في الديوان يختلف عما أثبته ابن هشام هنا، فقد جاء البيت الثاني قبل الأول وبينهما بيت ثالث:

هنيئاً للمدينة إذ أَهَلَّتْ بأهل المُلْكِ أَبْدَأَ ثم عادا

ونبّه على ذلك البغدادي، وأثبت الأبيات كما وردت في الديوان، وأما ابن الشجري، والسيوطي، فقد جاء ترتيب البيتين عندهما على نَسَق ماجاء عند ابن هشام.

وفي الديوان: «الحلم»، بدلاً من «الفضل»، كما يُروى «ابن أَرْوَى» في موضع «ابن سُعدى»، وهو كذلك في م٣/٧ وكعب بن مامة هو كعب الإياديّ، ومَامَة: أبوه.

وابن سُعدى هو أوس بن حارثة الطائي، وسُعدى أُمُّه، وخَصَّ جرير هذين الرجلين بالذِّكر لأنهما من كرماء العرب المعروفين.

والشاهد في البيت «الجوادا»، فقد جاء نعتاً لـ «عُمَرُ» على المحلّ.

وللكوفيين رواية أخرى ذكرها المرادي فقال: «أجاز الكوفيون فتح المنعوت بغير «ابن» إذا كان المنعوتُ مفرداً نحو: يازيدَ الكريمَ، وأنشدوا: يا عُمَرَ الجوادا، بالفتح.

وخُرِّج على وجهين: **أحدهما**: أن أصله: يا عمرا، بالألف عند من يجيز إلحاقها في غير الندبة والاستغاثة والتعجب.

والآخر: أصله «عمراً» بالتنوين ضرورة، ثم حذفه لالتقاء الساكنين». انتهى كلام المرادي.

وذكر الشاهد بهذه الرواية ابن هشام في (أوضح المسالك)، والأزهري في (شرح التصريح). وهي رواية انفرد بها الكوفيون ولم تُنقل عن غيرهم.

انظر البيت في الديوان: ١٣٥، وأمالي ابن الشجري: ٣٠٧/١، وشرح البغدادي: ٦٣/١، وشرح السيوطي: ٥٦/١، وهمع الهوامع: ٥٤/٣، والأصول لابن السرّاج: ٤٤٩/١، والمقتضب: ٢٠٨/٤، والكامل: ٢٧٢/٢، والعيني: ٢٥٤/٤ ـ ٢٥٦، والخزانة: ١١٠/٤، وشرح التصريح: ١٦٩/٢، وأوضح المسلك: ٨٠/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي: ٢٨٥/٣.

(٢) ضبط مبارك وزميله «تفرُج» بضم الراء، وقد تأثّرا في هذا بما ذكره الدماميني. =

فما كعبُ بنُ مامةَ وابنُ سُعْدَى بأَجْوَدَ منك ياعمرُ الجوادا

وإِمّا بتقدير: «أَمْدَحُ»[١]، وإِمّا نعتٌ لمفعول به محذوف، أي: عِدِي ياهندُ المرأةَ[٢] الحسناءَ.

وعلى الوجهين الأَوّلَيْن[٣] فيكون إنما أمَرَها بإِيقاع الوعد الوفيّ من غير أن يُعَيِّن لها الموعود.

وقولُهُ: «وَأْيَ مَن» مصدر نوعي منصوب بفعل الأمر، والأصل وَأْياً مثلَ وَأْيِ مَن.

ومثله: ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾[٤].

وقوله: «أَضْمَرَتْ» - بتاء[٥] التأنيث - محمولٌ على معنى «مَن»، مثل[٦]:

= وفي اللسان والصحاح.. بكسر الراء، وكذلك جاءت في طبعة الشيخ محمد محيي الدين مضبوطة بالضم والكسر.
وأشار الأمير إلى ضبط الدماميني ومافي مراجع اللغة انظر حاشية الأمير: ١٨/١، والدماميني: ٣٩.
وقال الدسوقي: «تفرج: بضم الراء، كذا قال الدماميني، لكنّ الذي في الصحاح ومستفاد من القاموس أنه من باب: ضرب»، انظر: ١٧/١، والتاج والصحاح واللسان/ فرج.

(١) وتكون الجملة معترضة بين العامل وهو «إِنَّ»، ومعموله وهو «وَأْيَ».

(٢) في م٣/٧، وم٤/٤: «الخلَّةَ»، وكذلك في المطبوع.
وما أثبتُّهُ من م١/٧، وم٢/٣، وقد أشار البغدادي في شرح الشواهد: ٥٨/١ إلى هذه الرواية.

(٣) وهما النصبَ نعتاً على المحل، وكونه بتقدير «أمدح».

(٤) الآية: ﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَاهُمْ ..﴾ سورة القمر: ٥٤/٤٢.

(٥) سقط لفظ «تاء» من م٢/٤ـ، و٣/٧أ، وعند الدسوقي: ١٧: «وفي نسخة بتاء..»، وعند الدماميني/٣٩: «بالتاء». قال: «وفي بعض النسخ بالتأنيث».

(٦) قال سيبويه: «.. ومن ذلك قول العرب فيما حَدَّثني يونس: مَن كانت أُمَّكَ؟ وأيُّهما كانت أُمَّكَ؟ =

«مَن كانتْ أُمَّكَ[1]؟».

* * *

= ألحق تاء التأنيث لما عنى مؤنثاً..» انظر الكتاب: ١/٤٠٤، وانظر فيه أيضاً: ١/٢٤، ٣٠٢.
وقال ابن يعيش: «مَن كانت أُمَّكَ، فالضمير في (كانت) وإن عاد إلى « مَن» إلاّ أنه أَنَّثَ حملاً على المعنى، إذ التقدير: أيٌّ امرأةٍ كانت أمَّك».
انظر شرح المفصل: ٧/٩١، ١٣٦، والكشاف: ١/٥١٤.

(١) أُمَّكَ: خبر «كانت»، واسمها ضمير مؤنث عائد على « مَن».

٢ - آ «بالمَــدّ»

آ - بالمدّ: حرف لنداء البعيد[١]، [وهو مسموعٌ][٢]، لم يذكره سيبويه[٣]، وذكره غيره[٤].

* * *

(١) كذا في الجامع الصغير لابن هشام: ٩٣ «للبعيد حقيقةً وحُكماً». ومثله في همع الهوامع: ٣/٣٦، وذكر السيوطي أنّ ابن عصفور ذهب في (المقرّب) إلى أنها للتقريب كالهمزة.
ونصُّ المقرَّب: ١/١٧٥: «فأمّا الهمزة منها فللقريب خاصة، وسائرها للبعيد مسافةً أو حكماً كالنائم، وقد تكون للقريب»، وانظر هذا في الجنى الداني: ٢٣٢.
وقال ابن الناظم: «وأجمعوا على نداء القريب بما للبعيد توكيداً - وعلى منع العكس» انظر شرح الألفية: ٢٢٠.
ومما تقدّم ترى أنَّ كونها تصلح للقريب لم ينفرد به ابن عصفور كما ذكر السيوطي، بل قال به غيره.

(٢) قوله «وهو مسموع» غير مثبت في المخطوطات، وأثبته مبارك وهو مثبت في متن حاشية الأمير والدسوقي.
نُقِلَ هذا عن الكوفيين، قال السيوطي: «وقد حكاهما [آ - آيْ] الكوفيون عن العرب الذين يثقون بعربيتهم، وذكره الأخفش في كتابه الكبير (آ)..».
انظر همع الهوامع: ٣/٣٦، والجنى الداني/٢٣٢.
وذكر مثل هذا ابن الناظم في شرح الألفية: ٢١٩، فقال: «وزاد الكوفيون (آ) و (آي)..».

(٣) انظر الكتاب: ١/٣٢٥ (باب الحروف التي يُنَبَّهُ بها المَدْعُوّ)، وفي الجنى الداني: ٢٣٢ «وزعم ابن عصفور أنه للقريب كالهمزة، وذكر غيره أنه للبعيد، وهو الصحيح؛ لأن سيبويه ذكر رواية عن العرب أن الهمزة للقريب، وماسواها للبعيد، والله أعلم».

(٤) انظر التسهيل: ١٧٩، وشرح ابن عقيل: ٣/٢٥٥، وشرح الأشموني: ٢/١٣٥.

٣ - أَيَـا

أَيَا: حرفٌ كذلك[١]، وفي (الصِّحاح)[٢] أنه حرفٌ لنداء القريب والبعيد. وليس[٣] كذلك.

قال الشاعر[٤]:

أَيَـا جَبَلَيْ نَعْمـانَ بـالـله خَلِّيـا ... نَسيمَ الصَّبا يَخْلُصْ إليَّ نَسِيمُها[٥]

---

(١) أي: حرف لنداء البعيد مثل «آ» المتقدّمة.
انظر معاني الحروف للرماني: ١١٧، والجنى الداني: ٤١٩.

(٢) الصحاح (أيا): «وأَيَا: من حروف النداء، يُنادَى بها القريب والبعيد، تقول: أَيَا زيدُ أَقْبِلْ».

(٣) رَدّ هذا الفيروزآبادي على الجوهري، قال: «أَيَا: حرف لنداء البعيد لا القريب، ووَهَم الجوهري».
انظر القاموس. وهذا مثبت على هامش م٢/٤.
وفي همع الهوامع: ٣/٣٣: «وزعم الجوهري أن (أَيَا) مشتركة»، وفصّل هذا في ص: ٣٥، فقال: «وفي (الصحاح) أنها لنداء القريب والبعيد، قال في (المغني): وليس كذلك». أما البغدادي في (شرح أبيات مغني اللبيب) فقد نقل رأي الدماميني الذي أذكره بعد قليل، ورأي صاحب القاموس، ثم قال: «الجوهري فيما ذكره تابع لسيبويه في الكتاب».
انظر شرح أبيات مغني اللبيب: ١/٦٨، والكتاب: ١/٣٢٥، (باب الحروف التي يُنَبَّهُ بها المدْعُوّ).

(٤) قائل البيت قيس بن الملوّح العامري «مجنون ليلى»، وقيل: امرأة من أهل نجد، وقيل: أسماء المُرِّيَّة صاحبة عامر بن الطفيل، ومال السيوطي إلى نسبته إلى أسماء، والمشهور الأول.
وبعده:

أَجِـدْ بَـرْدَهـا أو تَـشْـفِ مـنـي حـرارةً ... عـلى كَـبِـدٍ لـم يَـبْـقَ إلّا صـمـيـمُـهـا

فـإنَّ الـصَّـبـا ريـحٌ إذا مـاتـنـسَّـمَـتْ ... على نَفْسِ مَهْموم تجلَّتْ همومُها

ويُرْوَى بيت الشاهد: «طريق الصّبا»، و «سبيلَ الصّبا».
ونَعْمان: وادٍ في طريق الطائف يقال له: نعمان الأراك. والصَّبا: ريح تهب من الشَّرق.
وقوله: نسيمها: ذهب الدماميني إلى أن الضمير قد يعود على النسيم الأول، ويحتمل أن يعود على محبوبته.

=

وقد تُبْدَلُ همزتُهُ[1] هاءً، كقوله[2]:

فَأَصاخَ يَرْجُو أن يكونَ حَيَاً　　ويقولُ من فَرَحٍ، هَيَا رَبَّا

* * *

= والشاهد في البيت (أَيَا): فهي لنداء البعيد.

انظر البيت في شرح البغدادي: ٦٧/١، وشرح السيوطي: ٦٠/١، والأمالي: ١٨١/٢، والحماسة البصرية: ٩٦/٢، والديوان: ٢٥١.

(٥) ذهب الدماميني إلى أنه إنْ كان قَصْدُ ابن هشام الرّدّ بهذا البيت على الجوهري – وهو الذي يعطيه سياق الكلام – فلا وجه له؛ وذلك لأن نداء البعيد في البيت بـ «أَيَا» لا يَدُلُّ على أنها لا تكون لنداء القريب بوجه من وجوه الدلالات. انظر الدماميني: ٤٠.

ورأى الدسوقي أنه ليس مراده بهذا البيت الردّ على الجوهري، إنما مراده الاستدلال على أصل الدّعوى وهو قوله: «حرف كذلك». الدسوقي: ١٧/١.

(١) في م٣/٧ «همزتها»، وكذلك في المطبوع.

(٢) انظر اللسان/ هيا.

والبيت نَسَبَه بعض المتقدّمين إلى الراعي، ولم أجده في شعره. وقبل البيت:

وحديثها كالقَطْرِ يَسْمَعُهُ　　راعي سنينَ تَتَابَعَتْ جَدْبا

والرواية في اللسان: «من طَرَبٍ»، ونقل البغدادي أنّ الرواية عند القالي: «من طَمَعٍ»، وفي المطبوع «من فَرَحٍ»، وفي شرح السيوطي «حَيّا» بتشديد الياء، وهو تصحيف.

وفي البيت الأول رواية «كالغيث» و «تتايعت» بالياء.

وأصاخَ: استمع وأنصت لصوت، والحيا: المطر، رَبَّا: أصله: يارَبِّي، قُلِبت ياءُ المتكلِّم ألفاً. شَبَّه محبوبته في شدة رغبة مجيئها إليه بِقَطْرٍ قد اشتدت حاجة راعي الماشية إليه، لتتابع المَحْل، فلما سمع صوت قطرات المطر أمال أذنه ليسمعه، ويتحقَّق نزوله، راجياً أن يكون خِصْبٌ وغَيْثٌ، وهو يقول من شدّة فرحه: يارَبّ حَقّق رجائي.

انظر هذا في شرح البغدادي: ٧٦/١. وانظر البيت في شرح السيوطي: ٦٣/١، والخصائص: ٢٩/١، ٢١٩، وأمالي القالي: ٨٤/١.، واللسان/ هيا.

والبيت ليس في ديوان الراعي، وانظر الملحق فيه ص/٣٠٠.

٤ - أَجَلْ

أَجَلْ: بسكون اللام، حرف جواب مثل «نَعَمْ»، فيكون[١] تصديقاً للمُخْبِر[٢]، وإعلاماً للمُسْتَخبِر، ووَعْداً للطالب[٣]، فيقع[٤] بعد نحو: قام زيد، ونحو أقام زيدٌ؟ ونحو[٥]: اضربْ زيداً.

وقيدّ المالَقي[٦] الخبرَ بالمُثْبَتِ[٧]، والطلبَ بغيرِ النّهي[٨].

وقيل[٩]: لايجيءُ[١٠] بعد الاستفهام.

---

(١) عند الدسوقي: ١٧/١، والدماميني: ٤٠ «فتكون» بالتاء.

(٢) سواء كان الخبر مثبتاً أو منفياً.

(٣) سواء كان أمراً أو نهياً.

(٤) في م٢/٤، وم٣/٧: «فتقع» بالتاء، وكذا في المطبوع.

(٥) وكذا نحو: لا تَضْرِب.

(٦) المالَقي – نسبة إلى مالَقة – بفتح اللام، وهي مدينة بالأندلس، وهو أحمد بن عبد النور، يُكنى أبا جعفر، ولد عام ٦٣٠هـ.

ومن مؤلفاته: شرح الجزولية، رصف المباني، إملاء على مُقرِّب ابن عصفور.

توفي المالقي يوم الثلاثاء سنة اثنتين وسبعمئة، ووهم الدكتور مبارك وزميله فَعَرَّفا بعالم آخر اسمه محمد بن الحسن، وهو فقيه مالكي له شرح على التسهيل، توفي عام ٧٧١.

انظر ص ٢٩، حاشية ٤، من الطبعة الخامسة لمغني اللبيب. وليس هذا مراد ابن هشام، بل ما أثبتُّه.

(٧) قال المالقي: «تكون جواباً في الطلب والخبر، فتقول لمن قال: هل قام زيد؟ أَجَلْ، ولمن قال: خَرَج عمرو، أَجَل.. ولا تكون جواباً للنفي والنهي».

انظر رصف المباني للمالقي: ٥٩، وهمع الهوامع ٣٧٢/٤، والجنى الداني: ٣٦٠، وقد نقل نص المالقي.

(٨) فلا تقع بعد «لا تَضْرِبْ».

(٩) هذا الرأي للزمخشري، قال في المفصّل: ٣١٠: «ولا تستعمل في جواب الاستفهام»، وانظر التاج (أجل).

(١٠) في م٢/٤، وم٤/٧: «ولا تجيء» بالتاء وواو قبل الفعل، وسقط لفظ «قيل».

وعن الأخفش[١]: «هي بعد الخبر أَحْسَنُ من (نَعَمْ)، و (نَعَمْ) بعد الاستفهام أَحسَنُ منها».

وقيل: تختصُّ[٢] بالخبر، وهو قول الزمخشري[٣]، وابن مالك[٤]، وجماعة[٥]، وقال ابن خروف[٦]: أكثر ماتكون[٧] بعده.

---

(١) في الصحاح (أجل) «وقولهم: أَجَلْ، إنما هو جوابٌ مِثْلُ نَعَمْ، قال الأخفش: إلاّ أنه أَحْسَنُ من نَعَمْ في التصديق، ونَعَمْ، أَحْسَنُ منه في الاستفهام، فإذا قال، أنت سوف تذهب، قلت: أَجَلْ، وكان أَحْسَنَ من نَعَمْ، وإذا قال: أتذهب؟ قلت: نَعَمْ، وكان أَحْسَنَ من أَجَلْ».

وقد نقل الرضي نص الأخفش، انظر شرح الكافية: ٣٨٣/٢ وكذلك اللسان، فنقل ابن منظور نص الأخفش، وجاء كذلك في القاموس غير معزوٍّ إلى صاحبه، وذكره الزبيدي في (التاج) للأخفش ثم قال: «وتحرير مباحثه على الوجه الأكمل في المغني وشروحه».

وانظر همع الهوامع: ٣٧٢/٤، وشرح المفصّل: ١٢٤/٨، والجنى الداني: ٣٦١.

(٢) انظر همع الهوامع: ٣٧٢/٤، واختصاصها بالخبر سواء كان مثبتاً أو منفياً، ولاتجيء بعدما فيه معنى الطلب كالاستفهام والأمر وغيرهما. دماميني: ٤٠.

(٣) قال الزمخشري: «وأَجَلْ لايُصَدَّقُ بها إلاَّ في الخبر خاصّة، يقول القائل: قد أتاك زيد، فتقول: أَجَلْ» انظر المفصّل: ٣١٠.

(٤) قال في التسهيل ٤٥: «وأَجَلْ لتصديق الخبر».

وابن مالك هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجيَّاني، ولد سنة ستمئة، وفي عام ثلاثين وستمئة اتجه نحو المشرق، وذهب إلى حلب، ثم استقرّ أخيراً في دمشق.

وله مؤلفات منها: التسهيل، وشرحه، والألفية، والكافية الشافية.. انظر بغية الوعاة: ١٣٠/١، ومقدمة التسهيل لمحمد كامل بركات.

(٥) ذكر الدماميني منهم ابن الحاجب. وانظر شرح الكافية: ٣٨٣/٢.

(٦) هو علي بن محمد بن نظام الدين الأندلسي، أخذ النحو عن ابن طاهر، توفي في إشبيلية عام (٦٠٩هـ) عن خمس وثمانين سنة، وقيل غير ذلك.

من مؤلفاته: شرح سيبويه، شرح الجمل، كتاب في الفرائض، انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢٠٣/٢.

(٧) كذا في همع الهوامع: ٣٧٢/٤.

٥ - إِذَنْ

إذن: فيها مسائل:

الأُولى: في نوعها:

قال الجمهور: هي حرف[١]، وقيل: اسم[٢].

والأصل[٣] في: «إِذَنْ أُكرِمَك»، إذا جئتني أكرمُك، ثم حُذِفت[٤] الجملة، وعُوِّض التنوين عنها، وأُضمِرتْ[٥] (أَنْ).

وعلى الأول[٦]، فالصحيح أنها بسيطةٌ لا مُرَكَّبة من (إِذْ) و (أَنْ)[٧].

---

(١) رأي الجمهور أنها حرف بسيط. انظر همع الهوامع: ٤/١٠٣ - ١٠٤.
ورَجَّح المالقي هذا في رصف المباني: ٧٠، وانظر توضيح المقاصد والمسالك: ١/١٩٠.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنها اسم، ذكر هذا الأشموني في شرحه: ٢/٢٨٨، وفي همع الهوامع: ٤/١٤٠: «ذهب قوم إلى أنها اسمٌ ظرف»، وذكر الدماميني في ص: ٤٠ هذا لبعض الكوفيين، ونقل هذا عن الجنى الداني لابن أم قاسم، وانظر الجنى الداني: ٣٦٣، وتوضيح المقاصد ١/١٩٠.

(٣) أي على القول باسميتها.

(٤) في م٢/٤: «حُذِف». والمراد بالجملة التي أضيفت «إذا» إليها، وهي «جئتني»، كما عُوِّض عنها في نحو: حينئذٍ، ويومئذٍ، وحُذِفتْ الألف لالتقاء الساكنين.

(٥) فانتصب الفعل الواقع بعدها صدراً للجملة الجوابية.

(٦) في طبعة مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين، وحاشية الأمير: «وعلى القول الأول»، ولفظ «القول» ليس في المخطوطات، ولا الدسوقي، ولا الدماميني، والقول الأول هو حرفيتها.

(٧) رأي الخليل أنها حرف تركّب من (إِذْ) و (أنْ)، وغلب عليه حكم الظرفية، ونُقِلَت حركة الهمزة إلى الذال، ثم حُذِفت، والتُزِم هذا النقل.
انظر همع الهوامع: ٤/١٠٤، والجنى الداني: ٣٦٣، وشرح الكافية: ٢/٢٣٨، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١/١٩٠، وشرح المقدمة المحسبة: ١/٢٣٢.

وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة[١]، لا (أَنْ) مضمرةً بعدها[٢].

المسألة الثانية: في معناها:

قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء[٣]. فقال الشَّلَوْبين: في كل

= ونسب المالقي هذا الرأي إلى بعض الكوفيين. انظر رصف المباني: ٦٩.

وذكر السيوطي رأياً آخر في تركيبها، قال: «وذهب أبو علي عمر بن عبد المجيد الرندي إلى أنها مركّبة من (إذا) و (أَنْ)، لأنها تُعطي ما تُعطي كلّ واحدةٍ منهما، فتُعطي الرَّبْط كإذا، والنصب كأَنْ، ثم حُذِفت همزة (أَنْ)، ثم ألف (إذا) لالتقاء الساكنين». انظر همع الهوامع: ١٠٤/٤.

(١) هذا رأي سيبويه وأكثر النحويين، ومنهم المبرد وابن السراج.

وفي شرح الكافية: ٢٣٩/٢: هذا مذهب الكوفيين في جميع استعمالاتها، فهي حرف ناصب مثل (أَنْ).

وانظر رصف المباني: ٦٩، وهمع الهوامع: ١٠٤/٤، والمقتضب: ٨/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١٩٠/١، والأصول لابن السراج: ١٥٢/٢ - ١٥٣، والبحر المحيط: ٦٦/٧.

(٢) المشهور عند الأئمة أن هذا الرأي للخليل، غير أن سيبويه يذكر أن ماسمعه منه موافق لرأي الجمهور في أنها الناصبة، ومانَقَلَهُ الآخرون عن الخليل أنها تنصب مابعدها بأن مضمرة، قال سيبويه: «اعلم أن (إِذَن) إذا كانت جواباً وكانت مُبْتَدَأة عملت في الفعل عمل (أُرَى) في الاسم، وذلك قولك: إذن أجيئَك، إذن آتيك.. وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال: (أَن) مُضْمَرةٌ بعد (إذن)... فهذا مارَوَوْا، وأما ماسمعتُ منه فالأول». انظر الكتاب: ٤١٢/١، واللسان (إذن).

وذكر المالقي أن الذي رَوَى عن الخليل هذا هو أبو عبيدة. انظر رصف المباني: ٦٩.

ورَدَّ هذه المسألة على الخليل كثيرٌ من العلماء منهم المالَقي، والمبرد في المقتضب: ٧/٢، وابن مالك في التسهيل: ٢٣٠، وذكرالسيوطي أن الزجّاج والفارسي مذهبهما كمذهب الخليل في (إِذَن)، فهي عندهما لاتنصب بنفسها، لأنها غير مختصّة، فهي تدخل على الجملة الابتدائية، نحو: إِذَنْ عبدُ الله يأتيك، وتليها الأسماء مبنية على غير الفعل.

انظر همع الهوامع: ١٠٤/٤، والجنى الداني: ٣٦٣، وتوضيح المقاصد: ١٩٠/٤، واللسان (إذن).

وعند الدماميني: ٤١، رَوَى رَأْيَ الخليل أبو عبيدة والزجاج والفارسي.

(٣) لم يُصَرِّح بهذا سيبويه في باب «إِذَنْ»، ولكنّ فَحْوَى النصّ يدل على هذا. انظر الكتاب: ٤١٠/١ - ٤١٢. =

موضع[١] وقال[٢]، الفارسي: في الأكثر[٣]، وقد تتمحَّض للجواب، بدليل أنه يقال لك: «أُحِبُّك»، فتقول: «إِذَن أظنُّك صادقاً»، إذ لا مجازاة هنا[٤]. انتهى.

= والنص الصريح جاء في الكتاب: ٢/٣١٢، في باب (عِدّة ما يكون عليه الكلم) قال: «وأَمّا (إِذَنْ) فجواب وجزاء». وانظر الجنى الداني: ٣٦٤.

(١) انظر همع الهوامع: ٤/١٠٤، ورصف المباني: ٣٦٣، والدماميني: ٤١، وانظر التوطئة/١٤١ فإنه لم يقل في كل موضع.
والشلوبين هو عمر بن محمد بن عمر أبو علي الإشبيلي الأزدي، عُرف بالشَّلَوْبين، ومعناه عند الأندلسيين «الأبيض الأشقر»، وهو اسم أعجمي، وشلوبين: بلد بالمغربِ نُسِب إليه أبو علي، وكان إمام عصره في العربية، صَنَّف تعليقاً على كتاب سيبويه، وله التوطئة، وهو كتاب في النحو، وشرحان على الجزولية، مولده سنة (٥٦٢) في أشبيلية، ووفاته سنة (٦٤٥). انظر بغية الوعاة: ٢/٢٢٤ - ٢٢٥، والتاج (شَلَوْبين).

(٢) كذا في المخطوطات وعند الدماميني «قال الفارسي»، وفي المطبوع: «أبو علي الفارسي».
والفارسي هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار، من علماء العربية المشهورين، أخذ عن الزجاج وابن السرّاج ومَبْرمان. وكان تلاميذه يقولون: إنه أعلم من المبرّد، وكان متهماً بالاعتزال. من تصانيفه، الحجة، والتذكرة، والإيضاح. وله مؤلفات أخرى. توفي في بغداد سنة سبع وسبعين وثلاثمئة. انظر بغية الوعاة: ١/٤٩٦.

(٣) ذكر المالقي أن سيبويه وأكثر النحويين جعلوا معنى «إذن» للجواب والجزاء، وأن الذي يفهم من لفظ سيبويه أنها حيث توجد يكون معناها الجوابَ والجزاءَ معاً، وهذا فَهْم أكثر النحويين، ثم قال: «إلاّ أبا علي الفارسي، فإنه فَهِم أنها جزاء في موضع، وجواب في موضع.. وإلا أبا علي الشَّلَوْبين من المتأخرين فإنه فَهِمَ أنها جواب وجزاء، والجواب شرط، فإذا قال القائل: أزوُرك، وقال له المجيب: إِذَنْ أكرمَك، فالمعنى عنده: إن تزرني أكرمْك». انظر رصف المباني: ٦٣، وتوضيح المقاصد: ٤/ ٩١، وفيه بيان لمذهب الفارسي.

(٤) جاء بعد «هنا» لفظ: «ضرورة» عند الدسوقي والأمير، وكذا في طبعة مبارك وزميله، وعند الشيخ محمد محيي الدين. وليس مثل هذا في المخطوطات، ولا عند الدماميني، وقد أثبتها الدماميني تعليقاً على نص ابن هشام لاعلى أنها منه.

=

والأكثر أن تكون جواباً[(١)] لـ (إنْ)، أو (لو) ظاهرتين[(٢)]، أو مقدرتين.

فالأول[(٣)]، كقوله[(٤)]:

لئن عادَ لي عَبْدُ العزيز بمثلها وأَمْكَنَني منها إِذَنْ لاأُقِيلُها

= والنص من قوله: «قال سيبويه، إلى قوله: «هنا» أخذه ابن هشام من المرادي من كتابه (الجنى الداني)، وغيرَّ بعض الكلمات في النص، ولكن النقل بدا واضحاً. انظر الجنى الداني: ٣٦٤ وقارن نصّه بنصّ ابن هشام هذا، وما كان يضيره - رحمه الله - أن يذكر الفضل لأهله!!

(١) ليس المراد بقوله هذا أنها نفس الجواب، ولا رابطة للجواب بالشَّرْط، وإنما المراد أنها تصحب الجواب فأطلق عليها «جواباً» نظراً لملابستها له، ووقوعها في صحبته.
وفي حاشية الأمير: ١/١٩: «.. أي مقترنة بالجواب، لا أنها رابطة له، ومن غير الأكثر قد تتمحَّض للجواب، فهذا مرور على مذهب الفارسي، وهو التحقيق».

(٢) النص في حاشية الأمير: «مقدرتين أو ظاهرتين».

(٣) وقوعها جواباً لـ «إنْ» أو «لو» ظاهرتين.

(٤) قائل البيت كُثَيِّر عَزَّة، وهو من أبيات في عبد العزيز بن مروان أخي عبد الملك بن مروان، وقبله:

حلفتُ بربِّ الراقصاتِ إلى مِنى يغُولُ البلاد نَصُّها وذَميلُها

وقصّة كثيّر مع عبد العزيز أنه مدحه، فاستجاد عبد العزيز مدحه، فقال له: سلني حوائجك، فقال كثيّر: تجعلني مكان ابن رَمَانة - كاتبه وصاحب أَمْرِهِ - فقال: ويحك!، ذلك كاتب وأنت شاعر، فخرج كثيّر نادماً، ثم دخل عليه وأنشده هذه الأبيات، فلما بلغ قوله: فهل أنت إن راجعتُك.. البيت، قال عبد العزيز: أما الآن فلا، ولكن قد أَمَرْنا لك بعشرين ألف درهم.

الراقصات: المراد بها الإبل، والرقص ضرب من الخبب، يغول البلاد: يقطعها، النّص والذَّميل: ضربان من سير الإبل. لا أُقيلها: الإقالة الرَّدُّ، أي أطلب منه ما لا اعتراض عليَّ فيه.

والشاهد في البيت عند ابن هشام أن «إذَن» جاءت جواباً لـ «إنْ» ظاهرة.

ورَدَّ الدماميني مذهب ابن هشام في البيت، فهو مخالف للقاعدة المشهورة في اجتماع القسم والشرط، وحكمهما أن الجواب للسابق منهما، وهنا تقدّم القسم، ودليل ذلك اللام في «لئن» فهي جواب للقسم في قوله: «حلفتُ برب الراقصات». انظر الدماميني: ٤٣، ونقل البغدادي هذا في الخزانة: ٣/٥٨١. =

وقول الحماسيّ[١]:

لَوْ كُنْتُ مِنْ مازِنٍ لم تَسْتَبِحْ إبلي بَنو اللقيطَةِ مِن ذُهْلِ بنِ شَيْبانا
إِذَنْ لقامَ بنصرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ عندَ الحفيظةِ إِنْ ذُو لُوْثةٍ لانا

= وعَلّقَ الشمني على رأي الدماميني بأن ابن هشام لم يمثّل بالبيت بناء على المشهور من القاعدة، وإنما تبع في ذلك مذهب الفراء وابن مالك مِن جواز جعل الجواب المذكور للشرط المتأخِّر.
قلتُ: والذي رأيتُه عند النحويين أنهم يُمَثِّلون بالبيت لوقوع «إِذَنْ» في جواب القسم. قال الأعلم: «الشاهد فيه إلغاء «إذن» ورفع «لا أقيلُها»، اعتماداً على القسم المقدّر في أول الكلام، والتقدير: والله لئن عادَ لي بمثلها لا أقيلها». كذا ذكر الأعلم «القسم المقدّر» مع أن القسم صريح في «حلفتُ».
وكثيرٌ هو ابن عبد الرحمن بن أبي جمَعه بن الأسود بن عامر، شاعر حجازي من شعراء الدولة الأموية، يُكنى أبا صخر، واشتُهر بكثيرّ عزّة، وهي عَزَّة بنت جميل بن حفص من بني حاجب بن غفار، وكنيتها أم عمرو الضمريّة، وغالبُ شعره فيها. وكان أشعر شعراء الإسلام، وله منزلة عند قريش، وكان عبد الملك معجباً بشعره.
وفاته في خلافة يزيد بن عبد الملك بالمدينة المنورة سنة خمس أو سبع ومئة.
انظر شرح البغدادي: ٧٨/١، وشرح السيوطي: ٦٣/١، وشرح المفصل: ١٣/٩، ٢٢، والعيني: ٤/ ٣٨٢، والخزانه: ٥٨٠/٣، وهمع الهوامع: ١٠٦/٤، ورصف المباني: ٦٦، والكتاب: ٤١٢/١، وشرح الأشموني: ٢٨٦/٢، والديوان/١٧١.

(١) قائل البيتين قُرَيط بن أُنَيف العنبري.
وقصة الأبيات أنه أغار ناس من بني شيبان على قُرَيط، فأخذوا له ثلاثين بعيراً، فاستنجد قومه، فلم يُنجدُوه، فأتى مازنَ تميمٍ، فركب معه نَفَرٌ فاطّردوا لبني شيبان مئة بعير، فدفعوها إليه، فقال هذه الأبيات.
ومازن: هو ابن مالك بن عمرو بن تميم.
لم تستبح إبلي: لم تأخذها مُباحة لها. واللقيطة: هي أُمُّ حصن بن حذيفة الفزاري وإخوته، قالوا: ولا مناسبة لها هنا؛ لأنها فزارية، لاصلة لها بذُهْل بن شيبان، والصواب: بنو الشقيقة، والشقيقة هي بنت عباد بن زَيد بن عوف بن ذُهْل بن شيبان. وقوله: لقام بنصري، أي: تكفّل بنصري، واللام جواب قسم مضمر، أي: إذن والله. وخُشُنٌ: جمع أَخْشَن، والحفيظة: الغضب في الشيء الذي يجب عليك حفظه. واللُوثَة: بضم اللام، الضَّعْف، وهو المراد هنا، وبفتح اللام القوة. =

فقوله[١] : «إذن لَقَام بنصري»، بَدَلٌ من «لم تَسْتَبِحْ» وبَدَلُ الجواب جواب[٢] .

والثاني[٣] : نحو أن يُقال: آتِيْكَ، فتقول: إذن أُكْرِمَك. أي: إن أتيتني إذن أُكرِمْك[٤] .

وقال الله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ﴾[٥] .

قال الفراء: [٦] «حيث جاءت بعدها اللام فقبلها (لو) مقدّرةً إن لم

= والشاهد في البيت أنه أجاب «لو كنتُ» بقوله: «إذن لقام»، لأنها بدل من الجواب فهي مثله.
وقريط بن أنيف شاعر إسلامي.
وانظر البيت في الخزانة: ٣/٣٣٢، ٥٦٩، والحماسة بشرح التبريزي: ١/٨ - ١٨، والثاني في شرح المفصل: ١/٨٢، ٩/١٣، ٦٩. وانظر شرح البغدادي: ١/٨٣، وشرح السيوطي: ١/٦٨.

(١) هذا القول لابن جني في إعراب الحماسة، وعزاه إليه البغدادي في شرح الشواهد: ١/٨٣.

(٢) ذهب الدماميني إلى أنه من الأفضل أن يستشهد بقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّىٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِۚ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ قَتُورًا﴾ سورة الإسراء: ١٧/١١٠. وذلك أن الواقع في الآية هو الجواب، وفي البيت بدل الجواب. انظر الدماميني: ٤٣.

(٣) وهو وقوع «إِذَنْ» جواباً لـ «إنْ» أو «لو» مُقَدَّرتين.

(٤) ضبط الفعل في المخطوطات بالفتح «أكرمَكَ» وليس كذلك، بل هو بالجزم، لأن «إذن» في المثال ملغاة، والعمل لأداة الشرط، وهذا جوابها.
انظر الكتاب: ١/٤١١، ورصف المباني: ٦٦.

(٥) تتمة الآية: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ سورة المؤمنون: ٢٣/٩١.

(٦) جاء قول الفراء هذا تعليقاً على الآية السابقة من سورة المؤمنين في كتابه معاني القرآن: ٢/٢٤١، قال: «.. (إذن) جواب لكلام مضمر، أي لو كانت معه آلهة إذن لذهب كل إلهٍ بما خلق..» ورد أبو حيان هذا التقدير فقال: «قالوا: فالشرط محذوف، تقديره: ولو كان معه آلهة، وإنما حذف لدلالة قوله ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ﴾ عليه.
وهذا قول الفراء زعم أنه إذا جاء بعدها اللام كانت «لو» ومادخلت عليه محذوفة، وقد قررنا تخريجاً لها على غير هذا في قوله: ﴿وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا﴾ في سورة الإسراء». =

تكن ظاهرةً»[١].

المسألة الثالثة: في لفظها عند الوقف عليها.

والصحيح[٢] أن نونها تُبْدَل ألفاً[٣] تشبيهاً لها بتنوين المنصوب، وقيل: يُوْقَفُ بالنون[٤]؛ لأنها كنون (لن)، و (أَنْ) [٥]،

= انظر البحر المحيط: ٤١٩/٦، وانظر معاني الفراء: ٢٧٤/١.

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا﴾ سورة الإسراء: ٧٣/١٧. قال أبو حيان: «(وإذن) جواب وجزاء، ويُقَدَّر قسم هنا تكون «لاتخذوك» جواباً له، والتقدير: والله إِذَنْ، أي: إن افتتنت وافتريت لاتخذوك.. قال الزمخشري: وإذاً لاتخذوك، أي: ولو اتَّبعْتَ مرادهم لاتخذوك خليلاً، ولكنت لهم ولياً، ولخرجت من ولايتي. انتهى [قال أبو حيان]: وهذا تفسير معنى لا أَنّ «لاتخذوك» جواب «لو» محذوفة..» انظر البحر المحيط: ٦٥/٦، والكشاف: ٢٤١/٢.

وانظر مايوافق رأي أبي حيان للمرادي في توضيح المقاصد: ١٩٠/٤ - ١٩١، وقد نقله عنه الدماميني: ٤١.

وفي الجنى الداني: ٣٦٥: «إذا وقع بعد (إذاً) الماضي مصحوباً باللام، كقوله تعالى: ﴿إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ﴾ الاسراء: ٧٥، فالظاهر أن اللام جواب قسم مقدّر قبل (إذاً)، وقال الفراء: (لو) مقدرة قبل (إذن)، والتقدير: لو كنتَ لأذقناك، وقدّر في كل موضع مايليق به».

(١) نقل البغدادي في الخزانة: ٥٧٠/٣ نص ابن هشام من قوله: «والأكثر» إلى آخر قول الفراء.

(٢) هذا نصُّ المرادي في الجنى الداني: ٦٥ إلى قوله: «روي عن المازني والمبرد».

(٣) أي في حالة الوقف. وهذا رأي الجمهور. انظر توضيح المقاصد ١٥٩/٥، والجني الداني: ٣٦٥، وفي همع الهوامع: ٢٠٥/٦: «وهذا مذهب أبي علي والجمهور».

(٤) قال الدماميني: «وهذا هو الظاهر، لأن النون من سِنْخ الكلمة، وأيّ داع إلى تشبيهها بالنون الزائدة على بنية الكلمة، اللهم إِلاّ أَنْ يَرِد السماع بما قاله الجمهور فسمعاً وطاعة» انظر: ٤٤.

وفي همع الهوامع: ٣٠٧/٦، واختار هذا ابن عصفور. وانظر شرح التصريح: ٣٣٩/٢.

(٥) كذا وردت في المخطوطات، وعند الدسوقي، وفي حاشية الدماميني والأمير من غير ضبط، وفي طبعة مبارك وزميله، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: «وإِنْ» وهو خلاف الصواب.

ونقل الأشموني نص ابن هشام في شرحه: ٢٨٨/٢، ولم يَعْزُه لصاحبه، والنص فيه «أَنْ» وانظر رصف المباني: ٦٩.

روي عن المازني[١] والمبرد[٢].

وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها: فالجمهور يكتبونها بالألف[٣]، وكذا رُسِمَت في المصاحف[٤]، والمازني[٥] والمبرد[٦] بالنون.

---

(١) هو أبو عثمان المازني، بكر بن محمد بن بَقِيَّة، بصري، كان إماماً في العربية، متسعاً في الرواية، قال المبرد: «لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان».
وله من التصانيف: كتاب في القرآن، علل النحو، ماتلحن فيه العامة، التصريف، القوافي.. وغيرها.
مات سنة تسعٍ أو ثمانٍ وأربعين ومئتين. انظر بغية الوعاة: ٤٦٣/١.

(٢) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، أبو العباس المبرّد، إمام العربية ببغداد في زمانه، وكان فصيحاً بليغاً مُفَوَّهاً.
له من المؤلفات: الكامل، معاني القرآن، المقتضب، الروضة، المقصور والممدود.
مولده سنة عشر ومئتين، ووفاته سنة خمس وثمانين ومئتين ببغداد. بغية الوعاة: ٢٦٩/١ ومابعدها.

(٣) انظر رأي الجمهور في شرح الشافية: ٣١٨/٣، والتسهيل: ٣٢٨ «باب الوقف»، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١٥٨/٥ - ١٥٩، وهمع الهوامع: ٣٠٧/٦.

(٤) خط المصحف لايقاس عليه.

(٥) ذكر المالقي في رصف المباني: ٦٨، أن مذهب المازني هو كتابتها بالألف في كلتا الحالتين، وذكر مثل هذا أبو حيان. انظر همع الهوامع: ٣٠٧/٦.
وما نقله المالقي هنا مخالف لما نقله الجمهور، والمشهور عن المازني، ولهذا قال المرادي في الجنى الداني: ٣٦٦: «نسبة هذا القول إلى المازني فيها نظر؛ لأنه إذا كان يرى الوقف بالنون، كما نقل عنه، فلا ينبغي أن يكتبها بالألف».
وقال في توضيح المقاصد والمسالك: ١٥٩/٥: «أحدها أنّها تكتب بالألف.. ونُسِبَ هذا القول إلى المازني، وهو مخالف لما نُقِل عنه أولاً».

(٦) انظر رأي المبرد في رصف المباني: ٦٨، والجنى الداني: ١٤٦، والقرطبي: ٢٥١/٥ وفي همع الهوامع: ٣٠٧/٦: «..وذهب المبرد والأكثرون إلى أنها تكتب بالنون.. قال [أبو حيان]: ووجد بخط الشيخ بهاء الدين النحاس ما نصّه:
وجدتُ بخط علي بن عثمان بن جني، حكى أبو جعفر النحاس قال: سمعت علي بن سليمان يقول: سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول: أشتهي أن أكوي يدَ من يكتب (إذن)، بالألف؛ لأنها مثل (أَنْ) و (لَنْ)، ولايدخل التنوين في الحروف. اهـ.

وعن الفراء[١]: «إِنْ عَمِلَتْ كُتِبَتْ بالألف، وإلّا كتبت بالنون، للفرق بينها وبين (إذا)»، وتبعه ابن خروف.

المسألة الرابعة: في عملها.

وهو نصب[٢] المضارع بشرط[٣] تصديرها، واستقباله[٤]، واتصالهما، أو

= قلتُ: وممن صحح كتابتها بالنون الزنجاني في «شرح الهادي»، وانظر إعراب القرآن للنحاس: ٤٢٦/١.

(١) ما أثبته ابن هشام هنا هو خلاف المشهور عن الفراء.
قال المالَقي: «ومذهب الفراء أنها إن عملتْ كُتِبَت بالنون، وإن لم تعمل كُتِبت بالألف». رصف المباني: ٦٨.
وفي توضيح المقاصد والمسالك: ١٥٩/٥: «.. فإن أُلْغيت كُتِبَتْ بالألف لضعفها، وإن أُعْمِلَتْ كُتِبت بالنون، قاله الفراء». وهذا النص في همع الهوامع: ٣٠٧/٦.
وفي حاشية الأمير: ٢٠/١، ذكر قول ابن هشام هذا، ثم قال: «في السيوطي قولٌ بعكسه، لأنها مع العمل يتمُّ شبهها بـ (لَنْ) و (أَنْ)، وإذا أُهْمِلَتْ تحمل على اسم منصوب».
وانظر الجنى الداني: ٣٦٦، وإعراب القرآن للنحاس: ٤٢٦/١.

(٢) هذا على مذهب الجمهور، وهو أنها الناصبة بنفسها.

(٣) قال السيوطي: «وإلغاء (إذن) مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر، وتلقّاها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب، وخالف سائر الكوفيين، فلم يجز أحدٌ الرفع بعدها. قال أبو حيان: «رواية الثقة مقبولة، ومن حفظ حجةٌ على من لم يحفظ، إلا أنها لغة نادرة، ولذلك أنكرها الكسائي والفَرّاء، على اتّساع حفظهما، وأَخْذِهما بالشاذ والقليل». همع الهوامع: ١٠٧/٤.
وقال سيبويه: «وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذاك، في الجواب، فأخبرتُ يونس بذلك، فقال: لا تُبْعِدَنّ ذا، ولم يكن ليروي إلا بما سمع، جعلوها بمنزلة: (هل) و (بل)..» الكتاب: ٤١٢/١.
وفي الجنى الداني: ٣٦٣: «وهي لُغَيَّةٌ نادرة حكاها عيسى وسيبويه، ولايُقْبَلُ قول من أنكرها».
انظر شرح الأشموني: ٢٨٨/٢، وشرح الألفية لابن الناظم: ٢٦٣.

(٤) يعني المضارع.

انفصالهما بالقَسَم[(١)]، أو بـ (لا)[(٢)] النافية، يقال: «آتيك»، فتقول: «إذنْ أكرمَك»، ولو قلتَ: «أنا إذن»، قلت: «أكرمُك»، بالرفع لفوات التصدير.

فأمّا قوله[(٣)]:

لاتـتـركَـنِّـي فِـيـهِـمْ شَـطِـيـراً

---

(١) نحو قولك: إذن - والله - أُكرمَك، في جواب من قال: سأجيء إليك. انظر الكتاب: ١/٤١١.
وفي شرح الفاكهي: ١/١٥٠: «واغتفر الفصل بالقسم لأنه زائدٌ جيء به للتأكيد، فلا يمنع النصب». وانظر حاشية الأمير: ١/٢٠.

(٢) نحو قولك: إذن لأُهينَك، جواباً لمن قال: سأفعلُ ما قُلتَ. انظر الكتاب: ١/٤١٢.
وجاء الفصل بلا النافية لأن النافي كالجزء من المنفيّ، فكأنه لا فاصل. شرح الفاكهي: ١/١٥٠.

(٣) هذا رجز قائله مجهول.
والرواية في اللسان: «لا تدعَنّي»، وفي شرح الكافية: «لا تجعلَنّي» وفي شرح البغدادي: «أسيراً» بدل «شطيراً».
ونقل السيوطي أن السخاوي ذكر في شرح المفصل أن سيبويه أنشده كذلك «أسيراً». ولم أجد هذا في الكتاب عند سيبويه، فلعله سبق قلم من السخاوي، ولم يحققه السيوطي.
والشطير: الغريب، والبعيد. ويقال للغريب شطير لتباعده عن قومه.
والشاهد في البيت إعمال «إذن» مع فوات شرط التصدير، فقد فصلت بين «إنّ» واسمها وخبرها.
وللعلماء تخريجات في هذا البيت، وتنحصر هذه الآراء فيما يلي:
١ - ذهب كثير من النحويين، ومنهم ابن هشام، إلى أن الخبر محذوف، وتقديره عند الرماني: إني تالف. وعند المالقي: إني أتلف، وعند الأندلسي، وابن يعيش إني أُذَلُّ ولا أَحْتَمِل، وعند ابن هشام: إني لا أقدر على ذلك، أو إني لا أستطيع ذلك.
ثم استأنف بعد ذلك، وعلى هذا فهي عاملة، لأنها في صدر الكلام، فقد تحقق شرطها، وهذا أقوى الآراء في تخريج البيت.
٢ - ذهب الرماني إلى أن الشاعر لما اضطر شبّه «إذن» بـ «لن» فنصب بها كما نصب بـ «لن».
٣ - مذهب الفراء أن النصب في مثل هذا البيت لغة، قال: «وقد تنصب العرب بـ (إذَنْ) وهي بين الاسم وخبره في (إنّ) وحدها، فيقولون: إني إذن أضربَك. قال الشاعر: لا تتركني.. البيت، والرفع جائز».

إنّــي إذَنْ أَهْــلِــكَ أو أَطِــيْــرا

فمؤوّل على حذف[1] خبر (إنّ)، أي إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف ما بعده، ولو قلت: «إذن يا عبد الله»، قلت: «أكرمُك»، بالرفع[2]، للفصل بغير ما ذكرنا.

وأجاز[3] ابن عصفور الفصل بالظرف[4]،

= وذكر المرادي أن بعض الكوفيين يجيزون مثل هذا، وتأوله البصريون، وذكر السيوطي أن ممن أجاز هذا الكسائي.

٤ - وذهب ابن الحاجب في شرح المفصّل إلى أنّ: «إني إذن أهلكَ» على معنى إني أقول، والقول يُحْذَف كثيراً، واعترض على ابن الحاجب في أن الإشكال لايزال قائماً.

٥ - يرى الرضي الخبر هو «إذن أهِلك» لا «أهلك» وحده، فتكون (إذن) مصدّرة. ورَدَّ هذا الدماميني.

وانظر البيت في اللسان والتاج والصحاح (شطر)، وتوضيح المقاصد: ١٨٨/٤، وهمع الهوامع: ٤/ ٣٨٣، ورصف المباني ٦٦-٦٧، والخزانة: ٥٧٤/٣، والعيني: ٣٨٣/٤، ومعاني الحروف للرماني، ١١٦، وشرح الكافية: ٢٣٨/٢، والإنصاف: ١٧٧/١، وشرح المفصل: ١٧/٧، وشرح البغدادي: ٨٧/١، وشرح السيوطي: ٧٠/١، ومعاني القرآن للفراء: ٢٧٤/١، ٢٣٨/٢، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٨٦، وشرح الألفية لابن الناظم: ٢٦٣، وأوضح المسالك: ١٧٠/٣، والجنى الداني: ٣٦٢.

(١) هذا رأي البصريين، وانظر نص ابن هشام في الجنى الداني: ٣٦٢.

(٢) وذلك بسبب الفصل بالنداء.

(٣) من هنا إلى قوله «وعند هشام الرفع» نقله ابن هشام من المرادي. انظر الجنى الداني: ٣٦٢ - ٣٦٣، وقارنه بما هنا.

وابن عصفور هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور النحوي الحضرمي الإشبيلي، أخذ النحو عن الشَّلَوْبين، وكان بينهما منافرة. من مؤلفاته: الممتع، المقرّب... مات في ذي القعدة سنة (٦٣٣) وقيل (٦٦٩). انظر بغية الوعاة: ٢١٠/٢.

(٤) قال ابن عصفور في المقرّب: ٢٦٢/١: «ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بالقسم والظرف والمجرور، نحو قولك: إِذَنْ - واللهِ - أكرمَك، وإِذَنْ - في الدار - آتيَك، ولايجوز في غيرهما من النواصب إلا في ضرورة..».

وفي همع الهوامع: ١٠٥/٤، ذكر السيوطي أن الأُبَّذي «شيخ أبي حيّان» قال بالفصل بالظرف أيضاً.

=

وابن بابشاذ[١] الفَصْل بالنداء، والدعاء[٢]، والكسائي[٣] وهشام[٤] الفصلَ بمعمول الفعل[٥].

= وذكر ياسين في حاشيته أن أبا حيان قال: «إنه لا يجوز الفصل بالظرف وشبهه».
انظر حاشية ياسين على شرح الفاكهي لقطر الندى: ١/١٥٠.
والذي وجدتُه في الطبعة الأولى عند مبارك وزميله «الفصل بالنداء» ويبدو أنهما تأثّرا بما أثبته الشيخ محمد محيي الدين، فهو عنده كذلك انظره: ٢٢.
وكنت في عام ١٩٧٠ كتبتُ تعليقاً على هذا على هامش الكتاب صححت فيها ماأثبتاه، ولما عُدْتُ للعمل في الكتاب عام ١٩٨١ وجدت النص في الطبعة الخامسة عند مبارك قد تَمَّ إصلاحه، ولم أجد تعليقاً على ذلك منهما، هل كان خطأً مطبعياً؟ أو أنهما نقلاه عن غيرهما؟ أو أن النص في بعض المخطوطات جاء كذلك؟ كل هذا لا نجد إجابة عنه، فقد غيرّا النص ولم يذكرا السبب!

(١) هو الإمام أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري، عراقيّ الأصل، وبابشاذ كلمة أعجمية تعني الفرح والسرور، أخذ عن علماء بغداد ومصر القراءات والتفسير والنحو والحديث، من مؤلفاته: المقدّمة، شرح المقدّمة المحسبة، وشرح الجمل للزجاجي. توفي سنة (٤٦٩هـ).
ورأي ابن بابشاذ هذا لم يذكره في شرح المقدمة المحسبة. انظر: ١/٢٣٢ - ٢٣٣، وألحقه المحقق في الحاشية.
وانظر شرح الأشموني: ٢/٢٨٧، وهمع الهوامع: ٤/١٠٥. ومثال النداء: إذن - يازيد - أحسنَ إليك. وانظر الجنى الداني: ٣٦٣.

(٢) نحو: إذن – عافاكَ اللهُ – أُكرمَك، وفي الجنى الداني: ٣٦٣، ذكر رأي ابن عصفور وابن بابشاذ في الفصل، وقال: «ولم يُسْمَعْ شيء من ذلك، فالصحيح مَنْعُه».

(٣) هو علي بن حمزة، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وهو من القراء السبعة المشهورين، وقيل: سمي الكسائي لأنه أَحْرَمَ في كِساء. استوطن بغداد، وأَدَّبَ ولد الرشيد، صنّف معاني القرآن، ومختصراً في النحو، وفي القراءات. مات بالري سنة ثنتين أو ثلاث، وقيل تسعٍ وثمانين ومئة، انظر بغية الوعاة: ٢/١٦٢.

(٤) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير، أحد أصحاب الكسائي. مؤلفاته: مختصر النحو، والحدود، والقياس. مات سنة تسع ومئتين. انظر بغية الوعاة: ٢/٣٢٨.
وجاء في الهمع ٤/١٠٥ وابن هشام، وهو غير الصواب.

(٥) نحو قولك: إِذَنْ زيداً أُكْرِمَ. =

والأرجح حينئذٍ[١] عند الكسائي النصبُ، وعند هشام الرفعُ[٢]، ولو قيل لك: «أُحِبُّك»، فقلتَ: «إِذَنْ أظنُّك صادقاً»، رَفَعْتَ؛ لأنه حال[٣].

* * *.

= وعرض المرادي هذه الآراء في الفصل، ثم قال: «لم يُسْمَع من ذلك شيء، والصحيح منعه». انظر توضيح المقاصد والمسالك: ١٨٩/٤، وشرح الأشموني: ٢٨٧/٢. وكنت ذكرت مثل هذا عن الجنى الداني للمرادي.

(١) أي إذا وقع الفصل بمعمول الفعل.

(٢) لضعف عملها بوجود الفاصل، وفي همع الهوامع: ١٠٥/٤: «نحو: إِذَن فيك أَرْغَبَ، وأَرْغبُ، وإذن صاحبَك أُكْرِمَ وأكرِمُ».

(٣) قال ابن الناظم: «فلو كان المضارع بمعنى الحال وجب رَفْعُه، لأن فِعْلَ الحال لا يكون إلاّ مرفوعاً». انظر شرح الألفية: ٢٦٣.
وفي أصول ابن السرّاج: ١٥٣/٢: «فإن كان الفعل الذي دخلت عليه (إِذَنْ) فعلاً حاضراً لم يجز أن تعمل فيه، لأنَّ أخواتها لا يَدْخُلْنَ إلاّ على المستقبل..»، وانظر حاشية الشهاب ١٥٢/٣.
وذكر الدماميني في (ص ٤٥) أن ابن الحاجب قال مثل هذا في شرح المفصّل، ولقد بحثت عنه في الإيضاح لابن الحاجب ولم أهتد إليه.

تَنْبِيــه

قال جماعة من النحويين: إذا وقعت (إِذَنْ) بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان[١]، نحو: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَـٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٢]، ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾[٣].

وقرئ شاذاً بالنصب فيهما[٤].

---

(١) أي الإعمال والإلغاء، وصَرّح بعض العلماء أنّ الإلغاء أكثر لحصول الاعتماد، وبه جاء القرآن. الدماميني: ٤٥.

(٢) الآيــة: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ۖ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَـٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ سورة الإسراء: ٧٦/١٧.

(٣) الآية: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ سورة النساء: ٥٣/٤.

(٤) في سورة الإسراء المتقدمة، وكذا في سورة النساء.

فقد قرأ أُبَيٌّ بن كعب وعبد الله بن مسعود «وإذاً لا يَلبثوا»، وهي كذلك في مصحف عبد الله بن مسعود محذوفة النون، فقد أعملت «إذن» فنصب بها على قول الجمهور، ونصب بـ (أن) مضمرة بعدها على قول بعضهم.

قال العكبري: «وفي بعض المصاحف بغير نون على إعمال (إذن)، ولا يكترث بالواو، فإنها قد تأتي مستأنفة.

وقرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر، وعاصم في رواية حفص وأبي بكر، وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف «وإذاً لا يَلْبثون» بإثبات النون على إلغاء عمل «إِذَنْ»، قالوا: وهو الأجود، وكذلك جاءت في رسم المصحف العثماني. انظر هاتين القراءتين في المراجع التالية: البحر المحيط: ٦٦/٦، والكشاف: ٢٤٢/٢، ومختصر ابن خالويه: ٢٧، ٧٧، وحاشية الشهاب: ٥٢/٦، والكتاب: ٤١١/١، وفهرس سيبويه: ٣٠، والتبصرة والتذكرة: ٣٩٧، والجنى الداني: ٣٦٢، والرازي: ٢٥/٢١، وشرح المفصّل: ١٦/٧، وأصول ابن السرّاج: ١٤٩/٢ وشرح الأشموني: ٢٨٧/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٥٣٧، والمقتضب: ١٢/٢، وشرح الألفية لابن =

والتحقيق أنه إذا قيل: «إنْ تَزُرْني أَزُرْك وإذن أُحْسِن إليك»، فإن قَدّرتَ العطف على الجواب جَزَمت[١]، وبطل عمل (إذن) لوقوعها حشواً، أو على الجملتين[٢]

= الناظم: ٤٦٢، وشرح اللمع ٢/ ٣٤٩، أوضح المسالك: ١٧١/٣، شرح الكافية: ٢٣٨/٢، النشر: ٣٠٨/٢، وشرح التصريح: ٢٣٥/٢، وحاشية الجمل: ٦٤٠/٢، والعكبري: ٦٤٠/٢، ومعاني الفراء: ٣٣٧/٢، والسبعة: ٣٨٣، والتبيان: ٥٠٨/٦، ومعاني الحروف للرماني: ١١٦، وهمع الهوامع: ١٠٧/٣، والإتحاف: ١٧٣ - ١٧٤، وانظر كتابي «معجم القراءات».

أما في الآية ٤ من سورة النساء. فقد قرأ عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس: «فإذاً لايُؤتوا الناس» بحذف النون على إعمال «إذن».

وقراءة الجماعة على إلغاء «إذن» بعد حرف العطف الواو والفاء. وهي قراءة أكثر القراء قال الأشموني: «.. نعم الغالب الرفع على الإهمال وبه قرأ السبعة».

وانظر هاتين القراءتين في المراجع التالية: البحر المحيط: ٢٧٣/٣، وإعراب القرآن للنحاس: ٤٢٥/١، ومعاني القرآن للفراء: ٢٧٣/١، والرازي: ١٣١/١٠، والكشاف: ٤٠٢/١، ومختصر ابن خالويه: ٢٧، ٢٩، وشرح التصريح: ٢٣٥/٢، وحاشية الشهاب: ١٤٧/٣، وحاشية الجمل: ٣٩١/١، وشرح اللمع: ٣٤٩/١، وأوضح المسالك: ١٧١/٣، وشرح الأشموني: ٢٨٧/٢، ومعاني القرآن للزجاج: ٦٢/٢ - ٦٣، ومشكل إعراب القرآن: ١٩٤/١، والعكبري: ٢٦٥/١، والقرطبي: ٢٥١/٥، وهمع الهوامع: ١٠٧/٤، وانظر التهذيب (إذ): ٥٠/١٥، وشرح المفصل: ١٦/٧، وشرح الألفية لابن الناظم: ٢٦٣. وكتابي «معجم القراءات».

(١) الجزم، لأن المعطوف عليه مجزوم.

وقال المرادي في توضيح المقاصد: ١٩٠/٤. «فَصَّل بعضهم، فقال: إن كان العطف على ماله مَحَلٌّ أُلْغيتْ، نحو: إنْ تَزُرْني أَزُرْك وإذَن أُحسِنْ إليك، بجزم «أُحْسِن» عطفاً على جواب الشرط. وإن كان على ما لا مَحَلَّ له فالأكثر الإلغاء كالآية».

وقال السيوطي: «وإن وَلِيَتْ عاطفاً قَلَّ النصبُ، والأكثر في لسان العرب إلغاؤها» همع الهوامع: ١٠٧/٤.

وفي شرح الألفية لابن الناظم: ٢٦٣: «وإلغاؤها أَجْوَد»، وعند الرضي: «.. وارتفاع الفعل بعد العاطف أكثر». انظر شرح الكافية: ٢٣٧/٢.

(٢) أو قَدّرت العطف على الجملتين: جملة الشرط وجملة الجزاء. =

جميعاً جاز الرفع والنصب[١]؛ لتقدُّم العاطف، وقيل: يتعيّنُ النصبُ[٢]؛ لأن ما بعدها مُسْتَأْنَفٌ، أو لأن المعطوف على الأول أَوّلُ[٣]، ومثل ذلك: «زيد يقومُ وإذن أُحْسِن إليه»، إنْ عطفت على الفعلية[٤] رفعت، أو على الاسمية[٥] فالمذهبان.

* * *

= وسقط «جميعاً» من نص الدماميني، وجاء عند الدسوقي والشمني وياسين في: ١/١٤٩، «معاً».

(١) قال ياسين: «جاز الرفع من حيث كون مابعدها من تمام ما قبلها بسبب ربط العاطف بعض الكلام ببعض، وهو متوسط فيرتفع لفظ الشرط» الحاشية: ١/١٤٩.
وقال المالقي: «جاز الرفع اعتماداً على حرف العطف وهي متوسطة». رصف المباني: ٦٧.
وانظر شرح الكافية: ٢/٢٣٧، والدماميني: ٤٦، والشمني: ١/٤٦.
أما النصب فجاز من حيث إنَّ «إِذَن» في أول جملة مستقلّة، وهو متصدّر فينتصب الفعل. انظر حاشية ياسين: ١/١٤٩، والدماميني: ٤٦.

(٢) كذا في شرح الأشموني: ٢/٢٨٧، وهمع الهوامع: ٤/١٠٧، والدماميني: ٤٦.

(٣) يعني أنَّ ما قبل العاطف غير مسبوقٍ بشيء يطلبه فهو أوّلُ فما عُطِف عليه مِثْلُهُ، إذ حكم المعطوف حكم المعطوف عليه، قال الدماميني: «.. وفيه نَظَر»، انظر: ص٤٦.

(٤) وهي الجملة الصغرى «يقوم» وهو قول مُجْمَعٌ عليه.

(٥) وهي جملة: «زيد يقوم»، الجملة الكبرى والمذهبان: الأول: جواز الرفع والنصب، والثاني: تعيُّنُ النصب.

٦ - إنْ

إنْ - المكسورة الخفيفة[١] -:

تَرِدُ على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون شرطية، نحو: ﴿إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم[٢] مَّا قَدْ سَلَفَ﴾[٣]، ﴿وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ﴾[٤].

وقد تقترن[٥] بـ(لا) النافية، فيظنُّ[٦] مَنْ لا معرفة له أنها (إلّا) الاستثنائية، نحو: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾[٧]، ﴿إِلَّا تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ﴾[٧]، ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ

---

(١) عند الدماميني: (ص٤٧): «وفي بعض النسخ المخفَّفة، اسم مفعول من خَفَّفَ، والأُولى [أي الخفيفة] أَوْلى». وانظر الدسوقي: ١/٢٠.

(٢) « ما قد سَلَف » هذا الجزء من الآية ليس في المطبوع، ولا المخطوطات م٢/٤ب وم٣/٨ب وم٤/٩، وقد ثبت في المخطوطة الأولى.

(٣) الآية: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ سورة الأنفال: ٣٨/٨.

(٤) الآية: ﴿إِن تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمُ الْفَتْحُ وَإِن تَنتَهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ وَلَن تُغْنِيَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْئًا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ سورة الأنفال: ١٩/٨.

(٥) أي «إنْ» الشرطية.

(٦) هذا الظن يأتيه من قِبَلِ أنه يجب قلب نون «إنْ» لاماً ثم إدغامها في لام النافي «لا» الذي يجيء بعدها، فيصير مجموعها في اللفظ كـ «إلاّ» الاستثنائية. الدماميني: ٤٧.

(٧) الآيتان: ﴿إِلَّا تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ سورة التوبة: ٣٩/٩ - ٤٠.

لِي وَتَرْحَمْنِيٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[١]، ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾[٢]. ولقد[٣] بلغني أَنَّ بعض من يَدَّعي الفضل سأل[٤] في[٥] ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ فقال: ما هذا الاستثناء أَمُتَّصِلٌ أم مُنْقَطِع[٦]؟

الثاني: أنْ تكونَ نافية:

وتدخل على الجملة الاسمية، نحو: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾[٧]،

---

(١) أول الآية: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِۦ عِلْمٌ ۖ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي ..﴾ سورة هود: ٤٧/١١.

(٢) الآية: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ ۖ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ سورة يوسف: ٣٣/١٢.

(٣) في طبعة مبارك وزميله ٣٣/١، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٢٢/١: «وقد»، ومأأثبتُّه من المخطوطات.

(٤) عند الدسوقي: ٢٠/١، وكذا في طبعة الشيخ محمد محيي الدين: «سُئِل»: كذا بالبناء لما لم يُسَمَّ فاعله، وهذا الضبط للفعل لا يناسب سياق النص.

(٥) الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ سورة الأنفال: ٧٣/٨.

(٦) على هامش م٢/٤ب «وينبغي أن يُجاب بأنه مُتَّصِلٌ بالجهل منقطع عن الفضل كما لا يخفى على أولي العقل».

وعلى هامش م٤/٩أ: «فأجابه بعضهم بقوله: مُتَّصِلٌ بالجهل منقطعٌ عن العلم».

وفي حاشية الدماميني: ٤٧: «قلتُ: وكان ينبغي أن يجاب بأن الاستثناء الذي تَخيَّلْتَهُ مُتَّصِلٌ بالجهل منقطع عن الفضل».

ونقل هذا الدسوقي في: ٢٠/١، عن الدماميني.

ويبدو أن ما أُثبت على هامش المخطوطين قائله الدماميني، ولكنّ المثبت غيَّر في النّص وبَدّل بعض مفرداته، ولم يَعْزُه إلى صاحبه.

(٧) الآية: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ۚ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ سورة الملك: ٢٠/٦٧.

﴿إِنۡ أُمَّهَٰتُهُمۡ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدۡنَهُمۡۚ﴾[(١)]، ومن ذلك[(٢)]: ﴿وَإِن مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤۡمِنَنَّ بِهِۦ قَبۡلَ مَوۡتِهِۦۖ﴾[(٣)]، أي[(٤)]: وما أحدٌ من أهل الكتاب إلا ليؤمنَنَّ به[(٥)]، فحُذِفَ المبتدأ، وبقيت صفته[(٦)]، ومثله[(٧)]: ﴿وَإِن مِّنكُمۡ إِلَّا وَارِدُهَاۚ﴾[(٨)].

وعلى الجملة[(٩)] الفعلية، نحو: ﴿إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّا ٱلۡحُسۡنَىٰۖ﴾[(١٠)]، ﴿إِن يَدۡعُونَ

---

(١) الآية: ﴿ٱلَّذِينَ يُظَٰهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَآئِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ إِنۡ أُمَّهَٰتُهُمۡ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدۡنَهُمۡۚ وَإِنَّهُمۡ لَيَقُولُونَ مُنكَرٗا مِّنَ ٱلۡقَوۡلِ وَزُورٗاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٞ﴾ سورة المجادلة: ٥٨/٢.

(٢) تتمة الآية: ﴿... وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكُونُ عَلَيۡهِمۡ شَهِيدٗا﴾ سورة النساء: ٤/١٥٩.

(٣) «قبل موته» هذا الجزء من الآية ليس في م١/٨، ولام ٣/٨أ، ولا م٤/٩أ، وهو مثبت في المخطوطة الثانية.

والضمير في «به» راجع إلى عيسى عليه السلام. وفي «موته» الضمير راجع إلى المبتدأ المحذوف وهو أحد.

(٤) قوله: «أي وما أحد من أهل الكتاب إلاّ ليؤمنن به» ليس في م١/٨، وأثبت المصحح النص على الهامش، وكذا م٣/٨أ، وسقط أيضاً من م٤/٩أ، وما أثبتُّهُ من م٢/٤ب، وهو مثبتٌ في المطبوع.

(٥) المعنى أنه ما من أحد من اليهود والنصارى إلاّ ليؤمننّ قبل أن يموت بأن عيسى عبدُ الله ورسوله، وهذا الإيمان لابُدَّ منه في كل أحد ولوحين تزهق روحه، ولا ينفعه إيمانه. انظر الدماميني: ٤٧.

(٦) وهي «من أهل الكتاب». وخبر المبتدأ الجملة الواقعة بعد «إلاّ».

(٧) أي مثله في دخول إنْ النافية على جملة اسمية حُذِف المبتدأ منها.

(٨) تتمة الآية: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتۡمٗا مَّقۡضِيّٗا﴾ سورة مريم: ١٩/٧١.

وقوله: «منكم» صفة للمبتدأ المحذوف، وقوله: ﴿إِلَّا وَارِدُهَاۚ﴾ خبر لهذا المبتدأ.

قال ابن الأنباري: (إنْ) بمعنى (ما)، تقديره: ما أحدٌ منكم، وأحد: مبتدأ، ومنكم: صفة، وواردها خبره..» انظر البيان: ٢/١٣٣، والتبيان للعكبري: ٢/٨٧٩.

(٩) أي وتدخل «إنْ» على الجملة الفعلية. ماضياً كان فعلُها أو مضارعاً.

(١٠) الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مَسۡجِدٗا ضِرَارٗا وَكُفۡرٗا وَتَفۡرِيقَۢا بَيۡنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَإِرۡصَادٗا لِّمَنۡ حَارَبَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ مِن قَبۡلُۚ وَلَيَحۡلِفُنَّ إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّا ٱلۡحُسۡنَىٰۖ وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ﴾ سورة التوبة: ٩/١٠٧.

مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَـٰثًا﴾[١][٢]، ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٣]، ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾[٤].

وقولُ[٥] بعضهم: «لا تأتي (إنْ) النافية إلّا وبعدها (إلّا) كهذه الآيات، أو (لَمّا) المشدّدة التي بمعناها[٦] كقراءة بعض السبعة ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[٧]، بتشديد[٨] الميم، أي: ما كُلُّ نفسٍ إلا عليها حافظ»،

---

(١) تتمة الآية: ﴿وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَـٰنًا مَّرِيدًا﴾ سورة النساء ١١٧/٤.

(٢) قال أبو حيان: «قال الحسن: لم يكن حيٌّ من أحياء العرب إلاّ ولهم صنم يعبدونه يسمونه أنثى بني فلان، وفي هذا تعبيرهم بالتأنيث لنقصه وخساسته بالنسبة للتذكير» انظر البحر المحيط: ٣٥٢/٣، والدماميني: ٤٨.

(٣) أول الآية: ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ وَتَظُنُّونَ..﴾ سورة الإسراء: ٥٢/١٧.

(٤) الآية: ﴿مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَآئِهِمْ ۚ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ سورة الكهف: ٥/١٨.

(٥) قولُ: مبتدأ. خبره «مردود»، ويأتي بعد قليل.

(٦) أي بمعنى «إلاّ».

(٧) سورة الطارق: ٤/٨٦.

(٨) قرأ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، وخلف، ويعقوب: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ بتخفيف الميم من (لَمَا).
- وقرأ عاصم، وحمزة، وابن عامر، ونافع، وأبو عمرو، بخلاف عنهما، والحسن، والأعرج، وقتادة، وأبو جعفر، وابن ذكوان: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ بتشديد الميم من (لَمَّا)، وهي هنا بمعنى (إلاّ) في لغة هذيل وغيرهم، ويتعيّن على هذه القراءة أن تكون (إنْ) نافية، أي: ما كلُّ نفسٍ إلا عليها حافظ.
قال الفراء: «ولا نعرف جهة التثقيل، ونرى أنها في لغة هذيل...».
وذكر ابن حجر أن أبا عبيدة أخرج عن ابن سيرين أنه أنكر التشديد على من قرأ به. =

مردودٌ[١] بقوله تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ﴾[٢]، [٣]﴿قُلْ إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾[٤]، ﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾[٥].

وخَرَّج جماعة[٦] على (إِنْ) النافية قولَهُ تعالى: ﴿ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾[٧]،

= وإذا أردت مفصّلاً في القراءتين وتخريجهما فارجع إلى كتابي (معجم القراءات في الجزء العاشر). وانظر البحر: ٨/٤٥٤، والكتاب: ١/٢٨٣، ٤٥٦، ٤٧٥، والتيسير ٢٢١، والنشر: ٢/٢٩١، ٣٩٩، وإعراب النحاس: ٣/٦٧٢ - ٦٧٣، ومجمع البيان: ٣٠/٨١، والإتحاف: ٢٦٠ - ٣٤٦، والحجة لابن خالويه: ٣٦٨، وحجة القراءات: ٧٥٨، والطبري: ٣٠/٩١، والرازي: ٣١/١٢٧، والسبعة: ٦٧٨، والقرطبي: ٢٠/٣، ومعاني القرآن للفراء: ٣/٢٥٤، والعكبري: ٢/١٢٨١، والتبيان: ١٠/ ٣٢٣، ومشكل إعراب القرآن: ٢/٤٦٨، والكشف عن وجوه القراءات: ٢/٣٦٩، والكشاف: ٣/ ٣٢٨ - ٣٢٩، ومعاني الزجاج: ٥/٣١١، والمكرر: ١٥٢، والمبسوط: ٤٦٧، والعنوان: ٢٠٦، وفتح الباري: ٨/٥٣٨، وإعراب ثلاثين سورة: ٤٢، وإرشاد المبتدي: ٣٧٣، وشرح الأشموني: ٣١٧، وتأويل مشكل القرآن: ٥٤٢، وسر الصناعة: ٣٧٧، ٥٤٨، وشذور الذهب: ٢٨٢، وفهرس سيبويه: ٥٢، والتبصرة: ٦٥٠، وأصول ابن السراج: ١/٢٣٧، وحاشية الشهاب: ٨/٣٤٦، وحاشية الجمل: ٤/٥١٧، والبيان: ٢/٥٠٧، واللسان (لمم)، (لما).

(١) «مردودٌ» خبر «قولُ» في أول الفقرة.

(٢) الآية: ﴿قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ۖ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ ۚ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ سورة يونس: ١٠/٦٨.

(٣) تتمة الآية: ﴿أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّىٓ أَمَدًا﴾ سورة الجن: ٧٢/٢٥.

(٤) في م٢/٤ب: «أَقَرِيْبٌ أَمْ بَعِيْد» بزيادة «بعيد» على نص هذه الآية، وورد مثل هذا في الآية/١٠٩ من سورة الأنبياء.

(٥) تتمة الآية: ﴿وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ سورة الأنبياء: ٢١/١١١.

(٦) في البحر المحيط: ٦/٣٠٢ قول الحسن وقتادة وابن جريج، وعند الدماميني: ٤٨: قول الزجاج وجماعة.

(٧) الآية: ﴿لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ سورة الأنبياء: ٢١/١٧.

﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ﴾[١]، وعلى هذا فالوقف هنا[٢].

وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾[٣]، أي في الذي[٤] ما مكّنّاكم فيه، وقيل: زائدة[٥].

ويؤيّد الأول: ﴿مَكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾[٦]، وكأنه إنما عُدِل

---

(١) تتمة الآية: ﴿فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ﴾ سورة الزخرف: ٨١/٤٣.

(٢) أي إذا بنينا على هذا القول فالوقف على «ولد»، لا على «العابدين» آخر الآية، إذ الوقف عليه عند من يراها شرطية، ويكون التقدير في الآية: ما كان للرحمن ولدٌ.
وفي البحر المحيط: ٢٨/٨ - ٢٩ «وقيل: هي (إنْ) النافية، أي: ما كان للرحمن ولد، فأنا أول من قال بذلك وعَبَد ووحّد.. أما القول بأن (إنْ) نافية فمرويّ عن ابن عباس والحسن والسُّدّي وقتادة وابن زيد وزهير بن محمد. وقال مكي: لا يجوز أن تكون (إنْ) بمعنى (ما) النافية؛ لأنه يوهم أنك إنما نفيت عن الله الولد دون ما هو آت، وهذا محال. انتهى..».
وردّ أبو حيان رأي مكي بأنّ (كان) تستعمل فيما يدوم ولا يزول.
قلتُ: الذي عند مكي غير ما أثبته هنا أبو حيان، قال مكي: «(إنْ) بمعنى ما.. وقيل: إنْ للشرط..» انظر مشكل إعراب القرآن: ٢٨٤/٢.

(٣) تتمة الآية: ﴿... وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَٰرًا وَأَفْـِٔدَةً فَمَآ أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَآ أَبْصَٰرُهُمْ وَلَآ أَفْـِٔدَتُهُم مِّن شَىْءٍ إِذْ كَانُوا۟ يَجْحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ سورة الأحقاف: ٢٦/٤٦.

(٤) قدّر (ما) اسماً موصولاً، ويصحُّ جعلها نكرة، أي: في أيّ شيء مكنّاكم فيه. انظر الدماميني: ٤٩.

(٥) قال أبو حيان: «إنْ: نافية، أي في الذي ما مكناكم فيه من القوة والغنى والبسط في الأجسام والأموال، ولم يكن النفي بـ (ما) كراهة لتكرير اللفظ وإن اختلف المعنى.
وقيل: إن، شرطية محذوفة الجواب، والتقدير: إن مكّنّاكم فيه طغيتم. وقيل: إن، زائدة بعد (ما) الموصولة تشبيهاً بـ (ما) النافية، و (ما) التوقيتية» انظر البحر المحيط: ٦٥/٨.

(٦) أي جعلها نافية.
والآية: ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَآءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا وَجَعَلْنَا ٱلْأَنْهَٰرَ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَنشَأْنَا مِنۢ بَعْدِهِمْ قَرْنًا ءَاخَرِينَ﴾ سورة الأنعام: ٦/٦.

عن[١] (ما) لئلا يتكرر فيثقل اللفظ[٢]، قيل: ولهذا[٣] لَمّا زادوا على (ما) الشرطية (ما) قلبوا ألف (ما) الأولى هاءً، فقالوا: (مهما)[٤].

وقيل: بل هي في الآية بمعنى (قد)[٥]، وإنّ من ذلك ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾[٦].

وقيل: في هذه الآية: إن التقدير[٧]: وإن لم تنفع، مثل: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾[٨]، أي: والبردَ.

---

(١) عُدِل عن «ما» في النفي واستعمل «لم».

(٢) يثقل لفظ «ما» بتكراره مرتين؛ إذ تكون صورة التركيب في الآية: .. في الأرض ما مانمكّن، وهذا مما لاينزل إليه البيان القرآني المعروف.

(٣) أي لثقل اللفظ بالتكرار.

(٤) هذا القول مبنيّ على أنّ «مهما» مركبة، وأصلها: ماما، أما على القول بأنها بسيطة فلا شيء فيها. ويأتي الحديث عنها في موضعها من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.
وفي الكشاف: ١٢٤/٣: «.. ألا ترى أن الأصل في (مهما): ماما، فلبشاعة التكرير قلبوا الألف هاءً، ولقد أَغَثَّ أبو الطيب في قوله: (لعمرك ما ما بان منك لضارب) وما ضرّه لو اقتدى بعذوبة لفظ التنزيل فقال: لعمرك ماإن بانَ منك الضارب..». قلت: ورواية الديوان: يرى أنّ ما بان منك لضارب.... انظر ١٥٨/١، قلت: ولعل الصواب: يرى أنّ ما ما بان منك لضارب، تحقيق: السقا وزميليه، نشر دار المعرفة – بيروت.

(٥) عند الدسوقي وغيره هذا التقدير غير مناسب لما سيقت له الآية. انظر حاشية الدسوقي: ٢١/١.

(٦) أي جعل «إنْ» بمعنى «قد» والآية/ ٩ من سورة الأعلى.

(٧) هذا التقدير عن الفراء والنحاس والزهراوي والجرجاني.. ذكره أبو حيان في البحر: ٤٥٩/٨، وذكره القرطبي عن الجرجاني. انظر التفسير: ٢٠/٢٠.

(٨) الآية: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلَٰلًا وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ كَذَٰلِكَ يُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾ سورة النحل: ٨١/١٦.

وقيل: إنما قيل ذلك بعد أن عَمَّهم بالتذكير ولزمتهم الحجة.

وقيل: ظاهره الشرط[١]، ومعناه ذَمُّهم، واستبعادٌ لنفع التذكير فيهم، كقولك: «عِظِ الظالمين إنْ سمعوا منك»، تريد بذلك الاستعباد[٢] لا الشرط.

وقد اجتمعت الشرطية والنافية في قوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾[٣]، الأولى: شرطية[٤]، والثانية نافية[٥]، جوابٌ للقَسَم[٦] الذي آذَنتْ به اللام الداخلة على الأولى، وجواب الشرط

---

(١) ذهب الدماميني إلى أنه لا يظهر كونها شرطية؛ لأن الشرط فيها غير مراد، فإن الرسول ﷺ مأمور بالذكرى نفعت أو لم تنفع، فإذا جعلت بمعنى «قد» لم يكن شرطاً، وكان الأمر بالتذكير مطلقاً. انظر: ٤٩.

(٢) ذكر أبو حيان أن الظاهر أنّ الأمر بالتذكير مشروط بنفع الذكرى، وهذا الشرط إنما جيء به توبيخاً لقريش، أي: إنْ نفعت الذكرى في هؤلاء الطغاة العتاة، ومعناه استبعاد انتفاعهم بالذكرى. انظر البحر المحيط: ٤٥٩/٨.

وهذان الرأيان ذكرهما الزمخشري في الكشاف: ٣٣١/٣، وزاد أبو حيان والقرطبي وغيرهما رأياً ثالثاً أنها قد تكون بمعنى «إذ». انظر البحر: ٤٥٩/٨، والقرطبي: ٢٠/٢٠.

(٣) الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾. سورة فاطر: ٤١/٣٥.

(٤) وهي التي دخلت عليها اللام المؤذنة بالقسم «لئن».

(٥) وهي «إنْ أمسكهما..».

(٦) ذكر الزمخشري أنّ ﴿إِنْ أَمْسَكَهُمَا﴾ جواب القسم في «لئن زالتا» سَدَّ مَسَدَّ الجوابين، يعني أنه دَلَّ على الجواب المحذوف. الكشاف: ٥٨٠/٢.

قال أبو حيان: «وإن أُخِذ كلامه [أي الزمحشري] على ظاهره لم يصح، لأنه لو سَدَّ مَسَدَّهما لكان له =

محذوف وجوباً[١].

وإذا دخلتْ[٢] على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه[٣] والفرّاء، وأجاز الكسائي[٤] والمبرد إعمالها عَمَلَ (ليس)، وقرأ سعيد بن جُبَير[٥]: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ﴾[٦].

= موضع من الإعراب باعتبار جواب الشرط، ولاموضع له من الإعراب باعتبار جواب القَسَم، والشيء الواحد لايكون معمولاً وغير معمول». البحر المحيط: ٣١٨/٧.

(١) هو محذوف لدلالة جواب القسم عليه. كذا في البحر عند أبي حيان.

(٢) أي «إِنْ».

(٣) قال الهروي: «كان سيبويه – رحمه الله – لا يرى إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر، كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره.. وغير سيبويه يجيز النصب على التشبيه بليس..، وهذا مذهب الكسائي رحمه الله والمبرد، وقول الفراء، وهو مثل قول سيبويه». انظر الأزهية: ٣٢.
وقال السيوطي: «إِنْ» النافية أيضاً من الحروف التي لا تختصُّ، فكان القياس أَلاّ تعمل، فلذلك منع من إعمالها الفراء وأكثر البصرية والمغاربة، وعُزِي إلى سيبويه، وأجاز إعمالها الكسائي، وأكثر الكوفيين، وابن السرّاج، والفارسي، وابن جني، وابن مالك، وصححه أبو حيان، لمشاركتها لـ (ما) في النفي، وكونِها لنفي الحال، وللسماع». انظر همع الهوامع: ١١٦/٣، والمقتضب: ١/ ٥٠، ٣٦٢/٢، والجنى الداني: ٢٠٩، والبحر المحيط: ٤٤٤/٤، ومعاني الحروف للرماني: ٧٥.
وذهب المالَقي في رصف المباني (ص/١٠٨) إلى أن عدم عملها هو الكثير، وهو الأصل.

(٤) نقل هذا البغدادي في الخزانة: ١٤٣/٢ عن ابن هشام كما نقل قراءة سعيد بن جبير، ورَدَّ ابنِ هشامٍ على أبي حيان في حديثه عن قراءة سعيد، والخلاف بينها وبين قراءة التشديد.

(٥) تتمة الآية: ﴿... فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾. سورة الأعراف: ١٩٤/٧.

(٦) قراءة الجماعة: «إِنَّ الذين تدعون.. عبادٌ أمثالُكم».
إِنَّ: حرف ناسخ اسمه: الذين، وقوله: عباد أمثالُكم خبر (إِنّ) ونعته.
وقراءة سعيد بن جبير «بتخفيف إِن، ونصب الدال واللام». واتفق المفسرون على تخريج هذه القراءة =

بنونٍ خفيفة[١] مكسورة لالتقاء الساكنين، ونصب ﴿عباداً﴾ و ﴿أمثالَكم﴾.

وسُمِعَ من أهل العالية[٢]: «إِنْ أَحَدٌ خَيْراً من أَحَدٍ إِلّا بالعافية»، و«إِنْ ذلك نافِعَك ولا ضارَّك».

= على أنّ (إنْ) هي النافية، أُعْمِلَت عمل (ما) الحجازية، فرفعت (الذين) اسماً لها، ونصبت الخبر (عباداً).

وذهبوا إلى أن المعنى على هذه القراءة هو تحقير شأن الأصنام، ونفي مماثلتهم للبشر، بل هم أَقَلُّ وأحقر، إذ هي جمادات لاتعقل ولاتفهم.

ورَدَّ هذه القراءة أبو جعفر النحاس لثلاثة أسباب:

لأنها مخالفة للسواد، ولأن سيبويه يختار الرفع في خبر (إنْ) إذا كانت بمعنى (ما)، ولأن الكسائي زعم أنّ (إنْ) لاتكاد تأتي في كلام العرب بمعنى (ما) إلا أن يكون بعدها إيجاب كما قال عز وجل ﴿إِنِ الكافِرُون إلاَّ في غُرُور﴾.

وتعقّبه أبو حيان، فهي عنده قراءة مروية عن تابعي جليل، ولها وجه في العربية، فلا يجوز رَدُّها.

أما كونها مخالفة للسواد فهو خلاف يسير جداً لا يَضُرُّ..، وأما ما حكي عن سيبويه فقد اختلف الفهم في كلام سيبويه في (إنْ)، وأما ما حكاه عن الكسائي فالنقل عنه أنه حكى إعمالها وليس بعدها جواب.

واتجه أبو حيان في تخريجها إلى أنها المخففة من الثقيلة أعملت عمل المشدّدة. وانظر بيان هذا في كتابي (معجم القراءات) في سياق هذه القراءة في سورة الأعراف

والقراءة في البحر: ٤/٤٤٤ - ٤٤٥، والنهر: ٤/٤٤٢ - ٤٤٣، وإعراب النحاس: ١/٦٥٧، والمحتسب: ١/٢٧٠، والقرطبي: ٧/٣٤٢، ومختصر ابن خالويه: ٤٨، والكشاف: ١/٥٩٣، والشهاب - البيضاوي: ٤/٢٤٦، والكشف عن وجوه القراءات: ١/٤٤٦، والبيان: ١/٣٨١، وحاشية الصبان: ١/٦٠٨، وشرح ابن عقيل: ١/٣١٩، وشرح الأشموني: ١/٢١١، والعكبري: ١/٦٠٨، ومشكل إعراب القرآن: ٢/٣٣٨، وتوضيح المقاصد: ١/٣٢١، والجنى الداني: ٦٢٩، وشرح التصريح: ١/٢٠١، وأوضح المسالك: ١/٢٠٨، وهمع الهوامع: ٢/١١٦، وخزانة الأدب: ٢/١٤٣، وشرح الألفية لابن الناظم: ٥٨.

(١) في طبعة مبارك: ١/٣٦، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: ١/٢٤: «مُخَفَّفة».

(٢) انظر همع الهوامع: ٣/١١٦. وأهل العالية ما فوق نجد إلى أرض تهامة، وإلى ما وراء مكة وما والاها.

ومما يتخرّج على الإهمال الذي هو لغة الأكثرين قول بعضهم: «إِنّ قائمٌ»، وأصله: إِنْ أَنا قائم، فحُذِفَتْ همزة (أَنا) اعتباطاً[١]، وأدغمت نون (إِنْ) في نونها، وحُذِفت ألفها[٢] في الوصل.

وسُمِع[٣]: «إِنّ قائماً»، على الإعمال.

وقولُ بعضهم: «نُقلَت حركة الهمزة[٤] إلى النون، ثم أسقطت[٥]، على القياس في التخفيف بالنقل، ثم سكنت النون[٦]، وأدغمت»، مردودٌ[٧]؛ لأن المحذوف لِعِلَّةٍ بمنزلة الثابت[٨]، ولهذا تقول: «هذا قاضٍ»، بالكسر لا

---

(١) جاء في هامش م٩/٢ قوله: «اعتباطاً: أي من غير عِلَّة، من قولهم عبط الذبيحة نحرها من غير علة». وانظر الدماميني: ٥١، والتاج (عبط).

(٢) على رأي البصريين الضمير «أنَ» من غيرْ ألف، ومن ثَمَّ فإنه لايكونْ حذف.

(٣) جاء في همع الهوامع: ١١٦/٣: «وسمع الكسائي أعرابياً يقول: إنّا [كذا!] قائماً، فأنكرها عليه وظن إنّ المشددة وقعت على (قائم)، فاستثبتُّه، فإذا هو يريد: إنْ أنا قائماً، وأدغم على حَدّ: ﴿ولكنّا هُوَ اللهُ رَبّي﴾». سورة الكهف: ٣٨/١٨.
قلتُ: كذا أثبت المحقق النص: «إنّا..» وليس بصواب، بل هو «إنّ..».

(٤) أي من «أَنا» إلى النون من «إِنْ».

(٥) أي الهمزة.

(٦) أي صارت: إنَ، بعد نقل حركة الهمزة ثم حذف الهمزة، فقد حُركت بالفتح، ثم سُكّنت مرة أخرى. وقوله: «فأدغمت»، أي أدغمت نون «إنْ» في نون «نا» بعد حذف الهمزة.

(٧) قوله: «مردودٌ» خبر عن «قولُ بعضهم» في أول الفقرة.

(٨) في طبعة مبارك: ٣٦/١، والشيخ محمد محيي الدين: ٢٤/١: «لأن المحذوف لِعِلّة كالثابت». وما أثبتُّه وهو «بمنزلة» جاء كذلك في المخطوطات، وعند الدسوقي والأمير والدماميني.
والمعنى أن المحذوف لِعِلّة من العلل كالثابت الذي لم يحذف أصلاً، وعلى هذا فلا يصح الإدغام، وبين الحرفين فاصل.

الرفع[١]؛ لأنَّ حذف الياء لالتقاء[٢] الساكنين، فهي مُقَدَّرة الثبوت، وحينئذٍ[٣] فيمتنع الإدغام؛ لأن الهمزة[٤] فاصلة في التقدير، ومثل هذا البحث في قوله تعالى: [٥]﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾[٦].

---

(١) الأصل: هذا قاضِيٌ، بضمة على الياء، فاستثقلت الضمة عليها بعد كسرة، فسكنت الياء فالتقى ساكنان: الياء والتنوين، فحُذِفت الياء لهذه العلة، وبقيت الضاد على حالها من الكسر قبل الإعلال، وزيدت عليها علامة التنوين دليلاً على التنكير. وانظر الدماميني: ٥١.

(٢) في م٩/١، وعند الدماميني: ٥١: «للساكنين».

(٣) «و» الواو ليست في م٤/٢ب. والمراد في «إنْ» و «أنا» أي إذا كان المحذوف لعلة كالثابت، فإنه يمتنع إدغام نون «إن» في نون «أنا»؛ لسببين: الأول أن الحذف اعتباطي لا عِلَّة له، والثاني أن الهمزة المحذوفة للتخفيف لها حكم الثابت.

(٤) في م٩/٣أ «فاصل»، والتقدير أنَّ الهمزة في حكم الموجود في النطق فلا يُتَصَوَّرُ الإدغام.

(٥) تتمة الآية: ﴿... وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا﴾ سورة الكهف: ٣٨/١٨.

(٦) قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، ونافع في رواية ورش، وقالون، وإسماعيل بن جعفر، وابن جماز، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو العالية، والسلمي: «لكنَّ هُوَ الله ربي» بحذف الألف في الوصل: و ﴿لكنّا هُو الله ربي﴾ بإثبات الألف في الوقف.

وقرأ ابن عامر، وابن كثير في رواية ابن فليح، ونافع في رواية المسيبي، وأبو عمرو في رواية، وعاصم في رواية، وزيد ابن علي، ورويس، والحسن، والزهري، وأبو بحرية، ويعقوب في رواية، وكردم، وورش، وأبو جعفر. و﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾. بإثبات الألف وقفاً ووصلاً.

والأصل في هاتين القراءتين: لكنْ أنا. وفيها وجهان:

١ - نقلت حركة الهمزة إلى نون «لكنْ»، ثم حذفت الهمزة، فالتقى مثلان متحركان «لكنَ نا»، فأسكن الأول ثم أدغم في الثاني.

٢ - وقيل: حذفت الهمزة من «أنا» على غير قياس، فالتقت نون «لكنْ» وهي ساكنة مع نون «أنا»، فأدغمت فيها.

وانظر بياناً أوضح من هذا وقراءات أُخَر في كتابي (معجم القراءات). والقراءتان في البحر: ١٢٨/٦، والسبعة: ٣٩١، ومعاني الزجاج: ٨٦/٣، والتبصرة: ٥٧٥، والبيان: ١٧/٢، والمبسوط: ٧٧، =

الثالث[١]، أن تكون مُخَفّفة من الثقيلة:

فتدخل على الجملتين، فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافاً للكوفيين[٢]، لنا[٣] قراءةُ الحِرْمِيّين، وأبي[٤] بكر:

= والعنوان: ١٢٣، وإيضاح الوقف والابتداء: ٤٠٨، وإرشاد المبتدي: ٤١٧، والمكرر: ٧٥، والكافي: ١٢٥، والرازي: ١٢٦/٢١، والنشر: ٣١١/٢، والكشاف: ٢٦٠/٢، وحاشية الجمل: ٢٥/٣، والقرطبي: ٤٠٤/١٠ - ٤٠٥، والإتحاف: ٢٩٠، والتبيان: ٤٤/٧، والتيسير: ١٤٣، ومعاني الفراء: ١٤٤/٢، والحجة لابن خالويه: ٢٤٤، وحجة القراءات: ٤١٧، والطبري: ١٥٨/١٥، وسر صناعة الإعراب: ٤٨٥/٢ - ٤٨٦، وشرح الشافية: ٣١٧/٣، والمحتسب: ٧٣/١، وحاشية الشنواني: ٥٧، وغرائب القرآن: ٢٧/١٥، والعكبري: ٨٤٨/٢، وشرح اللمع: ٨٤٣/٢، ٤٩٦، ومجمع البيان: ١٥٨/١٥، وحاشية الشهاب: ١٠٢/٦، وإعراب النحاس: ٢٧٥ - ٢٧٦، واللسان، والتاج. (لكن).

(١) الثالث من معاني «إنْ».

(٢) قال السيوطي: «ذهب الكوفيون إلى أنّ المشددة لا تخفف أصلاً، وأن المخفّفة إنما هي حرف ثنائي الوضع، وهي النافية فلا عمل لها البتة..» همع الهوامع: ١٨٣/٢.
وذكر مثل هذا الدماميني: ص٥٢، ثم قال: «ويمكن أن يُجاب عنه بأن قوله: «خلافاً للكوفيين» يرجع إلى صَدْر المسألة فقط، وهو قوله: «أن تكون مخفّفة من الثقيلة..»».
وقال ابن الأنباري: «ذهب الكوفيون إلى أنّ (إنْ) المخفّفة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم، وذهب البصريون إلى أنها تعمل..» انظر الإنصاف: ١٩٥/١، وشرح التصريح: ٢٣٠/١، وشرح الكافية: ٣٥٨/٢، والأزهية: ٣٤ - ٣٦.
وذكر السيوطي أن الكسائي ذهب إلى أنها إن دخلت على الاسم كانت مخفّفة من المشددة عاملة كما قال البصريون، وإن دخلت على الفعل الماضي كانت للنفي، واللام بمعنى (إلا) كما قال الكوفيون.
وأما الفراء فقد ذهب إلى أن المخفّفة بمنزلة (قد)، انظر همع الهوامع: ١٨٤/٢.

(٣) أي يشهد لنا أيها القائلون بالإعمال.

(٤) هو شعبة بن عياش الأزدي النهشلي الكوفي، كان إماماً وعالماً كبيراً، وحجة من كبار أئمة السنة، =

(١)﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾(٢)،

= وهو راوي عاصم ابن أبي النجود، عرض عليه القرآن ثلاث مرات.
مولده سنة خمس وتسعين، ووفاته سنة ثلاث وتسعين ومئة. انظر النشر: ١٥٦/١، ومعرفة القراء الكبار: ١/ ١١٠ وما بعدها.

(١) الآية: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ سورة هود: ١١١/١١.

(٢) قرأ ابن عامر، وحفص عن عاصم، وحمزة، وأبو جعفر، والأعمش، وشيبة، والشنبوذي، وابن عباس، والأعرج، وأبو رجاء، والحسن، وابن أبي ليلى القاضي،وعيسى همدان، وشيبان النحوي، ونعيم بن ميسرة، وطلحة بن سليمان، وعمرو بن فائد، ويحيى بن سليمان الجعفي: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ بتشديد «إنَّ» و «لَمّا»، وتشديد «إنّ» وإعمالها لا خلاف فيه، وأما تشديد «لَمّا» فقد كان فيه الخلاف، وليس هذا مقام عرضه.
وقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو بكر عن عاصم، وابن مُحيصن: ﴿وإنْ كُلاً لَمَا﴾ بتخفيف «إن» والميم من «لما»، وإعمال إن مخففة كإعمالها مشددة، وهذه المسألة هي الخلاف بين البصريين والكوفيين.
وقرأ أبو عمرو، وابن كثير، والكسائي، ويعقوب، وخلف، وهشام، واليزيدي: ﴿وإنَّ كُلاً لَمَا﴾ بتشديد «إنّ» وتخفيف الميم.
وقرأ أبو بكر عن عاصم، والحسن: ﴿وإنْ كُلاّ لَمّا﴾...
وإذا أردت بياناً أوفى من هذا فارجع إلى كتابي (معجم القراءات).
وهذه القراءات في البحر: ٢٦٦/٥، وغرائب القرآن: ٦١/١٢، والنشر: ٢٩٠/٢، والتيسير: ١٢٦، والإتحاف: ٢٠٠، والطبري: ١٢٣/١٢، والعكبري: ٧١٦/٢، والكشف عن وجود القراءات: ١/ ٥٣٦، والقرطبي: ١٠٤/٩ - ١٠٥، وحجة القراءات: ٣٥١، ومشكل إعراب القرآن: ٤١٥/١، ومعاني الفراء: ٢٨/٢، وحاشية الجمل: ٤٢٧/٢، وحاشية الشهاب: ١٤٢/٥، والسبعة: ٣٣٩ - ٣٤٠ والكافي: ١١٠، وإرشاد المبتدي: ٣٧٣، والمبسوط: ٢٤٢، والمكرر: ٥٩، والرازي: ١٨/ ٧٠، ومجمع البيان: ٢٢٢/١٢، وأمالي ابن الحاجب: ٦٦/١، والبيان: ١٩/٢، وحاشية الصبان: ٥/٤، وشرح اللمع: ٤٩٧/١، واللامات: ١٢٣ - ١٢٤، والتبيان: ٧٣/٦ - ٧٤، والحجة لابن خالويه: ١٩٠، والتبصرة: ٥٤٢، وشرح الشاطبية: ٢٢٣، ومعاني الزجاج: ٨٠/٣-٨١، والعنوان/ ١٠٩، =

وحكايةُ سيبويه «إنْ عمراً لَمُنْطَلِقٌ»[١].

ويكثر إهمالها نحو: [٢]﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[٣]، ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[٤].

= وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج/ ٨٤١، وإيضاح ابن الحاجب: ١٨٨/٢، ومعاني الأخفش: ٢/ ٣٥٩، والكتاب: ٢٨٣/١، ٤٥٦، والكشاف: ١١٧/٢، والإنصاف: ١٩٦/١، وشرح قطر الندى: ٢١٢، والجنى الداني: ٢٠٨، وهمع الهوامع: ١٨٤/٢، والإتحاف: ٢٦٠، وشرح الألفية لابن الناظم: ٦٦، ومعاني الحروف للرماني: ١٢٢، وحاشية الخضري: ١٣٦/١، وشرح الكافية: ٣٥٨/٢، وتوضيح المقاصد: ٣٥١/١، وبصائر ذوي التمييز (لما) والتاج (أنن) و (لمم)، واللسان (لمم).

وتعقّب الدماميني في حاشيته ص: ٥٢ ابن هشام، قال: «وليست قراءة هؤلاء القُرّاء الثلاثة هذه الآية متفقة من كل وجه، فإنهما [أي الحرميان] يقرأان بتخفيف النون والميم من (إن) و (لما)، وأما أبو بكر فيقرأ بتخفيف النون وتشديد الميم، فلو اقتصر المصنف على قوله: ﴿وإنْ كُلاًّ﴾ لصح، وأما مع تلاوته لبقية الآية فيشكل بأنه لا يصح نسبة القراءة إلى الثلاثة قطعاً سواء شددت ميم (لما) أو خففت».

قلتُ: قد وَهَم الدماميني في تعقيبه هذا، ولم يتتبع قراءتي أبي بكر، وجاء حديث ابن هشام عن قراءة شعبة أيضاً فيه نقص، فقد أخذ بواحدة وترك الأخرى. فقد بنى ابن هشام حديثه على ماعرضتُه لك على قراءة ابن كثير ونافع وأبي بكر عن عاصم وابن محيصن. ﴿وإنْ كُلاًّ لَما﴾ بتخفيف (إنْ) و (لَمَا)، وجاء حديث الدماميني عن قراءة أبي بكر عن عاصم، والحسن ﴿وإنْ كُلاًّ لَمّا﴾ بتخفيف إنْ وتشديد «لما»، وكل واحد منهما جهل القراءة الأخرى، فتأمّل، يرحمكَ الله!

(١) قال سيبويه: «وحَدَّثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلقٌ». انظر الكتاب: ١/ ٢٨٣.

وذكر هذا ابن يعيش عن سيبويه في شرح المفصل: ٧٢/٨، برواية «إنْ زيداً لمنطلق».

وذكر الدماميني: ص٥٢ أن هذا مُخَرَّج على الحذف نحو: إنْ أرى عمراً لهو المنطلق.

(٢) الآيتان: ﴿وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَٰبًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِـُٔونَ ، وَزُخْرُفًا وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ﴾ سورة الزخرف: ٣٤/٤٣ - ٣٥.

(٣) كُلٌّ: مبتدأ، واللام فارقة، و «ما» صلة، و«متاع» خبر.

(٤) سورة يس: ٣٢/٣٦.

وقراءةُ حفص: [(١)]﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[(٢)].

وكذا قرأ[(٣)] ابن كثير، إلّا أنه شدَّد نون: ﴿هَٰذَانِّ﴾،

---

(١) هو حفص بن سليمان بن المغيرة أبو عمر بن أبي داوود الأسدي الكوفي أخذ القراءة عرضاً وتلقيناً عن عاصم وكان ربيبه ابن زوجته، وهو ثقة ضابط وفاته عام ١٨٠ هـ ومولده سنة ٩٠هـ. انظر النشر ١٥٦/١، وغاية النهاية ٢٥٤/١. وقد وَهَم مبارك وزميله في التعريف به، انظر ص/٣٧ من الطبعة الخامسة الحاشية/١.

(٢) الآيـة: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ﴾ سورة طه: ٦٣/٢٠.

قرأ ابن كثير، وابن عامر، وحفص عن عاصم، وأبو بحرية، والزهري، وأبو حيوة، وابن محيصن، وحميد، وابن سعدان، والخليل بن أحمد، وإسماعيل بن قسطنطين، والمفضل، وأبان، والأخفش، ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ على تقدير: ما هذان إلا ساحران. وهذا تخريج الكوفيين.

أما أهل البصرة فهي عندهم «إنْ» المخففة من الثقيلة، وهذان: مبتدأ، ولساحرانَ: خبر، واللام للفرق بين إنْ النافية وإنْ المخففة من الثقيلة.

وفي هذه الآية قراءات أخر: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ وهي قراءة بقية السبعة، ورواية أبي بكر عن عاصم.

ولا يتسع المقام لعرض هذه القراءات جميعها. انظرها مفصلة في كتابي: (معجم القراءات) وهي في البحر: ٢٥٥/٦، والتبيان: ١٨٢/٧، وحاشية الشهاب: ٢١٢/٦، السبعة/٤١٩، والرازي ٢٢/٧٤، ومجمع البيان: ١١٠/١٦، ومعاني الزجاج: ٣٦١/٣، والطبري: ١٣٧/١٦، والكشف عن وجوه القراءات: ٩٩/٢، ومجمع البيان: ١١٠/١٦، ومعاني الفراء: ١٨٢/٢، والنشر: ٣٢٠/٢ - ٣٢١، والقرطبي: ٢١٦/١١، والعكبري: ٨٩٥/٢، والحجة لابن خالويه: ٢٤٢، وشرح الشاطبية: ٢٤٧، والإتحاف: ٣٠٤، ومعاني الأخفش: ٤٠٨/٢، ومشكل إعراب القرآن: ٦٩/٢ - ٧٠، وإعراب النحاس: ٣٤٢/٢، وحاشية الجمل: ٩٩/٣، والعنوان: ٢٩، وتأويل مشكل القرآن/٥٢، وشرح المفصل: ١٢٩/٣، ١٠٨/٧، والمبسوط: ٢٩٦، والمقتضب: ٣٦٤/٢، وإرشاد المبتدي: ٤٣٤، وأمالي ابن الحاجب: ٦١/١، وحجة القراءات: ٤٥٤، والتبصرة: ٥٩٢، والتيسير: ١٥١، والكشاف: ٣٠٦/٢، والبيان: ١٤٦/٢، والتاج، والبصائر (أنن).

(٣) قراءة ابن كثير «إنْ هذانّ لساحران» وانظر هذه القراءة في البحر: ٢٥٥/٦، والتبصرة: ٥٩٢، =

ومن ذلك(١). ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ في قراءة من خَفَّف(٢) (لَمَّا).

= والبيان: ١٤٦/٢، والمكرر: ٨٢، والكشف عن وجوه القراءات: ١٠٠/٢، والنشر: ٣٢١/٢، والعكبري: ٨٩٥، وحاشية الشهاب: ٢١٢/٦، وغرائب القرآن: ١٢٣/١٦، ومعاني الفراء: ٢/ ٨٣، وشرح الشاطبية: ٢٤٧، وشذور الذهب: ٤٦، والعنوان: ١٢٩، وإرشاد المبتدي: ٤٣٥، والمبسوط: ٢٩٦، والكافي: ١٣٣، والرازي: ٧٤/٢٢، والحجة لابن خالويه: ٢٤٢، والإتحاف: ٣٠٤، والتيسير: ١٥١، والتبيان: ١٨٢/٧، والسبعة: ٣١٩، وحجة القراءات: ٤٥٤، والقرطبي: ١١/ ٢١٦، وأمالي ابن الحاجب: ٦١/١.

(١) أي من إهمال «إنْ» المخففة، الآية ٤ من سورة الطارق.

(٢) قراءة التخفيف لابن كثير، ونافع، وأبي عمرو، والكسائي، وخلف، ويعقوب..
والتقدير عند الكوفيين: إنْ: نافية، كُلٌّ مبتدأ، لَمَا: اللام بمعنى إلاّ و «ما» زائدة، حافظ: خبر كل،
والتقدير عند البصريين: إنْ: مخففة من الثقيلة، كل مبتدأ: لَمَا: اللام هي الفارقة، حافظ: خبر كل، وعليها: متعلّق به.
وقرأ الحسن، والأعرج، وقتادة، وأبو جعفر، وابن ذكوان، وعاصم، وحمزة، وابن عامر، ونافع، وأبو عمرو بخلاف عنهما: ﴿إِنْ كُلُّ نفس لَمَّا﴾ بتشديد الميم، ويتعين على هذه القراءة أن تكون «إِنْ» نافية، ولَمّا: بمعنى إلا.
والقراءتان في البحر: ٤٥٤/٨، والكتاب: ٢٨٣/١، ٤٥٦، ٤٥٧، والتيسير: ٢٢١، والنشر: ٢/ ٢٩١، ٣٩٩، وإعراب النحاس: ٦٧٢/٣ - ٦٧٣، والإتحاف: ٢٦٠، ٤٣٦، والحجة لابن خالويه: ٣٨٦، وحجة القراءات: ٧٥٨، والطبري: ٩١/٣٠، والرازي: ١٢٧/٣١، والسبعة: ٦٧٨، ومعاني الفراء: ٢٥٤/٣، والعكبري: ١٢٨١/٢، ومشكل إعراب القرآن: ٤٦٨/٢، والكشف عن وجوه القراءات: ٣٦٩/٢ والقرطبي: ٣/٢٠، والتبيان: ٣٢٣/١٠، ومجمع البيان: ٨١/٣، والكشاف: ٣٢٨/٣ - ٣٢٩، ومعاني الزجاج: ٣١١/٥، والمكرر: ١٥٢، والمبسوط: ٤٦٧، والعنوان: ٢٠٦، وفتح الباري: ٥٣٧/٨، وإعراب ثلاثين سورة: ٤٢، وإرشاد المبتدي: ٣٧٣، وشذورالذهب: ٢٨٢، وشرح الأشموني: ٣١٧/٢، وتأويل مشكل القرآن: ٥٤٢، وسر صناعة الإعراب: ٣٧٧، ٥٤٨، والتبصرة: ٦٥٠، وفهرس سيبويه: ٥٢، وحاشية الشهاب: ٣٤٦/٨، وحاشية الجمل: ٥١٧/٤، وتأويل مشكل القرآن: ٥٤٢، واللسان والتاج: (لمم) - (لما).

وإنْ دخلت[١] على الفعل وجب[٢] إهمالُها، والأكثر[٣] كونُ الفعل ماضياً ناسخاً[٤] نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[٥]، ﴿وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾[٦]، ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[٧].

ودونه[٨] أن يكون مضارعاً[٩] ناسخاً، نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾[١٠]، ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾[١١]،

---

(١) أي «إنْ» المخففة من الثقيلة، على الجملة الفعلية.

(٢) في طبعة مبارك وزميله ص/٣٧: «أهملت وجوباً» ومثله في طبعة الشيخ محمد محيي الدين ص/ ٢٤. وما أثبتُّه من المخطوطات.

(٣) الأكثر في الاستعمال.

(٤) من باب: كان وأخواتها، أو كاد وأخواتها، أو علم وأخواتها. وانظر رصف المباني: ١٠٨، والدماميني: ٥٣.

(٥) الآية: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۗ وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ ۚ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۗ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة البقرة: ١٤٣/٢.

(٦) الآية: ﴿وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ ۖ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا﴾ سورة الإسراء: ٧٣/١٧.

(٧) الآيتان: ﴿تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِن قَبْلُ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْكَٰفِرِينَ، وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ ۖ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾. سورة الأعراف: ١٠١/٧ - ١٠٢.

(٨) أي دون الماضي.

(٩) ذكر السيوطي أن ابن مالك زعم أنه لايليها إلاّ الماضي، وأنّ ما ورد من المضارع يُحْفَظُ ولا يُقاسُ عليه، ونُقِل عن أبي حيان قوله: إنه ليس بصحيح، وهو لايعلم موافقاً لابن مالك. انظر همع الهوامع: ١٨٣/٢.

(١٠) الآية: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا ٱلذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ﴾. سورة القلم: ٥١/٦٨.

(١١) أول الآية: ﴿وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا...﴾. سورة الشعراء: ١٨٦/٢٦.

ويقاس على النوعين[١] اتفاقاً.

ودون هذا أن يكون ماضياً غير ناسخ[٢]، نحو قوله[٣]:

شَلَّت يمينُك إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً [٤][حَلَّتَ عليكَ عُقُوبة المُتَعَمِّدِ]

---

(١) أي على الماضي الناسخ والمضارع الناسخ.

(٢) جاء في همع الهوامع: ١٨٣/٢: «ونَدَر إيلاؤها غير الناسخ».

وفي رصف المباني: ١٠٩: «ولا يجوز دخولها - أعني الخفيفة - على غير نواسخ الابتداء من الأفعال، خلافاً للكوفيين، فإنهم يجيزون ذلك».

(٣) البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نُفيل، ترثي زوجها الزبير بن العوام، وقد قتله ابن جُرْمُوز المجاشعي غدراً بعد انصرافه من وقعة الجمل، وكان ذلك سنة ست وثلاثين من الهجرة.

وتُروى الأبيات لزوجه صفية أيضاً، والرواية الأولى أَثْبَت.

ومن ذلك قولها:

غدر ابن جُرْمُوز بفارس بُهْمة يوم اللقاء وكان غير مُعَرّد

يا عمرو لو نبّهته لوجدته لاطائشاً رَعْش الجنان ولا اليد

شَلّت يمينك ... ...

وفي البيت روايات: فقد جاء فيه بدلاً من «شلّت يمينك»، «هبلتك أمك»، و«ثكلتك أمك» و«بالله ربك» و«تالله ربك»، كما روي: «لفارساً» بدلاً من «لمسلماً» و«وجبت» بدلاً من «حلت».

وشلّت يمينك: دعاء عليه، وقيل معناه يبست، وهو من باب فَعِل يَفْعَل، شلِل يَشْلَلُ، وبناؤه لما لم يُسَمّ فاعله لغة رديئة. وحَلّت: وَجَبَت.

والشاهد في البيت هو أنّ «إِنْ» مخفّفة من الثقيلة مهملة، و«مسلماً» مفعول «قَتَلْت»، واللام هي الفارقة، فرقتها عن إنْ النافية، وقد ولي «إِنْ» المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ، وهو شاذ لا يقاس عليه.

وذهب الكوفيون إلى أنّ «إِنْ» هي النافية، واللام بمعنى «إلاّ» وهذه الجملة في موضع التعليل للدعاء عليه.

وانظر البيت في شرح ابن عقيل: ٣٨٢/١، والإنصاف: ٦٤١، وشرح الأشموني: ٢٤٧/١، وشرح البغدادي: ٨٩/١، وشرح السيوطي: ٧١/١، وشرح التصريح: ٢٣١/١، وشرح المفصل: ٧١/٨ - ٧٢، وأوضح المسالك: ٢٦٤/٢، والخزانة: ٣٤٨/٤، والعيني: ٢٧٨/٢، وهمع الهوامع: ١٨٣/٢، واللامات: ١٢١، ورصف المباني: ١٠٩، والأزهية: ٣٧، والمقرّب: ١١٢/١، والجنى الداني: ٢٠٨.

(٤) الشطر الثاني غير مثبت في المخطوطات، وأثبته مبارك وزميله في المطبوع، على أنه مثبت في الأصل المخطوط.

و[١]لا يُقاس عليه خلافاً للأخفش[٢]، أجاز[٣]: «إِنْ قام لَأَنا، وإِنْ قَعَدَ لأنت».

ودون[٤] هذا أن يكون مضارعاً غير ناسخ كقول بعضهم: «إِنْ يزينك لَنَفْسُك[٥] وإِنْ يشينك لَهِيَهْ»، ولا يُقاس عليه إجماعاً[٦].

وحيث وَجَدْتَ[٧] (إِنْ) وبعدها اللام المفتوحة، كما في هذه الأمثلة[٨]، فاْحكم

---

(١) الواو ليست في طبعة مبارك وزميله: ٣٧/١.

(٢) في همع الهوامع: ١٨٣/٢ «ذهب الأخفش إلى جواز القياس عليه، ووافقه ابن مالك». وانظر الجنى الداني: ٢٠٨.
ونص ابن هشام في أوضح المسالك: ٢٦٥/١: «خلافاً للأخفش والكوفيين»، وتتبعه الأزهري في شرح التصريح: ٢٣١/١، فقال: «وقديوهم أنهم يجيزون تخفيف (إن) المكسورة، ويدخلونها نحو: قام وقعد، وذلك مخالف لقاعدتهم، فإنهم لا يجيزون تخفيف (إن) المكسورة، ويحملون ما ورد من ذلك على أنّ (إِنْ)، نافية بمنزلة (ما) واللام إيجابية بمنزلة (إلاّ)..».
والنص في شرح الأشموني: ٢٤٨/١، مثل نص (أوضح المسالك).

(٣) النص في أوضح المسالك: ٢٦٥/١: «إِنْ قام لأَنا وإِنْ قعد لَزَيد». وفي شرح ابن عقيل: ٣٨٢/١ «إِنْ قام لأنا».

(٤) أي دونه في القلّة.

(٥) اللام في «لَنَفْسُك» فارقة، ونَفْسُك: فاعل «يزينك».
والنص في شرح المُفَصَّل: ٨٦/٨، بالتاء: «إِنْ تزينك لنفسك وإِنْ تشينك لهيه».
وانظر هذا القول في شرح ابن عقيل: ٣٨٢/١، وأوضح المسالك: ٢٦٥/١، وشرح الأشموني: ٢٤٨/١، وشرح التصريح: ٢٣٢/١.

(٦) قوله: «إجماعاً» غير صحيح، فقد قاس عليه الأخفش، والعهد به قريب، ووافقه ابن مالك، وانظر همع الهوامع: ١٨٣/٢.

(٧) في م٣/٩ب: «وُجِدَتْ»، كذا بالبناء للمفعول.

(٨) «الأمثلة» كذا جاءت في المخطوطات، وعند مبارك وزميله: ٣٧/١: «المسألة»، وكذا عند الشيخ محمد محيي الدين: ٢٥/١.

عليها[1] بأنّ أصلها التشديد[2]. وفي هذه اللام خلاف يأتي في باب اللام، إن شاء الله تعالى.

الرابع: أن تكون زائدة[3]:

كقوله[4]:

ما إنْ أَتَيْتُ بشيءٍ أنت تكرهه　　　[إذَنْ فلا رَفَعَتْ سوطي إليَّ يدي]

وأكثر ما زيدت بعد (ما) النافية إذا دخلت على جملة فعلية كما في البيت، أو

---

(١) «عليها» ليس في م٢/٤ب، ولا م٣/٩ب.

(٢) أي على مذهب البصريين؛ لأن الكوفيين لا يجيزون تخفيف الثقيلة، وقد مضى بيان هذا، وانظر الجنى الداني: ٢٠٩.

(٣) ولا تفيد في هذه الحالة إلا التوكيد. انظر رصف المباني: ١٠٩، وانظر الخزانة ٣/٥٧٢.

(٤) قائل البيت هو النابغة الذبياني، وهو من قصيدة مدح بها النعمان بن المنذر، ملك الحيرة، وقد تنصّل بها مما قذفوه به، حتى خافه، وهرب منه، وقبل البيت قوله:

فلا لَعَمْرُ الذي قد زرته حججاً　　　وماهُريق على الأنصاب من جَسَدِ

والمؤمنِ العائذات الطير يمسحها　　　ركبانُ مكّة بين الغيل والسَّنَدِ

وفي البيت رواية: «ما قلتُ من سيّئ مما أتيت به» ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

كما يروى: «ما إن نَدَيتُ»، أي ما سبق مني، وهي رواية الديوان عن ابن السكيت. وذُكِر البيت كاملاً في م٢/٤ب.

وقوله: «ما إنْ أتيتُ بشيء» جواب القسم في قوله: «لعمر الذي..» و«ما» نافية، و«إنْ» زائدة للتوكيد. والنابغة: هو زياد بن معاوية، ينتهي نسبه إلى سعد بن ذبيان، وكنيته أبو أمامة، وهو من شعراء الجاهلية، مات قبل البعثة. انظر الديوان: ٢٠، والخزانة: ٣/٥٧١، والأزهية: ٤١، وشرح الكافية: ١/٩٥، وشرح السيوطي: ١/٧٤، وشرح البغدادي ١/٩٥، وفي شرح الكافية: ٢/٢٣٦/ استشهد به على دخول الفاء في جواب «إذن» إذا كان للشرط في المستقبل.

اسمية كقوله[1]:

فما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولكنْ … منايانا ودَوْلَةُ آخرينا

وفي هذه الحالة[2] تَكُفُّ عمل (ما) الحجازية كما في البيت.

(١) قائل البيت فَرْوة بن مُسيك، ونسبه ابن يعيش للكميت.
وقبله:
إذا ما الدهر جَرَّ على أُناسٍ … كلاكله أناخَ بآخرينا
فقل للشامتين بنا أفيقوا … سيلقى الشامتون كما لقينا
وبعده:
كذاك الدهر دَوْلَتُهُ سِجال … تكرُّ صروفه حيناً فحينا
طبّنا: عادتنا، المنايا: جمع منيّة. الدَّولة، بالفتح، النصر في الحرب، وبالضم يكون في المال. وقد جاء في طبعة مبارك: ٣٨/١ مقيّداً بالضم، وليس بالصواب لأنه لا يستقيم به معنى البيت.
ومعنى البيت: لم يكن سَبَبَ قَتْلِنا الجُبْنُ، وإنما كان ما جَرَى به القَدَرُ من حضور المنيّة، وانتقال الحال عنا، والدَّولة.
وفروة صحابيٌّ جليل، مخضرم، أسلم عام الفتح، وذكر البغدادي قصة إسلامه عند حديثه عن هذا البيت.
وانظر: الكتاب: ٤٥٧/١، ٣٠٥/٢، والخزانة: ١٢٢/٢، ٤٨٧/٤، وشرح المفصّل: ١٢٠/٥، ١٢٩، و٥/٨، ١١٣، ١٢٩، ١٣٨، وشرح البغدادي: ١٠٢/١، وشرح السيوطي: ٨١/١، وهمع الهوامع: ١١١/٢، وشرح الكافية: ٢٦٦/١، والأزهية: ٤٠، والكامل: ٣٤١/١، والمقتضب: ١/ ٥١، ٣٦٤/٢، ورصف المباني: ١١٠، والخصائص: ١٠٨/٣، والمنصف: ١٢٨/٣.

(٢) أي زيادة «إنْ» بعد «ما» النافية.
وجاء في شرح الكافية: ٢٦٧/١: «وقد جاءت (إنْ) بعدها غير كافّة شذوذاً، وهو عند المبرد قياس».
وهذا الذي ذكره الرضي عن المبرد لم أهتد إليه فيما بين يديَّ من مؤلفاته. انظر المقتضب: ٥١/١، والكامل: ٣٤١/١.

وأما قوله(١):

بَنِي غُدَانَةَ ما إِنْ أَنْتُمُ ذَهَباً ولا صَرِيفاً ولكنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ

في رواية من نصب ذهباً، وصريفاً، فَخُرِّج(٢) على أنها نافية(٣) مؤكِّدة لـ (ما).

وقد تزاد(٤) بعد (ما) الموصولة الاسمية،

---

(١) البيت مجهول القائل.
ويروى: «ذهبٌ، ولا صريفٌ» بالرفع، وكذا جاءت الرواية في م٩/١ ، والنصبُ رواية يعقوب بن السكيت، والرفع رواية الجمهور على أنّ «إنْ» كافَّة لـ «ما» عن العمل.
وعلى رواية النصب زعم الكوفيون أنّ «إنْ» نافية مؤكِّدة لا كافّة.
والرواية في اللسان:
بني غدانة حَقّاً لستم ذهباً ولا صريفاً ولكن أنتم الخزف
وذكر الزبيدي هذه الرواية في (التاج) عن ابن السكيت، ثم ذكر رواية الجوهري: ..ما إنْ أنتم ذهبا ولا صريفاً..
وقال ابن بري: صواب إنشاده: ماإنْ أنتم ذهبٌ. لأن زيادة «إنْ» تبطل عمل «ما».
وغُدانة: بضم الغين المعجمة حَيٌّ من يربوع من بني تميم. والصريف: الفضّة، والخزف: ما عُمِلَ من طين وشُوِي بالنار حتى يكون فخاراً.
انظر الخزانة: ١٢٤/٢، وأوضح المسالك: ١٩٥/١، والعيني: ٩١/٢، وشرح التصريح: ١٩٦/١، وشرح الأشموني: ٢٠١/١، وشرح البغدادي: ١٠٦/١، وشرح السيوطي: ٨٤/١، وهمع الهوامع: ١١٢/٢، واللسان والتاج والصحاح (صرف).

(٢) في م٣/١٠أ: «فَمخرّجٌ».

(٣) هذا رأي الكوفيين، ولو كانت زائدة لكفّت «ما» عن العمل. انظر شرح الكافية: ٢٦٧/١.

(٤) مواضع الزيادة ذكرها المرادي في الجنى الداني: ٢١٠ وما بعدها.

كقوله[١]:

يُــرَجِّــي الــمــرءُ مــا إِنْ لايَــرَاه وتَـعْـرِضُ دون أَدْنـاهُ الـخُـطُـوبُ[٢]

وبعد (ما) المصدريّة، كقوله[٣]:

ورَجِّ الـفَـتَـى لـلـخَـيْـر مـا إِنْ رأيْـتَـه عـلى الـسِّـنِّ خـيـراً لا يـزالُ يَـزِيـدُ

---

(١) قائل البيت جابر بن رَأْلاَن الطائي، جاهلي، وقيل: إياس بن الأَرَتّ.
وفيه روايات: «يلاقي» في موضع «يراه»، وفي رواية: «ما أَنْ لا يُلاقي»، بفتح الهمزة من «أن»، وتكون «أَنْ» على هذا زائدة، إذ تزاد بعد الإيجاب مفتوحة، وفي النفي مكسورة.
وفي رواية: «مالا إِنْ يُلاقي». وروي: «أَبْعَدِه» بدلاً من «أَدْناه».
يُرَجِّي: مبالغة يرجو، أي يأمل، لا يلاقي: أي لايلاقيه، وتَعْرِض: تَحُول، من عَرَضْتُ له بِسُوءٍ، أو تعرّضتُ له، أَدْناه: أي أقربه، الخطوب: جمع خَطْب، وهو الأمر العظيم الشديد.
وانظر البيت في الخزانة: ٥٦٧/٣، والنوادر: ٦٠، والجنى الداني: ٢١١، وشرح البغدادي: ١٠٧/١، وشرح السيوطي: ٨٥/١، وهمع الهوامع: ١١٧/٢.

(٢) في م٣/١٠أ: «ويعرض» بالياء.

(٣) قائل البيت المَعْلُوط القُرَيعي.
على السِّنِّ: أي على زيادة السِّنِّ.
و«يزيد» في البيت يكون متعدّياً ولازماً، فإن عُدَّ متعدياً كان مفعوله الأول محذوفاً، وخيراً: مفعوله الثاني، والتقدير: لا يزال يزيد خيرَه خيراً، وإن عُدَّ لازماً كان «خيراً» تمييزاً مقدّماً للضرورة.
و«إِنْ» بعد «ما» في البيت زائدة، وهذا هو موضع الشاهد، واستشهد به النحاة على جواز تقديم معمول خبر «لا يزال» عليها.
وقد أجاز مثل هذا سيبويه، وهو عند الفارسي قليل، أعني زيادة «إِنْ» بعد «ما» وهي بمعنى المصدر، وذكر مثل هذا السيرافي.
وذهب الدماميني إلى أنه لا يتعيّن في هذا البيت زيادة «إِنْ» بل يحتمل أن تكون شرطية، و «ما» زائدة داخلة على الجملة الفعلية.
وذكر البغدادي أنه إِنْ تأخّرت «إِنْ» عن «ما» حُكِمَ بزيادتها وتأكيدها لـ «ما»، وإن تأخّرت «ما» عن «إِنْ» حُكِم بزيادتها وتأكيدها لـ «إِنْ».

=

وبعد «أَلَا» الاستفتاحية، كقوله[١]:

أَلَا إِنْ سَرَى لَيلي فَبِتُّ كئيباً 　 أُحَاذِرُ أن أَلْقَى النَوى بغَضُوبا

وقبل مَدَّة الإنكار[٢]،

= والمعلوط هو ابن بَدَل القُرَيعي نسبة إلى قُرَيع بن عوف بن كعب بن سعد بن زيد بن مناة بن تميم، وهو شاعر إسلامي.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ١/١١٣، والكتاب: ٢/٣٠٦، والخزانة: ٣/٥٦٨، وأوضح المسالك: ١/١٧٣، وحاشية الصبان: ١/٢٣٤، والدماميني: ١/٥٥، وهمع الهوامع: ٢/١١٥، وشرح السيوطي: ١/٨٥، وشرح المفصل: ٨/١٣٠، والأزهية: ٤٢، والمقرب: ١/٩٧، والعيني: ٢/٢٢، والجنى الداني: ٢١١، والخصائص: ١/١١٠، وشرح التصريح: ١/١٨٩، وشرح الأشموني: ١/١٨٧، واللسان (أنن).

(١) قائل البيت غير معروف.

الكئيب: المنكسر من الحزن، تنأى: تبعد، غضوب: اسم امرأة، النوى: الوجه الذي ينويه المسافر من قُرْبٍ أو بُعْد.

وذكر الدماميني أن «سَرَى» بمعنى «سار»، وإسناده إلى الليل مجاز.

وذكر غيره أن معناه: ذهب ليلي بالألم والمحنة، ولا حاجة إلى إخراج «سَرَى» عن حقيقته، وهو الذهاب بالليل.

والشاهد في البيت زيادة «إِنْ» بعد «أَلاَ»، وهذا نادر.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ١/١١٤، وشرح السيوطي: ١/٨٦، والدماميني: ١/٥٥، وهمع الهوامع: ٢/١١٨، وقد أثبته محقق الهمع: «إلى أَنْ»، وهذا غير معروف في البيت. وانظر الجنى الداني: ٢١١.

(٢) أي وتزاد «إِنْ» قبل مَدَّة الإنكار، وهي مَدّة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالألف خاصة إذا قصدت إنكار اعتقاد كون المذكور على ما ذُكر، أو إنكار كونه بخلاف ما ذُكر، كما تقول: جاءني زيد، فيقول من يقصد إنكار مجيئه لك: أزيدٌ إنيه!، أي كيف يجيئك؟ فهذه العلامة لبيان أنه لا يعتقد أنه جاءك. أو يقول ذلك من لا يشك في أن زيداً جاءك، ويستنكر ألا يجيئك، فكأنه يقول: من يشك في هذا؟ وكيف لا يجيئك؟ انظر الدماميني: ١/٥٥.

وفي حاشية الأمير: ١/٤٤ «هي من جنس الحركة قبلها، تلحق المستفهَم عنه بالهمزة خاصة، إنكاراً لثبوت الحكم أو نفيه بحسب المقامات». =

سمع سيبويه[١] رجلًا يقال له: أتخرج إن أخصبت البادية؟، فقال[٢]: أأنا إِنِيْه؟ منكراً أن يكون رأيه على خلاف ذلك[٣].

= وفي رصف المباني: ١١١ «أن تكون في الكلمة بين آخره وبين ياء الإنكار وُصْلَةٌ لها، وذلك إذا كانت الكلمة مبنية، أو لا يظهر فيها الإعراب».

وانظر الحديث عن حرف الإنكار في المفصّل: ٣٣٤، وشرح الكافية: ٢/٤١٠.

(١) في الكتاب: ١/٤٠٦: «وسمعنا رجلاً من أهل البادية قيل له: أتخرج إِن أخصبت البادية؟ فقال: أنا إِنيهْ؟ منكراً لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج».

وانظر النص في الخصائص: ٣/١٥٦، والأصول لابن السراج: ٢/٤٤٢، وهمع الهوامع: ٢/١١٨.

وفي رصف المباني: ١١١، برواية: «أترجع إِنْ أخصبت البادية..؟».

(٢) الرواية عند سيبويه: أنا إنيه، بهمزة واحدة، وكذا عند ابن جني في الخصائص وابن السراج في أصوله.

وفي غير هذه المراجع: أَأَنا إِنيه.

وعَلّق عبد العال سالم على الرواية هذه في مخطوطات همع الهوامع بأنها بهمزة واحد مُحَرَّفة انظر: ٢/١١٨ كذا.

والصواب أنها ليست مُحَرفة وإنما هي رواية سيبويه كما ترى، على إرادة الهمزة.

وفي حاشية الأمير: ١/٢٤ «الهاء للسكت، وحُرِّكت نون (إِنْ) الزائدة بالكسر لالتقاء الساكنين، فقلبت ألف الإنكار ياءً».

وعند الدماميني: ١/٥٥: «وهذا يحتمل أن تكون مَدّة الإنكار اجتلبت بعد زيادة (إِنْ)، فتكون المدة ياءً، لأنك تكسر النون لالتقاء الساكنين، فلا يكون الزائد إلاّ ياءً.

ويحتمل أن تكون المدة اجتلبت قبل زيادة (إِنْ) فتكون المدة ألفاً للحاقها بعد فتحة نون الضمير، والأصل: أَأَناه، ثم زيدت (إِنْ) بين النون والألف، فالتقى ساكنان، فكُسِر أولهما نون (إِنْ) المزيدة فانقلبت الألف ياءً».

قلتُ: صورة الكلمة بناء على ما ذكره الدماميني، أأنا إِنْ آ، ثم صارت: أأنا إِنْ ي، ثم زيدت هاء السكت في الحالين.

(٣) في م٣/١٠أ و م٤/١٠ب: «على غير ذلك».

وزعم ابن الحاجب[١] أنها تُزاد بعد «لَمّا» الإيجابية، [٢]وهو سهو، وإنما تلك[٣] «أَنْ» المفتوحة.

وزيدَ على هذه المعاني[٤] الأربعة معنيان آخران: فزعم قُطْرُب أنها[٥] قد تكون

(١) هو أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس المصري المالكي، ولد بإسنا من قرى الصعيد في أواخر سنة (٥٧٠هـ)، واشتغل بالقاهرة، ثم انتقل إلى دمشق، ودَرّس في جامعها في زاوية المالكية، ثم عاد إلى القاهرة فأقام بها، ثم انتقل إلى الإسكندرية وتوفي شوال سنة (٦٤٦هـ).
صَنَّف في الفقه والأصول، ومن مصنفاته في النحو: الكافية، وشرحها، ونظمها، والوافية وشرحها. وفي التصريف: الشافية وشرحها، وشَرَح المفصل شرحاً سَمّاه «الإيضاح»، وله غير ذلك. انظر بغية الوعاة: ٢/ ١٣٤ - ١٣٥.

(٢) في م١/٩: «قال: وهو سهو»، وانظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: ٢/٢٢٧.
وقال الدماميني: ١/٥٥: «جَزْمُ المصنف [أي ابن هشام] بالسهو من غير تثبّت يستند إليه غيرُ مناسب، فابن الحاجب إمام ثقة، وقد نَقَل هذا الحكم فيُقْبَلُ، ولا يُدْفع بمجرد السهو. ولم أَرَ أحداً من شارحي كلامه انتقد ذلك عليه، وفيهم الأئمة النقّاد، بل أَقَرّوا ذلك، ولم يتعقّبوه.
وقال الرضي: «زيادة المفتوحة بعد (لَمّا) هي المشهورة، تقول: لَمّا أَنْ جلستَ جلستُ، فتحاً وكسراً، والفتح أشهر».
قلتُ: انظر شرح الكافية: ٢/٣٨٤.
وعند الشمني: ١/٥٥: «كلام الرضي صريح في أن ذلك لغة..».
وقال الأمير في حاشيته: ١/٢٤: «تعقّبه الشارح [أي الدماميني] بموافقة الرضي وغيره، ولكن السيوطي في الحاشية أَيّد كلام المصنف فانظره».

(٣) في م٢/٥أ: «وإنما ذلك في (أَنْ) المفتوحة»، وعند الدماميني: ١/٥٥: «وإنما تلك في (أَنْ) المفتوحة».

(٤) في م١/١٠ سقط «المعاني». وعند الدماميني: ١/٥٥: «وزيد على هذه معنيان آخران»، وبحذف «المعاني الأربعة».

(٥) أي (إِنْ) المكسورة الخفيفة.
وقطرب هو محمد بن المستنير أبو علي النحوي المعروف بقطرب، لازم سيبويه، وكان يُدْلج إليه، فإذا خرج رآه على بابه فقال له: ما أنت إلاّ قُطْرب ليل، فَلُقِّب به، والقُطْرب دويبة تستريح بالنهار وتسرح بالليل.

=

بمعنى «قد»، كما مرّ في ﴿إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾[(١)(٢)].

وزعم الكوفيون أنها قد تكون بمعنى «إذ»[(٣)]، وجعلوا منه: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[(٤)]، ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾[(٥)]،

= أخذ عن عيسى بن عمر، وكان يرى رأي المعتزلة النظامية، فأخذ عن النظّام مذهبه، وله من التصانيف: العلل في النحو، الأضداد، مجاز القرآن، إعراب القرآن، وغير ذلك. مات سنة (٢٠٦هـ). انظر بغية الوعاة: ١/٢٤٣.

(١) مرّت في هذا الباب قبل قليل. والآية: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ سورة الأعلى: ٨٧/٩.

(٢) في الجنى الداني: ٢١٤ - ٢١٥ هذا القول في الآية للكسائي.

(٣) وتسمى «إذ» التعليليّة، إذ هي لتعليل ماقبلها، وفي همع الهوامع: ١٨٨/٢: «وزعم الكوفيون أنها تأتي بمعنى (إذ)، وخرّجوا عليه ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾. والجمهور أنكروا الأمرين [هذا ورأي قطرب]، وقالوا: هي في الآيتين شرطية، والقصد في الأولى التهييج، وفي الثانية التبرّك».

وانظر الأزهية: ٤٦ - ٤٧، ورصف المباني: ١١٠.

(٤) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَٱلْكُفَّارَ أَوْلِيَآءَ ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ سورة المائدة: ٥/٥٧.

والمعنى في الآية: «اتقوا الله لأجل كونكم مؤمنين، إذ الأليق بالمؤمن التقوى».

قال أبو حيان: «لما نُهي المؤمنون عن اتخاذهم أولياء أمرهم بتقوى الله، فإنها هي الحاملة على امتثال الأوامر واجتناب النواهي، أي اتقوا الله في موالاة الكفّار، ثم نبّه على الوصف الحامل على التقوى وهو الإيمان، أي من كان مؤمناً حقاً يأبى موالاة أعداء الدين». البحر المحيط: ٣/٥١٥.

(٥) الآية: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ ۖ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ۖ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُواْ فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَٰلِكَ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ سورة الفتح: ٤٨/٢٧.

قال الدسوقي: ٢٤/١: «لما أخبر الصادق بالدخول كان محققاً فلتكن المشيئة وإرادة الله محققة له، فلا يصح دخول (إنْ) الشرطية عليها المفيدة لاستقبال المشيئة، بل لابُدّ من جعلها بمعنى (إذ) وقوله: (إن شاء الله) بمعنى: إذ شاء الله ذلك، لأنه شاءه وقدّره».

وقولَه عليه الصلاة والسلام[١]: «**وإنّا إنْ شاء الله بكم لاحقون**».

ونحو ذلك مما الفعل[٢] فيه مُحَقَّق الوقوع.

وقولَه[٣]:

أتَغْضَبُ إنْ أُذْنا قُتَيبَةَ حُزَّتا جِهاراً ولم تغضبْ لِقَتْلِ ابنِ خازِمِ

---

(١) الحديث في رصف المباني: ١١٠، والجنى الداني: ١١٣.
وفي رياض الصالحين: ٢١٧ - ٢١٨ «باب استحباب زيارة القبور: «عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ كلما كان ليلتها من رسول الله ﷺ يخرج من آخر الليل إلى البقيع فيقول: السلام عليكم، دار قوم مؤمنين، وأتاكم ما توعدون غداً مؤجلون، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، اللهم اغفر لأهل بقيع الغرقد» رواه مسلم.
وفيه: «وعن بُرَيدة رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ يعلّمهم إذا خرجوا إلى المقابر يقول قائلهم: السلام عليكم، أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، أسأل الله لنا ولكم العافية» رواه مسلم.
وانظر رواية أخرى للحديث في كتاب «أحكام الجنائز» للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، وقد ذكر أن الحديث مروي عن أبي هريرة وعن ابن عباس أيضاً، وذكر أنّ في الحديث ضعفاً.

(٢) أي الفعل الواقع بعد «إنْ» محقّق الوقوع، فلا تصلح أن تكون شرطية؛ لأن الشرط يقتضي الشك.
انظر حاشية الدسوقي: ١/٢٤ - ٢٥، والدماميني: ٥٦.

(٣) قائله الفرزدق، وهو من قصيدة طويلة يمدح بها سليمان بن عبد الملك ويهجو جريراً.
وفي البيت رواية أخرى بفتح الهمزة من «إنْ» وسيأتي الحديث عنها، وكذا جاءت في الديوان.
وفاعل «تغضب» ضمير يعود على قيس في أبيات سابقة، وأنّث الفعل لأنه أراد القبيلة. والاستفهام للتعجب والتوبيخ.
وذكر البغدادي أنه يجوز أن يكون فاعله «أنت» المستتر فيه، وهو خطاب مع جرير.
والحَزُّ: القطع، وحَزُّ الأذنين كناية عن القتل. وقتيبة هو ابن مسلم الباهلي، كان في خراسان سنة ست وتسعين من الهجرة وقتله وكيع بن حسّان.
وابن خازم هو عبد الله بن خازم السلمي كان أمير خراسان من قِبَل ابن الزبير، وقد ثاربه أهلها، وقتلوه، وحملوا رأسه إلى عبد الملك بن مروان سنة اثنتين وسبعين من الهجرة بعد أن دامت ولايته سنتين.

=

قالوا: وليست[1] شرطية؛ لأن الشرط[2] مستقبلٌ، وهذه القصّة[3] قد مضت.

وأجاب الجمهور[4] عن قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[5] بأنه شرط[6] جيء به للتهييج والإلهاب، كما تقول لابنك: «إن كنت ابني فلا تفعل كذا».

وعن آية المشيئة[7] بأنه تعليم للعباد[8] كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل،

= ومعنى البيت: إنّ قيساً غضبت من أمرٍ يسير، ولم تغضب لأمر عظيم، وقد أنكر منها هذا على سبيل الاستهزاء.

انظر الديوان: ٣١١/٢، وشرح السيوطي: ٨٦/١، وما بعدها، وشرح البغدادي: ١١٧/١، والكتاب: ٤٧٩/١، والخزانة: ٦٥٥/٣، والعيني: ٩/٤، والكامل: ٥٩٩.

(١) أي ليست «إِنْ» في البيت شرطية.

(٢) أي الشرط الذي يقع بعدها.

(٣) قصة حَزِّ الأذنين من قتيبة.

(٤) أي عن جميع ماتقدّم.

(٥) تقدّمت، وهي الآية/٧٥ من سورة المائدة.

(٦) قال الدماميني: ٥٦/١: «وفي ذلك من التهييج له على أن لا يفعل ذلك المنهي عنه ما لا يخفى، وهذه نكتة لإبراز مثل هذا المحقَّق الوقوع في حال المعدوم المشكوك في وقوعه، فلا حاجة إلى جعل الأداة غير شرطية، بل جَعْلُها كذلك تذهب هذه النكتة».

وقال الدسوقي: ٢٥/١: «أي أنها في الأصل موضوعة للشرط، ولكن استعملها في الشرط المحقّق للدلالة على التهييج، فقوله: ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ مراده بذلك تهييجهم في ترك المعاصي، فإذا سمعوا ذلك قالوا: نحن مؤمنون، ومن حَقِّ من آمن ألاّ يخالف الله ورسوله، فتركوا ذلك الفعل». وانظر الجنى الداني: ٢١٣.

(٧) وهي الآية/٢٧ من سورة الفتح: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ وقد تقدّمت.

(٨) أي فهي موضوعة أولاً للشرط والتعليق، واستعملت في المحقّق لأجل تعليمهم كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل؛ لأنهم إذا علموا أنّ المولى الذي كلامه حَقٌّ أتى فيه بالمشيئة عند الإخبار بمستقبل فليأتِ الآخرون بها في كلامهم اقتداءً به. انظر الدسوقي: ٢٥/١.

أوبأنّ[١] أصل ذلك الشرط[٢]، ثم صار يُذْكَرُ للتبرُّك، أو أَنّ المعنى[٣]: لتدخُلُنَّ جميعاً إن شاء الله أن لا يموت منكم أحد قبل الدخول.

وهذا الجواب[٤] لا يدفع السؤال، أو أَنَّ ذلك[٥] من كلام رسول الله ﷺ لأصحابه رضي الله عنهم أجمعين حين أخبرهم بالمنام[٦]، فحكى ذلك لنا، أو من كلام المَلَك الذي أخبره[٧] في المنام.

وأما البيت فمحمول على وجهين:

---

(١) في م٢/٥أ «أو أنّ».

(٢) أي لفظة «إِنْ» مع المشيئة موضوعة للشرط، أي التعليق الحقيقي المقتضي لعدم الجزم، ثم استعملت للتبرّك وهو لا ينافي التحقيق.
انظر حاشية الأمير: ١/٢٥، والدسوقي: ١/٢٥.

(٣) أي الشرط على حقيقته، والمقام ليس مقام تحقُّق حتى ينافي الاحتمال، بل مقام شك من حيث الجميع، لاحتمال موت بعضهم. انظر الدماميني: ١/٥٦، والدسوقي: ١/٢٥.

(٤) قوله: «وهذا الجواب لا يدفع السؤال» ليس في م١/١٠ ولا في م٢/٥أ وهو في النسختين: م٣ وم٤، وفي المطبوع. وفي حاشية الدماميني والشمني: ١/٥٦: «لا يرفع» بالراء، قال: «وفي بعض النسخ: لا يدفع، بالدال» والمآل واحد، وفي بعض النسخ سقط منه هذا الكلام.

(٥) أي قوله: ﴿لَتَدْخُلُنَّ﴾..

(٦) أي المذكور في قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ﴾ أو تلك الرؤيا: ﴿لَتَدْخُلُنَّ..﴾ وقوله: «فحكى» أي الله تعالى. وفي طبعة مبارك وزميله: ٤٠: «فحكى [الله] لنا ذلك». ومثل هذا في م٢/٥أ ما عدا لفظ الجلالة.

(٧) أي أخبره أنهم سيدخلون المسجد الحرام.
وعليه فالشرط على هذين التقديرين على بابه، وفيه نظر؛ لأنه كيف يدخل في كلام الله تعالى زيادة من كلام غيره من غير أن يكون في الكلام إشعارٌ بأنه محكيّ، ثم هذا لا يدفع الإشكال؛ لأنّ رؤيا الأنبياء وحيٌ حَقٌّ، فقد تحقّق الموعود، وتحقّقت المشيئة، وكذا في حقّ الملك لأنه مخبر عن الله تعالى بهذا الموعود، فتحقّقت المشيئة بوقوعه. انظر حاشية الدماميني: ١/٥٦.

أحدهما: أن يكون على إقامة السَّبَب مقام المُسَبَّب[(١)]، والأصل: أتغضب إن افتخر[(٢)] مفتخِرٌ بسبب حَزِّه[(٣)] أذني قتيبة، إذ الافتخار بذلك يكون سبباً للغضب[(٤)]، ومُسَبَّباً عن الحَزِّ.

الثاني: أن يكون على معنى التبيُّن[(٥)]، أي: أتغضب إنْ تبيَّن في المستقبل أَنَّ أُذُنَي قتيبة حُزّتا فيما مضى.

كما قال الآخر[(٦)]:

إذا ما انْتَسَبْنا لَمْ تَلِدْني لَئِيمَةٌ ... ولَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقِرِّي بِهِ بُدًّا [(٧)]

---

(١) وهو الحَزُّ في الماضي، مقام الافتخار في المستقبل. انظر شرح البغدادي: ١/١١٧، وهذا تأويل السيرافي، وتبعه ابن السيد.

(٢) أي في المستقبل.

(٣) أي في الماضي. وفي م٤/١١أ «حَزٌّ»، ومثله في طبعة مبارك وزميله: ١/٤٠، وكذا طبعة الشيخ محمد محيي الدين: ١/٢٦.

(٤) قوله: «سبباً للغضب» سقط من م٣/١٠ب، وم٤/١١أ.

(٥) في شرح البغدادي: ١/١١٨: «والتأويل الثاني مشهور مذكور في الكشاف وغيره». وانظر الكشاف: ٢/٢٩٠.

(٦) قائل البيت زائد بن صعصعة الفقعسي يُعَرِّض بزوجته التي كانت تكرهه، وتنظر إلى غيره.
وقبل هذا البيت:
رمتني عن قوس العدوّ وباعَدَتْ ... عُبَيْدَةُ، زاد الله ما بيننا بُعْداً
عُبَيْدَة: بالتصغير، زوجه، وكانت تبغضه، انتسبنا: الانتساب رفع النسب، واللؤم: دناءة الأصل.
ويقول: إذا ما انتسبنا معاً تبيَّن لك أني كريم من نسلٍ كريم، ولم تجدي خلاصاً من إقرارِكِ بما قلتُه من أني لم تلدني لئيمة.
وذكر الأم لأنها إن كانت من الكرام فالأب أَوْلى؛ لأن العرب لا يُزَوِّجون مِن هم دونهم.
انظر البيت في شرح البغدادي: ١/١٢٤، وشرح السيوطي: ١/٨٩، والكشاف: ٢/٢٩٠، وتفسير الطبري ١/٢٦- ٣٣٣، ٣/٤٩، ومعاني الفراء.

(٧) الشطر الثاني غير مثبت في م١ و٢،٣، وهو مثبت في م٤/١١أ وفي طبعة مبارك: ١/٤٠، والشيخ =

أي: يتبيّن أني لم تلدني لئيمة[١].

وقال الخليل[٢] والمبرد: الصواب[٣] «أَنْ أُذْنا» بفتح الهمزة [من أَنْ][٤]، أي: لأَنْ أُذْنا، ثم هي عند الخليل: «أَنْ»[٥] الناصبة، وعند المبرد أنها «أَنْ»[٦] المخفّفة من الثقيلة.

= محمد محيي الدين: ١/٢٦، والحواشي.

(١) في الكشاف: ٢/٢٩٠: «أي تبيَّن وعُلِم بالانتساب أني لستُ بابن لئيمة».
وانظر شرح شواهد الكشاف للأستاذ محب الدين الخطيب: ٦٠.

(٢) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، أبو عبد الرحمن، وهو أستاذ سيبويه، وكان آيةً في الذكاء، وكان الناس يقولون عنه: لم يكن في العربية ـ بعد الصحابة ـ أذكى منه، وكان يحج سنة ويغزو سنة.
وأبوه أول من سُمّي أحمد بعد النبيّ ﷺ، وله من التصانيف كتاب العين، كتاب النَّعم، الجُمَل، العروض، وغيرها. توفي سنة خمسٍ وسبعين ومئة، وقيل غير هذا، وله من العمر أربع وسبعون سنة.
انظر بغية الوعاة: ١/٥٥٧ ـ ٥٦٠.

(٣) في الخزانة: ٣/٦٥٦، نقل البغدادي نص ابن هشام هذا، ثم قال: «هذا خلاف مانقله سيبويه عن الخليل، وخلاف ما نقله ابن السيد عن المبرّد». وانظر الكتاب: ١/٤٧٩، وفي شرح البغدادي: ١/١١٨، «ومانسبه إلى الخليل غير صحيح».
ورواية المبرد في الكامل: ٢/٧٧ «إنْ أُذْنا» بكسر الهمزة.

(٤) زيادة من م٤، وهي ليست في م١ وم٢ وم٣. ولافي نسخة الدماميني، وهي مثبتة عند الدسوقي: ١/٢٥، والأمير: ١/٢٥، وكذا في طبعة مبارك: ١/٤٠، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: ١/٢٧.

(٥) أي «أَنْ» الخفيفة بحسب الوضع، وعلى هذا التخريج يجب أن يكون «أُذْنا» مرفوعاً بفعل محذوف يُفَسِّره المذكور بعده. أي: أن حُزَّت أذنا قتيبة حُزَّتا، فيكون الاسم قد وليه إضمار فعل. انظر حاشية الدماميني: ١/٥٧، والدسوقي: ١/٢٦.

(٦) «أنها أن» ليس في م١/١٠. وقوله (المخففة) أي واسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة الاسمية خبره، أي: أنَّه أذنا...

ويَرُدُّ قولَ الخليل [١] أَنّ «أَنْ» [٢] الناصبة لايليها الاسم على إضمار [٣] الفعل، وإنما ذلك لـ «إِنْ» المكسورة نحو [٤]، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾.

وعلى [٥] الوجهين يتخرّج قولُ الآخر [٦]:

إنْ يَقْتُلُوك فإنّ قَتْلَكَ لم يَكُنْ … عاراً عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلٍ عارُ [٧]

أي إن يفتخروا بسبب قتلك، أو إن يتبيّن أنهم قتلوك.

* * *

---

(١) في شرح البغدادي: ١١٨/١: «مارَدَّ به على الخليل هو تعليل الخليل لعدم جواز فتحه كما يظهر من نقل سيبويه لكلامه». وانظر الكتاب: ٤٧٩/١

(٢) «أَنْ» ليس في طبعة مبارك وزميله: ٤١/١.

(٣) أي الفعل العامل فيه.

(٤) تتمة الآية: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾. سورة التوبة ٦/٩.

(٥) في م١/١٠ و م٤/١١ «فعلى» بالفاء. والوجهان هما: إقامة السبب مقام المسبب، وإرادة معنى التبيّن.

(٦) قائل البيت ثابت قطنة، يرثي يزيد بن المهلب، ولُقّب ثابت قُطْنَة لأنّ سهماً أصابه في إحدى عينيه، فذهب بها في بعض حروب الترك، فكان يجعل عليها قُطنة. واسمه ثابت بن كعب، وقيل ابن عبد الرحمن بن كعب، وكان من أصحاب يزيد بن المهلب، وكان يولّيه أعمالاً من أعمال الثغور، فيُحمد فيها مكانه لكفايته وشجاعته، وهو من شعراء الدولة الأموية.
انظر البيت في شرح البغدادي: ١٢٦/١/ وشرح السيوطي: ٨٩/١، والخزانة: ٦٥٦/٣، و٤/١٨٣، وأمالي الشجري: ٣٠١/٢، وهمع الهوامع: ١٦/٢ و١٧٣/٤، والأزهية: ٢٦٩ والمقرب: ٢٢٠/١.

(٧) عارُ: إما أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة صفة «قتل»، أو هو خبر للمجرور بـ «رُبَّ»؛ إذ هو في موضع المبتدأ. وانظر الدماميني: ١٥٧/١.

٧ ـ أَنْ

أَنْ: المفتوحة الهمزة الساكنة النون، على وجهين: اسم، وحرف.

والاسم على وجهين:

- ضمير المتكلم في قول بعضهم[١]: «أَنْ فَعَلْتُ»، بسكون[٢] النون، والأكثرون[٣] على فتحها وصلًا، وعلى الإتيان بالألف وقفاً[٤].
- وضمير المخاطب في قولك: أنتَ، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنّ، على قول الجمهور: إنّ الضمير هو «أَن»[٥]، والتاء حرف خطاب.

---

(١) أي بعض العرب. انظر شرح المفصل: ٩٤/٣، والتسهيل: ٢٥، وشرح الأشموني: ٧٣/١.

(٢) بسكون النون وصلاً ووقفاً لغة حكاها قطرب. انظر الدماميني: ٥٧/١، والدسوقي: ٢٦/١.
وفي شرح المفصل: ٩٤/٣ «ومنهم من يسكن النون في الوصل والوقف فيقول: أَنْ فعلتُ».

(٣) الأكثرون من العرب، ما عدا تميماً. وعلى هامش م١٠/٣ب «ومقابل الأكثرين بنو تميم، فإنهم يثبتونها وصلاً ووقفاً».
وذكر مثل هذا الدماميني: ٥٧/١ وقال: «وبها قرأ نافع».

(٤) ذكر الأشموني فيها خمس لغات، فُصحاهُنَّ إثبات ألفه وقفاً «أنا»، وحذفها وقفاً ووصلاً «أَنَ»، الثاني: إثباتها وصلاً ووقفاً، وهي لغة تميم، والثالثة: إبدال همزته هاءً، هنْ كذا، والرابعة آن، بمدة بعد الهمزة، والخامسة «أن» كَعَنْ، حكاها قطرب. انظر شرح الأشموني: ٧٣/١.
وفي شرح المفصل: ٩٤/٣ «وقد حكى الفرّاء: آنْ فعلتُ، بقلب الألف في (أنا) إلى موضع العين، فصارت بوزن: فَلْع، والأصل: فَعْل».

(٥) في الضمير هنا أقوال:
الأول: رأي أهل البصرة، وهو أن الاسم هو الألف والنون، وهي التي كانت للمتكلّم، زيدت عليها تاء الخطاب، وهي حرف مجرّد من معنى الاسمية، ورَجَّح هذا ابن يعيش. =

والحرف على أربعة أوجه:

أحدها: أن تكون[١] حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع، وتقع[٢] في موضعين:

- **أحدهما**: في الابتداء، فتكون[٣] في موضع رفع، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٤]، ﴿وَأَن تَصْبِرُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٥]،

= **الثاني**: رأي أهل الكوفة، وهو أن التاء من نفس الكلمة، و«أنت» بكمالها اسم عملاً بالظاهر.
وهذا الرأي ذكره بعض المتقدمين لأهل الكوفة، وذكره بعضهم على أنه للفرّاء خاصة.
الثالث: وقد عُرِف به ابن كيسان: وهو أن الضمير هو التاء المتطرّفة، كانت متصلة، فلما أرادوا فصلها جعلوا لها دعامة تقويها، بحيث يُنطق بها مستقلة، فأتوا بالهمزة والنون.
انظر تفصيل القول في هذه الآراء في شرح المفصل: ٣/٩٥، وشرح الأشموني: ١/٧٣، وهمع الهوامع: ١/٢٠٧ - ٢٠٨، والتسهيل: ٧٥، والدماميني: ١/٥٧، والدسوقي: ١/٢٦ والأمير: ٢٦.

(١) في م٤/١١ب «يكون»، والمراد أنها آلة تُسبَك والفعل بمصدر؛ لأنها والفعل الذي بعدها تؤوّل بمصدر له محل من الإعراب، وتسمى موصولاً حرفياً.

(٢) في م٤/١١ب «يقع».

(٣) في م٤/١١ب «فيكون». أي تكون هي وصلتها في موضع رفع،
إن وقعت في الابتداء حقيقة أو حكماً بأن صُدِّرت بها الجملة نحو ﴿وأن تصوموا..﴾ فهي الناصبة لا غير، وإن وقعت في الابتداء حكماً فقط بأن تقدّمها شيء حقه التأخير نحو: حَسَنٌ أن تقوم، احتملت الناصبة والمخففة. ذكر هذا الدسوقي: ١/٢٦ نقلاً عن ابن الحاجب في شرح المفصل.

(٤) الآيتان: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ، أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۚ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدۡيَةٞ طَعَامُ مِسۡكِينٖۖ فَمَن تَطَوَّعَ خَيۡرٗا فَهُوَ خَيۡرٞ لَّهُۥۚ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ سورة البقرة: ١/١٨٣ - ١٨٤.

(٥) الآية: ﴿وَمَن لَّمۡ يَسۡتَطِعۡ مِنكُمۡ طَوۡلًا أَن يَنكِحَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُم مِّن فَتَيَٰتِكُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِۚ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِإِيمَٰنِكُمۚ بَعۡضُكُم مِّنۢ بَعۡضٖۚ فَٱنكِحُوهُنَّ بِإِذۡنِ أَهۡلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ بِٱلۡمَعۡرُوفِ مُحۡصَنَٰتٍ غَيۡرَ مُسَٰفِحَٰتٖ وَلَا مُتَّخِذَٰتِ أَخۡدَانٖۚ فَإِذَآ أُحۡصِنَّ فَإِنۡ أَتَيۡنَ بِفَٰحِشَةٖ فَعَلَيۡهِنَّ نِصۡفُ مَا عَلَى ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ مِنَ ٱلۡعَذَابِۚ ذَٰلِكَ لِمَنۡ خَشِيَ ٱلۡعَنَتَ مِنكُمۡۚ وَأَن تَصۡبِرُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۗ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ سورة النساء: ٤/٢٥.

﴿وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾[١]، ﴿وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[٢].

وزعم[٣] الزجاج أنّ مِنه[٤]: ﴿أَن تَبَرُّواْ وَتَتَّقُواْ وَتُصْلِحُواْ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾[٥]، أي: خيرٌ[٦] لكم، فحذف الخبر،

---

(١) الآية: ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَٰتٍۭ بِزِينَةٍ ۖ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ سورة النور: ٦٠/٢٤.

(٢) الآية: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ۚ وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۚ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ سورة البقرة: ٢٣٧/٢.

(٣) قال: «زعم» لأن قوله غير مُتَيَقَّن. وانظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١١٠/١.
والزجّاج إبراهيم بن السَّرِيّ بن سهل أبو إسحاق الزجاج، لازم المبرّد، وكان يخرط الزجاج، ويعطيه كل يوم درهما.
كان من أهل الفضل والدين، وله من التصانيف: معاني القرآن، الاشتقاق، شرح أبيات سيبويه، وغيرها. مات سنة إحدى عشرة وثلاثمئة، وقد بلغ السبعين، وكانت ولادته سنة (٢٤١هـ). بغية الوعاة: ٤١١/١.

(٤) أي وقوع «أَنْ» في الابتداء، في محل رفع.
والآية: ﴿وَلَا تَجْعَلُواْ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ أَن تَبَرُّواْ وَتَتَّقُواْ وَتُصْلِحُواْ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ سورة البقرة: ٢٢٤/٢.

(٥) جاء في معاني القرآن للزجاج: ٣٠٠/١: «ويجوز أن يكون موضع (أَنْ) رفعاً فيكون المعنى: ولا تجعلوا الله عرضة لأيمانكم أن تبرّوا وتتقوا وتصلحوا أولى. أي: البر والتقى أولى، ويكون أولى محذوفاً، كما جاء حذف أشياء في القرآن، لأن في الكلام دليلاً عليها، يشبه هذا منه: «طاعة وقول معروف» القتال: ٢١/٤٧» أي طاعة وقول معروف أَمْثَل، والنصب في أَنْ والجر مذهب النحويين، ولا أعلم أحداً منهم ذكر هذا المذهب، ونحن نختار ما قالوه لأنه جيد، ولأن الاتباع أَحَبُّ وإن كان غيره جائزاً».

(٦) ذكر الدماميني أن رأي الزجاج ليس بمتيَقَّن لجواز كون ذلك في محل جر على أنه عطف بيان لـ «أيمانكم»، أي للأمور المحلوف عليها التي هي البِرّ والتقوى والإصلاح بين الناس. انظر الدماميني: ٥٧/١ - ٥٨.

=

وقيل[١]: التقدير مخافة أن تبرّوا.

وقيل[٢] في ﴿فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ﴾[٣]: إنّ ﴿أَحَقُّ﴾خبر عما بعده، والجملة خبر

= وذكر أبو حيان رأي الزجاج، وأشار إلى أن التبريزي تبعه في أنّ «أن تبرُّوا» في موضع رفع بالابتداء، وأن الزجاج قال: «والمعنى: برُّكم وتقواكم وإصلاحكم أمثل وأولى»، وجعل الكلام منتهياً عند قوله: ﴿لِأَيْمَٰنِكُمْ﴾.

وقدّر التبريزي خبر المبتدأ المحذوف بأن المعنى: أن تبرّوا وتتقوا وتصلحوا بين الناس خير لكم من أن تجعلوا الله عرضةً لأيمانكم.

وذهب أبو حيان إلى أن رأي الزجاج والتبريزي ضعيف؛ لأن فيه اقتطاع «أن تبرّوا» مما قبله؛ ولأن فيه حذفاً لا دليل عليه. انظر البحر المحيط: ١٧٧/٢.

وذهب الزمخشري إلى أنّ ﴿أَن تَبَرُّوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَتُصْلِحُوا۟﴾ عطف بيان لـ «أيمانكم»، وهذا هو ما نقلته عن الدماميني قبل قليل، ويبدو أنه أخذه عن الزمخشري ولم يصرح بالنقل، وقد ردّ هذا أبو حيان أيضاً. وانظر الكشاف: ٢٧٥/١.

(١) في النسخ هنا اضطراب ففي م١/١١أ سقط من قوله: «وقيل» إلى قوله «بكذا»، وفي م٣/١١أ سقط من قوله: «وقيل» إلى قوله: «أن تبرّوا».

والقول هذا هو رأي الجمهور، فقد ذهبوا إلى أنَّ «أن تَبَرُّوا» مفعول من أجله، ثم اختلفوا في التقدير، فقيل: كراهة أن تبرّوا، وهو رأي المهدوي. أو لترك «أن تبروا» وهو رأي المبرد، وقيل: لأن تبرّوا أو لا تتقوا ولاتصلحوا، وهذا منقول عن الطبري وأبي عبيدة، انظر هذه الآراء في البحر المحيط: ٢/ ١٧٧.

قلتُ: مآل هذه التقديرات واحد، فلا خلاف فيما بينها ولا تعارض.

(٢) قال الدسوقي: ٢٦/١: «قوله: (وقيل)، إلى حَدّ قوله: (والثاني) زيادة لم تثبت في كل النسخ، والنسخ التي ثبتت فيها اختلف محلها، فبعضها ثبتت فيه هنا، وبعضها ثبتت فيها بعد قوله: (إنما لهم خير») وانظر م٢/٥أ.

(٣) الآية: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ وَهَمُّوا۟ بِإِخْرَاجِ ٱلرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۚ أَتَخْشَوْنَهُمْ ۚ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾. سورة التوبة: ١٣/٩.

عن اسم الله[١] سبحانه، وفي ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[٢] كذلك[٣]، والظاهر فيهما أنَّ الأصلَ: أَحَقُّ بكذا[٤].

والثاني[٥]: بعد لفظ دالٍّ على معنى غير اليقين[٦]، فتكون في موضع رَفْعٍ، نحو:

---

(١) أي: (أن تخشوه): مبتدأ، و (أَحَقُّ): خبره، وجملة (أَحَقُّ أن تخشوه) خبر «الله» والأصل: الله خشيتُهُ أَحَقُّ.
جَوّز أبو البقاء أن يكون (أن تخشوه) مبتدأ و (أَحَقُّ) خبره قُدِّم عليه. انظر التبيان: ٦٣٨/٢، ٦٤٩، والبحر المحيط: ١٦/٥. وانظر مشكل إعراب القرآن: ٣٥٨/١. وفيه زيادة في التخريج على ما ذكرت.

(٢) الآية: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِن كَانُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾. سورة التوبة: ٦٢/٩.

(٣) وفي التبيان للعكبري: ٦٤٩/٢: «وقيل: التقدير: أن تُرْضوه أَحَقُّ» وأشار إلى أنه ذكره في الآية السابقة.

(٤) قال الدسوقي: ٢٦/١ «أي: بأن تخشوه، فالمحل إمّا نصب وإما جرّ» وفي البحر المحيط: ١٦/٥ «ويجوز أن تكون في موضع نصب أو جَرّ على الخلاف إذا حذف حرف الجر، وتقديره: بأن تخشوه، أي: أَحَقُّ من غيره بأن تخشوه».

(٥) أي من الموضعين اللذين تقع فيهما المصدرية.

(٦) سواء كان دالاً على ظنّ أو غيره، بشرط أَلاّ يَجْرِي الظَّنُّ مَجْرَى العلم، فإن جَرَى مجرى العلم فهو كاليقين، وتكون عندئذٍ بعده مخفّفة. انظر الشمني: ٥٨/١.
وذكر المالقي أنها إذا نصبت فلا تقع بعد أفعال اليقين، كعَلِمْتُ وأَيْقَنْتُ وتحققتُ، على أنّ «أَنْ» الناصبة قد تقع بعد اليقين ولكنه قليل شاذ. انظر رصف المباني: ١١٢.
وفي همع الهوامع: ٨٨/٤، ذكر السيوطي ما ذكره المالقي، ثم قال: جَوَّز [أي الفرّاء] أن تلي (أَنْ) الناصبة للمضارع لفظ العلم، وما في معناه، مستدلاً بقراءة: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾ [طه ٢٠/ ٨٩]. بالنصب، وهي بمعنى: أفلا يعلمون..
وأُجيب بأن العلم إنما يمتنع وقوع (أن) الناصبة بعده إذا بقي على موضعه الأصلي، أما إذا أُوِّل بالظنّ واستعمل استعماله فإنه يجوز فيه ذلك.. ومنع المبرد النصب أيضاً في المؤوّل بالظن».
وقول المصنف: «فتكون» أي فيكون المصدر في موضع رفع.

﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾[(١)]، ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا﴾[(٢)]. الآية[(٣)]، ونحو: «يعجبني أن تَفْعَلَ»[(٤)].

ونَصْبٍ[(٥)]، نحو: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾[(٦)]،

---

(١) الآية: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ ٱلْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ﴾ سورة الحديد: ١٦/٥٧.

(٢) الآية: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ سورة البقرة: ٢١٦/٢.

(٣) عند الدسوقي: ٢٧/١ «أي: (فأن تكرهوا) في محل رفع استغنت به عسى عن الخبر».
وقال أبو حيان: «عسى هنا للإشفاق، لا للترجي، ومجيئها للإشفاق قليل، وهي هنا تامة لاتحتاج إلى خبر..» البحر: ١٤٣/٢، وانظر العكبري: ١٧٣/١.

(٤) الجملة: «نحو يعجبني أن تفعل» سقطت من م١/١١أ، وهي مثبتة في المخطوطات الباقية والمطبوع.

(٥) أي وتكون «أنْ» في موضع نصب.
والآية: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ سورة يونس: ٣٧/١٠.

(٦) في م٢/٥أ زيادة من لفظ الآية: ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ ومثله عند الدماميني: ٥٨.
وذكر الدماميني: ص٥٨: أنَّ ﴿أَن يُفْتَرَىٰ﴾ أعربه غير واحد خَبَر (كان) فأن يفترى مُقَدَّر بمصدر، والمصدر مقدّر باسم مفعول، كما ذكره المصنف في أواخر الكتاب، أول القاعدة السابعة. وإنما احتيج إلى تقدير المصدر اسم مفعول ليصح الإخبار، وجَعْلُهُ من باب الإخبار بالمصدر على وجه المبالغة لا يتأتّى في هذا المحل.
وذكر أبو حيان في البحر المحيط: ١٥٦/٥: أنّ الظاهر أنّ ﴿أَن يُفْتَرَىٰ﴾ خبر «كان» أي افتراءً، أي: ذا افتراء، أو مُفْتَرَى، ثم قال: «ويزعم بعض النحويين أنَّ (أَنْ) هذه هي المضمرة بعد لام الجحود في قولك: ما كان زيد ليفعل، وأنه لما حُذِفَت اللام أُظْهِرَت (أَنْ)، وأن اللام و(أَنْ) يتعاقبان، فحيث جيء باللام لم نأت بأنْ، بل نقدّرها، وحيث حذفت اللام ظهرت أَنْ».

﴿يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾[١]، ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾[٢].

وخفض[٣]، نحو: ﴿أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا﴾[٤]، ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾[٥]، ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾[٦].

= ورَدّ هذا أبو حيان، وذكر أنه على قول الزاعم لا يكون «أن يفترى» خبراً لكان، بل الخبر محذوف، و «أَنْ يفترى» معمول لذلك الخبر بعد إسقاط اللام. وهذا الرأي الذي لم يُسَمِّ أبو حيان صاحبه وجدتُه للرضي في شرح الكافية.

وذكر هذا الرأي العكبري مع الرأيين السابقين في التبيان: ٦٧٥/٢،

الأول: أنه خبر كان، أي وما كان القرآن افتراء، والمصدر بمعنى المفعول أي مفترى. **والثاني:** التقدير: وما كان القرآن ذا افتراء. **والثالث:** وما كان هذا القرآن ممكناً أن يفترى.

وذهب الدماميني إلى أنه قد تكون (كان) تامة، و «أن يفترى» بدل من فاعلها، بدل اشتمال، وتعقّبه الشمني. انظر الدماميني، والشمني: ٥٨/١، والأمير: ٢٦/١.

(١) الآية: ﴿فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَٰدِمِينَ﴾ سورة المائدة: ٥٢/٥.

(٢) الآية: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ سورة الكهف: ٧٩/١٨.

(٣) أي وتكون «أَنْ» في موضع خفض.

(٤) الآية: ﴿قَالُوٓاْ أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِنۢ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ سورة الأعراف: ١٢٩/٧.

(٥) الآية: ﴿وَأَنفِقُواْ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ سورة المنافقون: ١٠/٦٣.

(٦) الآية: ﴿قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ، وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ سورة الزمر: ٣٩/ ١١ - ١٢.

ومحتملة لهما[١]، نحو: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى﴾[٢]، أصله[٣]: في أن يغفر لي، ومثله: ﴿أَن تَبَرُّواْ﴾[٤] إذا قُدِّر[٥]: في أن تبرّوا، أو لئلا تَبَرّوا[٦]:

وهل المحذوف بعد حذف الجارّ جَرّ أو نصب[٧]؟ فيه خلاف، وسيأتي.

وقيل[٨]: التقدير مخافة أن تَبَرّوا[٩].

واختُلِف في المحل من نحو[١٠]: «عسى زيد أن يقوم»، فالمشهور أنه نصب

---

(١) أي تكون «أَنْ» وصلتها محتملةً لموضع النصب ولموضع الخفض.

(٢) الآية: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ سورة الشعراء: ٨٢/٢٦.

(٣) قوله: «أصله في أن يغفر لي» سقط من م١٢/٤أ، وأثبت على هامش المخطوط.

(٤) سورة البقرة: ٢٢٤/٢ وسبق ذكرها بتمامها.

(٥) أي وليست مثليّتها في احتمال النصب والخفض على الإطلاق، وإنما ذلك إذا قُدِّر: في أن تبروا. والجارّ على هذا التقدير متعلق بـ «عُرْضة» لما فيه من معنى الاعتراض، أي: ولا تجعلوا الله معترضاً في البرّ، أي حاجزاً مانعاً منه. انظر الدماميني: ٥٨، والدسوقي: ٢٧/١.

(٦) هذا تقدير الكوفيين، انظر التبيان للعكبري: ١٧٩/١.
وفي مشكل إعراب القرآن: ٩٧/١: «قيل: تقديره كراهة أَنْ، وقيل: لئلا».

(٧) بيان لاحتمال الوجهين. وسيأتي الحديث عن هذا في آخر الباب الرابع من هذا الكتاب.

(٨) سقط النص من قوله: «وقيل» إلى قوله: «وأَنْ هذه موصول حرفي» من المخطوطين: م٢/٥ب، وم٤/١٢أ.
واستكمل في النسخة الثانية على هامش الصفحة.

(٩) فهو على هذا مفعول له، حذف المضاف فقام المضاف إليه مقامه، وإبقاؤه على الجر على حذف المضاف شاذٌّ، فلا يُرْتَكَبُ تخريج القرآن عليه إلا لضرورة.
انظر التبيان للعكبري: ١٧٩/١، والدماميني: ٥٩، والأمير: ٢٦/١.

(١٠) انظر هذا في القاعدة السابعة من هذا الكتاب «اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدَّر على تقدير آخر».

على الخبرية[١]، وقيل: على المفعولية[٢]، وإنّ معنى: «عسيتَ أن تَفعَل»؛ قاربت أن تَفْعَلَ. ونُقِل عن المبرد[٣]. وقيل: نَصْبٌ بإسقاط الجار، أو بتضمين[٤] الفعل معنى (قارب)، نَقَلَهُ ابن مالك[٥] عن سيبويه، وإن المعنى: دَنَوْتَ[٦] من أن تَفْعَلَ، أو قاربتَ أن تَفْعَلَ.

والتقدير الأول[٧] بعيد؛ إذ لم يُذْكَرْ هذا الجارّ في وقت[٨]، وقيل: رفع على

---

(١) بناءً على أن «عسى» مثل «كان» في رفع الاسم ونصب الخبر، ويُقَدَّر على هذا القول في التركيب المذكور ونحوه مضاف إمّا في الاسم أو الخبر، أي: عسى حالُ زيد القيام، أو عسى زيدٌ ذا قيامٍ، أو يؤوّل المصدر باسم الفاعل ليصحَّ الإخبار.
وذكر الدماميني أنّ في هذا التقدير تكلُّفاً؛ لأنه لم يظهر المضاف الذي قَدَّروه يوماً من الدهر لا في الاسم ولا في الخبر.
انظر الدماميني: ٥٩، والدسوقي: ٢٧/١.

(٢) أي فهي فعل متعدٍّ إلى واحد كضَرَب، وليست من أخوات «كان».

(٣) أي نقل هذا القول عن المبرد، وانظر رأيه هذا في المقتضب: ٧٠/٣.

(٤) في حاشية الأمير: ٢٧/١: «والفرق بين هذا وبين السابق أنّ ذاك يجعله من أصل وضع (عسى)، وهذا طارئ بالتضمين».

(٥) في التسهيل: ٦٠: «وليس المقرون بأن خبراً عند سيبويه» وفي الكتاب: ٤٧٧/١: «تقول: عسيتَ أَنْ تَفْعَلَ، فأَنْ ههنا بمنزلتها في قولك: قارَبْتَ أَنْ تَفْعَلَ، أي قارَبْتَ ذاك، وبمنزلة: دَنَوْتَ أَنْ تَفْعَلَ».

(٦) هذا راجع للتضمين، ولا حذف، وفي هذه الحالة لا خلاف على صحة هذا التقدير في أنّ المحل نصب.
وذكر الرضي أنه لم يثبت في (عسى) معنى المقاربة، لا وَضْعاً ولا استعمالاً. انظر شرح الكافية: ٣٠٣/٢.

(٧) وهو النصب على إسقاط الجار.

(٨) في م٣/١١ب «في محل».

البدل[١] و[٢]سَدّ مَسَدَّ الجزأين[٣]، كما سَدَّ في قراءة[٤] حمزة: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْۚ﴾[٥][٦] مَسَدَّ المفعولين.

---

(١) محل «أن يقوم» من نحو: عسى زيد أن يقوم، رفع على البدل، وذكر الرضي هذا للكوفيين، ثم قال: «والذي أرى أن هذا وجه قريب». شرح الكافية: ٣٠٣/٢.
وفي همع الهوامع: ١٣٨/٢: «زعم الكوفيون أنه بَدَلٌ من الأول بَدَلَ المصدر، فالمعنى في كاد أو عسى زيد أن يقوم: قَرُب قيامُ زيد، فَقُدِّم الاسم وأُخِّر المصدر، ورُدَّ بأن (أَنْ) هنا لا تُؤَوّل بالمصدر، وإنما جيء بها لتدل على أنّ في الفعل تراخياً. وزعم ابن مالك أنّ موضعه رفع، وأَنْ والفعل بَدَلٌ من المرفوع، سادٌّ مَسَدّ الجزأين كما في: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾» العنكبوت ٢/٢٩.
وهو بدل من «زيد» وهو بدل اشتمال، كما في قولك: أعجبني زيد قيامه. انظر الدماميني: ٥٩.

(٢) سقطت الواو من م٢، وهي ليست في طبعة مبارك وزميله: ٤٣/١.

(٣) أي اللذين يحتاج إليهما «عسى»، فإنها في الأصل داخلة على مبتدأ وخبر. وفي حاشية الأمير: ١/ ٢٧: «وقال هذا مع أن الجزء الأول مذكور؛ لأنّ المُبْدَل منه في نِيَّةِ الطَّرْح».

(٤) أي كما سَدَّ البدل.
حمزة هو بن حبيب، يُكنى أبا عمارة، كان مولىً لآل عكرمة بن رِبْعي التيمي، وكان يجلب الزيت من الكوفة إلى حُلْوان، ويجلب الجوز والجبن إلى الكوفة، ويتخذه أهل الكوفة إماماً معظمّاً، وهو أحد القرّاء السبعة.
وفاته بحلوان سنة (١٥٦هـ). انظر مراتب النحويين: ٥٢، وغاية النهاية ٢٦١/١.

(٥) الآية: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْۚ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْمًاۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ سورة آل عمران: ١٧٨/٣.

(٦) قرأ حمزة والمطوعي ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ بتاء الخطاب، وهو خطاب للرسول صلى الله عليه وسلم، أو لكل أحد.
وذكر النحاس في إعراب القرآن: ٣٧٩/١، أن أبا حاتم زعم أن هذه القراءة لحن، وتابعه على ذلك جماعة.
وذكر العكبري في التبيان: ٣١٣/١، أنّ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ هو المفعول الأول، وفي المفعول الثاني وجهان:

=

و «أَنْ» هذه موصول[١] حرفي، وتوصل بالفعل المتصرّف[٢]، مضارعاً كان كما مَرَّ[٣]، أو ماضياً، نحو: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾[٤]، ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ﴾[٥]، أو

= أحدهما: أَنّ وما عملت فيه، والثاني: أن المفعول الأول محذوف أقيم المضاف إليه مقامه، التقدير: ولا تحسبن إملاء الذين كفروا، وقوله: ﴿أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ﴾. بدل من المضاف المحذوف، والجملة سَدّت مَسَدَّ المفعولين، والتقدير: ولا تحسَبَنَّ أَنَّ إملاء الذين كفروا خير لأنفسهم.
كما ذكر أنه يجوز أن تجعل (أَنّ) وما عملت فيه بدلاً من الذين كفروا، بدل اشتمال، والجملة سَدَّت مَسَدَّ المعفول، وأثبت هذا الرأي أبو حيان والزمخشري لابن الباذش، وذكر مكي مثل هذا، وزاد على ذلك أنّ من قرأ بالتاء فجوازه على التكرير، وتقديره: لا تحسَبَنَّ الذين كفروا ولا تحسبن أنما نملي لهم فأنما سَدّت مَسَدّ المفعولين لـ «حسب» الثاني، وهي وما عملت فيه مفعول ثان لحسب الأول، وهذا الرأي أثبته النحاس للكسائي والفراء.
وانظر هذه القراءة في البحر: ١٢٢/٣، والتيسير: ٩٢، والإتحاف: ١٨٢، والسبعة: ٢٢٠، وشرح الشاطبية: ١٧٧ والبيان: ٢٣٢/١، والقرطبي: ٢٨٧/٤، والكافي: ٧٩، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ١٦٧، والمكرر: ٢٧، والطبري: ١٨٦/٤، والنشر: ٢٤٤/٢، والتبصرة: ٤٦٨، وإعراب النحاس: ٣٧٩/١، ومعاني الفراء: ١٠٤/١، ٢٤٨، وإرشاد المبتدي: ٢٧٢، والكشف عن وجوه القراءات: ٣٦٥/١، والعكبري: ٣١٣/١، والرازي: ١٠٦/٩، والمبسوط: ٩٧١، وحجة القراءات: ١٨٢ والعنوان: ٨١، ومعاني الزجاج: ٤٩١/١، وحاشية الجمل: ٣٣٩/١، والجنى الداني: ٩٤، ٤٦٥.
وانظر بقية القراءات وتخريجها في موضعها من كتابي «معجم القراءات».

(١) المراد به ما أُوِّل مع مايليه بمصدر، وزاد ابن مالك بأنه ما لم يحتج إلى عائد، وهي كالمشدّدة. انظر شرح المفصل: ١٤٣/٨، وشرح الكافية: ٣٨٧/٢، والدماميني: ٦٠/١.

(٢) جعل ذلك مع المتصرف ليصحّ سَبْكُ المصدر منه، وذكر ابن الحاجب أنه قد يدخل على الفعل الجامد مثل «عسى»، فيكون المصدر حينئذٍ من المعنى. انظر حاشية الدسوقي: ٢٨/١، والأمير: ٢٧/١.

(٣) وذلك في قوله تعالى: ﴿وأَنْ تصوموا﴾ وغيره مما سبق الحديث عنه.

(٤) الآية: ﴿وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْاْ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ سورة القصص: ٨٢/٢٨.

(٥) الآية: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا﴾ سورة الإسراء: ٧٤/١٧.

أمراً كحكاية سيبويه[١]: «كتبتُ إليه بأَنْ قُمْ»[٢]. هذا هو الصحيح.

وقد اختُلف من ذلك في أمرين:

أحدهما: كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع، والمخالف في ذلك ابن طاهر[٣]، زعم أنها غيرها[٤] بدليلين:

---

(١) الكتاب: ١/٤٧٩ ـ ٤٨٠، قال: «أما قوله: كتبتُ إليه أَنِ ٱفْعَلْ، وأمرتُه أَنْ قُمْ، فيكون على وجهين: على أن تكون (أنْ) التي تنصب الأفعال، ووصلتها بحرف الأمر والنهي، كما تَصِل الذي بـ (تَفْعَلُ) إذا خاطبتَ حين تقول: أنت الذي تَفْعَلُ، فوصلت أن بـ (قُمْ)، لأنه موضع أمر، وكما وَصَلْتَ الذي بـ «تقول» وأشباهها إذا خاطبت، والدليل على أنها تكون (أَنْ) التي تنصب أنك تدخل الباء فتقول: أوعزت إليه بأنِ افعلَ، فلو كانت (أَيْ) لم تدْخلها الباء كما تدخل الأسماء.
والوجه الآخر: أن تكون بمنزلة: أَيْ.».
وقد أشار إلى رأي سيبويه الزمخشري في الكشاف: ٤/٨٨، عند حديثه عن الآيتين: ﴿.. وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ، وَأَنْ أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا..﴾ من سورة يونس: ١٠/١٠٤ ـ ١٠٥. وانظر البحر المحيط: ٥/١٩٦.

(٢) وفي الهمع: ٤/٨٨: «وبالنهي في نحو: كتبتُ إليه ألاّ تفعل».

(٣) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخِدَبّ، أي الرجل الطويل، وهو نحوي مشهور، حافظ بارع، اشتهر بتدريس الكتاب، وهو أستاذ ابن خروف وغيره من معاصريه، له حواشٍ على الكتاب، اعتمدها ابن خروف في شرحه، وله تعليق على الإيضاح. مات سنة (٥٨٠هـ) انظر بغية الوعاة: ١/٢٨.
وانظر رأي ابن طاهر في همع الهوامع: ٤/٨٨.

(٤) قال الدسوقي: ١/٢٨: «أي هو معترف بأنها مصدرية، إلاّ أنها ليست ناصبة، ولا مخلِّصَةً للاستقبال، وأبو حيان يقول: إن الداخلة على الأمر تفسيرية، والداخلة على الماضي مصدرية، إلاّ أنها ليست الناصبة».
قلتُ: ما ذكره الدسوقي عن أبي حيان من أَنّ الداخلة على الأمر تفسيرية كلام ناقص، فقد ذكر أنها قد تكون مع الأمر مصدرية أيضاً. وانظر البحر المحيط: ٥/١٩٦، وسيأتي بيان مفصَّل في المسألة بعد قليل.

- **أحدهما**: أن الداخلة على المضارع تُخَلِّصه[١] للاستقبال، فلا تدخل على غيره، كالسين وسوف[٢].

- **الثاني**: أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعهما[٣] بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد (إِنْ) الشرطية، ولا قائل به[٤].

والجواب عن الأول[٥]: أنه منتقضٌ بنون[٦] التوكيد، فإنها تخلّصُ المضارع للاستقبال، وتدخل على الأمر باطّراد واتفاق، وبأدوات[٧] الشرط؛ فإنها أيضاً تخلّصه[٨] مع دخولها على الماضي باتفاق.

---

(١) ذكر أبو حيان أن هذا ليس بمتفق عليه، فقد ذهب بعض النحويين إلى أنها قد لا تخلِّصُهُ للاستقبال. حاشية الأمير: ١/٢٧.

(٢) السين وسوف يخلّصان المضارع للاستقبال ولا يدخلان على غيره.

(٣) عند الدماميني: ١/٦٠، والدسوقي: ١/٢٨: «موضعهما» بالمثنى، أي موضع الماضي والأمر الموصولة هي بهما. وانظر حاشية الأمير: ١/٢٨. وهي كذلك في المخطوطات، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين، وانفردت طبعة مبارك وزميله بصورة الإفراد «موضعها» ١/٤٤.

(٤) فثبت بهذا أنّ الداخلة على الماضي والأمر غير الداخلة على المضارع.

(٥) أي عن الدليل الأول عند ابن طاهر.

(٦) خفيفة كانت أو ثقيلة.

وفي حاشية الأمير: ١/٢٨: «أجاب ابن الصائغ بأن كلامه فيما يخلّص للاستقبال بأصل الوضع، ونون التوكيد ليست كذلك؛ إذْ أَصْلُ وضعها للتأكيد، ولزم من ذلك أَلاّ تدخل إلاّ على مستقبل، إذ الماضي لا يحتمل التأكيد، والحال لا حاجة لتوكيده؛ لأنه يمكن الاطلاع على حالته من قوة أو ضعف..» وانظر حاشية الدسوقي: ١/٢٨.

(٧) في م٢/٥ب سقط من هنا إلى قوله: «باتفّاق».

وقيّد الدماميني الأدوات الشرطية بالجازمة احترازاً من نحو: «لو» و «لما» على القول بأنهما حرفا شرط. انظر حاشيته: ٦٠.

(٨) أي للاستقبال.

وعن الثاني[١]: أنه إنما حُكم على موضع الماضي بالجزم بعد (إنْ) الشرطية؛ لأنها أثّرت[٢] القلب إلى الاستقبال في معناه، فأثّرت الجزم في مَحَلِّه[٣]، كما أنها أثّرت التخليص إلى الاستقبال في معنى[٤] المضارع أثّرت النصب في لفظه[٥].

الأمر الثاني[٦]: كونُها توصل بالأمر، والمخالف في ذلك أبو حيان[٧]، زعم أنها لا تُوصَل[٨] به، وأن كل شيء سمع من ذلك فـ (أَن) فيه تفسيرية، واستدل بدليلين:

---

(١) أي عن الدليل الثاني من دليلي ابن طاهر.

(٢) التأثير في العمل تابع للتأثير في المعنى.

(٣) و «أَنْ» المصدرية إذا دخلت على الماضي لا تؤثّر في معناه شيئاً، فلا تؤثّر عملاً في محلِّه فافترقا. وقوله: «كما أنها» أي (أن) المصدرية.

(٤) وهو احتماله للحال والاستقبال.

(٥) قال الدماميني: «قد يُقال: ليس بين تأثير الأدوات لتخليص المعنى إلى الاستقبال، وتأثيرها لنصب اللفظ تلازمٌ؛ بدليل سوف» انظر حاشيته: ٦٠.

(٦) من الأمرين المختلف فيهما، وقد مضى الخلاف الأول وهو كون الموصولة بالماضي والأمر هي الموصولة بالمضارع، ورأي ابن طاهر أنها ليست هي. وقوله: «كونها» أي (أن) المصدرية.

(٧) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي النِّفْزِي، نسبة إلى نَفْزَة، قبيلة من البربر. نحويّ مُفَسِّرَ مُحَدِّث مقرئ، مؤرّخ أديب، ولد بمطخشارش آخر شوال سنة (٦٥٤هـ)، وأخذ عن العلماء المعروفين في الأندلس، ثم دار في بلاد المسلمين، واستقر في القاهرة عام (٦٨٠هـ)، وتابع التحصيل، ثم تصدّر حلقات التدريس، وكَثُر تلاميذه، ومنهم ابن هشام هذا صاحب «مغني اللبيب»، وله المؤلفات الكثيرة منها: البحر المحيط، في التفسير، إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، وغيرها.
توفيّ سنة (٧٤٥هـ). انظر بغية الوعاة: ١/٢٨٠، وما بعدها.

(٨) هذه أول المسائل التي رَدّها ابن هشام على شيخه أبي حيان، ولقد تتبّعت هذه المسألة وغيرها في بحث أعددتُه لدرجة الدكتوراه تحت عنوان: « البحر المحيط لأبي حيان، دراسة نحوية صرفية صوتية».

. . . .

= ومما ذكرتُه في هذه الدراسة أني تتبعت تعليق العلماء على هذه المسألة، ورأيهم في موقف ابن هشام من شيخه، وكان أول ما بدأتُ به هو حاشية الأمير، فوجدت صاحبها يبيّن أن ما ذكره ابن هشام لأبي حيان قاله عالم آخر سبقه إلى ذلك وهو الرضي، ثم التمس الأمير العذر لابن هشام في أن كتاب الرضي لم يصل إلى القاهرة إلا بعد موته، كما ذكر ذلك البغدادي في شرح الشواهد. انظر حاشية الأمير: ٢٨/١.
كما نقل الأمير عن السيوطي أنّ أبا حيان ناقض نفسه في البحر المحيط فجعل «أَنْ» من قوله: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم﴾ المائدة: ٤٩/٥. مصدرية..
وانتقلتُ بعد ذلك إلى حاشية الشمني، فوجدته ذكر ما ذكره الأمير، وزاد عليه بنقل نص المسألة عن الرضي.
انظر حاشية الشمني: ٦١/١، والدماميني: ٦٠.
ثم رجعتُ إلى البحر المحيط فوجدت أبا حيان تارة يذكر أنّ «أَنْ» في مثل هذا الموضع تفسيرية، وتارة أخرى يبيح دخول «أَنْ» على الأمر مع بقائها مصدرية، وتارة ثالثة يذكر هذا دون تردد أو حذر، وقد صَرّح بذلك في مواضع من تفسيره، منها:

١ - ما جاء في سورة النساء في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُوا۟ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ..﴾ النساء: ٦٦/٤.
فقد ذكر أنّ «أَنْ» يحتمل أن تكون تفسيرية، وأن تكون مصدرية على ماقرره العلماء من أنّ «أَنْ» تُوْصَلُ بالأمر.

٢ - وفي سورة المائدة في قوله تعالى: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ المائدة: ٤٩/٥، وهي الآية التي أشار إليها السيوطي، وزعم أنّ أبا حيان ناقض نفسه فيها، ذكر أبو حيان أنهم أجازوا في ﴿وَأَنِ ٱحْكُم﴾ أن تكون في موضع نصب، كما قيل: إنها قد تكون تفسيرية.

٣ - وفي سورة يونس الآية: ٢ في قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ..﴾ قال أبو حيان: «ويجوز أن تكون (أَنْ) المصدرية الثنائية الوضع، لا المخففّة من الثقيلة، لأنها لا تُوصَلُ بالماضي والمضارع والأمر، فوُصِلَتْ هنا بالأمر، ويَنْسَبكُ منها مصدر تقديره: بإنذار الناس، وهذا الوجه أَوْلَى من التفسيرية».

٤ - وفي سورة النحل في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا...﴾ الآية: ٦٨ قال أبو حيان: «و (أَنْ) تفسيرية؛ لأنه تقدَّم معنى القول، وهو أوحى، أو مصدرية باتخاذ». =

- **أحدهما**[(١)]: أنهما إذا قُدِّرا بالمصدر فاتَ معنى[(٢)] الأمر.

- **الثاني**: أنهما لم يَقَعَا فاعلًا[(٣)]، ولا مفعولًا،[(٤)] لا يَصِحُّ: «أعجبني أَنْ قُمْ»، ولا «كرهتُ أَنْ قُمْ»، كما يصح ذلك مع الماضي والمضارع.

= وفي السورة نفسها الآية/١٢٣: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا...﴾ قال أبو حيان: «(أَنْ) تفسيرية، أو في موضع المفعول».

ومن عَرْض هذه المواضع يتبيَّن لك أنّ ما ذكره ابن هشام عن أبي حيان، إن كان صحيحاً، فقد تراجع عنه في (البحر)، وكان على ابن هشام أن يرجع المرّة بعد المرة إلى هذا الكتاب، فهو آخر ما ألّفه أبو حيان، وفيه استقرّت آراؤه، ولو فعل هذا لكان أشار إلى رجعة أبي حيان شيخه، ولما احتاج إلى هذا الرّدّ.

كما أنه لو قُدِّر لابن هشام أن يَرَى المسألة عند الرضي لما جاء منه الردّ على شيخه أبي حيان. فقد ذهب هذا المذهب الرضي قبله، قال في شرح الكافية: ٣٨٦/٢: «.. ولا يُوْصَل بالأمر؛ لأنه ينبغي أن يفيد المصدر المؤوّل به (أَنْ) مع الفعل ما أفاد (أَنْ) مع ذلك الفعل، وإلاّ فليسا مؤوَّلين به، ألا ترى أنّ معنى ﴿بما رَحُبَت) التوبة: ١١٨/٢٥ وبرحبها شيء واحد، كذا معنى: علمتُ أنك قائم، وعلمت قيامك، شيء واحد، والمصدر المؤوّل به (أَنْ) مع الأمر لا يفيد معنى الأمر، فقولك: كتبتُ إليه أَنْ قُمْ، بمعنى القيام؛ لأن قولك: بالقيام، ليس فيه معنى طلب القيام، بخلاف قولك: أَنْ قُمْ.

ويتبيّن بهذا أنّ صلة (أَنْ) لا تكون أمراً ولا نهياً خلافاً لما ذهب إليه سيبويه وأبو علي..».

هذا، وقد عرض الشهاب الخفاجي ما كان من أمر هذه المسألة بين ابن هشام وشيخه أبي حيان. انظر حاشية الشهاب: ٤/٥.

(١) أحد دليلَي أبي حيان على أنّ «أَنْ» المصدرية لا توصل بالأمر. وقوله: «أنهما» أي: «أَنْ» وما دخلت عليه وهو الأمر.

(٢) أي فات معنى الأمر الذي كان مستفاداً من الصيغة ضرورة أن المصدر لا دلالة له على الطلب البتة. انظر الدماميني: ٦١.

(٣) والمصدرية الموصولة بغير الطلب يَصِحُّ وقوعُها مع صلتها فاعلاً، نحو: أعجبني أَنْ أحسنت، وأن تُحْسِن، ومفعولاً نحو: كرهتُ أَنْ أسأت وأن تسيء، بخلاف الموصولة بالطلب، فإنه لا يجوز ذلك فيها.

(٤) في م١٢/٤ب: «ولا»، وكذلك طبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٢٩/١.

والجواب عن الأول[١] أنّ فوات معنى الأمرية[٢] في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضيّ والاستقبال في الموصولة بالماضيّ[٣] والموصولة بالمضارع[٤] عند التقدير[٥] المذكور.

ثم إنه[٦] يُسَلِّم مصدرية (أَنْ) المخففة من المشددة مع لزوم مثل[٧] ذلك فيها في

---

(١) وهو فوات معنى الأمر عند التقدير بالمصدر.

(٢) في م٢/٥ب «الأمر».

(٣) مثل: أعجبني أنْ قمتَ.

(٤) مثل أعجبني أن تقوم.

(٥) «والتقدير» أي والتقدير بالمصدر؛ وذلك أنك إذا أوّلت بالمصدر فيهما فقلت: أعجبني قيامك، فاتَ معنى المضيّ والاستقبال، كما أنك إذا أوّلت بالمصدر في قولك: كتبتُ إليه أَنْ قُم، فقلتَ: كتبتُ إليه بالقيام فاتَ معنى الأمر، فكما أنه لا يَضُرُّ فوات ما دَلّتَ عليه الصيغة في الأول لا يَضُرُّ في الثاني، ولا فَرْق.

قال الدماميني: ص٦١: «قلتُ: ولأبي حيان أن يُفَرِّق بأنّ الدلالة على الزمن عند السبك بالمصدر لم تَفُتْ بالكلية، والفائت إنما هو الدلالة الوضعية فقط، وإلاّ فمعنى الزمن مدلول عليه التزاماً ضرورة أنّ الحَدَث لابُدَّ له من زمان، بخلاف معنى الأمر فإنه فات بالكليّة، ولا يلزم من اغتفار الأول اغتفار الثاني.

على أنا نقول: الموصولة بالأمر والنهي عند التأويل بالمصدر إنما تؤوّل بمصدر مأخوذ من المادة التي تدلُّ على الطلب، فإذا قلت: كتبتُ إليه بأن قُمْ، أو بأنْ لاتَقُمْ، فالمعنى: كتبتُ إليه بالأمر بالقيام، أو النهي عنه، فإنما فات الدلالة بالصيغة فقط..» وانظر الشمني: ١/٦١ - ٦٢، والدسوقي: ١/٢٩.

قلتُ: نَصُّ الدماميني هذا أثبته الأمير في حاشيته لابن الصائغ. انظر حاشية الأمير: ١/٢٨.

(٦) أي أبو حيان.

(٧) أي مثل فوات المقصود من الفعل كالدعاء في مثاله التالي.

نحو: ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنۡ غَضِبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ﴾[1][2]؛ إذ لا يُفْهَم الدعاء من المصدر إلّا إذا كان مفعولًا مطلقاً، نحو: سَقياً ورَعْياً.

وعن الثاني[3]: أنه إنما امتنع ذِكْرُهُ[4] لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية

---

(١) الآية: ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ سورة النور: ٩/٢٤.

(٢) هذه قراءة نافع بسكون النون من «أنْ» وكسر الضاد من «غضب» على أنه فعل ماض. وأنْ: هي المخففة، واسمها محذوف ولم يُشِر إلى هذا الضبط ابن هشام ـ رحمه الله ـ ولو بقيت القراءة بالتشديد «أنّ غَضَبَ» لما كان فيها شاهد للمسألة.

والقراءة بتشديد النون من «أنّ» ونصب ما بعدها عن ابن كثير، وابن عامر، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، ويعقوب.

وفي الآية قراءتان أخريان، انظرهما في كتابي: (معجم القراءات)، وقراءة نافع في البحر: ٤٣٤/٦، والتيسير: ١٦١، والكشف عن وجوه القراءات: ١٣٤/٢، وشرح الشاطبية: ٢٥٦، وحجة القراءات: ٤٩٥، والعكبري: ٩٦٦/٢، وغرائب القرآن: ٤٦/١٨، ومعاني الزجاج: ٣٥/٤، والمبسوط: ٣١٧ والعنوان: ١٣٨، والرازي: ١٦٦/٢٣، وإرشاد المبتدي: ٤٥٩ ـ ٤٦٠، والكافي: ١٤٠، والتبيان: ٤١١/٧، والمكرر: ٨٩، ومجمع البيان: ١٤/١٨، وشرح الألفية لابن الناظم: ٦٨، وشرح التصرح: ٢٣٢/١، وشذور الذهب: ٢٨٢، وشرح ابن عقيل على التسهيل: ٣٣١/١، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٣٨٦/١، وقطر الندى: ٢١٤، وحاشية الصبان: ٢٧٦/١، ٢٩٨، وشرح الكافية الشافية: ٤٩٧/١.

وقال أبو حيان: «.. قال أبو علي: وأهل العربية يستقبحون أن يليها [أي: أَنْ المخففة] الفعل إلاّ أن يُفْصَلَ بينها وبينه بشيء، نحو قوله: ﴿علم أَنْ سيكون﴾ وقوله: ﴿أفلا يرون ألاّ يرجع..﴾ وأورد في البحر المحيط: ٤٣٤/٦، رأي ابن عطية في قراءة نافع هذه على أنها مستغربة.

(٣) والجواب عن الثاني، هو أنّ (أَنْ) مع الأمر لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً.

(٤) من نحو: أعجبني أَنْ قُمْ، وكرهتُ أَنْ قُمْ.

بالإنشاء[١]، لا لما ذكر[٢]، ثم ينبغي له أَلّا يُسَلِّم[٣] مصدرية «كي»؛ لأنها لا تقع فاعلًا، ولامفعولًا، وإنما تقع مخفوضةً بلام التعليل.

ثم مما يُقْطَعُ به على قوله[٤] بالبطلان حكايةُ سيبويه[٥]: «كتبتُ إليه بأن قُمْ»، وأجاب[٦] عنها بأن الباء[٧] محتملة للزيادة، مثلها في قوله[٨]:

---

(١) قال ابن الصائغ: «أين الإنشاء إذا أُوِّل بالمصدر؟ بل أين الجملة من أصلها؟
ولك أن تقول: صورة اللفظ قبل التأويل معتبرة.
قال الشارح: بناء على أنّ التأويل من معنى الأمر لا مانع من التعليق: إذ المعنى: أعجبني الأمر بالقيام، وكرهتُ الأمر به» انظر حاشية الأمير: ٢٨/١ - ٢٩.

(٢) وهو أنّ المصدرية لابُدَّ من وقوعها مع صلتها فاعلاً أو مفعولاً.

(٣) وهو قد سَلَّم مصدريتها نحو: جئتني لكي تكرمني، فدلّ هذا على فساد ما ذهب إليه.

(٤) أي قول أبي حيان.

(٥) ذكرتُ النص فيما سبق. وانظر الكتاب: ٤٧٩/١ - ٤٨٠.

(٦) أي أبو حيان.

(٧) ليس في نص سيبويه «باء» فهو عنده: «كتبتُ إليه أَنِ افْعَلْ، وأمرتُهُ أَنْ قُمْ».

(٨) البيت من قصيدة للراعي النميري، وذكر البغدادي أنه ورد في شعرٍ للقتّال الكلابي.
ويروى: «أخمرة» بالخاء المعجمة، و«تلك الحرائر»، ورواية الديوان: أحمرة، بالحاء المهملة.
والأَحْمِرَة: جمع حمار، جَمْعَ قِلّة، وخَصَّ الحمير لأنها رذال المال وشرّه. يقال: شَرُّ المال مالا يُزكّى ولا يُذَكّى.
والأخمرة، بالخاء المعجمة، جمع خمار، وهو ما تَسْتُرُ به المرأةُ رأسها.
وهذا الضبط نقله البغدادي عن السكرّي، في شرح أشعار اللصوص، وتبعه مَن بعده.
وسود المحاجر: صفة رَبّات البيوت، أي مُسْوَدّة محاجرها، وهو جمع مَحْجر، كمجلِس ومَنْبَر، وهو من الوجه حيث يقع عليه النقاب، وما بَدَا من النقاب محجر أيضاً. وأراد بهذا الوصف الإماء السود.
قال السكرّي: «سُود المحاجر، من سواد الوجه، وخَصّ المحاجر دون الوجه والبدن كله لأنه أوّل ما يُرَى..» «لا يقرأن بالسُّوَرِ»، أي: هُنّ خَيِّرات كريمات، يتلون القرآن، ولَسْنَ بإماء سُود ذوات حُمُر يسقينها. =

[هُنَّ الحرائرُ لاربَّاتُ أَحْمِرَةٍ   سُوُد المحاجِرِ] لايَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ[1]

وهذا وهم فاحش؛ لأن حروف الجرِّ - زائدةً كانت أو غير[2] زائدة - لا تدخل إلا على الاسم أو ما في تأويله.

* * *

= والشاهد في البيت زيادة الباء في المفعول به «بالسُّوَر».

- والراعي هو عبيد بن حُصَين، ينتهي نسبه إلى نمير بن عامر بن صعصعة، وكنيته أبو جندل، ولقّب بالراعي لكثرة وصفه الإبل والرعاء في شعره، وقيل: لقب به ببيت قاله، وكان يقال لأبيه في الجاهلية الرئيس، وولده وأهل بيته في البادية سادة أشراف، وهو شاعر فحل من شعراء الإسلام في الطبقة الأولى.

والقتّال الكلابي هو عبد الله بن مجيب، وقيل اسمه عبادة، وقيل عُبَيْد، وكنيته أبو المسيب، ولقّب بالقتال لتمرُّده وفتكه، وكان شجاعاً فارساً شاعراً في عصر الراعي والفرزدق وجرير.

انظر البيت في شرح السيوطي: ١/٣٣٦، وشرح البغدادي/٣٦٨، والخزانة: ٣/٦٦٧، ٤/١٦٠، والمفصل: ٢٨٥، والجنى الداني: ٢١٧، واللسان (سور)، والديوان/١٢٢، القرطبي ١/٦٦، ١٢/ ١١٥، البحر المحيط ٢/٧١.

(١) في م٤/١٢ب، ذكر الشطر الثاني بتمامه. وانظر الحديث عن البيت في البحر المحيط: ١/١٤، ٤٠٩، ٢/٧١، ٤/٣٨٨، ٦/١٨٤.

(٢) «غير زائدة» ليست في م٣/ ١٢أ، وأثبتت على هامش النسخة.

تنبيه

ذكر(١) بعض الكوفيين، وأبو عبيدة(٢)، أن بعضهم يجزم(٣) بـ «أَنْ».
ونقله اللِّحياني(٤) عن بعض بني صُبَاح(٥) من ضبّة،

---

(١) من قوله: «ذكر بعض الكوفيين» إلى قوله: «لا مجزوم»، نقله الأشموني عن ابن هشام ولم يَعْزُه له. انظر شرح الأشموني: ٢/٢٨٣ - ٢٨٤. ما ذكره ابن هشام منقول من المرادي. انظر الجنى الداني: ٢٢٦.

(٢) هو مَعْمَر بن المثنّى، لغويّ بصريّ، وهو مولى بن تيم، تيم قريش، رهط أبي بكر الصدّيق رضي الله عنه. أخذ عن يونس وأبي عمرو، وهو أول من صَنَّف غريب الحديث، وأخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم والمازني وغيرهم، وأقدمه الرشيد من البصرة إلى بغداد وقرأ عليه.
كان شعوبياً، وقيل: كان يرى رأي الخوارج الإباضية، وقد أثنى عليه الجاحظ وابن قتيبة. صنّف: المجاز في غريب القرآن، والأمثال في غريب الحديث، والمثالب، وأيام العرب، ومعاني القرآن، وغيرها.
مولده سنة (١١٢هـ) ووفاته سنة (٢١١هـ)، وقيل غير ذلك في وفاته. انظر بغية الوعاة: ٢/٢٩٤.

(٣) أي بعض العرب.
وجاء في همع الهوامع: ٤/٩١. «ولا يجوز الجزم بـ (أَنْ) عند الجمهور، وجَوّزه بعض الكوفيين، قال الرؤاسي من الكوفيين: فصحاء العرب ينصبون بـ (أَنْ) وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها. وممن حكى الجزم بها لغةً من البصريين أبو عبيدة واللحياني، وزاد أنها لغة بني صُبَاح». وانظر توضيح المقاصد: ٤/١٨٥، والجنى الداني: ٢٢٦.

(٤) هو عليّ بن المبارك، وقيل: ابن حازم، أبو الحسن اللِّحياني، من بني لِحيان بن هذين بن مدركة، وقيل: سُمِّي به لعظم لحيته. أخذ عن الكسائي وأبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأصمعي وأبي عبيدة، وعُمْدَتُه على الكسائي، وأخذ عن القاسم بن سلاّم، وله النوادر المشهورة. بغية الوعاة: ٢/١٨٥.

(٥) عند الدماميني: ٦٣: «صَبّاح» كذا بالصاد المفتوحة والباء المشددة، ومثله في حاشية الأمير: ١/ ٢٩، قال البغدادي: في شرح الشواهد: ١/١٣٠: «.. صُبَاح، بضم الصاد، وخفّة الموحّدة، هذا هو الموجود في كتب اللغة وأَنْسَاب العرب. أمّا صَبّاح، بفتح الصاد وتشديد الموحّدة، فليس بموجود في أسماء البطون والقبائل، ولم يُصِب الدماميني في تشديد الموحّدة، وقد تبعه سائر الشرّاح..».
وصُباح: بطن من ضبّه.وضبطه الشيخ محمد محيي الدين: ١/٣٠: «صَبَاح»، كذا بفتح الصاد والباء، وليس هذا بالصواب. وانظر اللسان، وتاج العروس (صبح).

وأنشدوا [(١)] [عليه قوله][(٢)]:

إذا مـا غَـدَوْنـا قـال وِلْدانُ أَهْـلِنـا　　　تعالَوا إلى أن يأتِنا الصَّيدُ نَحْطِبِ

وقوله[(٣)]:

أُحَـاذِرُ أَنْ تَـعْـلَـمْ بـهـا فـتـردَّهـا　　　فـتـتـركَـهـا ثِـقْـلًا عـلـيَّ كـمـا هِـيَـا

---

(١) زيادة من المطبوع وليست في المخطوطات.

(٢) والبيت لامرئ القيس، وفيه روايات:
«وِلْدانُ أهلها»، «وِلْدانُ حَيِّنا»، «ولْدان قومنا».
«إذا ما غدونا»، «إذا ما ركبنا»، «إذا ما خرجنا»
«إلى أن يأتنا»، «إلى أن يأتي»، «إلى ما يأتنا»
ومعنى غدونا: ذهبنا غُدْوَةً، أي مابين وقت صلاة الفجر وطلوع الشمس. ونَحْطِبْ: مجزوم بجواب الأمر: «تعالَوا».
والشاهد في البيت جزم: «يأتنا» بـ «أَنْ». والأصل: يأتينا، فسقط الياء للجزم.
وهذه رواية الفرّاء للبيت، وقد خطّأ الفارسي هذه الرواية، وأخذ بالثانية: «إلى أن يأتي». وهذه الرواية لا شاهد فيها على الجزم.
وذكر الشمني في حاشيته: ٩٣/١، عن ابن الصائغ قوله: «حكى ابن أسد في كتابه.. عن أبي علي إنكار ذلك، وأن الرواية: (إلى أن يأتي الصيد نحطب) قال: وعلى تقدير صحة الرواية فيمكن تأويلها على أنه على حذف الياء تخفيفاً كما حذفت من قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ الفجر/٤»، لكنها في الآية غاية من الحسن لقصد مشاكلة الفواصل».
وانظر البيت في الديوان: ٣٨٩، وشرح البغدادي: ١٢٨/١، وشرح السيوطي: ٩١/١، والجنى الداني: ٢٢٦، وشرح الأشموني: ٢٨٣/٢، والمحتسب: ٢٩٥/٢، وروايته فيه «إلى أن يأتي»، وذكر المحققان أنه ليس في ديوان الشاعر، ولم يتنبها إلى أنه في زيادات الديوان.

(٣) البيت من قصيدة لجميل العذري.
والرواية في الديوان كما أثبتها السيوطي والبغدادي: «أخاف إذا أنبأتُها أن تُضِيعَها».
ولا شاهد فيه على هذه الرواية.
وقوله: «بها» الضمير عائد على بيت سابق، وهو قوله:

ألا طـال كـتـمـانـي بـثـيـنـة حـاجـةً　　　مـن الـحـاج مـا تـدري بـثـيـنـة مـا هـيـا

=

وفي هذا[١] نظر؛ لأن عطف المنصوب[٢] عليه يَدُلُّ على أنه مُسَكَّنٌ[٣] للضرورة[٤]، لا مجزوم[٥].

وقد[٦] يُرْفَعُ الفعل[٧] بعدها كقراءة ابن محيصن:

= وقد أنشد الكوفيون البيت، واستشهد به ابن هشام على الجزم بـ «أنْ»، وخرّجه بعضهم على أن السكون على الميم من «تَعْلَم» إنما كان لأجل الإدغام، أو هو سكون وقف للضرورة.

قلتُ: قولهم: للإدغام غير صحيح، إذ لا إدغام هنا وإنما هو إخفاء للميم في الباء بعد سكونها، ولا يخفى على ذي بصيرة الفرق بينهما.

وذهب أبو حيان إلى أنه إذا كان قد حكى الجزم بها الكوفيون واللحياني وأبو عبيدة من البصريين كان الأصح جواز ذلك، لكنه قليل، ذكر هذا في (شرح التسهيل)، ونقله السيوطي عنه في (همع الهوامع).

وجميل هو عبد الله بن مَعْمَر، وقيل هو معمر بن عبد الله العذري الحجازي صاحب بثينة العذرية، وهو عند الجمحي في الطبقة السادسة من الإسلاميين.

انظر البيت في شرح البغدادي: ١٣١/١، وشرح السيوطي: ٩٨/١، وشرح الشموني: ٢٨٤/٢، وهمع الهوامع: ٩١/٤، والجنى الداني: ٢٢٧. وانظر الرواية في الديوان/٤٢، فهي مختلفة عمّا هنا.

(١) في م١٢/١ب: «وفيه نظر» أي في الاستشهاد بالبيت الثاني:
«أحاذر أن تَعْلَمْ بها..» البيت.

(٢) وهو «فتردَّها»، و«فتتركَها» بفتح الدال والكاف.

(٣) وذهب الأمير في حاشيته: ٢٩/١، إلى أن «فتردّها» مدغم، فيجوز تقدير جزمه. أي على المُسَكّن بعد «أنْ» وقوله: «عليه» وهو «تَعْلَمْ».

(٤) في م١٢/١ب «بالضرورة».

(٥) ولو كان مجزوماً لكان ما عُطِفَ عليه مجزوماً أيضاً . انظر شرح البغدادي: ١٣١/١.

(٦) من قوله: «وقد يُرْفَعُ الفعلُ» إلى قوله: «أختها ما المصدرية» نقله البغدادي في خزانة الأدب: ٥٦٠/٣.

(٧) في م١٣/٤أ «الفعل المضارع»، وقد يكون لفظ «المضارع» في هذه النسخة زيادة من عمل الناسخ. و«بعدها» أي: بعد «أَن» المصدرية، وتكون حينئذٍ مهملة.

(١)﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾(٢).

---

(١) الآية: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُم مَّآ ءَاتَيْتُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ سورة البقرة: ٢/٢٣٣.

(٢) واختلف في نسبة هذه القراءة «.. يتمُّ» بالرفع إلى قارئها على ما يلي:

١ - انفرد ابن هشام بنسبة هذه القراءة إلى ابن محيصن، هنا وفي الباب الرابع، وكذا في (أوضح المسالك).

٢ - ذهب الزمخشري والرضي وأبو حيان إلى أن هذه قراءة مجاهد.

٣ - ذهب ابن الأنباري في (الإنصاف) إلى أنها رواية ابن مجاهد.

٤ - ذكر البغدادي في (الخزانة) عن الأندلسي أنها قراءة ابن مجاهد، وأثبتها كذلك مرة أخرى في (شرح الشواهد).

٥ - وجاءت عند السيوطي والمرادي قراءة لبعضهم.

وقد جاء رفع الفعل بعد «أنْ» في كلام العرب، وترك إعمالها حملاً على «ما» أختها في كون كلّ منهما مصدرية، وهذا رأي البصريين، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنها المخففة من الثقيلة.

قال أبو حيان: «والقراءة المنسوبة إلى مجاهد وما سبيله هذا لا تبنى عليه قاعدة».

انظر القراءة في البحر المحيط: ٢/٢١٣، والكشاف: ١/٢٨٠، وشرح الكافية: ٢/٢٣٤ «حرف مجاهد»، والخزانة: ٣/٥٦١، والإنصاف: ٢/٥٦٣، وشرح التصريح: ٢/٢٣٢، وشواهد التوضيح: ١٨٠، وشرح الأشموني: ٢/٢٨٥، وشرح الكافية الشافية: ١٥٢٧، وأوضح المسالك: ٣/١٦٦، والجنى الداني: ٢٢٠، وشرح ابن عقيل: ١/٣٨٩، وهمع الهوامع: ٤/ ٩١، والإيضاح لابن الحاجب: ٢/٢٣٣، ومعاني الزجاج: ١/٣١٢، والمفصل: ٣١٥، وشرح المفصّل: ٨/١٤٣، وتوضيح المقاصد: ٤/١٨٧، وحاشية الشهاب: ٢/٣١٩.

وانظر القراءات مفصلة في هذا الفعل في كتابي (معجم القراءات).

وقولِ الشاعر[١]:

أَنْ تَقْرَأانِ عَلى أَسْمَاءَ وَيْحَكُما ... مِنّي السَّلامَ وأَنْ لاتُشْعِرَا أَحَداً

وزعم الكوفيون أَنَّ (أَنْ) هذه هي المخففّة[٢] من الثقيلة، شَذَّ[٣] اتصالها بالفعل،

---

(١) البيت مجهول القائل، وقبله:

يا صاحِبيَّ فَدَتْ نفسي نفوسَكما ... وحيثما كنتما لاقيتما رَشَداً

أَنْ تحملا حاجةً لي خَفَّ محملُها ... وتَصْنَعَا نعمةً عندي بها وَيَدا

أَنْ تقرأان. . البيت.

وقوله: «أن تقرأان» في موضع البدل من «حاجةً».

والشاهد في البيت هو أنّ «أَنْ» المصدرية قد لا تنصب الفعل، وذلك حملاً لها على «ما» المصدرية، ولو نصبت لحذفت النون، ولكان الفعل: أن تقرأا.

قال ابن جني في الخصائص: ١/ ٣٩٠: «وسألت أبا عليٍّ ـ رحمه الله ـ عنه فقال: هي مخفّفة من الثقيلة، كأنه قال: إنّكما تقرأان، إلاّ أنه خفّف من غير تعويض».

وذكر ابن جني عن علي بن محمد بن الحسن أنه مذهب البغداديين، ونقله عنه البغدادي.

وذهب الزمخشري في (المفصَّل) إلى أن الرفع لغة لبعض العرب، وذكر البيت دليلاً على هذا.

انظر الخزانة: ٣/٥٥٩، والمفصّل: ٣١٥، وشرح المفصّل: ٧/٥١، ٨/١٤٤، والإنصاف: ٢/ ٥٦٣، وشرح الأشموني: ٢/٢٨٥، وأوضح المسالك: ٣/١٦٦، والعيني: ٤/٣٨٠، وشرح تصريف المازني: ١/٢٧٨، وأمالي الشجري: ١/٢٥٣، وهمع الهوامع: ٤/٨٩، وتوضيح المقاصد: ٤/١٨٦، وسر صناعة الإعراب: ٥٤٩، واللسان (أنن).

(٢) ما ذكره ابن هشام للكوفيين هو عكس المشهور عنهم، فإن القول: إنها مخففة من الثقيلة هو قول البصريين. والقول بأنها الخفيفة أهملت حملاً على «ما» هو رأي الكوفيين.

وقد تعقّب البغدادي ابن هشام في (شرح الشواهد)، وبيّن أنّ ما ذكره ليس معروفاً.

وانظر بيان هذه المسألة في الخصائص: ١/٣٩٠، والخزانة: ٣/٥٦٠، وشرح المفصّل: ٨/١٤٣ ـ ١٤٤، وشرح الشواهد للبغدادي: ١/١٣٥.

(٣) وذلك لأن المخفَّفة إذا وقع بعدها فعل فإن كان جامداً أو فعل دعاء لم يحتج إلى فاصل بينها وبين الفعل، وإن لم يكن جامداً ولادعاءً فلا بُدَّ من الفصل بقد أو تنفيس أولو أو حرف نفي، وهنا هذا من =

والصوابُ قولُ البصريين: إنها (أَنْ)[١] الناصبة أُهمِلَتْ حملًا على أختها[٢] «ما» المصدرية، وليس من ذلك[٣] قوله[٤]:

ولا تَدْفِنَنّي في الفلاةِ فإنَّني أَخَافُ إذا ما متُّ أَلَّا أَذُوقُها

= هذا القبيل، فالفعل متصرّف ولم يفصل بواحد من هذه الأربعة، فهو شاذ. انظر الدماميني: ٦٤، والدسوقي: ١/٣٠.

(١) سقطت «أَنْ» من م١/١٢ب، وم٣/١٢ب.
وعرفنا أن هذا رأي الكوفيين. وأنها عند البصريين المخففة، وليس كما زعم ابن هشام، رحمه الله.

(٢) النص في المخطوطات كما أثبتُّه هنا، وكذا عند ابن هشام في الباب الرابع من هذا الكتاب.
وفي حاشية الأمير، وطبعة مبارك وزميله: ١/٤٦، والشيخ محمد محيي الدين: ١/٣٠: «على (ما) أختها المصدرية».
ويبدو أن الطبعتين الحديثتين اعتمد فيهما المحققون على نص حاشية الأمير، ونقل النص البغدادي في الخزانة: ٣/٥٦٠، كما أثبتُّه.

(٣) أي من إهمال «أَنْ» الناصبة.

(٤) البيت لأبي محجن الثقفي، وقبله:

إذا متُّ فادفنّي إلى جنب كرمةٍ تروّي عظامي بعد مَوتي عروقُها

وهو يخاطب بذلك ابنه، وقيل: هذا أَحْمَقُ بيتٍ قالته العرب.
ونُقل عن ابن السكيت: «قوله: (إذا مت فادفني)، هذا خطاب مع ابنه يأمُرُه بذلك، وفيه مبالغة على حُبِّه للخمر، وتَعَطُّشِهِ إليها، إذ أظهر الرغبة إليها وهو ميّت.
والفلاة: الأرض المَهْلَكة التي لا عَلَم بها ولاماء، والمعنى: أن الفلاة لا يعرش فيها كرم، فلا تدفنني إلاّ بمكان ينبت فيه العنب حتى أكون قريباً منه فألتذ بذلك».
والخوف في البيت: الفزع، وإذا اشتدّ لحقَ باليقين، ذكر ذلك الرضي. وقال ابن خطيب الدهشة: «يقال: خاف الشيء عَلِمَهُ وتَيقّنهُ».
والشاهد في البيت أَنّ «أَنْ» مخفّفة لوقوعها بعد الخوف، بمعنى العلم. واسمها ضمير الشأن المحذوف، وجملة «لا أذوقها» في محل رفع خبرها.
وأبو محجن اسمه عمرو بن حبيب، وقيل: مالك، وقيل: عبد الله، وقيل: اسمه أبو محجن، وهي كنيته. =

كما زعم بعضهم[١]؛ لأنّ الخوف هنا يقين[٢]، فـ (أَنْ) مخفّفة من الثقيلة.

= شاعر إسلامي، صحابي، أسلم حين أسلمت ثقيف. جَلَده عمر في الخمر مَرّات، ونفاه إلى جزيرة في البحر، فَهَرب ولحق بسعدٍ وهو يحارب الفُرْس، فحبسه. وقصته مشهورة.
انظر الدماميني: ٦٥، وشرح البغدادي: ١٣٩/١، والخزانة: ٥٥٠/٣، وهمع الهوامع: ٨٩/٤، وشرح السيوطي: ١٠١/١، وأمالي الشجري: ٢٥٣/١.

(١) يعني بهذا المبرد، فقد قال في المقتضب: ٨/٣:
«وزعم سيبويه أنه يجوز: خِفْتُ أَنْ لا تقوم يا فتى، إذا خاف شيئاً كالمستقِرّ عنده، وهذا بعيد».
وفي الكتاب: ٤٨١/١ - ٤٨٢، قال سيبويه:
«وإنما منع (خشيت) أن تكون بمنزلة (خِلْتُ) و (ظننتُ) و (علمتُ) إذا أردت الرفع أنك لا تريد أن تخبر أنك تخشى شيئاً قد ثبت عندك، ولكنه كقولك: أرجو، وأطمع، وعسى، فأنت لا توجب إذا ذكرت شيئاً من هذه الحروف؛ ولذلك ضعف: أرجو أنك تَفْعَلُ، وأطمع أنك فاعل، ولو قال رجل: أخشى أَنْ لاتفعَلُ، يريد أن يخبر أنه يخشى أمراً قد استقرّ عنده أنه كائن جاز، وليس وجه الكلام...».
وعَلَّقَ ابن الشجري على رأي المبرد فقال: «أقول: إن استبعاد أبي العباس لما أجازه سيبويه من إيقاع المخفّفة بعد الخوف على المعنى الذي عناه سيبويه استبعاد غير واقع موقعه؛ لأن الشعر القديم قد ورد بما أنكره أبو العباس، وذلك قول أبي محجن: (أخاف إذا ما متُّ أَنْ لا أذوقها)، فقد جاءت الثقيلة بعد الخوف في الشعر، وفي القرآن، ومجيء الثقيلة أَشَدُّ، فالشعر قوله:

وما خِفْتُ يا سَلّام أنك قاطعي

والقرآن قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ ﴾. الأنعام: ٨١». انظر أمالي الشجري: ٢٥٣/١.

(٢) اعترض على هذا الدماميني: ٦٥ فقال: «وقد يقال: لا يلزم من تيقُّن العقلاء أنه لا يذوقها بعد الموت حَمْلُ الخوف على اليقين عند هذا الشاعر؛ لأن اشتهاره بِشُرْبها ومغالاته في محبتها أمر مشهور، وله في ذلك حكايات معروفة، فلعل ذلك حمله على أن يخاف ولم يقطع بما تيقّنَهُ غيره، ولذلك أمر بدفنه إلى جانب الكرمة، رجاء أن ينال منها بعد الموت».
وفي حاشية الأمير: ٣٠/١، ذكر أنه يمكن أنه أراد به الظّنَّ من شدّة حُبِّه لها، تخيل أنه يذوقها بعد الموت. ألا ترى إلى قوله: «تروّي عظامي»؟!.

٢ - الوجه الثاني[١]:

أن تكون مخففة من الثقيلة، فتقع بعد فعل اليقين، أو ما يُنَزَّل[٢] منزلته، نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[٣]،

---

(١) ذكر المصنّف أنّ «أَنْ» الحرفية على أربعة أوجه، والوجه الأول: أن تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع، وقد مضى. وهذا هو الوجه الثاني هنا، وهي المخفّفة.

(٢) في م٢/٥ب: «تَنَزَّل»، وفي م٣/١٢ب، وم٤/١٣أ: «نُزِّل».
وما نُزِّل منزلته مثل الظَّنّ القوي، سواء كان الفعل من مادة الظن أَوْلا، انظر المقتضب: ١/٤٩ و ٢/ ٣٢.

(٣) الآية: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ فَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِىَ، أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ سورة طه: ٢٠/٨٨ - ٨٩.
وقال أبو حيان: «والرؤية هنا بمعنى العلم، ولذلك جاء بعدها (أَنْ) المخفّفة من الثقيلة..» البحر المحيط: ٦/٢٦٩.
وقراءة الجماعة بالرفع «أَنْ لا يَرْجِعُ» وذلك على جعل «أَنْ» مخففة من الثقيلة، والتقدير: أفلا يرون أنّه لا يَرْجِعُ..
وقرأ أبو حيوة، وأبان، وابن صبيح، والزعفراني، والإمام الشافعي: «أَنْ لا يَرْجِعَ» بنصب الفعل، جعلوا «أَنْ» الناصبة لا المخفّفة، قيل: وفيه ضَعْف، لأن «أَنْ» الناصبة لا تقع بعد أفعال اليقين، وأجاز هذا الفراء وابن الأنباري.
وفيها قراءة أخرى عن الضّبيِّين «أَنْ لا يُرْجِعَ» من أرجع، وبالنصب أيضاً.
انظر هذه القراءات في البحر: ٦/٢٦٩، ومعاني الزجاج: ٣/٣٧٣، والعكبري: ٢/٩٠١، ومختصر ابن خالوية: ٨٩، وحاشية الشهاب: ٦/٢٢٢، وحاشية الجمل: ٣/١٠٨، والرازي: ٢٢/١٠٤، وشرح الكافية الشافية: ١٥٢٥، والأزهية:٩، وشرح التصريح: ٢/٢٣٣، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٨١، والكشاف: ٢/٣١١، وإعراب النحاس: ٢/٥٩٦، ومعاني الفراء: ١/١٣٥، ٢/١٦٢.
وارجع إلى كتابي «معجم القراءات».
وانظر قراءة الضّبيّين في المخصص: ١٢/٦١، والتاج واللسان (رجع).

﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[1]، ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[2][3] فيمن رفع[4] (تكون).

---

(١) الآية: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثَيِ ٱلَّيْلِ وَنِصْفَهُۥ وَثُلُثَهُۥ وَطَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ مَعَكَ ۚ وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ۚ عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۖ فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ ۚ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ۙ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِى ٱلْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ۙ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ فَٱقْرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ ۚ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقْرِضُواْ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ۚ وَمَا تُقَدِّمُواْ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ۚ وَٱسْتَغْفِرُواْ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌۢ﴾ سورة المزّمّل: ٢٠/٧٣.
وهذه الآية والتي قبلها مثال لما وقعت فيه المخفّفة بعد فعل اليقين.

(٢) الآية: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ۚ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ سورة المائدة: ٧١/٥.

(٣) في هذه الآية مثال لما وقعت المخفّفة بعد فعل مُنَزَّل منزلة الفعل الدال على اليقين، نَزَّل حسبانهم لقوته في صدورهم منزلة العلم.
وذهب ابن مالك إلى أنَّ «حَسِبَ» تستعمل تارة للظّنّ وتارة للعلم. انظر الدماميني: ٦٥، والمقتضب: ٧/٣.

(٤) قرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وعاصم من رواية حفص، وأبو جعفر: «أَنْ لا تكونَ»، بنصب المضارع على جعل «أَنْ» هي الناصبة.
وقرأ أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وأبو بكر عن عاصم، ويعقوب، وخلف، وحماد، واليزيدي، والأعمش: «أَنْ لا تكونُ» بالرفع، وتكون «أَنْ» على هذا القراءة هي المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والجملة المنفية في موضع الخبر لـ «أَنْ» وانظر المراجع التالية: البحر: ٥٣٣/٣، والسبعة: ٢٧٧، والإتحاف: ٢٠٠، والعكبري: ٤٥٢/١، وإعراب النحاس: ٥١٠/١، ٥٦٨/٣، والنشر: ٢٥٥/٢، والعنوان: ٨٨، والمكرر: ٣٥، والكشف عن وجوه القراءات: ٤١٦/١، والبيان: ٣٠١/١، وحاشية الجمل: ٥١٢/١، ومجمع البيان: ١٥٧/٦، وغرائب القرآن: ٣/٧، وإرشاد المبتدي: ٢٩٩، والرازي: ٥٦/١٢، وحجة القراءات: ٢٣٣، والتيسير: ١٠٠، والتبيان: ٥٩٦/٣، وإعراب القرأن المنسوب إلى الزجاج: ٥٨٨، والكشاف: ٤٥٧/١، والكافي: ٨٦، والتبصرة: ٤٨٧، والمبسوط: ١٨٧، والحجة لابن خالويه: ١٣٣ - ١٣٤، ومعاني الفراء: ١٣٥/١، وإيضاح الوقف والابتداء: ١٤٧، ومعاني =

وقوله[1]:

زَعَمَ الفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مِرْبَعاً   أَبْشِرْ بطُولِ سَلامَةٍ يا مِرْبَعُ

و(أَنْ) هذه ثلاثية[2] الوضع، وهي مصدرية[3] أيضاً، وتنصب[4] الاسم وترفع

= الزجاج: ١٩٥/٢، وإيضاح الفارسي: ١٣٢/١، والأزهية: ٥٩، والجنى الداني: ٢٢٠، وأوضح المسالك: ١٦٩/٣، ومعاني الحروف للرماني: ٧٣، وتوضيح المقاصد: ١٨٣/٤، والتبصرة والتذكر: ٤٦٣، والمرتجل: ٢٢٨، والكتاب: ٤٨/١، وأمالي الشجري ٢٥٢/١، وشرح التصريح: ٢٣٣/١، ٢٣٣/٢، وشرح الأشموني: ٨٢/٢، وشرح الكافية: ٢٣٣/٢، وشذور الذهب: ٢٩٣، وشرح المقدمة المحسبة: ٢٣٠، ٤٧٥، وشرح المفصل: ٧٧/٨ وحاشية الشهاب: ٢٦٩/٣، ومشكل إعراب القرآن: ٢٤٠/١، وروح المعاني: ٢٠٥/٦.

وانظر بيانا أوفى من هذا الموجز في كتابي (معجم القراءات).

(١) قائل البيت جرير، وهو من قصيدة هجا بها الفرزدق.

زَعَم: استعمل الزَّعْمَ هنا في القول الباطل. ومِرْبَع: بوزن مِنْبَر، راوية شعر جرير، واسمه: وَعْوَعَةَ بن سعيد، وكان الفرزدق قد تَوَعّده، ونذر دمه.

جعل جرير وعيد الفرزدق بشارة بطول سلامة مِرْبع، فدعواه بأنه سيقتله دعوى كاذبة لا يستطيع تحقيقها، وفي هذا من الذَّمِّ ما فيه.

والشاهد في البيت هو «أَنْ» المخفّفة من الثقيلة. وقد جاءت بعد فعل منزل منزلة اليقين وهو «زَعَمَ».

انظر الديوان: ٣٤٨، وأمالي الشجري: ٢٥٢/١، وشرح البغدادي: ١٤٤/١، وشرح السيوطي: ١/ ١٠٣.

(٢) أي هي في الأصل مكونة من ثلاثة أحرف: الهمزة والنون المضعّفة، ثم خُفِّفَت بحذف إحدى النونين، فأصبحت ثنائية في الاستعمال.

(٣) وأصلها الذي خفّفت عنه كذلك مصدرية.

(٤) أي المخفَّفَة من الثقيلة.

وذكر السيوطي في همع الهوامع: ١٨٤/٢ ـ ١٨٥، ثلاثة مذاهب:

١ - لا تعمل شيئاً في الظاهر ولا المضمر، وهي حرف مصدري مهمل، وعليه سيبويه والكوفيون.

٢ - تعمل في الظاهر والمضمر وعليه طائفة من المغاربة.

٣ - تعمل جوازاً في المضمر لا الظاهر. =

الخبر، خلافاً للكوفيين، زعموا[١] أنها لا تعمل شيئاً.

وشَرْط اسمها أن يكون ضميراً[٢] محذوفاً، وربما ثبت[٣]، كقوله[٤]:

فَلو أَنْكِ في يومِ الرخاءِ سألتِني طلاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وأنتِ صديقُ

= وما ذكره السيوطي غير دقيق، فقد أجاز سيبويه عملها.

قال ابن السرّاج: «.. أن تكون مخفّفة من الثقيلة، وذلك قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، ولو نصبت بها وهي مخفّفة لجاز قال سيبويه: لا تخففها أبداً وبعدها الأسماء إلاّ وأنت تريد الثقيلة تضمر فيها الاسم - يعني الهاء..» انظر الأصول: ١/٢٣٨، والكتاب: ١/٤٨٠.

(١) ما ذهب إليه ابن هشام من أن الكوفيين لا يُعملون «أَنْ» المخففة، غير صحيح.
قال الفراء في تفسير سورة الحجر عند الحديث عن نون الوقاية: «وقد خَفَّفت العرب النون من (أنّ) الناصبة ثم أنفذوا لها نصبها..» معاني القرآن: ٢/٩٠.
وعَلّق البغدادي على هذا قائلاً: «وظاهره أنها تعمل مطلقاً كالمثقلّة، ونقل ابن المستوفي عنه - أي الفراء - في شرح أبيات المفصّل، لم يُسْمَع من العرب تخفيف (أَنّ) وإعمالها إلا مع المكنيّ، لأنه لا يتبيّن فيه الإعراب، فأما مع الظاهر فلا، ولكن إذا خفَّفوها رفعوا. انتهى».
قال البغدادي: «ومنه تعلم أن نقل ابن هشام في المغني عن الكوفيين أنهم زعموا أنها إذا خُفِّفت لا تعمل شيئاً غير صحيح». انظر الخزانة: ٢/٤٦٦.

(٢) قال الدماميني: ٦٥: «سواء كان ضمير شأنٍ أو غيره على ما صَرّح به المصنّف عند الحديث على (ما) الكافّة عن عمل النصب والرفع، وهو ظاهر كلام ابن مالك. وأما ابن الحاجب وجماعة فعلى أنه يشترط في اسمها أن يكون ضمير شأن».
وقال أبو حيان: «لا يلزم أن يكون ضمير الشأن كما زعم بعض أصحابنا إذا أمكن تقديره بغيره..». انظر الخزانة: ٢/٤٦٦، و٤/٣٥٢.

(٣) أي اسمها، أو ذلك الضمير المحذوف، ربما ثبت ثبوتاً قليلاً. انظر الجنى الداني: ٢١٨.
قلتُ: وذكر البغدادي هذا لابن مالك وأبي حيان.

(٤) قائله غير معروف، وفي التاج: «قال شمر: سمعت من شيخ باهلة» وذكر البيت، والبيت خطاب لزوجته في طلبها الطلاق، وبعده:

فما رُدَّ تزويجٌ عليه شهادةٌ ولا رُدَّ من بعد الحَرَار عتيقُ =

وهو مختصٌّ بالضرورة[١] على الأَصَحّ.

وشَرْط خبرها أن يكون جملة[٢]، ولا يجوز إفراده إِلّا إذا ذُكِر الاسم فيجوز

= وفي البيت رواية «فراقك» بدلاً من «طلاقك»، وقد ذكره بهذه الرواية الزمخشري، وذكر السيوطي أنه رآه كذلك في بعض كتب التفسير.

ويوم الرخاء: قبل إحكام النكاح؛ بدليل البيت الثاني.

والحرار: مصدر حَرَّ يَحَرّ من باب «تعب» أي صار حُرّاً وذهب الدماميني إلى أنه وصف نفسه في هذا البيت بالجود، وأخذ هذا عنه الدسوقي على عادته، ومضى على هذا مبارك وزميله في التعليق على البيت.

وتتبع البغدادي الدماميني فقال: «ليس هذا المراد، فهو لم يقف على البيت الثاني».

والشاهد في البيت إعمال «أَنْ» المخفّفة في الضمير البارز.

وانظر شرح البغدادي: ١٤٧/١، وشرح السيوطي: ١٠٥/١، ورصف المباني: ١١٥، والأزهية:٥٤، والمقرّب: ١١١/١، والإنصاف: ٢٠٥، وشرح المفصّل: ٧١/٨، وشرح ابن عقيل: ١٤٦/١، وشرح الأشموني: ٢٤٨/١، ومعاني القرآن للفراء: ٩٠/٢، والخزانة: ٢/ ٤٦٥، ٣٥٢/٤. واللسان والتاج (حرر، أَنّ).

(١) أي ثبوت اسمها، أو الضمير الذي قالوا بوجوب حذفه.

(٢) لا يكون خبرها مفرداً بل جملة، وقد تكون الجملة اسمية أو فعلية.

والجملة الاسمية: قد يكون صدرها المبتدأ كقوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ يونس: ١٠، أو الخبر نحو:

«أَنْ هالك كل من يحفى وينتعل»، أو مقرونة بلا نحو «وأَنْ لا إله إلا هو» هود/١٤، أو بأداة شرط نحو: «أَنْ إذا سمعتم آيات الله» النساء: ١٤٠، أو برُبَّ كقوله:

تيقَّنت أنْ رُبَّ امرئٍ خِيل خائناً … أَمينٌ، وخَوَّان يُخالُ أَميناً

والفعلية: قد يكون فعلها جامداً، أو دعاء فلا يحتاج إلى اقتران شيء، وإن كان متصرّفاً غير دعاء قُرِن غالباً بنفي نحو: ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ القيامة: ٣/٧٥، ﴿أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ البلد: ٧، وقد يُقْرَنُ بلو أو بقد أو بحرف تنفيس، ويندر خُلُوّها من جميع ما سبق.

انظر هذا مفصّلاً في همع الهوامع: ٨٥/٢ - ١٨٧، والجامع الصغير للمصنِّف: ٦٤.

الأمران[١]، وقد اجتمعا في قوله[٢]:

بـأنْـكَ ربـيـعٌ وغَـيـثٌ مُـريـعٌ   وأَنْـكَ هـنـاك تـكـون الـثِّـمـالا

---

(١) كونه مفرداً، أو جملةً.

(٢) البيت من قصيدة عِدَّتُها عشرون بيتاً لعمرة بنت عجلان الكاهلية ترثي أخاها عمراً الملقب بذي الكلب، وقيل: هو لأخته جنوب، ونسبه الهروي لكعب بن زهير، وقبله:

قـد عـلـم الـضـيـف والـمُـرْمِـلُون   إذا اغـبـرَّ أُفْـقٌ وهَـبَّـت شِـمَـالا

وفي بيت الشاهد روايات:

فهو عند الفراء «بأنْكَ الربيع»، وعنده وعند البغدادي: «وقِدْماً هناك تكون الثمالاَ».

وذكر البغدادي رواية أخرى:

بـأنـك كـنـتَ الـربـيـعَ الـمـغـيـثَ   لـمـن يـعـتـريـك وكـنـتَ الـثِّـمـالا

والمرمل: من أَرْمَلَ القوم إذا نَفِد زادهم. وروى السّكّري «المجتدون» بدلاً من «المرملون» أي: طالبو العطاء.

واغبرار الأفق يكون في الشتاء لكثرة المطر واختلاف الريح.

والشمال: ريح تهب من ناحية القطب، وهو في البيت حال. وإنما خَصّت هذا الوقت بالذكر لأنه وقت تَقِلّ فيه الأرزاق وتنقطع السّبُل، ويَثْقُلُ فيه الضيف، فالجود فيه غاية لا تُدْرَك.

والغيث: المطر، والمريع: بضم الميم وفتحها هو الخصب. والثمال: الذخر أو الغياث.

والشاهد في البيت أنه جاء خبر المخففة مفرداً تارة وهو «ربيع»، وجملة تارة أخرى، وهو «تكون الثمالا» ومجيء اسم «أَنْ» المخففة في هذا البيت والذي قبله غير ضمير الشأن، وقد جَوّزه جماعة منهم ابن مالك وأبو حيان.

انظر البيت في أوضح المسالك: ١/٢٦٥، والجامع الصغير في النحو: ٦٤، والخزانة: ٢/٤٦٦، ٤/٣٥٢، والعيني: ٢/٢٨٢، ومعاني القرآن للفراء: ٢/٩٠، وشرح البغدادي: ١/١٤٩، وحاشية الصبان: ١/٢٩١، وشرح المفصل: ٨/٧٥، والأزهية: ٥٥، والإنصاف: ٢٠٧، واللسان والتاج (أنن).

الثالث[(١)]:

أن تكون مُفَسِّرة[(٢)]، بمنزلة «أَيْ»[(٣)]، نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾[(٤)(٥)]، ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾[(٦)(٧)].

وتحتمل المصدرية[(٨)] بأن يُقَدَّر قبلها حرف جَرّ، فتكون في

---

(١) من معاني (أَنْ)، وقد مضى اثنان: حرف ناصب، ومخففة من الثقيلة.

(٢) والمفسِّرة تدخل على الجملتين الفعلية والاسمية.

(٣) أَنْ وأَيْ حرفا تفسير، ويقال لهما: حرفا العبارة.
وانظر شرح المفصّل: ٨/١٤٠، والأزهية: ٦٣، والمقتضب: ١/٤٩، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٧٩٥.

(٤) الآية: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا فَإِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ فَٱسْلُكْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ ٱلْقَوْلُ مِنْهُمْ وَلَا تُخَٰطِبْنِى فِى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾ سورة المؤمنون: ٢٣/٢٧.

(٥) «أَنْ» في الآية حرف تفسير دخل على جملة فعلية.

(٦) الآية: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ سورة الأعراف: ٧/٤٣.

(٧) «أَنْ» في الآية حرف تفسير دخل على جملة اسمية.
وذكر أبو حيان أنها تحتمل حالتين: أن تكون مفسِّرة لوجود شرطيها: وهما وجود جملة فيها معنى القول، وأخرى بعدها ﴿تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾، وأن تكون مخفّفة من الثقيلة، أي: ونودوا بأنه تلكم الجنّة، واسمها ضمير الشأن محذوف.
انظر البحر المحيط: ٤/٣٠٠، والتبيان للعكبري: ١/٥٦٩، والكشاف: ١/٥٤٩، ومشكل إعراب القرآن: ١/٣١٦.

(٨) وذلك في الآيتين.

الأولى[١] «أَنْ» الثُّنائية[٢] لدخولها على الأمر[٣]، وفي الثانية[٤] المخفّفة من الثقيلة لدخولها[٥] على الاسمية.

وعن الكوفيين[٦] إنكار «أَنْ» التفسيرية البتَّة، وهو مُتَّجِهٌ[٧]؛ لأنه إذا قيل: «كتبتُ إليه أَنِ أفعل»[٨] لم يكن «افعلْ» نفسَ «كتبْتُ»[٩]، كما كان الذهبُ نفسَ العَسَّجَد في

---

(١) في طبعة مبارك وزميله : ص٤٧، والشيخ محمد محيي الدين: ص٣١: «الأول»، وقد أخذ هذا المحققون عن نص الأمير: ٣٠/١، وما أثبتُّه عن المخطوطات، وكذا جاء عند الدسوقي والدماميني.

والأولى: أي في الآية الأولى، والأول: أي في الموضع الأول في الآية الأولى.

(٢) أي الثنائية وضعاً، أي المختصّة بالفعل الناصبة للمضارع. الدماميني: ٦٧.

(٣) والمخفّفة لا تدخل عليه، والتقدير: وأوحينا إليه بالأمر بصنع الفلك. الدماميني: ٦٧.

(٤) أي في الآية الثانية.

(٥) أي لدخول «أَنْ» على الجملة الاسمية. والنص عند الدماميني: ص٧٦، «لدخولها على الجملة الاسمية».

أي ولا يصح جعلها الثنائية المصدرية؛ لأنها لا تدخل إلاّ على الفعل.

(٦) انظر هذا في البحر المحيط: ١١٨/١، ٣٩٩، و١٢٢/٥، وفي الجنى الداني: ٢٢١، نقل عن الكوفيين أنها عندهم «أن» المصدرية. وانظر همع الهوامع: ١٤٦/٤.

وفي إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٤٩٥: «وهذا الوجه في (أَنْ) لم يعرفه الكوفيون، ولم يذكروه، وعَرَفه البصريون، وذكروه وسَمَّوه (أَنْ) التي للعبارة..».

(٧) النصُّ في طبعة مبارك وزميله: ٤٧/١، والشيخ محمد محيي الدين: ٣١/١: «وهو عندي مُتجّهٌ»، بزيادة «عندي» ومثل هذا في حاشية الأمير: ٣٠/١، وفي حاشية الشمني: ٦٧/١: «وهو عندي أوجه».

وما أُثبتُّه هنا عن المخطوطات، وكذا جاء النص عند الدماميني والدسوقي.

(٨) النص في طبعة مبارك: ٤٧/١، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٣١/١، وحاشية الأمير: ٣٠/١، والدسوقي: ٣١/١، والدماميني: ٦٧، والمخطوط: ١٣/٤ب: «كتبتُ إليه أن قم، لم يكن قم..»، وما أثبتُّه عن بقية المخطوطات.

(٩) قال الدماميني: ٦٧ «هذا الكلام من المصنف ـ رحمه الله ـ مبنيٌ على أن (قُمْ) في المثال المذكور تفسير لـ (كتبتُ) نفسه، فأبطله بتغايرهما، وليس الأمر كما فهمه، إنما التفسير في ذلك لمتعلّق (كتبتُ) وهو الشيء المكتوب، و(قم) هو نفس ذلك الشيء..».

=

قولك: «هذا عَسْجَدٌ أَيْ ذَهَبٌ»، ولهذا[١] لو جئت بـ «أَيْ» مكان «أَنْ»[٢] في المثال لم تجده مقبولًا في الطبع[٣].

ولها عند[٤] مثبتيها شروط:

أحدها: أن تُسْبَق بجملة[٥]؛ فلذلك غُلِّط من جعل منها:

= وقال الرضي: «و (أَنْ) لا تُفَسِّر إلاّ مفعولاً مقدَّر اللفظ، دالّ على معنى القول، مُؤدّ معناه، كقوله تعالى: ﴿وناديناه أَنْ يا إبراهيم﴾، فقوله: ﴿يا إبراهيم﴾، تفسير لمفعول ﴿نادينا﴾ المقدَّر، أي ناديناه بشيء، وبلفظٍ هو قولنا: ﴿يا إبراهيم﴾، وكذلك قولك: كتبتُ إليه أَنْ قُمْ، كتبتُ إليه شيئاً هو قُمْ، فَأَنْ حرف دال على أنَّ (قُمْ)، تفسير للمفعول المقدَّر لكتبتُ، وقد يُفَسَّر به الظاهر..».

انظر شرح الكافية: ٣٨٥/٢، وحاشية الدماميني: ٧.

(١) أي لكون الكتابة غير الفعل، أو غير القيام على ما أثبت في النسخ الأخرى.

(٢) أي في المثال السابق «كتبْتُ إليه أَن افعلْ».

(٣) في م٦/٢أ، والدماميني: «لوجدت الطبع غير قابل له»، وفي م١٥/٤ب، أُثْبِتَت الروايتان. وما أَثبتُّه عن بقية المخطوطات، والمطبوع.

وقال الدماميني: ٦٧: «وهذا ممنوع، ولو سُلِّم فلا مَدْخَلَ للطبع في الأحكام النحوية، لا رَدّاً ولا قبولاً. قال الرضي: ولو ارتكب مرتكب أنّ المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول لم يكن ثَمَّ مانع منه، فمعنى: أمره أَنْ قُمْ، قال له: قُمْ، بتأويل أمر بقال، أو بتقدير (قال) بعده على الخلاف المعروف». والنص في شرح الكافية: ٣٨٦/٢. وقد تصرف الدماميني فيه.

وتعقب الأمير في حاشيته: ٣١/١، الدماميني، ورأى في هذا تحاملاً منه على المصنف.

(٤) أي لـ «أَنْ» المُفَسِّرَة.

وفي م٢، والمطبوع: «مثبتها»، على الإفراد، وفي بقية المخطوطات: «مثبتيها» على الجمع، وهو ما أثبتُّه.

(٥) جاء في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٧٩٧: «.. أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً؛ لأنها وما بعدها جملة تفسّر ما قبلها» وانظر شرح المفصل: ١٤٢/٨.

﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[1][2].

والثاني: أن تتأخّر عنها جملة، فلا يجوز: «ذكرت عسجداً أن ذهباً»، بل يجب الإتيان بـ (أَيْ)، أو ترك[3] حرف التفسير.

ولا فرق بين الجملة الفعلية[4] كما مَثّلنا، والاسمية نحو[5]: «كتبتُ إليه أَنْ ما أنت وهذا»[6].

---

(١) والآيـة: ﴿دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ سورة يونس: ١٠/١٠.

(٢) قال ابن يعيش: «الثالث: أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً، لما ذكر من أنها وما بعدها جملة مُفَسِّرة جملة قبلها، ولذلك قالوا في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ إنّ (أَنْ) فيه مُخَفَّفة من الثقيلة، والمعنى: أنه الحمد لله، ولا تكون تفسيراً؛ لأنه ليس قبلها جملة تامة، ألا ترى أنك لو وقفت على قوله: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ﴾ لم يكن كلاماً..» انظر شرح المفصل: ١٤٢/٨.

وفي المحتسب: ٣٠٨/١: «ومن ذلك قراءة ابن محيصن وبلال بن أبي بردة ويعقوب ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ قال أبو الفتح: هذه القراءة تدل على أن قراءة الجماعة: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ على أنّ (أَنْ) مُخَفَّفة من (أَنّ).. فكأنه على هذا: وآخر دعواهم أنّه الحمد لله» وهذا النص في البحر المحيط: ١٢٧/٥.

وانظر شرح الكافية: ٣٨٦/٢، والكتاب: ٤٨٠/١، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٣/ ٧٩٧.

وفي إعراب القرآن للنحاس: ٥١/٢: «قال أبو جعفر: مذهب الخليل وسيبويه أنّ (أَنْ) هذه مخفّفة من الثقيلة، والمعنى: أنّه الحمد لله».

(٣) وذلك بأن تقول: ذكرتُ عسجداً أَيْ ذهباً. أو تقول: ذكرتُ عسجداً ذهباً.

(٤) أي الجملة المتأخّرة عن «أن التفسيرية». ومَثّل بقوله: كتبتُ إليه أنِ افعل، أو: كتبتُ إليه أَنْ قُمْ.

(٥) ذكر مثالاً هنا، مع أنه مثّل لها من قبل بقوله تعالى: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾.

(٦) أي كتبت إليه كلاماً مضمونه: أيُّ شيء ثبت لك مع هذا، فما استفهامية مبتدأ، وأنت خبر، أو العكس.

والمثال في الكتاب: ٤٨٠/١، عن الخليل: «أَرْسَلَ إليه أَنْ ما أنتَ وذا».

والثالث: أن يكون في الجملة السابقة معنى[(١)] القول، كما مَرَّ[(٢)]، ومنه: [(٣)]﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ ﴾، إذ ليس المراد بالانطلاق المشي، بل انطلاق ألسنتهم[(٤)] بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد بالمشي

(١) في إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٧٩٥: «وأَنْ هذه نائبة عن القول، وتأتي بعد فعل القول، وليس بقول، كقولك: كتبتُ إليه أَنْ قُم، تأويله: قلت لك أنْ قُمْ، ولو قلتَ: قلتُ لك أن تقوم، لم يجز، لأن القول يحكى مابعده..» وانظر شرح المفصل: ١٤٢/٨.

(٢) أي في الأمثلة السابقة: كتبتُ إليه، وأوحينا إليه، ونُودُوا.

(٣) ومنه الآيات: ﴿وَعَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ۖ وَقَالَ ٱلْكَـٰفِرُونَ هَـٰذَا سَـٰحِرٌ كَذَّابٌ ، أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَـٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ، وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ ۖ إِنَّ هَـٰذَا لَشَىْءٌ يُرَادُ﴾. سورة ص: ٤/٣٨ - ٦.

(٤) في م٣/٦٦أ: «بل المراد انطلاق ألسنتهم» بزيادة: «المراد».

وقالوا: «في تقديره وجهان:

أحدهما: انطلَقُوا فقالوا، قال بعضهم لبعض: امشوا واصبروا، وذلك أنهم انصرفوا من مجلس دعاهم فيه النبيّ ﷺ إلى توحيد الله تعالى وذِكْره وترك الآلهة دونه، وصار: انطلق الملأ، لما أضمر القول بعده لمعنى فعل يتضمّن القول نحو (كتبت) وأشباهه.

والوجه الآخر: أن يكون انطلقوا بمعنى تكلموا، كما يقال: انطلق زيد في الحديث كأن خروجه عن السكون إلى الكلام هو الانطلاق.

ويقال في: «أنِ امشوا» أي اكثروا وانموا، وليس المشي ههنا قَطْع الأماكن بل المعنى هو الذهاب في الكلام..».

انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٧٩٥، والبحر المحيط: ٣٨٥/٧.

وذهب الزمخشري في الكشاف: ٤/٣، إلى أنّ (أَنْ) تفسيرية، ثم قال: «ويجوز أن يراد بالانطلاق الاندفاع في القول، وأنهم قالوا: امشوا، أي اكثروا وانموا، من مشت المرأة إذا كثرت ولادتها، ومنه الماشية للتفاؤل..».

وعند الفراء: (أَنْ) مصدرية قال: «انطلقوا بهذا القول، (فأَنْ) في موضع نصب لفقدها الخافض، كأنك قلت: انطلقوا مشيا ومضياً على دينكم». معاني الفراء: ٣٩٩/٢، ومثله في البحر المحيط، وهو في البرهان: ٢٦٦/٤ عن الخليل. وانظر رصف المباني: ١١٦، وشرح المقدمة المحسبة: ٢٣١/١.

المتعارف[١]، بل الاستمرار على الشيء.

وزعم الزمخشري أن التي في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا﴾[٢] مُفَسِّرة[٣]، ورَدَّه أبو عبد الله الرازي[٤] بأنَّ قبله: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾، والوحي هنا إلهام باتفاق، وليس في الإلهام معنى[٥] القول، قال: «وإنما هي

---

(١) في طبعة مبارك وزميله: ٤٨/١، والشيخ محمد محيي الدين: ٣٢/١: «كما أنه ليس المراد بالمشي المشي المتعارف»، بزيادة «المشي» وهي مثبتة في حاشية الأمير: ٣١/١، وليست في المخطوطات. والمشي المتعارف، أي المشي على الأرجل. وقوله: «الاستمرار»، أي: دُومُوا على عبادة أصنامكم.

وذهب ابن يعيش في شرح المفصل: ١٤١/٨، إلى أن الذي عليه الأكثر أن المراد بالمشي الحركة السريعة لئلا يسمعوا القرآن وكلام النبي ﷺ، ويعاينوا براهينه.

ولم أجد مثل هذا الذي ذكره ابن يعيش (الأكثر)، بل ذهب العلماء في «امشوا» إلى أنها بمعنى اكثروا أو استمروا، وقد ذكرت هذا قبل قليل عنهم. وعبارة الخليل ـ رحمه الله ـ صريحة في رَدِّ ماذهب إليه ابن يعيش، قال الزركشي: «وقال الخليل: يريدون أنهم انطلقوا في الكلام بهذا، وهو امشوا واكثروا، يقال: أمشى الرجل ومشى إذا كثرت ماشيته، فهو لايريد: انطلقوا بالمشي، الذي هو انتقال، إنما يريد: قالوا هذا..» والنص في البرهان: ٢٢٦/٤، وانظر الكتاب: ٤٧٩/١.

(٢) سورة النحل: ٦٨/١٦ ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ ٱلشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾.

(٣) قال الزمخشري: «هي (أَنْ) المفسِّرة، لأن الإيحاء فيه من القول» الكشاف: ٢٠٩/٢.

(٤) هو فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين البكري الطبرستاني الأصل، الرازي المولد، المعروف بابن خطيب الري، وهو من ذرية أبي بكر الصديق. مفسِّر متكلِّم، وأحد الأئمة في العلوم الشرعية، ولد في رمضان سنة أربع وأربعين وخمسمئة، وقيل سنة ثلاث، وتوفي يوم الاثنين يوم عيد الفطر سنة ست وستمئة بهراة.

من مؤلفاته: التفسير الكبير: «مفاتيح الغيب»، شرح المفصل للزمخشري، شرح سقط الزند لأبي العلاء.. وغير ذلك.

انظر طبقات المفسرين للداودي: ٢١٥/٢ ـ ٢١٦.

(٥) الرأي الذي ذكره ابن هشام للزمخشري قال به غيره، فلم ينفرد به، بل هذا رأي المفسرين في أنها المفسِّرة، ورَدّ الرازي إنما هو رَدّ عليهم جميعاً. فما ذهب إليه ابن هشام من خصوصية الرأي =

مصدرية، أي باتخاذ[١] الجبال بيوتاً».

والرابع[٢]:

أَلّا يكون في الجملة السابقة[٣] أحرف القول، فلا يقال[٤]: «قلت له: أنِ افعل». وفي شرح الجمل[٥] الصغير، لابن عصفور أنها[٦] قد تكون مُفَسِّرة بعد صريح القول[٧].

= بالزمخشري ورَدّ الرازي عليه لا وجه له.

قال الرازي: «(أَنْ) هي المفسّرة لما في الوحي من معنى القول، هذا قول جمهور المفسرين، وفيه نظر..»، كذا جاء النص في البحر المحيط: ٥١١/٥، والذي وجدته في مفاتيح الغيب: ٧٢/٢٠: «قال صاحب الكشاف: (أن اتخذي) هي أن المفسّرة،، لأن الإيحاء فيه معنى القول.» وما زاد على هذا! وانظر الكشاف: ٢٠٩/٢.

(١) ذكر هذا أبو حيان في البحر: ٥١١/٥، وذهب العكبري في التبيان: ٨٠٢ إلى أنها تفسيرية أو مصدرية، وذهب الدماميني إلى أن الصواب: باتخاذ بيوت من الجبال.
انظر الحاشية: ٦٨، وانظر تفسير الرازي: ٧٢/٢٠ - ٧٣ «قلنا: أريد به معنى البعضية».

(٢) من شروط «أن» المفسّرة.

(٣) التي تسبق «أن» المفسّرة.

(٤) أي مع بقاء «أن» مفسّرة بعد القول، ورأي ابن عصفور أنه لا مانع من ذلك، وعند الدماميني/ ٦٩: «ولا يتعيّن (أن) للتفسير لجواز أن تكون (أن) زائدة». أي في المثال الذي ذكره على تقدير: قلتُ له: افعل.

(٥) كتاب (الجمل) لأبي القاسم الزجاجي، وذكر السيوطي أنّ لابن عصفور ثلاثة شروح عليه.
وكان الزجاجي قد صنف كتابه هذا بمكة، وإذا فرغ من باب منه طاف أسبوعاً.
والزجاجي منسوب إلى شيخه الزجاج من (ضمير)، ونزل بغداد، ولزم الزجاج حتى برع في النحو، واسمه عبد الرحمن بن إسحاق، وله مؤلفات، توفي في طبرية سنة تسع وثلاثين وثلاثمئة. انظر بغية الوعاة: ٧٧/٢، ٢١٠.

(٦) أي «أَنْ» أي في المثال: قلت له أَنِ افعل كذا.

(٧) قال الدماميني: «الخلاف في المسألة مأثور، ولم أقف على العلة المقتضية لاشتراط عدم القول الصريح»، انظر الحاشية: ٦٩.

=

وذكر الزمخشري في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦ﴾[١] أنه يجوز أن تكون مُفَسِّرة[٢] للقول على تأويله بالأمر، أي: ما أمرتهم إلا[٣] ما أمرتني به أَنِ اعبدوا الله، وهو حسن.

= وفي إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٧٩٥، «.. لم يجز لأن القول يحكي مابعده، ويؤتى بعده باللفظ الذي يجوز وقوعه في الابتداء، وما كان في معنى القول وليس بقول، فهو يعمل، وما بعده ليس كالكلام المبتدأ به». قلت: انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٧٣.

(١) الآية: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾. سورة المائدة: ٥/١١٧.

(٢) قال الزمخشري: «يُحْمَلُ فعل القول على معناه؛ لأن معنى ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦ﴾ ما أمرتهم إلا ما أمرتني به، حتى يستقيم تفسيره بـــ ﴿أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ﴾ .. » الكشاف: ١/٤٩٢.

وقال الجرجاني في تعليقه على كلام الزمخشري: «.. وحمل القول على الأمر مما يصحح المذهب الآخر في إجازة وقوعها بعد القول، فإنه لولا ما بين القول والأمر من التقارب المعنوي لما جاز إطلاق أحدهما وإرادة الآخر... ولو كانت العرب تأبى وقوع المفسرة بعد القول لما أوقعتها بعد فعل ليس بقول، ثم عَبَّرت عن ذلك الفعل بالقول، لأن ذلك كالعَوْد إلى ماوقع الفرار منه، وهم بُعَدَاءُ من ذلك..» حاشية الجرجاني على هامش الكشاف: ١/٤٩٢.

ورَدَّ أبو حيان رأي الزمخشري من كون (أَنْ) مُفَسِّرة؛ لأنها جاءت بعد (إلاّ) وكل ما كان بعد (إلاّ) المستثنى بها له موضع من الإعراب، و (أَنْ) التفسيرية لا مَحل لها من الإعراب. انظر البحر المحيط: ٤/٦١.

وذهب العكبري إلى أنها مصدرية، ولا يجوز أن تكون مُفَسِّرة؛ لأن القول قد صُرِّح به. التبيان: ١/٤٧٦.

وأجاز النحاس الوجهين، انظر إعراب القرآن: ١/٥٣٢، وعنه أخذ هذا القرطبي: ٦/٣٧٦.

وفي شرح الكافية: ٢/٣٨٥ ـ ٣٨٦، وجه ثالث؛ وهو أنها زائدة.

(٣) في م٤/١٣ب، وطبعة مبارك، وحاشية الأمير: ١/٣١: «بما».

وعلى هذا[١]، فيقال في هذا[٢] الضابطِ [٣]: ألّا يكون فيها حروف القول إلّا والقول مؤوّل بغيره[٤].

ولا يجوز في الآية أن تكون مفسِّرة[٥] لـ ﴿أَمَرْتَنِي﴾؛ لأنه لا يصح أن يكون ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ مقولًا لله تعالى، فلا يصح أن تكون تفسيراً لأمره[٦]، لأن المفسِّر عين تفسيره[٧]، ولا أَنْ[٨] تكون مصدرية، وهي وصلتها عطف بيان

---

(١) أي على هذا التأويل الذي ذكره الزمخشري.

(٢) أي في هذا المقام الذي نحن فيه، وسقط «هذا» من م١/١٣ وم٢/٦أ، وأشار إليه الشمني: ١/٦٩.

(٣) كذا ضبطه بالرفع والخفض، فأما الرفع فعلى أنه مبتدأ خبره الجمله: «ألا يكون فيها حروف القول»، ونضع النقطتين بعد اسم الإشارة. وبالخفض على أنه صفة لاسم الإشارة هذا، ويكون قوله: «ألا يكون..» خبر مبتدأ محذوف، ونضع النقطتين بعد لفظ «الضابط».
والمراد بالضابط الشرط الرابع، وقوله: «ألا يكون فيها» أي: في الجملة السابقة.

(٤) قال الدماميني: ٦٧: «نقل عن الزمخشري أنه قال في غير (الكشاف): كان الأصل: ما أمرتهم إلا ما أمرتني به، فوضع القول موضع الأمر رعاية لقضية الأدب الحسن، لئلا يجعل نفسه وربّه معاً آمرين، ودَلَّ على الأصل بإدخال (أَنْ) المفسِّرة، ولابتناء جَعْلِ القول في معنى الأمر على هذه النكتة لم يكن لك أن تجعل كل قول في معنى فعل فيه معنى القول، فتجعل (أَنْ) مفسِّرة له كما يشعر كلام المصنِّف».

(٥) في م٤/١٤أ: «تفسيراً».

(٦) أي لمأموره.

(٧) في م٢/٦أ: «لأن المفسِّر عين المفسَّرِ». وقال الدماميني: ٦٩: «.. أي في المعنى، ويمكن أن يقال: المحكي إنما هو: اعبدوا الله، وقوله: «ربي وربكم» من كلام عيسى عليه السلام، أردف الكلام تعظيماً لله سبحانه وتعالى». دماميني: ٦٩.
وقال أبو حيان: «ويستقيم أن يكون فعل الأمر مُفَسَّراً بقوله: «اعبدوا الله ربي وربكم» من كلام عيسى على إضمار «أعني» أي أعني ربي وربكم، لا على الصفة التي فهمها الزمخشري، فلم يستقم ذلك عنده». انظر البحر: ٤/٦١.
وكان الزمخشري قد ذكر أنك لو فَسَّرته بـ «اعبدوا الله ربي وربكم» لم يستقم لأن الله لا يقول: «اعبدوا الله ربي وربكم».

(٨) في م٢/٦أ: «وأَنْ لا تكون مصدرية».

على الهاء في ﴿به﴾[١]، ولا بَدَلًا من «ما»[٢].

أما الأول[٣]: فلأن عطف البيان في الجوامد[٤] بمنزلة النعت في المشتقات، فكما أن الضمير لا يُنْعَتُ، كذلك لا يُعْطف عليه عطفُ[٥] بيان، وَوَهَمَ[٦] الزمخشري، فأجاز ذلك[٧] ذهولًا عن هذه النكتة، وممن نصَّ عليها من

---

(١) ذهب إلى جواز هذا الزمخشري. انظر الكشاف: ٤٩٣/١. وأجازه مكي في مشكل إعراب القرآن: ٢٥٤/١.

(٢) انظر الكشاف: ٤٩٣/١. وفي مشكل إعراب القرآن: ٢٥٤/١: «وقد تكون في موضع نصب على البدل من (ما)، وقيل على البدل من الهاء في (به»).

(٣) وهو أنها وصلتها عطف بيان على الهاء في «به».

(٤) وذلك كالهاء في «به». كذا عند الدماميني: ٧١.

وقال الأمير: «أي الواقعة تابعة، وهو هنا المصدر المنسبك بدليل قوله: بمنزلة النعت في المشتقات، أي التابعة، خلافاً لقول الشارح: الجامد هنا الهاء من به». انظر الحاشية: ٣١/١، والدسوقي: ٣٢/١ - ٣٣.

(٥) ضبطتُهُ بحركتين: فالنصب بالفعل المتقدِّم، والنائب عن الفاعل «عليه»، وأما الرفع فعلى أن يكون قام مقام الفاعل للفعل قبله.

وقال أبو حيان: «أما قوله - أي الزمخشري - عطف بيان على الهاء فهذا فيه بُعْدٌ؛ لأن عطف البيان أكثره بالجوامد الأعلام». انظر البحر: ٦١/٤.

(٦) أي غلط، كذا عند الدسوقي: ٣٣/١، ومثله في الأمير: ٣١/١. وأظن أن الأمر ليس على هذا!

(٧) أي عطف البيان على الضمير.

وقال الدماميني: ٧٠: «قلتُ: وليست نكتتهُ المذكورة بالتي تصل في القوة إلى حيث يُوَهَّم الزمخشري بالذهول عنها، ولعله لم يذهل عنها، وإنما رآها غير معتبرة، بناءً على أن ما يتنزَّل منزلة الشيء لا يلزم أن تثبت جميع أحكامه له، ألا ترى أن المنادى المفرد المبني مُنَزَّل منزلة الضمير، ولذلك بُنيَ، والضمير لا يُنْعَت مطلقاً على المشهور، ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور».

وذكر الأمير في حاشيته: ٣١/١، أن الدماميني تابع في حديثه هذا ابن الصائغ. =

المتأخرين أبو محمد[١] بن السِّيد، وابن مالك، والقياس معهما في ذلك.

وأما الثاني[٢]: فلأن العبادة لا يعمل فيها فعل[٣] القول، نَعَمْ إنْ أُوِّل القول بالأمر كما فعل الزمخشري في وجه التفسيرية جاز[٤]، ولكنه قد فاته هذا الوجه[٥] هنا، فأطلق المنع[٦]،

= وذكر الشمني: ١/٧٠، أن أبا حيان استبعد ذلك بوجه آخر، وهو أنّ عطف البيان وإن كان في الأعلام أكثره بالجوامد من الأعلام، وقد أشرتُ إلى هذا قبل قليل، ثم تابع حديثه: «ودفعه السفاقسي بأن عطف البيان وإن كان في الأعلام أكثر كما ذكره لا يمتنع ما جوّزه الزمخشري في غيرها، وقد أجاز أبو علي في قوله تعالى: ﴿شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ النور: ٢٤/٣٥. أن تكون ﴿زيتونة﴾ عطف بيان، على أن ما ذكره الزمخشري من حيث المعنى حَسَنٌ جداً».

(١) هو عبد الله بن محمد بن السِّيد أبو محمد البَطَلْيُوسي، كان عالماً باللغات والآداب متبحراً فيها، وكان يُقرئ النحو، صنّف شروحاً لأدب الكاتب، وشرح الموطأ، وسقط الزند، وديوان المتنبي، وله غيرها.

ولد سنة أربع وأربعين وأربعمئة، ومات في رجب سنة إحدى وعشرين وخمسمئة. بغية الوعاة: ٢/٥٦.

(٢) وهو امتناع جعل ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ﴾ بدلاً من (ما). انظر الكشاف: ١/٤٩٣.

(٣) لأن العبادة لا تُقال. والذي رأيته في حاشية الشهاب: ٣/٣٠٥، قوله: «على أن جَعْلَ العبادة مقولةً ليس ببعيد على طريقة: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ ...﴾ المجادلة: ٥٨/٣ أي للوطء الذي قالوا قولاً يتعلّق به، ومثله كثير في القرآن».

(٤) وذلك لصحة تسليطه حينئذٍ على العبادة، إذ هي مما يُؤْمَرُ به وسقط «لكنه» من م٤/١٤أ.

(٥) الإشارة بهذا الوجه إلى تأويل القول بالأمر.

وأراد بقوله: «هنا» الإشارة إلى بدلية ﴿أَنِ ٱعْبُدُواْ﴾ من (ما).

(٦) أي فقال: «لا يصح جعلها بدلاً من «ما» مطلقاً».

قال الدماميني: ٧١: «قد يقال: إنما منع بناءً على أن القول بمعناه ليس مؤولاً بشيء على ما يرشد إليه قوله؛ لأن العبادة لاتقال، وإلاّ فلو أُوِّل بالأمر لزال المانع، وصح بيان جعلها مصدرية إذ العبادة مما يُؤْمَر به. =

فإن قيل: لعل امتناعه[(١)] من إجازته[(٢)] لأن (أَمَرَ): لا يتعدّى بنفسه إلى الشيء المأمور به إلا قليلًا[(٣)]، فكذا ما أُوِّل[(٤)] به. قلنا: هذا لازم له[(٥)] على توجيهه التفسيرية، ويصح أن يُقدَّر بدلًا[(٦)] من الهاء في «به»، وَوَهَم الزمخشري، فمنع[(٧)]

= وأجاز بعضهم الحكم بمصدريتها على أن يكون المعنى، ما قلتُ لهم إلاّ عبادة الله، أي ٱلزموا عبادته، ويكون هو المراد من ﴿مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ﴾، وتكون الجملة، وهي: الزموا عبادته، بدلاً من ﴿مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ﴾ من حيث إنها في حكم المفرد، لأنها مقولة، و ﴿مَآ أَمَرۡتَنِي﴾ مفرد لفظاً وجملة معنى». وانظر نص الدسوقي: ٣٣/١، ومعنى كلام الدماميني في حاشية الشهاب: ٣٠٥/٣، فقد ذكر أن ما أجازه بعضهم ـ مما ذكره الدماميني ـ كله تَعَسُّف في التقدير.

(١) أي امتناع الزمخشري.

(٢) أي من إجازة الوجه المُدَّعى فواته له.

(٣) نحو: أمر تك الخير، والكثير: أمرتك بالخير.

(٤) أي اللفظ الذي أوّل به، أي بالأمر، وحيث أُوِّل (قلت) بـ (أمرتُ) لزم تعديته بنفسه إلى ﴿مَآ أَمَرۡتَنِي بِهِۦٓ﴾، وذلك من قبيل ما هو قليل، فلا يُصار إليه. الدماميني: ٧١.
وقال الأمير: ٣٢/١: «قد يُمْنَع هذا؛ إذ المؤوّل بالشيء لا يلزم أن يُعطى حكم ما أُوّل به من كل وجه».

(٥) أي هذا الذي ذكره السائل لازم للزمخشري على توجيهه للتفسيرية، لكنه لم يعتبره مانعاً؛ لأنه لا يلزم من تأويل شيء بشيء أن يكون حكمه حُكمَ ما هو مؤوّل به. وذكر الدماميني أنه لم يعتبره لأنه أجاز التفسيرية وصححها، ولم يلتفت إلى ما ذكره السائل؛ فلا يكون هذا مانعاً عنده فيلزمه القول بصحة البدل من (ما) على التأويل، وهو قد منع ذهولاً عن هذا التأويل في هذا المحل، هذا معنى كلام المصنف، وقد أشار الدماميني إلى وجه اندفاعه. انظر دماميني: ٧١.

(٦) أي في ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ﴾ وذلك على جَعْل «أَنْ» مصدرية.

(٧) أي منع كون ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ﴾ بدلاً من الهاء. انظر الكشاف: ٤٩٣/١.
وذكر البغدادي في الخزانة: ١٣٠/١، أن ابن الحاجب تبع الزمخشري في هذا، وذلك في حديثه عن قول الشاعر:

نبئت أخوالي بني يزيد ظلماً علينا لهمُ فديد =

ذلك ظناً منه أن المُبْدَل منه في قوة الساقط، فتبقى الصلة بلا عائد[(١)]، والعائد موجودٌ حِسّاً[(٢)] فلا مانع.

والخامس[(٣)]: أَنْ لا يدخل عليها جارّ، فلو قلت: كتبتُ إليه بأنِ أفعل، كانت مصدريّة[(٤)].

* * *

= فقد ذكر البغدادي: «أن (بني يزيد) نعت لأخوالي، أو بيان له، أو بدل منه، وقال ابن الحاجب في (الإيضاح): لا يحسن أن يكون بدلاً... وقد تبع ابنُ الحاجب الزمخشري في هذا...» ونقل البغدادي نص الزمخشري في الآية، وأتبعه بنص ابن هشام، ثم ذكر أنّ ما منعه ابن الحاجب هنا أجازه في (أماليه).

انظر الحديث مفصّلاً في هذه المسألة، عند البغدادي.

(١) وهو محذور، وقد رَدَّه المصنِّف بقوله: «والعائد موجود حسّاً فلا مانع».

قال الدماميني: ٧٢: «وأَقْعَدُ من هذا في الردِّ إلزام الزمخشري بما لامحيص له عنه، ولا يستطيع إنكاره، وذلك أنه قال في (المفصّل) ماهذا نَصُّه: وقولهم: إن البدل في حكم تنحية الأول إيذانٌ منهم باستقلاله بنفسه، ومفارقته التأكيد والصلة في كونهما تتمتين لما يتبعانه، لا أن يعنوا إهدار الأول واطّراحه، ألا تراك تقول: زيد رأيت غلامه رجلاً ضاحكاً، فلو ذهبت تهدر الأول لم يشتد كلامك، فانظر هذا مع ما وقع تأويله في (الكشاف) لأن يكون قوله: ﴿أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ عطف بيان على الهاء في (به) مع تصريحه بمنع أن تكون تفسيرية لفعل الأمر، لأنه لا يصح أن يكون ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي﴾ مقولاً لله تعالى، فلا يصح أن يكون تفسيراً لأمره، وهذا بعينه لازم على القول بجعل المصدر عطف بيان على الهاء، وكذا إجازة المصنف أن يقدّر المصدر بدلاً من الهاء مع لزوم مثل ذلك فيه، فتأمله».

وانظر نص الزمخشري في المفصّل: ٢١، باب البدل.

(٢) ووجوده حِسّاً كافٍ فليس طرحه من كل وجه.

(٣) الخامس من شروط «أن» التفسيرية.

(٤) لأن حرف الجر يدخل على الاسم الصريح أو المؤوّل، ولوجود حرف الجر فلا يصح أن تقدّر «أَنْ» تفسيرية، أو زائدة، لئلا يلزم دخول حرف الجر على الفعل؛ إذ ذلك لا يجوز.

مسألة[١]

إذا وَلِيَ (أَنْ) الصالحة للتفسير مضارعٌ معه (لَا)[٢] نحو: «أشرتُ إليه أَنْ لا تفعل»، جاز رفعُه على تقدير (لا) نافية، وجزمُه على تقديرها ناهيةً، وعليهما[٣] فـ (أَنْ) مُفَسِّرة.

ونصبُهُ على تقدير (لا) نافيةً، و (أَنْ) مصدريّة[٤]، فإن فُقِدَت (لا) امتنع الجزم[٥]، وجاز الرفع[٦] والنصب.

والوجه الرابع[٧]:

أن تكون زائدة، ولها أربعة مواضع:

---

(١) ما جاء في هذه المسألة هو للمرادي، بحروفه. انظر الجنى الداني: ٢٢١، وقارنه بما أثبته المصنِّف هنا.

(٢) (لا) نافية كانت أو ناهية.

(٣) أي إذا بنينا على هذين الوجهين فـ «أَنْ» مُفَسِّرة، والفعل مع النافية مرفوع لتجرّده عن الناصب والجازم، ومع الناهية مجزوم بها.

(٤) وتكون «أَنْ» ناصبة للفعل.

(٥) وذلك لفقدان عامل الجزم.
وقال ابن الصائغ: «إنه فيما تقدّم حَكىَ عن بعض الكوفيين وأبي عبيدة الجزم فكيف يمنعه هنا، وما بالعهد من قدم؟».
ذكر هذا الشمني: ٧٢/١، عنه ثم قال: «وأقول: هذا عجيب؛ فإنه لم يَدّعِ هنا الإجماع على امتناع الجزم، ولا فيما تقدّم بذلك، بل قوله فيما تقدّم: ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعضهم يجزم بـ (أَنْ) يقتضي أن الجمهور لا يجزمون بها. ويكفي لصحة كلامه هنا أن يكون على قول الجمهور».

(٦) على جَعْل «أَنْ» تفسيريّة. والنصب على جَعْل «أَنْ» مصدريّة.

(٧) من أوجه «أَنْ» وقد مضى ثلاثة: أَن الناصبة، والمخفّفة، والتفسيرية.

أحدها: - وهو الأكثر - أن تقع بعد «لَمّا»[(١)] التوقيتّة،

نحو: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾[(٢)(٣)].

والثاني: أن تقع بين (لو) و (فعل القَسَم)، مذكوراً[(٤)] كقوله[(٥)]:

**فـأُقـسِـمُ أَنْ لَوِ الْتَـقَـيْـنـا وأَنْـتُـمُ 	لـكـانَ لـكُـم يَـوْمٌ مـن الـشّـرِّ مُـظْـلِـمُ**

---

(١) في رصف المباني: ١١٦: «بعد لَمّا، وقيل: لو، على اطّراد: لَمّا أن جاء زيد أحسنت إليك، وأَنْ لو قام زيد لخرجت».

وانظر شرح الكافية: ٣٨٤/٢، وشرح المفصّل: ١٣٠/٨.

والتوقيتية: هي التي بمعنى «حين» عند بعضهم، وسميت توقيتيّة نِسْبَةً إلى التوقيت، فهو ذكر الوقت وتعيينه، ويكون ذلك بها، فلو قلنا: لَمّا جاء زيد جاء عمرو، فقد عَيَّنا مجيء عمرو، وأخبرنا أنه وقت مجيء زيد. وهذا الرأي لابن السراج، وتبعه الفارسي، وتبعهما جماعة.

ومذهب سيبويه وأكثر النحويين أنها حرف، وسَمّاها بعضهم حرف وجوب لوجوب، وبعضهم يقول فيها: حرف وجود لوجود. واحترز ابن هشام بقوله: «التوقيتيّة» من «لَمّا» الموجِبة وهي التي بمعنى «إلاّ» وانظر الدماميني: ٧٢.

(٢) الآية: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُوا۟ لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ سورة العنكبوت: ٣٣/٢٩.

(٣) قال الزمخشري: «(أَن): صلة أَكَّدَت وجود الفعلين مُرَتَبَاً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنهما وُجدا في جزء واحد من الزمان، كأنه قيل: لَمّا أحسَّ بمجيئهم فاجأته المساءة من غير رَيْث خيفةً عليهم من قومه». الكشاف: ٤٩٦/٢.

وفي حديث أبي حيان عن الآية ذكر أنّ زيادة «أَنْ» بعد «لَمّا» قياس مُطّرد. انظر البحر: ١٥٠/٧.

(٤) أي كان فعل القسم مذكوراً.

(٥) قائل البيت المسيّب بن عَلَس، واسمه زهير، وهو من أبيات يخاطب بها بني عامر بن ذهل بن ثعلبة في شيء صنعوه بحلفائهم.

ويروى البيت: «وأقسم لو أنّا التقينا وأنتم»، ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

ومعنى البيت: لو التقينا متحاربين لأظلم نهاركم من بأسنا.

أو متروكاً، كقوله(١):

أَمَــا والـــلهِ أَنْ لَوْ كُــنْــتَ حُــرّاً وما بـالـحُـرِّ أَنْـتَ ولا الـعَـتـيـقِ

= و«كان» في البيت تامّة، أو ناقصة وخبرها «لكم»

والشاهد في البيت زيادة «أَنْ» بين فعل القسم و «لو».

والمسيب بن عَلَس: شاعر جاهلي، وهو خال الأعشى ميمون، والمسيِّب اسم فاعل لُقِّب به لأنه كان يرعى إبل أبيه فسَيَّبها، فقال له أبوه: أَحَقُّ أسمائك المسيِّبُ، فغلب عليه.

وقيل: اسمه زهير، وعَلَس ـ بفتح العين واللام ـ منقول من اسم القراد.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ١٥٣/١، وشرح السيوطي: ١٠٩/١، والكتاب: ٤٥٥/١، وأوضح المسالك: ١٦٨/٣، والخزانة: ٢٢٤/٤ ـ ٢٢٥، وانظر: ١٣٤/٢ ـ ١٣٥، والعيني: ١٣٥/٢.

(١) قائل البيت غير معروف.

وأنشد الفارسي البيت على غير هذا الترتيب، وهو.

أَمَــا والــلهِ عــالــمِ كُــلِّ غــيــبٍ ورَبِّ الـحِـجْـرِ والـبـيـت الـعـتـيـقِ

لَوَ أنـك يـا حـسـيـن خُـلِقْـت حُـرّاً ومـا بـالـحُـرِّ أنـت ولا الـعـتـيـق

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

ورواية المالقي وابن عصفور: «وما بالحُرِّ أنت ولا القمين».

الحُرُّ من الرجال: الكريم الأصل والفعال. والعتيق: الكريم الأصل، وهو ضدّ الرقيق.

وجواب «لو» محذوف عند ابن مالك، وتقديره: لقاومتك.

والشاهد في البيت زيادة «أَنْ» بين «لو» وفعل القسم.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ١٥٧/١، وشرح السيوطي: ١١١/١، والخزانة: ١٣٣/٢، والإنصاف: ٢٠٠، ومعاني القرآن للفراء: ١٩٢/٣، ورصف المباني: ١١٦، والجنى الداني: ٢٢٢، وهمع الهوامع: ١٤٥/٤، ٢٤٣، وشرح التصريح: ٢٣٢/٢، وتفسير القرطبي: ٧/١٩.

وذكر العيني: ١٣٥/٢، أن البيت أنشده سيبويه، ورَدَّ هذا البغدادي بأنه لم ينشده سيبويه، ولاوقع في كتابه، وصوابه: أنشده الفراء، فإنه أول من استشهد به، وذكره ابن عصفور في (المقرّب) في موضعين: =

هذا قول سيبويه[١] وغيره.

وفي (مُقَرّب)[٢] ابن عصفور أنها[٣] في ذلك حرف جيء به لربط الجواب

= الأول في: ١/١٠٣، وقد استشهد به لدخول الباء في خبر ما مع تقدّمه على الاسم، وهو هنا برواية «القمين».
والثاني في: ١/٢٠٥، واستشهد به على أنّ «أَنْ» تربط المقسم به بالمقسم عليه، وهو هنا برواية «العتيق».

(١) كلام ابن هشام هنا غير صحيح: فإن سيبويه يذهب إلى أنَّ (أَنْ) موطئة مثل اللام في (لئن) في: لئن جئتني لأكرمنك.
وقد رَدَّ هذا البغدادي على ابن هشام بعد أن نقل نصه، وذكر قول سيبويه.
قال سيبويه: «وسألته عن قوله عز وجل: ﴿وإذْ أَخَذَ الله ميثاقَ النبيينَ لما آتيتكم من كتابٍ وحكمةٍ ثُم جاءَكم رسولٌ مصدِّقٌ لِمَا مَعَكُم لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ ولَتَنْصُرُنَّه..﴾ فقال: (ما) ههنا بمنزلة (الذي)، ودخلتها اللام كما دخلت على (إِنْ) حين قلت: واللهِ لئن فعلتَ لأفعلنَّ، واللام التي في (ما) كهذه التي في (إِنْ)، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا، ومثل هذه اللام الأولى (أَنْ) إذا قلت: والله أَنْ لو فعلتَ لفعلتُ، وقال:

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

فـ (أَنْ) في (لو) بمنزلة اللام في (ما)، فأوقعت ههنا لامين: لامٌ للأول، ولام للجواب، ولام الجواب هي التي يعتمد عليها القسم..». انظر الكتاب: ١/٤٥٥.
وانظر هذا النص في البحر المحيط: ٢/٥١٠، وخزانة الأدب: ٢/١٣٤، وفي الخزانة: ٤/٢٢٥، قال: «.. وبما نقلناه عن سيبويه يعلم أنّ قول ابن هشام في (المغني) إنّ (أَنْ) بين القسم ولو زائدة عند سيبويه خلاف الواقع».

(٢) وشرح ابن عصفور كتابه هذا، وكان يسميه (الشرح الكبير)، واختصر أبو حيان (المقرَّب) ثم وضع (كتاب التدريب) فيه أيضاً، ثم تناول بالاختصار كتاب (الشرح الكبير) وسماه (الموفور).
وطبع المقرب في بغداد عام ١٩٧١، في جزأين.

(٣) قال ابن عصفور: «وأما الحروف التي تربط المقسم به بالمقسم عليه إن كانت الجملة الواقعة جواباً لـ (لو) وما دخلت عليه نحو قوله:

أما والله أن لو كنت حراً وما بالحر أنت ولا العتيق..»

انظر المقرب: ١/٢٠٥، والنص في همع الهوامع: ٤/١٤٥، وهو في الجنى الداني: ٢٢٢.

بالقسم، ويُبْعِدُه أن الأكثر[١] تركها، والحروف الرابطة ليست كذلك[٢].

والثالث[٣]: - وهو نادر - أن تقع بين الكاف ومخفوضها، كقوله[٤]:

ويـومـاً تُـوافِـيـنـا بِـوَجْـهٍ مُـقَـسَّـمٍ　　　كـأنْ ظَبْيَةٍ تَعْطو إلى وارِقِ السَّلَمْ

---

(١) الأكثر في استعمال العرب. وتركها، أي: تَرْكُ «أَنْ» بين «فعل القسم» و «لو».

(٢) قد ينتقض هذا باللام الداخلة على جواب «لو» المنفيّ، كقوله:

ولـو نُـعْـطَـى الـخـيـار لـمـا افـتـرقـنـا　　　ولـكـن لا خـيـار مـع الـلـيـالـي

فإنها حرف رابط، والأكثر تركها، نحو: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾. الأنعام: ٦/١١٢. وانظر شرح الدماميني: ٧٣.

(٣) من مواضع زيادة «أَنْ».

(٤) اختُلِف في قائل هذا البيت، فهو معزوّ عند سيبويه لابن صُرَيم اليشكري، وكذا عند النحاس والأعلم، وعند غيرهما لأرقم اليشكري، أو لراشد بن شهاب اليشكري، وكعب بن أرقم، وعلباء بن أرقم اليشكري، وباغت بن صريم اليشكري، وهؤلاء الشعراء جاهليون.

قالوا: والصحيح أنه لعلباء بن أرقم اليشكري، قاله في امرأته، وبعده:

ويـومـاً تُـريـدُ مـالَـنـا مـع مـالِـهـا　　　فـإنْ لـم نُـنِـلْـهـا لـم تُـنِـمْـنـا ولـم تَـنَـمِ

ويروى البيت: «إلى ناصر السَّلَم». وظبية: بالرفع، والنصب، والجر.

والمقَسَّم: المحسَّن، وأصله من القسمات، وهي مجاري الدموع وأعالي الوجه. وتعطو: تتناول، وهذا تفسير المبرد، ولابُدَّ من تضمينه معنى تميل لتعديته (بإلى). وارق: لغة في مورق. السَّلَم: من شجر البادية، واحدة سَلَمة.

ومعنى البيتين: أنه يستمتع بحسنها يوماً، وتشغله يوماً آخربطلب ماله، فإن منعها آذته، وكلّمتْه بكلام يمنعه من النوم. وهذا تفسير الزمخشري.

والشاهد في البيت زيادة (أن) بين الكاف ومخفوضها في «كأن ظبيةٍ».

انظر البيت في شرح السيوطي: ١١١/١، وشرح البغدادي: ١٥٨/١، والكتاب: ٢٨١/١، ٤٨١، والعيني: ٣٠١/٢، والخزانة: ٣٥٩/٤، ٣٦٥، والمنصف: ٢٨١/١، وشرح التصريح: ٢٣٤/١، وأمالي الشجري: ٣/٢، وشرح المفصّل: ٣٨/٨، ورصف المباني: ١١٧، والجنى الداني: ٢٢٢، والمقرب: ١١١/١، وأمالي السهيلي: ١١٦، وهمع الهوامع: ١٨٨/٢، ١٤٦/٤، واللسان والتاج (قسم).

في رواية من جَرَّ[١] «الظبية».

والرابع[٢]: بعد «إذا» كقوله[٣]:

فَـأَمْـهَـلَهُ حَـتَّـى إذا أَنْ كَـأَنَّـهُ مُعَاطِي يَدٍ في لُجَّةِ الماءِ غَامِرُ

---

(١) في أوضح المسالك: ١/٢٧: «يُروى بالرفع على حذف الاسم، أي كأنها، وبالنصب على حذف الخبر، أي: كأن مكانها، وبالجر على أن الأصل: كظبية، وزيد (أَنْ) بينهما». وانظر المرجع نفسه: ٣/١٦٧.

(٢) الرابع من مواضع زيادة «أَنْ».

(٣) قائل البيت أوس بن حَجَر.

ورواية الديوان: «معاطي يدٍ من جَمَّة الماء غارِف».

وفاعل «أمهله» ضمير الصياد، والهاء يعود إلى الصيد، وهو حمار الوحش.

و«حتى» في البيت: ابتدائية، غاية لما قبلها، و«إذا» ظرفية فعلها محذوف يفهم من المقام.

وجَمّة الماء، بفتح الجيم: مجتمعه، ومتعلق «من»: غارف. ومعاطي يد: أي (معاطي) في يد، والمعاطي: المتناول. وغامر: اسم فاعل بمعنى المفعول، مثل ﴿عيشةٍ راضية﴾، مِن غَمَره الماء إذا غطّاه.

والتقدير في البيت أنه أمهل الصيد حتى إذا صار من الماء في القرب مثل الرجل الذي يتناول غَرْفاً.

والشاهد: زيادة «أَنْ» بعد «إذا».

وللدماميني في معنى البيت مذهب آخر فقد قال: «المعنى أنه ترك هذا الرجل وتمهّل في إنقاذه مما كان فيه إلى أن وصل إلى حالة أشبه فيها من هو مغمور في اللُّجَّة، يخرج يده ليتناولها من ينقذه، وهذه حالة الغرق».

انظر الدماميني: ٧٣، وأخذ هذا عنه الدسوقي في حاشيته: ١/٣٤.

وماذهب إليه الدماميني ليس المراد، وعَلّق عليه السيوطي بقوله: «وتكلّم ابن الدماميني في شرح هذا البيت كلامَ مَنْ لم يقف على القصيدة، ولا عرف ما قبل البيت، ولامابعده، ولا المعنى الذي سيق له».

انظر شرح السيوطي: ١/١١٢، وشرح البغدادي: ١/١٦٤، وهمع الهوامع: ٤/١٤٦، والديوان: ٧١.

وزعم الأخفش أنها تزاد[(١)] في غير ذلك، وأنها تنصب المضارع، كما تجرُّ (من) و (الباء) الزائدتان الاسم، وجعل منه: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ﴾[(٢)]، ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[(٣)].

وقال غيره: هي في ذلك مصدرية[(٤)]، ثم قيل: ضُمِّنَ «ما لنا» معنى

---

(١) في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ الآية: ٢٤٦ من سورة البقرة، قال الأخفش: «(أَنْ) ههنا: زائدة كما زيدت بعد (فلما) و (لَمّا) و (لو)، فهي تزاد في هذا المعنى كثيراً.
ومعناه: مالنا لانقاتل، فأعمل (أَنْ) وهي زائدة، كما قال: ماأتاني مِن أحدٍ، فأعمل (مِن)، وهي زائدة».
انظر معاني القرآن للأخفش: ١/١٨٠، والجنى الداني: ٢٢٢.
وفي همع الهوامع: ٤/٩٠: «ولاتعمل (أَنْ) الزائدة عند الجمهور...، وجَوّز الأخفش إعمالها حملاً لها على المصدرية، وقياساً على الباء الزائدة حيث تعمل الجر، وفُرِّق بأن الباء تختص بالاسم».
وانظر البرهان: ٤/٢٢٧، والتبيان للعكبري: ١/١٩٧، والبيان لابن الأنباري: ١/١٦٥.

(٢) الآية: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنَا سُبُلَنَا ۚ وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَآ ءَاذَيْتُمُونَا ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ﴾ سورة إبراهيم: ١٤/١٢.
والتقدير عند الأخفش، وما لنا لا نتوكل على الله. وجاء الفعل نتوكل منصوباً بأن مع تقدير زيادتها، ولم أجد في معاني القرآن للأخفش حديثاً عن هذا في هذه الآية.

(٣) الآية: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَإِ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنۢ بَعْدِ مُوسَىٰٓ إِذْ قَالُوا۟ لِنَبِىٍّ لَّهُمُ ٱبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُوا۟ ۖ قَالُوا۟ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا وَأَبْنَآئِنَا ۖ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ تَوَلَّوْا۟ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾ سورة البقرة: ٢/٢٤٦.

(٤) جاء في إعراب القرآن للنحاس: ١/٢٧٧: «قال الأخفش: (أَنْ) زائدة، وقال الفراء: هو محمول على المعنى: وأيُّ شيء لنا في ألاّ نقاتل في سبيل الله، وهذا أجودها، و (أَنْ) في موضع نصب».
وانظر معاني القرآن للفراء: ١/١٦٣.

=

«ما منعنا»[١]، وفيه نظر؛ لأنه لم يثبت إعمال الجارّ والمجرور في المفعول[٢] به، ولأن الأصل أَلّا تكون (لا)[٣] زائدة.

والصواب قول بعضهم: إن الأصل: وما لنا في[٤] أَنْ لانفعل كذا. وإنما لم[٥] يجز للزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال، بدليل دخولها على الحرف وهو «لو» و«كأنّ» في البيتين[٦]، وعلى الاسم وهو «ظبيةٍ» في البيت السابق[٧]،

= وفي البحر المحيط: ٢/٢٥٦: «(ما) الاستفهامية مبتدأ، و (أَلاّ نقاتل) في موضع نصب عند سيبويه، وفي موضع جَرٍّ عند الخليل، على الخلاف الذي بينهما، وعند الأخفش (أَنِ) الزائدة عملت النصب كما عملت باء الجر الزائد، والجملة حال، أي: ومالنا غيرَ مقاتلين، وذكر أن مذهب أبي الحسن الأخفش ليس بشيء؛ لأن الحذف على خلاف الأصل، ولا يُذْهَب إليه إلا لضرورة، ولا ضرورة تدعو هنا إلى ذلك مع صحة المعنى في عدم الزيادة».
وانظر التبيان للعكبري: ١٩٦ - ١٩٧.

(١) و(منع) يتعدّى إلى مفعولين: منعتُ زيداً أثاثَه، ويكون (أَنْ) في الآية وصلتها في محل نصب على أنه المفعول الثاني.

(٢) في المفعول المصرّح به. وسقط «به» من المخطوطات والمطبوع، وأثبت في نسخة الدماميني.

(٣) وإذا ضُمِّن معنى «ما منعنا» لزم زيادة «لا» إذ المعنى: أيُّ شر منعنا التوكُّلَ، ومنعنا القتال.

(٤) ثم حذف حرف الجر، وهو حذف قياسيّ. وهذا القول للفراء. انظر معاني القرآن: ١/١٦٣، وهو كذلك في التبيان للعكبري: ١٩٦.

(٥) بدأ ابن هشام هنا بردِّ قياس الأخفش في عمل «أَنْ» الزائدة على حرف الجر الزائد، وبيان فَرْق ما بينهما.
وفي م١/١٤، وم٢/٦، وم٣/١٤أ: «لم نجوِّز»، وما أثبتُّه من م٤/١٤ب، والمطبوع. وكُلٌّ جائز.

(٦) الصواب أن يقول في الأبيات الثلاثة وهي:
- فأقسم أن لو التقينا.. البيت، ودخلت فيه «أَنْ» على«لو».
وقوله: أما والله أن لو كنت حراً.. البيت، ودخلت فيه «أنْ» على «لو».
وقوله: حتى إذا أَنْ كأنه.. البيت، ودخلت فيه «أَنْ» على «كأن».

(٧) وهو قوله: ويوماً توافينا بوجه مُقَسَّمٍ.. البيت.

بخلاف حرف الجر الزائد؛ فإنه كالحرف المُعَدِّي[١] في الاختصاص بالاسم، فلذلك عمل[٢] [فيه].

* * *

(١) في طبعة مبارك وزميله «المُعَدَّى» كذا بصيغة اسم المفعول، ولعل الصواب ما أثبتُّه، وكذا جاء في طبعة الشيخ محمد محيي الدين: ١/٣٤.

(٢) أي عَمِلَ ولم يُلتفت إلى كونه زائداً.

و[فيه] زيادة من نص حاشية الأمير، وهي مثبتة في طبعة مبارك: ١/٥١، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: ١/٣٤، وليست في المخطوطات، ولا نسخة الدماميني: ٧٤. وفي م٤/١٤: «فلذلك عمل عمله».

مَسْأَلة

ولا معنى لـ (أَن)[١] الزائدة غير التوكيد[٢] كسائر الزوائد، قال أبو حيان[٣]: «وزعم الزمخشري أنه ينجرُّ مع التوكيد معنى آخر»، فقال في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾[٤] دخلت (أَنْ) في هذه القصّة، ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوٓاْ إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ...﴾[٥]، تنبيهاً وتأكيداً في[٦] أن الإساءة كانت

---

(١) قال الرضي في حديثه عن الحروف الزائدة «.. قيل إنما سميت زائدة لأنه لا يتغيَّر بها أصل المعنى؛ بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تَعد شيئاً لَمَّا لم تغاير فائدتُها العارضةُ الفائدةَ الحاصلة قبلها..» انظر شرح الكافية: ٣٨٤/٢، والدماميني: ٧٤.

(٢) قال الدسوقي: ٣٥/١: «أي لتقوية الكلام الذي هي فيه، فهي في قوله: «كأن ظبية» أفادت قوة التشبيه».

(٣) انظر البحر المحيط: ١٥٠/٧، وفيه حديث عن الآية، وليس نص أبي حيان هذا فيه. وانظر الكشاف: ٤٩٦/٢، ونص الزمخشري ليس فيه.

(٤) الآية: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُواْ لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ سورة العنكبوت: ٣٣/٢٩.
وليس في هذه الآية «سلاماً» وإنما ذلك في آية أخرى، وهو قوله تعالى في سورة هود: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ﴾ سورة هود: ٦٩/١١.
وسيأتي بيان هذا بعد قليل.

(٥) الآية: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوٓاْ إِنَّا مُهْلِكُوٓاْ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ إِنَّ أَهْلَهَا كَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾ العنكبوت: ٣١/٢٩.

(٦) كذا في المخطوطات، والدماميني: ٧٤، وفي حاشية الأمير: ٣٣/١: «على»، وكذلك الدسوقي: ٥٣/١، وطبعة مبارك وزميله: ٥٢/١، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٣٤/١.

بَعَقِب[١] المجيء، فهي مؤكّدة [في قصة لوط][٢] للاتصال واللزوم، ولا كذلك في قصة إبراهيم؛ إذ ليس الجواب فيها كالأول[٣].

وقال الشلوبين: لما كانت (أَنْ) للسبب[٤] في: «جئتُ أَنْ تعطي»، أي للإعطاء، أفادت هنا أَنّ الإساءة كانت لأجل المجيء وبعقبه[٥].

وكذلك في قولهم[٦]: «أَمَا والله أَنْ لو فعلتَ لفعلتُ»، أكّدت (أَنْ)[٧] ما بعد (لو)، وهو السبب في الجواب.

وهذا الذي ذكراهُ[٨] لا يعرفه كُبَرَاء النحويين»[٩]. انتهى.

---

(١) كذا في المخطوطات « بعقب » وفي م٤/١٥أ «تَعْقُبُ»، وهو كذلك في طبعة مبارك، وزميله: ٥٢/١، والشيخ محمد محيي الدين: ٣٤/١، وقد نبّه الدسوقي على هذا الخلاف في الحاشية: ٣٥/١.

(٢) زيادة من حاشية الأمير: ٣٣/١، والدسوقي: ٣٥/١، والمطبوع.

(٣) قال الدسوقي: ٣٥/١: «أي كالجواب في الآية الأولى؛ لأن الجواب في الأولى يعقب المجيء، وأما الجواب وهو قوله «سلام» في قصة إبراهيم فليس يعقب المجيء، كذا قالوا، ويأتي للمصنف الردّ عليه».

(٤) أي للسببيّة والتعليل. وقوله: «أن تعطي» جاء في م٤/١٥أ: «تعطيني»، وفي طبعة مبارك: ٥١/١، والشيخ محمد محيي الدين: ٣٤/١: «أعطي»، وعند الدسوقي والدماميني كما أثبتُّه.

(٥) كذا في المخطوطات، وعند مبارك: ٥٢/١، والشيخ محمد محيي الدين: ٣٤/١: «وتعقبه».

(٦) انظر مثل هذا النص في شرح المفصل: ١٣١/٨.

(٧) في م١/١٤: «أكدت أَنْ ما بعد الواو» وفي م٣/١٤ب تعليق على الهامش يقول: «وفي بعض النسخ أكدت أَنْ مابعد الواو أي واو القسم»، وفي م٢/٦ب: «أكّدت أنْ ما بعد لو هو السبب في الجواب».

(٨) أي الزمخشري والشلوبين.

(٩) إلى هنا ينتهي كلام أبي حيّان.

والذي رأيته[١] في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت ما نصه: «(أَنْ) صلة[٢] أكّدت وجود الفعلين مُرَتّباً أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين، لا فاصل بينهما، كأنهما وُجِدَا في جزء واحد من الزمان، كأنه قيل[٣]: لما أَحَسَّ بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث». انتهى[٤].

والريث: البطء، وليس في كلامه تعرّض للفرق بين القصتين[٥] كما نَقَل عنه، ولا كلامه مخالف لكلام النحويين؛ لإطباقهم على أن الزائد يؤكّد معنى ما جيء به لتوكيده، و(لمّا) تفيد وقوع الفعل الثاني عقب الأول، وتُرَتِّبه عليه، فالحرف الزائد يؤكد ذلك[٦].

ثم إن قصة الخليل [عليه السلام] التي فيها ﴿قَالُواْ سَلَٰمًا﴾ ليست في السورة[٧] التي فيها ﴿سِيْءِ بهم﴾ بل في سورة هود، وليس فيها (لمّا)[٨].

---

(١) هذا من تمام رَدّ ابن هشام على شيخه أبي حيان.

(٢) أي زائدة.

(٣) في الكشاف: «كما أَحَسَّ» وهو تحريف.

(٤) وتتمته في الكشاف: ٢/٤٩٦ «خيفة عليهم من قولهم».

(٥) أي قصة إبراهيم ولوط وقوله: «كما نقل عنه»، أي: كما نقل أبو حيان عن الزمخشري.

(٦) انظر رَدّ الشهاب الخفاجي على ابن هشام في الحاشية: ٧/١٠٠.

(٧) وهي سورة العنكبوت. وقد ذكرتُ الآيات قبل قليل. والأَوْلَى أن يقول: «ليس فيها (أَنْ) بعد (لما)، وإلا فَسُورة هود والعنكبوت فيهما ﴿سِيٓءَ بِهِمْ﴾ إلاّ أنْ يُجاب بأنّ قوله: ﴿سِيٓءَ بِهِمْ﴾ أي بعد أَن المُحَدّث عنها» عن الحواشي انظر هود: ١١/٧٧، والعنكبوت: ٢٩/٣٣.

(٨) قال الدكتور مازن مبارك وزميله مُعَلِّقَيْن على هذا النص: «وسترى في هذه المسألة أن ابن هشام يصحح خطأين لأبي حيان: افتراءه على الزمخشري ما لم يَقُلْهُ، وخطأه في نص الآية؛ إذ اختلطت لديه عبارة الآيتين هود/ ٦٩، والعنكبوت: ٣١».
وفي هذا التعليق حيف على أبي حيان وقدره، فسيرته تدلُّ على أنه كان صادقاً، أميناً في كل ماينقله، ولم يثبت أنه افترى على أحد ممن سبقه، ولو تريث المحققان ورجعا إلى البحر وغيره من مؤلفات أبي حيان ليريا النص ويتحققا من كلام ابن هشام لما حكما عليه بالافتراء، أو لقالا مثل قول الأمير =

ثم كيف يُتَخَيَّلُ أن التحية تقع بعد المجيء ببطء؟ وإنما يحسن اعتقادنا تأخّرُ الجواب[١] في سورة العنكبوت، إذ الجواب فيها ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا مُهۡلِكُوٓاْ أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِۖ...﴾[٢]

ثم التعبير[٣] بالإساءة لحن؛ لأن الفعل ثلاثي كما نُطِق به في التنزيل[٤]، والصواب المَسَاءة، وهي عبارة الزمخشري[٥].

وأما ما نقله[٦] عن الشلوبين فَمُعْتَرَضٌ من وجهين:

- **أحدهما**: أنّ المفيد للتعليل في مثاله[٧] إنما هو لام العلة المقدرة لا (أَنْ).
- **والثاني**: أَنّ (أَنْ) في المثال مصدرية، والبحث في الزائدة[٨].

* * *

= في حاشيته: ٣٣/١: «قوله: ليست في السورة التي فيها ﴿سِيٓءَ بِهِمۡ﴾: أي ليست فيها سيء مقرونة بأن، والظاهر أن القلم سبقه فقط، وإنما مراد أبي حيان: قالوا إنا مهلكو».

(١) أي تأخره عن المجيء.

(٢) أي ليس الجواب فيها ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ﴾ كما هو في سورة هود.

(٣) في حاشية الأمير: ٣٣/١، وطبعة مبارك: ٥٣/١، والشيخ محمد محيي الدين: ٣٥/١، «ثم إن التعبير».

(٤) في قوله «سيء بهم».

(٥) عبارته: «فاجأته المساءة» الكشاف: ٤٩٦/٢ وهي عبارة أبي حَيّان أيضاً في البحر: ١٥٠/٧، ولم أجد فيهما ماأثبته ابن هشام، وذهب الأمير إلى أن هذا يصح بمراعاة أصل المعنى والمادة. انظر الحاشية: ٣٣/١.

(٦) أي ما نقله أبو حيان.

(٧) وهو «جئت أن تعطي» والتقدير: جئت لأن تعطي.

(٨) قال الأمير: ٣٣/١ ـ ٣٤: «لعله أراد لمّا عُهِد معها التعليل في بعض الأحوال ثبت لها حال الزيادة فتدبّر».

تنبيـــه

وقد ذُكر لـ (أَنْ) معانٍ أربعةٌ أُخَرُ:

١ - **أحدها: الشرطية**، كـ: (إِنْ) المكسورة، وإليه ذهب الكوفيون، ويُرَجِّحه[1] عندي أمور:

- **أحدها**[2]: توارد المفتوحة والمكسورة على المحلّ الواحد، والأصل التوافق[3]، فقرئ بالوجهين في[4] قوله تعالى[5]:

---

(١) قال الرضي: «وجوز الكوفيون كون (أَنْ) شرطية بمعنى (إِنْ) المكسورة، ومنع ذلك البصريون» شرح الكافية: ٢٣٥/٢، وفي همع الهوامع: ١٤٨/٤، أثبته الكوفيون والأصمعي، وانظر إعراب القرآن للنحاس: ٢٩٨/١، ومعاني القرآن للفراء: ١٨٤/١، والجنى الداني: ٢٢٣.
وفي همع الهوامع: ٩١/٤: «ولا يجوز الجزم بـ (أَنْ) عند الجمهور، وجوّزه بعض الكوفيين.».
وفي الخزانة: ٨٢/٢: «وقد صَوّب ابن هشام أيضاً في (المغني) رأي الكوفيين، كما صَوّبه الشارح المحقق ـ الرضي ـ واستدلَّ لهم بعين ما استدل به الشارح، وهذا من توافق الخاطر..» وانظر مثل هذا في شرح الشواهد للبغدادي: ١٧٣/١.

(٢) النص من هنا إلى قوله: «المعنى الثاني» أثبته البغدادي في الخزانة: ٨٢/٢، وانظر شرح الكافية: ٢/ ٢٣٥.

(٣) يريد أن اللفظين إذا عُبِّر بأحدهما مَرّة، وبالآخر أخرى في كلامٍ المقصودُ منه واحد فالأصل اتّحاد معنى هذين اللفظين، وهذا لا ينافي أنّ الأصل في الألفاظ من حيث هي عَدَمُ الترادُفِ، فاندفع ماللشارح، وأما مَنْع هذا المعنى فلا يَصِحّ».
انظر حاشية الأمير: ٣٤/١، والدسوقي: ٣٦/١، وعند الدماميني: ٧٦، وفيه نظر: بل الأصل عدم الترادف.

(٤) في م١٥/٣أ: «وقرئ»، وسقط «في» من طبعة مبارك: ٥٣/١، والشيخ محمد محيي الدين: ٣٥/١.

(٥) الآية طويلة، ومنها قوله تعالى: ﴿.. وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ...﴾ سورة البقرة: ٢٨٢/٢.

﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾[1]، ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ﴾[2][3]،

(١) القراءة بالوجهين في «أَنْ» وذلك بكسر الهمزة وفتحها، فقد قرأ الأعمش، وحمزة، وأبان: ﴿إِن تَضِلَّ﴾ بكسر الهمزة، على أنها حرف شرط، ﴿فَتُذَكِّرُ﴾ بالتشديد ورفع الراء على أنه جواب الشرط.

وقرأ نافع، وابن عامر، وعاصم، والكسائي، وأبو جعفر، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، بفتح الهمزة من «أَنْ» وهي الناصبة، وفتح راء ﴿فَتُذَكِّرَ﴾ عطفاً على أن تَضِلّ. وفيها قراءات أخر.

قال الطبري: «والصواب من القراءة عندنا في ذلك قراءة من قرأ بفتح «أَنْ» وتشديد الكاف من قوله: ﴿فَتُذَكِّرَ﴾ ونصب الراء، وإنما اخترنا ذلك في القراءة لإجماع الحجة من قدماء القراء والمتأخرين على ذلك، وانفرد الأعمش ومن قرأ بقراءته في ذلك بما انفرد به عنهم، ولا يجوز ترك قراءة جاء بها المسلمون، مستفيضة بينهم إلى غيرها» تفسير الطبري: ١٢٤/٣ ـ ١٢٥ وانظر القراءة في البحر المحيط: ٣٤٨/٢ ـ ٣٤٩، والإتحاف: ١٩٨، والتيسير: ٨٢، والنشر: ٢٣٦/٢، وشرح الشاطبية: ١٦٧، وكتاب السبعة: ١٩٤، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٩٨/١، ومعاني القرآن، للفراء: ١٨٤/١، وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٢) الآية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحِلُّوا۟ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَـٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰنًا ۚ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا۟ ۚ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟ ۘ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ سورة المائدة: ٢/٥.

(٣) قرأ أبو عمرو، وابن كثير: «إِنْ صَدُّوكم» بكسر الهمزة. وقرأ نافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، بفتح الهمزة من «أَنْ» وجعلوه تعليلاً للشنآن، قال أبو حيان «وأنكر ابن جرير والنحاس وغيرهما قراءة كسر (إِنْ)، وهذا الإنكار لهذه القراءة صعب جداً، فإنها قراءة متواترة، إذ هي في السبعة، والمعنى معها صحيح». البحر المحيط: ٤٢٢/٣.

ولقد رجعتُ إلى تفسير الطبري فلم أجده منكراً لهذه القراءة، بل ذكر أن قراءتي الفتح والكسر قراءتان معروفتان، مشهورتان في قُرّاء الأمصار، صحيحٌ معنى كل واحدة منهما، ثم قال: «غير أنّ الأمر وإنْ كان كما وصفتُ فإنّ قراءة ذلك بفتح الألف أبْيَنُ معنى» انظر تفسير الطبري: ٦٥/٦. وفي إعراب القرآن للنحاس ما ذكره أبو حيان فهو يَرُدُّ قراءة الأعمش: «إن يَصُدُّوكم» انظر إعراب القرآن: ٤٨٠/١. وانظر القراءة في كتاب السبعة: ٢٤٢، وارجع إلى كتابي «معجم القراءات».

﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾[١][٢].

وقد مضى أنه رُوي[٣] بالوجهين قوله[٤]:

أَتَغْضَبُ أَن أُذْنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا [جِهاراً ولم تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابن حازِمِ]

- **الثاني**: مجيء الفاء بعدها كثيراً، كقوله[٥]:

أبا خُراشةَ أَمّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قَوْمِيَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

---

(١) سورة الزخرف: ٤٣/٥.

(٢) قرأ نافع، حمزة والكسائي، بكسر الهمزة ﴿إِنْ كنتم﴾، ومثلهم أبو جعفر وخلف والحسن، والأعمش. وقرأ الجمهور: ابنُ كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر ويعقوب: بفتح الهمزة، أي من أجل أن كنتم، وقرأ زيد بن علي «إذ كنتم» بذال مكان النون. وانظر القراءة في المراجع التالية: النشر: ٢/٣٦٨، والإتحاف: ٤٧٢، والكشف عن وجوه القراءات: ٢/٢٥٥، والتيسير: ١٩٥، وكتاب السبعة: ٥٨٤، وتفسير الطبري: ٢٥/٥٠، وحجة القراءات: ٦٤٤، ومعاني القرآن للفراء: ٣/٢٧ والحجة لابن خالويه: ٣٢٠، وحاشية الشهاب: ٧/٤٣٣، وتفسير القرطبي: ١٦/ ٦٣، والبحر المحيط: ٨/٦، وارجع إلى كتابي «معجم القراءات».

(٣) في م٣/١٥أ: «يُرْوَى».

(٤) تَقَدَّم البيت في بحث «إنْ». وانظر التعليق عليه. كما تكرر قبل قليل في «أَنْ».

(٥) هذا على قول الكوفيين في «أَنْ» المفتوحة ومجيئها للشرط.

والبيت من أبيات للعباس بن مرداس في جواب شعر أتاه من خُفَاف بن نُدْبَة أبي خراشة، وبعده:

السِّلمُ تأخذ منها مارضيتَ به والحربُ يكفيك من أنفاسها جُرَعُ

نَفَرُ الرجلِ: رهطه، ويقال لعدة من الرجال من ثلاثة إلى عشرة، وهذا هو المشهور. والضبع: السنة المجدبة.

والمعنى: إن افتخرت بكثرة قومك ففي قومي كثرة؛ إذ لم تهلكهم السنون.

و«أَمّا» أصله: (أَنْ، ما) فأدغم، وأَنْ المفتوحة على ما اختاره ابن هشام وأبو علي والرضي شرطية، فعلها محذوف، عُوِّض عنه «ما» وهو «كان» و «أنت»: اسمها، وأصلها: أَنْ كنتَ، فلما حُذِف «كان» وعُوِّض عنها «ما» انفصل الضمير.

وذا نفر: خبرها، وجملة فإن قومي.. جواب الشرط. =

- **الثالث**: عطفها على «إِن» المكسورة في قوله[١]:

إِمّا أَقَمْتَ وأَمّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فاللهُ يَكْلأُ ما تأتي وما تَذَرُ

الرواية بكسر (إِنْ) الأولى، وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحةُ مصدريةً لزم عطف المفرد على الجملة.

وتعسّف ابن الحاجب في توجيه ذلك[٢]، فقال: «لما كان معنى قولك: «إِنْ

= والعباس هو ابن مرداس بن أبي عامر بن حارثه، صحابي، أسلم قبل فتح مكة وأمه الخنساء.
انظر البيت في الكتاب: ١٤٨/١، والخزانة: ٨٠/٢، ٤٢١/٤، وشرح المفصل: ٩٩/٢، ١٣٢/٨، وأمالي ابن الشجري: ٣٥٠/٢، وشرح السيوطي: ١١٦/١، وشرح البغدادي: ١٧٣/١، والخصائص: ٣٨١/٢، والإنصاف: ٧١/١، وشرح الأشموني: ١٩٨/١، واللسان (ضبع)، وشرح ابن عقيل: ١/ ٢٩٧.

(١) البيت مجهول القائل. وروي «ما تُبْقِي» بدلاً من «تأتي»، ويروى: «وإمّا كنت مرتحلاً».
والرواية في البيت بكسر «إما» الأولى وفتح الثانية، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة، وهذا إن لم يمكن تأويل أحدهما إلى الآخر بجعلهما جملتين أو مفردين امتنع العطف، وإذا امتنع العطف ظهر أنّ المفتوحة شرطية كالمكسورة.
انظر البيت في شرح البغدادي: ١٧٩/١، والخزانة: ٨٢/٢، وشرح السيوطي: ١١٨/١.
وفي شرح المفصل: ٩٨/٢: «قال: وقد روي.. وإما كنت. فمن رواه «كنت» كَسَرَ إمّا في الأول والثاني لظهور الفعل معهما».

(٢) أي في البيت، ونقل البغدادي نص ابن الحاجب في شرح الشواهد، وهو قوله: «... ألا ترى أن قولك: إن أتيتني أكرمتك، بمعنى قولك: أكرمتك لأجل إتيانك، فإذا ثبت أن الشرط والتعليل بمعنى واحد صَحَّ أن يعطف أحدهما على الآخر، ويجعل الجواب لهما جميعاً، فصار مثل قولك: إن أكرمتني وأحسنت إليّ أكرمتك، إلا أنه وضع موضع: أحسنت إليّ، لفظ التعليل، فصار كأنك قلت: إن أكرمتني فلأجل إتيانك، فأنا أكرمك، وذلك سائغ..».
شرح الشواهد: ١٨٠/١، والنص في الخزانة: ٨٢/٢. وقد اختصر ابن هشام عبارة ابن الحاجب، وانظر الإيضاح لابن الحاجب: ٣٨٣/١.

جئتَني أكرمتُك»، وقولك: «أُكرِمُك لإتيانك إياي»، واحداً صَحَّ عطف التعليل[١] على الشرط في البيت؛ ولذلك[٢] تقول: «إن جئتني وأحسنتَ إليّ أكرمتُك»، ثم تقول: «إن جئتني ولإحسانك إليّ أكرمتُك»، فتجعل[٣] الجواب لهما[٤] انتهى».

وما أظن العرب[٥] فاهَت بذلك يوماً[٦].

٢ . المعنى الثاني[٧]:

النفي[٨] كـ (إِنْ) المكسورة أيضاً، قاله بعضهم في قوله تعالى: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾[٩][١٠].

---

(١) أي من باب العطف على المعنى، كأنه قيل: لمجيئك ولإحسانك. الأمير: ٣٤/١.

(٢) لأجل كون التعليل في معنى الشرط.

(٣) في م٣/١٥أ، وم٤/١٥ب: «وتجعل».

(٤) أي للشرط والتعليل.

(٥) في حاشية الأمير: ٣٤/١، وطبعة مبارك: ٥٤/١، والشيخ محمد محيي الدين: «أَنَّ العرب». وأراد أن هذا تركيب مخترع ليس له نظير في كلام العرب.

(٦) في حاشية الأمير: ٣٤/١، «يوماً ما»، وهي كذلك في طبعة مبارك: ٥٤/١، والشيخ محمد محيي الدين: ٣٦/١، وفي المخطوطات، وعند الدماميني: ٧٧ من دون (ما).

(٧) من معاني (أن).

(٨) في همع الهوامع: ١٤٨/٤: أثبته بعضهم، وخَرَّج عليه الآية، وأنكره الجمهور. وانظر البرهان: ٤/ ٢٢٧. وفي الأزهية: ٧٠: «تكون أَنْ بمعنى لا» وانظر الجنى الداني: ٢٢٤.

(٩) الآية: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَآجُّوكُمْ عِندَ رَبِّكُمْ ۗ قُلْ إِنَّ ٱلْفَضْلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾ سورة آل عمران: ٧٣/٣.

(١٠) قال الهروي: «قال أبو إسحاق الزجاج: معناه لا يؤتى أحد مثل ماأوتيتم، وقال بعض النحويين معناه: لا تؤمنوا أي لا تقروا بأنْ يُؤتى أحد مثل ما أوتيتم إلا لمن تبع دينكم، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾ اعتراض بين المفعول والفعل». الأزهية: ٧٠.

وقيل: إن المعنى ولا تؤمنوا بأن[١] يُؤْتَى أحدٌ مثل ما أُوتيتم من الكتاب إلا لمن تبع دينكم، وجملة[٢] القول اعتراض.

٣ - الثالث: معنى (إذ)، كما تقدم عن بعضهم[٣] في بحث (إِنْ) المكسورة،

= وقال أبو حيان: «قال بعض النحويين (أَنْ) هنا للنفي بمعنى (لا)، التقدير: لايؤتى أحد مثل ما أوتيتم، ونقل ذلك أيضاً عن الفرّاء، وتكون (أو) بمعنى (إلا) والمعنى إذ ذاك: لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم.. ولم يقم على ذلك دليل من كلام العرب..» انظر البحر المحيط: ٤٩٥/٢.

وقال الفراء: «يجوز أن يكون قد انقطع كلام اليهود عند قوله: ﴿إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ﴾، ثم قال لمحمد ﷺ: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾، أي إن البيان بيان الله ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ أي: بيّن أَنْ لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، وصَلُحت (أَحَدُ) لأنّ (أَنْ) بمعنى (لا)...» انظر معاني القرآن: ٢٢٢/١، ٢٢٣، وحاشية الشهاب: ٣٧/٣، ومشكل إعراب القرآن: ١٤٤/١، وإعراب القرآن للنحاس: ٣٤٣/١.

وفي الجنى الداني: ٢٢٤: «والصحيح أنها لا تفيد النفي، و(أَنْ) في الآية مصدرية..».

(١) وفي إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١١٣/١. رَدٌّ على أبي علي رأيه في الآية؛ إذ ذهب إلى أنّ (أَنْ) لا يخلو من أن يكون منتصباً بأنه مفعول به أو مفعول له، ورَدّ الأول وأقرّ الثاني، والتقدير عنده: لا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم: كراهة ذكرِ أنْ يؤتى أحد، وذِكر أَنْ يحاجوكم.

قال الزجاج: «وهذه الآية عندنا على غير ما قاله الشيخ ـ رحمه الله ـ والتقدير: ولا تؤمنوا بأَنْ يُؤْتَى أحد مثل ما أوتيتم، أو يحاجّوكم عند ربكم إلا من تبع دينكم، فالباء مضمرة، و﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ مفعول ﴿لا تؤمنوا﴾، واللام زيادة، ومن تبع دينكم استثناء من أحد على التقدير الذي ذكرنا...».

(٢) هذا الكلام للزمخشري. انظر الكشاف: ٣٢٩/١، وقد نبّه على ذلك الدماميني، انظر الحاشية: ٧٧.

(٣) في همع الهوامع: ١٤٨/٤ «بمعنى (إذ) أثبته بعضهم مع الفعل الماضي، وقيل مع المضارع» وانظر الأزهية: ٦٧.

وهذا للكوفيين، انظره فيما مضى ـ وانظر همع الهوامع: ١١٨/٢.

وهذا قاله بعضهم في [١]﴿بَلْ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾، [٢]﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ﴾[٣] وقوله[٤]:

أتغضب أَنْ أذنا قتيبة حُزَّتا ... ...

والصواب أنها في ذلك كله مصدريةٌ[٥]، وقبلها لام العلة مقدرة.

٤ - **والرابع**: أن تكون بمعنى (لئلا)[٦]، قيل به في ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾[٧]،

---

(١) تتمة الآية: ﴿فَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا شَىْءٌ عَجِيبٌ﴾ سورة ق: ٢/٥٠.

(٢) الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى وَٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِى تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَأَنَا۠ أَعْلَمُ بِمَآ أَخْفَيْتُمْ وَمَآ أَعْلَنتُمْ وَمَن يَفْعَلْهُ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ سورة الممتحنة: ١/٦٠.

(٣) قال أبو حيان: «هذا ليس بشيء، بل (أَنْ) في الآيتين مصدرية، والتقدير: بل عجبوا لأَنْ جاءهم..» همع الهوامع: ١٤٩/٤، وانظر البرهان: ٢٢٨/٤.

وفي مشكل إعراب القرآن: ٣٧٠/٢: «أن تؤمنوا: أَنْ في موضع نصب مفعول من أجله»، وهي كذلك في البحر المحيط: ٢٥٣/٨.

(٤) سبق الحديث عن البيت، وهو هنا على رواية من فتح الهمزة من «أَنْ».

(٥) وفي الجنى الداني: ٢٢٥: «.. وأن في الآيتين مصدرية، وأما في البيت فهي عند الخليل مصدرية، وعند المبرد مخففة.».

(٦) انظر هذا في شرح البغدادي: ١٨١/١، فقد ذكره للكسائي والفراء. وانظر البرهان: ٢٢٨/٤، وهمع الهوامع: ١٤٨/٤، والأزهية: ٦٤ ـ ٦٥ ومشكل إعراب القرآن: ٢١٦/١، والتبيان للعكبري: ٤١٤/١.

(٧) الآية: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِى ٱلْكَلَٰلَةِ إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَآ إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِن كَانُوٓاْ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَآءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ﴾ سورة النساء: ١٧٦/٤.

وقوله[١]:

نَـزَلْتُـم مَـنْـزِلَ الأَضْـيَـافِ مـنّـا　　　فَـعَـجَّـلْنـا الـقِـرَى أَنْ تَـشْـتِـمـونـا

والصواب أنها مصدرية، والأصل: كراهية[٢] أن تضلوا، ومخافة أن تشتمونا، وهو قول البصريين[٣].

---

(١) قائل البيت عمرو بن كلثوم التغلبي، وقبله:

ألا أبْـلغ بـنـي الـطـمّـاح عـنـا　　　ودُعْـمِـيّـاً فـكـيـف وجـدتـمـونـا

وبعده:

قَـرَيْـنـاكـم فَـعَـجَّـلْـنـا قِـراكُـم　　　قُـبَـيْـل الـصُّـبْـحِ مَـرْدَاةً طَـحُـونـا

الطماح ودُعْمِيّ: حيّان من إيادٍ، وقيل من غيرهم، نزلتم منزل الأضياف منا: جئتم لحربنا فعجلنا القِرى: عاجلناكم بالحرب. أن تشتمونا: أي لم ننتظر حتى توقعوا بنا فتكونوا سبباً لشتم الناس إيانا.
والشاهد عند الكوفيين في البيت أَنّ «أَنْ» بمعنى لئلا، ثم حذف «لا»، وهذا غير جائز عند البصريين «حذف لا»، والتقدير على مذهبهم: فعجّلنا القرى مخافة أن تشتمونا.
وعمرو بن كلثوم شاعر فارس جاهلي من أصحاب المعلقات. توفي قبل الإسلام، وكنيته أبو الأسود، وقيل غير هذا.
انظر البيت في شرح السيوطي: ١١٩/١، وشرح البغدادي: ١٨١/١، والأزهية: ٦٦، وأمالي المرتضي: ٤٩/٢، وديوان عمرو: ٩٨.

(٢) وفي همع الهوامع: ١٤٨/٤ «أي لئلا تضلوا، قال أبو حيان: والصحيح المنع، وتأويل الآية: كراهة أن تضلوا» وانظر البيان لابن الأنباري: ٢٨١/١، والتبيان للعكبري: ٤١٤/١.

(٣) قال الفراء: «أي لئلا تضلوا، وهذا عند البصريين خطأ؛ لأن (لا) لا تحذف ههنا، وقال محمد بن يزيد وجماعة من البصريين: التقدير: كراهة أن تضلوا ثم حذف، وهو مفعول من أجله..».
وانظر النصين في إعراب القرآن للنحاس: ٤٧٧/١، وانظر نص الفراء في معاني القرآن: ٢٩٧/١.
وانظر البحر المحيط: ٤٠٩/٣، وذكر أبو حيان أن أبا علي رَجّح قول المبرد، قال: «حذف المضاف أسوغ وأشيع من حذف لا».
وفي شرح الشواهد: ١٨١/١، سَوّى علي بن عيسى الرماني بين التقديرين، أراد تقدير المبرد وتقدير الفراء والكسائي، ثم ذكر أن المبرد حمل الحذف على الأكثر؛ إذ حذف المضاف لإقامة المضاف إليه مقامه أكثر من حذف «لا».

وقيل هو على إضمار لام قبل[١] (أَنْ)، و (لا) بعدها، وفيه تعسّف[٢].

* * *

(١) ما ذكره ابن هشام هنا على أنه رأي ذكره أبو حيان على أنه قراءة في الآية، فقد قرأ الكوفي، والفراء، والكسائي، وتبعهم الزجاج: ﴿لأن لا تضلوا﴾. البحر المحيط: ٤٠٨/٣.
وفي إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٥٩/١: «يبين لكم أن تضلوا: أي كراهة أن تضلوا ولئلا تضلوا عن الكوفي..» وانظر مثل هذا في التبيان للعكبري: ٤١٤/١.

(٢) التعسف من جهة ارتكاب حذف شيئين: حذف اللام وحذف (لا)، مع إمكان حذف شيء واحد. وقد يقال: حذف الجار قبل (أَنْ) مَطّرد، وحذف الثاني للقرينة جائز في سعة الكلام، وليس تعدد المحذوف بمفرده موجباً للتعسف. انظر الدماميني: ٧٨.

٨ ـ إنّ

إنّ - المكسورة المشدّدة - على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف توكيدٍ[١]، تنصب[٢] الاسم وترفع الخبر[٣]، قيل: وقد تنصبهما[٤] في لغة،

---

(١) ذهب ابن مالك إلى أنه لهذا يجاب بها القسم كما يجاب باللام في قولك: والله لَزَيْدٌ قائم، وزعم ثعلب أنّ الفراء قال: إنّ مقرِّرَة لقسم متروك استغني عنه بها.
انظر همع الهوامع: ١٤٩/٢، وحاشية الأمير: ٣٥/١.
وفي البرهان: ٢٢٩/٤ «للتعليل»، أثبته ابن جني من النحاة وكذا أهل البيان.

(٢) في م١٥/١: «ينصب.. يرفع» بالياء.

(٣) قال ابن يعيش: «عملت لشبهها بالأفعال، وذلك من وجوه، منها:
اختصاصها بالأسماء، كاختصاص الأفعال بالأسماء. الثاني: أنها على لفظ الأفعال، إذ كانت على أكثر من حرفين كالأفعال. الثالث: أنها مبنيّة على الفتح كالأفعال الماضية. الرابع: أنها يتصل بها المضمر المنصوب، ويتعلّق بها كتعلّقه بالفعل من نحو: ضربك وضربه وضربني، فلما كانت بينها وبين الأفعال ما ذكرنا من المشابهة كانت داخلة على المبتدأ والخبر، وهي مقتضية لهما جميعاً...
وإنما قُدِّم المنصوب فيها على المرفوع فرقاً بينها وبين الفعل، فالفعل من حيث كان الأصلَ في العمل جرى على سنن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب؛ إذ كان رتبةُ الفاعل مقدمةً على المفعول.
وهذه الحروف لما كانت في العمل فروعاً على الأفعال، ومحمولة عليها جعلت دونها بأنْ قُدِّم المنصوب فيها على المرفوع حَطّاً لها عن درجة الأفعال؛ إذ تقديم المفعول على الفاعل فرع، وتقديم الفاعل أصل على ما ذكر».
شرح المفصل: ١٠٢/١، وانظر رصف المباني: ١١٨ - ١١٩، وهمع الهوامع: ١٥٥/٢، والدماميني: ٧٨/١، وحاشية الأمير: ١٣٥/١، والمقتضب: ٣٤٠/٢، ٣٣٠/٣، ١٠٨/٤، ١٠٩.

(٤) في شرح الكافية: ٣٤٦/٢: «ويجوز عند الفراء نصب الجزأين بليت..؛ ويجوز عند بعض أصحاب الفراء نصب الجزأين بالخمسة الباقية أيضاً...» ورُدّ نَصْبُ هذه الأدواتِ الجزأين ماعدا «ليت». =

كقوله(١):

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ اللّيل فَلْتَأْتِ ولتكُنْ   خُطاكَ خِفافاً إنّ حُرَّاسنا أُسْدا

وفي الحديث(٢): «إنّ قَعْرَ جَهنَّم سبعين خريفاً. .».

= وقال السيوطي: «وسمع من العرب نصب الجزأين بعدهما، فقيل: هو مؤول، وعليه الجمهور، وقيل: سائغ في الجميع، وأنه لغة، وعليه أبو عبيد القاسم بن سلّام، وابن الطراوة وابن السِّيد، وقيل: خاص بليت، وعليه الفرّاء...» همع الهوامع: ١٥٦/٢، وانظر خزانة الأدب: ٢٩٣/٢، ٢٩٤، وشرح الأشموني: ٢٣٠/١، وشرح البغدادي: ١٨٤/١، وفي الجنى الداني: ٣٩٣ - ٣٩٤: «وأجازه الفراء في ليت خاصة. ونقل ابن أصبغ عنه أنه أجازه في لعل أيضاً..».

قلتُ: خُرِّج كثير من القراءات القرآنية على نصب الجزأين، وانظر كتابي «معجم القراءات» ٢/ ٣٦١، ٣٧٦، ٧٠/٣، ٢٣٩ - ٢٤٠، ٢٣٣/٧، ٥٠٣/٩.

(١) قائل البيت عمر بن أبي ربيعة.

الجُنح، بضم الجيم وكسرها: طائفة من الليل، أُسْدا، بإسكان السين، جمع أَسَد، وهو مُخَفَّف من أُسُد، بضمتين، كذا في صحاح الجوهري، ولسان العرب.

استشهد بعض العلماء بالبيت على أَنّ (إنّ) تنصب الجزأين في لغة، وخَرّجه الأكثرون على أَنّ (أُسْداً) منصوب على الحاليّة، أي: تلقاهم أُسْداً.

وفي البيت شاهد آخر: وهو أمر المضارع المبدوء بتاء الخطاب باللام، والقياس: فَأْتِ.

انظر البيت في الخزانة: ٢٩٤/٤، وهمع الهوامع: ١٥٦/٢، وشرح الأشموني: ٢٣٠/١، وشرح البغدادي: ١٨٣/١، وشرح السيوطي: ١٢٢/١، والجنى الداني: ٣٩٤. وشرح أحاديث الكافية للبغدادي/٢٦٩، والبحر المحيط ٤٤٤/٤، ٢٨٣/٨، والدر المصون ٦٤٣/٢، ٢٨٠/٣، ٣٨٥، ٣٢٩/٦.

ولم أجد البيت في ديوان عمر.

(٢) هذا الحديث ليس من كلام رسول الله ﷺ وإنما هو من كلام أبي هريرة رضي الله عنه.

ولقد أروده مسلم في (صحيحه) في أحاديث الشفاعة في آخر كتاب الإيمان، وهو من حديث طويل، وروايته:

«حدثنا محمد بن طريف بن خليفة البَجَلي حدثنا محمد بن فُضَيْل حدثنا أبو مالك الأشجعي عن أبي حازم عن أبي هريرة، وأبو مالك عن رِبْعِيّ عن حذيفة قالا: قال رسول الله ﷺ: يجمع الله =

. . . .

= تبارك وتعالى الناس فيقوم المؤمنون حتى تُزْلَفَ لهم الجنّة، فيأتون آدم، فيقولون: ياأبانا استفتح لنا الجنة:، فيقول: وهل أخرجكم من الجنة إلا خطيئة أبيكم آدم... والذي نفس أبي هريرة بيده إنّ قعر جهنم لسبعون خريفاً».

وعلق النووي على قول أبي هريرة بقوله: «هكذا هو في بعض الأصول «لسبعون» بالواو، وهذا ظاهر، وفيه حذف، تقديره: إن مسافة قعر جهنم سَيْرُ سبعين سنة.

ووقع في معظم الأصول والروايات «لسبعين» بالياء، وهو صحيح أيضاً على مذهب من يحذف المضاف ويبقي المضاف إليه على جَرِّه، فيكون التقدير: سيرُ سبعين، وإما على أنّ قعْر جهنم مصدرٌ، يقال: قَعَرْتُ الشيء إذا بلغتَ قعرَه، ويكون «سبعين» ظرف زمان وفيه خبر إنّ والتقدير: إنّ بلوغ قعر جهنم لكائن في سبعين خريفاً. والخريف: السنة، والله أعلم».

انظر صحيح مسلم بشرح النووي: ٣/٧٠ ـ ٧٢، المطبعة العصرية ومكتبتها، كما وجدت الحديث على هامش مسند الإمام أحمد في كتاب «منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال».

وتبين أنه مُدْرَج من قول أبي هريرة وليس من الحديث. انظر مسند الإمام أحمد: ٦/٨٠ ـ ٨١ ونبّه البغدادي في الخزانة على ما ذكره ابن هشام، وأنّ هذا الحديث من كلام أبي هريرة لا من كلام النبي ﷺ، وأورد الحديث، وشَرْحَ النوويّ انظر الخزانة: ٤/٢٩٤.

وفي شرح الكافية: ٢/٣٤٧، ذكر الحديث: «إنّ قعر جهنّم لسبعين خريفاً».

ثم قال: «والمرويّ: إنّ قَعْرَ جهنّم لسبعون خريفاً». وانظر شرح شواهد الكافية للبغدادي/ ٢٦٦ - ٢٦٧.

وفي حاشية الدماميني: ١/٧٩، ما يشبه تعليق النووي، وعلق الشمني على قول ابن هشام في الحديث بما يفيد أن النووي وابن هشام أخذا تعليقهما على الحديث عن ابن مالك، وأن هذه عبارته. ويأتي الحديث عنها بعد قليل.

وعلق الدكتور مبارك وزميله على الحديث بالقول: «ليست هذه الرواية في الصِّحَاح ولا مُسْنَد أحمد، وفي الترغيب والترهيب: عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ قال: لو أَنّ حجراً قُذِفَ به في جنهم لَهَوى سبعين خريفاً قبل أن يبلغ قعرها». ثم قالا: «فلا حجة فيه إذن» انظر مغني اللبيب الطبعة الخامسة: ١/٥٥.

ويبدو أن الوقت لم يسعف أستاذي الفاضل في تتبع الحديث في مظانّه، فاحتاج تعليقه على =

وقد[١] خُرِّج البيتُ على الحاليّة[٢]، وأنّ الخبر محذوف، أي: تلقاهم أُسْداً، والحديث[٣] على أنّ القَعْرَ مَصْدرُ قَعَرْتُ[٤] البئر، إذا بلغتَ قعرها[٥]، وسبعين ظرف[٦]، أي إنّ بلوغَ قعرِها يكون[٧] في سبعين عاماً.

وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمُها ضميرَ شأنٍ محذوفاً[٨]، كقوله عليه الصلاة

= الحديث إلى مراجعة، فقد تبيَّن أنه ورد في بعض الصحاح، وهو ليس من كلام النبي ﷺ، وإنما هو من كلام أبي هريرة ألحقه بنص الحديث، وأما أنه لا حجة فيه فقد تبين أنّ فيه حُجّةً، وأن أكثر رواياته بالنصب، وقد رأينا تخريج النووي وابن مالك وغيرهما.

بقي أن نشير إلى أن أبا هريرة اعتمد في بيان مسافة قعر جهنم على الحديث الذي ذكره أبو موسى الأشعري، وهو ما ذكرته قبل قليل في تعليق الدكتور مبارك. ورواية ابن هشام «سبعين»، وعن غيره «لسبعين» مع اللام.

(١) «وقد» سقط من م٢/٧أ، وم٤/١٦أ.

(٢) في حاشية الأمير، ١/٣٥: «أي أو المفعوليّة: أي يشبهون أُسْداً».
وانظر مثل هذا في حاشية الدماميني: ١/٧٩، والدسوقي: ١/٧٩.

(٣) أي وخُرِّج الحديث.

(٤) قَعَر البئر يَقْعَرُها قَعْراً انتهى إلى قعرها، وكذلك الإناء إذا شربتَ جميع ما فيه حتى تنتهي إلى قعره، وقال ابن الأعرابي: قعر البئر يقعرها: عمّقها. انظر اللسان/ قعر.

(٥) ذكر الشمني أن هذه العبارة، وكذلك عبارة الدماميني، والنووي هي في الأصل لابن مالك، وعبارته «ويُخَرّج على أنّ قَعَرَ مصدر قعرتُ البئر أي بلغت قعرها، وسبعين منصوب على الظرف، أي إن بلوغ قعرها يكون سبعين عاماً. اهـ. ثم قال: «والنووي رحمه الله ممن أخذ عن ابن مالك» انظر الشمني: ١/٧٩.

(٦) الظرف مُتَعَلّق بالخبر المحذوف.

(٧) «يكون» هنا تامة بمعنى يحصل، فيكون التقدير: إن بلوغ قعرها يكون في سبعين عاماً. والتقدير عند الدماميني: ١/٧٩: «يوجد في سبعين عاماً».

(٨) في م٣/١٥ب «محذوف» وهو تحريف.

وفي إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، ٢/٤٣٥: «إضمار الهاء لا يجوز إلا في ضرورة الشعر». وعند الدماميني: ١/٧٩، جعله السخاوي للضرورة، وأجاز ذلك ابن مالك مطلقاً في النثر والنظم ضمير شأن أو غيره. =

والسلام[١]: «إنّ مِن أشدِّ الناس عذاباً يوم القيامة المُصَوِّرون»[٢]، الأصل: إنّه[٣]،

= وذكر السيوطي مذاهب العلماء في جواز حذف الاسم في همع الهوامع: ١٦٢/٢، فقال: «أحدها: الجواز مطلقاً، وعليه الأكثر، حكى سيبويه عن الخليل: إن بك زيد مأخوذ، أي إنه، وحكى الأخفش: إن بك مأخوذ أخواك...

الثاني: أنه خاص بالشعر، وصححه ابن عصفور والسخاوي في شرح المفصل، الثالث: أنه حسن في الشعر وغيره ما لم يؤدِّ حذفه إلى أن يلي إنّ وأخواتها فعلٌ، فإنه إذ ذاك يقبح في الكلام، قيل: وفي الشعر أيضاً وهذا هو القول الرابع.. الخامس: أنه حسن فيهما إن لم يؤدِّ الحذف إلى أن يلي إنّ وأخواتها اسمٌ يصح عملها فيه نحو: إن في الدار قام زيد... السادس: أنّ الحذف خاص بإنّ دون سائر أخواتها، ونقله أبو حيان عن الكوفيين. وأكثر ما يكون الاسم إذا حذف ضمير شأنه وقد يكون غيره..».

انظر نص سيبويه عن الخليل في الكتاب: ٢٨١/١.

(١) ذكر السيوطي الحديث في همع الهوامع: ٢١٦/٤، في بحث المجرورات، عند الحديث عن زيادة «مِن»، وبيّن أن الأخفش من البصرية والكسائي وهشاماً من الكوفية ذهبوا إلى زيادة مِن في النفي والإيجاب والنكرة والمعرفة، واختار هذا ابن مالك في التسهيل وشرحه وقال: «لصحة السماع بذلك» وكان هذا الحديث مما استشهد به . انظر التسهيل:٩٢.

وفي شواهد التوضيح: ١٤٨، تحدث ابن مالك عن ضمير الشأن، المحذوف واحتج بهذا الحديث.

وفي صحيح مسلم، كتاب الزينة: ٩٢/١٤، ذكر له ثلاث روايات: الأولى: «إن أشدّ الناس..» بحذف «مِن» والثانية «أشد الناس...» بحذف «إنّ ومِن» وهاتان الروايتان رواهما مسروق عن عبد الله بن مسعود.

والثالثة: وهي التي أثبتها هنا ابن هشام رواها يحيى وأبو كُرَيب عن أبي معاوية «إن من أشد الناس..» بإثبات «إنّ ومِن».

كما ذكره المناوي في فيض القدير: ٤٢٣/٢، برواية «إن أشد الناس» وقال: من حديث مسلم بن صبيح عن مسروق عن ابن مسعود، وهو حديث صحيح.

(٢) الأصل أن يكون «المصورين» ويكون اسماً لـ «إنّ» والخبر الجار والمجرور، وعلى ما رود يكون اسم إنّ ضمير الشأن والجملة بعده الخبر.

(٣) ذكر المالقي أنه لا يجوز حذف اسم إنّ لأنه عمدةٌ مبتدأٌ في الأصل، فإن كان ضمير شأن جاز ذلك فيه. انظر رصف المباني: ١١٩. =

أي الشأن، كما قال[١]:

إنّ مَن يَدْخُلِ الكنيسة يوماً ... يَلْقَ فيها جآذِراً وظِباءَ

وإنما لم يجعل[٢] «مَن» اسمها لأنها شرطية، بدليل جزمها الفعلين[٣]، والشرط له الصدر، فلا يعمل فيه ما قبله[٤].

= وذكر الدماميني أن ابن الحاجب وجماعة صَرّحوا بأن حذف هذا الضمير ضعيف، وذهب الرضي إلى أن مُجَوِّز حَذْفِهِ منصوباً مع ضَعْفِهِ صيرورتُه بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه. الدماميني: ٧٩.

(١) قائله الأخطل.
الجآذر: جمع جُؤذر، وهو ولد البقرة من الوحش. الظباء: جمع ظبية، فهو يُشَبِّه الأولادَ بالجآذر، والنساءَ بالظباء في سعة العيون، وطول الأعناق، وحسنها.
والشاهد في البيت: أنّ اسم إنّ ضميرُ الشأنِ محذوفاً، وهو حذف للضرورة، والتقدير: إنه، ولا يصحّ جعل اسمها «مَن»؛ لأن الشرط له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله.
والأخطل: هو غياث بن غوث، وقيل غويث، ويكنى أبا مالك، والأخطل لقب له، وذلك من كلمة قالها له كعب بن جعل، ومعناه السفيه، فغلب عليه، وقيل غير ذلك، مات على النصرانية، وكان مُقَدَّماً عند خلفاء بني أمية.
انظر شرح البغدادي: ١٨٧/١، وشرح السيوطي: ١٢٢/١، وأمالي الشجري: ٢٩٥/١، وهمع الهوامع: ١٦٤/٢، والخزانة: ٢١٩/١، ٤٦٣/٢، ١٢/٤، والمقرب: ١٠٩/١، وشرح المفصل: ١١٥/٣، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٤٣٥/٢، ورصف المباني: ١١٩، والديوان: ٢٧٦ ط بيروت.

(٢) «يدخل» في البيت علامة الجزم فيه السكون، وحُرِّك بالكسر للساكنين، و «يلقَ» مجزوم، وقد حذف حرف العلة من آخره لذلك. وفي م/١ «تجعل»، وفي غيره: يجعل.

(٣) لا يعمل فيه ما قبله من رافع أو ناصب، وأما الجارّ فلا يمتنع عمله، لشدة اتصاله به، فكأنه لم يتقدمه شيء، وكذلك في حالة الإضافة، تقول: بمن تَمْرُرْ أَمْرُرْ، وغلام مَنْ تضربْ أضربْ.
انظر الدماميني: ٧٩، والدسوقي: ٣٨/١، والأمير: ٣٦/١.

وتخريجُ الكسائي[١] الحديثَ على زيادة «مِن» في اسم «إنّ» يأباه غيرُ الأخفش[٢] من البصريين؛ لأن الكلام إيجاب[٣]، والمجرور معرفة[٤] على الأصح.

والمعنى[٥] أيضاً يأباه؛ لأنهم[٦] ليسوا أشدّ عذاباً من سائر الناس.

وتُخفَّف فتعمل[٧] قليلًا، وتُهْمَل كثيراً، وعن الكوفيين[٨] أنها لا تُخَفَّف، وأنه

---

(١) قال ابن مالك: «ولا يُخَصُّ حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر، وقلما يكون إلا ضمير الشأن، وعليه يُحْمَل: إنّ من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامه المصورون. لا على زيادة مِن خلافاً للكسائي». التسهيل: ٦٢.
قلت: قال هذا ابن مالك، مع أن الحديث من رواياته الواردة في الصحيحين أنه ورد بطريق ليس فيها «مِن» وهذا مما يقوي تأويل الكسائي.

(٢) قال بهذا الأخفش من البصريين والكسائي وهشام من الكوفيين، ورأوا زيادتها في النفي والإيجاب والنكرة والمعرفة، واختار هذا ابن مالك. انظر شرح الكافية: ٣١٩/٢، وهمع الهوامع: ٢١٥/٤.

(٣) يقولون إنّ «مِن» تزاد بعد نفي أو شبهه.

(٤) وعندهم لا تزاد «مِن» إلا إذا كان المجرور نكرة. وقال: «على الأصح» لأن «أفعل» لا يتعرف بالإضافة.

(٥) أي في الحديث.

(٦) أي: المصوّرون.
وقال الدماميني: ٧٩: «وفيه نظر؛ فقد قيل: إنّ الحديث وارد فيمن يصوّر الصور لتُعبَد من دون الله تعالى، وفاعل هذا كافر بلا شك، ولا بِدْعَ حينئذٍ في أن يكون أهل هذه الحرفة الشنعاء أشدَّ عذاباً، ويؤيده أنّ الحديث رُوي في الصحيحين بطريق ليس فيها لفظ (مِن)، وبه يقوى تأويل الكسائي لفظاً ومعنى».

(٧) أي «إنّ» المشددة. وإهمالها إذا خُفِّفَت هو القياس؛ لزوال اختصاصها، وإعمالها ثابت بنقل سيبويه. انظر توضيح المقاصد: ٣٥١/١، وشرح الكافية: ٣٥٨/٢، والتسهيل: ٦٥.
قال السيوطي: «وحالها إذا أُعمِلَت كحالها وهي مشددة، إلا أنها لا تعمل في الضمير إلا في ضرورة، بخلاف المشددة، تقول: إنّك قائم، بالتشديد، ولا يجوز إنْك قائم، بالتخفيف». انظر همع الهوامع: ١٨١/٢.

(٨) قال السيوطي: «ذهب الكوفيون إلى أنّ المشددة لا تخفف أصلاً، و (إنْ) المخففة إنما هي حرف ثنائي الوضع، وهي النافية، فلا عمل لها البتة، ولا توكيد فيها، واللام بعدها للإيجاب بمعنى (إلا)، =

إذا قيل: «إنْ زيدٌ لمنطلق»، فـ (إنْ) فيه[1] نافية، واللام بمعنى (إلّا)، ويَرُدُّه أنّ منهم[2] مَن يعملها مع التخفيف، حكى سيبويه[3]: «إنْ عمراً لمنطلقٌ».

وقرأ الحِرْمِيّان[4][وأبو بكر]: [5]﴿وإنْ كُلّا لما لَيُوَفِّيَنَّهم﴾[6].

= ويجيزون دخولها على الناسخ وغيره.

وذهب الكسائي إلى أنها إنْ دخلت على الاسم كانت مخففة من المشددة، عاملة، كما قال البصريون، وإنْ دخلت على الفعل كانت للنفي، واللام بمعنى (إلا)، كما قال الكوفيون.

وذهب الفرّاء إلى أنّ (إنْ) المخففة بمنزلة (قد)، إلا أنّ (قد) تختص بالأفعال، و (إنْ) تدخل عليها وعلى الأسماء.

- قال السيوطي - وكل ذلك لا دليل عليه، ومردود بسماع الإعمال..» انظر همع الهوامع: ٢/ ١٨٣، والجنى الداني: ٣٩٥.

وقال سيبويه: «... وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء بالحذف كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها (ما)» الكتاب : ٢٨٣/٢.

(١) «فيه» ليست في م٢/٧أ، ولا م١٦/٣أ. وليس في طبعة مبارك، والشيخ محمد.

(٢) أي يَرُدُّ رأي الكوفيين أن من العرب من يعملها.

(٣) قال سيبويه: «وحدَّثنا مَن نَثِقُ به أنه سمع من العرب من يقول: إنْ عمراً لمنطلق، وأهل المدينة يقرؤون: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ يخففون وينصبون، كما قالوا: كأنْ ثَدْيَيْهِ حُقّان، وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل، فلما حذف من نفسه شيء لم يُغيِّر عمله كما لم يُغيِّر عمل (لم يَكُ) و (لم أُبَل) حين حذف...» انظر الكتاب: ٢٨٣/١، والجنى الداني: ٣٩٥، وسبق الحديث عن «إنْ» في موضعها، فانظر ذلك فيه.

(٤) زيادة من م١٦/٤ب، ويؤيد ما جاء في نص المخطوط ما وجدته في البحر المحيط: ٢٦٦/٥، والكشاف: ١٧٧/٢، والحرميان هما نافع وابن كثير، وقد مضى الحديث عنهما في أول الكتاب في باب الألف المفردة.

(٥) الآية: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾. سورة هود: ١١١/١١.

(٦) قرأ الحِرْمِيّان وأبو بكر«وإنْ كُلّاً» بتخفيف النون ساكنة.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة: «لَمّا» بالتشديد.

وأجمعت السبعة على نصب «كُلّاً».

وفَصّل ذلك أبو حيان على النحو الآتي: =

الثاني[١]: أن تكون حرف جواب بمعنى (نَعَمْ)[٢]، خلافاً لأبي عبيدة[٣].

= - تخفيف «إنْ» و «لَمّا» وهي قراءة الحرميين: «إنْ ـ لَمَا».
- تشديدهما، وهي قراءة ابن عامر، وحمزة، وحفص: «إنّ ـ لَمّا».
- تخفيف «إن» وتشديد «لما» وهي قراءة أبي بكر.
- تشديد «إنّ» وتخفيف «لما»، وهي قراءة الكسائي، وأبي عمرو.

والشاهد في قراءة الحرميين بتخفيف «إن ـ لما» وقراءة أبي بكر بتخفيف «إن» وتشديد «لمّا»، فقد عملت «إنْ» وهي مخففة عمل المثقلة في الأسماء. وفي هذه الآية قراءات أخرى شاذة، ذكرها أبو حيان في البحر المحيط.

وانظر هذه القراءات في البحر المحيط: ٢٦٦/٥، والإتحاف: ٣١١، والتيسير: ١٢٦، والكتاب: ٢٨٣/١، ٤٥٦، والكشف عن وجوه القراءات: ٥٣٦/١، والقرطبي: ١٠٣/٩، وكتاب السبعة: ٣٣٩، وحُجّة القراءات: ٣٥٠ ـ ٣٥١، والطبري: ١٢٣/١٢ ـ ١٢٥.

وفي الكشاف: ١١٧/٢: «وذلك على إعمال المخففة عمل المثقلة اعتباراً لأصلها الذي هو التثقيل».

وانظر كتابي: «معجم القراءات».

(١) الثاني من وجهي «إنّ» المشددة.

(٢) تصديقاً للمخبر، وجواباً، وإعلاماً للمستخبر، ووعداً للطالب، فتقول: إنّ، في جواب من قال: قام زيد، ومن قال: أَذَهَبَ عمروٌ؟ ومن قال: أكرِمْ خالداً.

انظر الدماميني: ٨٠، ورصف المباني: ١٢٤، وشرح المفصل: ٣/٢، ١٢٤/٨، وأمالي الشجري: ٣٢٢/١.

وهي عند الزمخشري بمعنى «أَجَلْ». انظر هذا في المفصل: ٣٠٠، وشرحه لابن يعيش: ٢٤/٨، وإلى مثل هذا ذهب الرماني في معاني الحروف: ١١٠.

وذكر النحاس عن سيبويه أنها بمعنى «أجل» عنده،وقال: «وإلى هذا ذهب محمد بن يزيد وإسماعيل ابن إسحاق». انظر إعراب القرآن: ٣٤٣/٢.

وقال سيبويه في (باب ماتلحقه الهاء لتبيين الحركة): «ومثل ماذكرت لك قول العرب: إنّهْ، وهم يريدون (إنّ) ومعناها (أجل) وقال:

ويَقُلْنَ شيبٌ قد علا ... ك وقد كَبِرت فقلت إنّه

انظر الكتاب: ٢٧٩/٢، وانظر: ٤٧٥/١، منه أيضاً.

(٣) أنكر أبو عبيدة وقوعها في الكلام حرف جواب، وحكى الأندلسي عنه قال: «قولهم (إنّ) بمعنى (نعم)، إنما يريدون به التأويل، لا أنه في اللغة موضوع لذلك». انظر حاشية الدماميني: ٨٠. =

استدل[١] المثبتون بقوله[٢]:

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلا كَ وَقَدْ كَبِرتَ، فقلتُ: إنّهْ

ورُدَّ بأنا لا نُسَلِّم أنّ الهاء للسكت، بل هي ضمير منصوب بها، والخبر محذوف، أي: إنه كذلك[٣].

= وفي شرح البغدادي: ١٨٩/١: «وزعم أبو عبيدة أنّ (إنّ) بمعنى (نعم) غير موجود». وانظر الجنى الداني: ٣٩٨.

(١) في م١٦/٤ب: «واستدل» بزيادة الواو.

(٢) قائل البيت ابن قيس الرُّقَيَّات.

والبيت من جملة أبيات للشاعر، وقبل الشاهد:

بَكَرَ العَوذِلُ في الصبا حِ يَلُمْنَني وألُوْمُهُنّه

ومعنى البيت: قالت لي العواذل في الصباح: قد شبتَ وكبِرْتَ، فقلت: نعم، والعذل: الملامة.

وذكر ابن هشام البيت حجةً لمن قال: «إنّ» فيه بمعنى «نعم»، والنحويون يذكرون الشاهد لتبيين حركة النون بالهاء.

واسم الشاعر عُبَيْد الله، وسمي الرقيات لأنه كان يشبب بثلاث نسوة كل واحدة منهن تسمى رُقَيّة، وقيل غير ذلك.

خرج مع مصعب بن الزبير على عبد الملك بن مروان، وقاتل معه إلى أن قُتِل مصعب.

انظر البيت في شرح البغدادي: ١٨٨/١، وشرح السيوطي: ١٢٦/١، ورصف المباني: ١٢٤، وشرح المفصل: ١٣٠/٣، ٦/٨ والخزانة: ٤٨٥/٤، وأمالي الشجري: ٣٢٢/١، وانظر الكتاب: ٤٧٥/١، و٤٢٤/١، و٢٧٩/٢، ومعاني الحروف للرماني: ١١٠، واللسان، والتاج، والصحاح: (إنّ)، والديوان: ٦٦، ط بيروت، والجنى الداني: ٣٩٩.

(٣) ما ذكره ابن هشام هنا هو لأبي عبيدة، فقد ذهب إلى أنها في البيت مؤكِّدة والهاء اسمها، والخبر محذوف، أي: إنه قد كان ذلك.

ونقل الجوهري عن أبي عبيدة أن هذا اختصار من كلام العرب، يكتفى منه بالضمير؛ لأنه قد علم معناه، ورَدّ قول الأخفش: إنّه بمعنى (نعم)، وذهب إلى أنه يريد تأويله، لا أنه موضوع في أصل اللغة.

=

والجيّد الاستدلال بقول ابن الزُّبير رضي الله عنه لمن قال[١] له: «لَعَنَ اللهُ ناقةً حملتني إليك»: «إنّ، وراكِبَها» أي: نَعَمْ، ولَعَنَ راكبها؛ إذ لا يجوز[٢] حذف الاسم والخبر جميعاً.

= وتعقّب البغدادي في (الخزانة) الرضي وابن هشام وغيرهما ممن قال بذلك بأن يُشترَط أن يكون الخبر في الأصل جملة تامة، و«كذلك» ليس جملة، وإنما هو شبه جملة، أضف إلى ذلك بأنه يجب التصريح بجزأي الجملة.

انظر الخزانة: ٤٨٦/٤، وشرح الشواهد للبغدادي: ١٨٨/١، والصحاح (إنّ) وفي معاني الحروف للرماني: ١١١: «وأجاز ابن السراج أن تكون الهاء اسم (إنّ)، والخبر محذوف والمعنى: إنه كذلك».

وكلام ابن هشام هنا وكلام ابن السراج سواء فلعله أخذه منه.

وفي الجنى الداني: ٣٩٩ «فيحتمل أن تكون (إنّ) فيه بمعنى (نعم)، كما قال الأخفش، ويحتمل أن تكون المؤكِّدة، والهاء اسمها، والخبر محذوف كما قال أبو عبيدة، وإذا جُعِلت بمعنى (نعم) فالهاء للسكت».

(١) قائل هذا عبد الله بن زبير بن فضالة بن شَرِيك لعبد الله بن الزُّبَير، فقد أتاه ابن فضالة مستمنحاً فقال: نَفِدت نفقتي، ونَقِبت راحلتي.

فقال - ابن الزبير - أَحْضِرْها، فأَحْضَرَها، فقال: أَقْبِل بها، فأَقْبَلَ، ثم قال: أَدْبِر بها، فَأَدْبَرَ، فقال: اِرْقَعْها بِسِبْت، واخصِفها بهُلْب، وأَنْجِدْ بها يَبْرُدْ خُفُّها... فقال ابن فضالة: إني أتيتُك مُسْتَحْمِلاً لامستوصفاً، فلعن الله ناقةً حملتني إليك، قال ابن الزبير: إنّ وراكبها.

وانصرف ابن فضالة عنه، وكان مُبَخّلاً، فَذَمّه ومدح بني أُمَيّة، وكان مما قال:

أرى الحاجات عند أبي خُبَيْبٍ   نَكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ في البلاد

والسِّبْت: جلود البقر، تُدْبغ وتحذى منها النعال، والهُلْب: شعر الخنزير يُخْرَزُ به.

انظر شرح المفصل: ١٠٣/٢، ورصف المباني: ١٢٤، والخزانة/ ١٠٠ - ١٠٢، و٤٨٥/٤، والنهاية: ٧٨/١، وشرح المقدمة المحسبة: ٢٦٥، والبيان: ١٤٥/٢، واللسان (إنّ).

(٢) «يجوز» سقطت من م٧/٢أ، والنص: إذ لا يحذف الاسم..

ويذهب النحويون إلى أنه يجوز حذف خبر «إنّ» وأخواتها، وحكى حذف الاسم سيبويه عن الخليل، وأجازه ابن مالك في (التسهيل). وللكوفيين في حذف الخبر شرط، وهو أنه لا يجوز حذف الخبر مع النكرة. =

وعن المبرد[(١)] أنه حمل ذلك على قراءة من قرأ[(٢)]. ﴿إِنّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[(٣)].

= انظر تفصيل هذه الآراء: في الكتاب: ٢٨١/١، والتسهيل: ٦٢، وشرح الكافية: ٣٣٦/٢، والخزانة: ٣٧٨/٤ - ٣٨٠.

وانفرد أبو حيان من بين النحويين جميعاً بجعل (إنّ) في قول ابن الزبير عاملة، وقد حذف اسمها وخبرها معاً، والنحويون لا يجيزون ذلك وإنما يجيزون حذف أحدهما، أما أن يحذف الاثنان معاً فلا.

وذكر هذا أبو حيان في البحر المحيط: ٢٦٥/١، ويبدو أنه ذكره في (شرح التسهيل) أيضاً، فقد ذكر البغدادي أن ابن الملّا نقل هذا عن أبي حيان قال: «ونقل ابن الملّا عن أبي حيان أَنّ (إنّ) في هذه المواضع - في أبيات ذكرها البغدادي - هي المؤكدة حذف معمولاها، فإنه قال: إن كلام ابن الزبير لا ينتهض دليلاً لابن مالك على أنّ (إنّ) فيه بمعنى (نعم)، لأنه مما حذف فيه الاسم والخبر، ولا يجوز حذفهما إلا مع إنّ..».

ورَدّ هذا البغدادي بأن المنصوص في (إنّ) وأخواتها جواز حذف أحد معموليها فقط، ولم يجز أَحَدٌ حذفَهما معاً. انظر الخزانة: ٤٨٦/٤.

(١) خَرّج المبرد «إنّ» في الآية على أنها بمعنى «نعم»، وتبعه على ذلك جماعة. انظر الدماميني: ٨٠ والمقتضب: ٣٦٤/٢.

قال أبو حيان: «وقيل: (إنّ) بمعنى (نعم)، وثبت ذلك في اللغة، فتحمل الآية عليه، و(هذان لساحران) مبتدأ وخبر... وإلى هذا ذهب المبرّد، وإسماعيل بن إسحاق وأبو الحسن الأخفش الصغير». انظر البحر المحيط: ٢٥٥/٦.

وفي شرح المفصل: ١٣٠/٣ هذا رأي أبي عبيدة معمر بن المثنى ومحمد بن يزيد وأبي الحسن علي ابن سليمان الأخفش.

(٢) الآيـة: ﴿قَالُوٓاْ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلْمُثْلَىٰ﴾. سورة طه: ٦٣/٢٠.

(٣) قرأ أبو جعفر، والحسن، وشيبة، والأعمش، وطلحة، وحميد، وأيوب، وخلف في اختياره، وأبو عبيد، وأبو حاتم، وابن عيسى الأصفهاني، وابن جرير، وابن جبير الأنطاكي، والأخوان، والصاحبان من السبعة: بتشديد النون من إنَّ، و«هذان» بألف ونون.

قال الزمخشري: «هي لغة بلحارث بن كعب، جعلوا الاسم المثنى نحو الأسماء التي آخرها ألف كعصا وسُعْدَى، فلم يقلبوها ياء في الجر والنصب». =

....

= وذكر الفرّاء أن عائشة سُئلت عن هذا فقالت: «هذا كان خطأ من الكاتب».
وقال القرطبي: «وافقوا المصحف، وخالفوا الإعراب في إلزام المثنى الألف على لغة بني الحارث بن كعب وزبيد وخثعم وكنانة».
وذكر مثل هذا النحاس في (إعراب القرآن)، كما ذكر أنها قد تكون بمعنى «نعم»، وذكر فيها أقوالاً أخرى.
- وقرأ أبو بحرية، وأبو حيوة، والزهري، وابن محيصن، وحميد، وابن سعدان، وحفص، وابن كثير: «إِنْ» بتخيف النون، و«هذان» بالألف، وشدد النون من «هذانّ» ابن كثير.
وذهب القرطبي إلى أن هذه القراءة سلمت من مخالفة المصحف ومن فساد الإعراب، ويكون معناها: ما هذان إلا ساحران.
وقال مكي: «فأما من خفف (إنّ) فهي قراءة حسنةٌ، لأنه أصلح الإعراب ولم يخالف الخط».
- وقرأت عائشة، والحسن، والنخعي «إنّ هذين» بتشديد النون «إنّ» وبالياء في «هذين» بدل الألف، وهي قراءة أبي عمرو.
وذكر القرطبي أن هذه القراءة موافقة للإعراب مخالفة لخط المصحف.
وقال الزجاج: «لاأجيز قراءة أبي عمرو لأنها خلاف المصحف».
وقال الفرّاء: «وقرأ أبو عمرو: (إنّ هذين لساحران)، واحتّج أنه بَلَغَهُ عن بعض أصحاب محمد ﷺ أنه قال: إنّ في المصحف لحناً وستقيمه العرب».
وذكر أبو حيان أن جماعةً منهم عائشة وأبو عمرو ذهبوا إلى أن هذا مما لحن الكاتب فيه، وأقيم بالصواب.
وفي الآية قراءات أخرى: «إِنْ ذان لساحران»، وعُزيت إلى أُبَيّ، وقيل: هي لعبد الله. وقرئت: «ماهذان إلا ساحران»، و: «إِنْ ذان إلا ساحران» وانظر القراءات في هذه الآية في المراجع التالية: البحر المحيط: ٢٥٥/٦، والإتحاف: ٣٦٨، والسبعة: ٤١٩، والكشاف: ٣٦/٢، والقرطبي: ٢١٦/١١، والطبري: ١٨٠/١٦ - ١٨٢، والتبيان للعكبري: ٨٩٤/٢ - ٨٩٥، وحجة القراءات: ٤٥٤، والكشف عن وجوه القراءات: ٩٩/٢، والنشر: ٣٢٠/٢ - ٣٢١، وحاشية الشهاب: ٢١٢/٦، وشرح الشافية: ٢٤٧، ومعاني القرآن للفراء: ١٨٣/٢، والمقتضب: ٣٦٤/٢، وشواذ ابن خالويه: ٨٨، وإعراب القرآن للنحاس: ٣٤٣/٢، وإعراب =

واعتُرِض[١] بأمرين:

- **أحدهما**: أنّ مجيء (إنّ) بمعنى (نَعَمْ) شاذّ، حتى قيل: إنه لم يثبت[٢].

- **والثاني**: أن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ[٣].

= القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٢٠٤/١، ومشكل إعراب القرآن: ٦٩/٢ ـ ٧٠، وشرح المفصل: ٣/ ١٢٩ ـ ١٣٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٦٦/١، وشواهد التوضيح: ٩٧، والفتوحات الإلهية: ٣/ ٩٩، وانظر كتابي «معجم القراءات»، ودقائق التفسير ٣٤٨/٤ - ٣٥٦، وفتاوى ابن تيمية ٢٤٨/١٥ - ٢٦٤.

(١) أي ذلك الحمل الذي حمله المبرد.

(٢) في م١٦/٤ب، زيادة: «فلا يصح حمل التنزيل عليه» جاءت هذه الجملة بعد قول ابن هشام: «لم يثبت»، وهي من عمل الناسخ. وقد انفردت هذه النسخة بها. ومما يدل على أنها من عمل الناسخ أن الدسوقي أثبتها شرحاً لنص ابن هشام وتعليقاً عليه.

وقال الدماميني: «هذا أمر لا يلتفت إليه، مع نقل سيبويه وغيره له من الفصحاء، وتلقي الأئمة له بالقبول، فإن قلت: جعل المصنف القول بعدم الثبوت غاية لشذوذ مجيء (إنّ) بمعنى (نعم)، فكيف يُتَصَوَّر؟ قلت: يمكن أن يُقال: هو غاية لما يستلزمه قوله: (شاذ) من معنى الخفاء، فكأنه قيل: قد خفي حتى إنه لم يَطّلع عليه بعض الناس لما فيه من الخفاء فقال: إنه لم يثبت». انظر حاشية الدماميني: ٨٠ ـ ٨١، وحاشية الأمير: ٣٦/١.

قلت: ممن ذهب إلى أن (إنّ) بمعنى (نعم) أبو عبيدة معمر بن المثنى، وعلي بن سليمان الأخفش، والزمخشري، وغيرهم، كما ذهب ابن يعيش إلى أنها جاءت بمعنى (نعم) كثيراً، وسوف أسوق نَصَّهُ بعد قليل.

وعلى ذلك فقول ابن هشام: «شاذ»، ليس بشيء، وقوله: «لم يثبت» لا يُعَوّل عليه.

(٣) وقد دخلت هنا على هذا التخريج لأنّ «هذان» مبتدأ، و«ساحران» خبره، وفي إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ٧٧٠/٢: «لو جعل (إنّ) بمعنى (نعم) فإنه قد أدخل اللام على خبر المبتدأ، لأن (هذان) في قولهما ابتداء، واللام لا تدخل على خبر المبتدأ، وإدخالها على الخبر شاذ». وانظر: ٢٠٤/١ من المرجع نَفْسِه، والبيان: ١٤٥/٢، ويأتي الرَّدُّ على هذا بعد قليل.

وأُجيب عن هذا بأنها لام[(١)] زائدة، وليست للابتداء، أو بأنها داخلة على مبتدأ محذوف، أي: لهما[(٢)] ساحران، أو بأنها دخلت بعد (إنّ)[(٣)] هذه لشبهها بـ (إنْ)[(٤)] المؤكدة لفظاً، كما قال[(٥)]:

ورَجِّ الفَتى لِلخَيْرِ ما إنْ رَأَيْتَهُ　　على السِّنِ خَيْراً لا يَزالُ يَزيدُ

---

(١) في م٤/١٦ب: «بأن اللام».
ويمتنع دخول لام الابتداء على الخبر لأنّ لها الصدر في الأصل، ووقوعها في الخبر منافٍ لذلك، بخروجها عن الصدر بخلاف اللام الزائدة.
وفي اللسان (إنّ): «ذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنّ (إنّ) بمعنى (نعم) واللام في (لساحران) داخلة على غير ضرورة، وتقديره: نعم هذان لهما ساحران، وحُكِي عنه أنه قال: هذا الذي هو فيه عندي والله أعلم».

(٢) وعلى هذا التقدير لا محذور، لأنها متصدرة، ولا يضركونها لام ابتداء في هذه الحالة.
قال أبو حيان: «قال الزجاج: اللام لم تدخل على الخبر بل التقدير: لهما ساحران، فدخلت على المبتدأ المحذوف.
واستحسن هذا القول شيخه أبو العباس المبرد، والقاضي إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد» انظر البحر المحيط: ٦/٢٥٥.

(٣) التي بمعنى «نعم».

(٤) وعند الشمني: «هذا ثالث الأجوبة عن الاعتراض الثاني على أنّ (إنّ) بمعنى (نعم)، وتقريره أن اللام دخلت على الخبر في الآية لوقوعه بعد (إنّ) التي بمعنى (نعم) لشبهها في اللفظ بما يدخل الخبر بعده وهو (إنْ) المؤكدة.
ولم يذكر المصنّف ضعف هذا الجواب، كما ذكر في ضعف الأول والثاني؛ لأن ضعفه ظاهر مما سبق في أول الأمرين اللذين اعترض بهما، أو لأنّ مبنى هذا الجواب على أنّ (إنّ) في الآية بمعنى (نعم)، وذلك الاعتراض هو أنّ مجيئها بمعنى (نعم) شاذ». انظر: ١/٨١.

(٥) البيت للمعلوط القريعي، وقد سبق الحديث عنه في بحث «إنْ»، فانظر ذلك فيما مضى.

فزاد (إِنْ) بعد (ما) المصدرية لشبهها[1] في اللفظ بـ (ما) النافية.

ويُضَعِّف[2] **الأول**: أَنّ زيادةَ اللام في الخبر خاصةٌ بالشعر[3].

---

(١) وللعرب مذهب معروف في رعاية المشابهة اللفظية، وقد تعرّض لهذا ابن هشام في بحث «ما» وذكر هذه المشابهة ثم ساق البيت.
وعاد للحديث عنها مرة أخرى في الباب الثامن في القاعدة الأولى: «قد يُعْطَى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما».
وتحدث عن المشابهة في المعنى ثم قال: «الثاني: ما أعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه..».

(٢) أي الجواب الأول، وهو القول بأن لام «لساحران» زائدة لابتدائية، وضبط «يضَعّف» عن م٤/١٦ب.

(٣) في م٢/٧ «.. في الكلام خاص بالشعر».
وهذا من كلام أبي حيان شيخ المصنف. انظره في البحر المحيط: ٦/٢٥٥.
وقال مكي: «وقد قيل: (إنّ) بمعنى (نعم)، وفيه بُعْدٌ، لدخول اللام في الخبر، وذلك لا يكون إلا في شعر». انظر مشكل إعراب القرآن: ٢/٧٠.
ومما ذكروه في هذا المقام قول الشاعر:

مروا عُجَالَى فقالوا كيف صاحبكم　　قال الذي سألوا: أمسى لمجهودا

والبيت مجهول القائل، وهو عند المالقي من السماعي، وهو شاذ لا قياس عليه في العربية.
وانظر هذا في رصف المباني: ٢٣٧، والخصائص: ١/٣١٦، والخزانة: ٤/٣٣٠.
وأما ابن يعيش فقد أجاز ذلك وقال: «اللام مزيدة للتأكيد، وكان محلها أن تكون في الاسم، إلا أنهم أَخّروها إلى الخبر لوجود لفظ (إنّ)، وإن كانت بمعنى (نعم)، وإذا كانوا قد أخّروا لام التأكيد من الاسم إلى الخبر نحو قوله:

أُمُّ الحُلَيْس لعجوز شَهْرَبه　*　ترضَى من اللحم بعظم الرقبه

على توهّم (إنّ) لكثرة دخولها على المبتدأ، فَلأَنْ يُؤَخّروها مع وجود لفظها أَجْدَرُ.
وإلى هذا الوجه ذهب أبو عبيدة معمر بن المثنى، ومحمد بن يزيد، وأبو الحسن علي بن سليمان الأخفش. وقد جاءت (إنّ) بمعنى (نعم) كثيراً قال الشاعر:

بكر العواذل في الصبو　　ح يلمنني وألومهنّه
ويقلن شيب قد علا　　ك وقد كبرت فقلت إنه

=

والثاني[١]: أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين المتنافيين[٢].

وقيل: اسم (إنّ) ضمير الشأن[٣]. وهذا أيضاً ضعيف؛ لأن الموضوعَ لتقوية الكلام لا يُناسِبُه الحذفُ[٤]، والمسموع من حذفه شاذٌ إلا في باب «أنّ» المفتوحة إذا خُفِّفَتْ، فاستسهلوه[٥] لوروده في كلامٍ بُنيَ على التخفيف، فحُذِف تبعاً

= أي: نعم هو كذلك، والهاء لبيان الحركة.

وقال الآخر:

**قالوا غَدَرْتَ فقلتُ إنّ وربما		نال العلى وشفى الغليلَ الغادِرُ»**

انظر شرح المفصل: ٣/١٣٠.

(١) أي ويضعف الجواب الثاني، وهو أنّ لام «لساحران» لام ابتداء دخلت على مبتدأ محذوف.

(٢) من حيث إنّ التوكيد يقتضي الاهتمام بالمؤكَّد والاعتناء به، وحذفه يقتضي عدم الاعتناء بشأنه فتنافيا. الدماميني: ١/٨١.

(٣) ذكر ابن يعيش هذا الرأي لأبي إسحاق، قال: «قال أبو إسحاق: الهاء مرادة، والتقدير: إنه هذان لساحران، واللام مزيدة فيه للتأكيد، وحسن دخولها في الخبر حيث كانت الجملة مُفَسِّرَةً لذلك المضمر، فكأنها في الحكم بعد (إنّ)، فدخلت اللام مع الهاء للتأكيد كما تدخل مع عدمها».
انظر شرح المفصل: ٣/١٣٠، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١/٢٠٤، ومشكل إعراب القرآن: ٢/٧٠.

(٤) ما منعه ابن هشام هنا أجازه الخليل وسيبويه، وقد ذكر ذلك ابن هشام في باب الحذف، وانظر أمثلة على ذلك في الكتاب توضح رأي الخليل وسيبويه: (١/٢٨١، ٢٩٠، ٤٣٩ - ٤٤٠).
وذكر ابن هشام أن الذي منعه الأخفش، وتبعه الفارسي فيه، فَرَدّ تقدير الزجاج: «إن هذا لهما ساحران» وذكر أن الحذف والتوكيد باللام متنافيان وتبعهما ابن مالك، وابن جني في الخصائص.
قال ابن جني: «وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف؛ لأنه ضد الغرض ونقيضه». انظر الخصائص: ٢/٣٧٨، وانظر رأي الفارسي في إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ١/٢٠٤ وانظر البحر المحيط: ٦/٢٥٥، ومشكل إعراب القرآن: ٢/٧٠.

(٥) أي استسهلوا الحذف.

لحذف النون[١]، ولأنه لو ذُكِر لَوَجَبَ التشديد؛ إذ الضمائر تَرُدُّ الأشياء[٢] إلى أصولها، ألا ترى أن من يقول: لَدُ[٣]، ولم يَكُ[٤]، ووَاللهِ[٥]، يقول[٦]: لَدُنْك، ولم يَكُنْهُ[٧]، [٨]وبك[٩] لأفعلنّ،

(١) قال الدماميني: ٨٢ «ورُبَّ شيء يُحْذَفُ تبعاً ولا يُحْذَفُ استقلالاً، كالفاعل يحذف مع الفعل ولا يُحْذَفُ وحده، وحَذْفُ هذا الضمير لعلة أخرى أيضاً، وهي أنّ الضرورة داعية إلى حذفه عند إرادة تخفيف الحرف».

(٢) انظر همع الهوامع: ١/٢٠٠.
وذكر الدماميني وغيره أنه يَرِدُ على ابن هشام مثل: يدك ودمك وفيك، فهذه أسماء اتصلت بها الكاف ومع ذلك لم تردَّها إلى أصلها. قيل: مراد ابن هشام هنا أن الضمائر تردُّ الأشياء التي استعملت على غير الأصل إلى أصولها المستعملة، وما ذكر من اليد وغيره أصله غير مستعمل، فلا يَرِدُ على المصنف شيء من هذا.

(٣) وذلك بحذف النون من «لَدُن».

(٤) والأصل فيه لم يكن، وتحذف النون للتخفيف، والواو لالتقاء الساكنين.

(٥) كذا بواو القسم، والواو ليست أصلاً لهذه الحروف، وإنما الباء هي الأصل.

(٦) والقول عند الإتيان بالضمير.

(٧) من شروط حذف النون من «يكون» أن يسبقه أداة جزم، وألا يتصل به ضمير، فإذا اتّصل به ضمير فلا بُدَّ من إثبات النون.

(٨) ما ذكره ابن هشام هنا من أن الضمائر تَرُدُّ الأشياء إلى أصلها وتمثيله بـ: لدن، ولم يكن، جاء عند سيبويه ونصه: «وأما (لَدُ) فهي (لَدُن) محذوفة كما حذفوا (يكن)، ألا ترى أنك إذا أضفت إلى مضمر رددته إلى الأصل تقول: لَدُنْه، ومن لَدُني..» الكتاب: ٢/٤٥.
ونقل السيوطي نص سيبويه في (همع الهوامع) وتصرف فيه، انظره: ٣/٢١٧، وانظر سر صناعة الإعراب: ١/١٥٩.

(٩) وقوله: «بك» بذكر الباء التي هي أصل حروف القسم، قال الدسوقي: ١/٣٩: «لما أبدل الاسم الظاهر وهو (الله) بالضمير، أتى بأصل حروف القسم وهو الباء بدل الواو التي ليست بأصل، لأن الضمائر تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها».

ثم يَرِدُ إشكالُ دخولِ اللام[(١)].

وقيل: (هذان) اسمها، ثم ٱخْتُلِفَ، فقيل: جاءت على لغة[(٢)] بَلْحارث بن كعب في إجراء المثنى[(٣)] بالألف دائماً، كقوله[(٤)]:

[إنَّ أباهــا وأبــا أبــاهــا] * قَد بَلَغا في المجْدِ غايَتَاها

= وفي الأشباه والنظائر: ١/٢٢٠: «قال ابن جني: الباء أصل حروف القسم، والواو بدل منها؛ ولهذا لاتجرُّ إلا الظاهر، فإذا أُدخلت على المضمر رُدَّت إلى الأصل وهي الباء، فيقال: بك لأفعلنّ؛ لأن الضمائر تردُّ الأشياء إلى أصولها، ومنها: إذا أريد وصل مثل لم يكُ، ولَدُ، بالضمير عادت النون المحذوفة فيقال: لم يكنه، ومن لدنه، لأن الضمير يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها».
وانظر المرجع نفسه ٢/٨٢.

(١) على «لساحران» فإنه على هذا الرأي خبر المبتدأ «هذان»، وخبر المبتدأ لا تدخله اللام.

(٢) قال أبو حيان: «والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائماً، وهي لغة لكنانة، حكى ذلك أبو الخطاب، ولبني الحارث بن كعب وخثعم وزُبَيْد وأهل تلك الناحية، حكى ذلك الكسائي. ولبني العنبر وبني الهجيم ومراد وعذرة. وقال أبو زيد: سمعت من العرب من يقلب كل ياء ينفتح ما قبلها ألفاً».
انظر البحر المحيط: ٦/٢٥٥، ومشكل إعراب القرآن: ٢/٦٩، والبيان: ٢/١٤٤، وهمع الهوامع: ١/١٣٣، وشرح المفصل: ٣/١٣٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/٦، والعيني: ١/١٣٨.
ومما سبق يتبيَّن لك أنها ليست لغة بلحارث بن كعب وحدهم كما ذكر المصنف، بل هي لغة كثير من القبائل.
وترسم الباء متصلة باللام في (بلحارث) اختصاراً ومثله: بلعنبر وبلقَين وبلجعراء.
انظر شرح المفصّل: ١٠/١٥٥، وأمالي الشجري: ١/٣٨٦، والمقتضب: ١/٢٥١.

(٣) ومثل المثنى الأسماء الستة، فإن بلحارث يأتون بها على هذا القياس مقصورة فيقولون: هذا أباً وأخاً، ورأيت أباً وأخاً. انظر شرح المفصل: ١/٥٣.

(٤) اختُلف في قائل البيتين فقيل: رجل من بني الحارث، أو لبعض أهل اليمن، أو لرؤبة، أو لأبي النجم، وقيل: هما من صنعة المفضّل. =

واختار هذا الوجه ابن مالك[١].

وقيل: (هذان) مبنيّ[٢] لدلالته على معنى الإشارة[٣]، وإنّ قولَ الأكثرين (هذين)

= والمراد بالغايتين الطرفان من شرف الأبوين، وكان ينبغي أن يقول غايتيه، إذ الضمير للمجد، غير أنه أنّث لتأويل المجد بالأصالة هكذا قالوا.

وقيل: الضمير يعود على «رَيّا» في بيت قبله وهو:

واهاً لريا ثم واهاً واها * هي المنى لو أننا نلناها

والشاهد في البيتين في قوله: «غايتاها» و «أبا أباها»، وكان يجب أن يقول: غايتيها، وأبا أبيها، غير أنه جاء على لغة القصر، وجعل الحركة مقدرة على الألف.

انظر البيت في المراجع التالية: الخزانة: ٣/٣٣٧، والعيني: ١/١٣٣، وشرح المفصل: ١/٥٣، وأوضح المسالك: ١/٣٣، وشرح ابن عقيل: ١/٥١، وشرح السيوطي: ١/١٣٧، وشرح البغدادي: ١/١٩٣، وهمع الهوامع: ١/١٢٨، ١٣٤، والإفصاح للفارقي: ٣٧٦، وإعراب الحديث للعكبري: ١٢٥، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١/٢٠٤، والعيني: ١/١٣٣ وما بعدها، وشرح الأشموني: ١/٣٨، وتوضيح المقاصد: ١/٧٥.

(١) قال ابن مالك في شواهد التوضيح: ٩٧: «لغة بني الحارث بن كعب.. فإنهم يلزمون المثنى وما جرى مجراه الألف في الأحوال كلها؛ لأنها عندهم بمنزلة المقصور، ومن لغتهم قصر الأب والأخ... وعلى لغتهم قرأ غير أبي عمرو: إنّ هذان لساحران».

وذكر هذا ابن مالك في كتابه شرح التسهيل: ١/٦٦.

ذكر هذا ابن هشام عن ابن مالك، وقد ذكرتُ قبل قليل نص أبي حيان في هذه القراءة ولغة بني الحارث، ومع ذلك استكبر ابن هشام أن يصرح باسم شيخه مع ابن مالك، فقد كان ـ رحمه الله ـ يُكِنّ لأبي حيان ـ وهو صاحب الفضل عليه ـ الكراهية، وسوف يبدو لك ذلك فيما يأتي من خلال ردوده على شيخه، ومن خلال نقله عنه دون التصريح باسمه.

(٢) أي مبني على الألف.

(٣) الإشارة هي الموجبة للبناء كما في هذا وهؤلاء. وانظر تفصيل هذا في شرح المفصل: ٣/١٢٦.

جراً ونصباً ليس إعراباً[١] أيضاً، واختاره ابن الحاجب[٢].

قلت[٣]: وعلى هذا فقراءة: (هذان) أَقْيَسُ[٤]؛ إذ الأصلُ في المبني ألا تختلف صِيَغُه[٥]، مع أنّ فيها مناسبةً لألف «ساحران»، وعكسه الياء[٦] في ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ﴾، فهي هنا أَرْجَحُ لمناسبةِ ياءِ «ابْنتيَّ».

---

(١) ذكر المرادي أن مذهب المحققين كالفارسي أنّ (ذين) و (تين) ليسا تثنية حقيقية، بل ألفاظ وضعت للمثنى، واستدل الفارسي على ذلك في «التذكرة» بأن التثنية تستلزم تقدير التنكير، فالعلم إذا ثني قدر تنكيره، وأما اسم الإشارة فهو لازم التعريف لا يقبل التنكير. انظر توضيح المقاصد: ١/١٩٠.

وذهب ابن يعيش هذا المذهب فيها وقال: «لا يصح أن يثنى شيء منها» انظر شرح المفصل: ٣/١٢٧.

(٢) انظر شرح الكافية: ٢/٢٩ ـ ٣٠، والإيضاح: ١/٤٧٩.

(٣) القول لابن هشام، وقوله: «وعلى هذا»، أي: إذا بنينا على هذا.

(٤) أقيس من قراءة «هذين» بالنصب، وفي حاشية الأمير: ٣٧ «واستُقْيِس لأن الألف اجتلبت للدلالة على التثنية، فالقياس أن تلزم، ويقدر الإعراب عليها، ولم تجتلب لعامل الرفع حتى تزول بزواله بل هي سابقة عليه».

(٥) في م٢/٧أ و م٤/١٧أ: «صيغته» بالإفراد. وقوله: «فيها» أي: في قراءة (هذان) بالألف.

قال مكي: «قيل إن المبهم لما لم يظهر فيه إعراب في الواحد ولافي الجمع جَرَت التثنية على ذلك، فأتي بالألف على كل حال. مشكل إعراب القرآن: ٢/٧٠.

وانظر مثل هذا في البيان لابن الأنباري: ٢/١٤٦، وحاشية الدسوقي: ١/٣٩.

(٦) أي عكس الألف، من جهة أن الأول ناسب الثاني في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾، وهنا في قوله تعالى: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ﴾ ناسب الثاني وهو «هاتين» الأولى وهو «ابنتيّ»، ففي الأول حكم بأرجحية الألف على الياء، وفي الثاني بأرجحية الياء على الألف. وانظر تفصيلاً في المسألة عند الشمني: ١/٨٣.

والآية: ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٍۖ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَۖ وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَۚ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾. سورة القصص: ٢٨/٢٧.

وقيل: لما اجتمعت ألف «هذا» وألف التثنية في التقدير قدّر بعضهم سقوط[1] ألف التثنية، فلم تقبل ألف «هذا» التغيير.

* * *

---

(١) قال الدماميني: ٨٣: «هذا التقدير عن مظانّ التوجيه بمعزل؛ إذ لا مقتضي لتقدير حذف الألف المسوقة لغرض الدلالة على التثنية وإبقاء الألف التي هي من سِنْخ الكلمة وليست علامة على شيء..».

وانظر الخلاف في المحذوف: ألف هذا أو ألف التثنية في شذور الذهب/٤٩.

تنبيــه

تأتي (إِنَّ)[١] فعلًا ماضياً مسنداً لجماعة[٢] المؤنث من الأَيْن - وهو التعب - تقول: «النساءُ إِنَّ»[٣]، أي: تَعِبْنَ، أو من (آن)[٤]، بمعنى قَرُبَ. أو مسنداً[٥] لغيرهن على أنه من الأنين، وعلى أنه مبني للمفعول[٦] على لغة من قال في (رُدَّ)

---

(١) هذا التنبيه الذي ذكره ابن هشام هنا في مجيء (إنّ) فعلاً ماضياً، ذكره الرماني في كتابه معاني الحروف: ١١١: «وقد يكون فعلاً على وجوه صناعية ولغوية..». فلعل المصنف أخذ هذا عن الرماني!. كما جاء عند المرادي مثله في الجنى الداني: ٤٠٠.

(٢) تعقب الدماميني المصنف هنا، فذكر أن عبارته غير محررة، إذ رأى قوله: «تأتي فعلاً ماضيا مسنداً لجماعة المؤنث» غير دقيق، حيث جعل مجموع هذا اللفظ وهو «إِنّ» فعلاً. مع أن الواقع ليس كذلك، وتحرير العبارة عنده: «إِنّ فعل ماض، وفاعل هو ضمير جماعة المؤنث». انظر حاشية الدماميني: ٨٤.

وذهب الدسوقي والأمير إلى أن المصنف اتّكل على وضوح المعنى، ورَدّا اعتراض الدماميني: انظر حاشية الدسوقي: ٤٠/١، والأمير: ٣٧/١.

(٣) الأصل: أَيَنّ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت صورة الفعل «أانّ» ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار «أَنّ» ثم حُرّكت الهمزة بالكسر لتدل على الياء التي قلبت ألفاً، وأنّ الكلمة من ذوات الياء فأصبحت «إِنّ» وانظر معاني الحروف للرماني: ١١١.

(٤) الأصل فيه «أَيْنَنَ»، النون الأولى ساكنة لاتصالها بنون الفاعل فيدغمان، ويلتقي ساكنان: الياء في الأصل، والنون ساكنة بسبب دخول الضمير، فتحذف الياء التي هي عين الكلمة، فتصبح الصورة «أَنّ»، ثم تكسر الهمزة لتدل على الياء المحذوفة فتصبح الكلمة «إِنّ».

وفي همع الهوامع: ١٨٤/٣، قيل ألفه منقلبة عن واو، وقيل عن ياء، لأنه من آن يئين. وانظر الجنى الداني: ٤٠٢ «أن تكون أمراً لجماعة الإناث من آن يئين أي قرب، فتقول: إِنّ يا نساء: أي اقربْنَ».

(٥) أي: أو فعلاً ماضياً مسنداً لغيرهن.

(٦) قوله «وعلى أنه مبني للمفعول» سقط من نص الدسوقي: ٤٠/١. وانظر الجنى الداني: ٤٠٠. والأصل فيه «أُيِنَ»، على وزن ضُرِب، ثم أدغمت النون الأولى في الثانية، وكسرت الهمزة، وذلك لنقل حركة النون التي هي عين الفعل إليها. وانظر معاني الحروف للرماني: ١١١.

و (حُبَّ): (رِدَّ)[(١)] و (حِبَّ) بالكسر تشبيهاً له[(٢)] بـ «قيل وبيع»، والأصل مثلًا: «أَنَّ زيدٌ يومَ الخميس»، ثم قيل: إِنَّ يومُ[(٣)] الخميس.

أو فِعْلَ[(٤)] أمرٍ للواحد من الأنين،

---

(١) في م٢/٧أ: «رَدّ، وحَبّ» كذا بفتح الفاء والصواب ما أثبتّه.
وصورته قبل الإدغام (رُدِدَ) و (حُبِبَ) حذفت حركة الفاء وهي الضمة، ثم نقلت حركة العين وهي الكسرة إليها.
وجاز النقل على قلة، لكون الكسرة أخف من الضمة، ومنهم من يرى أن كسر الفاء هنا للإدغام، وهو قليل، والضم أكثر، وذكر السيوطي أن الجمهور أوجب ضم فاء المضاعف ثلاثياً كان أو غيره نحو حُبّ وشُدّ.
انظر شرح الكافية: ٢٧١/٢، والممتع: ٤٥١/٢ - ٤٥٢، وهمع الهوامع ٤٠/٦.

(٢) أي لهذا الفعل المضاعف المدغم.
ووجه الشبه أنّ أصل (قيل) و (بيع): قُوِل، وبُيِع، استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت إلى ماقبلهما، لأن الكسرة أخف من حركة ما قبلهما، وقصدهم التخفيف ما أمكن، فيجوز على هذا نقل الحركة إلى متحرك بعد حذف حركته إذا كانت حركة المنقول أخفَّ من حركة المنقول إليه، فيبقى، قِوْل، وبِيع، فقلبت الواو الساكنة ياء كما في ميزان. وهذا رأي الجزولي، وفي المسألة غير هذا. فكما نقلت حركة عين الفعل هنا إلى الفاء كذلك حصل في «رِدّ وحِبّ». انظر شرح الكافية: ٢٧٠/٢، وهمع الهوامع: ٣٧/٦.

(٣) و«يومُ» هنا نائب فاعل للفعل المبني للمفعول «إِنّ»، وأصله: أُنِن، وقد ذكرت من قبل ماجرى فيه.
وانظر معاني الحروف للرماني: ١١١، وفي الجنى الداني: ٤٠٠ «على لغة رديئة».

(٤) في م٢/٧أ، م٣/١٧أ: «وفعل أمر» بالواو بدلاً من «أو».
أي تأتي «إِنّ» فعل أمر للواحد، مثل: إِنّ يا زيد، إذا كنت تطلب منه الأنين، وصورة الأمر فيه: إِئْنِنْ، نقلنا حركة النون الأولى إلى الهمزة قبلها، وهي فاء الكلمة، فاستغني عن همزة الوصل قبها، وأدغمت النون في النون، فصارت (إِنّ)، فهو فعل أمر مبني على السكون مُقَدّر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة العارضة لأجل الإدغام، انظر حاشية الدسوقي: ٤٠/١، ومعاني الحروف للرماني: ١١١.

أو لجماعة[١] الإناث من الأين، أو من آن[٢] بمعنى قرب.

أو للواحدة[٣] مؤكَّداً بالنون من (وَأَى) بمعنى وَعَد، كقوله[٤]:

إِنَّ هِنْدُ المليحةُ الحسناءَ [وَأْيَ مَن أَضْمَرَتْ لِخِلٍّ وفاءَ]

وقد مَرّ.

ومركبةً من (إِنْ)[٥] النافية، و (أنا)، كقول بعضهم: «إنّ قائم»، والأصل: إِنْ أنا قائم، فَفُعِل فيه ما مضى[٦] شرحه.

فالأقسام إِذَنْ عشرةٌ: هذه الثمانية[٧]، والمؤكّدة، والجوابية.

* * *

(١) تأتي «إنّ» فعل أمر لجماعة الإناث، والأصل إِيْئِنَ بتسكين النون الأولى لاتصالها بنون الفاعل «نون النسوة»، فتدغم نون الفعل بنون الفاعل، ثم تحذف الياء لالتقاء الساكنين، والساكن الثاني هو النون، وتكسر الهمزة.

وفي معاني الحروف للرماني: ١١١: «ومن ذلك آن الوقت يئين، أي حان، فإن أمرت مؤنثاً مجموعاً قلت: إِنّ، كما تقول بِعْن يا نسوة».

(٢) في م٢/٧أ: «من آن بمعنى قَرُب أو من الأين» على التقديم والتأخير، وفي الجنى الداني: «أن تكون ماضياً خبراً عن الإناث من (آن) أيضاً نحو: النساء إنّ، أي: قَرُبنْ».

(٣) أي: أو فعل أمر للواحدة. وانظر هذا في باب الهمزة مما سبق، وصورته وأَى يئي «إِ» فيبقى الأمر على حرف واحد هو عين الفعل، والأمر للواحدة: إِيْ، فإذا أكّدنا الفعل قلنا إِيْنّ، فليتقي ساكنان، حذف الأول منهما وهو الياء فصار «إِنّ». وانظر معاني الحروف للرماني: ١١١، والجنى الداني: ٤٠١.

(٤) سبق الحديث عن البيت في باب الهمزة.

(٥) انظر هذا في الجنى الداني: ٤٦٢.

(٦) مضى الحديث عنه في باب «إِنْ» مكسورة الهمزة خفيفة النون، وصورته: إِنْ أنا قائم، حذفت الهمزة من أنا اعتباطاً ـ من غير سبب ـ وأدغمت نون «إِنْ» في نون «أنا» ثم حذفت ألف «أنا» في الوصل. والمثال في معاني الحروف للرماني: «إنّ إلا قائم». انظره: ١١١.

(٧) الداخلة تحت قوله «تنبيه».

تنبيــه

وفي الصحاح: الأَيْن: الإعياء، قال أبو زيد[١]: لا يُبْنَى منه فعل، وقد خُولِف[٢] فيه. انتهى.

فعلى قول أبي زيد يسقط بعض الأقسام[٣].

* * *

(١) في المطبوع: «وقال أبو زيد» بالواو، وكذلك في المخطوطات، وفي م٢/٧ب دون الواو، وهو الصواب؛ وكذلك ورد النص من دونها في الصحاح: (أين).
وأبو زيد هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، كان إماماً نحوياً، وصاحب تصانيف أدبية ولغوية، وغلب عليه اللغة والنوادر والغريب، وكان يحفظ ثلثي اللغة، وكان الأصمعي يجلس في حلقته، ومن تصانيفه: لغات القرآن، اللامات، الجمع والتثنية، المطر، النوادر «مطبوع»، وله غيرها.
توفي سنة (٢١٥هـ) وقيل غير ذلك، وكانت وفاته عن ثلاث وتسعين سنة في البصرة. انظر بغية الوعاة: ٥٨٣/١.

(٢) وفي اللسان (أين)، ذكر ابن منظور نص الجوهري عن أبي زيد ثم قال: «قال أبو عبيدة لا فعل للأَيْن الذي هو الإعياء. ابن الأعرابي: آن يئين أيناً من الإعياء، وأنشد: إنّا وربِّ القُلُصِ الضوامر.
إنّا: أي أُعْيِينا.
الليث: لا يشتق منه فعل إلا في الشعر..».

(٣) وهو جعل «إنّ» فعلاً ماضياً من الأَيْن، أو أمراً منه، والفاعل عليهما ضمير الإناث، فتصبح الأقسام ثمانية.

٩ ـ أَنَّ

أَنَّ - المفتوحة[١] المشددة النون - على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرفَ توكيدٍ، تنصب الاسم وترفع[٢] الخبر، والأَصَحُّ أنها فَرْعٌ[٣]

---

(١) من هنا إلى قوله: «مع معموليه بالمصدر» سقط من م١.

(٢) في م٢/٧ب: «يَنصب الاسم ويَرفع الخبر».

وذكر الدماميني: ٨٦ أنّ إفادة (أَنّ) للتوكيد هو ما اتفق عليه النحويون، واستشكله بعضهم بأننا لو صرحنا بالمصدر المنسبك لم يُفِدْ توكيداً.

وذهب المرادي إلى أن هذا الاستشكال ليس بشيء. انظر توضيح المقاصد: ١/٣٢٣.

قال الدسوقي: ١/٤٠ «أي تفيد توكيد النسبة وتقويتها».

وقال الزمخشري في المفصل: ٢٩٣ «(إنّ) و (أنّ) تؤكدان مضمون الجملة وتحققاته».

وانظر شرح المفصّل: ٨/٥٩، والأصول لابن السرّاج: ١/٣٢.

وقال المالَقي: «الموضع الأول: أن تكون للتوكيد كالمكسورة المشددة...، والكلام عليها في دخولها على المبتدأ والخبر، ونصب الأول اسماً لها، ورفع الثاني خبراً لها، كالكلام على (إنّ) المكسورة المذكورة، لا فرق بينهما في ذلك». رصف المباني: ١٢٥.

(٣) قال الدسوقي: ١/٤٠: «إنما كانت فَرعاً لاحتياجها لَسبْقِ عامل مخصوص، والأصل عدمه» وانظر حاشية الأمير: ١/٣٨.

وذكر السيوطي فيها ثلاثة آراء: الأول ـ وهو الأصح عنده ـ أنّ (إنّ) المكسورة أصل والمفتوحة فرع عنها. والثاني: رأي قوم أنّ المفتوحة أصل المكسورة. والثالث: أَنّ كل واحدة منهما أصل برأسها. وذكر أن الرأيين الأخيرين حكاهما أبو حيان. انظر همع الهوامع: ٢/١٧٠، وحاشية الأمير: ١/٣٨.

وقال الدماميني: ٨٤: «قيل: ولهذا ـ أي لكونها فرعاً ـ لم يَعُدَّها سيبويه مع الحروف المشبهة بالفعل، وكذا تركها المبرّد في (المقتضب) وابن السرّاج في (الأصول) نظراً إلى فرعيتها عن المكسورة» وقال في (ص:٨٦): «وكون أنّ المفتوحة فرع المكسورة هو الأصح...، وهو مذهب سيبويه والفرّاء، وذهب إليه المبرّد وابن السرّاج، وعليه الجمهور، وقيل: إنّ المفتوحة أصل المكسورة وقيل: هما أصلان». =

عن (إنّ) المكسورة، ومن هنا صَحَّ للزمخشري[1] أن يَدَّعي أَنّ (أَنّما) بالفتح تفيد

= وفي الكتاب: ٢٧٩/١، عَدّ سيبويه الحروف الناسخة خمسة أحرف، ثم ذكر أبواباً خاصة باستعمالات (إنّ)، وأخرى عن استعمالات (أَنّ)، أفلا يدل هذا على أنه يراها حرفاً مستقلاً؟ وانظر أيضاً الكتاب: ١/ ٤٦٠، وما بعدها.

وفي المقتضب: ١٠٧/٤: «باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال وهي: إنّ، وأنّ، ولكنّ، وكأنّ، وليت، ولعل، وإنّ وأَنّ مجازهما واحد؛ فلذلك عددناها خمسة أحرف».

وانظر مثل هذا في الأصول لابن السرّاج: ٢٧٧/١، وشرح ابن عقيل: ٣٤٦/١، وشرح التصريح: ٢١٠/١ وانظر الجنى الداني: ٤٠٣.

ووجدت ابن هشام مضطرباً في عدد الحروف الناسخة؛ فقد عدها خمسة في شرح شذور الذهب (ص:٢٦٢، تحقيق الدّقر)، وفي أوضح المسالك: ٢٣٨/١، عَدّها سبعة على أَنّ (أَنّ) أصل وليست فرعاً، وزاد عليها (عسى) بمعنى (لعل)، على مذهب سيبويه.

(١) كان حديث الزمخشري هذا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ سورة الأنبياء: ١٠٨/٢١.

قال: «(إنما) لقصر الحكم على شيء، أو لقصر الشيء على حكم، كقولك: إنما زيد قائم، وإنما يقوم زيد، وقد اجتمع المثالان في هذه الآية؛ لأنّ ﴿إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾مع فاعله بمنزلة: إنما يقوم زيد، و ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ بمنزلة: إنما زيد قائم.

وفائدة اجتماعهما الدّلالة على أنّ الوحي إلى رسول الله ﷺ مقصور على استئثار الله بالوحدانية».

انظر الكشاف: ٣٣٩/٢، والبحر المحيط: ٣٤٤/٦.

وقال الدماميني مُعَلّقاً على رأي الزمخشري هذا: «وفيه نظر، إذ لا يلزم من كونها فرعاً إفادتها للحصر؛ من حيث إنّ الفرع لا يستلزم مساواته للأصل في جميع أحكامه، نعم الموجب للحصر في (إنما) بالكسر عند القائل به قائم في (أنما) بالفتح، فمن قال:سببُ إفادةِ (إنما) للحصر تضمُّنُها معنى (ما) و (إلا) قال بذلك في (أنما)، بالفتح لوجود هذا السبب فيها، ومن قال: السبب اجتماع حرفي توكيد قال به في (أنما) أيضاً كذلك. وأما أنّ السبب في جعل (أنما) بالفتح للحصر كونُ (أنّ) المفتوحة عن (إنّ) المكسورة فوجه مخدوش كما مَرّ». انظر ص:٨٤ وعَلّق الشمني على رأي الدماميني هذا بقوله: «وأقول: هذا النظر مبنيٌّ على أنّ الإشارة في قوله (ومن هنا) راجعة إلى قوله (إنها فرع عن إنّ المكسورة) وهو ممنوع، وإنما هي راجعة إلى =

الحصر كـ (إنما)، وقد اجتمعا[١] في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[٢] فالأُولى لقصر[٣] الصفة على الموصوف[٤]، والثانية بالعكس[٥].

وقولُ أبي حيان[٦]: «هذا شيء انفرد[٧] به،

= قوله: (أَنّ: يكون حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر)، والمعنى: ومن أجل أنّ المنفتحة تكون حرف توكيد..» ونقل بعد هذا عن الزمخشري مايؤكد هذا التعليق. انظر الشمني: ص٨٤.

وقال الأمير في: ٣٨/١ قوله: (ومن هنا) الظاهر أن الإشارة للفرعية، فإن الأصل موافقة الفرع لأصله خصوصاً الفرع القريب جداً حتى كأنه اتَّحَدَ مع أصله، فإن سيبويه إمام اللغة لم يذكر المفتوحة، رأى أنها هي المكسورة غُيِّرت حركتها، وهذا في مدارك الأدباء من القوة بمكان، فاندفع ما للشارح - الدماميني - ولا يحتاج لما أطال الشمني بتكلُّفِهِ..».

(١) في المطبوع «اجتمعتا»، وفي المخطوطات ما أثبتُّ.

(٢) تتمة الآية: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ سورة الأنبياء: ١٠٨/٢١.

(٣) كقولك: إنما يقوم زيد، وهنا قصر فيه الوحي على الوحدانية، فالموحَى إليه عليه الصلاة والسلام مقصور على التوحيد، كما أنّ القيام في المثال المذكور مقصور على زيد. انظر الدماميني: ٨٤، وحاشية الشهاب: ٢٧٩/٦.

(٤) قوله: «على الموصوف» سقط من نسخة الدسوقي: ٤٠/١، وكذلك من المخطوط الذي رجع إليه الشيخ محمد محيي الدين، ولذلك أثبتَها بين حاصرتين.

(٥) أي لقصر الموصوف وهو «إلهكم» على الصفة، وهي الوحدانية، مثل: إنما زيد قائم.

(٦) قال السيوطي: «وألحق الزمخشري بـ (إنما) المكسورة (أنما) المفتوحة، فقال: إنها تفيد الحصر لأنها فرعها، وما ثبت للأصل ثبت للفرع، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾، فالأولى لقصر الصفة على الموصوف، والثاني بالعكس.

قال أبو حيان: «وهذا شيء انفرد به، قال: ودعوى الحصر في الآية باطلة؛ لاقتضائها أنه لم يُوْحَ إليه غير التوحيد». انظر همع الهوامع: ١٩٢/٢، والبحر المحيط: ٣٤٤/٦ والجنى الداني: ٤١٧.

(٧) وهو أن تكون «أنما» مفيدة للحصر كالمكسورة، وذكر السيوطي أنه وافق الزمخشري على ذلك البيضاوي، وسبقه التنوخي (ت ٧٤٨هـ). انظر همع الهوامع: ١٩٢/٢ وتفسير البيضاوي على هامش الشهاب: ٢٧٩/٦.

ولا يُعْرَف[(١)] القول بذلك إلا في (إنما)[(٢)] بالكسر»، مَرْدُودٌ بما ذكرتُ[(٣)].

---

(١) قال هذا أبو حيان لأن المفتوحة تؤوّل بالمصدر، وإذا أوّلت بالمصدر لم يكن معها حصر ذكر هذا في (شرح التسهيل)، ونقل النص عنه الأمير والدسوقي.
قال الدسوقي: «وجوابه أن الحصر من اللفظ المُصَرَّح به، ولا يَضُرُّ فواته بالتأويل؛ لأن التأويل أمر تقديري». انظر: ١/٤٠ - ٤١.

(٢) ذهب أبو حيان إلى أنّ (إنما) لا تكون للحصر، وإنما هي مع (إنّ) كهي مع كأنّ ولعل، فكما أنها لا تفيد الحصر في التشبيه ولا الترجي فكذلك لا تفيده مع (إنّ)، بل يُفْهَم الحصر من سياق الكلام، لا لأن (إنما) دلت عليه.
قال أبو حيان: «إنما، وفي ألفاظ المتأخرين من النحويين وبعض أهل الأصول أنها للحصر، وكونُها مُرَكّبَةً من (ما) النافية، دخل عليها (إنّ) التي للإثبات فأفادت الحصر - قولٌ ركيك فاسد صادر عن غير عارف بالنحو.
والذي نذهب إليه أنها لا تدل على الحصر بالوضع، كما أن الحصر لا يُفْهَم من أخواتها التي كُفّت بـ (ما)، فلا فرق بين لعل زيداً قائم، ولعلما زيد قائم، فكذلك إن زيداً قائم، وإنما زيد قائم. وإذا فُهِم حصر فإنما يُفْهَم من سياق الكلام، لا أن (إنما) دلت عليه...».
وهذا كما ترى رأي انفرد به أبو حيان، وخالف النحويين فيه، على أن ما أنكره عليهم هنا لم ينكره في كتابه منهج السالك، بل ناقش الحصر في (إنما) ولم يكن له مثل هذا التعليق، وهذا من الآراء التي رجع عنها بعد قوله بها.
قلت: وكل الذين ناقشوا أبا حيان كانت مناقشتهم في (أنما)، وغاب عنهم أنه ينكر القصر في (إنما) بالكسر أيضاً، فما وجدتُ حديثاً في المراجع التي رجعتُ إليها - وهي غير قليلة - عن رأي أبي حيان في (إنما)، ولعله لم يذكر هذا في غير البحر المحيط، وهو آخر مؤلفاته، ففات الباحثين تتبع ذلك فيه.
وانظر هذا الرأي في البحر المحيط في المواضع التالية: ١/٦١ ومنه النص السابق و٣/٤٠٢، ٥/٥٧، ١٤٢، ٤٤٨، ٥٠١، ٥٣٨، ٦/٣٤٤. وانظر الجنى الداني: ٣٩٥ - ٣٩٦، ٤١٦ - ٤١٧.

(٣) أي من أنّ (أنّ) بالفتح فرع عن (إنّ) بالكسر، والحصر لـ (إنما) ثابت فيكون الحصر لـ (أنما) ثابتاً؛ إذ هي فرعها.
وهذا الذي ذهب إليه ابن هشام مردود؛ لأن أبا حيان لم يثبت الحصر لـ (إنما) فكيف يحمل عليها (أنما)؟.

وقولُه(١): «إنّ دعوى الحصر هنا(٢) باطلة، لاقتضائها أنه لم يُوحَ إليه غير التوحيد»(٣)، مردودٌ أيضاً بأنه حصر مُقَيّد(٤)؛ إذ الخطاب مع المشركين، فالمعنى: ما أُوحي إليَّ(٥) في أمر الربوبيّة إلا التوحيد، لا(٦) الإشراك، ويُسَمّى

= على أن الشراح لم يرضوا عن رأي ابن هشام هذا، فذكروا أن الأَوْلَى أن يقول: لأن غير الزمخشري مُصَرِّح بذلك، لا بكون (أنّ) المفتوحة فرع (إنّ) المكسورة.

(١) أي قولُ أبي حيان، وفي البحر: ٣٤٤/٦: «ولو كانت أنما دالة على الحصر لزم أن يقال: إنه لم يُوْحَ إليه شيء إلا التوحيد؛ وذلك لا يصح الحصر فيه؛ إذ قد أُوحِي إليه أشياء غير التوحيد».

(٢) في الآية السابقة.

(٣) قال الأمير: «وبالجملة اختلط على أبي حيان الحال هنا، فإنه أراد المناقشة في الحصر الثاني، وهذا الذي ذكره إنما هو في حصر المكسورة المتّفق عليها». انظر: ٣٨/١، ومثل هذا عند الدماميني: ص/٨٥، والشمني: ٨٥/١.
قلتُ: إن الأمر لم يختلط على أبي حيان، فهذا مذهبه في (إنما) المكسورة، نجده يردده في كل موضع تَرِدُ فيه في البحر المحيط، وقد ذكرت بعض هذه المواضع قبل قليل، فهو ينفي الحصر عن (إنما) بالكسر، ومن باب أَوْلى ألا تفيد عنده (أنما) المفتوحة حصراً؛ لأنها محمولة على ما اختُلِف فيه. ثم إنه يرى أنّ مسألة الحصر في (أنما) المفتوحة أمر انفرد به الزمخشري.
إن عبارة أبي حيان صريحة لا تدل على اختلاط الأمر عليه، وابن هشام نقل بعضَ قولِه فالْتَبَسَ الأمر على شُرّاح (المغني)، واتهموا أبا حيان بالتخليط، ولو أنهم رجعوا إلى كتاب أبي حيان، واطلعوا على نصوصه لكان لهم غير هذا الموقف من ابن هشام وشيخه أبي حيان.

(٤) فهو قصر إضافي، أو غير حقيقي.

(٥) «إليّ» سقط من م١٧/٣ب.

(٦) قال الشهاب: «.. المعنى لا يُوْحَى إليّ إلا اختصاص الله بالوحدانية، وقد أورد عليه أمران: الأول: أنه كيف يُقْصَر الوحي على الوحدانية وقد أُوْحِي إليه أمور كثيرة غيره كالتكاليف والقصص وغير ذلك. والثاني: أن أداة القصر (إنما) المكسورة، لا المفتوحة كما صَرّحوا به.
ودفع الأول بوجهين: الأول: أن معنى قَصْرِهِ عليه أنه الأصل الأصيل، وماعداه راجع إليه، أو غير منظور إليه في جنبه، فهو قصر ادّعائي...، وكذا الكلام في القصر الثاني؛ إذ له تعالى صفات أخر غير توحيده...». حاشية الشهاب: ٢٧٩/٦. =

ذلك قَصْر قلب[(١)]؛ لقلب اعتقاد المخاطب، وإلا فما الذي يقول[(٢)] هو في نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[(٣)]؟ فإن (ما) للنفي، و(إلا)[(٤)] للحصر قطعاً، وليست صفته عليه

= وأخذ الشرّاح على ابن هشام هذا التركيب، وهو استعمال (لا) بعد الحصر الواقع بـ (ما) و (إلا)، وذكر الدماميني أنّ صاحب (المفتاح) وغيره نصّوا على امتناعه.

ثم أشار الدماميني إلى أنه وقع في (الكشاف) مثل هذا. انظر الدماميني: ص/٨٥.

ورجعتُ إلى الكشاف في تفسير سورة آل عمران الآية/١٤ ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾ فوجدت الزمخشري يقول: «قال زُيِّن للناس حُبُّ الشهوات، ثم جاء بالتفسير ليقرر أولاً في النفوس أن المزيّن لهم حُبُّه ما هو إلا شهوات لا غير.». الكشاف: ٣١٣/١. وفي سورة النساء الآية/٦٢ ﴿فَكَيْفَ إِذَآ أَصَـٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَـٰنًا وَتَوْفِيقًا﴾، قال: «... ما أردنا بتحاكمنا إلى غيرك إلا إحساناً لا إساءةً...». الكشاف: ٤٠٤/١.

(١) لأن المخاطب كان يعتقد صفة الإشراك مكان صفة التوحيد، فقلب اعتقاده بإثبات التوحيد ونفي الإشراك.

(٢) أي أبو حيان.

(٣) الآية: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِي۟ن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ﴾. سورة آل عمران: ٣/ ١٤٤.

(٤) في البحر المحيط: ٦٧/٣ ـ ٦٨، حديث عن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾ الآية ١٤٣ من آل عمران. فقد ذكر أبو حيان أن جماعة من المؤمنين لم يحضروا غزوة بدر، فلما فاز محمد والمسلمون بما فازوا به تمنوا لقاء العدو ليكون لهم يوم كيوم بدر، وهم الذين حَرَضوا على الخروج إلى أُحد، فلما كان ذلك اليوم ما كان من قتل عبد الله بن قَمِيئَة مُصْعَبَ بنَ عمير الذابَّ عن رسول الله ظانّاً أنه رسول الله، وقال: قتلت محمداً، وصرخ بذلك، وفشا بين الناس انكفؤوا فارّين، فدعاهم الرسول ﷺ فانحازت إليه طائفة، واعتذروا عن انكفائهم قائلين أتانا خبر قتلك، فرعبت قلوبنا فولينا مدبرين، فنزلت الآية تلومهم على ما صدر منهم مع ما كانوا قدروا على أنفسهم من تمني الموت. ثم نزلت الآية ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾..».

قال أبو حيان: «هذا استمرار في عتبهم آخر أن محمداً رسول الله كمن مضى من الرسل، بَلّغ عن الله كما بلّغوا، وليس بقاء الرسل شرطاً في بقاء شرائعهم، وتبقى شرائعهم يلتزمها أتباعهم، فكما مضت =

الصلاة والسلام منحصرة في الرسالة، ولكنْ لما استعظموا موته جُعِلُوا كأنهم أثبتوا له البقاء[(١)] الدائم، فجاء الحصر باعتبار ذلك، ويُسَمّى قَصْرَ إفراد[(٢)].

والأَصَحُّ أيضاً أنها موصول حرفي[(٣)] مؤوّل مع معموليه[(٤)] بالمصدر، فإن كان

= الرسل وانقضوا فكذلك حكمه هو في ذلك واحد».
ومثل هذا في الكشاف: ٣٥٣/١، وحاشية الشهاب: ٦٨/٣.
وذكر الدماميني أن كل ظاهر كلامه يوهم أن (إلا) وحدها مفيدة للحصر، ولذلك قَدّر ما في العبارة وساقها على النحو التالي: فإن (ما) الكائنة للنفي و (إلا) الكائنة للإيجاب مفيدان للحصر قطعاً. انظر حاشية الدماميني: ص/٨٥.

(١) أي البقاء مع الرسالة.

(٢) أي هم معتقدون شيئين التبري عن الهلاك، ووصف الرسالة، فقصر الأمر على واحد من الشيئين وهو الرسالة.
وذهب بعضهم إلى أنه من قصر القلب، فإنهم لما انقلبوا كأنهم اعتقدوا أنه ليس كسائر الرسل في أنه يموت كما ماتوا، ويجب التمسك بدينه بعده كما يجب التمسك بأديانهم بعدهم.
انظر هذين الرأيين في الفتوحات الإلهية: ٣١٩/١، وفي حاشية الشهاب: ٦٨/٣ مناقشة وردود، فانظر ذلك فيه.

(٣) نَصُّ ابن هشام هذا مُثْبَتٌ في همع الهوامع: ١٦٨/٢، ولست أدري إن كان السيوطي أخذ هذا عن ابن هشام ولم يَعْزُه إليه، أو أنه أثبت هذا عن شرح التسهيل لأبي حيان أو غيره من مؤلفاته، وقد أخذ هذا ابن هشام عن شيخه أبي حيان ولم ينسبه إليه.
وفي م٢/٧ب حاشية تقول: «وأما أنها موصول حرفي فلا نزاع فيه، قال ابن أم قاسم في شرح التسهيل: المتفق على حرفيته ومصدريته (أَنْ) و (كي) و (أَنّ)، والمختلف فيه (ما) و (لو) و (الذي)..».

(٤) في نسخة: «مع معموله»، بالإفراد. عن الدسوقي: ٤١/١.
وقال الرضي: «وأما أنّ المفتوحة فكونها مع جزأيها في تأويل لكونها مصدرية وجب وقوعها موقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ والمضاف إليه...». انظر شرح الكافية: ٣٤٧/٢.
وفي المرجع نفسه: ٣٤٩/٢: «و (أَنّ) المفتوحة موضوعة لتكون بتأويل مصدر خبرها مضافاً إلى اسمها، فمعنى بلغني أَنّ زيداً قائم: بلغني قيام زيد» وانظر رصف المباني: ١٢٥، وشرح المفصل: ٥٩/٨، والشمني: ٥٩/٨.

الخبر مشتقاً[(١)] فالمصدر المؤوّل به من لفظه، فتقدير: «بلغني أنك تنطلق» أو «أنك منطلق»: بلغني الانطلاق[(٢)]، ومنه «بلغني أنك في الدار»، التقدير: استقرارك في الدار؛ لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقرّ أو مُسْتَقِرّ.

وإن كان جامداً[(٣)] قُدِّر بالكَوْن نحو: «بلغني أنّ هذا زيد»، تقديره: بلغني كونه زيداً؛ لأن كل خبر جامد يصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون[(٤)]، تقول: هذا زيد، وإن شئت [قلت][(٥)]: «هذا كائن زيداً»، [(٦)]ومعناهما واحد.

وزعم السُّهَيْلي[(٧)] أن الذي يؤوّل بالمصدر إنما هو (أَنْ) الناصبة للفعل؛ لأنها أبداً

(١) أي من لفظ ذلك الخبر فعلاً كان أو اسماً.

(٢) أي انطلاقك، بإضافة المصدر إلى فاعل ذلك الفعل أو شبهه. الدماميني: ٨٦ وفي الأصول لابن السرّاج: «تقول: بلغني أنك منطلق، فـ (أنّ) في موضع اسم مرفوع، كأنك قلت: بلغني انطلاقُك، وتقول: عرفت أنك قادم، فـ (أنّ) في موضع اسم منصوب كأنك قلت: عرفت قدومَك...». انظر: ٣٢٢/١.

(٣) أي إن كان الخبر جامداً، نحو بلغني أنك زيد، أي زيديَّتك، فإنّ ياء النسب إذا لحقت آخرَ الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر، نحو: الفروسيّة والضاربيّة والمضروبيّة، وكذا بلغني أنّ زيداً في الدار، أي حصول زيد في الدار، لأن الخبر في الحقيقة حاصل المقدّر». انظر شرح الكافية: ٣٤٩/٢.

(٤) قال الدماميني: ٨٦: «ولو جعلته بـ (كان أو كائن) لكان التأويل بلغني كونك في الدار، قال التفتازاني في حاشية الكشاف: ومما يجب التنبُّهُ له أنه إذا قدر الظرف المستقر كان أو كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت، والظرف بالنسبة إليه لغو، لا الناقصة وإلا لكان الظرف في موقع الخبر فتقدر «كان» أخرى وتتسلسل التقديرات».

(٥) زيادة من م١٨/٤أ، وسقطت من بقيّة النسخ.

(٦) كذا في المخطوطات، ونسخة الدسوقي، والدماميني. وفي المطبوع: «إذ معناهما».

(٧) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد... كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات والتفسير وصناعة الحديث، وكان أديباً ونحويّاً مُقَدَّمَاً عارفاً بعلم الكلام والأصول، حافظاً للتاريخ والأنساب، كُفَّ =

مع الفعل المتصرّف، وأنّ المشددة إنما تؤوّل بالحديث[١].

قال: «وهو قول سيبويه[٢]، ويؤيده أن خبرها قد يكون اسماً محضاً[٣] نحو: «علمت أن الليث الأسد»، وهذا لا يشعر بالمصدر»[٤]. انتهى. وقد مضى أن هذا يُقَدَّر بالكون[٥].

وتخفّف (أنّ) بالاتفاق، فيبقى علمها على الوجه الذي تَقَدَّمَ شرحه[٦] في (أَنْ) الخفيفة.

= بصره وهو ابن سبع عشرة سنة، وكان في سُهَيْل قرب مالَقة، واستدعي إلى مراكش وحَظِي بها، ودخل غرناطة. صنف الروض الأنف في شرح السيرة، وشرح الجمل، ولم يتم، وله الأمالي وغير ذلك، توفي في الخامس عشر من شوال عام (٥٨١هـ). انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٨١/٢.

(١) في همع الهوامع: ١٦٨/٢، أثبت الدكتور عبد العال سالم العبارة «بالحدث» وقال: بالحديث، تحريف، وهو في النسخة «أ». كذا، وتعليقه كما ترى غير صحيح، ويبدو أنه لم يتضح له المراد بقوله بالحديث، وبيان ذلك أنك إذا قلت: بلغني أن زيداً قائم، فالمعنى: بلغني قيام زيد، فالمعنى بلغني هذا الحديث، وفي الأصول لابن السرّاج: ٣٢٢/١: «أَنّ المفتوحة الألف مع ما بعدها بتأويل المصدر، وهي تجعل الكلام شأناً وقصة وحديثاً، ألا ترى أنك إذا قلت: علمت أنك منطلق، فإنما هو علمت انطلاقك، فكأنما قلت: علمت الحديث». انظر ص: ٣٢٧، من المرجع نفسه.

(٢) وفي الكتاب: ٤٦١/١، قال سيبويه: «وأما أنّ فهي اسم، وما عملت فيه صلة لها، كما أن الفعل صلة لـ (أَنْ) الخفيفة، وتكون اسماً، ألا ترى أنك تقول: قد عرفنا أنك منطلق، فأنك منطلق في موضع اسم منصوب كأنك قلتَ: قد عرفتُ ذاك...».

(٣) أي جامداً، والجامد لا يتحمل ضميراً نحو: زيد أسد، وزعم الكسائي أنه يتحمّله، ونسبه ابن العلج إلى الكوفيين والرماني، ورَدّه ابن مالك وغيره. انظر همع الهوامع: ١٠/٢.

(٤) لأنه لا فعل له.

(٥) أي علمت أنّ الليث كائن أسداً، وذكر الدماميني: ٨٦ أنه عندما يُقَدَّر بالكون لا يخرج بذلك عن المصدرية، ثم قال: «ولك تأويله بالأسدية فيفيد معنى المصدر...».

(٦) «شرحه» سقط من نسخة الأمير، وأثبته الشيخ محمد محيي الدين بين حاصرتين.

الثاني[١]: أن تكون لغة في (لَعَلّ)[٢] كقول بعضهم[٣]: «اِئْتِ السُّوقَ أَنَّكَ تشتري

---

(١) من وجهي «أَنَّ» المفتوحة المشددة. وقد أخذ هذا ابن هشام عن الجنى الداني: ٤١٧ - ٤١٨.

(٢) قال المالقي في بحث (أَنّ): «أن تكون بمعنى «لعل» كقولك: قمت لأنك تكرمني، أي: لعلك تكرمني». رصف المباني: ١٢٧.

وذكر القرطبي أن مجيء (أنّ) بمعنى (لعل) كثير في كلام العرب انظر: ٦٥/٧، والصحاح واللسان (أنن)، والتبيان للعكبري: ٥٣١/١، وحاشية الشهاب: ١١٣/٤، وحاشية الجمل: ٧٧/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٥٠١/١، والجنى الداني: ٤١٧.

(٣) هذا القول نقله سيبويه عن الخليل على أنه قول لبعض العرب، وكان ذلك عند الحديث عن الآية: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ الأنعام: ١٠٩. فقد سأل سيبويه الخليل عن (أنّ) في الآية فقال: «هي بمنزلة قول العرب: ائت السوق أنّك تشتري لنا شيئاً، أي: لعلك، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون» انظر الكتاب: ٤٦٣/١.

والنص نفسه في همع الهوامع: ١٥٤/٢، والأصول لابن السراج: ٣٢٩/١، والقرطبي: ٦٤/٧.

وقول العرب هذا ورد في كتب النحو والتفسير والقراءات مع بعض الاختلاف من زيادة أو نقص فيه، وذلك على النحو التالي:

في الكشاف: ٥٢٣/١، والبحر: ٢٠٤/٤: «ائت السوق أنّك تشتري لحماً».

وفي حجة القراءات: ٢٦٦، ومشكل إعراب القرآن: ٢٨٣/١، والجنى الداني: ٤١٧ «ائت السوق أنّك تشتري لنا شيئاً»، وفي البيان: ٣٣٤/١، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٨٥/٢: «اذهب إلى السوق أنّك تشتري لنا شيئاً» وفي معاني الأخفش: «لي» بدلاً من «لنا».

وحاشية الجمل: ٧٧/٢: «إئت السوق أنك تشتري لنا منه شيئاً»، وفي اللسان (أنن): «حكى سيبويه: ائت السوق أنّك تشتري لنا سويقاً». وفي شرح المفصل: ٧٨/٨: «ايت السوق أنكّ تشتري لنا كذا».

واستشهد هؤلاء جميعاً بهذا النص على أنّ (أنّ) بمعنى (لعل)، وذكره ابن هشام مرة أخرى في بحث (لا) عند الحديث عن الآية، وذكرأن الزجاج رَجّح هذا المعنى هنا وفي الآية.

وقال الدماميني معلقاً على هذا القول: «حكاه الخليل، وإنما يتم الاستدلال بذلك إذا ثبت أنّ العربي المتكلم بهذا الكلام قصد الترجي، وإلا فاللفظ محتمل لإرادة التعليل على حذف اللام أي: لأنّك تشتري» انظر: ٨٧.

وقال الأمير: «الترجي هنا هو المبتادر، لا المصدرية، وحذف لام العلة»: ٣٩/١.

لنا شيئاً»، وقراءة من قرأ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[1]

---

(١) الآية: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَـٰنِهِمْ لَئِن جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَـٰتُ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾. سورة الأنعام: ١٠٩/٦.

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، والعليمي، والأعشى عن أبي بكر، وقال ابن عطية: ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية داود الإيادي: «إنها» بكسر الهمزة.

وقرأ نافع وعاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي وابن عامر «أنها» بفتح الهمزة.

ورتب أبو حيان القراءات في الآية على النحو التالي:

الأولى: كسر الهمزة من «إنها»، وبالياء «يؤمنون» وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر، بخلاف عنه في كسر الهمزة، قال: «وهذه قراءة واضحة أخبر تعالى أنهم لا يؤمنون البتة».

الثانية: بكسر الهمزة «إنها»، وبالتاء، «تؤمنون» وهي رواية العليمي والأعشى عن أبي بكر عن عاصم: قال: «والمناسب أن يكون الخطاب للكفار في هذه القراءة».

الثالثة: فتح الهمزة والياء: «أنها إذا جاءت لا يؤمنون»، وهي قراءة نافع والكسائي وحفص، «والظاهر أن الخطاب للمؤمنين.

الرابعة: فتح الهمزة والتاء: «أنها إذا جاءت لا تؤمنون» وهي قراءة ابن عامر وحمزة «والظاهر أنه خطاب للكفار».

ثم ذكر أنها في مصحف أُبَيّ: «وما أدراكم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون».

قال أبو حيان: «و (أنّ) في هذه القراءة مصدرية و«لا» على معناها من النفي، وجعل بعض المفسرين (أنّ) هنا بمعنى (لعل) وحكى من كلامهم ذلك، قالوا: ايت السوق أنك تشتري لحماً، يريدون لعلك، وقال امرؤ القيس:

عوجا على الطلل المُحِيل لأَنّنا　　نبكي الديار كما بكى ابن خِذام

الديوان/١١٤ وذكر ذلك أبو عبيدة وغيره.

و«لعل» تأتي كثيراً في مثل هذا الموضع قال تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ عبس: ٣/٨٠: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ الشورى: ١٧/٤٢.

وفي مصحف أُبَيّ: ﴿وما أدراكم لعلها إذا جاءت لايؤمنون﴾.

وضعّف أبو علي هذا القول بأن التوقع الذي يدل عليه (لعل) لا يناسب قراءة الكسر؛ لأنها تدل على حكمه تعالى عليهم بأنهم لا يؤمنون.

=

وفيها بحث[١] سيأتي إن شاء الله تعالى في باب اللام[٢].

* * *

= وفي إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: ١/١٣٢: «ولما كان فتح «أنّ» يؤدي إلى زيادة (لا)، عدل الخليل إلى أنّ (أنّ) من قوله أنها بمعنى لعلها».

وفي مغني اللبيب باب (لا) ذكر ابن هشام رأي الخليل ثم قال: «ورَجّحه الزجاج، وقال: إنهم أجمعوا عليه، ورَدّه الفارسي فقال: التوقع الذي في لعل ينافيه الحكم بعدم إيمانهم يعني في قراءة الكسر...».

وانظر القراءة وتخريجها في المراجع التالية: البحر المحيط: ٤/٢٠١، والتبيان للعكبري: ١/٥٣١، والإتحاف: ٢٥٦ والكتاب: ١/٤٦٢، والكشف عن وجوه القراءات: ١/٤٤٤، وهمع الهوامع: ٢/ ١٥٤، ومعاني القرآن للأخفش: ٢/٢٨٥، والصحاح (أنن) والكشاف: ١/٥٢٣، والقرطبي: ٧/ ٦٤، وأصول ابن السَرّاج: ١/٣٢٨ - ٣٢٩، وحاشية الشهاب: ٤/١١٣، وشرح المفصل: ٨/٧٨، وحجة القراءات: ٢٦٦، والبيان ١/٣٣٤، والفتوحات الإلهية: ٢/٧٧، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٨٣، وكتاب السبعة: ٢٦٥، والطبري: ٧/٣١٢، والتيسير: ١٠٦، والنشر: ٢/٢٦١، وإعراب القرآن للنحاس: ١/٥٧٣. وانظر كتابي «معجم القراءات».

(١) في م١/١٦: «وفيها بحث يأتي..» وكذلك م٣/١٧ب مع حذف المشيئة. وفي م٢/٧ب: «.. في بحث أم»، وهو تحريف صوابه اللام، وفي المطبوع: «وفيها بحث سيأتي في باب اللام».
وما أثبته من م٤/١٧أ.

(٢) يأتي الخلاف في هذه الآية في باب «لا».

١٠ ـ أَمْ

أم[١]: على أربعة أوجه:

- **أحدها**: أن تكون متصلة، وهي[٢] منحصرة في نوعين، وذلك لأنها إما أن تتقدم[٣] عليها همزة التسوية[٤] نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾[٥]،

---

(١) أنكر «أم» أبو عبيدة معمر بن المثنى، وتبعه محمد بن مسعود الغزني صاحب كتاب البديع، وذهب إلى أنها ليست حرف عطف، بل بمعنى همزة الاستفهام؛ ولهذا يقع بعدها جملة يُسْتَفهَم عنها كما تقع بعد الهمزة، نحو: أبكرٌ في الدار أم خالد؟ أي: أخالد فيها؟. وذهب ابن كيسان إلى أنّ أصلها (أو) أُبْدِلَتْ واوها ميماً، فتحولت إلى معنىً يزيد على معنى (أو)، ورَدَّ هذا أبو حيان؛ فهو عنده دعوى بلا دليل، إذ لو كانت كالهمزة لاتّفَقَتْ أحكامُهُمَا. وهي عند الجمهور عاطفة.
انظر مناقشة هذه الآراء في همع الهوامع: ٢٣٧/٥ ـ ٢٣٨، وتوضيح المقاصد: ١٩٢/٣ ـ ٢٠٦، والبرهان للزركشي: ٨٠/٤، والدماميني: ٨٧، والجنى الداني: ٢٠٥.

(٢) في م١/١٦ب، وم٣/١٧ب: «وهذه» وما أثبتُّه من بقيّة المخطوطات، والمطبوع.
والنوعان هما: ١ ـ أن تتقدم عليها همزة التَّسْوِية، ٢ ـ وقد تتقدّم عليها همزة الاستفهام، وهي متصلة في الحالين.

(٣) في م٤/١٨ب: «يتقدم»، بالياء.

(٤) في شرح المفصل: ٩٨/٨: «فأما التسوية فهي أن الاسمين المسؤول عن أحدهما مستويان في علم السائل، أي الذي عنده في أحدهما مثل الذي عنده في علم الآخر».
وذكر المرادي والدماميني أن علامة همزة التسوية أن تكون مع جملة يصح تقدير المصدر في موضعها. انظر توضيح المقاصد: ٢٠٢/٣، وأوضح المسالك: ٤٦/٣.

(٥) الآيــة: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ لَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ المنافقون: ٦/٦٣.
والتقدير: سواء عليهم استغفارُك لهم وعَدَمُه.

﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا﴾[(١)]، وليس منه[(٢)] قول زهير[(٣)]:

وما أَدْري وسوف إِخَالُ أَدْرِي ... أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أم نِسَاءُ

---

(١) الآية: ﴿وَبَرَزُواْ لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ لِلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُوٓاْ إِنَّا كُنَّا لَكُمۡ تَبَعًا فَهَلۡ أَنتُم مُّغۡنُونَ عَنَّا مِنۡ عَذَابِ ٱللَّهِ مِن شَيۡءٖۚ قَالُواْ لَوۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ لَهَدَيۡنَٰكُمۡۖ سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٖ﴾ سورة إبراهيم: ٢١/١٤.

التقدير: سواءٌ علينا الجَزَعُ والصَّبْرُ.

(٢) أي ليس من أقسام «أم» الواقعة بعد همزة التسوية بيت زهير، بل هو من القسم الثاني، وهي الواقعة بعد همزة الاستفهام.

وذكر الشمني: ٨٧/١، أن قوله: «وليس منه قول زهير» هذا رَدٌّ على ابن الشجري فإنه جعل البيت منه. ويأتي بعد قليل الحديث عن البيت ورأيُ ابن الشجري والردود على ابن هشام.

(٣) هذا البيت من قصيدة هجا بها زهير بن أبي سُلْمَى قوماً من بني عُلَيْم من غير إساءة إليه، فلما ظَهَرَ له ذلك نَدِمَ وحَلَفَ ألا يَهْجُوَ أَهْل بيتٍ أبداً.

قوله: سوف إِخالُ أدري، جملة معترضةٌ، والأصل: ما أدري أقومٌ آل حُصنٍ أم نساءُ. واعترض بين «سوف» و «أدري» بجملة «إخال» فهو اعتراض في أثناء اعتراض.

وإخال بمعنى أظن، وهي بكسر الهمزة وقد تفتح، والفعل هنا مُلْغىً لا عملَ له في جملة الاستفهام لا لفظاً ولا محلاً.

ومعنى البيت: لِشِدَّة شَبَهِهِم بالنساء لا يمكن الآن معرفتهم، وقد أعرفهم في المستقبل، فقد أظهر الشاعر أنه لم يعلم أهم رجال أم نساء، وهذا أمضُّ في الهجاء من أن يقول هم نساء.

وذهب الأعلم إلى أنه يهزأ بهم، ويتوعَّدُهم، فهو يريد: إن كانوا رجالاً فسيُوفُون بعهدهم، ويُبْقُون على أعراضِهِم، وإن كانوا نساءً فمن عادة النساء الغَدْرُ وقِلَّةُ الوفاء.

واستشهد ابن هشام بالبيت على أن الهمزة طُلِب بها وبأم التعيين، خلافاً لابن الشجري، إذ ظنّ الهمزة فيه للتسوية، ويأتي الرد على ابن هشام.

ويذكر ابن هشام البيت في موضعين آخرين: الأول في حرف السين مستشهداً به على الفعل المُلْغَى، وقد فصل بين (سوف) ومَدْخُولها. والثاني على وقوع الجملة المعترضة بين حرف التنفيس والفعل.

ويستشهد به العلماء على أن القوم مُخْتَصٌ بالرجال، وقد يَدْخُلُ النساء فيه عن طريق التبعيّة. =

لما سيأتي[١].

أو تتقدّم[٢] عليها همزةٌ يُطْلَبُ بها وبـ (أم) التعيين[٣] نحو: «أَزَيْدٌ في الدار أم عمروٌ»، وإنما سُمّيت في النوعين متصلة لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يُسْتَغْنَى بأحدهما عن الآخر[٤]، وتسمى أيضاً مُعَادِلة[٥]؛

= واستشهد به أهل البديع على تجاهل العارف.

وزهير بن أبي سُلمى بضم السين، وليس في العرب غيره بضم السين، وهو مُزَني، وكانت محلتهم في غطفان، وهو من فحول الشعراء المعروفين في العصر الجاهلي.

وانظر البيت في الديوان: ص٧٣ وشرح السيوطي: ١/١٣٠، وشرح البغدادي: ١/١٩٤، والقرطبي: ١/٤٠٠، وأمالي الشجري: ١/٢٣٨، ٢/٣٣٣، وهمع الهوامع: ٢/٢٣٠، ٤/٥٤، ٣٧٦.

(١) يأتي هذا بعد قليل حيث يقول: «ومثله بيت زهير».

(٢) في م٣/١٧ب، وم٤/١٨ب، والدماميني: «يتقدّم» بالياء.

(٣) وذلك كما يطلب بأيّ، نحو: أزيد في الدار أم عمرو؟ أي أيُّهما في الدار؟. قال سيبويه: (باب أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيّهما وأيّهم): «وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو؟ وأزيداً لقيتَ أم بِشْراً؟، فأنت الآن مُدَّعٍ أنّ عنده أحدهما... إلا أن علمك قد استوى فيهما لا تدري أيُّهما هو...».

انظر الكتاب: ١/٤٨٢، وأمالي الشجري: ٢/٣٣٣، والمقتضب: ٣/٢٨٦، والأزهية: ١٣١، والأصول لابن السراج: ٢/٥٨.

(٤) ذكر الدماميني ما ذكره ابن هشام هنا ثم قال: «وبعضهم يقول: سميت مُتَّصِلَةً لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة، ألا ترى أنهما جميعاً بمعنى أيّ، فيكون اعتبار هذا المعنى أَوْلَى من الوجه الأول؛ لأن الاتصال على هذا الوجه راجع إليها نَفْسِها لا إلى أمرٍ خارج عنها، لكن هذا يتأتّى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية، فيترجّح الوجه الأول لشموله للنوعين» انظر الدماميني: ٨٨، وحاشية الأمير: ١/٤٠، وتوضيح المقاصد: ٣/٢٠٤.

(٥) في م١/١٦ب: «المعادلة».

وسُمِّيت مُعَادِلَة لأنّ كلاً منهما كالعِدْل أَحَدِ شِقّي الحِمْل. وقال الهَرَوِيّ: «وتكون مُعَادِلة لألف الاستفهام... كقولك: أقام زيد أم عمرو؟ ومعناه: أيهما قام؟ أَذَا أم ذَا؟ فجعلت الألف مع أحد الاسمين المسؤول عنهما، وأم مع الآخر، فهذا معنى التعديل».

انظر الأزهية: ١٣١، وهمع الهوامع: ٥/٢٣٩، والكتاب: ١/٤٨٢ - ٤٨٣، والمقتضب: ٣/٢٦٨، ومعاني الحروف للرماني: ٧٠، وشرح المفصل: ٨/٩٨.

لمعادَلتها للهمزة[١] في إفادة التسوية[٢] في النوع الأول، والاستفهام في النوع الثاني.

ويفترق النوعان من أربعة أوجه:

- **أولها وثانيها**: أنّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق[٣] جواباً؛ لأن المعنى

---

(١) في م٢/٧ب، والدماميني: ٨٨: «لمعادلتها الهمزة».
وذهب العلماء إلى أن أم هذه لا تعادل إلا بالهمزة، كذا ذكر ابن يعيش في شرح المفصل: ٩٨/٨.
وإلى مثل هذا ذهب الهروي في الأزهية: ١٣٣، وذكر أن أم إذا سُبِقَتْ بحرف غير الألف من حروف الاستفهام عطفت بأو، وتجد مثل هذا عند ابن عصفور في المقرب ٢٣١/١، وابن السراج في الأصول: ٥٩/٢، والمبرد في المقتضب: ٢٨٩/٣، وبهذا قال الرضي في شرح الكافية: ٢/ ٣٧٣، وحجته أنّ (أم) عريقة في باب الاستفهام، و (هل) دخيلةٌ على معنى الاستفهام؛ لأن أصلها قد، فإنْ دَخَلَتْ عليها (هل) فهو من باب الشذوذ.
أما الزمخشري فقد ذهب في الكشاف إلى جواز أن تكون (أم) معادلة لـ (ما) الاستفهامية، وذلك في حديثه في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلْأَشْرَارِ ۞ أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ سورة ص ٦٢/٣٨ - ٦٣. وانظر الكشاف: ١٩/٣. ووجدت هذا مثبتاً على هامش المخطوطين م٣/١٧ب، وم٢/١٧ب، ثم قال: «وقال شراحه - أي شراح الكشاف - إنه ميل مع المعنى؛ لأنها بمعنى الهمزة، ولهم فيه كلام طويل نفيس».
أما المالقي فلم يشترط الهمزة وَحْدَهَا، بل أجاز أن تتقدم هل إذا وقع الاستفهام عن كل الجملة، وإن كان المعنى المعادلة، وضرب مثلاً على ذلك ببيت علقمة:

هل ماعلمتَ وماأستُودِعتَ مكتوم ... أم حَبْلُها إذ نأتْكَ اليوم مصروم

لأن المعنى أيُّ هذين كان.

(٢) وهو خبر وليس استفهاماً، فهو يفيد تسوية الأمرين عندك. انظر الأصول لابن السراج: ٥٨/٢.

(٣) من هنا إلى قوله: «لأنه خبر» أثبته السيوطي في همع الهوامع: ٢٤٠/٥.
وانظر الحديث عن هذا في المقتضب: ٢٨٧/٣، وأمالي الشجري: ٣٣٣/٢، وشرح الكافية: ٢/ ٣٤٨.

معها ليس على الاستفهام، وأنّ الكلام معها[١] قابلٌ للتصديق والتكذيب لأنه خبر، وليست تلك[٢] كذلك؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته[٣].

- **والثالث والرابع**: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين[٤]، ولا

---

(١) أي مع أم المعادلة لهمزة التسوية.

وعلق البغدادي في شرح الشواهد : ٢١٢/١، على نص ابن هشام بقوله: «قول المصنِّف: وأنّ الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر... إلخ منقوض بصور وقعت فيها أم متصلة بعد همزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي، بل للإنكار والتعجب، وقد ذكره المصنف في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ﴾ الزمر ٩/٣٩، و(أم) المقدرة فيه متصلة وتقديرها: أمَن هو قانت خير أم هذا الكافر. والهمزة لغير الاستفهام الحقيقي كما صَرّح به، وليست (أم) منقطعة؛ لأن حرف الإضراب لا يُقَدَّر لعدم الدال عليه».

تحدث عن هذا ابن هشام في باب الهمزة في أول الكتاب، فلينظر فيه.

(٢) أي (أم) المعادلة لهمزة الاستفهام.

(٣) أي فلا تصديق ولا تكذيب مع وجوده، فهو إنشاء، وهذا هو الوجه الثاني من الأوجُه التي يفترق فيها النوعان.

وقد نقض الدماميني في ص/٨٨ هذا الكلام بصور كثيرة وقعت فيها أم متصلة بعد همزة ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي، ومما ذكره ما نقلته قبل قليل عن البغدادي في آية الزمر «أمَن هو قانت». وانظر تعليق الشمني على مآخذ الدماميني: ٨٨/١.

(٤) قال البغدادي: «وقول المُصَنِّف في أم بعد همزة التسوية، لا تقع إلا بين جملتين، لم أَرَهُ بالحَصْرِ لأحدٍ إلا لناظر الجيش، فإنه قال في شرح التسهيل: إن كانت الهمزة للتسوية فلا يكون مصحوباهما إلا جملتين، والجملتان في تأويل مفردين، ويكونان فعليتين واسميتين ومختلفتين.

[قال البغدادي]: ومَثّل بما مَثّل به المصنِّف، وهو مخالف لما مَثّل به سيبويه في كلامه الذي نقلناه من وقوع (أم) بين مفردي جملة، ومن شواهده بيت زهير المذكور..».

ونقل البغدادي عن أبي حيان في شرح التسهيل والارتشاف ما يوافق نص سيبويه. انظر شرح الشواهد: ٢١٣/١ - ٢١٤.

تكون[١] الجملتان معها إلا في تأويل المفردين[٢]، وتكونان[٣] فعليتين كما تقدم، واسميتين كقوله[٤]:

ولستُ أُبالي بعد فَقْدِيَ مالِكاً أَمَوْتِيَ ناءٍ أَمْ هُوَ الآنَ واقِعُ

ومُخْتَلِفَتَيْن نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾[٥].

---

(١) في م٤/١٨ب: «ولا يكون» بالياء.

(٢) قال الشمني: ١/٨٩: «يعني المفردين اللذين يُطْلَب تعيين أحدهما سواء انضمّ إلى الأول ما يصير به كلاماً مما ليس بمسؤول عنه، أو إلى الثاني؛ ولهذا قال: (المفردين) بالتعريف، وإن كان المناسب لقوله: (وبين جملتين) التنكير». وانظر رصف المباني: ٩٣، وهمع الهوامع: ٥/٢٣٩، وهامش م٤/١٨ب فقد أثبت فيه نص الشمني.

(٣) في م٢/٧ب، والدماميني: ٨٨: «ويكونان» بالياء وقوله: «كما تقدم»، أي: ما تقدم من قوله: ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾، وقوله ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾.

(٤) ذكر محققو المغني أنه لم يُسَمَّ قائل البيت، وكذلك الدكتور عبد العال في همع الهوامع: ٥/٢٣٩، قال: «قائله مجهول»، والعيني كذلك ذكر أنه لم يقف على قائله.
وذكر البغدادي وغيره قائله وهو مُتَمِّمُ بنُ نويرةَ اليربوعي، وهذا البيت من جملة أبيات يرثي فيها أخاه مالك بن نُوَيْرة سيد بني يربوع، وقد قتله خالد بن الوليد رضي الله عنه، وكان سبب قتله أنه ارتدَّ مع المرتدين من العرب، فلما علم أبو بكر بأمره بعث إليه خالداً فقتله، فرثاه أخوه متمم بأشعار كثيرة.
والشاهد في البيت وقوع (أم) بين جملتين اسميتين: الأولى: أَمَوْتِيَ ناءٍ، والثانية: هو الآن واقع.
ومتمم من الصحابة رضي الله عنه وعنهم، كان شاعراً مُحْسِناً، وليس لأحد في المراثي كأشعاره في أخيه، ولهذا عَدَّه ابن سلّام في الطبقة الأولى من أصحاب المراثي.
انظر البيت في المراجع الآتية: شرح السيوطي: ١/١٣٤، وشرح البغدادي: ١/١٩٩، وشرح الأشموني: ٢/١٠٣، والصبان: ٣/٩٩، وأوضح المسالك: ٣/٤٦، وهمع الهوامع: ٥/٢٣٩، والعيني: ٤/١٣٦، وشرح الألفية لابن الناظم: ٢٠٧.

(٥) الآية: ﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ سورة الأعراف: ٧/١٩٣.

و (أم) الأخرى[١] تقع بين المفردين[٢]، وذلك هو الغالب فيها، نحو: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا﴾ [٣] [٤]. وبين جملتين ليستا في تأويل

---

(١) أي الواقعة بعد همزة الاستفهام.

(٢) في ١٨/٣أ: «بين مفردين».

وذكرت قبل قليل نص الشمني في أن المناسب «مفردين» بالتنكير، ونقل نص المصنّف في أوضح المسالك حيث جاء كذلك منكراً.

قال ابن هشام: «وتقع بين مفردين متوسطاً بينهما ما لا يُسْأَل عنه نحو: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا﴾ النازعات ٢٧/٧٩، أو متأخراً عنهما نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾. الأنبياء ١٠٩/٢١. انظر أوضح المسالك: ٤٧/٣ ـ ٤٨، والشمني: ٨٩/١، وهمع الهوامع: ٢٣٩/٥.

(٣) سورة النازعات: ٢٧/٧٩. وتتمة الآية ﴿بَنَىٰهَا﴾ زيادة مثبتة في م١٨/٤ب، والدماميني: ٨٩.

(٤) ظاهر الآية يدل على أن (أم) لم تقع بين مفردين، وإنما وقعت بين جملتين، غير أن للعلماء فيها تخريجاً يُزيل هذا الوهم، فقد ذهبوا إلى أن (السماء) معطوف على (أأنتم)، والوقف على (السماء)، ثم الابتداء بما بعدها وهو قوله: (بناها).

وقوله: (أشد خلقاً) أشار به إلى أنّ (أم السماء) متبدأ خبره محذوف، ثم وقع الاستئناف بما بعده، وذكر القرطبي: ٢٠٣/١٩، أن قوله (بناها) وصف للسماء.

ومعنى الآية على هذا البيان: أَخَلْقُكُم بعد الموتِ أَشَدُّ أم خَلْقُ السماء عندكم وفي تقديركم.

قال الدماميني: ٨٨: «ووجه كونها دخلت هنا بين المفردين مع أن المتقدم عليها في الصورة جملة أم السماء معطوف على أنتم، وأشد خلقاً خبر مؤخر عن المتعاطفين تقديراً، فهو في التقدير كقولك: أزيد أم عمرو قام؟».

وفي الآية فصلت (أم) مما عطفت عليه بالخبر، وذلك على تقدير الدماميني، وهذا عند أبي حيان فصيح كثير، واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ﴾ الفرقان ١٥/٢٥. وانظر البحر المحيط: ١٥٦/٥.

وفي همع الهوامع: ٢٤٠/٥ فصل الثانية من معطوفها أكثر لا واجب ولا ممنوع في الأصح، وقيل: لا يجوز الفصل.

وانظر الحديث عن الآية في حاشية الجمل: ٤٨٢/٤، والتبيان للعكبري: ١٢٧٠/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، عضيمة: ٣٠٣/١ ـ ٣٠٤.

المفردين[١]، وتكونان أيضاً فعليتين، كقوله[٢]:

---

(١) قال البغدادي: «قوله: (أم) الأخرى تقع بين جملتين ليستا في تأويل المفردين: هذا القيد لم أَرَهُ في كلام أحد، بل رأيت ابن الناظم صَرّح بخلافه في شرح الألفية، قال: وتقع (أم) بعد هذا الهمزة بين مفردين نحو: أزيد في الدار أم عمرو، وبين جملتين في تأويل المفردين، وقد يكونان فعليتين، إما ابتدائيتين، أو إحداهما فعلية والأخرى ابتدائية، ومَثّل بالأبيات التي مَثّل بها المصنف.
ولأبي حيان مثله في شرح التسهيل... وكذا في الارتشاف، وهذا هو الصواب..».
شرح الشواهد: ١/٢١٤، وانظر كلام البغدادي في شرح الألفية لابن الناظم: ٢٠٧.
وقوله: «يكونان» أي الجملتان اللتان تقع بينهما (أم) المصاحبةُ لهمزة الاستفهام، كما يكونان مع «أم» الأخرى.

(٢) البيت من قصيدة عدتها (٤٣) بيتاً للمرار بن منقذ، وقيل لزياد بن منقذ، أو زياد بن حَمَل، وذكر صاحب الأغاني أنه للمرار بن سعيد الفقعسي، وقيل لبدر أخي المرار بن سعيد.
ويُرْوَى: «فقمت للزَّور».
والطيف: الخيال الطائف في النوم، الزَّوْر: مصدر بمعنى الزائر، يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث، وعادني: جاءني بعد إعراضه، وقيل: اعتادني، أو زارني. الحُلُم: الرؤيا.
قال السيوطي: قمت من مضجعي للطيف الزائر، وطار النوم عني، وأخذني القلق ووساوس النفس فمثلت الفكر بين شيئين: زيارتها بنفسها، وحُلْم نائم اعتادني فأرانيها، وصرتُ أراجع نفسي، وأقول: كيف يجوز مجيئها وكنت أعهدها، وقطع المسافة القريبة يشقُّ عليها ويتعبها ويُمِلُّها.
واستشهد ابن هشام بالبيت هنا على أنّ (أم) هي المعادلة، وقعت بين جملتين فعليتين: الأولى: أَهْيَ سرت، على اعتبار أن (هي) فاعل بفعل محذوف مُفَسَّرٍ بما بعده، والثانية: قوله: عادني حلم.
واستشهد به النحويون لأمرٍ آخر غير هذا، وهو سكون الهاء في (أَهْيَ) بعد ألف الاستفهام، إجراءً لها مُجْرَى واو العطف وفائه.
والمرار عند البغدادي هو زياد بن منقذ، وفي شرح الحماسة أنه أحد بني العدوية من تميم، ولم يَقُلْ غير هذه القصيدة، كما لم يَقُلْ أحدٌ مِثْلَها، وهو شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، وقد عاصر جريراً والفرزدق.

فَقُمْتُ للطّيْفِ مُرْتاعاً فَأَرّقنـي　　　فقلتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَني حُلُمُ[١]

وذلك على الأرجح[٢] في (هي) من أنها فاعل لمحذوف[٣] يُفَسِّرُهُ (سَرَتْ)، واسميتين كقوله[٤]:

= انظر البيت في المراجع الآتية: شرح البغدادي: ٢٠٢/١، وشرح السيوطي: ١٣٤/١، وشرح الألفية لابن الناظم: ٢٠٧، وشرح المفصل: ١٣٩/٩، والخزانة: ٣٩١/٢، والعيني: ١٣٧/٤، وشرح الأشموني: ١٠٤/٢، وأوضح المسالك: ٤٨/٣، والحماسة: ١٨٣/٣.

ويذكر ابن هشام البيت مرة أخرى عند الحديث عن الجملة وأقسامها وذلك في الباب الثاني.

(١) في م١٩/٤ب تعليق بالفارسية يعطي معنى كلمة «فأرّقني».

(٢) أي ما قاله من كون الجملتين فعليتين مبني على الأرجح في البيت، ويعود إلى مثل هذا مرة أخرى في بحث الجملة في البيت نفسه.

وفي حاشية الأمير: ٤٠/١ «قال على الأرجح لأن الاستفهام بالأفعال أَوْلَى؛ لأنّ الأَحْداثَ تتغيَّر، فتُجْهَل ويُسْأَل عنها».

(٣) في م١٨/٣ب، وطبعة مبارك وزميله: «بمحذوف» وكذلك عند الدماميني والأمير. أي فاعل لفعل محذوف.

وعند الدماميني والشمني: ٨٩/١، ما ذكرته قبل قليل عن الأمير في معنى «الأرجح»، وزاد الدماميني: «ويجوز في البيت أن يكون (هي) مبتدأً، و(سَرَتْ) خَبَرُهُ، فتكون الجملتان مختلفتين».

(٤) قال البيت الأسود بن يعفر، كذا عند سيبويه ، وذكر البغدادي أنه في نسخة عتيقة من (الكتاب) منسوبٌ إلى أوس بن حَجَر، والأول هو المشهور. وأنشده المبرد في موضعين في (الكامل) منسوباً إلى اللَّعِينِ المِنْقَري. وفي ديوان أوس: ٤٨ بيتٌ شبيهٌ بهذا.

وذكر الزَّبيدي في (التاج) البيت عن سيبويه برواية «أو» بدلاً من «أم». انظر (شعث)، وهو في الكتاب برواية «أم» كما أثبته المصنِّف هنا.

كما ذكر الزبيدي أن بعضهم يرويه «شعيب» بالباء، وهو عنده تصحيف.

شُعَيْث: بضم الشين وفتح العين حي من تميم من بني مِنْقَر، وسهم حيّ من قيس عيلان ، وحُذِفَتْ همزة الاستفهام من شعيث والأصل: أَشعيث.

كما حُذِف التنوين منه للضرورة؛ إذ الأصل أن يحذف التنوين إذا وصف الاسم بابن. =

لَعَمْرُك ما أدْرِي وإنْ كنتُ دارياً شُعَيْثُ ابنُ سَهْمٍ أم شُعَيْثُ ابنُ مِنْقَر[1]

الأصل: أَشُعَيْثٌ، بالهمز في أوله والتنوين في آخره، فحذفهما للضرورة[2]، والمعنى: ما أدري أيُّ النَّسَبَيْن هو الصحيح، ومثله[3] بيتُ زهير السابق، والذي

= وابن سهم وابن منقر خبر عن شعيث في الموضعين، ولذلك أثبت ألف (ابن) فيهما، لأنها لا تحذف إلا إذا كانت صفةً بين علمين. وقد حُذِف الألف في همع الهوامع: ٢٤٠/٥، وكان على المحقق أن يثبتها ويُعَلّق على ذلك بما يوضح هذا.

ومعنى البيت: أن الشاعر قال يهجو القبيلة: إنها لم تَسْتَقِرّ على أب؛ لأن بعضها يعزوها إلى مِنْقَر، وبعضها يعزوها إلى سهم.

والشاهد في البيت عند ابن هشام أن (أم) وقعت بين جملتين اسميتين.

واستشهد سيبويه بالبيت على حذف همزة الاستفهام، لأن المعنى أشعيث.

والأسود بن يَعْفُرَ بفتح الياء، وقيل بضمها، يُكْنَى أبا الجراح وقيل: أبا نهشِل ، وهو شاعر مُقَدّم من شعراء الجاهلية كان يهجو قومه، وهو مُقِلٌّ، كان ينادم النعمان بن المنذر، وأَسَنَّ، وكُفَّ بصره، وكان يُقَاد.

وانظر البيت في المراجع الآتية: شرح البغدادي: ٢٠٨/١، وشرح السيوطي: ١٣٨/١، والكتاب: ٤٨٥/١، والصبان: ١٠١/٣، والخزانة: ٤٥٠/٤، والعيني: ١٣٨/٤، وشرح الأشموني: ١٠٥/٢، وأما لي الشجري: ٢٦٢/١، ٣٣٣/٢، والتاج واللسان (شعث)، والكامل: ١٧٨/٣، ٢٤٥/٢، وهمع الهوامع: ٢٤٠/٥، وشرح الألفية لابن الناظم: ٢٠٧.

(١) «ابن سهم»، رسمت دون ألف في م٧/٢ب، وكذا نص الأمير، و «ابن منقر»، دون ألف في م١/ ١٦ب، وم١٨/٣أ وكذا نص الأمير.

(٢) حذف الهمزة للضرورة من «شعيث» فيه خلاف، فقد أجاز بعض العلماء حذفها اختياراً.

وأما حذف التنوين فقد ذكر العلماء أنه للضرورة، وذهب بعضهم إلى أنه قد يكون ممنوعاً من الصرف على أنه اسم للقبيلة، كما أن الإخبار عنه بابن لا يمنع إرادة التأنيث، ورَدّ البغدادي في الخزانة: ٤٥٤/٤، دعوى منعه من الصرف للعلمية والتأنيث.

(٣) بيت زهير الذي ذكره قبل قليل: وما أدري وسوف إخال أدري...

فبيت زهير مثل بيت الأسود هذا، والمماثلة هي في وقوع (أم) بين جملتين اسميتين، وحتى يتمّ ذلك للمصنف في بيت زهير لابُدَّ من تقدير مبتدأ، أي: أقوم آل حصن أم هم نساء، وهذا ماتعقّبه به الدماميني.

غَلّطَ ابن الشجري[١] حتى جَعَلَه من النوع الأول[٢] تَوَهّمُه أن معنى الاستفهام فيه غيرُ مقصودٍ البتةَ؛ لمنافاته[٣] لفعل الدِّرَاية،

---

(١) هو هبة الله بن علي بن محمد بن علي بن عبد الله أبو السعادات المعروف بابن الشجري، ونُسِبَ إلى بيت الشجري من قبل أمه، وقال بعضهم: لأنه كان في بيته شجرة، وليس في البلد غيرها. كان عالماً في العربية ومعرفة اللغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها، أقرأ النحو سبعين سنة. صنف الأمالي المعروفة بالأمالي الشجرية، وكتاب الحماسة، ضاهى به حماسة أبي تمام، وله في النحو تصانيف منها: شرح اللمع لابن جني، وشرح التصريف الملوكي، مولده ببغداد في رمضان سنة خمسين وأربعمئة ، ووفاته في رمضان سنة ثنتين وأربعين وخمسمئة. انظر ترجمته في بغية الوعاة: ٣٢٤/٢، ومعجم الأدباء: ٢٨٣/١٩ ـ ٢٨٤.

(٢) جعله، أي: بيت زهير. وهو ما وقعت فيه «أم»، والنوع الأول بعد همزة التسوية.
ونص ابن الشجري في الأمالي: ٣٣٣/٢ ـ ٣٣٤: «والمعنى الثاني: أن تكون (أم) عاطفة بعد ألف التسوية، كقولك: سواء عليَّ أقمتَ أم قعدتَ...، فاللفظ على الاستفهام، والمرادُ به الخبر، وإنما تريدُ تسويةَ الأمرين عندك...، ومن ذلك قول زهير...».
وتعقّب البغدادي ابن هشام في توهيمه ابن الشجري فقال: «أقول: قائل البيت، وهو زهير ـ يعلم قطعاً أنّ آلَ حِصْنٍ من أيِّ الفريقين، وإنما أَوْرَدَهُ بصورة الاستفهام لغرض التجاهل والتهكّم، فكيف يكون استفهاماً يُطْلَبُ بالهمزة و (أم) التعيين؟» انظر شرح الشواهد: ٢١٥/١.

(٣) أي لمنافاة الاستفهام.
وذكر ابن هشام فيما سبق في باب الهمزة أنه ربما تُوُهِّم أنّ المراد بهمزة التسوية الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها، وذكر أن الأمر ليس كذلك، بل تقع أيضاً بعد ما أبالي ، وما أدري ، وليت شعري.
وعند الدماميني: ٣٢، باب الهمزة: «وتسليم المصنف ـ ابن هشام ـ لصحة وقوع همزة التسوية بعد ما أدري معارض لِرَدِّهِ على ابن الشجري فيما يأتي عند الكلام على أم، وذلك أن ابن الشجري ادّعى أن الهمزة للتسوية في قول زهير:

**وما أدري وسوف إخال أدري		أقوم آل حصن أم نساء**

فردّه المصنف بأن هذا غلط نشأ من توهمه أن معنى الاستفهام غير مقصود البتة لمنافاته لفعل الدراية...».

=

وجوابُه[١]: أنّ معنى قولك: «علمت أزيد قائم»، علمت جوابَ أزيدٌ قائم، وكذلك: (ما علمتُ)[٢].

وبين المختلفتين[٣] نحو: ﴿ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾[٤]، وذلك أيضاً على الأرجح من كون (أنتم) فاعلًا[٥].

= وقال البغدادي: «كيف يجوز تغليط ابن الشجري مع إمامته، وهو في ذلك تابع لكلام سيبويه وأصحابه؟...» شرح الشواهد ٢١٢/١.

(١) أي جواب ما توهمه من منافاة الاستفهام لفعل الدراية.

(٢) أي: ما علمت أعمروٌ ذاهبٌ، معناه: ما علمت جوابَ أعمرو ذاهب، فالاستفهام هنا باقٍ على حقيقته، والعلم إنما تسلط على جوابه، وهذا مما يُرَدُّ به على المصنف، فإنه جعل أم في بيت زهير متصلة مع أن الاستفهام ليس على حقيقته؛ لأنه لم يجهل آل حصن، بل هو يعلم أنهم رجال، ولكنه ساق الكلام في صورة التوبيخ والإنكار عليهم في تعاطيهم أفعال النساء، فالاستفهام غير حقيقي، والهمزة عنده ليست للتسوية، واعتذر عنه الدماميني بأن الاستفهام مع المتجاهل حقيقي، بحسب الادعاء وإن كان غير حقيقي بحسب الواقع. انظر الدماميني: ٩٠.

(٣) أي وبين الجملتين المختلفتين وهما الاسمية والفعليّة.

(٤) والآية من سورة الواقعة: ٥٩/٥٦.

(٥) ذهب الدماميني: ٩٠ إلى أنّ الترجيح هنا غير لازم، بل يجوز الأمران في نظر النحوي، فيجوز تقدير الفعلية؛ لكثرة إيلاء الفعل الهمزة، على اعتبار أن الاستفهام بالفعل أَخَفُّ منه بالاسم، ويجوز تقدير الاسمية لتناسب المتعاطفين، فتكون (أم) بذلك قد وقعت بين اسميتين.
وفي البحر المحيط: ٢١١/٨، ذكر أبو حيان أنه يجوز أن يكون (أنتم) مبتدأ خبره (تخلقونه)، ثم قال: والأَوْلى أن يكون فاعلاً بفعل محذوف كأنه قال: أتخلقونه، فلما حَذَفَ الفعل انفصل الضميرُ...».
وجاء بعد (أم) جملة، فقيل منقطعة وليست المعادلة للهمزة...، وتقديره على هذا: بل أنحن الخالقون، وقال قوم من النحاة أم هنا معادلة للهمزة. حاشية الجمل: ٢٧٨/٤.

مسألة

(أم) المتصلة التي تستحقُّ الجواب[١] إنما تُجابُ بالتعيين[١]؛ لأنها سؤال عنه، فإذا قيل[٢]: «أزيدٌ عندك أم عمروٌ؟» قيل في الجواب، زيدٌ، أو قيل: عمروٌ، ولا يقال[٣]: (لا) ولا (نعم)، فإن قلت: فقد قال ذو الرمة[٤]:

تقـولُ عَجُـوزٌ مَدْرَجِي مُتَـرَوِّحـاً ... على بَابِها منْ عِنْدَ أَهْلي وغادِيَا

---

(١) وهي المسبوقة بهمزة الاستفهام، وخَرَجَ بذلك المسبوقةُ بهمزة التسوية.
والتعيين لما يُسْأَل عنه مسنداً إليه أو مسنداً أو غير ذلك من المتعلقات كالظرف والحال، وعلى هذا فلا تجاب بـ «نعم» أو بـ «لا».

(٢) على هامش م٣/١٨ب: «السؤال والجواب لابن عصفور في شرح الجمل، وشرح الجزولية» وذكر مثل هذا الدماميني: ٩١، وقال: «ولعل المصنّف وقع له ذلك على سبيل المواردة والاتفاق ولم يطلع على كلامه ـ أي كلام ابن عصفور».
ونقل البغدادي في شرح الشواهد: ١/٢٢٠، أنّ شيخه الخفاجي علق على كلام الدماميني بقوله: «قلت، لا وَجْهَ لما ذكره من أن المصنّف توارد فيه مع غيره، وأيُّ مانع من أَخْذِهِ كلامَ غيرِهِ، أو ليس هذا بأحسنَ من عدم وقوفه على كتب مَنْ قبله».
وأثبت بعد ذلك البغدادي نص ابن عصفور، ثم ذكر أنّ أبا حيان أخذ هذا أيضاً عن ابن عصفور في شرح التسهيل، كما أخذه الخفَّاف، وأورده برمته في شرح الجمل ولم يَعْزُهُ لابن عصفور، كما أخذه التاج التبريزي أيضاً وأورده في شرح الكافية الحاجبيّة. ونقل ناظر الجيش كلام ابن عصفور برمته في شرح التسهيل، وعزاه إليه، وأخذه الصَّفّار أيضاً وأورده في شرح كتاب سيبويه، ولم يعزه إليه، ونقله عنه الدماميني في «المزج».
انظر شرح البغدادي: ١/٢٢٠، والدماميني: ٩١، والشمني: ١/٩١.

(٣) أي لا يقال في جواب ذلك؛ لأن قولك: «لا أو نعم» لا يفيد الغرض من تعيين أحدهما.

(٤) قدم ذو الرُّمَّة على بلال بن أبي بردة فجعل يتردد إليه، وأراد أن يبتدئ قصيدة فيه، فَعَيِيَ، فقالت له عجوز مَرّ بها ـ وكان جميلاً ـ: قال طال تَرْدَادُكَ! أَفإِلى زوجةٍ سَعِدْتَ بها أم إلى خصومة شَقِيتَ بها؟ فقال ذو الرمّة لراويته: جاء والله ما أريد، ثم قال: تقول: عجوز مدرجي.. البيت، وهو من قصيدة =

أَذُو زَوْجَةٍ بالمِصْرِ أم ذو خُصُومَةٍ أراكَ لها بالبَصْرِةِ العامَ ثاوِيا؟
فَقلتُ لها: لا، إنّ أَهْلِيَ جِيْرَةٌ لأَكْثِبَةِ الدَّهْنَا جميعاً ومَالِيا
وما كُنْتُ مُذْ أَبْصَرْتِني في خصومةٍ أراجِعُ فيها . يابنةَ القومِ . قاضياً

= عدتها تسعة وخمسون بيتاً مدح بها بلالاً.

- روايات الأبيات: في المزهر: البيت الثاني برواية: «اليوم» بدلاً من «العام».
وفي الخصائص: «في المصر» بدلاً من «بالمصر»، ومثل هذا في كتاب المذكر والمؤنث للأنباري، ويروى البيت الأول: «رحلي» بدلاً من «أهلي» ورَجّح البغدادي هذه الرواية، ويروى «لو أبصرتني» بدلاً من «مذ أبصرتني».
وفي الديوان: «يابنة القَرْم »، بدلاً من «ابنة العم»، والقرم: الفحل.
ورواية المبرد: «يابنة الخير»، وفي طبعة المغني والمخطوطات: «يابنة القوم».

- مفردات الأبيات: مَدْرَجي: مصدر درج الرجل بمعنى مَشَى، وهو مبتدأ خبره (على بابها)، مُتَرَوِّحاً: اسم فاعل وهو بمعنى الرجوع، وهو منصوب على الحال.
غادياً: من الذهاب في الغدوة وهي ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس، هذا هو الأصل فيه، ثم استعمل في الذهاب والانطلاق في أي وقت كان.
قوله: أذو زوجة: خبر مبتدأ محذوف والتقدير: أذو زوجة بالمصر أنت.
المصر: المدينة، وأراد به البصرة. وأَكْثِبَةُ: جمع كثيب، وهو التل من الرمل. والدهنا: من بلاد بني تميم، وهو بنجد. وابنة العم: قال لها هذا تَلَطُّفاً.
ومعنى هذه الأبيات: أنّ هذه العجوز لما رأته يتردد من أمام بابها غُدُوّاً ورَواحاً توهمّت أنه ذو زوجة مقيمةٍ بالقرب منها يتردد عليها، أو أنه جاء في خصومة يُراجع فيها قاضياً، فأجابها بقوله: لا، أي لستُ واحداً من هذين، وإنما أنا مقيم قريباً من هذه الديار.
والشاهد في البيت: أن قوله «لا» ليس جواباً لسؤالها، بل رد لما توهمته من أحد الأمرين، ولذلك أتم كلامه ببيان ذلك ولم يكتفِ بـ «لا».

- وذو الرُّمة هو غيلان بن عقبة، ولقب ذا الرمة لبيت قاله، والرمة قطعة من الحبل البالي، وكان معاصراً لجرير وطبقته، وتوفي بأصبهان سنة سبع عشرة ومئة عن أربعين سنة. والممدوح هو بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري في الطبقة الخامسة من التابعين مات سنة نيف وعشرين ومئة، وهو أمير البصرة وقاضيها. =

قلتُ: ليس قوله: «لا» جواباً لسؤالها، بل رَدٌّ لما تَوَهَّمَتْهُ من وقوع أحد الأمرين: كونِه ذا زوجة، وكونه ذا خصومة؛ ولهذا[1] لم يكتف بقوله[2]: «لا»؛ إذ كان رَدُّ ما لم تلفظ به إنما يكون بالكلام التام؛ فلهذا قال: «إنّ أهلي جيرة. البيت» و «ما كنتُ مذ أبصرتِني. البيت».

* * *

= وانظر شرح البغدادي: ٢١٩/١، وشرح السيوطي: ١٣٩/١، والديوان: ٥٣٩، والموشح: ١٨٥، والخصائص: ٢٩٥/٣، ورصف المباني: ٩٤، ومجالس العلماء: ١٩٥، وأمالي الزجاجي: ٩٠، والمزهر: ٣٧٦/٢، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ٣٨٢، والتوطئة للشلوبين: ١٨٦.

(١) أي لأجل كون قوله: «لا» ليس جواباً لسؤالها بل لردٌ ماتوهمته.

(٢) ولو كانت جواباً لسؤالها لاكتفى بها.

مسألة

إذا عَطَفْتَ بعد الهمزة بـ (أو) فإن كانت همزةَ التسوية لم يَجُزْ[١] قياساً، وقد أُوْلِع الفقهاءُ[٢] وغيرُهم بأن يقولوا: «سواء كان كذا أو كذا»، وهو نظيرُ قولهم[٣]: «يَجِبُ أقلُّ الأمرين من كذا أو كذا»، والصواب العطف في الأول بـ[٤](أم)، وفي الثاني بـ (الواو)[٥].

---

(١) لم يجز لأنّ ما يقتضيه «أو» منافٍ لما تقتضيه همزة التسوية؛ لأن «أو» يقتضي أحد الشيئين أو الأشياء، وهمزة التسوية تقتضي نفس الشيئين أو الأشياء. انظر الشمني: ٩١/١.
وأجاز ذلك الدماميني: ص/٩١ - ٩٢، والأمير: ٤٢/١.
وقوله (قياساً) يشير فيه إلى ما خالف القياس من القراءة الشاذة عند ابن محيصن، ويأتي الحديث عنها بعد قليل.

(٢) أثبت السيوطي نص ابن هشام في همع الهوامع: ٢٥١/٥، كما نقل الشهاب الخفاجي في حاشيته على تفسير البيضاوي رَدّ ابن هشام عبارة الفقهاء. انظر: ٢٧٢/١.
وقال الدماميني: «اعلم أن السيرافي قال في شرح الكتاب: وسواء إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت (أم) بعدها، كقولك: سواء عليَّ أقمت أم قعدت، وإذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام كان عطف أحدهما على الآخر بأو كقولك: سواء علي قمت أو قعدت»، ثم ذكر الدماميني بأنّ هذا نص صريح يقضي بصحة قول الفقهاء وغيرهم «سواء كان كذا أو كذا»، وبصحة تركيب الصحاح، وقراءة ابن محيصن، فجميع ذلك مُوَجَّهٌ لا خطأ فيه، ولا شذوذ في العربية. انظر ص/٩٢، وحاشية الأمير: ٤٢/١. ونقل السيوطي في همع الهوامع تصويب عبارة الفقهاء عن الدماميني. انظر: ٢٥٢/٢.

(٣) أي قول الفقهاء.

(٤) فيقال: «سواء كان كذا أم كذا».

(٥) فيقال: «يجب أقل الأمرين من كذا وكذا».
وذكر الدماميني أن كلام ابن هشام في العطف بالواو مبني على أن المبيّن هو الأمران جميعاً، وهو ممنوع، بل المبيّن أَقَلُّهما، والأَقَلُّ هو أحدهما، فجاز العطف بأو، بل تعيّن والحالة هذه. انظر: ٩٣

وفي الصحاح تقول: «سواء عليَّ قمتَ أو قعدتَ»[(١)]. انتهى. ولم يذكر غَيْرَ ذلك، وهو سهو[(٢)].

وفي كامل الهذل[(٣)] أنّ ابنَ مُحَيْصِن قرأ من طريق الزعفراني: [(٤)]﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ

---

(١) النص في الصحاح (سوا): «سواء عليّ أقمتَ أو قعدتَ». ومِثْلُ هذا عند السيوطي نقلاً عن الصحاح. انظر همع الهوامع: ٥/٢٥١، ومعاني الحروف للرماني: ٧٠.
وخَطّأ ابن هشام الجوهري هنا كما خطّأ الفقهاء من قبل.

(٢) على هامش م٢/٨أ رَدّ على ابن هشام وتصويب لعبارة الصحاح، وانظر الشمني: ١/٩٣.

(٣) في م٢/٨أ: «وفي الكامل للهذلي».
والهذلي هو أبو القاسم يوسف بن علي بن جُبَارة، مغربي سافر من المغرب إلى المشرق، وطاف البلاد، وقرأ بغزنة وغيرها حتى انتهى إلى ما وراء النهر، وكانت رحلته سنة خمس وعشرين وأربعمئة، وشيوخه يربو عددهم على ثلاثمئة وخمسين.
وكان مقدماً بالنحو والصرف، ويحضر مجلس القشيري ، ويقرأ عليه الأصول، وذلك في سنة ثمان وخمسين وأربعمئة حتى توفي.
ألف كتابه (الكامل في القراءات الخمسين)، بعد أن التقى العلماء وأخذ عنهم، وذكر أنه جعله جامعاً للطرق المَتْلُوَّة والقراءات المعروفة، ونسخ فيه مصنفاته كالوجيز والهادي وغيرهما.
ذكر الذهبي أن له أغاليط كثيرة في أسانيد القراءات، وحشد في كتابه أشياء منكرة لا تحل القراءة بها ولا يصح لها إسناد. توفي عام (٤٦٥هـ).
انظر ترجمته في كشف الظنون: ٢/١٣٨١، ومعرفة القراء الكبار للذهبي: ١/٣٤٦.

(٤) الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾. سورة البقرة: ٢/٦.
وما ذكره ابن هشام من قراءة ابن محيصن بـ (أو) بدلاً من (أم) لم أجد مثله في كتب القراءات والتفسير، بل ذكروا أنه قرأ بهمزة واحدة في (أنذرتهم)، وذكر هذا ابن هشام عن ابن محيصن في باب الهمزة، وأشرت في ذلك الموضع أنها قراءة الزهري أيضاً على ما نقله أبو حيان، وكذلك قراءة أُبَيّ.
وعبارة أبي حيان: «وقرأ الزهري وابن محيصن (أنذرتهم)، بهمزة واحدة، وحَذفِ الهمزة الأولى =

أَنذَرْتَهُمْ أَو لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[١]، وهذا من الشذوذ بمكان.

وإنْ كانت همزةَ الاستفهام جاز[٢] قياساً وكان الجواب بـ (نعم) أو بـ (لا)[٣]؛ وذلك أنه إذا قيل: أزيدٌ وذلك أنه إذا قيل: أزيدٌ عندك أو عمروٌ؟ فالمعنى: أأحَدُهُما عندك أم لا، فإن[٤] أجبتَ بالتعيين صَحَّ؛ لأنه جواب وزيادة[٥].

ويقال: «آلحسنُ أو الحسينُ أَفْضَلُ أم ابنُ الحنفية؟»[٦]، فتعطف الأول[٧]

= لدلالة المعنى عليها، ولأجل ثبوت ما عادلها وهو (أم)، وقرأ أُبَيّ أيضاً بحذف الهمزة، ونَقْلِ حركتها إلى الميم الساكنة قبلها». انظر البحر المحيط: ١/٤٨.
وأبو حيان يرجع كثيراً إلى كتاب الهذلي هذا، ولا تفوته مثل هذه القراءة لو كانت في الكتاب، فلعل تحريفاً وقع في النسخة التي رجع إليها ابن هشام!.
وانظر قراءة ابن محيصن في المحرر: ١/١٥٣، والمحتسب: ١/٥٠، وشواذ ابن خالويه: ٢، والقرطبي: ١/١٨٥، وإعراب القرآن للنحاس: ١/١٣٤.

(١) في م٢/٨أ، ترك الجزء الأول من الآية وبدأ بقوله: (أنذرتهم أو لم تنذرهم).
وفي طبعة المغني الأخيرة أُثبتت الهمزتان: «أأنذرتهم»، في قراءة ابن محيصن وهو خطأ، وقد نَبّه على ذلك أصحاب الحواشي، وهي كذلك في المخطوطات بهمزة واحدة.

(٢) وإن كانت تلك الهمزة التي وقع العطف بعدها بأو همزة الاستفهام جاز العطف بأو.
وسقط «قياساً» من م١/١٧أ، والدماميني.

(٣) أو بتعيين أحدهما.

(٤) في م١/١٧أ، وم٢/٨أ: «وإن» بالواو.

(٥) «بالتعيين» وذلك بأن تقول: زيد عندي، أو تقول: عمرو عندي. و«جواب» من جهة أن الذي أَجَبْتَ به يَصْدُقُ عليه أنه أحدهما. و «زيادة» من حيث وجود التعيين.

(٦) هو محمد بن علي بن أبي طالب من امرأة منسوبة إلى بني حنيفة.
وفي أمالي الشجري: ٢/٣٣٦: «ومن مسائل الإيضاح: آلحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية» فالجواب أحدهما بهذا اللفظ؛ لأنه أراد أأَحد هذين أفضل أم ابن الحنفية». والإيضاح كتاب لأبي علي الفارسي. وفي الإيضاح/٢٢٥ «وتقول: حَسَنٌ أو الحسينُ...».

(٧) وهو الحسين والعطف بـ «أو» لأن المراد أحدهما.

بـ (أو)، والثاني[١] بـ (أم)، ويُجاب عندنا[٢] بقولك: أحدهما[٣]، وعند الكَيْسانية: بابن الحنفية، ولا يجوز أن تجيب بقولك: الحسنُ[٤]، أو بقولك: الحسينُ؛ لأنه لم يَسْأَلْ عن الأفضل من الحسنِ وابنِ الحنفيةِ، ولا من الحسينِ وابنِ الحنفيةِ، وإنما جَعَلَ واحداً منهما[٥] لا بعينه قَرِيناً لابْنِ الحنفية، فكأنه قال: أَأَحَدُهما أفضلُ أم ابنُ الحَنَفِيّة.

* * *

(١) وهو ابن الحنفية. والعطف بـ «أم» لأنه جعله معادلاً أحدهما.

(٢) أي عند أهل السنة والجماعة.

(٣) كذا في أمالي الشجري: ٣٣٦/٢. والكيسانية: جماعة من الروافض، وهم أصحاب المختار بن أبي عبيد أمير الكوفة من جهة عبد الله بن الزبير، وكان يلقب بكيْسان.

(٤) فلو أجاب بالتعيين لكان إخباراً بغير الواقع. (الدماميني).

(٥) في م٢/٨أ العبارة: «وإنما جعل واحداً منهما مبهماً لا واحداً بعينه قسيماً..».

مسألة

سُمِعَ حَذْفُ (أم)[١] المتصلة ومَعْطُوفِها كقول الهذلي[٢]:

دعانـي إلَيْهـا الـقـلبُ إنّـي لأَمْـرِهِ   سَـمـيـعٌ فـمـا أَدْرِي أَرُشْـدٌ طِـلَابُـهـا

تقديره: أم غَيٌّ، كذا قالوا، وفيه بحث[٣] كما مَرّ.

وأجاز بعضهم حَذْفَ معطوفِها بدونها[٤]، فقال في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ﴾[٥]، إنّ الوقفَ هنا، وإنّ التقدير: أم تبصرون، ثم يُبْتَدَأ (أنا خير)، وهذا باطل[٦]؛ إذ لم يُسْمَع حذفُ معطوف[٧] بدون عاطِفِهِ[٨]، وإنما المعطوفُ جملةُ ﴿أَنَاْ خَيْرٌ﴾.

---

(١) كذا في همع الهوامع: ٢٤١/٥: «وقد تُحْذَفُ أم والمعطوفُ بها».

(٢) أبو ذؤيب، وقد سبق الحديث عن البيت في أول الكتاب في باب الألف.

(٣) قوله: «كذا قالوا وفيه بحث» سقط من م١٧/١أ.
وكان ذلك في باب الألف، والبحث الذي يشير إليه هو أنه يجوز أن تجعل الهمزة لطلب التصديق كـ (هل)، فلا حاجة عندئذٍ إلى تقدير مُعَادِلٍ في البيت.

(٤) أي بدون المتصلة. انظر همع الهوامع: ٢٤١/٥، والدسوقي: ٤٥/١.

(٥) قال تعالى: ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِۦ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِي مِن تَحْتِيٓ أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ سورة الزخرف: ٥١/٤٣ - ٥٢.

(٦) نقل السيوطي رأي ابن هشام في همع الهوامع: ٢٤١/٥ من هنا إلى قوله: «كانوا عنده بُصَرَاء».
وقوله: (باطل) لأنه لم يُسْمَع حَذْفُ معطوفٍ بدون عاطفة.

(٧) يعني بغير واو.

(٨) في الدماميني: ٩٤: «بدون عاطف».
وأورد الدماميني: ٩٤ على ابن هشام قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ الحشر: ٩/٥٩، وقول الشاعر: «وزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعيونا»، وقوله: «عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارداً» واشتريته بدرهم فصاعداً، قال: «ففي جميع ذلك حُذِفَ المعطوفُ بدون عاطِفِهِ، ولعل مراده حذف المعطوف وماله من مُتَعَلّق، إن كان ذلك فلا يَرِدُ شيءٌ من هذه الأمثلة». وعلق الشمني على هذا بقوله: «أقول: =

ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أنّ الأصل: أم تبصرون، ثم أُقيمت[١] الاسميّة[٢] مقام الفعلية، والسببُ مقام المسببُ[٣]؛ لأنهم إذا قالوا له: أنت خير، كانوا عنده بُصَراء، وهذا معنى كلام سيبويه[٤].

فإن قلت: فإنهم يقولون: أتفعلُ هذا أم لا، والأصلُ أم لا تفعل. قلت: إنما وَقَعَ الحذفُ بعد (لا)[٥]، ولم يَقَعْ بعد العاطِفِ، وأَحْرُفُ الجواب تُحْذَفُ الجملُ بعدها

= يمكن أَنْ يُقَال: مُرادُهُ بالعاطف ما ليس بواو، لما اشتهر من أن الواو انفردت من حروف العطف بأنها تعطف العامل المحذوف الذي بقي معموله كما في الآية».

(١) كلام ابن هشام هنا أَخَذَهُ من الكشاف، وإليك نص الزمخشري قال: «أم أنا خير، (أم) هذه متصلة؛ لأن المعنى: أفلا تبصرون أم تبصرون؛ إلا أنه وضع قوله: أنا خير موضع تبصرون؛ لأنهم إذا قالوا له: أنت خير، فهم عنده بُصَرَاءُ، وهذا من إنزال السبب منزلة المسبّب» وذكر الزمخشري بعد ذلك أنها قد تكون منقطعة، انظر: ٣/١٠٠.
وذهب أبو حيان في البحر: ٨/٢٢، إلى أنها أم المنقطعة، قال «والظاهر أنها (أم) المنقطعة المقدرة ببل والهمزة أي بل أنا خير»، ثم نقل نص الزمخشري السابق وقال: «وهذا القول مُتَكَلَّفٌ جداً إذ المُعَادِلُ إنما يكون مقابلاً للسابق، وإن كان السابق جملة فعلية كان المعادل جملة فعلية، أو جملة اسمية يَتَقَدّرُ منها فعل كقوله: «أَدَعَوْتُموهُم أم أنتم صامتون؛ لأن معناه أم صَمَتُّم.
وهنا لا يَتَقَدّرُ منها جملةٌ فعليّة؛ لأن قوله: أم أنا خير، ليس مقابلاً لقوله: أفلا تبصرون. وإن كان السابق اسماً كان المُعَادِل اسماً أو جملة فعلية يتقدّر منهم اسم...
وقيل حُذِفَ المعادل بعد (أم) لدلالة المعنى عليه؛ إذ التقدير: تبصرون، فحذف تبصرون، وهذا لا يجوز إلا إذا كان بعد (أم) (لا) نحو: أيقوم زيد أم لا، تقديره: أم لايقوم، وأزيد عندك أم لا، أي: أم لا هو عندك، وأما حَذْفُهُ دون «لا» فليس من كلامهم..».

(٢) وهو قوله: «أنا خير» والفعلية: «تبصرون».

(٣) وهو أنهم بصراء.

(٤) ذكر الدماميني أن كلام ابن هشام ظاهر في اتصال (أم) وكلام الزمخشري نص فيه، وكلاهما عنده مخالف لكلام سيبويه. انظر الدماميني: ٩٤.
ونقل بعد ذلك الدماميني نص سيبويه في المسألة. انظر الكتاب: ١/٤٨٤.

(٥) ما ذكره ابن هشام هنا مأخوذ من أبي حيّان، انظر البحر المحيط: ٨/٢٣، وتفصيل المسألة فيه. وقد نقلت جانباً منها في الحاشية رقم (١) في مَعْرِض رَدِّ أبي حيان على الزمخشري.

كثيراً، وتقوم هي في اللفظ مقام تلك الجمل، فكأنّ الجملة هنا مذكورة؛ لوجود ما يغني عنها.

وأجاز الزمخشري وَحْدَه[١] حَذْفَ ما عَطَفَتْ عليه (أم)، فقال في ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾[٢]: يجوز كونُ (أم) متصلةً[٣] على أنّ الخطاب لليهود، وحُذِفَ معادلُها، أي أَتَدَّعون على الأنبياءِ اليهوديةَ أم كنتم شهداء، وجَوَّز ذلك الواحدي[٤] أيضاً،

---

(١) قول المصنّف «وَحْدَهُ» قول غير صحيح، وسترى بيان ذلك بعد قليل، وقول السيوطي في همع الهوامع: ٢٤٢/٥، قال الزمخشري ووافقه الواحدي: ليس تعبيراً دقيقاً، والأَوْلى أن يقول: قاله الواحدي ووافقه الزمخشري.

(٢) قال تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَـٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ * أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَـٰهَكَ وَإِلَـٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ إِلَـٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾. سورة البقرة: ١٣٢/٢ - ١٣٣.

(٣) ذكر الزمخشري أنّ (أم) هي المنقطعة، ومعنى الهمزة فيها الإنكار، ثم قال: «ولكن الوجه أن تكون (أم) متصلةً، على أن يُقَدَّر قبلها محذوف كأنه قيل: أتدّعون على الأنبياء اليهودية، أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت...» الكشاف: ٢٤٠/١.

وذكر أبو حيان في البحر المحيط: ٤٠٠/١ - ٤٠١، ثلاثة آراء في (أم). الأول: أنها في الآية منقطعة، تتضمّن معنى (بل) وهمزة الاستفهام الدالة على الإنكار. والثاني: قيل (أم) هنا بمعنى (بل)، والمعنى: بل كنتم، والثالث: أنها بمنزلة همزة الاستفهام فقط.

وبعد عرض هذه الآراء ذكر نص الزمخشري ثم قال: «ومُلَخَّصُهُ أنه جعل (أم) متصلة، وأنه حذف قبلها ما يُعادِلها ، ولا نعلم أحداً أجاز حذف هذه الجملة، ولا يُحفَظ ذلك لا في شعر ولا غيره، فلا يجوز: أم زيد، وأنت تريد: أقام عمرو أم زيد... وإنما يُحْذَفُ المعطوفُ عليه ويبقى المعطوفُ على الواو والفاء إذا دَلَّ على ذلك دليل...».

(٤) في حاشية الشهاب: ٢٤٢/٢ - ٢٤٣، عرض الخفاجي رأي أبي حَيّان في الرد على الزمخشري، وذكر عبارته في أنه لا يعلم أحداً من النحاة أجاز حذف الجملة المعطوف عليها في (أم) المتصلة، ثم قال: «سبق الزمخشريَّ إليه الواحديُّ، وقَدَّرَهُ: أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوبَ عليه الصلاةُ والسلامُ =

وقَدَّر: أَبَلَغَكم ما تَنْسُبُون إلى يعقوب من إيصائِه بنيه باليهوديّةِ أم كنتم شهداء. انتهى.

الوجه الثاني[١]:

أن تكون منقطعة[٢]، وهي ثلاثة أنواع:

- مسبوقةٌ بالخبر المحض، نحو: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * أَمْ[٣] يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾[٤].

= من إيصائه بنيه باليهودية أم كنتم شهداء. وذكره ابن هشام في المغني ولم يَتَعَقّبه».
ومن هذا ترى أن الرأي هذا للواحدي، والزمخشري إما أن يكون متابعاً له، أو أنّ رأيه وافق رأي الواحدي مصادفةً، وقول ابن هشام: «أجازه الزمخشري وحده» أولاً قول خَطَأ. وكان الأَوْلَى أن يكون الردّ على الواحدي ثم يُبيّن أن الزمخشري مثله، نَسَج على منواله.
والواحِدي هو علي بن أحمد النيسابوري، كان واحد عصره في التفسير، ودأب على دراسة العربية والعلوم الأخرى، وصَنّف ثلاثة تفاسير: البسيط، والوسيط، والوجيز، وأسباب النزول، والمغازي، وشرح ديوان المتنبي، وله غير ذلك.
له شعر حسن، وكان يُزْرِي على الأئمة المتقدمين، ويبسط لسانه فيهم بما لا يليق، مات بنيسابور سنة (٤٦٨هـ)، انظر ترجمته في طبقات الداودي: ١/٣٨٧، وطبقات المفسرين للسيوطي: ٧٨.

(١) من أوجه «أم» الأربعة.

(٢) في الأزهية: ١٣٥: «تكون (أم) بمعنى (بل)، وتُسَمّى المنقطعة لأنها منقطعة بما قبلها، وما بعدها قائم بنفسه غير متعلق بما قبله».
وفي الأصول لابن السرّاج: ٢/٥٩: «المنقطعة... وذلك نحو قولك فيما كان خبراً: إن هذا لَزَيْدٌ أم عمرو يافتى، وذلك أنك إذا نظرت إلى شخص فتوهمته زيداً فقلت على ما سبق، ثم أدركك الظن أنه عمرو، فانصرفت عن الأول فقلت: أم عمرو، مستفهماً فإنما هو إضراب على معنى (بل) إلا أن ما يقع بعد (بل) يقينٌ، وما يقع بعد (أم) مظنونٌ مشكوكٌ فيه...». وانظر الجنى الداني: ٢٠٥.

(٣) معناه: بل أيقولون افتراه، وهذا إنكار لقولهم.

(٤) تتمة الآية: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ سورة السجدة: ٣٢/٢ - ٣.

- ومسبوقةٌ بهمزة لغير استفهام، نحو: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾[١]؛ إذ الهمزة في ذلك للإنكار[٢]؛ فهي بمنزلة النفي، والمتصلة لا تقع[٣] بعده.

- ومسبوقةٌ باستفهام بغير الهمزة، نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾[٤][٥].

ومعنى (أم) المنقطعةِ الذي لا يُفَارِقُها: الإضرابُ، ثم تارة تكون له مجرداً[٦]، وتارة تتضمّن[٧] مع ذلك استفهاماً إنكارياً، أو استفهاماً[٨] طلبيّاً.

---

(١) ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلِ ٱدْعُوا۟ شُرَكَآءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ﴾ سورة الأعراف: ١٩٤/٧ - ١٩٥.

(٢) قال أبو حيان: «هذا استفهام إنكار وتعجب، وتبيين أنهم جمادٌ لا حراكَ لهم، وأنهم فاقدون لهذه الأعضاء ومنافعها التي خُلِقَتْ لأجلها...، وهذا الاستفهام الذي معناه الإنكار قد يتوجّهُ الإنكار فيه إلى انتفاء هذه الأعضاء، وانتفاء منافعها، فيتسلّطُ النفي على المجموع» انظر البحر المحيط: ٤٤٥/٤.

(٣) وأم المتصلة تقع بعد الاستفهام الحقيقي.

(٤) الآية: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُوا۟ كَخَلْقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ﴾. سورة الرعد: ١٦/١٣.

(٥) قال الدماميني: «وهذا الحصر في الأنواع الثلاثة منقوضٌ بمثال سيبويه: أعمرو عندك أم عندك زيد؟ فإنّ (أم) فيه منقطعة مع أنه ليس شيئاً من تلك الثلاثة. وهذا الإشكال أَوْرَدْتُهُ قديماً وأظنه في سنة سبع وتسعين وسبعمئة على الشيخ محب الدين ولد المُصَنِّف - رحمه الله تعالى - حيث كان يُقْرَأُ عليه هذا المحل في حلقة تَدْرِيسِهِ بالقاهرة ولم يُجِبْ بشيء». انظر: ٩٦.

(٦) العبارة عند الدماميني: ص/٩٧: «ثم الغالب أن تكون له مُجَرَّدَاً». أي مجرداً من الاستفهام.

(٧) في م١٧/١ب، وم٨/٢أ: «تُضَمَّنُ». وقوله: «مع ذلك» أي مع الإضراب.

(٨) «استفهاماً» سقط من م٨/٢أ و «طلبياً» أي: حقيقياً.

- فمن الأول: ﴿هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾[١] أما الأولى[٢]: فلأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام[٣]، وأما الثانية[٤] فلأن المعنى على الإخبار[٥] عنهم باعتقاد الشركاء. قال الفَرّاء[٦]: «يقولون: هل لك قِبَلَنا حَقٌّ أم أنت رجل ظالم، يريدون: بل أنت[٧].

- ومن الثاني: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾[٨] تقديره: بل أَلَهُ البناتُ ولكم البنون، إذ لو قُدِّرتْ للإضراب المحض لَزِمَ المُحالُ[٩].

---

(١) وهو ما تكون فيه للإضراب المجرّد. والآية من سورة الرعد: ١٦/١٣، وقد ذُكِرَتْ قبل قليل.

(٢) أي أما «أم» الأولى، وهي في قوله ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾.

(٣) وذلك لأنّ جَعْلَ «أم» للاستفهام يقتضي دخولها على استفهام آخر وهو «هل»، وهذا يعني التوكيد، وهو مُنَافٍ للاستفهام فلا يَصِحُّ وقوعُه.

(٤) أي «أم» الثانية من قوله: ﴿أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ﴾.

(٥) أي ليس المعنى هنا على الاستفهام الحقيقي، وأجاز الزمخشري هنا أن تكون للاستفهام التوبيخي؛ ففيه مع الإخبار بِشِرْكِهِم إفادةُ توبيخهم، وهذا عنده أَوْلَى من جعلها للإضراب. انظر ص/٩٧. وفي الكشاف ما يقوّي رأي الدماميني، فلعله أخذ هذا عن الكشاف، فقد ذكر الزمخشري أَنّ معنى الهمزة الإنكار. انظر:١٦٣/٢.

وفي البحر المحيط: ٣٧٩/٥: «وتضمّن هذا الاستفهام التهكُّم بهم؛ لأنه معلوم بالضرورة أن هذه الأصنام وما اتخذوها من دون الله أولياء وجعلوها شركاء ـ لا تقدر على خلق ذرة ولا إيجاد شيء البتةَ»

(٦) في معاني القرآن للفراء: ٧٢/١: «وربما جَعَلَتِ العربُ (أم) إذا سَبَقَها استفهامٌ لا يصلح أيّ فيه على جهة (بل) فيقولون: هل لك قِبَلنا حق أم أنت رجل معروف بالظلم، يريدون بل أنت رجل معروف بالظلم».

(٧) أي يريدون: بل أنت رجل ظالم، على الخبر، وليس استفهاماً.

(٨) وهو ما تضمنت فيه «أم» الإضراب مع الاستفهام الإنكاري. والآية من سورة الطور: ٣٩/٥٢.

(٩) انظر شرح المفصل: ٩٨/٨، وشرح الأشموني: ١٠٦/٢.

- **ومن الثالث**[١] قولهم: «إنها لإبلٌ أم شاءٌ»[٢]، التقدير: بل أهي[٣] شاء.
وزعم أبو عُبَيْدَة أنها قد تأتي بمعنى الاستفهام[٤] المُجَرّد،

---

(١) وهو ما تضمن فيه «أم» الإضراب مع الاستفهام الحقيقي.

(٢) أخبر هنا عن الأشباح المرئية له عن بُعْدٍ بأنها إبلٌ، ثم شَكَّ في كونها شاءً، فأضربَ عن الأول وسأل عن الثاني.
قال الدماميني: ٩٧: «هكذا فَهِم الأئمة المشافهون له أنّ هذا مرادُهُ».
وفي توضيح المقاصد: ٢٠٧/٢: «ذكر في التسهيل أنّ عطف المنقطعةِ المفردَ قليلٌ، ومَثّل في الشرح بقولهم: إنها لإبل أم شاء، قال: فأم هنا لمجرد الإضراب، عاطفةٌ ما بعدها على ماقبلها، كما يكون بعد (بل) فإنها بمعناها».
ومـذهـبُ الفـارسـي وابن جني في ذلك أنها بمنزلة بل والهمزة، وأنّ التقدير: بل أهي شاء، وبه جَزَمَ في شرحِ الكافية: ٣٧٤/٢.
وقال في شرح التسهيل بعد حكاية هذا القول: «وهذه دعوى لا دليلَ عليها ولا انقياد إليها...».

(٣) في شرح المفصل: ٩٨/٨: «قوله: إنها لإبل، إخبار، وهو كلام تام، وقوله: أم شاء، استفهام عن ظَنٍّ وشكٍّ عَرَضَ له بعد الإخبار، فلا بُدَّ من إضمار (هي)؛ لأنه لا يقع بعد (أم) هذه إلا الجملة، لأنه كلام مستأنف...».
وانظر المسألة في رصف المباني: ٩٥، والكتاب: ٤٨٤/١، والأزهية: ١٣٦، وشرح الأشموني: ١٠٦/٢، وشرح الألفية لابن الناظم: ٢٠٨، وشرح المقدمة المحسبة: ٢٦٢/١، ومعاني الرماني: ٧٠.

(٤) ذكر البغدادي في شرح الشواهد: ٢٣٥/١، أنّ ما رآه في شرح التّسهيل لأبي حيان وناظر الجيش والمرادي وغيرهم هو أن أبا عبيدة ذهب إلى أن (أم) بمعنى ألف الاستفهام، ومنه قوله تعالى ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ﴾ البقرة: ١٠٨.
وذكر أن مذهبَ حُذّاقِ النحويين أنها لا تأتي بمعنى الألف، ولو كان ذلك لَوَقَعَتْ في أول الكلام كالألف وذلك لا يجوز فيها، وهي في آية البقرة السابقة المنقطعة.
وانظر الحديث عن الآية في البحر: ٣٤٦/١، فقد ذكر رأي من ذهب إلى أنها استفهام ثم ضعّف هذا الرأي.

=

فقال في قول الأخطل[1]:

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رأيتَ بواسطٍ		غَلَسَ الظَّلَامِ من الرَّبَابِ خيالا

= وعاود أبو حيان الحديث مرة أخرى في: ٤٠١/١، عن هذا المذهب فقال: «وقال ابن عطية: و (أم) تكون بمعنى ألف الاستفهام في صدر الكلام لغة يمانية. انتهى ما ذكره.
ولم أَقِفْ لأحد من النحويين على أنّ (أم) يُسْتَفْهَمُ بها في صدر الكلام، وأين ذلك؟ وإذا صَحّ النَّقْلُ فلا مدفعَ فيه ولا مَطْعَن.
وحكى الطبري أن (أم) يُسْتَفْهَمُ بها في وسط الكلام وقد تَقَدَّم صدره، وهذا منه، ومنه ـ أم يقولون افتراه» انتهى. وهذا أيضاً قول غريب.
وانظر نص ابن عطية والطبري في حاشية الشهاب: ٢٤٣/٢. وانظر تفصيل المسألة في همع الهوامع: ٢٤٣/٥، والأزهية: ١٣٨، وارجع إلى المحرر لابن عطية ٤٤٢/١.
وقد ذكر الهروي أن الموضع الرابع فيها أن تكون للاستفهام كقولك: أم تريد أن تخرج؟ معناه: أتريد أن نخرج؟..
وانظر الجنى الداني: ٢٠٥، وشرح التصريح: ١٤٤/٢. ونص ابن هشام في الخزانة: ٤٥٢/٤.

(١) البيت مطلع قصيدة للأخطل النصراني التغلبي هجا بها جريراً.
قوله: كذبتك عينك: استعملت العرب الكذب في موضع الخطأ.
واسط: موضع بجزيرة ابن عمر في الموصل، وهو من منازل بني تغلب التي ينزلون بها.
وتَعَقَّب البغدادي من ذكر غير ذلك، ونبّه على ما فيه ، ومن هؤلاء الدماميني ، فقد ذهب إلى أنها بلد في العراق اختطّها الحجاج، وتَبِعَه سائر الشُرّاح.
وذكر البغدادي أن هذا الشعر قيل قبل أن يبتني الحجاج واسط.
غَلَسَ الظلام: ظرف زمان. يريد رأى خيالها آخر الليل في النوم.
والغَلَسُ: ظلمة آخر الليل. والرَّبَاب: اسم امرأة، منقول من السحاب الأبيض. والخيال: الطَّيْفُ الذي يَرَاهُ النّائم يُخيَّل إليه أنه عَيْنُ الذي رآه.
استشهد ابن هشام بالبيت نقلاً عن أبي عبيدة في كون (أم) تأتي للاستفهام المجرد.
والعلماء يستشهدون بالبيت على حذف الهمزة، والتقدير عندهم: أكذبتك عينك؟
وقال المبرّد: «فيكون على ضربين: يجوز أن يكون أكذبتك عينك؟ ويجوز أن يكون ابتدأ: كذبتك عينك، ثم أدركه الشكُّ في أنه قد رأى فاستفهم مُسْتَثْبتاً». =

«إن[١] المعنى: هل رأيتَ؟».

ونقل ابن الشجري عن جميع[٢] البصريين أنها أبداً بمعنى (بل) والهمزة جميعاً، وأن الكوفيين خالفوهم[٣] في ذلك.

= كما استشهد به سيبويه على أن الخليل يرى أن (أم) منقطعةٌ بعد الخبر، ثم أجاز سيبويه أن تكون (أم) متصلة وهمزة الاستفهام محذوفة.

والأخطل هو غياث بن غوث، وقد مضى الحديث عنه في باب «إنّ».

وانظر البيت في شرح البغدادي: ١/٢٣٥، والسيوطي: ١٤٣/١، والمقتضب: ٢٩٥/٣، والكامل: ٢/ ٢٤٥، والكتاب: ٤٨٤/١، والأمالي الشجرية: ٣٣٥/٢، واللسان (أمم)، (كذب)، (غلس). والنهاية لابن الأثير/ كذب، والأزهية: ١٣٨، وشرح الكافية: ٣٧٣/٢، وشرح ابن السيرافي: ٦٧/٢، والخزانة: ٤٥٢/٤.

(١) في م١/١٧ب: «لأنّ المعنى».

(٢) انظر الأمالي الشجرية: ٣٣٥/٢.

وذكر السيوطي في همع الهوامع المذاهب فيها على النحو التالي:

أ - يرى البصريون أنها بمعنى (بل) والهمزة.

ب - ذهب الكسائي وهشام إلى أنها بمعنى (بل)، وما بعدها كما قبلها فإذا قلت: قام زيد أو عمرو فالمعنى: بل قام عمرو، وإذا قلت: هل قام زيد أم عمرو؟ فالمعنى: بل هل قام عمرو؟

جـ - وقال الفرّاء هي مثل (بل) إذا وقعت بعد استفهام كقوله:

فوا لله ما أدري أَسَلمى تَغَوَّلَتْ ... أمِ النَّوْمُ أم كُلٌ إليَّ حَبِيبُ

أي بل كُلٌّ.

د - وقال أبو عبيدة هي كالهمزة مطلقاً، ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ﴾ البقرة: ١٠٨، انظر همع الهوامع: ٢٤٢/٥ - ٢٤٣، والأزهية: ١٣٨.

وذكر البغدادي في شرح الشواهد: ٢٤١/١، أنّ ما نقله ابن الشجري من إجماع البصريين على هذا ليس بصحيح، ونقل ما يخالف هذا عن الفارسي وابن جني في أنّ (أم) إذا دخلت على أداة استفهام فهي لمُجَرّد التحوّل، وهذا مذهب سيبويه أيضاً.

(٣) ذكر الدماميني أنّ وَجْهَ المخالفة أن الكوفيين قالوا تارةً تكون كما قال البصريون، وتارة تكون لمجرّد الإضراب، وقال في ص/٩٧: «والحاصل أن أهل البلدين اتفقوا على أن (أم) تجيء =

والذي يظهر لي[١] قولهم؛ إذ المعنى في نحو: ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾[٢] ليس على الاستفهام[٣]، ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد[٤] في نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ﴾[٥]، ونحو: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[٦]، ﴿أَمَّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ﴾[٧]. وقوله[٨]:

أَنّى جَزَوْا عامراً سُوءَى بِفِعْلِهِمُ   أَمْ كَيفَ يَجْزُونَني السُّوءَى من الحَسَنِ
أَمْ كَيفَ يَنْفَعُ ما تُعْطِي العَلُوقُ به   رِئمانُ أَنْفٍ إذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ

= للإضراب المجرد، ولكن اختلفوا هل هي في هذه الحالة منقطعة أو لا، وعلى هذا فالخلاف لفظي. وصَرّح التفتازاني في حاشية الكشاف بأن (أم) الداخلة على الاستفهام حرف لمجرد الإضراب بمعنى (بل) وليست متصلة ولا منقطعة، وعلى هذا يصح نقل ابن الشجري فتأمله».

(١) «لي» ليس في م١/١٧ب ولا م٢/٨ب ولا م٤/٢٠ب. وقولهم، أي: قول الكوفيين. وإلى مثل هذا ذهب الرضي. وذكر البغدادي في الخزانة: ٤/٤٥٥، أنه سبق ابن هشام والرضي إلى ذلك أبو علي في المسائل المنثورة، وتبعه ابن جني في الخصائص. وانظر الخصائص: ٢/١٨٤، و٣/١٠٧.

(٢) سبق ذكر الآية قبل، قليل وهي من سورة الرعد: ١٣/١٦.

(٣) بل على الإخبار باعتقادهم الشركاء.

(٤) والأصل خلاف هذا.

(٥) آية/١٦ من سورة الرعد، وقد مضت.

(٦) الآية: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوا قَالَ أَكَذَّبْتُم بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾. سورة النمل: ٢٧/٨٤.

(٧) الآية: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ الرَّحْمَٰنِ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾. سورة الملك: ٦٧/٢٠.

(٨) البيتان آخر أبيات تسعة لأُفنون التغلبي، أولها:

أَبلغ حُبَيْباً وخَلِّل في سَرَاتِهِم   أَنّ الفؤادَ انْطَوى مِنْهُم على حَزَنِ

وحُبيْبُ هي قبيلة أفنون.

ويروى: «أنّى جزوا عامراً سَيئاً»، كما يروى «السُّوءَ» بدلاً من «السُّوءى»، «وتأتي» بدلاً من «تعطي». وقوله: أنى جزوا..: استفهام تعجبي، وهو بمعنى كيف، والواو ضمير عشيرته. =

العَلُوق، بفتح العين المهملة، الناقةُ التي عَلِقَ قلبُها بولدها، وذلك أنهَ يُنْحَرُ ثم يُحْشَى جِلْدُهُ تِبْنَاً، ويُجْعَلُ بين يديها لِتَشمّه، فَتَدِرّ عليه، فهي تَسْكُنُ إليه مرةً، وتَنْفِرُ[١] عنه أخرى.

وهذا البيت يُنْشَد لمن يَعِدُ بالجميل ولا يفعله ؛ لانطواءِ قلبه على ضِدِّهِ، وقد أنشده الكسائي في مجلس الرشيد[٢] بحضرة الأصمعي[٣]، فرفع «رئمان»، فَرَدَّهُ

= وعامر: هو عامر بن صعصعة أبو قبيلة، والمراد في البيت القبيلة نفسها، وصُرِف باعتبار الحيّ.
السُّوءَى: نقيض الحسنى، أم كيف: أم للإضراب عن الأول، وكيف للاستفهام الإنكاري. الرئمان: مصدر رَئِمَتِ الناقةُ ولَدَهَا، من باب فَرِح، إذا أَحَبَّتْهُ وعَطَفتْ عليه. ضُنّ: أي حصل الضنُّ وهو البخل والشُّحُ. العَلُوق من النوق التي تَأْبَىَ أن تَرْأَمَ ولدها أو بَوَّها. والبَوّ: جلد يُحْشَى ثماماً أو حشيشاً، ويُقَدّم إليها لترأمه، فَتَدِرُّ عليهن فتحلب، فهي ترأمه بأنفها ويُنْكِره قلبها، فَرَأْمُها له أن تشمه فقط ولا ترسل لبنها.
أما البيت الأول فمعناه: أتعجب لقومي كيف عاملوا بني عامر بالسوء في مقابلة فعلهم الجميل، بل أتعجب من قومي كيف يعاملونني بالسوء حالة كونه بدلاً من الفعل الحسن والصنع الجميل.
وأما الثاني فهو يضرب مثلاً لمن يَعِد بكل جميل ولا يفعل منه شيئاً.
و (أم) في البيتين لمجرّد الإضراب.
وأفنون التغلبي شاعر جاهلي، يُرْوَى بضم الهمزة وفتحها، واسمه صُريم بن معشر بن ذُهْل، وقيل اسمه ظالم بن معشر، وهو من شعراء بني تغلب المشهورين.
وانظر البيت في المراجع التالية: شرح البغدادي: ٢٣٥/١، والخزانة: ٤٥٥/٤، ٥١٩، وأمالي الشجري: ٣٧/١، والمفضليّات: ٢٦٣، واللسان (رئم، سوأ)، والمحتسب: ٢٣٥/١، والمُسْتَقْصَى: ٢٤٢/٢، والخصائص: ١٨٤/٢، ١٠٧/٣، وأمالي الزَّجّاجي: ٣٥، والكامل: ١٤٠، وهمع الهوامع: ٢٤٦/٥، وشرح المفصل: ١٨/٤، وشرح الكافية: ٣٧٤/٢.

(١) تسكن إليه لظنِّها أنه ولدها، ثم تجزع وتتباعد عنه لما تُنكِرُه من عَدَم حَرَكَتِهِ.

(٢) هارون الرشيد من خلفاء بني العباس (ت ١٩٣هـ).

(٣) هو عبد الملك بن قُرَيب بن عبد الملك، أبو سعيد الأصمعي البصري، أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنوادر، كان من أهل السنة، ولا يفتي إلا فيما أجمع عليه علماء اللغة، ويقف عما =

عليه الأصمعي، وقال: إنه بالنصب. فقال له الكسائي: اسكت، ما أنت وهذا؟[١]، يجوز الرفع والنصب والجر، فَسَكَتَ.

ووجهه[٢] أن الرفع على الإبدال من «ما»[٣]، والنصب بتعطي[٤]، والخفض بدل من الهاء[٥].

وصَوَّب ابن الشجري[٦] إنكارَ الأصمعي، لأنّ رئمانَها للبوِّ بِأَنْفِها هو عَطِيَّتُها إياه لا عطيَّةَ لها غيره، فإذا رُفِع لم يبقَ لها عطيّةٌ في البيت؛ لأن في رفعه إخلاءَ «تُعطي»

= ينفردون عنه، ولا يجيز إلا أفصحَ اللغات، له مؤلفات كثيرة ذكرها السيوطي في ترجمته. مات سنة ست عشرة وقيل خمس عشرة ومئتين عن ثمان وثمانين سنة. انظر بغية الوعاة: ١١٢/٢ ـ ١١٣.

(١) يعني أن الأصمعي ليس من أئمة النحو حتى يحكم في مثل هذا، وإنما هو لغوي.
واعتراض الأصمعي على الرواية، فهكذا يَرْوِيه بالنصب، فَذَكَرَ ما يحفظه من روايته، ولم يُرْوَ الرفع في البيت.

(٢) وجه ما ذكره الكسائي من أوجه الإعراب.

(٣) و«ما» فاعل «ينفع» في قوله: أم كيف ينفع ما تعطي العَلُوق.

(٤) منصوب هنا على أنه مفعول ثانٍ، والأول محذوف أي: إعطاء العلوق البَوَّ رِئمانَ أنفٍ.

(٥) الهاء في «به» العائدة على البَوِّ.

(٦) قال ابن الشجري: «وإنكار الأصمعي لرفعه إنكار في موضعه؛ لأن رئمانَ العلوقِ للبوِّ بأنفها هو عطيتُها ليس له عطيةٌ غيرُه، فإذا أنت رَفَعْتَه لم يبق لها عطية في البيت لفظاً ولاتقديراً، ورفعه على البدل من (ما)، لأنها فاعل (ينفع)، وهو بدل اشتمال، ويحتاج إلى تقدير ضمير يعود منه إلى المبدل منه كأنك قلت: رئمان أنفها إياه، وتقدير مثل هذا الضمير قد ورد في كلام العرب، لكنْ في رَفْعِهِ ما ذكرتُ لك من إخْلاَءِ (تعطي) من مفعول في اللفظ والتقدير.
وجَرُّ الرئمان على البدلِ أقربُ إلى الصحيح قليلاً. وإعطاءُ الكلامِ حَقَّهُ من المعنى والإعراب إنما هو بنصب الرئمان. ولِنُحاةِ الكوفيين في أكثر كلامهم تهاويلُ فارغة من الحقيقة».
انظر الأمالي الشجرية: ٣٨/١ ـ ٣٩. وقد لَخّص ابن هشام نص الشجري فرأيت إثباته بنصّه هنا.

من مفعول[١] لفظاً وتقديراً.

والجَرُّ أقرب[٢] إلى الصواب قليلًا، وإنما حَقُّ الإعراب والمعنى النصب.

وعلى الرفع فيحتاجُ إلى تقدير ضمير راجعٍ إلى المُبدَلِ منه أي: رئمانُ أنفِ[٣] له. والضمير في «بفعلهم» لعامر؛ لأن المرادَ به القبيلة.

و«مِن» بمعنى البدل[٤] مثلها في: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾[٥]، وأنكر ذلك[٦] بعضهم، وزعم أنّ «مِن» متعلقة بكلمة البدل محذوفة[٧].

---

(١) في الأمير: ٤٤/١: «مفعوله»، ومثل هذا في طبعة مبارك وزميله: ٦٧/١، والشيخ محمد محيي الدين: ٤٦/١.

(٢) الجَرُّ أقربُ لأنه لا يحتاج إلى تقدير محذوف، بخلاف الرفع فإنه يحتاج إلى تقدير رابط، وقد ذكر هذا ابن الشجري.

(٣) نص ابن الشجري: رئمانُ أَنْفِها إياه.

(٤) وهي التي يصلح محلها لفظ بدل. وانظر هذا في همع الهوامع: ٢١٤/٤، وقد ذكر أمثلة من القرآن لهذا المعنى. وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٣٦٨/٣.

(٥) الآية: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ ٱنفِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ فَمَا مَتَـٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾. سورة التوبة: ٣٨/٩.

(٦) أي إتيان «مِن» بمعنى البدل.
قال أبو حيان: «تظافرت نصوص المفسّرين على أنّ (مِن) - في آية التوبة - بمعنى بدل، أي بدل الآخرة، كقوله تعالى: ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَـٰٓئِكَةً﴾ الزخرف ٦٠/٤٣، أي بدلاً منكم، وأصحابنا لا يثبتون أن تكون (مِن) للبدل». انظر البحر المحيط: ٤١/٥ - ٤٢، وانظر مثل هذا في البحر: ٢٥/٨. وراجع شرح التصرح على التوضيح: ١٠/٢، وحاشية يس على شرح القطر: ١٦٣/٢، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٣٦٨/٣.

(٧) عند ابن الشجري: قوله: من الحَسَن متعلق بحال محذوفة، والتقدير: كيف يجزونني السوء بدلاً من الحَسَن.

ونظيرُ هذه الحكاية أنّ ثعلباً[١] كان يأتي الرياشيَّ[٢]، لِيَسْمَعَ[٣] منه الشعر، فقال له الرياشِيُّ يوماً: كيف تروي «بازلَ»[٤] من قوله[٥]:

ما تَنْقِمُ الحربُ العَوَانُ مني * بـازلُ عـامَيْـنِ حديـثٌ سِنّـي

لِمـثْـلِ هـذا وَلَدَتْـنـي أُمّـي

---

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني، إمام الكوفيين في النحو واللغة، ولد سنة مئتين، وبدأ النظر في العربية وهو ابن ست عشرة، وحفظ كتب الفَرّاء، وعني بالنحو أكثر من غيره، ولازم ابن الأعرابي، وسمع من الجمحي.
صَنّف المصون في النحو، اختلاف النحويين، معاني القرآن، معاني الشعر، القراءات، وله غير ذلك.
مات يوم السبت سنة إحدى وتسعين ومئتين. انظر بغية الوعاة: ٣٩٦/١، وما بعدها.

(٢) هو أبو العباس بن الفرج أبو الفضل الرياشي، قرأ على المازني النحو، وقرأ عليه المازني اللغة، وكان عالماً باللغة والشعر، كثير الرواية عن الأصمعي، وأخذ عن المبرّد وابن دريد، ورياش رجل من جُذَام كان أبوه عبداً فنُسِبَ إليه.
صَنّف كتاب الخيل، وكتاب الإبل، وغير هذين، قتله الزّنْج بالبصرة بالأسياف، وكان قائماً يُصَلِّي الضُّحَى في مَسْجِدِهِ سنة سبع وخمسين ومئتين. بغية الوعاة: ٢٧/٢.

(٣) هذه الحكاية ذكرها ياقوت في معجم الأدباء في ترجمة أبي العباس: ١٠٨/٥ - ١١١، وذكرها السيوطي في ترجمته في بغية الوعاة: ٣٩٦/١، ورواية ياقوت مثل رواية السيوطي، وماأثبته ابن هشام هنا مخالف لروايتهما، فقد أَخلّ بنقلها وتعقّبه البغدادي، وتأتي رواية السيوطي بعد قليل.

(٤) في م٢/٨ب، وم٣/٢٠أ، وم٤/٢١أ: «بازلاً».

(٥) هذه الأبيات ذكرها ابن هشام صاحب السيرة في غزوة بدر الكبرى عن ابن إسحاق لأبي جهل، قيل إنه ارتجز بها يوم بدر، وتنسب إلى علي بن أبي طالب.
ويروى: «مخلف» بدل «بازل»، و «ماتنكر» بدل «ماتنقم».
قوله: ما تنقم: ما: استفهامية فيها معنى الإنكار، وهي منصوبة بـ «تنقم»، ومعنى تنقم: تكره، ومعنى البيت: أيَّ شيء تكرهُ الحرب مني؟ إنها لا تكره شيئاً، فأنا أُوفِّيها حقها من النزال والطعان.
وذهب البغدادي في شرحه غير هذا المذهب، فرأى أنه يريد أن يقول: إن الحرب لم تَقْدِرْ على الانتقام مني والتأثير فيّ.
والعَوان: المحاربة الثانية، البازل من الإبل: الذي تَمَّ له ثماني سنين ودخل في التاسعة، وحينئذٍ يطلع نابه، وتكمل قوته، ويقال له بعد ذلك: بازل عام، وبازل عامين، وحداثة السِّنِّ: أول العمر، ومعنى البيت أنه مكتمل القوّة.

فقال ثعلب[١]: أَلِمِثْلي تقول هذا؟ إنما أَصِيرُ إليك لهذه المُقَطَّعات والخرافات[٢]، يُرْوى البيت بالرفع[٣] على الاستئناف، وبالخفض[٤] على الإتباع، وبالنصب على الحال[٥].

= وأبو جهل هو عمرو بن هشام بن المغيرة، وكان يكنى أبا الحكم فكنّاه الرسول ﷺ أبا جهل، قُتِلَ يوم بدر، وانظر الأبيات في اللسان: (بزل، نقم، عون) وشرح البغدادي: ١/١٥٤، ومعجم الأدباء: ٥/١٠٨ - ١١١، وسيرة ابن هشام: ١/٦٣٤، ٢/٢٧٥، وشرح السيوطي: ١/١٤٧، وأمالي الشجري: ١/٢٧٦، وإنباه الرواة: ٢/٣٧١، والجمهرة: ٢/٢٣٨.

(١) الرواية في بغية الوعاة: ١/٣٩٦: «قال ثعلب، كنت أصير إلى الرياشي لأسمع منه، فقال لي يوماً وقد قرئ عليه:

ما تنقم الحرب العوان مني * بازل عامين صغير سني

كيف نقول: بازلُ أو بازلَ؟ فقلت: أتقول لي هذا في العربية؟ إنما أقصدك لغير هذا، يُرْوَى بالرفع على الاستئناف، والنصب على الحال، والخفض على الإتباع، فاستحيا وأمْسَكَ».

ورواية ياقوت مطابقة لهذه، وقد ذكرها البغدادي في شرح الشواهد، ثم علق على صنيع ابن هشام بقوله: «ومنها يُعْلَمُ أن المصنّف - ابن هشام - نقل هذا الكلام بالمعنى، فأَخَلَّ بقوله: «إنما أصير إليك لهذه المقطعات والخرافات والمنقول، إنما أقصدك لغير هذا، يعني لأخذ شعر العرب ولغاتها وأيامها».

انظر شرح الشواهد: ١/٢٥٥.

(٢) المُقَطّعَات جمع مُقَطَّعَة، وهو من الشعر قصاره وأراجيزه، وقيل ما نقص عن عشرة.

والخرافات: الأباطيل والأكاذيب، وذهب البغدادي إلى أنه أراد من الأشعار والأخبار التي تكون بمنزلة ما يُتَفَكَّهُ به من الثمار، وحَمْلُها على الأباطيل وما لا أَصْلَ له غير جيد.

انظر شرح الشواهد: ١/٢٦٢.

(٣) رواية الرفع على الاستئناف، يريد أنه خبر لمبتدأ محذوف أي: أنا بازلُ، والجملة مُسْتَأْنَفَة.

(٤) الخفض على الإتباع، وذلك بإبداله من ياء المتكلم في «مني».

(٥) النصب على الحال من ياء المتكلم في «مني».

ولا تدخل (أم) المنقطعة على مفرد[١]؛ ولهذا قَدّروا المبتدأ في: «إنها لإبل أم شاءٌ»[٢].

وخَرَقَ ابنُ مالك في بعض[٣] كتبه إجماعَ النحويين، فقال: «لا حاجة إلى تقدير[٤] مبتدأ»، وزَعَمَ أنها تعطف المفرداتِ كـ (بَلْ)، وقَدّرها هنا بـ (بل) دون الهمزة، واستدل بقولِ بعضِهم: «إنّ هناك لإبلًا أم شاءً»، بالنصب. فإنْ صَحّت روايَتُه[٥] فالأَوْلى أن يُقَدَّرَ لـ (شاءً) ناصِبٌ، أي: أم أرى[٦] شاءً.

* * *

(١) كان هذا لأنها لا تكون منقطعةً إلا إذا كانت بمعنى (بل) والهمزة، ومن ضرورة ذلك أن يكون الواقع بعد الهمزة جملةً لا مفرداً.

(٢) قالوا: التقدير: بل أهي شاءٌ.

(٣) سقط «بعض» من م٢/٨ب، وكذلك م٤/٢١أ.
وهذا لأبي حيّان أخذه عنه تلميذه ابن هشام، وانظر في ذلك همع الهوامع: ٥/٢٤٦، وعبارة السيوطي: «قال أبو حيان وابن هشام: وقد خَرَقَ إجماع النحويين في ذلك..».
وخَرْقُ ابن مالك هذا كان في كتابه شرح التسهيل، فقد ذهب في كتابه التسهيل: ١٧٦، إلى أنّ عطفَ المنقطعةِ المفردَ قليل، وفي شرح التسهيل مَثَّل بقوله: إنها لإبل أم شاء، وقال: (أم) هنا لمجرد الإضراب، عاطفةٌ ما بعدها على ما قبلها، كما يكون بعد بل فإنها بمعناها.
ومذهب الفارسي وابن جني في ذلك أنها بمنزلة (بل) والهمزة، والتقدير: بل أهي شاء.
قال ابن مالك بعد حكاية هذا القول: «وهذه دَعْوَى لا دليلَ عليها ولا انقياد لها.
وقد قال بعض العرب: إنّ هناك لإبلاً أم شاءً، فنصب ما بعد (أم) حين نصب ما قبلها ، وهذا عطفٌ صريح، مُقَوٍّ لعدم الإضمار قبل المرفوع».
انظر عرض هذا الرأي عن ابن مالك في توضيح المقاصد: ٣/٢٠٧، وانظر الجنى الداني: ٢٠٦.

(٤) في م٢/٨ب: «لتقدير».

(٥) أي في رواية ابن مالك.

(٦) كذا في توضيح المقاصد: ٣/٢٠٧، وهمع الهوامع: ٥/٢٤٦.

تنبيه

قد تَرِدُ (أم)، محتملة[١] للاتصال والانقطاع، فمن ذلك قولُه تعالى: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[٢].

قال الزمخشري[٣]: «يجوز في (أم) أن تكون معادِلَةً[٤]، بمعنى أيُّ الأمرين كائن على سبيل التقرير[٥]؛ لحصول العلم بكون أحدهما[٦]، ويجوز أن تكون منقطعة»[٧] انتهى.

---

(١) انظر أمثلة على هذا في كتاب الشيخ عضيمة. دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٣١٦/١، ومابعدها.

(٢) الآية: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾. سورة البقرة: ٨٠/٢.

(٣) عبارة الزمخشري في الكشاف: ٢٤٤/١: «و (أم) إما أن تكون معادِلَةً: بمعنى أيُّ الأمرين كائن على سبيل التقرير؛ لأن العلم واقع بكون أحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة».
وما ذكره الزمخشري من كون (أم) متصلة قال به ابن عطية أيضاً، انظر البحر المحيط: ٢٧٨/١.

(٤) أي متصلة، ويكون قوله: (فلن يخلف الله عهده) اعتراضاً، فكأنه يقول: أيّ هذين واقع؟ أَتِّخاذُكم العهدَ عند الله أم قولُكم على الله ما لا تعلمون. البحر المحيط: ٢٧٨/١.

(٥) أي وهذا الاستفهام على سبيل التقرير وليس على سبيل الاستفهام الحقيقي.

(٦) أي لحصول العلم بوجود أحدهما مُعَيّناً وهو الافتراء، وهذا تعليل لكون الاستفهام تقريرياً.
وتعقب الدماميني ابن هشام بأن تَسْلِيمَه للزمخشري إجازة كون (أم) في الآية متصلة اعتراف بأنه لا يلزم في الاستفهام بالهمزة السابقة عليها أن يكون حقيقياً، وهذا مخالفٌ لما قرره في ما مضى. انظر الدماميني: ١٠٠، وحاشية الأمير: ٤٥/١.

(٧) قَدّر «أم» ببل والهمزة، كأنه قال: بل أتقولون على الله ما لا تعلمون. وهذا من الاستفهام الإنكاري؛ إذ وقع منهم قولهم على الله ما لا تعلمون، فأنكروا عليهم صدور هذا منهم. انظر البحر: ٢٧٨/١ - ٢٧٩.

ومن ذلك[١] قول المتنبي:

أُحَـــادٌ أَمْ سُـــدَاسٌ فـــي أُحَـــادِ   لُيَيْلَتُنـــا الـمَـنُـوطَـــةُ بـالـتَّـنَـــادِي

فإن قَدَّرتها[٢] فيه متصلة فالمعنى أنه استطال الليلة فَشَكَّ أواحدةٌ هي أم ست اجتمعت في واحدة، فطلب التعيين، وهذا من تجاهل العارف، كقوله[٣]:

أَيَـا شَجَـرَ الخابـور مـالـك مُوْرِقـاً   كـأنَّـكَ لـم تَجْزَعْ على ابنِ طَرِيف

---

(١) أي مما وردت فيه (أم) منقطعة ومتصلة.
والبيت مطلع قصيدة يَمْدَحُ بها عليّ بن إبراهيم التنوخي.
قوله: أُحاد أم سداسٌ في أُحاد: أراد أنه استطال الليلة التي عزم فيها على الحرب فجعل الليلة الواحدة كليالي الأسبوع طولاً.
المَنُوطة: المُعَلَّقَة، التنادي: المراد به يوم التنادي على حذف مضاف، ويوم التنادي هو يوم القيامة، وذهب بعضهم إلى أن المراد به يوم الرحيل.
ومعنى البيت: أهذِهِ ليلةٌ واحدة أم ليالي الدهر كلها جُمِعَتْ في هذه الواحدة، وامتدّت إلى يوم القيامة.
وذكر ابن هشام البيت ليبيّن أنّ (أم) فيه محتملةٌ لأن تكون متصلة بتقدير الهمزة، ومحتملةٌ للانقطاع بتقدير مبتدأ بعدها.
والشاعر لا يُحْتَجّ بشعره، وابن هشام ذكر البيت للتمثيل. ولادة المتنبي سنة (٣٠٣هـ) بالكوفة، ومقتله كان سنة (٣٥٤) وهو من كندة، واسمه أحمد بن الحسين.
وانظر الديوان: ٨٧/٢، وشرح البغدادي: ٢٦٥/١ وما بعدها.

(٢) أي «أم» في قول المتنبي.

(٣) الأَوْلَى أن يقول: كقولها؛ إذ قائلة البيت ليلى بنت طريف الخارجية ترثي أخاها الوليد حين قَتَلَهُ يُزيد الشيباني، وكان ابن طريف قد خَرَج بالجزيرة سنة ثمان وسبعين ومئة، وقويت شوكته، فَسَيَّر إليه الرشيدُ يزيدَ بن مَزْيَدَ بن زائدة فقتله.
قولها: مَالك مورقاً: استفهام للتوبيخ، فهي تعلم أن الشجر لم يَجْزَعْ على ابن طريف، لكنها تجاهلت ذلك، واستعملت كأنّ الدال على الشكّ. والخابور: نهر بأرض الجزيرة.
انظر شرح الشواهد للبغدادي ٢٧٤/١.

وعلى هذا[١] فيكون قد حَذَفَ الهمزة قبل «أُحَاد»، ويكون تقديم الخبر وهو «أحاد» على المبتدأ وهو «لُيَيْلَتُنَا» تقديماً واجباً[٢]؛ لكونِه المقصودَ بالاستفهام مع «سُداس»؛ إذ شرط الهمزة المعادِلة لـ «أم» أن يَليَها أَحَدُ الأمرين المطلوبُ تعيينُ أحدهما، ويَلي «أم» المعادِلُ الآخرُ[٣]، لِيَفْهَمَ السامعُ من أول الأمر الشيءَ المطلوبَ تعيينُه، تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ: «أزيد قائم أم عمروٌ»، وإن شئتَ: «أزيدٌ أم عمرو قائمٌ»، وإذا استفهمت عن تعيين الخبر: «أقائمٌ زيدٌ أم قاعدٌ»، وإن شئت: « أقائمٌ أم قاعِدٌ زيدٌ».

وإن قَدَّرتها منقطعةً فالمعنى أنه أخبر عن ليلته بأنها ليلةٌ واحدة، ثم نظر إلى طولها فشكَّ[٤]، فجزم بأنها سِتٌّ في ليلة، فأضربَ[٥]، أو شكَّ هل هي ست في ليلة أم لا، فأضرب، واستفهم[٦]، وعلى هذا فلا همزةَ مُقَدَّرةٌ[٧]، ويكون تقديم «أُحاد»[٨] ليس على الوجوب؛ إذ الكلام خبر.

وأَظْهَرُ الوجهين الاتصال؛ لسلامته من الاحتياج إلى تقدير مبتدأ يكون «سداسُ»

---

(١) أي إذا بنينا على هذا.

(٢) عند سيبويه هذا أَوْلَى وليس بواجب، ومِثْلُ هذا عند بن عصفور، والرضي. انظر الدماميني: ١٠١.

(٣) في م٢/٨ب: «للآخر».

(٤) «فشكّ» سقط من نص الدماميني.

(٥) فتكون (أم) لمجرد الإضراب كـ (بل) وحدها دون الهمزة، لأنه جازم في الأصل لا شاكٌّ.

(٦) وتكون (أم) في هذه الحالة بمعنى (بل والهمزة) جميعاً. وقوله: «وعلى هذا» أي وعلى الانقطاع.

(٧) أي لا همزة مقدرة قبل «أُحَاد» لأنّ الكلام على الخبر المحض.

(٨) أي تقديم «أُحَاد» على المبتدأ وهو «لُيَيْلَتُنَا»، و لم يجعل «أحاد» مبتدأ لأنّ الغايةَ الإخبارُ عن الليلة بأنها «أحاد» لا العكس.

خبراً عنه في وجه[1] الانقطاع، كما لزم عند الجمهور[2] في: «إنها لإبل أم شاءٌ»[3] ومن الاعتراض[4] بجملة «أم هي سداس» بين الخبر وهو «أحاد» والمبتدأ وهو «لُيَيْلَتُنا»، ومن الإخبار[5] عن الليلة الواحدة بأنها ليلة؛ فإن ذلك معلوم لا فائدة فيه[6].

ولك أن تُعارِضَ الأولَ[7] بأنه يلزمُ في الاتصال حذفُ همزةِ الاستفهام وهو قليل بخلاف حذف المبتدأ[8].

واعلم أنّ هذا البيتَ اشتَمَلَ على لَحَنَاتٍ[9]:

---

(١) لأن المنقطعة لا تدخل إلا على جملة، فيلزم أن يكون التقدير: أم هي سداس.

(٢) مَرّ معنا فيما سبق أن ابن مالك خَرَجَ على رأي الجمهور، وعدَّ هذا من قبيل عطف المفردات، وأنه لا حاجة إلى تقدير مبتدأ.

(٣) التقدير عند الجمهور: «أم هي شاء».

(٤) أي لسلامته من الاعتراض بهذه الجملة.

(٥) أي ولسلامته من الإخبار...

(٦) العبارة عند الدماميني: ١٠٢: «معلوم لاشكِ فيه».
وذكر الدماميني وغيره بأن في هذا نظراً؛ فإنّ إخباره عن ليلته بأنها واحدةٌ إنما هي إخبارٌ صحيحٌ على اعتبار أنها ليلة لم يَزِدْ فيها.

(٧) وهو الترجيح بالسلامة من الاحتياج إلى تقدير المبتدأ في وجه الانقطاع.

(٨) حَذْفُ المبتدأ كثيرٌ، وحَذْفُ الهمزة أَقَلُّ منه.

(٩) ما ذكره ابن هشام هنا مُثْبَتٌ عند الحريري في دُرَّة الغواص: ١٤٩. قال الحريري: «وقد عِيبَ على أبي الطيب قوله:.. ونُسِب إليه أنه وهم في أربعة مواضع في هذا البيت: أحدها أنه أقام (أُحاد) مقام واحدة، و(سداس) مقام ست، لأنه أراد أليلتُنا هذه واحدة، أم واحدة في ست.
والموضع الثاني: أنه عَدَل بلفظة ست إلى سُداس، وهو مردودٌ عند أكثر أهل اللغة.
والموضع الثالث: أنه صَغّر ليلة على لُيَيْلَة، والمسموع تصغيرها على «لُيَيْلِيَة».
والرابع: أنه ناقض كلامه؛ لأنه كنّى بتصغير الليلة عن قصرها، ثم عَقّب تصغيرها بأنه وصفها بالامتداد إلى التنادي».
كما ذكر البغدادي بأن ابن هشام أخذ هذا النقد عن الحريري. انظر شرح الشواهد: ٢٧١/١. =

- استعمال «أحاد وسداس» بمعنى واحدة وست[١]، وإنما هي بمعنى واحدة واحدة وست ست[٢].
- واستعمال «سُداس»[٣] وأَكْثَرُهُم يأباه[٤]، ويَخُصُّ العَدَدَ المَعْدُولَ بما دون الخمسة[٥].

= وذكر البغدادي أنّ أولَّ من أشاعَ الطعن في هذا البيت الصاحب بن عَبّاد، وذكر أنّ البيت مطلع قصيدة مما ينبغي التأنُّقُ فيه. انظر تفصيل ذلك في شرح الشواهد: ١/٢٧١.

(١) في م١/١٨ب، وم٢/٩أ، وم٣/٢٢أ: «وستة».
وذهب الشُرّاحُ إلى أنه يحتمل أن المتنبي قد يكون قصد التقسيم، فلا مانع من أن يكون أحاد وسداس في البيت بمعنى واحدة واحدة وست ست، والمعنى الإخبار عن ليلة فراقه للأحبة بأنها مُنْقَسِمةٌ إلى واحدة واحدة، وكأنّ كل جُزْءٍ بمثابة ليلة واحدة، ثم رأى أنها أَطْوَلُ من ذلك، فَأَضْرَبَ واسْتَفْهَمَ، وإن كانت متصلةً فالمعنى طَلَبُ التعيين لأحد هذين الأمرين.

(٢) في م١/١٨ب، وم٤/٢٢أ: «وستة ستة».

(٣) ذكر السيوطي في الهمع: ١/٨٣، أن الألفاظ المعدولة على فُعَال ومَفْعَل من واحد إلى خمس، ثم عُشار ومَعْشَر، ثم ذكر أنه اختُلِفَ هل يقاس عليها سُدَاس ومَسْدَس وسُبَاع ومَسْبَع وثُمَان ومَثْمَن وتُسَاع ومَتْسَع وذلك على ثلاثة مذاهب.
الأول: مذهب أهل البصرة وعندهم الالتزام بما سُمِع ولا يُقاس عليه.
والثاني: مذهب الكوفيين والزَّجّاج في جواز القياس عليه.
والثالث: أنه يُقَاس على فُعَال لكثرته، ولا يقاس على مَفْعَل لقلته.
وذكر أبو حيان أن سُداس وما بعده مسموع أيضاً، فقد قال في شرح التسهيل «والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى مَعْشر». وانظر شرح الأشموني: ٢/٢٤٢.
وذكر البغدادي في شرح الشواهد: ١/٢٧٣، أن الشيباني وأبا حاتم وابن السكيت حكوا سماع المعدول من واحد إلى عشر على فُعَال ومَفْعل.

(٤) في م١/١٨ب: «يأباها».
والكوفيون يجيزون ذلك، والمتنبي كوفي، فقوله على مذهبهم جائز.

(٥) قول ابن هشام بما دون الخمسة غير دقيق، فقد ذكر أكثرهم أنه سمع عُشَار ومَعْشَر أيضاً.

وتصغير «لَيْلَة» على «لُيَيْلَة»[١]، وإنما صَغَّرَتْها العربُ على «لُيَيْلِيَة» بزيادة الياء على غير قياس، حتى قيل: إنها مبنيّة على «لَيْلاة» في نحو قول[٢] الشاعر[٣]:

فــي كُــلِّ مــا يــومٍ وكُــلِّ لــيــلاهْ

ومما قد يُسْتَشكلُ فيه أنه جَمَعَ بين متنافيين: استطالة الليلة[٤] وتصغيرها،

---

(١) ما أخذ به المتنبي هو القياس، وما ذكره العلماء هو السماع، حتى ذهب بعضهم إلى أن «لييليه» ليس مُصَغَّر «ليلة»، وإنما هو مُصَغَّر «ليلاة».
انظر بيان هذا في توضح المقاصد: ٩٥/٥، «ما خُولِفَ به القياسُ في التصغير»، والكتاب: ١٣٨/٢.

(٢) في م٢/٩أ: «في نحو قوله».

(٣) ذكر ابن منظور أنّ قائله دَلَم أبو زُغَيْب، وأشار إلى أن ابن جني عَزَاهُ إليه. ورَجَعْتُ إلى المطبوع من كتب ابن جني: الخصائص، والمحتسب، فوجدت البيت مع اثنين آخرين، ولم أجد ذكراً لقائلها، كما لم أجد هذه الأبيات في سر الصناعة، فلعله ذكر هذا في غير هذه المؤلفات، ونقل ذلك عنه ابن منظور.
وذكر البغدادي أنه لم يقفْ على قائل هذا البيت
وبعده قوله:

حــتــى يــقــول كــلُّ راءٍ إذ رآه
يــا وَيْــحَــهُ مــن جَــمَــلٍ مــا أشــقــاه

والرواية في اللسان: «حتى يقول مَن رآه إذ رآه»، والرواية عند السيوطي: «في كل يومٍ ما وكُلِّ ليلاه».
ومثل هذه الرواية جاء في شرح الشافية، وأما عند ابن جني فالرواية: «حتى يقول من رآه قد رآه».
وأنشد ابن هشام البيت على أن «ليلاة» في معنى «ليلة»، وعليه جاء التصغير في قولهم «لُيَيْلِيَة».
وانظر البيت في اللسان: (ليل، رأى، ولم).
- وانظر شرح المفصل: ٧٣/٥، وشواهد شرح الشافية: ١٠٢، وشرح الشافية: ٢٧٧/١، وهمع الهوامع: ١٢١/٦، والمحتسب: ٢١٨/١، والخصائص: ٢٦٧/١، ١٥١/٣، وشرح البغدادي: ٢٨٠/١، وشرح السيوطي: ١٥٠/١.

(٤) الليلة» سقط من م٢/٩أ.

وبعضهم[١] يثبت مجيء التصغير للتعظيم كقوله[٢]:

[وكلُّ أُناسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهم] وُيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْها الأَنامِلُ

٣ - الثالث:

أن تقع زائدة، ذكره أبو زيد[٣]، وقال في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾

---

(١) المراد بقوله: «بعضهم»، الكوفيون، فقد أثبتوا مجيء التصغير للتعظيم، وكان من جملة ما احتجوا به بيت لبيد الذي ذكره المصنف شاهداً للمسألة.
قال ابن يعيش: «وأضاف الكوفيون قسماً رابعاً يسمونه تصغير التعظيم...، وهذا ليس من أصول البصريين، وجميع ما ذكروه راجع إلى معنى التحقير..» شرح المفصل: ١١٤/٥، وتوضيح المقاصد: ٨٩/٥، وهمع الهوامع: ١٣٠/٦.

(٢) قائل البيت لبيد، وهو من قصيدة يرثي بها النعمان بن المنذر.
ويروى: «خويخية» بدلاً من: «دويهية» ودويهية: تصغير داهية، وهي من الموت، والمراد داهية عظيمة، ودلّ على أنه أراد بها الموت قوله: تصفرُّ منها الأنامل، فذلك لا يكون إلا بالموت، وأراد بالأنامل الأظفار.
والبيت شاهد للكوفيين في مجيء التصغير للتعظيم، ورَدَّ هذا البصريون، وأجيب الكوفيون بأنّ الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول، وعلى هذا فالتصغير لتقليل المُدَّة، أو أن المرادَ أنّ أَصْغَرَ الأشياء تُفْسِدُ الأمورَ العظام، فَحَتْفُ النفوس قد يكون بصغير الأمور الذي لا يُؤْبَهُ له.
ولبيد بن ربيعة العامري صحابي، قدم على النبي صلى الله عليه وسلم في وفد بني كلاب، فَأَسْلَم، وحسن إسلامه، وسكن بالكوفة، وتوفي عام (٤١) من الهجرة، وقيل عاش (١٥٠) سنة، وقيل غير ذلك.
انظر البيت في المراجع الآتية: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٣٩/١، وشرح الشافية: ١٩١/١، وشرح المفصّل: ١١٤/٥، وأمالي الشجري: ٢٥/١، وهمع الهوامع: ١٣٠/٦، وتوضيح المقاصد: ٩٠/٥، وشرح الأشموني: ٤٦٤/٢، والعيني: ٨/١، وشرح شواهد الشافية: ٨٥، وشرح البغدادي: ٢٨١/١، والديوان: ٢٥٦.

(٣) ذكر البغدادي في الخزانة: ٤٢٤/٤، أنّ ما نُقِل عن أبي زيد ليس في نوادره، وإنما ذكره غيره عنه، =

﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾[1] إن التقدير: أفلا تبصرون أنا خير[2].

والزيادة[3] ظاهرة في قول ساعدة بن جُؤَيّة[4]:

يا ليتَ شِعري ولا مَنْجَى مِنَ الهَرَمِ أَمْ هَلْ على العَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ

= ونقل هذا عنه أبو علي في التذكرة، كما ذكر أن أبا بكر بن طاهر وافق أبا زيد على زيادة (أم) في الآية. (الآية في سورة الزخرف/٥٢ وتأتي بتمامها).

كما ذكر الجوهري زيادتها في مادة (أمم)، والصَّغاني في العباب، وخَصَّ ابن عصفور زيادتها بالشعر.

وفي اللسان (أمم): «ورُوي عن أبي حاتم قال: قال أبو زيد: (أم) تكون زائدة، لغة أهل اليمن..» وانظر الجنى الداني: ٢٠٦، وهمع الهوامع: ٢٤٦/٥.

وبعض العلماء لم يذكر لها هذا المعنى. انظر مثلاً المالقي في رصف المباني: ٩٦ والرُّمَّاني في معاني الحروف: ٧١.

(١) ﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِۦ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَٰذِهِ ٱلْأَنْهَٰرُ تَجْرِي مِن تَحْتِيٓ أَفَلَا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾. سورة الزخرف: ٥١/٤٣ ـ ٥٢.

(٢) ذكر ابن الشجري في أماليه: ٣٣٦/٢، رأي سيبويه، فقد ذهب إلى أن «أم» منقطعة، ثم قال الشجري: «وهذا التأويل أَحْسَنُ من الحكم بزيادتها».
وقد مضى الحديث عن الآية.

(٣) في م٩/٢أ: «والزائدة».

(٤) البيت مطلع قصيدة لساعدة الهذلي، رَثَى قوماً أصيبوا يوم مَعْيَط، وهو ماء لمزينة، وكانت على هذيل.
ويروي السكري البيت: «يا للرجال ألا مَنْجَى من الهَرَمِ».
ومعنى البيت: هل ينجو أحد من الهرم، أم هل يندم أحد على ألا يعيش بعد أن يشيب.
وذهب ابن هشام إلى أن (أم) زائدة في البيت، ونقل البغدادي نص المصنف في الخزانة، ثم ذكر أنها في البيت للإضراب.
وساعدة شاعر محسن مُخَضْرَم، وقد مضى الحديث عنه.
وانظر البيت في شرح البغدادي: ٢٨٤/١، وشرح السيوطي: ١٥٦/١، وديوان الهذليين: ١/ ١٩١، والخزانة: ٤٥٣/٣، ٤٢٢/٤، وهمع الهوامع: ٢٤٦/٥، والأزهية: ١٤٠، والصحاح واللسان (أمم)، وأمالي الشجري: ٣٣٥/٢.

٤ - الرابع:

أن تكون للتعريف[١]، نُقِلَت عن طيّئ[٢]، وعن حِمْيَر، وأنشدوا[٣]:

ذاكَ خَليلي وذُو يُواصِلُني   يَرْمي ورائي بامْسَهمِ وامْسَلِمَهْ

---

(١) ذكر الهروي أن «أم» تجري مجرى الألف واللام في جميع كلامهم، وقد ذكر هذا الأخفش سعيد في كتاب «معاني الكلام». الأزهية: ١٤.
وفي معاني الحروف للرماني: ٧١: «ومن الناس من يجعل هذه الميم بدلاً من اللام لكثرة اللام في ذلك وقِلّة الميم، ومنهم من يجعل ذلك لغتين؛ لأن الذين يقولون هذا لا يقولون ذاك».

(٢) في شرح المفصل: ٢٠/٩: لغة يمانية، ومثل هذا في اللسان (أمم).
وفي الأزهية: ١٤٢، لغة أهل اليمن وحمير، وفي الصحاح (سلم): لغة حمير.
وفي شرح المفصل: ١٣٦/٩، لغة طيء، وفي معاني الحروف للرماني، ٧١: لغة هذيل.

(٣) قائل البيت بُجَيْر بن عَنَمَةَ الطائي الجاهلي:
والبيت مُلَفق من بيتين وهما:

وإن مولاي ذو يعاتبني   لا إِحْنَةَ عنده ولا جَرِمَهْ
ينصرني منك غير معتذر   يرمي ورائي بأَمْسَهْمِ وأَمْسَلِمَهْ

كذا جاء عند البغدادي في شرح شواهد الشافية: ٤٥٢، ونقل ابن منظور في (سلم) مثل هذا عن ابن بَرّي، فقد صوب هذه الرواية، وذكر مثله البغدادي في شرح الشواهد.
امسلمه: السَّلِمَة: وهي الحجارة، واحدها السَّلام.
ذو: كلمة طائية بمعنى الذي. الرمي: كناية عن الذَّبِّ والمتابعة.
والمعنى: هذا الرجل يعاتبني ويسلك طريق بقاء الود، يدافع مرة عنه بالسهام ومرة بالسّلام. وقيل: يشكو إعراضه عنه.
وبجير هو ابن عَنَمَة الطائي أحد بني بولان بن عمرو بن الغوث بن طيء، وهو شاعر جاهلي.
واستشهد به ابن هشام على أنّ لام التعريف تُبْدَل ميماً على هذه اللغة، وذكر بعضهم أنه إبدال ضعيف أو شاذ، ولا يقاس عليه.
انظر البيت في اللسان (أمم، سلم) وكذلك الصحاح، وشرح البغدادي: ٢٨٩/١، وشرح المفصل: ٢٠/٩، والجنى الداني: ١٤٠، ومعاني الرماني: ٧١، والأزهية:١٤٢، وهمع الهوامع: ٢٢٠/١.

وفي الحديث[١] : «لَيْسَ من امْبِرِ امْصَيامُ في امْسَفَرِ» كذا رواه النَّمِرِ بن[٢] تَوْلَب رضي الله عنه، وقيل: إن هذه اللغة مُخْتَصّة بالأسماء التي لا تُدغَمُ لامُ التعريف في أولها، نحو: غلام وكتاب، بخلاف: رجل وناس ولباس.

وحكى لنا بعض طلبة اليمن إنه سمع في بلادهم من يقول: خذ الرُّمْحَ[٣] واركب امْفَرَسَ.

ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم، ألا ترى إلى البيت السابق[٤]، وأنها في الحديث دخلت على النوعين[٥].

* * *

---

(١) في شرح شواهد الشافية: ٤٥٤، ذكر الحديث شاهداً لهذه المسألة نقلاً عن ابن جني في سر الصناعة، وذكر أن النمر بن تولب لم يَرْوِ غيره، وهو شاذ لا يَسُوغُ القياسُ عليه.
ثم ذكر أن الزمخشري وابن يعيش وابن هشام تَبِعُوا ابن جني في هذا، ونقل أن السيوطي في حاشيته على المغني ذكر أن هذا الحديث أخرجه أحمد في مُسْنَده والطبراني في معجمه الكبير من حديث كعب بن عاصم، وسَنَدُهُ صحيح.
وانظر الحديث في شرح المفصل: ٩/٢٠، ١٣٦، والنهاية في غريب الحديث: ٣/٤٢.
والحديث في الجامع الصغير: ٢/٣٢٨، «البِرّ، الصيام» بالألف واللام، وكذا في البخاري: ٣/٣٠ ومُسْلِم: ٣/١٤٢، وذلك على اللغة العامة المعروفة بين الناس. وانظر سر الصناعة/٤٢٣.
والأزهية: ١٤٢، والجنى الداني: ١٤٠، ٢٠٧، ومعاني الحروف للرماني: ٧١.
وانظر مسند الإمام أحمد: «الصوم في السفر» فهو من مسند كعب بن عاصم.

(٢) شاعر مخضرم مات سنة (١٤هـ) أسلم، وكانت له صحبة.

(٣) تقول أهل اليمن: رأيت أَمْ رجلَ، ومررت بأَمْ رجلِ، يريدون: رأيت الرجلَ ومررت بالرجلِ، فَيُجْرُونها مُجْرَى الألف واللام في جميع كلامهم. الأزهية: ١٤٢.

(٤) أدخلها على السين، وهي مما تدغم فيه اللام «بامسهمِ وامسَلِمَهْ».

(٥) دخلت على ما لا تدغم فيه وهو الباء، وعلى ما تدغم فيه وهو السين.

١١ ـ أل

أل: على ثلاثة أوجه[(١)]:

- **أحدهما**: أن تكون اسماً موصولًا[(٢)] بمعنى الذي وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين[(٣)]، قيل: والصفات المشبهة[(٤)]، وليس بشيء، لأن

(١) الأوجه الثلاثة هي أن تكون اسماً موصولاً، وحرف تعريف، وزائدة.

(٢) ذهب المازني إلى أنّ اللام حرف موصول لا اسم موصول، كما في سائر الأسماء الجامدة نحو الرجل والفرس، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف، واحتج كل منهما بأن العامل يتخطّاها. ورأى الزمخشري أنها منقوصة من الذي وأخواتها. أما الجمهور فرأيهم أنها اسم موصول بمعنى الذي وفروعه، وذكروا أن الدليل على اسميتها رجوع الضمير إليها في السعة، نحو: الممرور به زيد، والضاربها زيدٌ هندُ، ونحو: القائم عندك زيد، أي الذي قام، ويكون في المؤنث بمعنى التي نحو: القائمة عندك هند، ولابد لها من صلة.
وعرض ابن يعيش آراء العلماء، ثم ذهب إلى أن الصواب أنها حرف وليست اسماً؛ لأنها لو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب، ولا خلاف أنها لا موضع لها من الإعراب، قال: «ألا ترى أنه لو كان لها موضع من الإعراب لكنت إذا قلت: جاءني الضارب، يكون موضعها رفعاً بأنها فاعل، فكان يؤدي إلى أن يكون للفعل الواحد فاعلان من غير تثنية أو عطف: الألف واللام واسم الفاعل..» انظر شرح المفصل: ١٤٤/٣.
وعند الرضي ما يصلح للرد على ابن يعيش ففي شرح الكافية ٣٨/٢: «وكان حق الإعراب أن يكون على الموصول...، فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نُقِل إعرابها إلى صلتها عارية، كما في (إلا) الكائنة بمعنى غير...، فقلت جاءني الضارب، ورأيت الضارب، ومررت بالضارب».
وانظر آراء العلماء في المسألة في معاني الحروف للرماني: ٦٧، والكتاب: ٤٠٤/١، والجنى الداني: ٢٠٢، وهمع الهوامع: ٢٩١/١، وشرح ابن عقيل: ١٤٩/١.

(٣) في شرح الكافية ٣٩/٢: «وذهب أهل الكوفة إلى أنه يجوز أن يكون الاسم الجامد المعرف بأل موصولاً..».

(٤) يعني أن بعضهم أجازَ وصلها بالصفة المشبهة، وذكر السيوطي أنّ في وصلها بالصفة المشبهة =

الصفة المشبهة للثبوت[١]، فلا تُؤَوَّل بالفعل، ولهذا[٢] كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق.

وقيل[٣]: هي في الجميع حرف تعريف، ولو صَحَّ ذلك[٤] لَمَنَعَتْ من إعمال اسمي[٥] الفاعل والمفعول، كما منع منه التصغير والوصف.

= قولين: أحدهما أنها توصل بها نحو: الحسن، وجزم به ابن مالك، والثاني: لا، وجزم به في البسيط ركن الدين حسن بن محمد الإستراباذي (ت ٧١٧)، لضعفها، وقربها من الأسماء، ونقل السيوطي قول ابن هشام في المسألة. انظر همع الهوامع: ٢٦٣/١.

وفي شرح الكافية (٣٨/٢ ـ ٣٩): «وإنما لم توصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها للحكم لنقصان مشابهتها للفعل..».

(١) عبارة ابن هشام في همع الهوامع: ٢٩٣/١. وقوله: «للثبوت» أي موضوعة لتدل على الثبوب فلا تؤوّل بالفعل، لأنه موضوع للدلالة على الحدث، لما بين الحدث والثبوت من المنافاة. الدماميني: ١٠٤.

(٢) أي لعدم التأويل بالفعل، وذلك لأنه لا يصح تأويل اسم التفضيل بالفعل؛ لأنه لثبوت الزيادة، والفعل لحدوث أصل الحدث. (دسوقي: ٥١/١).

(٣) قائل هذا الأخفش، ونقلت رأيه قبل قليل عن السيوطي وغيره. وانظر حاشية الدماميني: ١٠٤.
وقوله «في الجميع» أي الأربعة: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل.

(٤) أي رأي الأخفش هذا.

(٥) أي منعت أل من إعمالهما وهما بمعنى الحال أو الاستقبال، لوجود المبعد لهما عن مشابهة الفعل؛ لأنّ (أل) المعَرِّف أبعد شبههما بالفعل، وقربهما من الاسم. انظر دماميني: ١٠٤/٢، وفي همع الهوامع: ٨٢/٥، «إذا كان اسم الفاعل صلة (أل) فالجمهور على أنه يعمل مطلقاً ماضياً وحالاً ومستقبلاً».

وفي المقرب: ١٢٤/١: «ولا يعمل اسم الفاعل إلا بشروط وهي: ألا يوصف ولا يُصَغّر..».

وذكر السيوطي في الهمع: ٨١/٥، أن البصرية شرطوا كونه مكبراً، فلا يجوز: هذا ضويربٌ زيداً، لعدم وروده، ولدخول ما هو من خواص الاسم عليه، فبعد عن شبه المضارع بتغيير بنيته التي هي عمدة الشبه.

وقال الكوفيون، إلا الفراء، ووافقهم النحاس، يعمل مُصَغّراً، بناء على مذهبهم أن المعتبر شبه الفعل في المعنى لا الصورة.. =

وقيل: موصول[1] حرفي، وليس بشيء، لأنها لا تؤوّل بالمصدر[2]، وربما وُصِلَتْ بظرف، أو بجملة[3] اسميه، أو فعلية فعلها مضارع، وذلك دليل على أنها ليست حرف[4] تعريف، فالأول[5] كقوله[6]:

مَنْ لا يَزالُ شاكراً عَلى المَعَهْ * فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذاتِ سَعَهْ

= وثالثها: يعمل المُصَغّر الملازم للتصغير الذي لم يلفظ به مكبراً..

أما الوصف فلأنه إذا وصف قبل أن يأخذ معموله زال شبهه للفعل بالوصف الذي هو من خواص الأسماء، فإن تأخر الوصف عن المعمول جاز، نحو: هذا ضارب زيداً عاقل. انظر همع الهوامع: ٨٥/٥.

(١) أي في الجميع.

(٢) كما هو الحال في كل موصول حرفي، وذكر الدماميني أنه قد يقال: يمكن التأويل بالمصدر وذلك على الحذف، والتقدير في مثل جاء الضارب: جاء ذو الضرب، ونقل الأمير نص الدماميني ثم قال: «وبرودة هذا الكلام أَظْهَرُ من أن تُذْكَر».

انظر حاشية الدماميني/١٠٤ والأمير ٤٨/١.

وذكر الدسوقي أن قاعدة الحرف المصدري أنه لا يحتاج إلى تقدير، والتقدير خلاف الأصل، وأن هذا المعنى يتأتى في غير (أل) كما في النكرة نحو: جاء ضارب زيداً، فتقول: جاء صاحب ضَرْبِ زيد، فحصل المصدر بدون (أل) «عن دردير». حاشية الدسوقي: ٥١/١.

(٣) وصلها بالمذكور من ظرف أو جملة قليل.

وفي ط الشيخ محمد محيي الدين «أو جملة» وفي الحاشية: أشار إلى أنه في نسخة «أو بجملة».

(٤) في هذا رَدٌّ على الأخفش؛ إذ يذهب فيها هذا المذهب، ووجه الرد دخولها على الجملة وحرف التعريف لا يدخل إلا على الاسم المفرد. إلا أنّ دخولها على الظرف لا يمنع كونها حرف تعريف غير أنه قد يكون أراد بالظرف ما كان مضافاً، وهو الواقع في الشاهد التالي فيمتنع كونها أداة تعريف لامتناع مجامعتها المضاف. انظر الدماميني ص١٠٤.

وذكر الشمني أن المراد بقوله: الظرف الظرف التام الذي بمعنى الجملة، ودخولها عليه يمنع كونها حرف تعريف كما يمنع ذلك دخولها على الجملة. انظر ١٠٤/١.

أراد أن دخولها على أنها حرف تعريف إنما يكون على الظرف الناقص نحو: اليوم.

(٥) أي دخولها على الظرف.

(٦) الرجز مجهول القائل.

المعه: الذي معه. حَرٍ: أي جدير لائق. =

والثاني[١] كقوله[٢]:

مِنَ القومِ الرسُولُ اللهِ منْهم لَهُم دانَتْ رِقابُ بني مَعَدِّ

والثالث[٣]: كقوله[٤]:

[يقولُ الخنى وأَبْغَضُ العُجْم ناطقاً إلى رَبِّنا] صوتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ

= وموضع الشاهد فيه دخول (أل) على الظرف (مع)، وهو هنا ضرورة لا قياس فيها.
قال العيني (٤٧٥/١): وقوله «على المعه» جار ومجرور يتعلق بشاكر، والألف واللام فيه بمعنى الذي، أي على الذي معه، أي على الخير الذي معه... أو نحو ذلك.
انظر البيت في: همع الهوامع: ٢٩٤/١، والخزانة: ١٤/١، وشرح الشواهد للبغدادي: ٢٩٠/١، وشرح الشواهد للسيوطي: ١٦١/١، والجنى الداني: ٢٠٣، وشرح الأشموني: ١٢٤/١، وتوضيح المقاصد للمرادي: ٢٤١/١.

(١) أي دخول أل على جملة اسميه.

(٢) قائل البيت غير معروف. والمراد بالقوم هنا بنو هاشم أو قريش، دانت: خضعت وأطاعت. مَعَدّ: أبو العرب وهو ابن عدنان.
ويروى البيت: «فيهم» بدل «منهم»، وبالقوم، ولهم ذَلّ القبائل من مَعَدّ.
وموضع الشاهد: (الرسول)، أي الذين رسول الله منهم، ومن النحويين من جعل (أل) زائدة في (الرسول) لا موصولة.
قال الدماميني: «ولا يقال: يحتمل كون (أل) هنا زائدة، فتكون الجملة في محل جر صفة للقوم، لأن (أل) فيه جنسية، فمدخولها نكرة في المعنى. أو في محل نصب على الحال نظراً إلى صورة التعريف؛ لأنا نقول: القوم الذين رسول الله منهم معينون معهودون، فالظاهر فيه إرادة العهد. والأصل عدم الزيادة، فالظاهر أنها موصولة كما قال المصنف...» انظر: ١٠٤.
وانظر البيت في شرح البغدادي: ٩١/١، وشرح السيوطي: ٦١/١، وشرح ابن عقيل: ٨٤/١، وهمع الهوامع: ٩٤/١، ورصف المباني: ٧٥، وتوضيح المقاصد: ٢٤٠/١، والجنى الداني: ٧٩، وشرح الأشموني: ١٢٤/١، واللامات للزجاجي: ٣٦، والعيني: ج٤٧٧/١: «أنشده ابن مالك للاحتجاج به، ولم يعزه إلى قائل». قلت: انظر شرح الكافية الشافية/٣٠١.

(٣) أي دخول (أل) على جملة فعلية فعلها مضارع.

(٤) قائل البيت ذو الخرق الطهوي، ورواية ابن جني في سر الصناعة، «إلى ربه»، وكذلك في همع الهوامع. =

والجميع خاص بالشعر[١]، خلافاً للأخفش وابن مالك[٢] في الأخير[٣].

والثاني[٤]: أن تكون[٥] حرف تعريف، وهي نوعان[٦]: عهدية، وجنسية، وكل منهما ثلاثة أقسام:

= والخنى: الكلام القبيح، إلى: بمعنى عند ربنا، العجم: جمع أعجم وعجماء وهو الحيوان الذي لا ينطق، والإنسان الذي في لسانه عجمة، ناطقاً: تمييز. اليجدع: الذي يجدع، وهو الحمار إذا كان مقطوع الأذنين؛ إذ يكون صوته أقبح. والشاهد في البيت قوله «اليجدع».

وذو الخرق اسمه قرط، وذكر العيني أن اسمه دينار بن هلال، وذكر أبو زيد في نوادره أنه جاهلي، ورد البغدادي هذا وذهب إلى أن البيت لطارق بن ديسق، وذكر لذي الخرق ولطارق أشعاراً في قصة نحر غالب والد الفرزدق إبله عام المجاعة بالكوفة في خلافة علي بن أبي طالب، وقال: هذا يدل على أنهما إسلاميان.

وتتبع البغدادي العيني في ذهابه إلى أن اسمه دينار بن هلال وقال: ولا أدري من أين أخذه.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ٢٩٢/١، ورصف المباني: ٧٦، ونوادر أبي زيد: ٦٦، ٦٧، واللامات: ٣٥، والإنصاف: ٥٢٢، وهمع الهوامع: ٢٩٤/١، وشرح المفصل: ٢٥/١، ١٤٤/٣، والخزانة: ١٤/١، ٤٨٨/٢، والعيني: ٤٦٧/١، وشرح الكافية: ٣٩/٢، وشرح السيوطي: ١٩٢/١.

وفي الصحاح (جدع). قال: «وهو من أبيات الكتاب». وتعقّبه العيني وقال: هذا وهم.

وفي اللسان (جدع) نقل كلام الجوهري، ثم ذكر كلام ابن بّري: «ليس بيت ذي الخرق هذا من أبيات الكتاب كما ذكر الجوهري، وإنما هو في نوادر أبي زيد».

(١) قال الزجاجي في كتاب اللامات: ٣٦ بعد أن ذكر هذه الأبيات: «ومثل هذا غلط وخطأ لا يُعْبأُ به، وإنما حكيناه لِيُتَجَنَّب، ولئلا يَتَوَهَّم مُتَوَهِّم أنه أصل يُعْمَلُ عليه، أو أَنّا لم نعرفه وأغفلناه..».

(٢) وهي عند الأخفش حرف تعريف، وأجاز ابن مالك والأخفش دخول (أل) الاسمية على المضارع، ولم يقصرا ذلك على الشعر.

وذهب ابن مالك إلى أن دخولها على الفعلية التي فعلها مضارع ليس بضرورة؛ لتمكن الشاعر من أن يقول: صوت حمار يُجَدَّع. الدماميني: ١٠٥. وانظر شرح الكافية الشافية/٣٠٠.

(٣) أي المضارع.

(٤) من أوجه «أل» الثلاثة.

(٥) في م٤/٢٢ب: «يكون».

(٦) ذكر السيوطي في همع الهوامع: ٢٧٦/١، أن تقسيم (أل) إلى عهدية وجنسية مذهب الجمهور، وخرج على ذلك أبو الحجاج يوسف بن معزوز، فذهب إلى أنّ (أل) لا تكون إلّا عهدية، فإذا قلت: =

فالعهدية: إما أن يكون مصحوبها[(١)] معهوداً ذكرياً، نحو: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾[(٢)(٣)]، ونحو: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ﴾[(٤)(٥)]، ونحو: اشتريتُ فرساً ثم بِعْتُ الفرسَ..

= الدينار خير من الدرهم، فمعناه هذا الذي عهدته بقلبي على شكل كذا خير من الذي عهدته على شكل كذا، فاللام للعهد أبداً لا تفارقه.

وعند الدسوقي ١/٥٢: «ظاهره أنهما قسمان متغايران، وجعل بعضهم العهدية من فروع الجنسية لأنها للجنس مجتمعاً في فرد مخصوص». وانظر حاشية الأمير: ١/٤٨.

(١) أي مصحوبها الذي دخلت عليه (أل).
والمعهود على ثلاثة أنواع: ذكري، وذهني، وحضوري، وسوف يذكرها متتابعة.
وعند الدماميني ١/١٠٥: «أي حصته من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحداً كان أو اثنين أو جماعة، يقال: عهدت فلاناً إذا أدركته ولقيته».
وفي همع الهوامع: ١/٢٧٤: «ما عُهِدَ مدلولُ مصحوبها بحضورٍ حسيّ بأنْ تَقَدّم ذكره لفظاً فأعيد مصحوباً بـ (أل)».

(٢) الآيتان: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا﴾. سورة المزّمل: ٧٣/ ١٥-١٦.

(٣) قال الزمخشري: «فإن قلت لِمَ نكّر الرسول ﷺ ثم عرّف؟ قلت: لأنه أراد أرسلنا إلى فرعون بعض الرسل، فلما أعاده وهو معهود بالذكر أدخل لام التعريف إشارة إلى المذكور بعينه». الكشاف: ٣/ ٢٨٣.
وقال أبو حيان: «وقيل: الرسول بلام التعريف لأنه تقدم ذكره، فأحيل عليه، كما تقول: لقيت رجلاً فضربت الرجل، لأن المضروب هو المُلْقَى». البحر: ٨/٣٦٤.

(٤) الآية: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِى ٱللَّهُ لِنُورِهِۦ مَن يَشَآءُ وَيَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾. سورة النور: ٢٤/٣٥.

(٥) في طبعة المغني مبارك وزميله ص٧٢، ذكرت كلمة «دُرِّيّ»، وكذلك في ص٥٠ من طبعة الشيخ محمد محيي الدين، والدماميني: ١٠٦، والأمير: ١/٤٨، وسقطت من حاشية الدسوقي: ١/٥٢، وكذلك من المخطوطات.

وعِبْرَةُ[(١)] هذه أن يَسُدَّ الضمير[(٢)] مَسَدَّها مع مصحوبها.

- **أو معهوداً ذهنياً**[(٣)] نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾[(٤)]،

---

(١) أي علامة هذه.

(٢) في م٢ ورقة ٩/أ «أن يصح مَسَدّ الضمير». وذلك كما لو قلت: اشتريت فرساً ثم بعته، وبذلك يسد الضمير مسد الفرس، ومثل هذا في الآيات السابقة. وأورد النحويون هنا ما لا يصح فيه هذا التقدير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًاۚ وَٱلصُّلْحُ﴾ النساء ١٢٨/٤، فإن (أل) في «الصلح» دخلت على لفظ تَقَدّم ذكرُه، والضمير يسد مسدها مع مصحوبها؛ إذ يصح أن يقال: وهو خير، ومع ذلك ليست الأداة فيه عهدية، بل هي للاستغراق، ولهذا يُستَدَلُّ بها على كل صُلْحٍ سواء كان بين الزوجين أو غيرهما.

قال الدماميني: ١٠٦: «وجوابه أنا نمنع على هذا التقدير صحة حلول الضمير محلها مع مصحوبها؛ إذ الأصل مساواة الضمير لمرجعه». والضمير الذي يخلفها هنا أعم من المعنى السابق.

(٣) المعهود الذهني هو الثاني من أنواع المعهود، وقد مضى الذِّكْري، وسيأتي الخصوري. والمراد بالذهني ما يعرفه المتكلم والمخاطب، وهو معهود بينهما، ولكنه لم يتقدم له ذكر أصلاً، ولم يكن عند التكلّم حاضراً، وذهب الشيخ بهاء الدين السبكي إلى أن المراد به ما يتفرّد المتكلم بمعرفته.

وفي حاشية الأمير: ٤٨/١، جعل هذا علماء المعاني خارجياً علمياً، والذهني ما أريد به فرد غير معين.

وفي همع الهوامع: ٢٧٤/١: «أو علمي بأن لم يتقدم له ذكر، ولم يكن مشاهداً حال الخطاب».

(٤) الآية: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَاۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. التوبة: ٤٠/٩.

والعهد الذهني في «الغار»، فلم يسبق له ذكر، ولكنه معلوم عند المتكلم والمخاطب، وهو نقب في أعلى جبل ثور، وهذا الجبل عن يمين مكة على مسيرة ساعة منها. وانظر الجنى الداني: ص/١٩٤.

ونحو[١]: ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾[٢].

- **أو معهوداً حُضورياً**[٣]، وقال ابن عصفور: «ولا تقع هذه إلا بعد أسماء الإشارة، نحو: جاءني هذا الرّجُلُ، أو (أيّ) في النداء، نحو: «يأيّها الرجل»، أو[٤] إذا الفجائية نحو: «خرجت فإذا الأسد»، أو في اسم الزمان الحاضر، نحو: (الآن)[٥] ». انتهى. وفيه[٦] نظر، لأنك تقول لشاتمِ رجلٍ بحضرتك: «لا تَشْتُمِ الرّجُلَ»، فهذه للحضور في غير ما ذكر[٧]؛ ولأن التي بعد (إذا) ليست لتعريف

---

(١) سقط «نحو» من م٢، ورقة ٩/أ.

(٢) والآية: ﴿لَقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾. سورة الفتح: ١٨/٤٨.
موضع الشاهد في الآية لفظ «الشجرة» فلم يسبق له ذكر، ولكنه معلوم عند المتكلم والسامع، وكان هذا في بيعة الرضوان سنة ست للهجرة، وكانت البيعة تحت تلك الشجرة، وكان الرسول ﷺ جالساً تحتها، وكانت سمرة. قال نافع: «وكان الناس يأتون تلك الشجرة فيصلون عندها، فبلغ ذلك عمر، فأمر بقطعها».

(٣) المعهود الحضوري هو ما يعرفه المتكلم والمخاطب، وهو حاضر عند المتكلم.
وانظر نص ابن عصفور في همع الهوامع ٢٧٥/١ - ٢٧٦.

(٤) في م٢/٩ب «و». وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٢٠/٩: «وأما تعريف الحضور فهو قولك لمن لم تره قط ولا ذكرته: يأيها الرجل أقبل، فهذا تعريف لإشارتك إلى واحد بعينه، ولم يتقدمه ذكر ولا عهد».

(٥) تتمة النص في همع الهوامع (٢٧٦/١): «نحو: الآن، والساعة، وما في معناهما. وماعدا ذلك لا تكون فيه للحضور إلا أن يقوم دليل على ذلك».

(٦) أي في الحصر الذي قاله ابن عصفور.

(٧) ذكر الدماميني: ١٠٦ أن رَدَّ ابن هشام هو للإمام جمال الدين ابن مالك في شرح الكافية الشافية. وذكر مثل هذا ابن الصائغ عن ابن هشام، وذكره الشمني ص/١٠٦، أيضاً، وانظر شرح الكافية الشافية/٣٢٢.

شيءٍ حاضرٍ حالَةَ التَكَلُّمِ[١]، فلا تشبه ما الكلام فيه[٢]؛

ولأن الصحيح في[٣] الداخلة على (الآن) أنها زائدة[٤]، لأنها لازمة، ولا يعرف[٥] أنّ التي وردت لازمة بخلاف الزائدة.

---

(١) بل هي لتعريف شيء كان موجوداً قبل التكلّم.

(٢) وهو ما كان لتعريف شيء حاضر عند التكلّم.
ورَدَّ ابن الصائغ هذا بأن الحضور محكي، وحاصل الحكاية جعل الماضي بمنزلة الحاضر، ولاشك أنه إذا جعل الماضي بمنزلة الحاضر صار الحضور حال التكلم حكماً.
انظر حاشية الدسوقي: ٥٣/١.

(٣) في «أل» الداخلة، وهذا الذي ذكره على أنه الصحيح هو مذهب الفارسي. انظر دماميني: ١٠٦.

(٤) أي لا تفيد تعريفاً. ونص الهمع (٢٧٦/١): «أنها زائدة لا مُعَرِّفة». وقوله: «لازمة» أي: مقارنة للوضع.
وفي شرح الأشموني: ١٣٩/١، ذكر زيادة (أل) لزوماً في ألفاظ محفوظة، ومنها الإشارة نحو الآن، للزمن الحاضر بناء على أنه تعرف بما تعرفت به أسماء الإشارة؛ لتضمنه معناها، وقد جعل في (التسهيل) ذلك علة البناء، وهو قول الزجاج.
أما على القول بأن الأداة فيه لتعريف الحضور فلا تكون زائدة. وانظر الجنى الداني: ١٩٧.
وعند الدماميني: ١٠٦: «يحتمل أن ابن عصفور لم يقصد (أل) المنطوق بها في الآن التي هي لتعريف الحضور، وإنما أراد (أل) التي بني هذا الظرف لتضمنه إياها» وانظر حاشية الأمير: ٤٩/١.
وذكر الشمني أن ابن الصائغ سبق الدماميني إلى ذلك، ورَدّ الشمني هذا بقوله: «فيه نظر. أما أولاً: فإن الذي تضمنه الآن معنى (أل) نفسها الذي الكلام فيه.
وأما ثانياً: فلأن قول ابن عصفور في اسم الزمن الحاضر نحو: الآن متناول الساعة والحين، ولا يراد باللام فيهما إلا الملفوظ فكذا الآن» انظر: ١٠٧، ومعاني الحروف للرماني: ٦٩، ورصف المباني: ٧٧.

(٥) في م٢/٩ب: «ولا نعرف».
وعند الدسوقي: ٥٣/١: «أي لا يعرف قول يعتدُّ به، وإلا فالذي والتي، وما في أدوات الموصول هناك قول بأنها معرفة بالأداة مع أنها لازمة».

=

والمثالُ الجيّدُ للمسألة قوله تعال: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾[(١)(٢)].

والجنسية: إما لاستغراق[(٣)] الأفراد، وهي التي تخلفها (كُلُّ) حقيقةً نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾[(٤)]، ونحو: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ * إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[(٥)].

= وفي شرح المفصل ٢٠/٩: «وأما الألف واللام في الذي والتي فهي لتعريف اللفظ وإصلاحه لأن يكون وصفاً للمعرفة، وإنما هما زائدان وحقيقة التعريف بالصلة...، ويؤكد زيادة اللام هنا لزومها مع ما دخلت عليه، واللام المعرفة يجوز سقوطها مما دخلت عليه، فلزوم هذه اللام هنا، وعدم جواز سقوطها دليل على أنها ليست المعرفة».

(١) الآية: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾. سورة المائدة/٣.
قال الزمخشري: «لم يُرِد يوماً بعينه، وإنما أراد به الزمان الحاضر وما يتصل به ويدانيه من الأزمنة الماضية والآتية، كقولك: كنت بالأمس شاباً وأنت اليوم أشيب، فلا يريد بالأمس الذي قبل يومك، ولا باليوم يومك، ونحوه الآن، وقيل: أريد نزولها، وقد نزلت يوم الجمعة، وكان يوم عرفة بعد العصر من حجة الوداع». انظر الكشاف: ١٤٦/١، والبحر المحيط: ٤٢٥/٣.

(٢) «دينكم» ليس مثبتاً في م٢٢/٣أ.

(٣) أي استغراقاً حقيقياً أو عُرْفياً، نحو: جمع الأمير الصاغة، أي صاغة مملكته أو بلده.
انظر حاشية الدسوقي: ٥٢/١، وهمع الهوامع: ٢٧٥/١. وحاشية الشهاب الخفاجي: ٣٠٤/١. وفي الجنى الداني ١٩٤/٦: والجنسية قسمان: أحدهما: حقيقي، وهي التي ترد لشمول أفراد الجنس...

(٤) سورة النساء: ٢٨/٤ ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾ أي: كلُّ إنسان ضعيفاً.

(٥) سورة العصر/١٠٣.

- **أو لاستغراق خصائص**[١] **الأفراد**، وهي التي تخلفها (كُلٌّ) مجازاً[٢] نحو: «زيد الرجل علماً»، أي الكامل في هذه الصفة[٣]، ومنه ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾[٤].

- **أو لتعريف الماهية**[٥]، وهي التي[٦] لا تخلفها (كُلٌّ) لا حقيقةً ولا مجازاً،

---

(١) في همع الهوامع: ٢٧٥/١، مبالغة في المدح أو الذم.
وفي حاشية الدسوقي: ٥٣/١: «أي لاستغراق الأفراد من جهة خصائصها، أي ولو واحدة كالعلم كأنه لا أفراد غير المخاطب فيه العلم تنزيلاً لعِلْم غيره منزلة العدم».

(٢) في الجنى الداني: ١٩٤/٦: «مجازي، وهي التي ترد لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة، نحو أنت الرجل علماً، أي الكامل في هذه الصفة، ويقال لها التي للكمال».
وفي حاشية الأمير: ٤٩/١: أي لا يدخل في ذلك الاستغراق العُرْفي نحو: جمع الأمير الصاغة، أي صاغة مملكته أو بلده، بل هو داخل في النوع الأول .
والمثال تقديره: أيْ هو كل رجل باعتبار العلم.

(٣) وهي العِلْم، فكل تخلف (أل) في ذلك على سبيل المجاز لا الحقيقة. الدماميني/١٠٧. وقوله: «ومنه» أي ومما اللام فيه لاستغراق خصائص الأفراد: ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ من قوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾، وهذا على أنه خبر ﴿ذَٰلِكَ﴾، وأن اللام ليست للعهد. انظر الشمني/١٠٧.

(٤) الآية من سورة البقرة ٢/٢: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾.
في حاشية الدسوقي: ٥٣/١: «أي الكتاب الكامل في الهداية، وكأنه كل كتاب لاشتماله على ما فيها من الهداية على الوجه الأكمل». وذكر الدماميني أن الذي ذكره ابن هشام في هذا القسم يصدق على الاستغراق العرفي نحو جمع الأمير الصاغة، أي صاغة بلده أو صاغة مملكته، فإن كلاً تخلف الأداة فيه بتجوز وليس لشمول الخصائص، بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الأمير ومملكته دون من عداهم. انظر ص/١٠٧.

(٥) في الجنى الداني: ١٩٤، هي لتعريف الحقيقة، ويقال لتعريف الماهية.
وفي حاشية الأمير: ٤٩/١، أراد ما يشمل الماهية باعتبار الأفراد والحقيقة من حيث هي نحو: الرجل خير من المرأة، والإنسان حيوان ناطق.
وانظر نص ابن هشام عن الماهية في همع الهوامع: ٢٧٥/١.

(٦) سقط «لا» من م٩/٢ب.

نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[١][٢]، وقولك[٣]: «والله لا أتزوج النساء»، أو[٤] «لا ألبس الثياب»؛ ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما[٥].

وبعضهم[٦] يقول في هذه: إنها لتعريف العهد[٧]، فإنّ الأجناس أمور معهودة في الأذهان مُتَميز[٨] بعضها عن بعض، ويقسم المعهود إلى شخص وجنس[٩].

---

(١) الآية: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَا ۖ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾. سورة الأنبياء: ٢١/٣٠.

(٢) أي وخلقنا من الماء كل حيوان، وظاهر أنه ليس المعنى أنه خلق كل حيوان من كل ماء فلا يصح أن تخلف هنا (كل) الأداة لا حقيقة ولا مجازاً، بل المراد الماهية. الدماميني: ١٠٧.

(٣) في م٤/٢٣أ: «وكقولك» وانظر الهمع: ١/٢٧٥.

(٤) في ٢٣/٩ب وم٣/٢٢ب: «و».

(٥) في م٢/٩ب: «منها». أي من هذين الأمرين حتى لو تزوج امرأة واحدة حنث، ولو لبس ثوباً واحداً حنث، انظر الدماميني: ١٠٧.

(٦) هذا القول لابن عصفور، فقد ذهب إلى أنه لا يبعد عنده أن تسمى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديتين..

والحجاج بن معزوز القيسي ذكر أن (أل) لا تكون إلا عهدية. انظر همع الهوامع: ١/١٧٦.

وقوله: «هذه»، أي التي لتعريف الماهية.

(٧) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية:/٣٢٢ «ويلحق به أيضاً ما يسميه المتكلمون تعريف الماهية كقول القائل: اشتر اللحم؛ لأن قائل هذا إنما يخاطب من هو معتاد لقضاء حاجته، فقد صار ما يبعثه لأجله معهوداً بالعلم فهو كالمذكور أو المشاهد.

فتحصل من هذا أن مذهب ابن مالك كمذهب المصنف في هذا التقسيم، إلا أنه يخالفه في اللام التي لتعريف الماهية والحقيقة، فالمصنف يقول: إنها لام الحقيقة، وابن مالك يقول: هي للعهد..».

انظر هذا في حاشية الدسوقي: ١/٣٥، والشمني: ١/١٠٨.

وفي توضيح المقاصد: ١/٢٦٠: «وكلامه في شرح الكافية يقتضي أنها هي العهدية، وقد جعلها بعضهم قسماً برأسه». وانظر الجنى الداني: ١٩٤.

(٨) في م٢/٩ب: «مميز».

(٩) في م٢/٩ب جاءت العبارة على النحو التالي: «... وجنس، وذلك لأن ذا الألف واللام يدل على =

والفرق[١] بين المُعَرّف بأل[٢] هذه وبين اسم الجنس والنكرة هو الفرق بين المقيَّد[٣] والمُطْلَق[٤]؛ وذلك لأنّ[٥] ذا الألف واللام يدلُّ على الحقيقة بقيْدِ حُضُورها[٦] في الذهن، واسم الجنس النكرة يَدُلُّ على مُطْلَق الحقيقة لا باعتبار قيد[٧].

* * *

= الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد».
وبذلك فقد سقطت العبارة: «والفرق بين المعرف بأل هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق».

(١) ذكر الدماميني ص ١٠٨، أن هذا الفرق وقع في الجنى الداني لابن أم قاسم، وهو في الأصل منسوب للشيخ شمس الدين الخسروشاهي.
أراد الدماميني أن يذكر أن ابن هشام أخذ هذا عن المرادي. ونصه في الجنى الداني (١٩٥) كما يلي: «فإن قلتَ: فما الفرق بين المعرف بأل التي هي لتعريف الحقيقة في قولك: اشتر الماء، وبين اسم الجنس النكرة في قولك: اشترِ ماءً؟ قلتُ: الفرق بينهما أن المعرف بأل المذكورة موضوع للحقيقة بقيد حضورها في الذهن، واسم الجنس النكرة موضوع لمطلق الحقيقة لا باعتبار قيد...».
ومن المقارنة بين النصين يتبيّن أن كلام ابن هشام هو كلام المرادي، فقد حذف ابن هشام الأمثلة من نص المرادي، وكان الأَولى به أن يعزوه إلى صاحبه. ويبدو أنه تتبع عبارة المرادي، وأخذ عنه في مواضع كثيرة، ولم يبيّن ذلك، ولم يشر إليه.

(٢) أي التي لتعريف الماهية.

(٣) مثل «رقبة مؤمنة» عن الدسوقي: ١/٣٥.

(٤) مثل «رقبة».

(٥) عند الدماميني: «وذلك أن ذا...».

(٦) أي فالحضور معتبر في المعرفة في مدلول اللفظ غير معتبر في النكرة. الدسوقي: ١/٥٣.

(٧) انظر نص القاضي تاج الدين السبكي في المسألة عند الدماميني: ١٠٨ - ١٠٩.

تنبيه

قال ابن عصفور: «أجازوا في نحو[١]: «مررت بهذا الرجل»، كونَ الرجل نعتاً، وكونَه بياناً، مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرف[٢] من المبيَّن، وفي النعت ألّا يكون أعرف[٣] من المنعوت، فكيف يكون الشيء أعرفَ وغَيْرَ أعرفَ؟

وأجاب بأنه إذا قُدِّر[٤] بياناً قُدِّرت (أل) فيه لتعريف الحضور، فهو يُفيدُ الجنسَ بذاته، والحضورَ بدخول (أل)، والإشارةُ إنما تدلُّ على الحضور دون الجنس[٥].

وإذا قُدِّر[٦] نعتاً قُدِّرت (أل) فيه للعهد، والمعنى[٧]: مررت بهذا، وهو الرجل

---

(١) سقط «نحو» من م٢/٩ب.

(٢) في حاشية الأمير ١/٤٩: التحقيق أنه لا يشترط، وقد أجاز سيبويه في «يا هذا ذا الجمّة» أن المضاف لما فيه (أل) بيان لاسم الإشارة.
وانظر حاشية الدسوقي: ١/٥٤، ففيه النص. وانظر الكتاب: ١/٣٠٦ - ٣٠٧.

(٣) في المقرب ١/٢٢١: «ولا يكون النعت إلا مساوياً للمنعوت في التعريف، أو أقل منه تعريفاً».
وفي حاشية الأمير ١/٤٩: «وكذا لا وجه لاشتراط أن يكون النعت أعرف، فإنه نظير البيان مع أنه موضح أو مخصص، تقول: جاء الرجل صاحبك». وانظر الدسوقي: ١/٥٤.
وعند الشمني: ١/١١٠: «لأن الحكمة تقتضي أن يبدأ المتكلم بما هو أعرف؛ فإن اكتفى به المخاطب فذاك، ولم يحتج إلى نعت، وإلا زاده من النعت ما يزاد به المخاطب معرفة».

(٤) أي (الرجل) في مثال ابن عصفور: «مررت بهذا الرجل». وقوله: «بياناً»، أي عطف بيان.

(٥) فيكون ذو اللام الحضورية أعرف منه بهذا الاعتبار. (الدماميني: ١/١١٠).
وفي الشمني (١/١١٠): «في هذا الجواب نظر؛ لأن مرادهم من ألا يكون النعت أعرف من المنعوت أن يكون التعريف الطارئ على مدلول النعت من مرتبة أدنى من مرتبة التعريف الطارئ على مدلول المنعوت، أو من مرتبة مساوية لها، ومرتبة التعريف بالإشارة أعلى من مرتبة التعريف باللام سواء كان التعريف باللام تعريف حضور أو عهد».

(٦) أي الرجل.

(٧) في م٣/٩ب، وم٣/٢٢ب، وم٤/ ٢٣ب: «فالمعنى». والمراد بالعهد العهد الذهني.

المعهود بيننا، فلا دلالة فيه[(١)] على الحضور، والإشارة تدل عليه[(٢)]، فكانت أَعْرَفَ، قال[(٣)]: وهذا معنى كلام سيبويه[(٤)].

٣ - والوجه الثالث[(٥)]:

أن تكون زائدة[(٦)]، وهي نوعان: لازمة وغير لازمة.

- **فالأولى**[(٧)]: كالتي في الأسماء الموصولة[(٨)]، على القول بأن تعريفها

---

(١) أي الرجل.

(٢) أي بذاتها، وما دل على الحضور فقط أقوى مما دل على غيره. (الدسوقي: ٥٤/١).

(٣) «قال» سقط من م٢ و م٣.

(٤) انظر الكتاب: ٢٦٣/١.

وأعاد ابن هشام هذا الكلام في الباب الخامس/ الجهة السادسة فقال: «ومن الخطأ... قول كثير من النحويين في نحو: مررت بهذا الرجل: إن الرجل نعت، قال ابن مالك: أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضاً في ذلك، والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه، وليس كذلك؛ فإنه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يمنع كون المنعوت أخص من النعت، وقد هُدِي ابن السيد إلى الحق في المسألة، فجعل ذلك عطفاً لا نعتاً، وكذا ابن جني. اهـ: قُلتُ: وكذا الزجاج والسهيلي...».

(٥) من وجوه «أل».

(٦) وبناء على ذلك فهي لا تفيد تعريفاً.

(٧) الزائدة اللازمة.

(٨) مثل الذي والتي واللذان واللتان.. وفيه أنه وَرَدَ عنهم: «لذين ولذي ولتي» ذكره ابن مالك في التسهيل، ويتبيّن من هذا أنها ليست لازمة. ورد هذا بعضهم بأنه متناه في الشذوذ، أي قليلة نادرة فلا عبرة به، ولذلك لم يعتبره المصنف، وفي حاشية الأمير: ٤٩/١: «أي في الفصيح، ولغة نادرة تحذفها».

وفي همع الهوامع ١٩٠/١: «وأما الموصول فتعريفه بالعهد الذي في صلته، هذا مذهب الفارسي، وذهب الأخفش إلى أنّ ما فيه (أل) من الموصولات تعرف بها، وما ليست فيه نحو: مَن وما فتعرف لأنه في معنى ما هي فيه، إلا (أيّاً) الموصولة فتعرفت بالإضافة». وانظر توضيح المقاصد للمرادي: ٢٦١/١، والتسهيل: ٣٣.

بالصلة[١]، وكالواقعة في الأعلام بشرط مقارنتها لنقلها، كالنَّضْرِ[٢] والنُّعمان والّلات والعُزّى، أو لارتجالها[٣] كالسموءل، أو لغلبتها[٤] على بعض من هي له في الأصل، كالبيت للكعبة، والمدينة لِطَيْبة، والنجم للثريّا، وهذه في الأصل لتعريف العهد[٥].

والثانية[٦]: نوعان: كثيرة واقعة في الفصيح، وغيرُها.

---

(١) وذلك من جهة ما فيها من العهد. قال الدسوقي ١/٥٤: «فلو جعلت (أل) حينئذٍ مُعَرِّفة لزم اجتماع مُعَرِّفين على مُعَرَّف واحد».
قال المرادي: «وإنما حكم على الألف واللام في هذه الألفاظ بالزيادة لأن تعريفها بغير الألف واللام، أما الموصولات فبالعهد الذي في صلاتها على المختار...». الجنى الداني: ١٩٧.

(٢) نُقِل من النضر الذي هو اسم للذهب، وهو النضر بن كنانة.
والنعمان: هو النعمان بن المنذر ملك العرب، وهو منقول من الدم، فهو اسم له.
واللات: علم على صنم لثقيف، كان في الطائف، وقيل لنخلة كانت قريش تعبدها، وهو في الأصل اسم فاعل من لتّ يلتّ، وخفف عند النقل، ولحقته اللام عند وضعه.
والعزى: اسم صنم كان لغطفان، وأول من اتخذها ظالم بن سعد، وهو تأنيث الأعز، ثم نقل إلى الصنم، وقُرِن بأل فجعل علماً عليه.

(٣) أي بشرط مقارنتها لارتجالها.
وعند الدماميني: ١/١١١: «أي جعلها أعلاماً من غير أن تستعمل قبل العلمية لغيرها كالسموءل، وهو السموءل بن عادِيَاءَ اليهودي».

(٤) أو بشرط مقارنتها لغلبتها.
أي لكونها أعلاماً لا بوضع واضع معين بل لأجل الغلبة على بعض ما وضع له في الأصل، وفي الجنى الداني: ١٩٦: «ولكن مصحوبها لما غلب على بعض ماله معناه صار علماً بالغلبة، وصارت (أل)، لازمة له، وسلبت التعريف، ولا تحذف منه إلا في نداء أو إضافة أو نادر من الكلام».

(٥) أي من قبيل العهد الذهني الذي يكون بعلم المخاطب له قبل الذكر لشهرته، فالبيت اشتهر استعماله في بيت الله لأن غيره كأنه بالنسبة له ليس بيتاً، وكذا المدينة النبوية بالنسبة إلى غيرها من المدن.. (الدماميني: ١١٢).

(٦) وهي غير اللازمة.

- **فالأولى**[١]: الداخلة على عَلَمٍ منقولٍ من مُجَرَّدٍ[٢] صالحٍ لها، مَلْموحٍ[٣] أصله كحارث وعَبّاس وضَحّاك، فتقول فيها: الحارث والعبّاس والضّحّاك، ويتوقف هذا النوع على السماع، ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك في نحو: محمد ومعروف وأحمد[٤]؟

- **والثانية**[٥]: نوعان: واقعة في الشعر، وواقعة في شذوذ من النثر.

فالأولى[٦]: كالداخلة على يزيد وعمرو[٧]

---

(١) الكثيرة الواقعة في الفصيح.

(٢) مجرد من «أل». وصالح لدخول (أل)، وبهذا احترز في نحو «يَشْكُر» مضارع «شَكَرَ» مُسَمّىً به، فإنه قبل التسمية لا يصلح لدخول «أل» عليه. (الدماميني: ١١٢).

(٣) أي ملموح أصله الذي نُقِل منه ذلك احترازاً مما إذا لم يلمح الأصل، فلا تدخل عليه الأداة، وانظر رصف المباني: ٧٦.

وفي الجنى الداني (١٩٦): «هي للمح الصفة في مثل: الحارث والعباس، وحقيقة هذه أنها حرف زائد للتنبيه على أن أصل الحارث ونحوه من الأعلام الوصفية...، وظاهر كلام ابن مالك أن الألف واللام المذكورة للمح الأصل لا للمح الوصف؛ ولذلك مَثَّلَ بالفضل والنعمان، وليسا بوصفين في الأصل».

(٤) هذا منقول من أفعل التفضيل، وهو صالح لها، حاشية الأمير: ١/٥٠.

وعند الدماميني (ص١١٢): وأحمد منقول من مضارع خالٍ من الضمير، فلا يصلح للأداة، فلا يصح التمثيل به في هذا المقام. قلت: لا نسلم أنه منقول من الفعل بل من اسم التفضيل للفاعل أو المفعول.

(٥) وهي غير الكثيرة.

(٦) الواقعة في الشعر.

(٧) يزيد منقول من المضارع أدخلت عليه «أل» للضرورة. و(عمرو) ليس منقولاً من شيء وأدخلت «أل» عليه للضرورة. وذكر الدماميني (ص١١٢) أنه منقول، فالعَمْر بالفتح لغة في العُمْر إلا أنه لا يكاد يستعمل إلا في القسم، وهو أيضاً واحد عمور الأسنان...، فهذا العلم منقول من أحد هذه الأشياء، ولا شك أنه صالح للألف واللام، فيمكن أن يلمح أصله، وتدخل عليه الأداة، لكن فارَقَ الأول في أن ذلك واقع في اللغة، وهذا إنما وقع في الشعر.

في قوله[١]:

باعَدَ أُمَّ العَمْرِ مِنْ أَسِيرِها
حُرَّاسُ أبوابٍ على قصورها

وفي[٢] قوله[٣]:

رأيت الوليدَ بن اليزيد مُبَارَكاً   شديداً بأعباء الخلافة كاهِلُهْ

---

(١) البيتان لأبي النجم. وعنى بأسيرها نفسه؛ لأن حُبَّها أسره.
والشاهد زيادة الألف واللام على (عمرو) للضرورة، وهو نادر.
وأبو النجم من بني عجل، واسمه الفضل بن قدامة، وهو أحد رُجّاز الإسلام المتقدمين وكان ينزل سواد الكوفة.
وانظر البيتين في شرح المفصّل: ٤٥/١ و١٣٢/٢، والمقتضب: ٤٩/٤، وشرح الشافية: ٥٠٦، والجنى الداني: ١٩٨، وهمع الهوامع: ٢٧٧/١، ورصف المباني: ٧٧، وشرح الشواهد للبغدادي: ٣٠٢/١، والمنصف: ١٣٤/٣، واللسان (وبر)، والإنصاف: ٣١٧، وأمالي الشجري: ٥٢/٢، وشرح الشواهد للسيوطي: ١٦٣/١. والديوان/١١٠.
وورد لفظ «العمر» في المخطوطات بإثبات الواو في آخره، والصواب حذفها عند دخول (أل)، وكذلك في التثنية «العمران» تحذف الواو، وفي الطبعة الأولى للمغني لمبارك وزميله أثبتت الواو، ثم أسقطت في الطبعة الخامسة. وفي طبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٥٢/١ بإثبات الواو. وانظر مناقشة هذه المسألة في شرح شواهد الشافية: ٥٠٦ والصحاح: (عمر).

(٢) سقط «في» من م٢٣/٣أ.

(٣) البيت من قصيدة لابن ميادة مدح بها الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان الذي تولى الخلافة بعد عمه هشام سنة ١٢٥. وروي «وجدت» بدلاً من «رأيت»، و«بأحناء» بدلاً من «أعباء». والأعباء جمع عبء وهو الحمل، والأحناء جمع حِنْو، وهو كل شيء فيه اعوجاج، والكاهل: ما بين الكتفين، شبه أمور الخلافة وما تحتاج إليه من سداد النظر وحسن السياسة بالأحمال الثقيلة التي لا ينال الغرض منها إلا بعد نقلها من المحل التي هي مطروحة فيه.
والشاهد فيه «أل» في اليزيد، فهي زائدة لضرورة الشعر.
وابن ميادة اسمه الرماح بن يزيد، وهو من بني مرة.. وميادة أمه، وكان يزعم أنها فارسية، وهو شاعر =

فأما الداخلة على «وليد» في البيت فَلِلَمْح[١] الأصل، وقيل [إنّ][٢] (أل) في اليزيد والعَمْر للتعريف، وإنهما نُكرًا[٣]، ثم أُدْخِلت[٤] عليهما «أل»، كما يُنَكّر العلم[٥] إذا أضيف[٦]، كقوله[٧]:

عـلا زَيْدُنَا يـومَ النَّقَا رأسَ زَيْدِكُم		[بأبيضَ ماضي الشَّفْرتيـنِ يمـانِ]

= فصيح، فتعرض للشر ومهاجاة الشعراء، أدرك الدولتين، وتوفي صدر خلافة المنصور سنة ١٣٦.
وانظر البيت في شرح الشواهد للسيوطي: ١٦٤/١، والخزانة: ٣٢٧/١، وشرح البغدادي: ١/ ٣٠٤، وأمالي الشجري: ٢٥٢/٢، والإنصاف: ١٧٩، والصبان: ٨٣/١.

(١) أي لأنه منقول من وليد نكرة، وهو الطفل الصغير، ثم أدخل عليه (أل) للمح الولادة فيه.

(٢) «إن» زيادة من م٩/٢ب وم٢٣/٣أ.

(٣) سقط «نكرا» من م٩/٢ب.

(٤) في م٩/٢ب «دخلت». وعلى هذا فهي ليست زائدة.

(٥) أي يقصد تنكيره بأن يلاحظ أنه رجل مسمى بذلك الاسم، ولاشك أن هذا نكرة. (الدسوقي: ١/ ٥٥).

(٦) «إذا أضيف» سقطت من م٢٣/٣أ.

(٧) البيت لرجل من طيّئ، وفيه روايات: «يوم الحمى» بدل «يوم النقا»، «مشحوذ الغرار» بدل «ماضي الشفرتين».
ومناسبة البيت أنّ رجلاً من طيّئ يقال له عروة بن زيد الخيل قتل رجلاً من بني أسد يقال له زيد، ثم أقيد به بعد.
النقا: الكثيب من الرمل، والمراد باليوم الحربُ التي كانت عند النقا.
والشفرة: حدّ السيف، اليمان: المنسوب إلى اليمن، والألف عوض عن ياء النسبة ولا تجامعها.
والمعنى: إن تفخروا بقتل زيدنا بزيدكم فلا فخر، فقد جرى ذلك بحكم السلطان وقوة الحكم، وكان ذلك بعد مدة، فلا يكون مثل قتلٍ من قوة البأس والشجاعة.
واستشهد المؤلف بالبيت على أن العلم ينكر ثم يضاف، فجرى في تعرفه مجرى أخيك وصاحبك.
وفي شرح الكافية: ٢٧٤/١، ذكر الرضي أنّ تعريف العلم المنكر بالإضافة أكثر من تعريفه باللام، وذهب إلى أنه يجوز أن يضاف العلم مع بقاء تعريفه فلا مانع من اجتماع التعريفين.. =

وَٱخْتُلِفَ في الداخلة على «بنات أَوْبَرَ» في قوله[١]:

ولقد جَنَيْتُكَ أكمؤاً وعساقلاً ... ولقد نهيتُكَ عن بنات الأَوْبَر

فقيل: زائدة للضرورة؛ أن «ابن أَوْبَر» عَلَمٌ على نوع من الكمأة، ثم جُمِعَ على «بنات أوبر»، كما يقال في جمع «ابن عِرْس»: «بنات عِرْس»[٢]، ولا يقال: بنو عِرْس[٣]؛ لأنه لما لا يَعْقِل، ورَدَّه[٤] السخاوي بأنها لو كانت زائدة لكان وجُودُها كالعَدَم، فكان يخفضه بالفتحة[٥]، لأن فيه العلميةَ والوَزْنَ[٦].

= وانظر البيت في شرح السيوطي: ١/٦٥، وشرح البغدادي: ١/٣٠٨، والخزانة: ١/٣٢٧، والصبّان: ١/٨٦.

(١) قائل البيت غير معروف. جنيتك: جنيت لك. أكمؤاً: جمع كمء، والكمء: واحد الكمأة.
والعساقل: ضرب من الكمأة، وأصله عساقيل، واحده عسقول فحذف المد للضرورة.
وبنات أوبر: كمأة صغار على لون التراب، بها زغب، يضرب بها المثل في الرداءة والقلة.
والشاهد في البيت «أل» الداخلة على بنات أوبر زائدة.
وانظر البيت في شرح البغدادي: ١/٣١٠، وشرح السيوطي: ١/١٦٦، وتوضيح المقاصد: ١/٢٦٣، والخصائص: ٣/٨٥، ورصف المباني: ٧٨، والإنصاف: ٣١٩، ومجالس ثعلب: ٥٥١، ٦٢٤، واللسان/ وبر.

(٢) ضبط عرس في طبعة الشيخ محمد محيي الدين بضم العين، وتبعه في ذلك مبارك وزميله، وهو كذلك في م٤/٢٣أ، والصواب بكسر العين كما أثبتُّه. وانظر الكتاب: ١/٢٦٤ - ٢٦٥.

(٣) قوله: «ولا يقال: بنو عرس» سقط من م٢/٩ب.

(٤) أي رَدَّ القول بزيادتها.
والسخاوي هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد المصري السخاوي الملقب علم الدين، اشتغل بالقاهرة على الشاطبي، ثم انتقل إلى دمشق، واشتهر بها، شَرَح (المفصل) و (الشاطبية)، توفي بدمشق سنة (٦٤٣هـ) وقد نيّف على تسعين سنة. والسخاوي نسبة إلى سخا بلدة بالغربية من أعمال مصر، والقياس سخوي غير أن الناس درجوا على ذلك. بغية الوعاة: ٢/١٥٢.

(٥) أي وليس بالكسرة كما فعل.

(٦) في م٣/٢٣ب «ووزن الفعل».

وهذا سهو[١] منه؛ لأن (أل) تقتضي أن يَنْجَرَّ الاسمُ بالكسرة، ولو كانت زائدة[٢] فيه، لأنه قد أُمِنَ[٣] فيه التنوين.

وقيل (أل) فيه لِلَمْح الأصل؛ لأن «أوبَرَ» صفة[٤] كحَسَن وحُسَيْن وأَحْمَرَ.

وقيل[٥]: للتعريف، وإن «ابن أوبَرَ» نكرة كأَبن[٦] لَبُون، فـ (أل) فيه مِثْلُها في قوله[٧]:

وابـن الـلَّبُـونِ إذا مـا لـزَّ فـي قَـرَنٍ   لـم يستطع صَوْلَةَ البُزْلِ القَنَاعِيسِ

---

(١) قال الدماميني (١١٣): «بلا شك، ومثل هذا محمول على طغيان القلم، وإلا فمثل هذا الأمر ظاهر لايخفى على أصاغر الطلبة فضلاً عن إمام فاضل».

(٢) «زائدة» سقطت من م٢٣/٣أ.

(٣) جرى في هذا على أن الصرف هو التنوين، والكسر إنما حذف سداً لذريعة التنوين فحذفه بالتبع، ولذا إذا اضطر إلى تنوين الممنوع جُرَّ بالكسرة. (الحواشي).

(٤) أي لأن (أوبر) صفة، فلما نقل ذلك اللفظ للعلمية الجنسية دخلت عليه (أل) للمح الأصل.

(٥) أي هي فيه للتعريف.

(٦) ابن اللبون وهو ولد الناقة إذا أوفى سنتين، ودخل في الثالثة.

(٧) قائل البيت جرير في قصيدة يهجو بها عمر بن لجأ التميمي.

ابن اللبون: من ولد الناقة الذي استكمل الثانية ودخل في الثالثة، وسمي بذلك لأن أمه ولدت غيره فصار لها لبن. اللبون: الناقة، والشاة ذات اللبن. إذا ما لُزّ: ما زائدة، لُزَّ: شُدّ، القَرَن: الحبل الذي يشد به البعيران ونحوهما فيقرنان معاً، الصولة: الحملة، البُزْل: جمع بازل، البعير الذي دخل في السنة التاسعة، وبزل نابه أي خرج. القناعيس جمع قِنعاس وهو الجمل العظيم الجسم الشديد القوة. قال: من رام إدراكي كان بمنزلة ابن اللبون إذا قُرِن في قَرَنٍ مع البازل القنعاس إذا صال عليه لم يقدر دفع صولته ومقاومته، وإن رام النهوض معه قصر عنه. واستشهد به المؤلف على أن ابن لبون نكرة فَعُرِّف بالألف واللام.

وانظر البيت في: الديوان: ٣٢٣، والكتاب: ٢٦٥/١، وشرح السيوطي: ١٦٧/١، وشرح الشواهد للبغدادي: ٣٥/١، واللسان (لبن)، والمقتضب: ٤٦/٤، ٣٢٠، وشرح المفصل: ٣٥/١.

قاله[١] المبرد، ويَرُدُّه أنه لم يُسْمَع «ابن أَوْبَرَ» إلا ممنوع الصرف[٢].

والثانية[٣]: كالواقعة في قولهم: «ادخلوا الأولَّ فالأولَّ»[٤]، و«جاءوا الجَمّاءَ الغفيرَ»، وقراءة بعضهم: ﴿لَيَخْرُجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾[٥][٦] بفتح الياء، لأن

---

(١) أي كون (ابن أوبر) نكرة واللام فيه للتعريف، ونقل هذا الرأي الأشموني: ١/١٤٠، وابن عقيل: ١/ ١٨٢، وفي توضيح المقاصد: ١/٢٦٥.
قال المبرد: «ألا ترى أن ابن مخاض، وابن لبون، وابن ماء، نكرات، وأنك إذا أردت أن تعرف شيئاً منها أدخلت فيما أضفت إليه ألفاً ولاماً فقلت: هذا ابن اللبون، ونحو ذلك لتعرف شيئاً من شيء كما تفعل في الخيل والكلاب ونحوها»، المقتضب: ٤/٤، ٣٢٠، وفي الكتاب (١/٢٦٥): «وأما ابن لبون وابن مخاض فنكرة لأنها تدخلها الألف واللام»، وفي شرح الأشموني: ١/١٤٠: «وزعم المبرد أن بنات أوبر ليس،، بعلم فأل عنده غير زائدة بل مُعَرِّفة».

(٢) ولو كان نكرة لصُرِف؛ إذ ليس فيه إلا وزن الفعل فقط؛ إذ هو اسم بالفرض وليس وصفاً. كذا عند الدماميني: ١١٤. ورَدَّ الدماميني رأي ابن هشام بأنه لا يلزم من كونه لم يسمع إلا ممنوع الصرف ألا يكون نكرة، وللمبرد ألا يلزمه فلا يتم الرد عليه، ولايخفاك أن الأعلام الإضافية يجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علماً وحده كأوبر وهريرة من ابن أوبر وأبي هريرة..
وعلق الشمني على قول الدماميني بأن المبرد لا يرى أن (ابن أوبر) علم في وقت من الأوقات، بل يرى أنه مع (أل) مُعَرّف بها وبدونها نكرة.
وفي حاشية الأمير: ١/٥١ للمبرد أن يجعل منعه من الصرف للوصفة الأصلية لا للعلمية.

(٣) الواقعة في شذوذ من النثر.

(٤) أي مترتبين، وفي رصف المباني (٧٨): «الحال شاذ في قولهم: ادخلوا الأول فالأول، وجاءوا الجماء الغفير».
والجماء: الجم، وهو الكثير، والغفير من الغفر وهو الستر، بمعنى الغافر، أي الساترين لكثرتهم وجه الأرض.

(٥) الآيـة: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾. المنافقون: ٦٣/٨.

(٦) ورد في الآية القراءات الآتية:

الحال واجبة التنكير، فإن قَدَّرْتَ ﴿ٱلْأَذَلَّ﴾ مفعولًا مطلقاً على حذف مضاف، أي خروج الأذَلّ كما قدره الزمخشري[١] لم يحتج إلى دعوى زيادة[٢] «أل».

* * *

= ـ قراءة الجمهور: «ليُخْرِجَنّ» وعليها فالأعزُّ فاعل، والأذلَّ مفعول به

ـ قراءة الحسن وابن أبي إسحاق والمسيبي: «لنُخرِجَنّ» بالنون، الأعز: مفعول به، والأذل: حال.

ـ قراءة قوم: «ليَخْرُجَنّ» بالياء مفتوحة وضم الراء فالأعز: فاعل، والأذل: حال.

ـ قراءة «ليُخْرَجَنَّ» بالبناء للمفعول فالأعز: مرفوع به، والأذل: نصب على الحال.

قال أبو حيان بعد عرض هذه القراءات: «ومجيء الحال بصورة المعرفة مُتَأَوَّل عند البصريين، فما كان منها بأل فعلى زيادتها لا أنها معرفة». انظر البحر المحيط: ٢٧٤/٨، وشواذ ابن خالويه: ١٥٧، والتبيان للعكبري: ١٢٢٤/٢، والإتحاف: ٥١٣. وارجع إلى كتابي «معجم القراءات» ففيه بيان أوفى مما ذكرته هنا.

(١) الكشاف: ٢٣٥/٣، قدر هذا في قراءة الحسن ومن معه بالنون قال: معناه خروج الأذل أو إخراج الأذل أو مثل الأذل.

(٢) لزوال ما كان محوجاً إليه وهو جعل الأذل حالاً.

تنبيه

كتب الرشيد ليلة إلى القاضي أبي يوسف[١] يسأله عن قول القائل[٢]:

فإن تَرْفُقي يا هندُ فالرّفقُ أَيْمَنُ وإن تَخْرُقي يا هندُ فالخرْق أَشْأَمُ[٣]
فأنتِ طلاقٌ والطلاقُ عزيمة ثلاث، ومن يَخْرُقْ أَعَقُّ وأَظْلَمُ[٤]

---

(١) هو القاضي يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة، وهو فقيه محدث، وولي قضاء بغداد فترة من الزمن، وهو أول من لقب قاضي القضاة. توفي عام (١٨٢هـ).
وفي حاشية الأمير (٥١/١): «قيل: الصواب أن السؤال من الكسائي لمحمد، قلنا: تعدد الواقعة ممكن، وشنع الكمال ابن الهمام على المصنف بأنه جهل بمقام الاجتهاد، فإنه يستلزم معرفة أساليب الكلام، فلا يحتاج أبو يوسف إلى مراجعة الكسائي.
قلنا: هذا من تعاون العلماء ومشاركتهم خصوصاً أهل دولة واحدة، بل هو عين إمامية أبي يوسف وكما له؛ حيث لم يستقل برأيه مع عدم احتياجه، وهكذا شأن السلف. ولعمري الكسائي أحد القراء السبعة، وإمام في العربية يتكلم معه في مثل هذا» انظر الدسوفي: ٥٦/١.

(٢) قائل هذه الأبيات غير معروف. وهي في أمالي الزجاجي: ٣٣٨، والمبسوط للسرخسي: ٧٧/٦، وخزانة الأدب: ٦٩/٢ ـ ٧٥ والأشباه والنظائر: ٨٨/٣، وشرح المفصل: ١٢/١.
واستقصى الكلام في هذه المسألة أبو علي الفارسي في المسائل القصرية، وانظر قصة الأبيات في شرح الشواهد للبغدادي: ٣٢٤/١، وفيه روايات غير ما أثبته المصنف هنا، فقد نقل عن الفارسي أن يحيى الرقي قال: أرسله الكسائي إلى محمد بن الحسن ليسأله عن الجواب في هذه الأبيات، فأتى محمداً بها فسأله...، قال: وهذا هو المسطور في كتب الحنفية كالمبسوط وشرح الكنز للزيلعي.

(٣) الرفق: ضد العنف، والخُرْق: ضد الرفق، يقال خرق كفرح وكرم. أيمن: من اليمن وهو البركة، والأشأم: من الشؤم وهو ضد اليمن.

(٤) ذهب ابن يعيش في شرح المفصل: ١٣/١، إلى أن قوله: «ومن يخرق أعق وأظلم، حذف الفاء الذي هو جواب الشرط، والمبتدأ أيضاً، والمعنى فهو أعق وأظلم، وهو من ضرورات الشعر المستقبحة» وينقل هذا أصحاب الحواشي عن ابن يعيش، ويرد عليه الدماميني بقوله: «قلت: هذا بناء على أن (من) شرطية، وهو غير متعين في البيت لجواز أن تكون (مَن) هنا موصولة، =

فقال: ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث وإذا نصبها؟

قال أبو يوسف: فقلت هذه المسألة[١] نحوية فقهية، ولا آمَنُ الخطأ إنْ قلتُ فيها برأيي، فأتيت الكسائيّ وهو في فراشه فسألته، فقال: إن رفع ثلاثاً طَلُقَتْ[٢] واحدة؛ لأنه قال: «أنت طلاق»[٣]، ثم أخبر[٤] أنّ الطلاق التام ثلاث. وإن نصبها طَلُقت ثلاثاً، لأن معناه أنت طالق ثلاثاً، وما بينهما جملة معترضة.

فكتبتُ بذلك إلى الرشيد، فأرسل[٥] إليّ بجوائز، فوجهت[٦] بها إلى الكسائي. انتهى ملخصاً.

= وتسكين القاف للتخفيف.. وأعق خبر المبتدأ الذي هو مَن الموصولة، فلا حذف ولا ضرورة ولا قبح» (ص: ١١٥) ونبه على ذلك الدسوقي والأمير.

وهذا الذي ذكر لابن يعيش وردّه الدماميني ذهب إلى مثله الزجاجي في أماليه حيث قال: «وأما قوله: ومن يخرق أعق وأظلم فمن كلام الشعر خاصة، ولايجوز في منثور الكلام؛ لأنه حذف الفاء التي هي جواب الجزاء وحذف المبتدأ أيضاً».

انظر مجالس العلماء: ٣٤٢

(١) في م٢/١٠أ، وم٤/٢٤أ، والأمير، والدماميني، والدسوقي: «مسألة».

(٢) في القاموس: من باب نصر وكرُم، وفي الصحاح: طَلَق بفتح اللام، وذكر مثل هذا الدسوقي في حاشيته: ٥٦/١، وأشار الأمير إلى الخلاف بين صاحب القاموس وصاحب الصحاح في الضبط، وفي اللسان (طلق): «وطلقت بضم اللام، ابن الأعرابي: طلُقت من الطلاق أجود، وطلَقت بفتح اللام جائز».

ونص الصحاح: «وطلّق الرجل امرأة تطليقاً، وطَلَقت هي بالفتح تطلق طلاقاً».

(٣) في الدماميني:/١١٥: «أنت طالق».

(٤) أي فثلاث خبر عن الطلاق، يعني الطلاق التام ثلاث، والجملة استئنافية، وهذا يشير إلى أن (أل) في الطلاق للكمال.

(٥) «فأرسل إلي» العبارة مكررة في م٢/١٠أ.

(٦) ذكر الدماميني أن هذا فيه دليل على إنصاف أبي يوسف وورعه ومكارم أخلاقه.

وأقول: إنّ[1] الصواب أنّ كلاًّ من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث، ولوقوع الواحدة، أما الرفعُ فلأن (أل) في الطلاق إما لمجاز الجنس[2] كما تقول: «زيدٌ الرجلُ» أي هو الرجلُ المُعْتَدُّ به، وإما للعهد الذكري مثلها في: ﴿فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾[3]، أي وهذا الطلاق المذكور عزيمةً ثلاث.

ولا تكون للجنس[4] الحقيقي؛ لئلا يلزم الإخبار عن العام بالخاص كما يقال[5]: «الحيوان إنسان»، وذلك باطل؛ إذ ليس كل حيوانٍ إنساناً، ولا كل طلاق عزيمةٌ وثلاثٌ[6]، فعلى العهدية تقع[7] الثلاث، وعلى الجنسية تقع واحدة كما قال الكسائي.

---

(١) سقطت «إنّ» من م٢/١٠أ.

(٢) أي أشير بها للجنس على سبيل المجاز، كأنه قال: إن هذا الجنس منحصر في الثلاث، وهذا هو وجه التجوز.

(٣) الآيتان: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ رَسُولٗا شَٰهِدًا عَلَيۡكُمۡ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا * فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذۡنَٰهُ أَخۡذٗا وَبِيلٗا﴾ سورة المزمّل: ٧٣/ ١٥-١٦.

(٤) وهي التي تخلفها كل حقيقة. وفي الشمني: ١/١١٦، رَدُّ ابن الصائغ، فقد ذهب إلى أنه يمكن على إرادة الكل المجموعي، ورد هذا الشمني بأن الاستغراق عندهم من باب الكلية على أن مجموع أفراد الطلاق أكثر من ثلاث بما لا يحصى إلا أن يخصه بما كان في عقد واحد. وفي حاشية الأمير: ١/٥١، رَدُّ ابن الصائغ، ورَدُّ الشمني على رَدِّه.

(٥) في م٢/١٠أ «كما لا يقال» بزيادة «لا» وفي م٣/٢٤أ: «تقول».

(٦) في ط المغني «ولا ثلاثاً». (١/٧٧) وكذلك في م٤/٢٤ب عزيمةً وثلاثاً بالنصب.
وفي الدماميني (١١٦): «عزيمةٌ وثلاثٌ» هذا من عطف الجمل، ولو نصبت عزيمة وثلاث لجاز، وكان من عطف المفردات. وانظر الدسوفي: ١/٥٦ وسقط «ثلاث» من م٢/١٠أ.

(٧) في طبعة المغني ١/٧٧ «يقع». وذكر الدماميني (١١٦) أن هذا الوجه فات الكسائي.
والعام هو الطلاق المراد به كل طلاق. أما الخاص فهو ثلاث، الذي هو فرد من أفراد ذلك العامّ.

وأما النصب فلأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق[١]، وحينئذٍ يقتضي[٢] وقوع الطلاق الثلاث؛ إذ المعنى: فأنت طالق ثلاثاً[٣]، ثم اعترض بينهما بقوله: والطلاق عزيمة، ولأن يكون[٤] حالًا من الضمير المستتر في عزيمة[٥]، وحينئذٍ لا يلزم وقوع الثلاث[٦]؛ لأن المعنى والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثاً، فإنما يقع مانواه[٧].

---

(١) أي على أنه معمول «لطلاق» الأول كما هو المتبادر. كذا عند الدسوقي ١/٥٦.

(٢) أي النصب على ذلك الوجه.
وسقط لفظ «الطلاق» من م٢/١٠أ، وم٣/٢٤أ، والدماميني: ١١٦.

(٣) وذلك كما قال الكسائي.
وقال الدماميني (١١٦): «ولا معنى لثم هنا، والأحسن أن لو قال: واعترض..».
وعلق الأمير على ذلك بقوله: «قال الشارح: المحل للواو. قلنا راعى المصنف المعنى في قول الأصل كذا، ثم طرأ الاعتراض، أي بعد ذلك الأصل تقديراً» انظر: ١/٥٠.

(٤) أي ويحتمل لأن يكون. وفي م٢/١٠: «أن يكون».

(٥) أي لأنها وإن كانت مصدراً مؤولة بالمفعول كما أن «طلاق» مؤول بطالق.
وعند الدماميني (١١٦) اعتراض على قوله: إن في العزيمة ضميراً مستتراً فهي مصدر، والمصدر لا يضمر فيه، ثم ذكر أن ذلك إذا لم يؤول، وهنا مؤول، فيحتمل الضمير كما في: زيد عدل.

(٦) وفيه نظر، أما أولاً فلأن الكلام محتمل لوقوع الثلاث على التقدير الذي ذكره بأن تجعل (أل) للعهد الذي تقدم له في أحد وجهي الرفع، كأنه قال: والطلاق الذي ذكرته ليس بلغو ولا لعب، بل هو معزوم عليه حالة كونه ثلاثياً. انظر هذا في الدماميني: ١١٦ وانظر مثل هذا عند ابن يعيش: ١/١٣، وانظر مجالس العلماء: ٣٤١.
وقال الدسوقي (١/٥٦): «غرضه بهذا إفادة أن الحال في معنى الظرف، كما تقول: جاء زيد راكباً أي في حال ركوبه، فاندفع ما يقال: إنه لا داعي للإتيان بقوله: إذا كان إلخ مع جعل ثلاثاً حالاً من الضمير في عزيمة».

(٧) أي: بقوله: أنت طلاق.

هذا ما يقتضيه[١] معنى هذا اللفظ مع قطع[٢] النظر عن شيء آخر[٣].

وأما الذي أراده هذا الشاعر المعين فهو الثلاث؛ لقوله بَعْدُ[٤]:

فبِينْي بها أنْ كنتِ غيرَ رفيقةٍ وما لأمرئٍ بعد الثلاثِ مُقَدَّمُ[٥]

* * *

---

(١) في م٢/١٠أ: «تقتضيه معنى هذه اللفظة».

(٢) عبارة «مع قطع النظر عن شيء آخر» العبارة ساقطة من م١/٢٠، وم٤/٢٤ب، وأثبتها المصحح على هامش م/٤.

(٣) أي من قواعد الفقهاء واستحساناتهم، من قولهم: إذا احتمل اللفظ للواحدة وغيرها لم يلزمه إلا واحدة، وحينئذٍ فلا يلزم إلا واحدة رَفَعَ أو نَصَبَ، وهذا غير مطرد عند كل الفقهاء. انظر هذا عند الدسوقي: ٥٦/١.

وفي الخزانة، ٧٢/٢: «ولابد في سائر التقادير في وقوع أصل الطلاق عند الشافعية من النية كما هو ظاهر؛ لأن «أنت طلاق من الكنايات عندهم».

وأخذ ابن يعيش برأي الشافعية ولم يصرح بذلك. انظر شرح المفصل: ١٢/١. وانظر رأي الشافعية في نهاية المحتاج: ٧١/٦، وإعانة الطالبين: ٩/٤.

(٤) في م٣/٢٤أ «بعده».

(٥) البينونة: الفراق، وبها: الضمير عائد على الثلاث المتقدم ذكره. و«أن» هنا مصدرية، أي فارقيني بهذه التطليقات لأجل أن كنت غير رفيقة.

ووجدته في شرح المفصل ١٢/١: «إن» كذا على الشرط. وكذلك ط الشيخ محمد محيي الدين: ٥٤/١.

والمقدَّم: مصدر ميمي من قدّم بمعنى تقدم، أي ليس لأحد تقدّم إلى العِشْرَة والألفة بعد إيقاع الثلاث؛ إذ بها تمام الفرقة، الدماميني: ص١١٦.

ولهذه المسألة دراسة وافية في كتابي «ابن يعيش وشرح المفصل» نشر جامعة الكويت عام ١٩٩٩- تحت عنوان «مسائل فقهية نحوية».

مسألة

أجاز الكوفيون[١] وبعض البصريين[٢] وكثير من المتأخرين[٣] نيابة (أل)[٤] عن الضمير المضاف إليه، وخرّجوا على ذلك: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[٥][٦]، و«مررت برجل حَسَنِ الوجهُ»، و«ضُرب زيدٌ الظهرُ والبطنُ»، إذا رُفِع[٧] الوجه والظهر والبطن.

---

(١) انظر الجنى الداني: ١٩٩، فالمسألة فيه، وقد أخذ هذا ابن هشام عنه.

(٢) أي بعض المتقدمين منهم.

(٣) أي المتأخرين من البصريين.

(٤) اختلف العلماء في نيابة «أل» عن الضمير المضاف إليه، فمنعه أكثر البصريين، وجوزه الكوفية وبعض البصريين، وكثير من المتأخرين، وخرّجوا عليه ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ - النازعات: ٤١/٧٩ - ومررت برجل حسنِ الوجه.
والمانعون قدروا: (له) و (منه)، وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة.
والنص في همع الهوامع: ٢٧٦/١، وفي شرح الكافية، ١٣١/٢ قال الرضي: «ويكون اللام عند الكوفيين عوضاً من المضير نحو: مررت برجل حسن الوجه، أي وجهه، وعند البصريين لا يعوض اللام من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة إذا كانت جملة والخبر المشتق، ويجوز في غيره..».

(٥) الآية/٤١/ من النازعات، وقبلها ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾.

(٦) قال أبو حيان: «هي: مبتدأ أو فصل، والعائد على (مَن) مِن الخبر محذوف على رأي البصريين، أي المأوى له، وحَسّن حذفه وقوعُ المأوى فاصلة، وأما الكوفيون فمذهبهم أن (أل) عوض من الضمير» البحر المحيط: ٤٢٣/٨، وانظر الكشاف: ٣١١/٣، وعند الدماميني: ١١٧ مثل ما في الكشاف فهو غالباً ما يتتبع نص الزمخشري ويأخذ عنه.

(٧) قيد ذلك بالرفع ليحتاج إلى الضمير الرابط فتجعل (أل) نائبة عنه، والأصل مررت برجلٍ حسنٍ وجهُه، فحذف ضمير الغيبة، ونابت (أل) عنه. ولو نصب أو جَرّ فالصفة محتملة لضمير الموصوف فلا تحتاج إلى تقدير رابط، ولا ضرورة إلى جعل اللام نائبة عن الضمير؛ لأن في الصفة ضميراً مرفوعاً بها عائداً على موصوفها. انظر هذا في الدماميني: ١١٧، والشمني: ١١٧. =

والمانعون[١] يقدِّرون[٢]: هي المأوى له[٣]، والوجه منه[٤]، والظهر والبطن منه[٥]، وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة[٦].

وقال الزمخشري في ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾[٧]: إن الأصل أسماء المسميات[٨]، وقال أبو شامة[٩]

= وفي حاشية الأمير ٥٢/١: «الظهر والبطن، هما بدل بعض، وفي المعنى للإحاطة كالتوكيد بكل، وكلاهما لابد له من ضمير، فإن نصبت على نزع الخافض أو مفعولاً مطلقاً أي: ضُرِب الظهرَ لم يحتج لضمير». وتفصيل كلام الأمير عند الدماميني: ١١٧.

(١) وهم الذين تكون (أل) عندهم غير نائبة عن شيء.

(٢) في م٢/١٠أ «يقدرون له في الآية، ومنه في الأمثلة».

(٣) في الآية.

(٤) في م٢٠/١ «والظهر والبطن منه والوجه منه». والوجه أي في المثال الثاني.

(٥) في المثال الثالث وفي طبعة المغني ٧٧/١ زيادة «من الأمثلة».

(٦) أي جواز نيابة (أل) عن الضمير، فلا يجوز جاء الذي قام الغلام، على نية غلامه. حاشية الأمير: ٥٢/١.

وذكر الدماميني أن كثيراً منهم لم يتعرض لهذا القيد. انظر: ١١٧.

وذكرت قبل قليل نص الرضي من شرح الكافية: ١٣١/٢ «بغير الصفة والصلة».

(٧) الآية: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ سورة البقرة/٣١.

(٨) في الكشاف: ٢١٠/١: «الأسماء كلها أسماء المسميات، فحذف المضاف إليه لكونه معلوماً مدلولاً عليه بذكر الأسماء؛ لأن الاسم لابد له من مُسَمّى، وعوض من اللام كقوله: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ مريم ٤/١٩».

(٩) هو عبد الرحمن بن إسماعيل شهاب الدين الدمشقي الشافعي المشهور بأبي شامة، لشامة كبيرة كانت من حاجبه الأيسر، ولد سنة (٥٩٩) بدمشق، وقرأ القراءات على السخاوي، وولي مشيخة دار الحديث، توفي سنة (٦٦٥)، وله شرح على الشاطبية. غاية النهاية ٣٦٥/١ - ٣٦٦.

في قوله[١]:

بدأتُ بـ «بآسم الله» في النظم أولاً [تبارك رحماناً رحيماً ومَوْئلًا][٢]

إن الأصل (في نظمي)[٣]، فجوَّزا[٤] نيابتها عن الظاهر، وعن ضمير الحاضر، والمعروف من كلامهم[٥] إنما هو التمثيل بضمير الغائب[٦]..

---

(١) أي قول الشاطبي، وهو القاسم بن فيّرة بن خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي نسبة إلى شاطبة، قرية بجزيرة الأندلس، كان إماماً في علوم القرآن، متقناً لأصول العربية، مجيداً في النظم صالحاً، محفوظ اللسان، له تصانيف، ولد آخر سنة (٥٣٨) وتوفي سنة (٥٩٠) بمصر. غاية النهاية ٢/٢٠.
والبيت من أول قصيدة للإمام الشاطبي في القراءات السبع، والمعنى: بدأت باسم الله في نظمي نظماً أولاً لم أُسْبَق إليه، أو بدأت بذلك أول نظمي. والموئل: الملجأ. وقد أنشده المؤلف على أن أبا شامة قال: (أل) في النظم خلف عن ياء المتكلم، وانظر بيان هذا في شرح الشواهد للبغدادي ١/٣٣٦. وشرح الشاطبية/٧.

(٢) سقط «أولاً» من م١ و م٢، وأثبت في م٤/٢٥أ و م٣/٢٤أ بخط صغير من مصحح النسخة.

(٣) قال السمين: «أما كون (أل) يقوم مقام الإضافة فعبارة غريبة، وإنما مسألة الخلاف هل يقوم مقام الضمير أولا، فمذهب الكوفيين نعم، والبصريون يمنعون ذلك..» انظر شرح الشواهد للبغدادي: ١/٣٣٦.

(٤) أي الزمخشري وأبو شامة.

(٥) أي كلام النحاة القائلين بجواز نيابة (أل) عن اسم آخر.

(٦) لا عن الظاهر كما فعل الزمخشري، ولا عن الحاضر كما فعل أبو شامة، وذكر الدماميني أن ما نسبه إليهما هو ظاهر كلامهما، ولكن الزمخشري نفي ذلك في قوله: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ انظر الدماميني: ١١٧.
قلتُ هو كذلك، فقد قال في الكشاف ٣/٣١٠: «المعنى فإن الجحيم هي مأواه، كما تقول للرجل: غُضَّ الطرف، تريد: طرفك، وليس الألف واللام بدلاً من الإضافة، ولكن لما عُلِم أن الطاغي هو صاحب المأوى، وأنه لايغض الرجل طرف غيره تُرِكَت الإضافة، ودخول حرف التعريف في المأوى وفي الطرف للتعريف؛ لأنهما معرفان بأل».

= كما أخذ الدماميني على ابن هشام أنه نسب إلى أبي شامة ما ادعاه في بيت الشاطبي، ووقع مثله للزمخشري ولم ينسبه إليه، وذلك أنه قال في قوله: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ﴾ أي المسميات فحذف المضاف إليه لكونه معلوماً مدلولاً عليه بذكر الأسماء، لأن الاسم لابد له من مسمى، وعُوِّض عنه اللام كقوله: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾: «وهو ظاهر في أن الأصل في الآية الأخيرة، واشتعل رأسي، فحذف المضاف إليه الذي هو ضمير الحاضر وعوض عنه اللام، فهذا كقول أبي شامة في ذلك البيت سواء ومع ذلك أهمله المصنف» الدماميني: ١١٧، والكشاف ٢١٠/١.

مسألة

من الغريب أن «أل» تأتي للاستفهام[١]، وذلك في حكاية قُطْرُب[٢] عن بعض العرب[٣]: «أل فَعَلْتَ»، بمعنى: هل فعلت، وهو من إبدال الخفيف[٤] ثقيلًا كما في الآل عند سيبويه[٥]، لكن سهل ذلك[٦] لأنه جُعِل وسيلة إلى الألف التي هي أخف الحروف[٧].

* * *

---

(١) في الأمير: ٥٢/١، والدسوقي ٥٧/١: «وهي ليست أصلية، وإنما هي كـ «أم» المُعرِّفة».

(٢) عند الدماميني ١١٨: «حكاية ثعلب»، وعند الدسوقي: «وفي نسخة حكاية ثعلب، ولعلهما ناقلان لهذه اللغة عن العرب». وفي شرح المفصل: ١٦/١٠ نسب هذا القول إلى أبي عبيدة، وانظر سر صناعة الإعراب: ١٢٠/١.

(٣) «بعض العرب» عند الدماميني العبارة من الشرح وليست من المتن.

(٤) الهاء خفيفة والهمزة ثقيلة بالنسبة إليها، ومثل هذا الإبدال ما جرى في الآل، أي كما في إبدال الهمزة من الهاء في الآل عند سيبويه. وفي اللسان (أول): وآل الرجل أهله وعياله، فإما أن تكون الألف منقلبة عن واو، وإما أن تكون بدلاً من الهاء، وتصغيره أويل وأهيل.

(٥) وخص هذا بسيبويه لأن غيره يرى أن الآل واويّ العين فحركها، فقلبت الواو فيه ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها على القياس، فلا يكون نظيراً لما نحن فيه. الدماميني ١١٨.

(٦) أي ذلك الإبدال في الآل.

وفي الجملة هنا تقديم وتأخير، ففي م٢/١٠أ، وم٤/٢٥أ: «ولكن ذلك أولى» وفي م٣/٢٤ب: «لكن ذلك سهل» وكذلك عند الدماميني: ١١٨، وطبعة مبارك وزميله: ٧٨/١.

(٧) وذلك لأن الهاء الساكنة أبدلت همزة ساكنة، فاجتمعت همزتان في كلمة، أولاهما مفتوحة، والثانية ساكنة، فوجب إبدال الساكنة حرفاً مجانساً لحركة ما قبلها وهو الألف، إذ هو المجانس للفتحة. الدماميني: ١١٨.

١٢ ـ أَمَا

أَمَا: بالفتح والتخفيف على وجهين:

١ - **أحدهما**: أن تكون حرف استفتاح[١] بمنزلة (أَلَا)[٢]، ويكثر[٣] قبل القسم، كقوله[٤]:

أَمَا والذي أَبْكى وأَضْحكَ والذي ... أماتَ وأَحْيَا والذي أَمْرُهُ الأَمْرُ

---

(١) النص في م٣/٢٤ب «أحدهما: أن تكون حرف استفتاح ومعناها التنبيه..».
وفي حاشية الأمير ٥٢/١ «سرى [كذا! ولعله جَرَى] المصنف على تعبير المعربين هنا، مع أنه تعقبهم في (ألا) بأنهم يذكرون موضعها ويهملون معناها وهو التنبيه، وقد نَبّه على ذلك السيوطي» وانظر همع الهوامع: ٣٦٩/٤، وحاشية الدسوقي: ٥٧/١.
وقال ابن هشام في (ألا): «ألا: على خمسة أوجه، أحدها: أن تكون للتنبيه، فتدل على تحقيق ما بعدها، وتدخل على الجملتين، ويقول المعربون: حرف استفتاح، فيبينون مكانها، ويهملون معناها..».
وهي عند ابن مالك وأبي حيان للاستفتاح، قال ابن مالك في التسهيل: ٢٤٤ «وقد يُعْزَى التنبيه إلى (أَلاَ) و (أَمَا)، وهما للاستفتاح مطلقاً».

(٢) وهذا يعني أنه يُبْتَدَأ بها الكلام، وتفيد تنبيه المخاطب لما يأتي بعدها. وانظر شرح الكافية: ٣٨٠/٢.

(٣) في م٤/٢٥أ: «وتكثر» بالتاء، وكذلك في المطبوع، وفي همع الهوامع: ٣٦٨/٤ بالياء كما جاء في بقية المخطوطات.

(٤) البيت من قصيدة لأبي صخر الهذلي، وأورد بعضها أبو تمام في باب النسيب من الحماسة، والأصبهاني في الأغاني، وذكرها القالي في أماليه.
وذكر هذا البيت الزمخشري عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾ آية (١٢) من سورة البقرة على أن (أما) أخت (ألا)، وهي من مقدمات القسم وطلائعه. الكشاف: ١٣٨/١، وانظر شواهد الكشاف: ٧١.

=

وقد تُبْدَلُ همزتُها هاءً، أو عيناً[١] قبل القسم، وكلاهما مع ثبوت الألف وحذفها[٢]، أو تُحْذَف[٣] الألف مع ترك الإبدال[٤].

وإذا وقعت (أنّ)[٥] بعد (أمَا) هذه كُسِرَت[٦] كما تُكْسَرُ بعد (ألا) الاستفتاحية[٧].

= وبعد هذا البيت قوله:

لقد تَركَتْني أَحْسُدُ الوحشَ أَنْ أَرَى أَلِيفَيْن مِنها لا يَرُوْعُهُما الذُّعْرُ

وجواب القسم في البيت الأول جاء في أول البيت الثاني، وقد جاء على هامش المخطوط م٣/٢٤ب.

ومعنى أمره الأمر: الأمر الذي لا مَرَدّ له.

وأبو صخر هو عبد الله بن سالم السهمي الهذلي، شاعر إسلامي في الدولة المروانية، كان مُتَعَصِّباً لبني مروان، ومواليًا لهم، وله في عبد الملك بن مروان وأخيه عبد العزيز مدائح كثيرة.

وانظر البيت في رصف المباني: ٩٧، وشرح المفصل: ١١٤/٨، واللسان (رمث)، وشرح البغدادي: ٣٣٨/١، وشرح السيوطي: ١٦٩/١، والخزانة/ ٥٥٣/١، وشرح أشعار الهذليين: ٩٥٦/٢، وأمالي القالي: ١٤٦/١، ١٤٧، وهمع الهوامع: ٣٦٨/٤، والحماسة بشرح التبريزي: ١١٩/٣.

(١) فيقال: هَمَا واللهِ لأَشْكُرَنَّكَ، وعَمَا والله لأجاهدَنّ، وانظر همع الهوامع: ٣٦٨/٤.

(٢) أي: هما وعما، وهَمَ وعَمَ.

(٣) في م٣/٢٤أ «يُحْذَف».

(٤) مثل: أَمَ والله لأقومَنّ، وفي همع الهوامع: ٣٦٨/٤ أو تُحْذَفُ الألف في الأحوال الثلاثة فيقال: أَمَ همَ عمَ، لغات. الجنى الداني: ٣٩٠.

وفي شرح المفصل قال ابن يعيش: «وحكى محمد بن الحسن عن العرب: أَمَ والله لأفعلَنَّ، يريدون: أَمَا والله، فحذفوا الألف تخفيفاً، قال: وذلك شاذ قياساً واستعمالاً..» (١١٦/٨). ونقل الدماميني نص ابن يعيش في حاشيته: ١١٨.

(٥) في م٣/٢٤ب: «إنّ» بكسر الهمزة.

(٦) تقول: أما إنّ زيداً قائم.

(٧) مثل قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ سورة يونس ٦٢/١٠.

٢ - **والثاني**(١): أن تكون بمعنى (حَقّاً)، أو (أَحَقّاً)، على خلاف في ذلك سيأتي، وهذه تُفْتَح بعدها (إنّ)(٢)، كما تفتح بعد (حقاً)، وهي(٣) حرف عند ابن خروف(٤)، وجَعَلَها مع (أَنّ) ومعموليها كلاماً تركَّب من حرف واسم، كما قاله الفارسي في (يا زيد)(٥).

---

(١) من معاني «أَمَا».

(٢) في طبعة الشيخ محمد محيي الدين/ ٥٥: «وهذه تفتح أنّ بعدها..» ومثل هذا عند مبارك وزميله: ٧٩/١، وما أثبتُّه من المخطوطات، فقد اتفقت على هذا. كما وردت (أن) مفتوحة في م٢/١٠، والمطبوع.
تقول: في هذه الحالة أَمَا أنك ذاهب، أما أَنَّه قائم.
ولا تكون هنا حرف ابتداء، وإنما هي في تأويل الاسم، وذلك الاسم مُقَدّر. وفي الجنى الداني: ٣٩١، جعل أَمَا بمعنى حقاً، فتفتح بعدها كما تفتح بعد حقاً؛ لأنها مؤولة بمصدر مبتدأ، وحقاً مصدر واقع ظرفاً مُخْبَراً به. وانظر شرح المفصل: ١١٥/٨، وهمع الهوامع: ٣٦٨/٤.

(٣) أي التي تقع «أنَّ» بعدها.

(٤) عبارة ابن خروف في الجنى الداني/ ٣٩١ - ٣٩٢: «وفي كلام ابن خروف تصريح بحرفيتها فإنه جعل (أما أَنَّك ذاهب) بفتح الهمزة من تركيب حرف مع اسم، نحو يا زيد، على مذهب أبي علي».
وأشار إلى هذا الدماميني ص: ١١٨، من حاشيته.
ونص ابن خروف في همع الهوامع أيضاً: ٣٦٨/٤، وعلق المحقق عبد العال سالم بقوله: «هذا النص منقول من المغني: ٥٢/١، ولم يَعْزُهُ السيوطي إلى صاحبه». اهـ.
قلتُ: صاحب المغني ينقل عن الجنى الداني كثيراً دون عَزْوٍ، وهذا مما نقله عن المرادي ولم يشر إليه، فليكن عمل السيوطي بمنزلة عمل ابن هشام.

(٥) في الخزانة: ٣٠٧/٤، نقل البغدادي نص ابن هشام عن ابن خروف وقال: «وهذا بعيد عن الصواب بمراحل كما لا يخفى» ولم يبيّن سبب هذا البعد.
وفي حاشية الأمير: ٥٢/١: «لكن موضوع الفارسي اسم وحرف صورة، وفي المعنى جملة؛ لنيابة «يا» عن أدعو، وموضوع ابن خروف جملة/ صورة في تأويل اسم وحرف؛ لأنّ أنّ المفتوحة مع معموليها في تأويل المفرد..».

وقال بعضهم: اسم[١] بمعنى (حقاً).

وقال آخرون: هي كلمتان[٢]: الهمزة للاستفهام، و(ما) اسم بمعنى شيء، وذلك الشيء حق[٣]، فالمعنى: أحقاً، وهذا هو الصواب[٤]، وموضع (ما) النصب على الظرفية[٥] كما انتصب (حقاً) على ذلك في[٦]

= آخر النص مصحف في نسخة الأمير وقد أتممته من حاشيه الدسوقي: ٥٨/١ وعنده بعد قوله: «المفرد: مبتدأ ولا خبر له عنده».

(١) في طبعة الشيخ محمد محيي الدين: «هي اسم» ووضع «هي» بين حاصرتين ليبيّن أنها زيدت على النص، وأن السياق يقتضيها، وتبعه مبارك وزميله فزاداها على النص دون وضعها بين حاصرتين، وهي ليست في المخطوطات.
وعندما تكون بمعنى حقاً تكون بسيطة غير مركبة، انظر همع الهوامع: ٣٦٨/٤، والجنى الداني: ٣٩٠.

(٢) وتكون عندئذ مركبة. وعبارة ابن هشام كعبارة المرادي قال: «وشرح بعضهم كلام سيبويه بأنها إذا فتحت [إنّ] فالهمزة للاستفهام و «ما» بمنزلة شيء، ذلك الشيء حق، فكأنك قلت: أحقاً أنك ذاهب، وانتصابه على الظرف». انظر الجنى الداني: ٣٩٠.

(٣) في م٣/٢٤ب: «وذلك حق» بسقوط لفظ «الشيء» منه.

(٤) بعد أن شرح المرادي الوجهين في «أما» ذكر أنها على الرأي الأول كلمة واحدة، وعلى الرأي الثاني كلمتان، ثم قال: «إلا أنّ في عَدِّها من الحروف نظراً؛ لأن التقدير السابق يأباه». الجنى الداني: ٣٩٠، يعني بذلك رأي ابن خروف في جعلها من الحروف وهو المذكور قبل قليل.

(٥) أي موضع «ما» على هذا القول، وهو كونها مركبة من حرف وهو الهمزة واسم وهو «ما»، وقوله على الظرفية أي المجازية، كأن الحق مكان. (الدسوقي: ٥٨/١، والأمير: ٥٣/١)، وفي الجنى الداني: ٣٩٠: «حقاً مصدر واقع ظرفاً مخبراً به» وانظر الكتاب: ٤٦٨/١. وفي شرح المفصل: ٨/ ١١٥: «وتُقَدَّرُ الظرف: أفي حق أنك قائم، وتكون أنّ وما بعدها في موضع رفع بالظرف عند أبي الحسن، وعند سيبويه في موضع مبتدأ في هذا الموضع...».

(٦) في نسخة الشيخ محمد محيي الدين ونسخة مبارك وزميله «في نحو» وليس هذا في المخطوط.

قوله[١]:

أَحَقّـاً أنّ جِيـرَتَـنـا اسْـتَـقَـلُّـوا [فَـنِـيَّـتُـنـا ونِـيَّـتُـهُـم فـرِيـقُ]

وهو قول سيبويه[٢]، وهو الصحيح، بدليل قوله[٣]:

أفي الحقِّ أني مُغْرَمٌ بكِ هائمٌ وأنكِ لا خَلٌّ هواكِ ولا خَمْرُ

---

(١) ذكر ابن هشام صدر البيت. وعجزه ما أثبتُّه، وفي شرح البغدادي قائله العبدي، وهو المفضل النكري من عبد القيس، ونُكري نِسْبَةً إلى نُكرة، وفي الحماسة البصرية صاحب البيت: عامر ابن أسحم بن عَدِيّ البكري جاهلي، وقيل شيباني، وذكر ابن سلام الحمجي أن اسمه المفضل ابن مَعْشَر البكري، وسُمِّي مفضلاً لهذه القصيدة، فقد فُضِّل بها على غيره. وفي البيت رواية أخرى: «ألم تَرَ» ولا شاهد فيه عندئذٍ.
وفريق هنا بمعنى متفرقة، ولم يثنِّ الفريق لأنه قد يستعمل على لفظ الواحد والاثنين والجمع كصديق. والنيه: الجهة التي ينوونها، واستقلوا: نهضوا مرتحلين. فهو يصف افتراقهم عند انقضاء المرتبع ورجوعهم إلى محاضرهم.
وموضع الشاهد: أحقاً، فقد استشهد به المؤلف على أنه منصوب عند سيبويه على الظرف. انظر الكتاب: ٤٦٨/١، والجنى: ٣٩١، وشرح البغدادي: ٣٤٦/١، وشرح السيوطي: ١٧٠/١، وطبقات ابن سلام: ٢٣٣، والأصمعيات: ٦٩، وهمع الهوامع: ٣٦٨/٤، والخزانة: ٣٠٨/٤، واللسان: (فرق)، والعيني: ٢٣٥/٢، وشرح التصريح: ٢٢١/١.

(٢) قال سيبويه: «وتقول: أما إنه ذاهب، وأما أنه منطلق، فسألت الخليل عن ذلك، فقال: إذا قال: أما أنه منطلق فإنه يجعله كقولك: حقاً أنه منطلق..» انظر الكتاب: ٤٦٢/١، ٤٦٨، والخزانة: ٣٠٧/٤، والجنى الداني: ٣٩١، وإعراب القرآن للنحاس: ١٣٩/١.

(٣) ذكر ابن هشام صدر البيت وذُكِرَ البيت بتمامه في م٣/٢٤أ، وفي م٤/٢٤أ أثبت الناسخ تعليق الدماميني على البيت على هامش المخطوط.
والبيت مجهول القائل، وذكر السيوطي في شرح الشواهد: ١٧٢/١، أن قائله عابدُ بنُ المنذر العسيري.

=

فأدخل عليها «في»، و «أنّ» وصلتها مبتدأ، والظرف خبره[١].

وقال المبرد[٢]: (حَقّاً) مصدر يحِقُّ[٣] محذوفاً، و(أنّ) وصلتها فاعل.

= أفي الحق: الهمزة للاستفهام الإنكاري. مُغْرَمٌ: مُوْلَع به. الهائم: من هام يهيم إذا خرج على وجهه لا يدري أين يتوجه.

والهوى: الميل والمحبة.

قال الدماميني: «ومعنى البيت، ليس عندكِ مَحْضُ نِفَارٍ يقع به اليأس، ولا مَحْضُ إقبال يقع به الرجاء، بل حالكِ مُتَرَدِّدٌ مُوْقِعٌ في الحيرة والتعب».

والشاهد فيه: أفي الحقِّ فهي بمعنى: «حقاً».

انظر البيت في شرح البغدادي: ٣٥٦/١، والخزانة: ١٩٣/١، والعيني: ٢٤٠/٢، ٨١/٣، وشرح السيوطي: ١٧٢/١، والحماسة بشرح التبريزي: ١٣٣/٣ وهو برواية: «وأنك لا خَلّ لدي ولا خمر».

(١) ما ذكره هنا هو رأي سيبويه.

وفي الخزانة: ١٧٢/١، ذكر البغدادي أن قول ابن هشام: أنّ وصلتها مبتدأ والظرف خبره، مرجوح، والراجح كونه فاعلاً للظرف، أو لثبت محذوفاً، ورَجَّح رأي المبرد، وسيأتي ذكره في الفقرة التالية.

وقال الدماميني (١١٩): والتقدير: أفي الحق غرامي بك.

وذكر أنه لا يتعيّن هذا الإعراب الذي ذكره ابن هشام، إذ المرفوع بعد الظرف الواقع بعدما يعتمد عليه من استفهام أو غيره ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن الأرجح كونه مبتدأ ويجوز كونه فاعلاً.

والثاني: عكسه وهو رأي ابن مالك.

والثالث: وجوب كونه فاعلاً، وزعم ابن هشام الخضراوي أن هذا مذهب الأكثرين.

وأشار الدماميني إلى أن ابن هشام ذكر هذه المذاهب الثلاثة في الباب الثالث.

انظر «حكم المرفوع بعدها» وقد اختار فيه ابن هشام الرأي الثاني وهو كونه فاعلاً.

(٢) نقل البغدادي رأي المبرد في الخزانة: ٣٠٧/٤، ثم ذكر أن ما نقله ابن هشام عنه هو المشهور.

(٣) في قولك: أحقاً أنك قائم. وفي المخطوطات ما عدا الأولى: «لِحَقِّ». وكذلك الخزانة والمطبوع.

وزاد المالقي[١] لـ (أَمَا) معنى ثالثاً، وهو أن تكون **حرف عَرْضٍ** بمنزلة (أَلَا)[٢]، فتختص بالفعل نحو: أما تقوم، و أما تقعد[٣].

وقد يُدَّعى في ذلك أن الهمزة للاستفهام[٤] التقريري مثلها في (ألم) و (أَلَا)، وأنّ (ما) نافية[٥].

---

(١) كان هذا أول معنيين ذكرهما المالقي، والثاني هو التنبيه والاستفتاح. انظر رصف المباني: ٩٦. ونقل المرادي نص المالقي، ثم قال: «قلت: وكون (أَمَا) حرف عَرْضٍ لم أره في كلام غيره، والظاهر أن (أما) في هذه المُثُل التي مَثَّل بها مركبة من الهمزة و (ما) النافية فهي كلمتان، وقد ذكر هو وغيره أنّ (أما) قد تكون همزة استفهام داخلة على حرف النفي، فيكون المعنى على التقدير، كما في نحو ألم» وذكر الرضي أن أما تستعمل للعرض.

(٢) في المخطوطات: «بمنزلة لولا» ما عدا م٤/٢٥فهي «بمنزلة ألا»، ومثله في المطبوع.

(٣) المعنى أنك تعرض عليه فعل القيام والقعود، وتتمة نص المالقي (٩٦) «والمعنى أنك تعرض عليه فعل القيام والقعود، لترى هل يفعلهما أولا؟ فلا يكون بعدها إلا الفعل كـ (ألا) المذكورة، فإن أتى بعدها الاسم فعلى تقدير الفعل، فتقول: أَمَا زيداً أَمَا عمراً، والمعنى: أما تُبْصِر زيداً، ونحو ذلك من تقدير الفعل الذي يدل عليه قرينة الكلام»، وذكرت قبل قليل رَدَّ المرادي، ولكن ما ذكره الرضي يؤيده.

(٤) عند الدماميني هذا التقرير يُفَوِّتُ معنى الطلب المستفاد من العرض، ورَدَّ الشمني هذا على الدماميني، قال الشمني: «لا نسلم فوات معنى الطلب من هذه الألفاظ عند جعل الهمزة للتقرير وما للنفي، وتقرير الشخص بأن يفعل فعلاً لم يفعله بعد حمل له على أن يفعل ذلك الفعل لأن المراد التقرير بما بعد النفي، حتى لا يكون كاذباً في إقراره، والحمل على الفعل هو معنى الطلب»، وذكر الشمني أنه في الشرح قد ذكر مثل ذلك عن ابن أم قاسم، ولعله أراد مثل اعتراض الدماميني. انظر الشمني: ١١٩/١.

(٥) ما ذكره ابن هشام هنا هو للمرادي، وقد ذكرته قبل قليل في معرض رَدِّه على المالقي. انظر الجنى: ٣٩٢.

وقد تُحْذَفُ الهمزة، كقوله[١]:

ما تَرَى الدهرَ قد أَبَادَ مَعَدّاً وأباد السَّرَاةَ من عدنان

* * *

(١) جاء في الجنى (٣٩٣): «ذكر ابن السيد في (إصلاح الخلل) أنّ (ما) قد تكون محذوفة من (أما) وأنشد قول الشاعر: ما ترى.. البيت».
وفي هذه العبارة تحريف صوابه «أن الهمزة قد تكون محذوفة من أما» وعند الدماميني (١٢٠): «وهذا البيت أنشده ابن السيد في كتابه المسمى (بإصلاح الخلل في شرح أبيات الجمل» شاهداً على ما ذكره المصنف، وتعقبه البغدادي في شرح الشواهد: ٣٥٨/١، وبيّن أن الصواب ليس ما ذكره الدماميني، بل هو كتاب «إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل» وصاحبه ابن السيد البطليوسي. وأما شرح أبياته فاسمه «كتاب الحُلل في شرح أبيات الجُمل» وهو تأليف متأخر عن ذاك، فإنه قال في كتاب شرح الأبيات: لما فرغت من الكلام في إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل أردت أن أُتْبِعَ ذلك الكلامَ في إعراب أبياته ومعانيها..».
وقائل البيت غير معروف، والرواية في الجنى «من قحطان»، وذكر محققه أنّ الرواية المشهورة «من عدنان»، وأنّ ما أثبته أَعْلَى: ولم يذكر سبباً لهذا العلو.
والرواية في «التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح»: «وأباد القرون من قوم عاد».
ومَعَدّ: أبو عرب الشمال، والسراة: جمع سَرِيّ، وهم خيار الناس وأشرافهم. وترى: تعلم، الدهرَ: مفعول أول، وجملة: قد أباد مَعَدّاً: المفعول الثاني. وقحطان: أبو عرب الجنوب.
والشاهد في البيت قوله «ما» حيث أراد «أَمَا»، وحذف الهمزة، وذهب الدماميني إلى أنه يمكن أن يكون «ما» هنا نافية ولا همزة محذوفة، والكلام خبر محض، خُوطِبَ به مَن يعلمه، ولكنْ عنده غفلةٌ وانهماك في اللذة، تنزيلاً له منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم..
انظر البيت في الجنى الداني: ٣٩٣، والتوضيح لمشكلات الجامع الصحيح: ٨٩، وشرح البغدادي: ٣٥٨/١، وشرح السيوطي: ١٧٣/١، وهمع الهوامع: ٣٦٨/٤، وانظر الدماميني: ١١٩.

١٣ ـ أمّا[١]

أَمّا: بالفتح والتشديد، [٢]قد تُبْدَل ميمها الأولى ياءً[٣]، استثقالًا للتضعيف[٤]، كقول عمر بن أبي ربيعة[٥]:

رَأَتْ رجلًا أَيْما إذا الشمس عارضت ... فَيَضْحَى، وأمّا بالعَشِيِّ فَيَخْصَرُ

---

(١) ترك ابن هشام الحديث عن كونها مركبة أو بسيطة، وفي الجنى الداني: ٥٢٣ ذهب ثعلب إلى أنّ «أمّا» جزءان: إنْ الشرطية وما، حذف فعل الشرط ففتحت همزتها مع حذف الفعل، وكسرت مع ذكره، وقيل: مركبة من (أَمْ) و (ما).
وفي همع الهوامع: ٣٥٤/٤، الأصح أنها حرف بسيط، وفي شرح الكافية: ٣٩٧/٢، ذكر الرضي أنها عند الكوفيين من إن الشرطية ضُمّت إليها «ما» عند حذف شرطها.
وذكر في الأزهية: ١٥٣ أنها حرف واحد، ومثله في شرح الأشموني: ٣٥٣/٢.

(٢) في المطبوع وحاشية الأمير: وقد وليست الواو في المخطوطات.

(٣) فتصبح «أَيْما» وفي شرح الكافية: ٤٠٠/٢، نقل هذا عن ابن خروف.
وفي البحر لأبي حيان: ٧٩/١، ذكر هذا لغةً لبني تميم، فهم يبدلون الميم الأولى ياء، ويقولون أَيْما.

(٤) ذكر صاحب القاموس هذا، ثم قال: ولذلك أبدلوا باء «رَبِّ» الأخيرة ياء أيضاً فقالوا: لا ورَبْيِك.
انظر القاموس، ونقل هذا عنه الأمير في: ٥٣/١.

(٥) البيت من قصيدة مطلعها:

أَمِنَ آل نُعْمٍ أنت غادٍ فَمُبْكِرُ ... غداةَ غَدٍ أم رائح فَمُهَجِّرُ

وعدتها ثمانون بيتاً
وفي البيت الشاهد أكثر من رواية وهي كما يلي:
١ - الأولى: «أَيْما» في الصدر، و «أمّا» على الأصل في العجز، كما رواه ابن هشام هنا، ومثل هذه الرواية في م٢/١٠ب، وم٣/٢٥ب، وم٤/٢٥ب، والدماميني، والدسوقي، والجنى الداني/٥٢٢.
٢ - الثانية: «أَيْما» في الصدر ومثلها في العجز، بالإبدال في الموضعين، وهي كذلك في م١/٢٠ب، =

وهي[(١)] حرف شرط وتفصيل وتوكيد[(٢)].

= والكامل: ٩٨، وشرح الكافية: ٤٠٠/٢، ورصف المباني: ٩٩، والأزهية: ١٥٧، والخزانة: ٥٥٢/٤، وشرح البغدادي: ٣٦٠/١، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٥٦. ومبارك وزميله.

٣ - الثالثة: «أمّا» في الموضعين على الأصل. ومثله في الديوان: ٩٥ ـ والكامل: ٣٨٤، و١١٥٣.
وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

ومعنى عارضت: أصبحت في الأفق معترضة، حيال الرأس، أو أتت العارضة وهي وسط السماء.
فيضحى: أي يبرز للضَّحِّ وهي الشمس، والماضي بفتح الحاء وكسرها، والمضارع مفتوح الحاء، فيخصر: خَصِر الرجل إذا آلمه البرد في أطرافه. وفاعل «رأت» يعود على «أسمَ» في قوله: قفي فانظري يا أسمَ.. وهو يصف نفسه بمتابعة السفر، وتعرضه للحر والبرد، مما غيَّر شكله، حتى إن محبوبته لم تعد تعرفه.

والشاهد في البيت على رواية ابن هشام أنه جمع بين الأمرين بالإبدال في الصدر وتركه في العجز، وعلى رواية غيره بالإبدال بالموضعين.

وذكر البغدادي أن الدماميني شرحه بأنها رأت رجلاً فقيراً لا ثياب عليه، فهو إذا ارتفعت الشمس يبرز لها ليدفأ، وإذا جاء العشي آلمه البرد. هذا كلامه وهو خلاف المقصود. ونقل هذا الخفاجي وأقره عليه، ولم ينتقده بتأمل سياق القصيده، شرح البغدادي: ٣٦٦/١، والدماميني: ١٢٠.

(١) كذا في المخطوطات وعند الدماميني: ١٢٠ والدسوقي، وفي طبعة مبارك والشيخ محمد محيي الدين والأمير: وهو.

وعبارة الأمير: ٥٣/١، التحقيق أنها نائبة عن الشرط، وفي عبارة الزمخشري في الكشاف: ١/ ٢٠٦، حرف فيه معنى الشرط. وانظر الدماميني: ١٢٠، والدسوقي: ٥٩/١.

وفي البحر ١١٩/١: «أمّا حرف، وفيه معنى الشرط، وبعضهم يُعَبِّر عنها بحرف تفصيل، وبعضهم بحرف إخبار..».

وعند الشمني: ١٢٠/١: «قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص: أمّا من الأدوات التي يحصل بها التعليق، وليست شرطاً، وبذلك صرح شيخنا أبو حيان، ونقل عنه بعض أصحابه أنها حرف إخبار مُضَمَّنٍ معنى الشرط. وصرح غير ما واحد من النحاة بأنّ (أمّا) ليست بحرف شرط، بل فيها معنى الشرط...، وعلى هذا فكلام المصنف [ابن هشام] مُعَتَرَضٌ،...».

وذكر في شرح الكافية: ٣٩٦/٢، «بيان معنى الشرط فيها بقولنا: هي حرف بمعنى إنْ، وحذف شرطها وجوباً، لكثرة استعمالها في الكلام؛ ولكونها في الأصل موضوعة للتفصيل».

(٢) هناك استعمال آخر لها لم يُذكر هنا، وهو أنها قد تكون قطعاً وأخذاً في كلام مستأنف كالذي يرد =

أما أنها شرط[١] فبدليل لزوم الفاء بعدها[٢]، نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ﴾[٣][٤] الآيةَ[٥].

ولو[٦] كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر[٧]؛ إذ لا يُعْطَفُ الخبر على

= في أوائل الكتاب من القول: أمّا بعد كذا. انظر هذا في معاني الحروف للرماني: ١٢٩، وأمالي الشجري: ٣٤٩/٢.

(١) ذكر الدماميني أن قوله هذا بأنها شرط، وأنه لم يقل حرف شرط إنما كان لأن دليله لا يدل على حرفية ولا اسمية. انظر: ١٢٠.

(٢) في الجنى ٥٢٣: «ولأمّا أحكام فمنها أن الفاء بعدها لازمة، لا تحذف إلا مع قول أغنى عنه المحكي به..» وعند سيبويه ٣١٢/٢: «ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً». وفي المقتضب ٢٧/٣: «فلزمت الفاء الجواب لما فيه من معنى الجزاء». وانظر الأزهية: ١٥٣، والبحر: ١٩٩/١، وفي شرح الكافية: ٣٩٧/٢، ذكر علة لزوم الفاء في الجواب وهي أن «أمّا» غير عاملة فيه.

(٣) الآيـة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلٗاۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرٗا وَيَهۡدِي بِهِۦ كَثِيرٗاۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلۡفَٰسِقِينَ﴾ سورة البقرة: ٢٦/٢.

(٤) وفي شرح الكافية: ٣٩٧/٢، ذكر الرضي أنه إنما وجب الفاء ولم يجز الجزم مع أنه فعل مضارع في الموضعين لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح أن تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها من الشرط، ولما لم تعمل في الجزاء وجبت الفاء.

(٥) كذا بالنصب على معنى اقرأ الآية، أو اذكر، أو اتلُ..

(٦) من هنا إلى قوله: «فاء الجزاء» من كلام ابن الشجري، قال في ٢٩٠/١: «فإن قال قائل: هل يجوز أن تكون هذه الفاء زائدة؛ لحذفها في الشعر؟ قيل: لا يخلو أن تكون عاطفة أو زائدة أو جزاء، فلا يجوز أن تكون عاطفة لدخولها على خبر المبتدأ، وخبر المبتدأ لا يعطف على المبتدأ، ولا يجوز أن تكون زائدة لأن الكلام لا يستغني عنها في حال السعة، فلم يبقَ إلا أن تكون جزاءً». أليس كلام ابن هشام من هذا المعين؟!.

(٧) أي في الآية السابقة. وهما الفعلان: يقولون، يعلمون.

مُبْتَدَئِه[(١)]، ولو كانت زائدة[(٢)] لَصَحَّ الاستغناء عنها، ولَمّا لم يَصحَّ ذلك[(٣)]، وقد امتنع كونها للعطف، تعيّن أنها فاء الجزاء[(٤)].

فإن قلتَ: قد اُسْتُغني عنها[(٥)] في قوله[(٦)]:

فأمّا القتالُ لا قتالَ لديكم [ولكنَّ سَيْراً في عِراض المواكبِ]

---

(١) صورتها «مبتدائه» في م١/٢٠ ب وم٣/٢٥أ وم٤/٢٥ب.

(٢) أي في بعض التراكيب، وذهب ابن الصائغ إلى أنه يمكن أن تكون زائدة لازمة، وكم زائد يلزم كالباء في آخر صيغة التعجب وهي أفعل به.. انظر الشمني: ١٢٤/١، ورَدّ الأمير هذا؛ لأنه خلاف الأصل، ولم يثبت في الفاء. انظر حاشية الأمير: ١٥٣/١.

(٣) أي الحكم بزيادتها.

(٤) في الهمع: ٣٥٥/٤ عبارة ابن هشام من قوله: «لا جائز أن تكون الفاء للعطف.. إلى قوله: فاء الجزاء».

وفي شرح المفصل ١١/٩: «وأصل هذه الفاء أن تدخل على مبتدأ، كما تكون في الجزاء كذلك، نحو قولك: إن تُحْسِن إليّ فالله يجازيك، وإنما أُخِّرَت إلى الخبر مع (أَمّا) لضرب من إصلاح اللفظ؛ وذلك أنّ (أَمّا) فيها معنى الشرط، وأدوات الشرط يقع بعدها فعل الشرط، ثم الجزاء بعده، فلما حُذِف فعل الشرط هنا وأداته وتضمنت (أَمّا) معناهما كرهوا أن يليها الجزاء من غير واسطة بينهما، فقدموا أحد جزأي الجواب، وجعلوه كالعِوَض من فعل الشرط..».

(٥) أي عن فاء الجزاء.

(٦) قائل البيت الحارث بن خالد المخزومي، وذكر ابن هشام صدره، وعجزه ما أثبته بين الحاصرتين، وقبله:

فضحتم قريشاً بالفرار وأنتم قُمُدٌ سودانٌ عظامُ المواكبِ

وهذان البيتان في هجاء بني أسد، وفي شرح السيوطي عن الأغاني أنهما مما هُجِي به قديماً بنو أَسِيد بن أبي العِيص بن أمية.

سيراً: اسم لكنّ. والخبر محذوف، والتقدير: ولكنّ لكم سيراً، ويجوز ولكنكم تسيرون سيراً. عِراض: جمع عُرْض بمعنى الناحية، والموكب: الجماعة ركباناً أو مشاةً، وقيل: ركاب الإبل، وقُمُدّ في البيت الأول: الطويل، وقيل: الطويل العنق، وأراد بالسودان الأشراف جمع سُود، وسود جمع أسود أفعل تفضيل من السيادة.

=

قلتُ: هو ضرورة[١]، كقول عبد الرحمن بن حَسّان[٢]:

مَن يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها [والشَّرُّ بالشَّرِّ عند اللهِ مِثلانِ]

= والشاهد في البيت أن الفاء الرابطة للجواب بالشرط قد حذفت لضرورة الشعر، والأصل: فلا قتال لديكم. والحارث كان شاعراً كثير الشعر.

وانظر البيت في: شرح المفصل: ١٣٤/٧ و ١٢/٩، وهمع الهوامع: ٣٥٦/٤، والخزانة: ٢١٧/١، والمقتضب: ٧١/٢، وأمالي الشجري: ٢٩٠/١، والمنصف: ١١٨/٣، وشرح البغدادي: ٣٦٩/١، والجنى الداني: ٥٢٤، والصبان: ٤٥/٤.

(١) ذكر الدماميني: ١٢١، أنه يمكن لقائل أن يمنع كونه ضرورة لأنه استعمل في السعة، وذكر أحاديث عن الرسول تؤيد ما ذهب إليه وذلك كما يلي:

- ثبت أنه عليه الصلاة والسلام قال: «أما بعدُ ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله».
- وقال: «أما موسى كأني أنظر إليه إذ ينحدر في الوادي».
- وقال أيضاً: «أما بعدُ أشيروا عليّ في أناس أَبَنُوا أهلي».
- وقال أيضاً في حديث الفتح يخاطب الأنصار: «قلتم أما الرجل قد أخذته رأفة بعشيرته ورغبة في قريته».

وقال عمر رضي الله عنها: «أما بعدُ أيها الناس، إنه نزل تحريم الخمر وهي من خمسة».

وقالت عائشة رضي الله عنها: «وأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً».

وقال البراء بن عازب «أما رسول الله ﷺ لم يولِّ يومئذ»، وذكر مثل هذا ابن الصائغ في الرد على ابن هشام، وذكر أن الحديث الأول يجوز أن يكون مما حذف فيه الفاء تبعاً للقول، والتقدير: فأقول ما بال رجال، وذكر أن الأولى النقض بما بعد هذا الحديث، ثم أشار إلى أنّ ابن مالك ذكر في التسهيل أنه لابد من أمّا مع ذكر الفاء إلا في ضرورة أو ندور. الشمني: ١٢١/١.

(٢) ينسب هذا الشعر إلى حسان أبيه أيضاً، وليس في ديوانه، ولكعب بن مالك، وتتمته ما ذكرته بين الحاصرتين، ويروى «سِيّان» بدلاً من «مثلان». ويروى «من يفعل الخير فالرحمن يشكره».

والشاهد في البيت أنه حذف الفاء ضرورة، والأصل: فالله يشكرها، وهذا مذهب سيبويه.

وعبد الرحمن بن حسان شاعر ابن شاعر ولد في حياة الرسول. وكان ابنه سعيد شاعراً أيضاً. =

فإن قلتَ: قد حُذِفَتْ[١] في التنزيل في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾[٢] قلت[٣]: الأصل: فيقال لهم: أكفرتم، فحذف[٤] القول استغناءً عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف، وربَّ شيءٍ يصح تبعاً ولا يصح استقلالًا، كالحاجِّ عن غيره، يُصَلّي عنه ركعتي الطواف[٥]، ولو صَلّى

= وانظر البيت في شرح البغدادي: ٣٧١/١، والكتاب: ٤٣٥/١، وشرح المفصل: ٣/٩، والنوادر: ٣١، والخزانة: ٥٤٧/٤، و٦٤٤/٣، ٦٥٥ وشرح السيوطي: ١٧٨/١، والصبان: ٤/ ٢٠، وأوضح المسالك: ١٩٣/٣.

(١) أي الفاء في جواب أمّا.

(٢) الآية: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾. سورة آل عمران: ١٠٦.

(٣) قوله هذا هو قول الجمهور. ومن قوله: «الأصل» إلى قوله «وأن ما بينهما اعتراض»، أثبته السيوطي في الهمع: ٣٥٦/٤ بعبارة ابن هشام من غير عزو.

(٤) في البحر ٢٢/٣: «أمّا حرف شرط تقتضي جواباً، ولذلك دخلت الفاء في خبر المبتدأ بعدها، والخبر هنا محذوف للعلم به، والتقدير: فيقال لهم أكفرتم، كما حذف القول في مواضع كثيرة...» وكلام أبي حيان هذا جاء تعليقاً على الآية السابقة. وانظر البحر أيضاً: ١١٩/١، وفيه: ٢٤/٣، قال أبو حيان: «ما من نحوي إلا خَرَّجَ الآية على إضمار فيقال لهم: أكفرتم».
وعند الدماميني: ١٢١، وهو كثير، قال أبو علي: هو كالبحر حَدِّثْ عنه ولا حَرَج.
وانظر معاني الأخفش: ٢١١/١، والكشاف: ٣٤١/١، والبيان: ٢١٤/١، والجنى: ٥٢٣.

(٥) قال ابن الصائغ: «تمثيله للمحذوف تبعاً بمسألة الحاج عن غيره كان الأليق أن يمثل بمسألة النسب إلى فعيلة، فإنك تحذف فيه الياء تبعاً لحذف التاء، وفي فعيل لا تحذف».
وعلق على هذا الشمني بقوله: «إنما نظر بمسألة الحاج لظهورها في أن الشيء قد يصح بطريق التبعية ولا يصح بطريق الاستقلال، بخلاف مسألة النسب إلى فعيلة؛ لأن تبعية حرف بحرف في الحذف أمر اعتباري غير حقيقي، فلقائل أن يقول: عليه لا نسلم أن الياء حذفت تبعاً للتاء، لم لا يجوز أن تكونا حذفتا معاً من غير أن يتبع أحدهما الآخر؟».
انظر الشمني: ١٢١/١.

أحدٌ عن غيره ابتداءً لم يصح على الصحيح[١]، هذا قول الجمهور[٢].

وزعم بعض[٣] المتأخرين أن فاء جواب «أمّا»[٤] لا تُحْذَف في غير الضرورة أصلًا[٥]، وأنّ الجواب في الآية: ﴿فَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾[٦] والأصل: فيقال لهم: ذوقوا، فحذف القول، وانتقلت الفاء للمقول[٧]،

---

(١) ذكر الدماميني أمثلة على ذلك من المسائل النحوية، من ذلك الفاعل لا يجوز حذفه استقلالاً، أي لم يحذف وحده في مثل: قام زيد، ويجوز حذفه تبعاً لهذا الفعل في نحو قولك: نَعَم، لمن قال: هل قام أحد؟ أي نعم قام زيد. انظر: ١٢١، وحاشية الأمير: ١/٥٤.

(٢) في أن الأصل: فيقال، فحذف القول، ثم الحذف وقع على الفاء بطريق التبعية.

(٣) على هامش م٢/١٠ب «هو الشيخ كمال الدين بن عبد الواحد بن عبد الله بن خلف الأنصاري، ويعرف بابن الزملكاني قاضياً بالشام». ومثل هذا في البحر المحيط: ٣/٢٣ وحاشية الشهاب: ٣/٥٥. وفي بغية الوعاة: ٢/١١٩، قال السبكي: «كان فاضلاً خبيراً بالمعاني والبيان والأدب مبرزاً في عدة فنون، مات بدمشق سنة (٦٥١) في شهر محرم».

(٤) في طبعة الدماميني، والأمير: «أن فاء الجواب في أمّا» وعند الدسوقي «فاء جواب ما».

(٥) أي لا استقلالاً ولاتبعاً.

(٦) آية آل عمران: ١٠٦، وقد سبق ذكرها.

(٧) في طبعة مبارك وزميله والدماميني والأمير: «إلى المقول»، وعند الدسوقي: ١/٥٩، والمخطوطات: «للمقول»، ومثلها في همع الهوامع: ٤/٣٥٦.

ذكر أبو حيان في البحر المحيط: ٣/٢٣، أن كمال الدين عبد الواحد بن عبد الله بن خلف الأنصاري اعترض على النحاة في قولهم: لما حذف «يقال» حذفت الفاء كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ تقديره: فيقال لهم: أَفَلَم تكن آياتي تتلى عليكم، فحذف فيقال ولم تحذف الفاء، فلما بطل هذا تعيّن أن يكون «فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون»، فوقع ذلك جواباً له. ورَدّ هذا أبو حيان، وذكر أن الفاء التي بعد الهمزة في (أفلم) ليست فاء فيقال التي هي جواب (أما) حتى يقال حذف «فيقال» وبقيت الفاء، بل الفاء محذوفه مع «يقال»، وفاء (أفلم) تحتمل وجهين: الأول أن تكون زائدة... والثاني أن يكون تفسيرية.

=

وأنّ ما بينهما اعتراض[١]، وكذا قال[٢] في آية الجاثية: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَفَلَمۡ تَكُنۡ ءَايَٰتِي﴾[٣][٤] الآية، قال: «أصله[٥]: فيقال لهم: ألم تكن آياتي، ثم حُذِف[٦] القول، وتأخرت[٧] الفاء عن الهمزة».

= وذكر أبو حيان أن كلام الأنصاري كلام أديب لا كلام نحوي.
وانظر حاشية الشهاب: ٣/٥٥، فقد ذكر قول الأنصاري ورأي أبي حيان، وذهب مذهبه في أن الفاء ليست فاء الجواب.

(١) وهو قوله: ﴿أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ﴾ وتكون الجملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب، وعلى التقدير السابق: فيقال لهم: أكفرتم، تكون الجملة في محل رفع نائب فاعل لفعل القول المحذوف.

(٢) أي الزملكاني.

(٣) الآية: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَفَلَمۡ تَكُنۡ ءَايَٰتِي تُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ فَٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡ وَكُنتُمۡ قَوۡمٗا مُّجۡرِمِينَ﴾ سورة الجاثية: ٤٥/٣١.

(٤) في طبعة مبارك وزميله ص٨١، والدماميني: ١٢٢، والأمير: ١/٤٥: ﴿تُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾ زيادة من نص الآية، وليست هذه الزيادة في المخطوطات.

(٥) في م٤/٢٦أ: «وأصله».

(٦) في م٢/١٠ب: «فحذف».

(٧) في م٢/١٠ب: «وتأخر».
والتأخير في مثل هذه الحالة إنما يكون تنبيهاً على أصالة الهمزة في التصدير.
وقد مضى من قبل أن هذه الفاء ليست فاء الجواب، ولذلك قال الشهاب في الحاشية، ٣/٤٥: «هذه الفاء ليست الجوابية بل مما في حيّزها؛ إذ التقدير: فيقال لهم: أفلم تكن آياتي تتلى عليكم».

وأما التفصيل(١) فهو غالب حالها(٢) كما تقدم في آية البقرة(٣)، ومن ذلك: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ﴾، و ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ﴾، و ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ﴾ الآيات(٤)، وقد يُتْرَك تكرارها(٥) استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر، أو

---

(١) حديث ابن هشام عن التفصيل وأمثلته أخذه من ابن الشجري، انظر الأمالي: ٣٤٧/٢. وأخذ الأشموني في شرحه عن الألفية حديث ابن هشام من هنا إلى نهاية المادة، فقد نقله نقلاً حرفياً دون عزو أو إشارة. انظر شرح الأشموني: ٣٥٤/٢.
وفي معاني الحروف للروماني: ٢٩: «وهي من الحروف الهوامل، ولها موضعان: أحدهما: أن تكون لتفصيل المجمل، وذلك نحو قولك: جاءني إخوتك، فأمّا زيد فأكرمته، وأمّا عمرو فأهنته، وأما جعفر فأعرضت عنه، قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ * وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾. الضحى ٩/٩٣ - ١١.

(٢) في طبعة مبارك: ٨١/١، والشيخ محمد محيي الدين: ٥٧/١، والأمير: ٥٤/١: «أحوالها».
وكذلك في همع الهوامع: ٣٥٧/٤، وشرح الأشموني: ٣٥٤/٢.
وفي المخطوطات، والدماميني، والدسوقي، على الإفراد: «حالها» وقوله: «غالب»، أي: لازم لها. ويبدو أن ابن هشام ذهب في شرح التسهيل إلى أن أمّا تأتي دائماً للتفصيل، وإن لم يصرح به المتكلم، وذكر هذا الأمير فقال: ٥٤/١ «غالب أحوالها الخ: هذا هو التحقيق، وما قاله المصنف في حواشي التسهيل من أنها دائماً له وإن لم يصرح المتكلم بالتكرار فينوى، مسايرة لابن مالك ومن تبعه».

(٣) وهي قوله تعالى: ﴿فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ...﴾ الآية: ٢٦.

(٤) الآيات: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا * وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ فَكَانَ أَبَوَاهُ مُؤْمِنَيْنِ فَخَشِينَآ أَن يُرْهِقَهُمَا طُغْيَٰنًا وَكُفْرًا * فَأَرَدْنَآ أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَوٰةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا * وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَٰمَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِى ٱلْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَٰلِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَن يَبْلُغَآ أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنزَهُمَا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۚ وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِى ۚ ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ سورة الكهف: ٧٩/١٨ - ٨٢.

(٥) في الجنى: ٥٢٣، قال صاحب رصف المباني: «ولا يلزم تكريرها خلافاً لبعضهم، فإنه يرى أن التفصيل لا يكون إلا بتكرار الفصل بينه وبين الأول، وهذا غير لازم...» وانظر رصف المباني: ٩٨. =

بكلام[١] يُذكَر بعدها في موضع ذلك القِسْم[٢].

فالأول[٣] نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ۞ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ﴾[٤]، أي: وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا[٥].

والثاني[٦]: نحو: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ﴾.

أي وأما غيرهم فيؤمنون به، ويَكِلُون[٧] معناه إلى ربهم[٨].

= وفي الأزهية: ١٥٥: «واعلم أن (أَمّا) المفتوحة مستغنية بنفسها عن التكرير، فإن كررتها فلعطفك كلاماً على كلام»، وانظر شرح الكافية: ٣٩٧/٢.

(١) أو يترك تكرارها استغناء بكلام يذكر بعدها.

(٢) أي المحذوف، ولا يكون تركه إلا مع أمّا والفاء.

(٣) وهو ما يترك فيه تكرارها استغناء بأحد القسمين عن الآخر.
وتتمة الآية الثانية: ﴿... وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا﴾ سورة النساء: ١٧٤/٤ - ١٧٥.

(٤) ومعنى الآية: أنه قد جاءكم رسول ومعجزات باهرة، وأنزل الله إليكم قرآناً، فأما من آمن بالله وبالبرهان وبالنور المبين الذي هو القرآن فله الجنة، وفضل زائد على ذلك. ولم يذكر في الآية القسم الآخر المقابل للمؤمنين، بل هو مطويّ استغناءً بما ذكر، والتقدير، فأمّا الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا، وهذا أمر يُدْرَكُ بالفعل والفطرة وإن لم يُصَرّح به.

(٥) عند الدماميني: ١٢٢، والدسوقي: ٦٠/١: «فلهم كذا».

(٦) وهو ما يذكر في موضعه كلام بعد (أمّا). وتتمة الآية: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ سورة آل عمران: ٧/٣.

(٧) في م١٠/٢ب: «فيكلون».

(٨) وقد حذف هذا، وذكر في مكانه ما يدل عليه.

ويدل على ذلك[١]: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ أي كُلٌّ من المتشابه والمحكم من عند الله، والإيمان بهما واجب، وكأنه[٢] قيل: وأما الراسخون في العلم فيقولون.

وهذه الآية في «أَمّا» المفتوحة نظيرُ قولك في «إِمّا» المكسورة: «إِمّا أَنْ تنطق بخير وإلّا فاسكت»[٣]، وسيأتي ذلك[٤].

كذا[٥] ظهر لي، وعلى هذا فالوقف على[٦] ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وهذا

---

(١) أي المحذوف.

(٢) في م٢/١٠ب: «فكأنه».

(٣) فاستغنى عن تكريرها بالكلام المذكور في موضعها أي: وإِمّا أَنْ تسكت.

(٤) سيأتي عند الحديث عن «إِمّا».

(٥) وهو قوله إن المكسورة نظير المفتوحة في كون المعادل محذوفاً، وقد استغني عنه بكلام، وانظر البحر المحيط: ٢٨٥/٢.

(٦) وفي الدماميني: ١٢٢، قال صاحب الكشف من علماء الحنفية: والوقف عليه واجب؛ لأنه لو وصل فُهِم أن الراسخين يعلمون تأويله فيتغير الكلام، فقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ يكون ثناء مبتدأ من الله تعالى عليهم بالإيمان... قال: وذهب أكثر المتأخرين إلى أن الراسخ يعلم المتشابه، وأن الوقف على قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ لا على ما قبله، والواو فيه للعطف لا للاستئناف، وهو مذهب عامة المعتزلة.
قلت: وقد ذكر الزمخشري هذا الأخير أولاً، وذكر بعده القول الآخر، ثم قال: «والوجه الأول..» انظر الكشاف: ٣١١/١ وفي البحر المحيط: ٢٤٨/٢، تَمّ الكلام عند قوله: إلا الله.
ومعناه: أن الله استأثر بعلمه تأويل المتشابه...، ويكون قوله: «والراسخون» مبتدأً، «ويقولون»: خبر عنه. وقيل: والراسخون معطوف على الله، وهم يعلمون تأويله، ويقولون: حال منهم أي قائلين..» ورجّح أبو حيان الأول، وذكر أن مما يؤيده قراءة أُبَيّ وابن عباس فيما رواه طاووس عنه ﴿إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ وقراءة عبد الله: ﴿وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ﴾.
وانظر هاتين القراءتين في مشكل إعراب القرآن: ١٢٦/١، والطبري: ١٨٤/٣، والكشاف: =

المعنى[١] هو المشار إليه في آية البقرة[٢] السابقة فتأمَّلْها.

وقد تأتي لغير تفصيل أصلًا[٣]، نحو: أَمّا زيد فمنطلق.

= ٣١١/١، وإعراب النحاس: ٣١٠/١، ومعاني الفراء: ٢٦٠/١، والدماميني: ١٢٢ وفي كتابي «معجم القراءات»

(١) وهو أن الخلق قسمان بالنسبة للمتشابه: قوم يؤمنون به ويسلمون إلى الله معرفة حقيقته، وآخرون زائغون عن الحق، يؤولونه على ما يوافق معتقداتهم.

(٢) والآية: ٢٦ من سورة البقرة، وقد سبق ذكرها: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟..﴾ الآية.
وذكر الدماميني أن مراد ابن هشام من اتفاق المعنى في الآيتين فيه نظر، فليس معناهما واحدا كما هو ظاهر.
وعلق على هذا الدسوقي بعد ذكر قوله بأنه أراد اختلاف الموضوع، فالأُولى في ضرب الأمثال، وهذه في المتشابه ثم قال: «وقد يقال إن في التمثيل بالحقير اشتباهاً في الحكمية» انظر الدسوقي: ٦٠/١، والدماميني: ١٢٦.

(٣) ذكر الدماميني أن هذا مخالف لما ذكره في حواشيه على التسهيل حيث قال فيها: «والظاهر أنّ أما زيد فمنطلق، لا يقال إلا إذا وقع تردد في شخصين نسباهما أو أحدهما إلى ذلك، فهي على هذا للتفصيل، أي وأَمّا غيره فليس كذلك، وهذا مقتضى إطلاق المصنف يعني ابن مالك وغيره أنها للتفصيل، نعم الذي هو غير لازم التكرار..» الدماميني: ١٢٣.
وفي الجنى الداني: ٥٢٢: «وقال بعض النحويين: إنها قد ترد حيث لا تفصيل فيه كقولك: أما زيد فمنطلق».
وفي شرح الكافية: ٣٩٥/٢: «قال: إنها قد تتجرد عنه، وقد التزم بعضهم هذا المعنى أيضاً فيها في جميع مواقعها فالتزم ذكر المتعدد بعدها».
وعند الشمني: ١٢٣/١: «وأقول وجه التوفيق بين كلاميه أن كلامه في الحواشي بالنظر إلى إطلاق ابن مالك وغيره، وكلامه في المغني بالنظر إلى ما هو الصحيح، وهو أنها قد تتخلف عن التفصيل».

وأما التوكيد[١]، فَقَلَّ مَن ذكره، ولم أَرَ مَن أحكم شرحه غير الزمخشري، فإنه قال[٢]: «فائدة (أَمَّا) في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول: زيدٌ ذاهبٌ، فإذا قصدت توكيد ذلك[٣]، وأنه لامحالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة قلتَ: أمّا زيدٌ فذاهبٌ؛ ولذلك[٤] قال سيبويه في تفسيره: «مهما يكن من شيء فزيد ذاهب».

وهذا التفسير مُدْلٍ[٥] بفائدتين: بيان كونه[٦] توكيداً، وأنه في معنى الشرط»[٧] انتهى.

---

(١) هذا وما بعده في همع الهوامع: ٣٥٧/٤، معزو لابن هشام.

(٢) الكشاف: ٢٠٦/١، والنص فيه: «وأمّا حرف فيه معنى الشرط؛ ولذلك يُجاب بالفاء، وفائدته في الكلام أن يعطيه..» وضبط المحقق في الهمع النص بوضع نقطتين بعد لفظ «فائدة» قال: فائدة: أمّا في الكلام، والصواب بحذف النقطتين والإضافة: فائدةُ أمّا.

(٣) في الكشاف/ «ذاك».

(٤) في همع الهوامع: ٣٥٧/٤: «وكذلك قال». وعند الدسوقي: ٦٠/١: «ولذا». أي لأجل فائدة «أمّا» التوكيد، وكلام سيبويه في الكتاب ٣١٢/٢: «وأمامهما ففيها معنى الجزاء، كأنه يقول: عبد الله مهما يكن من أمره فمنطلق، ألا ترى أن الفاء لازمة لها أبداً».
وفي: ٤٦٩/١: «.. أما يومَ الجمعة فإنك ذاهب وأما فيها فإنك داخل. فإنما جاز هذا لأن فيها معنى يوم الجمعة مهما يكن من شيء فإنك ذاهب».

(٥) في همع الهوامع: ٣٥٧/٤ يَدُلُّ.
ومعنى «مُدْلٍ» أي محضر لهما، يقال: أدلى بحجته أحضرها. وعلى هامش م٢٥/٣ب شرح لهذا الكلمة.

(٦) بيان كون (أمّا) مفيداً للتوكيد.

(٧) قالوا: ليس هذا على أصل الشرط من وقوع الجزاء في حالة دون حالة بل هو واقع لا محالة، ويجوز أن تكون (أمّا) عند الكوفيين «إن» الشرطية ضُمَّت إليها (ما) على ما ثبت من مذهبهم في: أَمّا أنت منطلقاً انطلقت.

ويُفْصَل[١] **بين (أَمّا) وبين الفاء**[٢] بواحد من أمور ستة[٣]:

- **أحدها**: المبتدأ، كالآيات السابقة[٤].

- **والثاني**: الخبر، نحو: «أمّا في الدار[٥] فزيدٌ»، وزعم الصّفّار[٦] أن الفصل به قليل.

- **والثالث**: جملة الشرط[٧] نحو: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡمُقَرَّبِينَ * فَرَوۡحٌ﴾.

= وذكر الرضي أنه ليس مراد سيبويه أنّ (أَمّا) بمعنى (مهما)، وكيف، وهذه حرف و (مهما) اسم، بل قصده إلى المعنى البحت.

وانظر الدسوقي: ٦٠/١، ففيه تعليق للشيخ الدردير يقارب ما ذكرته هنا.

(١) حالات الفصل وأمثلتها نقلها الأشموني في شرحه: ٣٥٥/٢، دون عزو.

(٢) لما حذف الشرط بعد (أَمّا) لزم دخولها على الفاء، وهذا مكروه؛ لأن الفاء لا تباشر الأداة، بل تدخل على الجزاء وقبلها الشرط، ولذا لابد من الفصل بينها بشيءٍ ما بعد الفاء.

(٣) في همع الهوامع: ٣٥٧/٤: بواحد من أمور أربعة. وفي الجنى: ٢٢٥، ذكر عشر حالات للفصل.

(٤) الآيات السابقة هي: (٢٦) من سورة البقرة، و (١٠٦) من آل عمران، و (٣١) من سورة الجاثية، والكهف (٧٩، ٨٠، ٨٢)، والنساء (١٧٤ - ١٧٥)، وآل عمران (٧).

وقد ذكرتها هنا على الترتيب الذي جاءت عليه فيما سبق.

(٥) الفصل هنا بمعمول الخبر «في الدار».

(٦) هو قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البَطَلْيُوْسي الشهير بالصفار من نحاة الأندلس، صحب الشلوبين وابن عصفور، وشرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً، يقال: إنه أحسن شروحه، ويردُّ فيه كثيراً على الشلوبين بأقبح ردٍّ، مات بعد الثلاثين وستمئة. بغية الوعاة: ٢٥٦/٢، وحاشية الأمير: ٥٥/١.

وقال في الجنى: ٥٢٥: «في كتاب الصفار أن الفصل بينهما بالخبر قليل». ولعله أراد كتابه الذي شرح فيه كتاب سيبويه.

(٧) في همع الهوامع: ٣٥٨/٤، نسب السيوطي هذا إلى سيبويه.

الآيات[1].

---

(١) الآيات ٨٨-٩٣ من سورة الواقعة: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ * وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ * فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ * وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُكَذِّبِينَ ٱلضَّآلِّينَ * فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ﴾.

وذهب ابن هشام هنا إلى جعل ﴿فَرَوْحٌ﴾ جواباً لـ (أمّا) والفاء داخلة عليه، والفاصل بينهما جملة الشرط ﴿إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾، ويكون جواب هذا الشرط محذوفاً مدلولاً عليه بجواب الشرط الأول.

وقال ابن هشام في حواشيه على التسهيل: «وإنما كان الجواب المذكور» لـ (أمّا) دون الشرط الآخر لوجهين: أحدهما أن القاعدة أنه إذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما إلا جواب واحد فإنه يجعل لأولهما. الثاني: أن شرط (أمّا) قد حذف، فلو حذف جوابها لحصل من ذلك إجحاف بها». انظر الدماميني: ١٢٤، وقد علق على ذلك بأن الزمخشري أجاز في ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ حذف (إمّا)، وسيأتي فيما بعد، وذهب أنه لقائل أن يجعل الجواب المذكور للثاني، وهو وجوابه جواب الأول، والفاء المؤخرة داخلة على الشرط الثاني تقديراً، والأصل: مهما يكن من شيء فإن كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح، ثم قدم الشرط على الفاء، جرياً على القاعدة في إيثار الفصل بين (إما) والفاء كراهية لالتقائهما لفظاً، فالتقى فاءان: الأولى فاء جواب (أمّا)، والثانية فاء جواب (إنْ)، فحصل الثقل فدفع بحذف الثانية لأنها الموجبة للثقل...

وذكر الشمني: ١٢٥، أن كلام الدماميني هذا لبدر الدين بن مالك في شرح الألفية.

أما الرضي فقد ذكر في شرح الكافية أن قوله ﴿فَرَوْحٌ﴾ جواب استغني به عنه جواب (إنْ) انظر: ٢/ ٣٩٦ - ٣٩٧.

وقال أبو حيان في البحر/ ٢١٦/٨: «إذا اجتمع شرطان كان الجواب للسابق منهما، وجواب الثاني محذوف، ولذلك كان فعل الشرط ماضي اللفظ أو مصحوباً بلم أغنى عنه جواب (أمّا) هذا مذهب سيبويه، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن الفاء جواب (إنْ) وجواب (أمّا) محذوف، وله قول موافق لمذهب سيبويه. وذهب الأخفش إلى أن الفاء جواب لأمّا والشرط معاً. وقد أبطلنا هذين المذهبين في كتابنا المسمى التذييل والتكميل في شرح التسهيل».

وعبارة الأخفش في كتابه معاني القرآن ٤٩٣/٢: «فأما إن كان من المقربين فروح وريحان أي فله روح وريحان..» وما زاد على ذلك.

- **والرابع**: اسم منصوب لفظاً أو محلاً[١] بالجواب، نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[٢] الآياتِ.

- **والخامس**: اسم كذلك[٣] معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو: «أمّا زيداً فاْضرِبْه»[٤]، وقراءة بعضهم[٥]: ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ بالنصب[٦]، ويجب تقدير

---

(١) لفظاً كالسائل واليتيم في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾.
ومحلاً هو قوله: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ قوله: بنعمة ربك منصوب محلاً بالفعل الواقع بعد الفاء: فحدث، وفي شرح الكافية ٣٩٦/٢: «وكذا يقدم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول به».
وبالجواب، أي: بفعل الجواب. واغتفر عمل ما بعد الفاء فيما قبلها تغليباً للغرض المهم من التقديم. وانظر الحواشي.

(٢) الآيات من سورة الضحى: ٩٣/ ٩ - ١١.

(٣) أي اسم منصوب لفظاً أو محلاً.

(٤) زيداً هنا منصوب بفعل «اضرب» المحذوف، وقد دل عليه المذكور. وفي الأزهية: ١٥٤: «فإن وقع بعد الفاء فعل يعمل في الاسم الذي بعد (أمّا) نصبته به».
وظاهر هذا الكلام أنه ليس على تقدير فعل محذوف يفسره المذكور بعد الفاء.

(٥) الآية: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمْ صَٰعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْهُونِ بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ سورة فصلت: ١٧/٤١.
وفي البحر المحيط ٤٩١/٧: وقرئ (ثمودَ) بالنصب ممنوعاً من الصرف، والحسن وابن أبي إسحاق (ثموداً) منونة مصروفة، وروى المفضل عن عاصم الوجهين. وفي الإتحاف: ٤٦٧: (ثمودَ) الحسن ووافقه المطوعي، وفي شواذ ابن خالويه: ١٣٣: (وأما ثمودَ) بالنصب فهي قراءة ابن أبي إسحاق وعيسى الثقفي. وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٦) قال ابن يعيش بعد ذكر هذه القراءة «.. وليس ذلك على حد: زيداً ضربته؛ لأن ذلك ليس بالمختار، والكتاب العزيز يُختار له، والذي حَسّنه عند القارئ ما في (أمّا) من معنى الشرط، والشرط يقتضي الفعل فاعرفه..» شرح المفصل: ٣٣/٢، كذا قال: «والذي حسنه عند القارئ» كأن القارئ حُرٌ فيما يقرأ، ونسي أن القراءة سنة متبعة عملُ القارئ فيها النقل، ولا يستطيع أن يغير فيها شيئاً. وانظر الأزهية: ١٥٤.

=

العامل بعد الفاء[١]، وقبل ما دخلت عليه؛ لأنّ «أمّا» نائبة عن الفعل[٢]، فكأنها فعل، والفعل لا يلي الفعل[٣]، وأما نحو: «زيدٌ كان يَفْعَلُ»، ففي (كان) ضمير فاصل[٤] في التقدير، وأمّا: ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه[٥] ففي (ليس) أيضاً ضمير، لكنه ضمير[٦] الشأن والحديث، وإذا قيل بأنّ (ليس) حرف فلا إشكال[٧]، وكذا إذا قيل: فعل

= والنصب على طريقة الاشتغال، وعند الدماميني الراجح الرفع الذي قرأ به الجماعة نحو: زيدٌ ضربته. والمثال والآية للنصب لفظاً. ومثال النصب محلاً: أما الذي يكرمك فأكرِمْه، وكذا نحو: أما بزيد فأمْرُرْ به. الدماميني: ١٢٦.

(١) أي: أما زيداً فاضرب اضربه، وأما ثمود فهديناهم هديناهم.

(٢) ذهب الدماميني بأنه لقائل أن يقول: لا نسلّم أن (أمّا) نائبة عن شيء أصلاً، ولو سُلِّم كونها نائبة عن شيء فإنما هي نائبة عن جملة الشرط بأسرها، لاعن فعل وحده. ص (١٢٦).

(٣) في الجنى الداني: ٥٢٥: «ولا يلي (أَمّا) فعل؛ لأنها قائمة مقام شرط وفعل الشرط، فلو وليها فعل لتُوهِّم أنه فعل الشرط».
وعند الدماميني لم يَلِ فعل فعلاً في التقدير لفصل الفاعل. وعند الأمير: وعلل ابن صاحب الألفية بأنه لو ولي الفعل (أمّا) لتوهم أنه الشرط (إنْ). قال الأمير: وعلى كلّ فلا مانع من تقديره بعد المنصوب وقبل الفاء، ونقل عن الدماميني بأنه لا يفصل بين (أمّا) والفاء بأكثر من واحد، والمقدَّر كالثابت. انظر حاشية الأمير: ١/٥٥.

(٤) في (كان) ضمير مستتر عائد إلى زيد. وفاصل بين كان والفعل.

(٥) انظر همع الهوامع: ٢/٨٠، وفي ص/٧٣، ذكر السيوطي القول «ليس خَلَقَ الله أَشْعَرَ منه»، وذكر أن ابن مالك شرط لدخول ليس على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشأن، ومنه هذا.
وقال أبو حيان: ليس هذا التخصيص بصحيح، فقد حكى ابن عصفور اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد. وانظر الكتاب: ١/٧٣.
وانظر مثال ابن هشام في: كتاب سيبويه ١/٣٥، قال: «فمن ذلك قول بعض العرب: ليس خلق الله مثله. فلولا أنّ فيه إضماراً لم يجز أن تذكر الفعل، ولم تعمله في اسم، ولكن فيه من الإضمار مثلُ ما في إنّه».

(٦) وهو فاصل بين (ليس) والفعل المصدّر به خبرها.

(٧) لا إشكال؛ لأن المباشر على هذا القول للفعل حرف وليس فعلاً.

يشبه[١] الحرف؛ ولهذا أهملها بنو تميم[٢]؛ إذ قالوا: «ليس الطيبُ إلا المسكُ بالرفع»[٣].

---

(١) ولا إشكال هنا أيضاً؛ لضعف فعلية «ليس» بمشابهة الحرف.

(٢) أي لأجل أنّ «ليس» فعل يشبه الحرف، وهو «ما» النافية، أهملها بنو تميم، فلم يكن لها عندهم عمل فيما بعدها.

وفي همع الهوامع ٢/٨٠: «حكى أبو عمرو بن العلاء: أن لغة بني تميم، إهمال (ليس) مع (إلّا) حملاً على (ما) كقولهم: «ليس الطيبُ إلا المسكُ»، بالرفع على الإهمال، ولا ضمير فيها، وقد نازعه في ذلك عيسى بن عمر، فقال له أبو عمرو، نِمتَ يا أبا عمر وأدلج الناس، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا تميميّ إلا وهو يرفع، ثم وَجّه أبو عمرو خلفاً الأحمر وأبا محمد اليزيدي إلى بعض الحجازيين، وجهدا أن يلقناه الرفع فلم يفعل، وإلى بعض التميميين وجَهِدا أن يلقناه النصب فلم يفعل، ثم رجعا، وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو، فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه، ورمى به إلى أبي عمرو، وقال: هو لك، بهذا فُقْتَ الناس».

(٣) خرّج بعض المتقدمين الرفع على غير ما هو معروف في هذا القول، فقد ذهب أبو نزار الملقب بملك النحاة إلى أن (الطيب) اسم (ليس) و (المسك) مبتدأ خبره محذوف تقديره: إلا المسك أَفْخَرُه، والجملة في موضع نصب خبر «ليس».

وذهب أبو علي إلى أن اسم (ليس) ضمير الشأن، و (الطيب) مبتدأ، و(المسك) خبره، أو (الطيب) اسمها والخبر محذوف، و (إلا المسك) بدل، أو (الطيب) اسمها و (إلا المسك) نعت، والخبر محذوف.

وانظر الكتاب: ١/٧٣، ففيه حديث عن (ليس) و (ما)، وقد ذكر أن بعضهم زعم أن (ليس) تجعل كـ «ما»، قال: وذلك قليل لا يكاد يُعْرَف.

وللدماميني تعليق على هذا فهو يقول: إذا كان ضعف الفعل بمشابهة الحرف يوجب اغتفار مباشرته لفعلٍ آخر فلِمَ لا يغتفر ذلك في (أمّا)؛ فإنها عريقة في الحرفية. وعَقّب على هذا الشمني بأنه إذا شبه شيء بشيء أو ناب شيء عن شيء يكون التشبيه والنيابة مقصودين فيعطى المشبه والنائب حكم المشبه به. والمنوب عنه لا حكم نفسه، ألا ترى (ما) لما شبهت بـ (ليس) أخذت حكمها؛ ولهذا اغتفر في (ليس) مباشرة الفعل لشبهها بالحرف، ولم يغتفر في (أمّا) مباشرتها الفعل لنيابتها عن الفعل. ص: ١٢٦.

والسادس: ظرف معمول[١] لـ «أمّا» لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه[٢]، أو للفعل المحذوف[٣]، نحو: «أمّا اليومَ فإني ذاهب»، و«أما في الدار فإنّ زيداً جالس»، ولا يكون العامل ما بعد «أمّا»[٤]؛ لأن خبر (إنّ) لا يتقدم[٥] عليها، فكذلك معموله[٦] هذا قول سيبويه[٧] والمازني والجمهور.

وخالفهم المبرد[٨]،

---

(١) قال ابن الشجري: «واعلم أن (أمّا) لما نزلت منزلة الفعل نصبت، ولكنها لم تنصب المفعول به لضعفها، وإنما نصبت الظرف الصحيح كقولك: أمّا اليوم فإني منطلق، وأما عندك فإني جالس، وتعلق بها حرف الظرف في نحو قولك: أما في الدار فزيد نائم..» الأمالي ٢٩١/١.

(٢) سبق أنها نابت عن الجملة وليس الفعل وحده.

(٣) أي فعل الشرط المحذوف.

(٤) في م/١ و٢ و٤ «أمّا» وفي م/٣ «إنّ»، وفي طبعة مبارك وزميله: ص ٨٣: «ما بعد الفاء». ومثله عند الدسوقي والأمير، والشيخ محمد محيي الدين: ٥٨/١.

(٥) قال ابن الشجري: «وإنما لم يجز أن يعمل ما بعد الظرف في الظرف، لأنّ ما بعد (إنّ) لا يعمل فيما قبلها، وعلى هذا يحمل قول أبي علي: «أما على أثر ذلك فإني جمعت» ومثله قولك: أمّا في زيد فإني راغب، ففي متعلقة بأمّا نفسها في قول سيبويه وجميع النحويين، إلا أبا العباس المبرد فإنه زعم أن الجارّ متعلق برغبت..» الأمالي ٢٩١/١.

(٦) لأن معموله حَقُّه التأخير. وفي حاشية الأمير: ٥٥/١، ويَرِد عليه: زيداً لن أضرب، مع امتناع تقدم الفعل على ناصبه فاستخفّوا التابع.

(٧) كذا في البحر المحيط: ١١٩/١، وانظر الكتاب: ٣١٢/٢.

(٨) في المقتضب ٢٧/٣: «.. ومن رأى أن يقول: زيداً ضربته نصب بهذا فقال: أما زيداً فاضربه، وقال: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ فعلى هذا فقس هذا الباب».

وللمحقق تعليق يقول فيه: صريح قول المبرد هنا «وجملة هذا الباب أن الكلام بعد (أمّا) على حالته قبل أن تدخل» يفيد أنه مع النحويين في عدم جواز: أمّا زيداً فإني ضارب...».

وابن دُرُسْتُويه[١] والفراء[٢]، فجعلوا العامل نفس الخبر، وتوسّع الفراء[٣] فجوّزه في بقيه أخوات «إنّ».

فإن قلت: «أما اليومَ فأنا جالس»، احتمل[٤] كون العامل (أَمّا)[٥]

= وفي شرح المفصل ١٢/٩: «وغالى أبو العباس فأجاز: أما زيداً فإني ضارب، على أن يكون (زيداً) منصوباً بضارب، وفيه بُعْدٌ؛ لأن (إنّ) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها».

وفي أمالي الشجري ٢٩١/١ «... وهو قول مباين للصحة، خارق للإجماع، لما ذكر من أنّ إنّ تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها...».

وفي همع الهوامع: ٣٥٨/٤، ذكر أن هذا رأي المبرد، وأن ابن درستويه تابعه على ذلك، وأن ابن مالك اختار هذا، ثم قال: «قال أبو حيان وهذا لم يرد به سماع، ولا يقتضيه قياس صحيح، قال: وقد رجع المبرد إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن وَلّاد عنه. قال الزجاج: رجوعه مكتوب عندي بخطه؛ ولذلك لم أحكه عنه في المتن».

(١) كذا بضم الدال والراء، وضبطه بعضهم بالفتح، وهو عبد الله بن جعفر، صحب المبرد، ولقي ابن قتيبة، وأخذ عن الدارقطني وغيره، وكان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة، صَنّف الإرشاد في النحو، وشرح الفصيح، وغريب الحديث، والمقصور والممدود، وأخبار النحاة وغيرها. ولد سنة ثمان وخمسين ومئتين، ومات سنة سبع وأربعين وثلاثمئة. انظر بغية الوعاة: ٣٦/٢.

(٢) انظر الجنى الداني: ٥٢٧.

وعبارة الأشموني: ٣٥٦/٢: «والمصنف» وهو يعني ابن مالك، وقد ذكر ذلك السيوطي في همع الهوامع: ٣٥٨/٤.

(٣) عبارة المرادي: «وأجاز الفراء تقديم معمول ما بعد (إنّ) على الفاء وفاقاً للمبرد، وزاد أنه أجاز ذلك في (ليت ولعل)، وكل ما يدخل على المبتدأ».

وفي همع الهوامع: ٣٥٩/٤: «وقال الفراء زيادة على ذلك: وكل ناسخ يدخل على المبتدأ من أخوات (إنّ) وغيرها نحو: أما زيداً فليتني ضارب، وأما عمراً فلعلي مكرم».

وفي البحر المحيط: ١١٩/١، ما يشعر أن الفراء لم يعمم هذا في أخوات (إنَّ) جميعها، بل جعله في خبر(ليت ولعل) مع (إنّ).

(٤) أي هذا التركيب.

(٥) أي وفعل الشرط، وهذا عند الجمهور.

وكونَه[١] الخبر، لعدم المانع[٢].

وإن قلت: «أما زيداً فإني ضاربٌ»، لم يجز أن يكون العامل واحداً منهما، وامتنعت المسألة عند الجمهور، لأنّ (أمّا) لاتنصب[٣] المفعول، ومعمول خبر إنّ لايتقدّم[٤]، وأجازها[٥] المبرد ومن وافقه على تقدير إعمال الخبر[٦].

---

(١) وهذا عند الجمهور أيضاً.

(٢) وذلك لأنهم لا يرون الفاء مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها.

(٣) لأن الفعل الذي نابت عنه (أمّا) لا ينصب المفعول، إذ يقدر من (كان) التامة.
وعند الشجري: ٢٩١/١، لم تنصب المفعول لضعفها.
وفي همع الهوامع، ٣٥٩/٤: «ولا تعمل (أمّا) في اسم صريح، فلا تنصب المفعول خلافاً للكوفية، حيث أجازوه لما فيها من معنى الفعل. ورُدَّ بأن الأسماء الصريحة لا تعمل فيها المعاني، وبأنه لا يحفظ من كلامهم: أما زيداً فعنده عشرون درهماً، ولا أما زيداً فقائم..».

(٤) في طبعة مبارك وزميله «لا يتقدم عليها»، ومثله عند الدماميني، وكذلك م٤/٢٦ب، وعند الأمير: ٥٦/١: «عليهما»، وفي بقية المخطوطات «لا يتقدم» كما أثبته.

(٥) م٢/١٠ب، وم٣/٢٦ب، والمطبوع: «وأجاز ذلك المبرد».

(٦) وقد مضى بيان رأي النحويين فيه، وما ذكره أبو حيان من رجوع المبرد إلى رأي الجماعة، وذلك بنقل ابن ولاد وشهادة الزجاج.
وذكر لها الرماني معنى آخر ص/١٢٩، قال: «الثاني (من معانيها) أن تكون قطعاً وأخذاً في كلام مستأنف، وعلى هذا يرد ما يأتي في أوائل الكتاب نحو قولك: أما بعد كذا».
ومثل هذا في أمالي الشجري: ٣٤٨/٢، قال: «والثاني من مواضع (أمّا) أن تكون أخذاً في كلام مستأنف من غير أن يتقدمها كلام، وعلى هذا يرد ما يأتي في أوائل الكتب، كقولك: أما بعد كذا فإني فعلت، وأمّا على أثر ذلك فإني صنعت. واستفتح أبو علي كتابه الذي سماه (الإيضاح) بقوله: أما على أثر ذلك فإني جمعت...». ولم يذكر هذا المعنى لها ابن هشام.
وفي شرح الكافية: ٣٩٩/٢، ذكر أن (أمّا) قد تحذف لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ * وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ * وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ المدثر ٣/٧٤ - ٥. و ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾ سورة صٓ ٥٧/٣٨.
وقال إنما يطرد ذلك إذا كان ما بعد الفاء أمراً أو نهياً، وما قبلها منصوباً به أو بمفسر.

تنبيهان(١)

الأول: أنه سُمِع «أمّا العبيدَ فذو عبيدٍ»، بالنصب(٢)، و«أمّا قريشاً فأنا أفضلها»(٣)، وفيه عندي(٤) دليل على أمور:

---

(١) كلام ابن هشام مثبت في شرح الأشموني: ٣٥٦/٢، دون عزو.

(٢) فهو مفعول به للفعل الذي نابت عنه (أما).

وفي الكتاب: ١٩٤/١، (باب ما يختار فيه الرفع ويكون فيه الوجهَ في جميع اللغات)، قال: «وزعم يونس أنه قول أبي عمرو، وذلك قولك: أما العبيدُ فذو عبيدٍ وأما العبدُ فذو عبدٍ، وأما عبدَان فذو عبدين، وإنما اختير الرفع لأن ما ذكرت في هذا الباب أسماء، والأسماء لا تجري مجرى المصادر...، وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون: أما العبيدَ فذو عبيد، وأما العبدَ فذو عبدٍ، يجرونه مجرى المصدر سواء، وهو قليل خبيث، وذلك أنهم شبهوه بالمصدر كما شبهوا الجماء الغفير بالمصدر، وشبهوا خمستهم بالمصدر، كأن هؤلاء أجازوا: هو الرجلُ العبيدَ والدراهمَ، أي للعبيد والدراهم، وهذا لا يُتَكلّم به، وإنما وجهه وصوابه الرفع، وهو قول العرب وأبي عمرو ويونس، ولا أعلم الخليل خالفهما...» وانظر شرح الكافية: ٢٩٧/٢، ٣٩٩.

وقال السيرافي: «وكان المبرد لا يجيز النصب، ولا يرى له وجهاً، وكان سيبويه يجيز النصب على ضعفه...، وكان الزجاج يتأول في نصب العبيد تقدير المِلْك، والملك مصدر، كأنه قال: أما ملك العبيد، كما تقول: أما ضرب زيد فأنا ضاربه».

(٣) ذكر الدماميني أنه لم يضبط هذا كما ضبط المثال السابق بالنصب، لأن كتابة «قريشاً» بالألف توضح أنه منصوب، فلا يحتاج إلى قيد بخلاف لفظ «العبيد».

وأخذ على ابن هشام أنه يبني الأحكام على النصب، وهو ضعيف عند سيبويه، وهذا لا يصح لأن النادر لا حكم له. انظر: ص ١٢٧. ونقل هذا الأمير عنه.

(٤) هذا الذي نسبه إلى نفسه هو لابن مالك، فذكر الدماميني أن ما ههنا هو عين ما قاله ابن مالك مستنداً في ذلك إلى المثالين اللذين ذكرهما مسموعين من كلام العرب، وإلى شيءٍ آخر قرّره في شرح التسهيل، وردَّ الشيخ الدردير على الدماميني بأن المصنف مجتهد، وافق اجتهاده اجتهاد ابن مالك، فلا يعترض عليه، انظر الدسوقي: ٦٢/١.

أحدها: أنه لا يلزم أنه يقدر: مهما يَكُنْ[١] من شيء، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل؛ إذ التقدير هنا: مهما ذكرتَ[٢]. وعلى ذلك يتخرّج قولهم: «أما العلمَ فعالمٌ»، و«أما علماً فعالمٌ»، فهو أحسنُ[٣] مما قيل إنه مفعول مطلق[٤] معمول لما

= **قلت**: كلام الدردير مردود، فقد دأب ابن هشام على نسبة آراء الآخرين إلى نفسه، ولا يعقل أن يكون ذلك كله من باب المصادفة وتوافق الاجتهاد.

(١) في الجنى: ٥٢٢: هذا تقدير الجمهور، وانظر شرح المفصل: ٣٢/٣، و١١/١، وأمالي الشجري: ٢٨٩/١ ورصف المباني: ٩٧، والأزهية: ١٥٣، والمقتضب: ٢٧/٣، وسيبويه: ٣١٢/٢، وفي شرح الكافية: ٣٩٧/٢: «وأما تفسير سيبويه لقولهم: أما زيد فقائم بمهما يكُن من شيء فزيد قائم فليس لأن (أما) بمعنى (مهما)، وكيف وهذه حرف و (مهما) اسم، بل قصده إلى المعنى البحت؛ لأن معنى مهما يكن من شيء فزيد قائم: إن كان شيء فزيد قائم، أي هو قائم البتة».

(٢) أي مهما ذكرتَ من العبيد فالمذكور ذو عبيد، ومهما ذكرت قريشاً فأنا أفضلها.
وفي شرح الكافية: ٣٩٧/٢ - ٣٩٨، قال الرضي: «.. كما تقول في نحو: أما علماً فعالم: إن التقدير مهما تذكروا زيداً عالماً فهو عالم..» فالعامل محذوف قبله.
ورَدّ الدماميني على ابن هشام بأنه لو كان كذلك لم يكن ثم معنى لاشتراط سيبويه أن يكون المعرف باللام غير معين، مع أن الرضي استشكل مذهب سيبويه في نصبه على الحال، وقال: بل هو مفعول به لما بعد الفاء؛ لأن معنى ذو عبيد يملك، وذلك كما روى الكسائي: أما قريشاً فأنا أفضلهم أي أغلبهم في الفضل. ص ١٢٧.

(٣) أحسن لأنه على أنه معفول مطلق لا يتأتى في: أما العلمَ فذو علم، أو فإنه عالم، أو فلا علم له، ونحو: أما علماً فإنه عالم، لوجود المانع من عمل ما بعد الفاء فيما قبله، وهذا على مذهب الجمهور. انظر الدماميني: ١٢٧ والدسوقي: ٦٢/١.

(٤) في شرح الكافية ٣٩٨/٢: «وأما المصدر المعرف فمفعول مطلق لا غير مما بعد الفاء، فمعنى أما العلمَ فعالم: أما يكون شيء فزيد عالم العلم..».

بعد الفاء، أو مفعول لأجله[١] إن كان[٢] معرّفاً، وحال[٣] إن كان منكّراً.

والثاني: أنّ (أمّا) ليست العاملة؛ إذ لا يعمل الحرف[٤] في المفعول به[٥].

والثالث: أنه يجوز: «أمّا زيداً فإني أكرم»، على تقدير العمل للمحذوف[٦].

---

(١) وفي شرح الكافية أيضاً ٣٩٧/٢: «وأما النصب فإن سيبويه ذكر أن ذلك في المصدر معرفاً كان أو منكراً على أنه مفعول له عند الحجازيين. قال شراح كلامه. وذلك لأنه رآهم ينصبون المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال فيبقى مفعولاً له..» وانظر الكتاب: ١٩٥/٢.

(٢) العبارة في طبعة الأمير: ٥٦/١: «أو مفعول لأجله إن كان منكراً» كذا فقد سقط من النص: «... معرفاً، أو حال إن كان منكراً».

(٣) في م٢٦/٣ب: «أو حال»، وكذا عند الدماميني. وفي بقية المخطوطات والمطبوع: «وحال».
وجاء في شرح الكافية، ٣٩٧/٢: «قال سيبويه: ونصب المنكر عند بني تميم على الحال قال: لأنهم لما لم يجيزوا في معرف المصدر إلا الرفع علمنا أنّ نصب المنكر على الحال، والعامل فيه إما محذوف قبله، كما تقول في نحو: أما علماً فعالم: مهما تذكر زيداً عالماً فهو عالم، أو المذكور بعده أي عالم في مثالنا، فيكون حالاً مؤكدة».
وفي البحر المحيط ١١٩/١: «ومسألة أما علماً فعالم يلزم أهل الحجاز فيه النصب، وتختاره تميم».
والحال هنا من معمول الشرط، مهما ذكرته حال كونه عالماً، أو من الضمير في الجزاء، والمعنى مهما يكن من شيء فهو عالم في الواقع حال كونه عالماً، يعني حال ذكره بالعلم، كذا جاء في الحواشي، وفي حاشية الأمير: ٥٦/١، بعد هذه العبارة، «ولا يخفاك التكلف».

(٤) الحرف النائب عند الفعل.

(٥) كونه لا يعمل في المفعول به لا يقتضي امتناع عمله في الظرف، وأولئك الجماعة لم يَدّعوا عمل (أمّا) مطلقاً حتى يرد عليهم النقض بهذا، وإنما ادّعوا عملها في الظرف لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه فكيف يرد عليهم هذا. (الدماميني: ١٢٧).
وعلق الأمير على هذا بقوله: «قلنا أراد المصنف أن الأصل الاطراد وإجراء الباب على وتيرة واحدة»، ٥٦/١.

(٦) ذهب الدماميني إلى أن هذا المسموع الذي استند إليه ضعيف بنص سيبويه، فكيف يبني عليه جواز التراكيب العربية مع أنها محتملة للتخريج على خلاف ما ادعاه.؟

التنبيه الثاني[١]: أنه ليس من أقسام (أمّا)[٢] التي في قوله تعالى: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[٣]، ولا التي في قول الشاعر[٤]:

أبـا خُـراشـةَ أمّـا أنْـتَ ذات نَـفَـرٍ فـإنَّ قَـوميَ لـم تـأكُـلْهُـمُ الضَّبعُ

بل هي فيهما كلمتان، فالتي في الآية هي (أم) المنقطعة[٥]، و (ما) الاستفهامية، وأدغمت الميم في الميم للتماثل.

والتي في البيت هي (أَنْ) المصدرية[٦] و (ما) المزيدة، والأصل: لأَنْ كنتَ،

= وعلى هامش م٢/١٠ب: «قد قدّم أن مثل هذا يمتنع عند الجمهور؛ لأن (أمّا) لا تنصب المفعول به، ولا يجوز أن يكون معمولاً لخبر (إنّ)، ولا لمقدر يفسره ما بعد (إنّ)؛ لأن ما لا يعمل لا يفسّر عاملاً، وعلى ما قال المصنف يجوز أن يكون معمولاً لذكرت مقدراً».

(١) نص هذا التنبيه موجود في الجنى الداني: ٥٢٧ - ٥٢٨، وانظر الأزهية: ١٥٦.
وفي أمالي الشجري عَدّ هذا استعمالاً ثالثاً لها، وهو كونها مركبة من (أنْ) و (ما) في قولهم: أمّا أنت منطلقاً انطلقت، وهي من مسائل سيبويه، وذكر البيت الذي ذكره ابن هشام. ابن الشجري: ٢/٣٥٠.

(٢) أي أما البسيطة.

(٣) الآية: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُو قَالَ أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَٰتِى وَلَمْ تُحِيطُوا۟ بِهَا عِلْمًا أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ سورة النمل: ٢٧/٨٤.

(٤) البيت للعباس بن مرداس. وقد سبق الحديث عنه في باب «أَنْ»، وكان موضع الشاهد فيه فيما سبق مجيء الفاء بعد «أنْ».

(٥) كذا في الجنى الداني: ٥٢٨. وهي بمعنى (بل). وذكر الدماميني (١٢٨) أنه قد نبه فيما سلف أن (أم) الداخلة على الاستفهام لا تسمى متصلة ولا منقطعة، بل هي حرف لمجرد الإضراب.
قلتُ: قد تبع في ذلك المرادي فهذا كلامه، وابن هشام ناقل عنه وإن لم يصرح بذلك.
وعند الأمير، ١/٥٦: «قال (أم) المنقطعة، وبنى ذلك على ما سبق للكوفيين من أنها تأتي لمجرد الإضراب».

(٦) اعترافه بأن التي في البيت هي المصدرية منافٍ لما قدمه من أنها فيه شرطية كما قاله الكوفيون، اللهم إلا أن يقال: أورد الكلام هنا على رأي الجماعة لا على معتقده، والله أعلم بالصواب. الدماميني: ١٢٨. =

فحُذِف الجارّ و (كان) للاختصار، فانفصل الضمير[١]؛ لعدم ما يتصل به، وجيء بـ«ما» عوضاً عن «كان»، وأُدْغِمَت النونُ في الميم للتقارب[٢].

* * *

= وذكر مثل هذا الشمني عن ابن الصائغ: «قد تقدم مبدأ الكلام على أن الأرجح عنده ثبوت (أنْ) شرطية، ورجحه بأمور منها دخول الفاء بعدها، واستشهد بهذا البيت، وقد رجع هنا بالنقض على يديه، والرجوع إلى الحق خير من التمادي على الغيّ. اهـ.
وأقول: إنه لم يقل فيما سبق إن كون (أن) شرطية أرجح عنده، وإنما قال: ويرجحه عندي أمور، وذكرها، ولا يلزم من ذكر مرجحات عند شخص لقول أن يكون ذلك القول عنده أرجح من غيره، بل جاز أن يكون غيره أرجح منه، لأن مرجحاته أكثر وأقوى من مرجحات ذلك القول...، ولم يَسُق المصنف البيت فيما سبق شاهداً على مجيء (أنْ) شرطية، وإنما ساقه شاهداً على مجيء الفاء بعدها، وصَرّح بعد ذلك بأسطر بأن الصواب أنها مصدرية فراجعه وتأمل». الشمني: ١٢٨/١. ودفاع الشمني عن ابن هشام هنا ضعيف، وهذا اضطراب من ابن هشام، يرجح المسالة ويذكر أسباب هذا الترجيح، ثم يعود فينقض ذلك، ويذكر وجهاً آخر يراه الأصح، ومثل هذا كثير.

(١) فصار أنت، وانظر المسألة في الكتاب: ١٤٨/١، والأزهية: ١٥٦.

(٢) أصله: لأن كنت ذا نفر فخرت علينا.

١٤ ـ إِمَّــا

إمّا: المكسورة المشددة، قد تفتح[١] همزتها، وقد تُبْدَلُ[٢] ميمها الأولى ياءً، وهي مركبة عند سيبويه[٣]

---

(١) في م ٤/ ٢٧ أ « يفتح » وفي شرح الكافية : ٣٧٢/٢، حكى هذا قطرب، وفي التسهيل: ١٧٦، وشرح الأشموني: ١١٢/٢، فتح الهمزة لغة تميم، وفي همع الهوامع: ٢٥٣/٥، والجنى الداني: ٥٣٥، فتح الهمزة لغة قيس وتميم وأسد، وفي البحر المحيط: ٣٩٤/٨، لغة حكاها أبو زيد عن العرب، واحتج هؤلاء العلماء لذلك بقول أبي القَمْقَام:

تُلقِّحهـا أَمّـا شـمـال عـريـةٌ وأَمّا صباً جنحَ العَشِيِّ هَبُوبُ

(٢) في م٤/٢٧أ: «يُبْدَل» ويكون هذا الإبدال مع كسر الهمزة، وفتحها، كقوله:

لا تُــفْــسِــدُوا آبــالــكــم أَيْــمــالــنــا إِيْــمــالــكــم

وقول سعد بن قرط أحد بني جذيمة في هجاء أُمِّه:

يا ليتمـا أُمّنا شالـت نَعامَتُها * إِيْما إلى جنةٍ إِيْما إلى نـارِ

وانظر هذه المسألة في الخزانة: ٤٣٢/٤، والمحتسب: ٢٨٤/١، ورصف المباني: ١٠٢، والجنى الداني: ٥٣٥، وهمع الهوامع: ٢٥٣/٥.

وذكر الدماميني أن هذا الإبدال يكون مع فتح الهمزة وكسرها، كما نَصَّ عليه غير واحد من النحويين، قال: «لكنهم فيما رأيتُ لم يستشهدوا على الإبدال إلا مع فتح الهمزة» انظر الدماميني: ١٢٨. وليس الأمر كما رأى.

(٣) وعند غير سيبويه بسيطة، وذكر الأمير أنه الأصل: ٥٦/١، وعند الدماميني: ١٢٨: «أُدْغِمَتْ النون في الميم للتقارب..، وإنما قال: «عند سيبويه» لأن غيره يرى أنها حرف بسيط، وهذا هو الأصل»، ومثل هذا في شرح الكافية: ٣٧٢/٢، وفي الجنى الداني: ٥٣٣، «اختلف العلماء في (إمَّا) هذه، فقيل بسيطةٌ، واختاره الشيخ أبو حيان؛ لأن الأصل البساطة، وقيل: مركبةٌ من (إنْ) و (ما)، وهو مذهب سيبويه».

وفي الكتاب ٦٧/٢: «قال: وسألت الخليل عن (إنما، وأَنما، وكأنما، وحيثما، وإمّا) في قولك: إمّا =

من «إنْ» و«ما»(١)، وقد تُحذَفُ (ما)(٢)، كقوله(٣):

سَقَتْهُ الرواعِدُ من صَيِّفٍ وإنْ من خريفٍ فلن يَعْدَما

= أَنْ تَفْعَلَ وإمّا ألا تفعلَ، فقال: هُنّ حكاياتٌ... وإنما تدخل [ما] لتمنع (أَنْ) من النصب...، والدليلُ على أنّ (ما) مضمومة إلى (إنْ) قولُ الشاعر:

لقد كَذَبَتْكَ نفسُك فاكذِبَنْها فإنْ جَزَعاً وإنْ إجمالَ صَبْرِ

وإنما يريدون (إمّا)...».

(١) و «إنْ» عند سيبويه مجردة عند التركيب عن الشرطية. الأمير: ٥٦/١.
وفي همع الهوامع ٢٥٥/٥: «وهي مركبة من (إنْ) و (ما) الزائدة على الأصح...».
وفي حاشية الأمير ٥٦/١: «ومن التعسُّف كما في حاشية السيوطي - قولُ قومٍ: مركبةٌ من (إنْ) الشرطية و (ما) النافية»، يريد أن يقول: إنّ (ما) زائدة وليست حرف نفي.

(٢) ويبقى في هذه الحالة «إنْ».

(٣) قائل البيت النمر بن تولب يصف فيه وعلاً، وقبله:

إذا شاء طالع مَسْجورةً يرى حولها النبعَ والسّاسَما
تكون لأعدائه مَجْهَلا مَضِلاًّ وكانت له مَعْلَما

سقته الرواعد . . . .

وفي رواية عن أبي علي: «سقتها»، فالضمير في هذه الحالة يعود على عين يصفها في الأبيات التي يتحدث فيها عن الوَعِل، وفي رواية سقته: يعود الضمير على الوعل نفسه، ورواية الديوان موافقة لرواية أبي علي.

وروى البيت: «رواعدَ» أيضاً. والرواعد: صفة للسحاب، جمع راعدة: يقال: رعدت السحابة، وأرعدت بالهمز، إذا سُمِع صوتُ الرعد منها.

والصيِّف: مطر الصيف، والخريف: الفصل المعروف، وأراد هنا مطر الخريف، وقد أراد الشاعر أن يذكر أنه لا ينجو أحد من الهلاك، فبيّن هذا من خلال وصفه لهذا الوَعِل الذي تَحَصَّنَ في هذه القصبة التي تقع على جبل منيع ليس الوصول إليه سهلاً، والأمطار ملازمةٌ له صيفاً وخريفاً، وذكر الفصلين اللذين يَقِلُّ فيهما المطر، ومن باب أَوْلَى أن يكون المطر في الشتاء والربيع، وليس من السهل اصطياد هذا الوَعِل والحالة هذه، ولكنه مع ذلك لا ينجو من الحَتْفِ.

والشاهد في البيت هو أن «إمّا» عند سيبويه مركبة من «إنْ» و «ما»، وقد حُذِفَتْ «ما» هنا، والأصل: =

أي: إمّا من صَيْف وإمّا من خريف.

وقال المبرد[١] والأصمعي[٢]:

= إمّا من صيف وإمّا من خريف، فحذف لضرورة الشعر «إمّا» الأولى و «ما» من «إمّا» الثانية، ولما حذفت «ما»، رجعت النون المنقبلة ميماً للإدغام إلى حالها قبل الإدغام.

واعترض المبرد على سيبويه، فذهب إلى أنّ «ما» لا يجوز إلقاؤها من «إنْ» إلا في غاية الضرورة، و (إمّا) يلزمها أن تكون مكررة...، وإنما جاءت هنا مرة واحدة، ولا ينبغي حمل الكلام على الضرورة إن أمكن تخريجه على غير ذلك. والوجه ما قاله الأصمعي وهو أنّ «إنْ» للجزاء، والتقدير: وإنْ سقته من خريف فلن يَعْدَم الرّيّ. وانظر الكامل: ٢٨٩/١.

وذكر ابن وَلّاد أنّ ماحكاه المبرد عن الأصمعي أجازه سيبويه بعقب البيت، وذلك في قوله إثْرَه: «وإنْ أراد الجزاء فهو جائز». انظر الكتاب: ١٣٥/١.

وممن جَوَّز أن تكون في البيت شرطية الفارسي، وانظر كتاب الشعر ٨٥/١ - ٨٦.

والنمر بن تولب صحابي من المخضرمين، وهو عُكْلي نسبة إلى عُكْل، وهي أُمُّه، ويُكْنَى أبا ربيعة، وكان شاعراً جواداً واسع العطاء، ولم يمدح أحداً ولاهجا، وَفد على النبي ﷺ مسلماً، وهو كبير، عاش مئتي سنة، وخرف.

مراجع الشاهد: الكتاب: ١٣٥/١، ٤٧١ و ٦٧/٢، وشرح السيوطي: ١٨٠/١، والخزانة: ٤/ ٤٣٤، والمقتضب: ٢٨/٣، وشرح المفصل: ١٠٢/٨، والجنى الداني: ٢١٢، ٥٣٤، والعيني: ١٤٨/٤، وانظر الرد في الكامل: ٢٨٩/١، وشرح البغدادي: ٣٧٨/١.

(١) في المقتضب ٢٨/٣: «وزعم الخليل أن (إمّا) هذه إنما هي (إنْ) ضُمَّتْ إليها (ما) لهذا المعنى (الشك)، ولايجوز حذف (ما) منها إلّا أَنْ يُضْطَرَّ إلى ذلك شاعر، فإنْ اضطر جاز الحذف؛ لأن ضرورة الشعر تردُّ الأشياء إلى أصولها: قال:

لقد كذبتك نفسك فاكذبَنْها ... فإنْ جزعاً وإنْ إجمالَ صَبْرِ

فهذا لا يكون إلا على «إمّا». والبيت لدريد بن الصمة، وانظر التعليق في حاشية المقتضب، وفي الكامل ٢٨٩/١: «وزعم سيبويه..» مثل نص المقتضب.

وانظر شرح المفصل: ١٠٢/٨. وفي الخصائص: ٤٤١/٢، ذكر البيت ثم قال: «مذهب صاحب الكتاب أنه أراد: وإمّا من خريف، وقد خُولِف فيه».

(٢) انظر شرح البغدادي: ٣٨٠/١، وفي شرح المفصل ١٠٢/٨: «وصحة محمله على ما ذهب إليه الأصمعي أنها (إنْ) الجزائية والمراد: وإنْ سقته من خريف فلن يَعْدَمَ الرّيّ».

«إِنْ» في هذا البيت[١] شرطيّة، والفاء فاء الجواب، والمعنى: وإِنْ سَقَتْهُ من خريفٍ فلن يَعْدَمَ الرِّيّ، وليس بشيءٍ؛ لأنّ المرادَ وصفُ هذا الوَعِلِ[٢] بالرِّيّ على كلّ حال، ومع الشرط لا يلزم ذلك[٣]، وقال أبو عبيدة: «إِنْ» في البيت زائدة[٤].

---

(١) وإلى مثل هذا ذهب الفارسي. انظر شرح البغدادي: ١/٣٨٤.
وما ذُكِرَ هنا لغير سيبويه هو رأي سيبويه، فقد قال بعد البيت: «وإن أراد الجزاء فهو جائز؛ لأنه يضمر فيها الفعل الذي يصل بحرف، وأما (إمّا) فيجري ما بعدها ههنا على الابتداء» انظر الكتاب: ١/١٣٥.

(٢) يجوز فيه الوُعْل بضم فسكون، والوَعَل بفتح الواو والعين المهملة كَفَرس، والوَعِل ككتِف، والوُعِل بضم فكسر، وهذا نادر. والوعل: تيس الجبل.

(٣) عند الدماميني: ١٢٩، إذ يصير انتفاء العطش معلّقاً بشرط سقي السحائب له في الخريف، ومفهوم ثبوت العطش عند انتفاء هذا الشرط. وفيه نظر؛ لأنا لا نسلّم أن المقصود وصف هذا الوَعِل بالري على كل حال، وإنما وصف حاله بحسب الواقع فأخبر أولاً بما وقع من سقي السحائب في الصيف له، وذلك مقتضٍ لريّه منها، ثم أخبر بأنّ سحائب الخريف إنْ سقته بعد ذلك حصل له الرِّيّ المستمر، ولو سلم أن المقصود ما ذكر من وصفه بالري دائماً فمع الإتيان (بإمّا) التي هي لأحد الشيئين لا يلزم ذلك». ورَدّ ابن المُلّا هذا على الدماميني من وجوه، وانظر ذلك في شرح الشواهد للبغدادي: ١/٣٨٣، وملخص هذا الرد أنه كيف لا يكون الغرض ذلك، وهو بصدد بيان نجاته من الحتف، ولو كان وصف حاله بحسب الواقع لم يكن في تخصيصه بالذكر فائدة؛ إذ كل مخلوق شأنه من اللطف الإلهي مثل ذلك. ومن ذلك أن دعواه أنّ الإتيان (بإمّا) لأحد الشيئين لا يتأتى منه الوصف بالري الدائم، محصلها: دعوى المنافاة بين دوام الري والسقي من أحد الشيئين، وهي ممنوعة لصحة قولنا: دائماً الري حاصل، إمّا من سقي سحائب الصيف، وإمّا من سقي سحائب الخريف.

(٤) عند الشمني: ١/١٢٩: «رُدَّ هذا بأنه زيادتها لم تثبت بعد العاطف...».
وانظر حاشية الأمير: ١/٥٧.

و (إمّا) عاطفة[1] عند أكثرهم، أعني[2] (إمّا) الثانيةَ في نحو قولك: «جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو»، وزعم يونس[3]

(١) قال المرادي: «(إمّا) بكسر الهمزة حرف من حروف العطف عند أكثر النحويين. هكذا نقل ابن مالك عنهم، ونقل عن يونس وأبي علي وابن كيسان أنها ليست بعاطفة قال: وبه أقول، تخلصاً من دخول عاطف على عاطف، ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل: لا زيد ولا عمرو فيها، و(لا) هذه غير عاطفة بإجماع، فلتكن (إمّا) كذلك.
ونقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أنّ (إمّا) ليست بعاطفة، وإنما أوردها في حروف العطف لمصاحبتها لها. قلتُ: عَدّ سيبويه (إمّا) من حروف العطف فحمل بعضهم كلامه على ظاهره، وقال: الواو رابطة بين (إما) الأولى و (إما) الثانية.
واستدل الرماني على أنها عاطفة بأن الواو للجمع، وليست هنا كذلك؛ لأنا نجد الكلام لأحد الشيئين، فعلم أن العطف لإما.
وقال بعض المتأخرين: «الواو عطفت (إما) الثانية على (إما) الأولى، و(إمّا) الثانية عطفت الاسم الذي بعدها على الاسم الذي بعد الأولى...». انظر الجنى الداني: ٥٢٨ - ٥٢٩، وانظر كلام ابن مالك في التسهيل: ١٧٤.
وفي شرح الأشموني: ١١٢/٢، وهمع الهوامع: ٢٥٣/٥، نقل ابن عصفور إجماع النحويين على منع كونها عاطفة، والذي في المقرب: ٢٢٩/١، ذكر حروف العطف، ولم يصرح بالإجماع، وإنما قال: « (إمّا) ليست بعاطفة في الحقيقة، وإنما ذُكِرَتْ في الجملة لمصاحبتها لها»، وما ذكره المرادي من أن الرماني ذكر أن (إمّا) عاطفة غير صحيح، بل عبارته صريحة في نفي العطف عنها في كتابه حروف المعاني: ١٣١، قال: «وليست (إما) من حروف العطف كما يذهب إليه بعض النحويين..» وفي البحر المحيط، ٣٩٤/٨: «عَدَّها بعض الناس في حروف العطف».

(٢) في م١/٢٢أ و م٣/٢٧أ: «يعني»، ومثله الدماميني ١٢٩، والدسوقي: ٦٣. وفيما تبقى من المخطوطات والمطبوع ما أَثبتُّه، وقوله: «أكثرهم» أي أكثر النحويين.
ونقل الرضي عن الأندلسي إلى أنّ الأولى مع الثانية حرف عطف، ورَدَّه الرضي، انظر هذا في شرح الكافية: ٣٧٢/٢، ومثل هذا عند الأمير: ٥٧/١.

(٣) هو يونس بن حبيب الضبي، بارع في النحو من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، سمع من العرب وروى عنه سيبويه، وله مذاهب يتفرّد بها، تتلمذ على يديه الكسائي والفراء، وكانت له حلقة بالبصرة يرتادها أهل العلم والأدب، قارب تسعين سنة ولم يتزوج، مولده سنة (٩٠هـ)، ووفاته سنة (١٨٢هـ). انظر بغية الوعاة: ٣٦٥/٢.

والفارسي[١] وابن كيسان[٢] أنها غير عاطفة كالأولى[٣]، ووافقهم ابن مالك[٤]،

---

(١) في شرح المفصل: ١٠٣/٨، ذكر ابن يعيش الفارسي وابن السراج. وفي شرح الكافية: ٣٧٢/٢: أبو علي وعبد القاهر، وسيأتي حصر هذه الأسماء فيما يأتي.

(٢) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوي، يحفظ المذهب البصري والكوفي في النحو؛ لأنه أخذ عن المبرد وثعلب، وكان أبو بكر بن مجاهد يقول: إنه أنحى منهما، وكان يميل إلى المذهب البصري، ومن تصانيفه: المهذب في النحو، اللاّمات، غريب الحديث، معاني القرآن، وكتب أخرى، مات سنة (٢٩٩هـ)،وقال ياقوت: (٣٢٠هـ) انظر بغية الوعاة: ١٨/١ ـ ١٩.

(٣) الأُولى لا خلاف في أنها غير عاطفة؛ لأنها بين الفعل ومرفوعه.

وفي شرح المفصل ١٠٣/٨: «لم يَعُدَّ أبو علي (إمّا) من حروف العطف لأمرين: تكرارها، وابتداؤك بها، فإذا جاز الابتداء بها لم تكن عاطفة.

أما المالقي فقد ذهب في كتابه «رصف المباني» إلى أنها عاطفة، ورَدَّ كلام الفارسي محتجاً بكلام الصّيمري في التبصرة، وخلاصته أن (إمّا) الأولى دخلت لتؤذن أن الكلام معها مبنيٌّ على ما لأجله جيء بها، ودخلت الواو ثانية تنبئ بأنّ (إمّا) الثانية هي الأولى، قال: «لا يصح أن تكون الواو عاطفة للكلام لأنه فاسد؛ لأن الواو مشركة لفظاً ومعنى، والكلام الذي في (إما) ليس على ذلك بل على المخالفة من جهة المعنى».

قال المالقي: «وهذا الذي ذكره الصّيمري هو الحق، وهو ظاهر مذهب سيبويه، ومذهب أئمة المتأخرين المحذقين كأبي موسى الجزولي وغيره، وفيه الردُّ على أبي علي وأتباعه». رصف المباني: ١٠٠.

(٤) في التسهيل: ١٧٤، عَدَّ ابن مالك حروف العطف، ثم قال: «وليس منها (لكنْ)، وفاقاً ليونس، ولا (إمَّا) وفاقاً له ولابن كيسان وأبي علي».

وفي شرح الأشموني ١١١/٢: «أنها مثل (أو) في العطف والمعنى، وهو ماذهب إليه أكثر النحويين، وقال أبو علي وابنا كَيْسان وبَرهان: هي مثلها في المعنى فقط، ووافقهم الناظم «ابن مالك»، وهو الصحيح، ويؤيده قولهم: إنها مجامعة للواو لزوماً، والعاطف لايدخل على العاطف».

وعبارة ابن مالك في النظم: «ومِثْلُ (أو) في القصد (إمّا) الثانية»، أي في المعنى المقصود لا العطف.

وفي شرح الكافية الشافية: ١٢٢٦، ومذهب ابن كيسان وأبي علي أن العاطف إنما هو الواو التي قبلها، وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بأو، وبقولهما أقول في ذلك تخلّصاً من دخول عاطف =

لملازمتها غالباً الواوَ العاطفة. ومن غير الغالب[1] قولُه[2]:

يـا لـيتـمـا أُمّـنـا شـالَـتْ نـعَـامـتُـهـا أَيْـمـا إلـى جَـنَّـةٍ أَيْـمـا إلـى نـارِ

= على عاطف؛ ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيه بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل: لا زيد ولا عمرو، وفيها (ولا) هذه غير عاطفة بإجماع، فلتكن (إما) مثلها إلحاقاً للنظير بالنظير وعملاً بمقتضى الأولوية..».

ملخص ما سبق: القائلون بأنها عاطفة منهم سيبويه والمالقي والمرادي والجزوي والصيمري. والقائلون بأنها غير عاطفة منهم الفارسي وابن كيسان وابن بَرْهان، وابن مالك والرماني وابن درستويه وابن عصفور وابن السراج والجرجاني ويونس. وهؤلاء ذهبوا إلى أن العطف بالواو.

(١) استعمال (إما) دون الواو قبل الثانية بل هو قليل.
وفي شرح الكافية: ٣٧٢/٢، وتلزم الثانية الواو، وربما تَرِدُ بلا واو نحو: خذ هذا إمّا ذاك.

(٢) قائله سعد بن قرط بن سيار ويلقب بالنُّحَيْف، وهو من بني جذيمة، وهو يهجو أمه في أبيات هذا منها. وعَزَا الجوهري هذا البيت إلى الأحوص، ورَدَّه العيني.
ورواية البيت عند الرضي دون إبدال: إمّا إلى جنة إمّا إلى نارِ. قال: ويُرْوَى إيْما إلى جَنّة وهي لغة في إمّا.

ويا: حرف تنبيه، شالت: ارتفعت، النعامة: في اللغة باطن القدم، ومن مات شالت رجله، أي ارتفعت، وظهرت نعامته، وانتكس رأسه، فقولهم: شالت نعامته كناية عن الموت، وشالت نعامتهم: ذهب عِزُّهُم وتَفَرّق أمرهم.
ومعنى البيت: يا ليت أمي ارتفعت جنازتها، أوْ لقيت حتفها إما إلى الجنة وإما إلى النار.
والشاهد في البيت: أنّ (إمّا) الثانية جاءت بلا واو مع أن الأصل ملازمتها لها.
وانظر البيت في الخزانة: ٤٣٣/٤، والعيني: ١٥٣/٤، والصحاح: أمو، شال، وانظر اللسان: أمّا، وشرح البغدادي: ٣/٢، وشرح السيوطي: ٨٦/١، والحماسة بشرح التبريزي: ١٧٥/٤، والجنى الداني: ٥٣٣، والتاج: أَمّا، وشرح الأشموني: ١١١/٢، وشرح الكافية: ٣٧٢/٢، وهمع الهوامع: ٢٥٤/٥، والمحتسب: ٢٨٤/١، وأمالي ثعلب: ٨٠٨/٢.

وفيه شاهدٌ ثانٍ، وهو فتح[١] الهمزة، وثالثٌ، وهو الإبدالُ[٢].

ونقل ابن عصفور الإجماعَ[٣]على أنّ (إمّا) الثانيةَ غيرُ عاطفةٍ كالأولى، قال[٤]: وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه[٥].

وزعم[٦] بعضهم أنّ (إمّا) عطفت الاسمَ على الاسم، والواوَ عطفت (إمّا) على

---

(١) شرح الأشموني: ١١٢/٢، فتح الهمزة لغة تميم، وبها رُوي البيت.
وعند الدماميني/ ١٣٠: «الفتح مع الإبدال».

(٢) أي الإبدال مع فتح الهمزة.

(٣) وجدت مثل هذا عند الأشموني: ١١٢/٢، وهمع الهوامع: ٢٥٣/٥، ومثله في رصف المباني: ٥٢٩، وقد نقلت هذه النصوص قبل قليل. ولم أجد التصريح بالإجماع في المقرب: ٢٣٢/١، فلعله ذكر هذا في غير المقرب من مؤلفاته.
وذكر الدسوقي والدماميني أن كلام ابن عصفور غير دقيق؛ لأن كتب النحو طافحة بنقل الخلاف في ذلك. اهـ.
قلتُ: ذكرتُ قبل قليل أسماء أصحاب الرأيين مما يفسد القول بالإجماع فلعل الذين نقلوا عن ابن عصفور كان نقلهم غير دقيق؛ إذ لا يعقل أن ينقل هذا العالم الجليل الإجماع أو يصرح به دون أن يطلع على هذا الخلاف بين العلماء.

(٤) نص ابن عصفور في المقرب: ٢٢٩/١، وعند ابن الشجري مثل هذا: «وإنما ذكرها من [ذكرها] من النحويين في حروف العطف تقريباً؛ لأنها بمعنى أو».
انظر أمالي الشجري: ٣٤٤/٢.

(٥) وهو الواو. وفي م١١/٢أ: «لحروفه» أي لحروف العطف، ونص ابن عصفور في المقرب «لمصاحبتها لها» وهو يحتمل الجمع والإفراد، والنص في الجنى الداني يؤيد الجمع «وإنما أوردوها في حروف العطف لملازمتها لها».
ولقد أثبتُّ «لحرفه» بالإفراد لأنها لا تلازم كل حروف العطف وإنما تلازم حرفاً واحداً وهو الواو.

(٦) النص من هنا مثبت في همع الهوامع: ٢٥٣/٥.
وفي الجنى الداني: ٥٢٩، نسب هذا لبعض المتأخرين، ونص ابن هشام مأخوذ منه.
وعند الدماميني: ١٣٠، هذا القول حكاه ابن الحاجب وجَوَّزه، وقال إنه لا يبعد.
وعند الرضي: ٣٧٢/٢، نسب هذا القول إلى الأندلسي ورَدّ عليه.

(إمّا)، وعَطْفُ الحرفِ على الحرفِ غريبٌ[١].

ولا خلاف أنّ (إمّا) الأولى[٢] غَيْرُ عاطفةٍ؛ لاعتراضها بين العامل[٣] والمعمول في نحو: «قام إمّا زيدٌ[٤] وإمّا عمروٌ»، وبين أحد معمولَيْ العامل ومعمولِه الآخر في نحو[٥]: «رأيتُ إمّا زيداً وإمّا عمراً»[٦]، وبين المُبْدَلِ منه وبَدَلِه نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾[٧] فإنّ ما بعد[٨] الأولى بَدلٌ مما قبلها.

---

(١) في همع الهوامع: ٢٥٣/٥، نقل كلام ابن هشام ثم قال: وقال الرضي: غير موجود. وانظر شرح الكافية: ٣٧٢/٢.

(٢) لا خلاف في أنّ (إمّا) الأولى غير عاطفة؛ لأنها بين الفعل ومرفوعه، فهي تدخل الاسم الذي بعدها في الذي قبلها، وليس قبلها ما تعطفه عليه.

(٣) بين الفعل والفاعل، ولا عطف بينهما.

(٤) زيد في المثال فاعل (قام)، فكيف تكون (إما) عاطفة والحالة هذه، وعلامَ تعطف زيداً؟.

(٥) المعمول الأول هو التاء من رأيت فهو الفاعل، والمعمول الثاني: زيداً وهو مفعول به، وفصل بينهما (إمّا)، فلا تعطف المفعول به على الفاعل؛ إذ ليس ذلك من كلامهم.

(٦) في م١١/٢أ: «عمرواً».

(٧) الآية: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّاۚ حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْاْ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ سورة مريم ٧٥/١٩.

(٨) في م٢٧/٣أ: «فإن ما بعد (إما) الأولى...» وقوله: «بدل» أي ما بعد إمّا وهو قوله: العذاب بدل مما قبلها وهو يوعدون، ولا يُعْطَفُ البدلُ على المُبْدَلِ منه.
وقوله: «قبلها» سقط من م١١/٢أ.

ولإمّا خمسةُ[1] معانٍ:

- **أحدهما: الشكّ**، نحو: «جاءني إمّا زيدٌ وإما عمروٌ»، إذا لم تعلم[2] الجائي منهما.

- **والثاني: الإبهام**[3]، نحو: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾[4][5].

---

(١) ذهب غالب العلماء إلى أنّ لها ثلاثة معان: هي الشكُّ، والإبهام، والتخيير، وبعضهم ذكر الإباحة في موضع التخيير، وعند المالقي أربعة معان: الشك والتخيير والإباحة والإبهام. وأما التفصيل فلم يُذْكَر في كثير من أقوال المتقدمين. وذكره الرضي: ٢/٣٧٠ وما بعدها، وذكروا أن أبا حيان زاد على المعاني الخمسة التي ذكرها ابن هشام معنى سادساً وهو إيجاب أحد الشيئين، كقولك للشجاع: إنما أنت إمّا طَعْنٌ وإمّا ضَرْبٌ، أي تارةً كذا وتارةً كذا. وانظر الارتشاف/١٩٩٢.
انظر حاشية الدسوقي: ٦٣/١، ومثل هذا النص في الجنى الداني: ٥٣٠ ـ ٥٣١، فقد قال: «وزاد بعضهم لأو معنى سادساً...» ولم يعزُ ذلك لأبي حيان.
وفي حاشية الأمير: ٥٨/١، خمسة معانٍ بحسب القرائن، وأصل وضعها لأحد الشيئين أو الأشياء نظير ما يأتي في (أو)، ثم المعاني للثانية كما هو صريح الألفية، ولا مانع من نسبتها للأولى أيضاً لتلازمهما» وانظر الدماميني: ١٣٠، والشمني في الموضع نفسه.
وعند الرضي: ٣٧٠/٢، وهذه المعاني تَعْرِضُ في الكلام لا من قبل (أو) و (إمّا) بل من قبل أشياء أخر.
ونص ابن هشام هذا في الجنى الداني للمرادي: ٥٣٠، ومثل هذا في همع الهوامع: ٢٥٢/٥، وانظر الأزهية: ١٤٨.

(٢) في م١١/٢أ: «يعلم».

(٣) الدماميني: ١٣٠: «الإبهام على السامع هو الذي يعبرون عنه بالتشكيك» اهـ.
قلتُ: لعل الذين ذكروا الشك ولم يذكروا الإبهام إنما كان لهذا السبب، وانظر ذلك عند الرماني في معاني الحروف: ١٣٠، والشجري: ٣٤٣/٢ ـ ٣٤٤، وشرح المفصل: ١١٠/٨.

(٤) تتمة الآية: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ من سورة التوبة: ١٠٦/٩.

(٥) ذكر ابن عباس أن الآخرين هم: كعب بن مالك، وهلال بن أمية، ومُرَارَة بن الربيع العامري، تخلّفوا =

- **والثالث: التخيير**[(١)]، نحو: ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾[(٢)(٣)]، ﴿إِمَّآ أَن تُلْقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾[(٤)].

وَوَهَمَ ابنُ الشجري[(٥)]؛ فجعل من ذلك:

= عن غزوة تبوك، والله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقة حالهم وما يؤول إليه أمرهم، وجاءت الآية على صورة لا يستطيع القارئ معها الجزم بأحد الشيئين: العذاب أو التوبة. وقيل نزلت في المنافقين المتعرِّضين للتوبة مع بنائهم مسجد الضرار.

وفي البحر المحيط: ٥/٩٧: «فلم يخبر عنهم بما علم منهم، وحَذَّرَهم بهذه الآية إن لم يتوبوا، وإمّا معناها الموضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء فينجر مع ذلك أن تكون للشك أو لغيره، فهي هنا على أصل موضوعها وهو القدر المشترك الذي هو موجود في سائر ما زعموا أنها وضعت له وضع الاشتراك، والله عليم بما يؤول إليه أمرهم حكيم فيما يفعله فيهم».

(١) في الأزهية: ٢/١٤٠، جعل التخيير والإباحة شيئاً واحداً، وذكر أمثلة تصلح لهذا ولهذا، كما ذكر الآية التالية شاهداً للإباحة.

ولا بد أن يكون التخيير بعد طلب. (الدماميني/١٣١).

(٢) والآية: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِى عَيْنٍ حَمِئَةٍ وَوَجَدَ عِندَهَا قَوْمًا ۗ قُلْنَا يَٰذَا ٱلْقَرْنَيْنِ إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ سورة الكهف: ١٨/٨٦.

(٣) المراد بالعذاب القتل إن أصروا على الكفر، واتخاذ الحسنى بإكرامهم وتعليمهم الشرائع إن آمنوا، ويجوز أن يراد بالحسنى الأسر؛ لأنه بالنظر إلى القتل إحسان لما فيه بقاء الحياة. الدماميني: ١٣١.

وفي البحر ٦/١٦٠: «إما أن تعذّب بالقتل على الكفر، وإمّا أن تتخذ فيهم حُسناً أي بالحمل على الإيمان والهدى..، فعبر في التخيير بالمسبب عن السبب، وقال الطبري: اتخاذ الحسن هو أسرهم مع كفرهم، يعني أنه خيّر مع كفرهم بين قتلهم وبين أسرهم».

(٤) الآية ﴿قَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾ سورة طه ٢٠/٦٥.

وفي البحر المحيط ٦/٢٥٧: «قيل خيّروه ثقة منهم بالغَلَبِ لموسى...، وقال الزمخشري: هذا التخيير منهم استعمال أدب حسن معه وتواضع له...».

(٥) النص في أمالي ابن الشجري: ٢/٣٤٣، فقد ذكر الآية مثالاً للتخيير، ولم ينفرد بذلك ابن الشجري فمثل هذا عند الهروي في الأزهية: ١٤٨. =

﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾[١].

والرابع: الإباحة[٢]، نحو: «تَعَلَّمْ إمّا فقهاً وإما نحواً»، و«جالس إمّا الحسنَ وإمّا ابنَ سيرين».

ونازع في ثبوت[٣] هذا المعنى لـ (إمّا) جماعة[٤] مع إثباتهم

= وانتصر الدماميني في شرحه: ١٣١، لابن الشجري، فذكر أن ابن هشام لم يبيّن وجه الوهم، فلعل ذلك من قِبَل أنه لابد أن يكون حرف التخيير مسبوقاً بطلب وليس هنا طلب. وذهب إلى أنّ لآبن الشجري أن يمنع اشتراط ذلك، وأن يقول: المعنيُّ بكونها للتخيير دخولها بين شيئين أو أشياء يكون للمتكلم أو للسامع الخيرة في فعل ما شاء من غير جمع بينهما، ولا يشترط سبق الطلب، ولاشك أن لله الخيرة في فعل ما شاء من الأمرين المذكورين، وأنه عز وجل لا يجمع بينهما فيعذبهم مع التوبة عليهم.
وبيّن المراد بالوهم الشمني بقوله: «بيانُ وجهه من وجهين: أحدهما أن معنى التخيير والإباحة (بإمّا و بأو) إنما يكون بعد مايدل على الطلب كما صرح به غير واحد من النحاة.
وثانيهما: أن (إمّا) التخييرية إذا وقع الفعل بعدها تكون معه (أَنْ)...، وهذا الثاني هو مراد المصنف؛ لأن ما ذكره من هذه الآية لا يخالف ما مَثّل به إلا بعدم (أَنْ) معه. وهذا مع ظهوره خَفِي على بعضهم فقال: وجه الوهم أن التخيير يستدعي مخيَّراً، ويمتنع ذلك على الله تعالى، وأجاب بأنه يجوز أن يكون تخييره تعالى من ذاته»، انظر الشمني: ١٣١/١.

(١) من الآية السابقة من سورة التوبة ١٠٦/٩.

(٢) في شرح الكافية: ٣٧٢/٢، أثبت (لإمّا) من الأحكام ما أثبته (لأو)، وذكر من معانيها الإباحة، ومثاله في (أو): تعلم الفقه أو النحو. وانظر الارتشاف/ ١٩٩٢.
وفي أمالي الشجري: ٣٤٤/٢، وشرح المفصل، ١٠٠/٨: «تعلم إما الفقهَ وإما النحوَ»، وانظر شرح الكافية: ٣٧٠/٢.

(٣) في م١١/٢أ «إثبات».
وفي همع الهوامع: ٢٥٢/٥: «وأنكر قوم الإباحة في (إمّا) مع إثباتهم ذلك (لأَو)».
وفي شرح الأشموني، ١١١/٢: «ولم يذكر الإباحة في التسهيل لكنها بمقتضى القياس جائزة» وانظر التسهيل: ١٧٦، وشرح الكافية: ٣٧٢/٢.

(٤) عبارة الدماميني في الحاشية، ١٣١: « والظاهر أنّه لا وجهَ لما قاله هؤلاء الجماعة»، وكلام =

إيـاه لـ (أو)[١].

والخامس: التفصيل[٢]، نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[٣][٤]، وانتصابهما[٥] على هذا على الحال[٦] المُقَدَّرة.

= الدماميني هذا نقله الدسوقي على صورة تعطي عكس ما يُفْهَمُ منه هنا، فقد قال (٦٤/١): «الظاهر أن الوجه ما قاله هؤلاء الجماعة اهـ. دماميني» والطبعة التي بين يديّ من حاشية الدسوقي فيها تحريف كثير.

(١) يأتي الحديث عن «أو» بعد «إمّا» مباشرة.

(٢) في همع الهوامع، ٢٥٢/٥: «وعَبَّر عنه في التسهيل بالتفريق المجرد كما عبر عنه في أو».
وفي التسهيل/ ١٧٦: «والمعنى مع إمّا شك أو تخيير أو إبهام أو تفريق مجرد».
ولم يذكر هذا المعنى (لإمّا) الرماني في معاني الحروف: ١٣٠ - ١٣١، ولا ابن عصفور في المقرب: ٢٣١/١، ولا ابن يعيش في شرح المفصل: ١٠٠/٨، ولا ابن الشجري في أماليه: ٣٤٤/٢. وذكره أبو حيان في الارتشاف/١٩٩٢.

(٣) الآية: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾. سورة الإنسان: ٣/٧٦.

(٤) ذكر ابن يعيش هذه الآية مثالاً للتخيير. انظر شرح المفصل: ١١٠/٨، ومثل هذا عند مكي في مشكل إعراب القرآن: ٤٣٤/٢.
وفي أمالي الشجري: ٣٤٥/٢: «واختلفوا في قوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ فذهب البصريون إلى أنها للتخيير، فانتصاب إمّا شاكراً أو كفوراً على الحال...، وأجاز الكوفيون أن تكون (إمّا) ههنا شرطية، والفراء قطع بأنها هي، فقال: «إنا هديناه السبيل إن شكر وإن كفر».
وفي التبيان للعكبري: ١٢٥٧/٢: «إمّا ههنا لتفصيل الأحوال».
وعند البيضاوي: «إمّا للتفصيل أو التقسيم، أي هديناه في حاليه جميعاً أو مقسوماً إليهما». انظر حاشية الشهاب الخفاجي: ٢٨٧/٨.

(٥) النص من هنا إلى قوله تعالى «.. خافت» لابن الشجري، انظر الأمالي: ٣٤٥/٢ - ٣٤٦، وقد نقلتُ قبل قليل جزءاً من هذا النص.

(٦) في م١١/٢أ: «وانتصابهما على الحال المقدرة» بإسقاط «على هذا».
وهذا رأي البصريين، وقد ذكره ابن الشجري (٣٤٥/٢): «فذهب البصريون إلى أنها للتخيير، =

وأجاز الكوفيون كونَ (إمّا) هذه هي[١] (إن) الشرطية و(ما)[٢] الزائدة، قال مكيّ[٣]: «ولا يجيز البصريون أن يلي الاسمُ[٤] أداةَ الشرط حتى يكون بعده فعلٌ

= فانتصاب شاكراً وكفوراً على الحال، قال الزجاج: هديناه الطريق إمّا طريق السعادة أو الشقاوة...».
وعند الشمني قوله: «الحال المقدرة هي الحال التي يكون حصول مضمونها متأخراً عن حصول مضمون عاملها؛ لأن معنى الهداية نصب الدليل، ولاشك في تأخر الكفر والشكر عنه..» (١/ ١٣١)، وفي مشكل إعراب القرآن، ٤٣٥/٢: «.. وقيل هي حال مقدرة، والتقدير: إما أن يحدث منه عند فهمه الشكر فهو علامة السعادة، وإما أن يحدث منه الكفر فهو علامة الشقاوة، وذلك كله على ما سبق في علم الله تعالى فيهم».
وانظر مثل هذا عند الشجري: ٣٤٥/٢، ومغني اللبيب في (الباب الرابع ـ أقسام الحال)، وأما الدماميني فقد قال: «وذلك لأن الظاهر أنه حال من الهاء في هديناه والمعنى: بيّنا له الطريق وأوضحناه، فالحال مقدرة؛ لأن المراد بالشكر العمل بما بُيِّن له، والعمل بذلك ليس مقارناً للتبيين، فاحتيج إلى كون الحال مقدرة..» (١٣١).

(١) سقط «هي» من م١١/٢أ. وقوله «هذه» التي في الآية.

(٢) في أمالي الشجري، ٣٤٥/٢ ـ ٣٤٦: «وأجاز الكوفيون أن تكون (إمّا) ههنا هي الشرطية، والفراء قطع بأنها هي فقال: معناه: إنا هديناه السبيل إن شكر وإن كفر».
وفي معاني الفراء/ ٢١٤/٣: «.. يقول: هديناه: عَرّفناه السبيل شَكَرَ أو كَفَر، و (إما) ههنا تكون جزاءً، أي: إن شكر وإن كفر...».
وانظر مشكل إعراب القرآن: ٤٣٥/٢، ويأتي التفصيل في الفقرة التالية.

(٣) في مشكل إعراب القرآن: ٤٣٥/٢، قال مكي: «وأجاز الكوفيون أن تكون (ما) زائدة و (إنْ) للشرط، ولا يجوز هذا عند البصريين؛ لأنّ (إنْ) التي للشرط لا تدخل على الأسماء؛ إذ لا يُجازَى بالأسماء، إلا أن تضمر بعد (إنْ) فعلاً فيجوز، نحو قوله: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [التوبة/٦]، فأضمر استجارك بعد (إنْ)، ودَلَّ عليه استجارك الثاني، فحسُنَ حذفه، ولا يمكن إضمار فعل بعد (إنْ) هاهنا؛ لأنه يلزم رفع شاكر وكفور بذلك الفعل، وأيضاً فإنه لا دليل على الفعل المضمر في الكلام». وانظر هذا في أمالي الشجري: ٣٤٦/٢.

(٤) ضبط النص في م٢٢/١أ: «.. أن يلي الاسمَ أداةُ الشرط». ولا تصح العبارة بهذا الضبط.

يفسِّره، نحو: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾[١]»، وردَّ عليه ابن[٢] الشجري بأنّ المضمر هنا: «كان»[٣]،

---

(١) الآية: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ وَإِن تُحْسِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾. سورة النساء: ١٢٨/٤.

(٢) أمالي الشجري: ٣٤٦/٢، ذكر نص مكي في المسألة ثم قال: «.. وهذا القول منه ليس بصحيح؛ لأن النحويين يضمرون بعد (إنْ) الشرطية فعلاً يفسره ما بعده؛ لأنه من لفظه، فيرتفع الاسم بعد (إنْ) بكونه فاعلاً لذلك المضمر كقولك: إنْ زيدٌ زارني أكرمته، تريد: إن زارني زيد أكرمته...، وكقوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ هذه الأسماء ترتفع بأفعال مقدرة، وهذه الظاهرة مفسرة لها.. وقوله: لا دليل على الفعل المضمر في الكلام يعني: في قوله: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ قولٌ بعيدٌ من معرفة الإضمار في مثل هذا الكلام؛ لأنّ المضمر ههنا فعل يشهد بإضماره القلوب، وهو (كان)، وذاك أنّ سيبويه لا يرى إضمار (كان) إلا في مثل هذا المكان كقولك: أنا أزورك إنْ قريباً وإنْ بعيداً، تريد إن كنت قريباً وإنْ كنت بعيداً، ومن ذلك البيت المشهور وهو للنعمان بن المنذر:

قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً   فما اعتذارُك من قولٍ إذا قيلا

وقول ليلى الأخيلية:

لا تقربَنَّ الدهرَ آلَ مطَرِّفٍ   إنْ ظالماً فيهم وإنْ مظلوماً

أي إن كنت ظالماً وإن كنت مظلوماً، وكذلك التقدير: «هديناه السبيل إن كان شاكراً وإنْ كان كفوراً، وإضمار الفعل بعد حرف الشرط مخصوص به (إنْ)...، ولمكي في تأليفه مشكل إعراب القرآن زلّات سأذكر فيما بعد طرفاً منها إن شاء الله».

ورَد في نص الأمالي تصحيف في قوله: وذاك أن سيبويه لا يرى إضمار كان لا في مثل هذا المكان..» والصواب كما أثبته «إلا في مثل هذا المكان».

(٣) في حاشية الأمير ٥٨/١: «أي ولا يشترط في إضمارها تأخر فعل لكثرتها وانسياق الذهن لها، قال في الألفية.

ويحذفونها ويبقون الخبر   وبعد إنْ ولو كثيراً ذا اشتهر =

فهو[١] بمنزلة قوله[٢]:

قد قيل ذلك إنْ حَقّاً وإن كَذِباً [فما اعتذارك من قول إذا قيلا]

= وعند الدماميني، ١٣٢: «.. فكان لا تحتاج في جواز حذفها إلى فعل مُفَسِّر يقع بعدها، إنما ذلك لغيرها من الأفعال، وخصوصيتها باغتفار الحذف دون مفسر لكثرة دورها في الكلام».

(١) وقوله: «فهو»، أي: حذف كان في الآية السابقة.

(٢) نسب الدماميني البيت لحسان رضي الله عنه، وقال: ينسب لغير حسان أيضاً، وتبعه على ذلك الدسوقي. والصواب أن البيت للنعمان بن المنذر، وهو من جملة أبيات، وروايته في شرح البغدادي: «قد قيل ما قيل إن حقاً وإن كذباً».

ورواية السيوطي في شرح الشواهد وسيبويه كرواية ابن هشام هنا، والمثبت في المخطوطات والمطبوع صدر البيت ماعدا ٢٨/٤، فقد جاء البيت بتمامه، ويبدو أن إثبات عجزه إنما هو من عمل الناسخ.

وفي م٢٧/٣ب: أتمَّ المصحح البيت على هامش هذه النسخة.

والمشار إليه بقوله، «ذلك» هو البَرص الذي أشار إليه لبيد بقوله:

إنّ آستــه مــن بَــرَصٍ مُــلَمَّــعَــه

وقصّة هذا أن الربيع بن زياد العبسي كان جليس النعمان وسميره، وقد أراد قوم لبيد أن يصرفوا النعمان عنه، فذكروا ذلك للبيد، وكان لا يزال غلاماً، فقال البيت السابق لبيد في وصفه في جمله أبيات، فالتفت النعمان إلى الربيع وقال: كذاك أنت يا ربيع؟ قال: لا والله لقد كذب ابن الأحمق اللئيم، فقال النعمان: أفٍّ لهذا طعاماً، لقد خشيتُ عليَّ، وقام الربيع وانصرف إلى منزله، ثم لحق بأهله وأرسل إلى النعمان بأبيات يعتذر فيها، فأجابه النعمان بأبيات منها بيت الشاهد.

والشاهد في البيت أنّ «كان» بعد «إنْ» محذوفة، والتقدير: إن كان حقاً وإن كان كذباً، وآسم (كان) ضمير يرجع إلى ذلك.

والنعمان هو ابن المنذر بن ماء السماء، وكنيته أبو قابوس، وقد تنصَّر ومَلَكَ الحيرة اثنتين وعشرين سنة، وقتله كسرى أبرويز، وكانت أم المنذر يقال لها ماء السماء لحسنها، واشتهر المنذر بلقب أمه، واسمها ماوية بنت عوف بن جشم.

مراجع البيت: شرح البغدادي: ٨/٢، وشرح السيوطي: ١٨٨/١، والكتاب: ١٣١/١، والعيني: ٢/ ٦٦٠، وأمالي الشجري: ٣٤٧/٢، ومثله في ٣٤١/١، وشرح المفصل: ٩١/٢، ١٠١/٨، وهمع الهوامع: ١٠٢/٢، والخزانة: ٧٨/٢.

وهذه المعاني لـ (أو)[1] كما سيأتي، إلا أنّ (إمّا)[2] يُبْنَى الكلامُ معها من أولِ الأمر على ما جيء بها لأجله من شك وغيره؛ ولذلك وجب تكرارها[3] في غير

---

(١) الشك والإبهام والتخيير والإباحة والتفصيل.
يذكر النحويون هذه المعاني لأو، ثم يقولون: وهذه المعاني لأَمَّا أيضاً، وترتيب الكتاب عند ابن هشام اقتضى منه عمل العكس من ذلك، وستأتي هذه المعاني في الأداة التالية بعد (إمّا) مباشرة.

(٢) وهي الثانية العاطفة.
وفي شرح المفصل: ١٠١/٨، يتحدث ابن يعيش عن أن (إمّا) مثل (أو)، ثم يقول: «الفصل بينهما من جهة المعنى والذات، فأما المعنى فإنك إذا قلت: ضربت زيداً أو اضرب زيداً، جاز أن تكون أخبرته بضربك زيداً. فأنت متيقّن أو أمرته بضربه أو أبحته، ثم أدركك الشك بعدما كنت على يقين، و (إمّا) في أول ذكرها تؤذن بأحد أمرين، فافترق حالهما من هذا الوجه..». وانظر شرح الكافية: ٣٧٢/٢.
والعبارة من هنا للمرادي في الجنى الداني: ٥٣١، في الفرق بين (أو) و (إمّا) قال: «والفرق بينهما من ثلاثة أوجه.. والثالث: أن الكلام مع (إمّا) مبنيٌّ من أوله على ما جيء بها لأجله من شك وغيره، بخلاف (أو) فإن الكلام معها قد يفتتح على الجزم، ثم يطرأ الشك أو غيره، ولهذا وجب تكرار (إمّا) في غير ندور». اهـ.
أثبتُّ هنا نص المرادي، وسأفعل ذلك فيما يأتي لأُيسر على القارئ المقارنة بين النصين وملاحظة المطابقة، ولئلا يتصور أحد أني أتجنى على ابن هشام وأتهمه بما لم يفعل.

(٣) أي تكرار (إمّا) فتكون واحدة في أول الكلام منبئة بالغرض من أول الحديث، وواحدة مع المعادل.
وما أوجبه ابن هشام والمرادي غير واجب عند غيرهما، ففي شرح الأشموني، ١١٢٠/٢: «تكرارها غالب لا لازم»، وفي الجنى الداني/ ٥٣٢: «ونص النحاس على أن البصريين لا يجيزون فيها إلا التكرار، وأجاز الفراء ألا تكرر، وأن تجري مجرى (أو)..».
وفي رصف المباني، ١٠٢: «والأكثر فيها أن تكرر». وعند ابن عصفور: «الأفصح فيها أن تكرر، وقد لا تكرر» المقرب: ٢٣١/١، وانظر مثل هذا عند الشجري: ٣٤٤/٢، والأزهية: ١٥٠.
ولا يخفى مثل هذا على عالمٍ كابن هشام، ولكن تقيُّدُه بنص المرادي أوقعه في ما لا يجوز على مثله.

ندور، و (أو) يُفْتَتَحُ الكلامُ معها على الجزم، ثم يَطْرَأُ الشكُّ[١] أو غيره؛ ولهذا لم تتكرر.

وقد يُستغنى عن (إمّا)[٢] الثانية بذكر ما يغني عنها[٣] نحو: «إمّا أن تتكلّم بخير وإلّا[٤] فاسكت»، وقولِ المثقِّب[٥] العبدي:

فإمّا أنْ تكونَ أخي بصدقٍ فأعرفَ منك غثّي من سميني
وإلّا فاطّرِحْني واتْخذني عَدوّاً أتّقِيك وتتّقيني

---

(١) قال الدماميني في حاشيته، ١٣٢: «وفيما قاله نظر؛ إذ يجوز أن يكون المتكلم بقام زيد أو عمرو مثلاً قاطعاً بقيام زيد، ثم عرض له الشكُّ في كون القيام حصل منه أو من عمرو، فعطف بأو كما قاله المصنف، ويجوز أن يكون شاكّاً من أول الأمر وإن لم يأت بحرف دالٍ عليه كما تقول: جاء القوم، وأنت عازم من أول الأمر على الاستثناء بقولك: إلا زيداً، وقد يجاب بأن معنى افتتاح الكلام معها على الجزم أنّ ذلك بحسب الصورة الظاهرة مع أنه قد يكون في الواقع كذلك وقد لا يكون، ومعنى طرو الشك طرو الدال عليه، إلا أن يكون المتكلم بها لابد أن يكون جازماً ثم يشك، فتأمله».

(٢) في التسهيل، ١٧٦: «وقد يُسْتَغْنَى عن الأولى بالثانية».

(٣) وذلك بكلام يقع موقعها مع المعطوف الذي تدخل عليه.

(٤) أي وإمّا أنْ تسكت.

(٥) عند الدماميني، ١٣٢: «المنقِّب» كذا بالنون المفتوحة وكسر القاف المشددة.

والعَبْدي: نسبة إلى عبد القيس. وقد عَلَّق على هذا الشمني بأنه ليس بالنون وإنما هو بالمثلثة المفتوحة، ونقل نصاً في هذا عن الجوهري.

وتبع الدماميني في ضبط هذا الاسم مصحح م٢٨/٣أ، فعلى هذا الموضع حاشية منقولة من نسخة الدماميني أنه المنقّب كذا بالنون.

وفي طبعة الأفغاني ومبارك: «المثقَّب» بفتح القاف المشددة، ومثل هذا عند الشيخ محمد محيي الدين.

وفي حاشية الأمير: ٥٩/١: «ولا يُعَوَّل على ضبط الشارح بالنون والقاف مشددة».

يُعَرِّض بذلك بالدماميني.

وقد يُستغنى عن الأولى[١] لفظاً، كقوله:

سَقَتْهُ الرواعدُ من صَيّفَ[٢]　　... ... ...　　البيت

وقد تقَدّم[٣]،

= والصواب في هذا أنه المثقِّب بضم الميم وفتح المثلثة وكسر القاف مشددة وسمي بذلك بسبب بيت يقول فيه:

أَرَيْنَ محاسناً وكَنَنَّ أخرى　　وثَقَّبْنَ الوَصَاوِص والعيونا

وبيت الشاهد يخاطب فيه الشاعر عمرو بن هند الملك، وفي اللسان (دمي) قيل إنّ الأبيات لعلي بن بدال من بني سليم.

ورواية المفضليات: «أخي بحق.. غثي أو سميني»، وهو كذلك في الخزانة: ٤٢٩/٤، وأشار في ٤٣٠/٤ إلى اختلاف الرواية في هذا البيت عند النحويين، ومنها ما جاء هنا عند ابن هشام، وكذلك عند شراح الألفية.

والغثّ: استعير للغش، والسمين للنصح، والطرح: الترك.

والشاهد في البيت أنه قد يُستغنى عن (إمّا) الثانية بذكر ما يغني عنها وهو (إلّا) كما ورد في أول البيت الثاني، وهي (إنْ) الشرطية مدغمة بلا النافية، والأصل: وإمّا أن تطرحني. والمثقِّب العبدي لقب، واسم الشاعر: عائذ بن مِحْصَن بن ثعلبة، ينتهي نسبه إلى عبد القيس، وهو شاعر جاهلي كان في زمن عمرو بن هند.

مراجع البيت: أمالي الشجري: ٣٤٤/٢، والخزانة: ١٤٩/١، ٣٤٩/٣، ٤٢٩/٤، ورصف المباني: ١٠٢، والمقرب: ٢٣٢/١، والأزهية: ١٥٠، وشرح المفصل: ١٥١/٤، ١٥٣، و ٦/ ٥، وشرح السيوطي: ١٩٠/١، وشرح البغدادي: ١٢/٢، والمفضليات: ٧٦، مفضلية رقم ١١.

(١) أي عن «إمّا» الأولى. وفي الجنى الداني: ٥٣٢، هذا منسوب لابن مالك. وقوله: «لفظاً» أي: ليس تقديراً؛ إذ هي في التقدير كالمثبتة.

(٢) في م٢٧/٣ب: «سقته الرواعد، البيت». والتقدير: إما من صيّف، وإما من خريف. وقد تقدّم الحديث عن البيت.

(٣) «قد تقدّم» سقط من م٢٧/٣ب.

وقوله[١]:

تُلِمُّ بدارٍ قد تقادَمَ عَهْدُها ... وإمّا بأمواتٍ أَلَمَّ خيالُها

أي: إما بدار.

والفراء يقيسه، فيجيز[٢]: «زيد يقوم وإمّا يَقْعُد»، كما يجوز: أو يقعد[٣].

---

(١) في شرح السيوطي، وحاشية الأمير: البيت لذي الرمة، وفي شرح المفصل: ١٠٢/٢، البيت للفرزدق، ورَجّح هذا البغدادي في شرح الشواهد، وإلى مثل هذا ذهب الفارسي.

والبيت في ديوان الفرزدق مطلع قصيدة يمدح بها سليمان بن عبد الملك ويهجو الحجاج، والرواية عند المرادي: «تُهاض بدار»، ومثل هذا في شرح المفصل، والمشهور في مطلع هذا البيت ما أثبته ابن هشام: «تُلِمُّ بدار».

وتُهاض: تكسر بعد جبر، أو يتجدد جرحها، وتلم: أي تنزل، وفاعل تُلِمُّ هو النفس، وجملة قد تقادم عهدها: صفة للدار، والعهد: الزمان، وإمّا بأموات: أراد وبأموات، وألمّ خيالها: نزل.

والشاهد في البيت أنّ (إمّا) الأولى محذوفة، والتقدير: تُلِمُّ إمّا بدارٍ وإمّا بأموات.

مراجع البيت: شرح السيوطي: ١٩٣/١، وشرح المفصل: ١٠٢/٨، وشرح البغدادي: ١٦/٢، وأمالي الشجري: ٣٤٥/٢ (ذو الرمة)، ورصف المباني: ١٠٢ «تهاض»، وديوان الفرزدق: ٢/ ٦١٨، والأزهية: ١٥١، والمقرب: ٢٣٢/١، ومعاني القرآن للفراء: ٣٩٠/١، وهمع الهوامع: ٢٥٤/٥ (تهاض)، والعيني: ١٥١/٤.

(٢) الفراء يجعل (إمّا) الثانية نائبة عن (أو)، ولا يقول إنها محذوفة في أول الكلام، وانظر شرح البغدادي: ١٦/٢، ومعاني القرآن للفراء: ٣٩٠/١.

وعبارة ابن هشام في شرح الأشموني: ١١٢/٢ وتعليق الدماميني على نص ابن هشام أنه ظاهر قول ابن قاسم في الجنى الداني، وانظر الجنى: ٥٣٢.

(٣) في الجنى، ٥٣٢: «وأجاز الفراء ألا تكرر، وأن تجري مجرى (أو)، وقال الفراء: يقولون: عبد الله يقوم وإمّا يقعد». وعند الدماميني: ١٣٣، ظاهره لا يحتاج إلى تقدير (إمّا) قبل المعطوف، وهو ظاهر قول المرادي، فإن كان هذا هو المراد نافاه ظاهر قوله: والفراء يقيسه؛ إذ هذا الضمير المنصوب عائد إلى الاستغناء عنها لفظاً وتقديراً فتأمله. وأجاب الدردير بأن في كلامه استخداماً ولا منافاة ولا شيء. وعند الأمير: ٥٩/١، تشبيه في مطلق الجواز؛ إذ لا يحتاج لتقديرٍ مع (أو).

تنبيه

ليس[1] من أقسام (إمّا)[2] التي في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[3]، بل هذه (إنْ) الشرطية و (ما)[4] الزائدة[5].

* * *

(١) هذا في شرح الأشموني: ١/١١٢، تحت الموضع الرابع «ليس من أقسام إمّا».
وفي الجنى الداني: ٥٣٥ «وتشتبه بلفظ (إمّا) المتقدمة (إمّا) المركبة من (إن) الشرطية و (ما) الزائدة، نحو: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ﴾ [الأنفال: ٥٨]. وهي ظاهرة...».
وفي الأزهية، ١٥١: «والموضع الرابع تكون (إمّا) جزاءً بمعنى (إنْ) وتكون (ما) زائدة للتوكيد، وتدخل معها نون التوكيد».
ومثل هذا عند ابن الشجري: ٢/٣٤٥، وقد ذكره على أنه موضع رابع من مواضع (إمّا).

(٢) العاطفة.

(٣) الآية: ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ سورة مريم: ١٩/٢٦.

(٤) دخلت (ما) الزائدة للتوكيد، ودخلت النون على الفعل في الآية للتوكيد وهي مشددة، وإنما تدخل نون التوكيد في الجزاء بإنْ إذا وصلت بما للفرق بين (إمّا) إذا كانت للجزاء وبينها إذا كانت للتخيير. انظر الأزهية: ١٥٢، والرصف: ١٠٣.
ولو كانت (إمّا)، هذه هي السابقة لم يكن وجه لتأكيد الفعل بالنون (الدماميني: ١٣٣). وجواب الشرط قوله تعالى: ﴿فَقُولِيٓ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾.

(٥) في م٤/٢٨ ب «المزيدة».

١٥ - أو

أو: حرف عطف، ذكر له المتأخرون معاني[١] انتهت إلى اثني عشر[٢]:

أحدها[٣]: **الشك**[٤]، نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[٥].

---

(١) في م١/٢٢ب: «معانٍ».

(٢) في الأزهية: ١١٥، ذكرلها المؤلف ثلاثة عشر موضعاً، وفي الجنى الداني: ٢٢٨، ذكر لها المرادي ثمانية معانٍ، وفي كتابه توضيح المقاصد: ٣/٢٠٨، سبعة معانٍ، وفي شرح المفصل: ٨/٩٩، ثلاثة معانٍ، وفي المقرّب: ١/٢٣٠، خمسة معانٍ.

(٣) في طبعة مبارك وزميله (١/٨٧): «الأول»، مع أنه اعتمد على المخطوط الأول مما عندي، ويبدو أنهما أَخَذَا بنصِّ حاشية الأمير: ١/٥٩، وكذلك طبعة الشيخ محمد محيي الدين، وفي حاشية الدسوقي: ١/٦٥، والدماميني: ٣٣، والمخطوطات: «أحدها» كما هو مُثْبَتٌ في النص.

(٤) الشك من المتكلّم، وفي شرح الكافية، ٢/٣٧٠: «الشك إذا أخبرت عن أحد الشيئين ولاتعرفه بعينه».
وفي الأزهية، ١١٥: «كقولك: رأيت زيداً أو عمراً، وجاءني رجل أو امرأة، ويجوز أن يكون المتكلّم شاكّاً أو أراد تشكيك مُخاطَبِه».
وانظر مثل هذا عند الشجري: ٢/٣١٤، ورصف المباني: ١٣١، والمقتضب: ٣/٣٠١.

(٥) الآية: ﴿وَكَذَٰلِكَ بَعَثْنَٰهُمْ لِيَتَسَآءَلُوا۟ بَيْنَهُمْ ۚ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ ۖ قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۚ قَالُوا۟ رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَٱبْعَثُوٓا۟ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا﴾ سورة الكهف: ١٨/١٩، وانظر سورة المؤمنون: ٢٣/١١٣.

الثاني[١]: الإبهام[٢]، نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾[٣].

الشاهد في «أو»[٤] الأولى،

---

(١) في طبعة مبارك وزميله: «والثاني» بزيادة الواو، وهي ليست في المخطوطات، وثبتت الواو في الحواشي: الدماميني والأمير والدسوقي، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين.

(٢) في شرح الكافية، ٣٧٠/٢: «الإبهام: إذا عرفتَ أحد الشيئين بعينه، وتقصد أن تُبْهِمَ الأمر على المخاطَب، فإذا قلتَ: جاءني زيد أو عمرو، ولم تَعْرِفْ الجائي منهما فَأَوْ فيه للشك، وإذا عَرَفْتَه وقَصَدْتَ الإبهامَ على السامع فهو للإبهام».

وعند الدماميني/١٣٣: «الإبهام على السامع، وعند الدسوقي: ٦٥/١، «إخفاء المتكلم مراده على السامع».

(٣) والآية: ﴿قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ قُلِ ٱللَّهُۖ وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾. سورة سبأ: ٢٤/٣٤.

في معاني الفراء، ٣٦٢/٢: «والمعنى في قوله: وإنّا أو إيّاكم: إنا لَضَالُّون أو مهتدون، وإنكم أيضاً لَضَالُّون أو مهتدون، وهو يعلم أنّ رسوله المهتدي، وأنَّ غيرَه الضالُّ..» وانظر نص الفراء في أمالي الشجري: ٣١٦/٢، وانظر البحر المحيط: ٢٧٩/٧، ومابعدها.

(٤) في طبعة مبارك وزميله (٨٧/١): «في الأولى» بسقوط (أو)، ومثله طبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٦٠/١، وكذلك م١١/٢ب، وحاشية الأمير: ٥٩/١، ومأثبته من بقية المخطوطات، ومعها نص الدماميني والدسوقي.

وقال الدماميني: «ولاأدري لِمَ لايكون الشاهد في أو الثانية».

وعند الأمير، ٥٩/١: «أو الأولى» ووجَّهه الشمني بأنّ الإبهام قدْرٌ زائد على أحد الشيئين، أي لابُدَّ فيه من قصد الإلباس، فليعتبر ذلك في الأولى لسبقها، ولدخولها في المحكوم عليه المقصود بالإبهام، ثم لاحاجة لاعتباره في الثانية، ألا ترى أنها لولم تأتِ الثانية.. كان الإبهام حاصلاً، ولكن الظاهر ماقاله الشارح [الدماميني] من أن الإبهام في الثانية أيضاً...»، ويمكن تنزيل قول المصنف على هذا بأن يكون عَنَى أنَّ أصل الإبهام بالأُولى، فلا ينافي أنّ الثانيةَ لتأكيده، فهو إبهام على إبهام». وانظر الشمني: ١٣٣/١، وقد تصرّف الأمير بالنص.

وقولِ الشاعر[١]:

نحن أَو أَنْتمُ الأُلَى[٢] أَلِفُوا الحَـ ـقَّ فَبُعْداً للمُبْطِلِين وسُحْقَا

والثالث: التخيير، وهي الواقعة بعد الطلب[٣]، وقبل ما يمتنع فيه[٤] الجَمع نحو: «تَزَوَّجْ هنداً[٥] أو أُخْتَهَا»، و«خُذْ من مالي درهما[٦] أو ديناراً».

= وذهب السيوطي إلى أن الشاهد في الثانية، والأولى بمعنى الواو، والمعنى: «نحن على هدى أو في ضلال وأنتم على هدى أو في ضلال».
وعَدَّ الأمير هذا من البعيد.

(١) قائل هذا البيت غير معروف، والبيت مُدَوّر، آخر صدره القاف الساكنة.
أَلِفُوا: أَحبُّوا، البُعْد: الهلاك، السُّحق: التقطع والتمزُّق.
وقوله: نحن أو أنتم، قائل البيت يعلم أنّ فريقه على الحق، وأنّ المخاطبين على الباطل، لكنه أَبْهَمَ على السامع.
والشاهد فيه أن «أو» للإبهام.
وانظر البيت في شرح البغدادي: ١٩/٢، وشرح السيوطي: ٩٤/١.
وذكر البغدادي أن أبا حيان ذكر البيت في شرح التسهيل عند الحديث عن الآية (٢٤) من سورة سبأ.

(٢) في شرح السيوطي: «الأولى» ومثله عند الدسوقي، وم٢٨/٣أ، وم٢٨/٤ب، والصواب ماأثبته. والفرق أن (أولى) مقصور من أولاء، وهما اسما إشارة تزاد الواو فيهما، وأما «الأُلى» فهو اسم موصول لاتُزادُ الواو فيه.

(٣) في شرح الأشموني: ٢٠٧/٢، التخيير والإباحة يكونان بعد الطلب ملفوظاً أو مقدراً، وماسواهما فبعد الخبر، وانظر حاشية الشهاب: ٢٧٨/٣.

(٤) أي يمتنع فيه الجمع مع ماقبله.
ولا يجوز الجمع بين هند وأختها، ومثال الرماني في معاني الحروف، ٧٧: «تزوج هنداً أو بنتها»، ومثله عند الشجري: ٣١٤/٢، ومثال الأشموني، ٢٠٧/٢: «تزوج زينب أو أختها» وفي هذا لايجوز الجمع بين هند وأختها، فهو مخير بينهما، وأما الجمع فلا.

(٥) في م٢٢/١ب: «هندَ» ممنوعاً من الصرف، وكلاهما صواب.

(٦) في طبعة مبارك وزميله ص/٨٩: «خذ من مالي ديناراً أو درهماً» ومثله في حاشية الأمير: ٥٩/١، والدسوقي: ٦٥/١، ومثلها م١١/٢ب. وفي بقية المخطوطات، وحاشية الدماميني كما أثبته. =

فإن قُلْتَ: فقد مَثَّل العلماءُ بآيَتيْ الكفارةِ[١] والفديةِ للتخيير مع إمكان الجمع[٢].

قلتُ: يمتنع[٣] الجمعُ بين الإطعام والكسوة والتحرير اللاتي كلٌّ منهن كفارةٌ، وبين[٤] الصيامِ والصدقةِ والنُّسُكِ اللاتي كلٌّ منهن فِدْيَةٌ، بل تَقَعُ واحدةٌ[٥] منهن كفارةً

= وفي الدماميني، ١٣٤: «الجمع بينهما ممتنع؛ لأن عصمة المال تمنع من الإقدام على تناوله إلا بمقتضٍ، وإنما اقتضت «أو» أحد الأمرين، فلا يُباحُ له أخذهما معاً؛ إذ لامقتضي له».

(١) آية الكفارة: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ ذَٰلِكَ كَفَّٰرَةُ أَيْمَٰنِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَٱحْفَظُوٓا۟ أَيْمَٰنَكُمْ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾. سورة المائدة: ٥/٨٩.

وآية الفدية: ﴿وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا۟ رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْهَدْىُ مَحِلَّهُۥ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْيِ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ذَٰلِكَ لِمَن لَّمْ يَكُنْ أَهْلُهُۥ حَاضِرِى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾. سورة البقرة: ٢/ ١٩٦.

(٢) من الذين استشهدوا بالآيتين للتخيير الهروي في الأزهية، فقد ذكرهما بعد حديثه عن التخيير، ثم قال: «أنت مُخَيَّرٌ في جميع هذا، أيّ ذلك فعلت أجزأك». انظر: ١١٥ - ١١٦، ومثله في شرح المفصل: ٨/١٠٠، فقد قال: «فأوجب أحد هذه الثلاثة: إطعام عشرة مساكين، أو كسوتهم، أو تحرير رقبة، وزمام الخيرة بيد المكلّف، فأيّهما فَعَلَ فقد كفّر، وخَرَجَ من العهدة، ولا يلزمه الجمع بينهما»، وانظر مثل هذا في أمالي الشجري: ٢/٣١٤. ولم أجد حديثاً عن إمكانية الجمع، أو إشارة لذلك، وانظر البحر المحيط: ٢/٨٢. و٤/١٢، والكشاف: ١/٤٨١، في حديثه عن آية الفدية. وذهب بعض المعتزلة إلى أن الواجب الجمع، ويسقط بواحد، ويأتي بعد قليل.

(٣) في م٢/١١أ: «ولايجتمع الإطعام»..

(٤) في م٢/١١أ، ب: «ولا الصيام..» وفي م٣/٢٨أ: «ولايجمع بين الصيام..».

(٥) في م٤/٢٨ب: «يقع». وفي م٢/١١ب: «واحد».

أو فديةً، والباقي قُرْبَةٌ[١] مُسْتَقِلَّةٌ خارجةٌ عن ذلك[٢].

والرابع: الإباحة[٣]، وهي الواقعة بعد الطلب[٤]، وقبلَ ما يجوز فيه الجمع، نحو: «جالِسْ العلماءَ أو الزُّهَّادَ»، و«تَعَلَّم الفقهَ أو النحوَ»، وإذا دخَلَتْ (لا) الناهية[٥] امتنع فِعْلُ الجميعِ، نحو: ﴿وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورًا﴾[٦][٧]؛ إذ

---

(١) يجوز ضبط قربة بالرفع على أنه خبر والباقي مبتدأ، ويجوز النصب على أنه حال، والباقي يكون معطوفاً على فاعل «يقع»، أي ويقع الباقي. ويكون ضبط «مستقلة» و «خارجة» بالرفع أو النصب بناء على هذين التقديرين. انظر هذا في الحواشي، وفي م١/٢٢ب ضُبِطَ كُلُّه بالرفع.

(٢) أي لك الأجر إن فعلت ذلك، ولا إِثْمَ عليك إن تركته، والشرع لايلزم بذلك كله.
وفي حاشية الشهاب: ٣/٢٧٨، تحدث عن آية الكفارة، فعلق على كلام البيضاوي (إيجاب إحدى الخصال الثلاث): «اختيار للمذهب المختار في الواجب، المخيّر، وهو أن الواجب أحد الأمور لاعلى التعيين، لاعلى مانُسِبَ إلى بعض المعتزلة أنَّ الواجب الجمع ويسقط بواحد».

(٣) الفرق بين التخيير والإباحة أنّ الإباحة يجوز فيها الاقتصار على أحد الأمرين كما يجوز الجمع بينهما، وأمّا في التخيير فيحتم أحدهما، ولايجوز الجمع.

(٤) ملفوظاً أو مقدراً.

(٥) أي إذا دخلت «لا» الناهية على كلام فيه «أو» التي للإباحة.

(٦) الآية: ﴿فَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورًا﴾. سورة الإنسان: ٧٦/٢٤.

(٧) ذكر الدسوقي أن التمثيل بهذه الآية للإباحة قبل دخول الناهي باعتبار ماقَبْل الشرع؛ إذ الأصل في الأشياء الحِلُّ، فكان يُباح حينئذٍ طاعته بهذا الآثم في إثمه، والكفور في كفره، لاحَرَجَ على من ارتكبها. ونقل هذا الدسوقي عن الدردير. انظر حاشية الدسوقي: ١/٦٦، والدماميني: ١٣٤. وفي الكتاب، ١/٤٨٩: «وإنْ نفيتَ فقلتَ: لاتأكل خبزاً أو لحماً أو تمراً كأنه قال: لاتأكلْ شيئاً من هذه الأشياء، ونظير ذلك قوله عز وجل: ﴿وَلَا تُطِعۡ..﴾ أي ولاتطع أحداً من هؤلاء». وانظر الأصول لابن السراج: ٢/٥٦. وفي شرح المفصل: ٨/١٠٠، عَلَّق على الآية بقوله: «فهذه (أو) هي التي تقع في الإباحة، لأن النهي قد وقَعَ على الجمع والتفريق، ولايجوز طاعة الآثم على الانفراد، ولاطاعة الكفور على الانفراد، ولاجمعهما في الطاعة، فهو ههنا بمنزلة الإيجاب نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين».

=

المعنى: لا تُطِعْ أَحَدَهما(١)، فأيُّهما فَعَلَهُ فهو أَحَدُهُما.

وتلخيصه أنها(٢) تَدْخُلُ للنهي عمّا كان مُباحاً(٣)، وكذا حُكْمُ النهي الدّاخلِ على

= وفي البحر المحيط، ٨/٤٠١: «والنهي عن طاعة كل واحد منهما أَبْلَغُ من النهي عن طاعتهما، لأنه يَسْتَلْزِمُ النهي عن أحدهما؛ لأن في طاعتهما طاعةَ أحدهما..».

وسَمّى الهروي مِثْل الذي في الآية «التبيين» أي تبيين النوع، فقال بعد الآية: «أي لاتطع هذا الضرب».

انظر الأزهية: ١١٧، والمقتضب: ١/١١، ٣/٣٠١.

(١) وفي شرح الكافية، ٢/٣٧٢: «وكذا معنى لاتضرب زيداً أو عمراً، ويحتمل احتمالاً مرجوحاً لاتضرب أحدهما، واضرب الآخر، ويندفع هذا الاحتمال بمثل القرينة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ إذ لايجوز أن يريد لاتطع واحداً منهما وأَطِع الآخر لقرينه الإثم والكفر، فلفظة «أو» في جميع الأمثلة، موجبَةً كانت أَوْ لَا، مفيدةٌ لأحد الشيئين أو الأشياء، ثم معنى الوحدة في غير الموجَب يفيد العموم، فلم يخرج «أو» مع القطع بالجمع في الإنهاء «لاتُطع منهم آثماً أو كفوراً» عن معنى الوحدة التي هي موضوعة له، والله أعلم».

(٢) أي «لا».

(٣) أي عما كان التركيب يفيد إباحته بحسب اللغة، ولاشك أنه لو قيل: أَطِعْ آثماً أو كفوراً، أفاد الكلام الإباحة قبل دخول «لا» فمراد المصنّف: المباح قبل دخول حرف النهي. انظر حاشية الدسوقي: ١/٦٦.

وعلّق الدماميني على كلام ابن هشام بأنّ هذا في الآية غير مُتَأَتٍّ البتة؛ لأنّ حكم طاعة الآثم أو الكفور في الإثم أو الكُفْر لاتُباحُ أصلاً بل تَحْرُمُ، ولعل الإباحة إنما لُحِظَ فيها ماكان الكفّار يعتقدونه من أنّ طاعة الآثم والكفور مباحةٌ، لاحَرَجَ على مَن ارتكبها، فتأمّله، وانظر حاشية الدماميني: ١٣٤.

ورَدَّ عليه الشُمنيّ بأنه تَوَهَّمَ أَنّ المراد الإباحة الشرعية.. وليس كذلك؛ لأنّ الكلام في معنى «أو»، بحسب اللغة قبل ظهور الشرع، وإنما المرادُ الإباحة بحسب العقل، أو بحسب العُرْف، في أيّ وقت كان، وعند أيِّ قوم كانوا.. وقولُ المصّنّف: «عما كان مباحاً» يعني بحسب إفادة الكلام ودلالته لو لم يكن حرف النهي.. الشمني: ١/١٣٤ ـ ١٣٥.

وفي حاشية الأمير: ١/٦٠، ذكر اعتراض الدماميني، ورَدَّ الشمني عليه، ثم قال: «ولقد أجاد الشُمنِّي في رَدِّه..».

التخيير[١]، وِفَاقاً للسِّيرافي[٢].

وذَكَرَ ابنُ مالك أَنّ أَكْثرَ ورُودِ (أو)[٣] للإباحة في التشبيه،

---

(١) أي ومثله النهي الداخل على التخيير يمتنع فيه فعل المخيّر، فلو قلنا: لاتأخذ من مالي ديناراً أو درهماً، يمتنع أَخْذُ الجميع؛ إذ المعنى: لاتأخذْ أحدهما، وكلٌّ واحدٍ منهما أَحَدُهما.
وفي هذه المسألة خلاف ذكره المرادي، قال: «إنّ النهي إذا دخل في الإباحة استوعب ماكان مُباحاً باتّفاق، وإذا دخل في التخيير ففيه خلاف، ذهب السيرافي إلى أنه يَسْتَوْعِبُ الجميع كالنهي عن المُباح، وذهب ابن كيسان إلى جواز أن يكون النهي عن كلٍّ واحدٍ، وأن يكون عن الجميع». انظر الجنى الداني: ٢٣١.

(٢) السيرافي هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي أبو سعيد السيرافي، درس ببغداد علوم القرآن والنحو واللغة والفقه والفرائض، أخذ النحو عن ابن السَّرَّاج، ومَبْرَمان، وأَخَذَا عنه القرآن والحساب، وقرأ القرآن على ابن مجاهد، واللغة على ابن دريد، وقَرَأَا هما عليه النحو.
وَلِيَ القضاء ببغداد، وكان دَيِّناً تقيّاً وَرِعاً، له من التصانيف: شرح كتاب سيبويه، شواهد سيبويه، الوقف والابتداء، الإِقْناع في النحو، المَدْخَل إلى كتاب سيبويه، أخبار النُّحاة البصريين، وغيرها. توفي يوم الاثنين ثاني رجب سنة ثمان وستين وثلاثمئة. انظر بغية الوعاة: ١/٥٠٧.

(٣) نص ابن مالك في همع الهوامع: ٥/٢٤٧، وفي حاشية الشهاب: ١/٣٩٢. وعبارته في التسهيل/ ١٧٦: «وتعاقب الواو في الإباحة كثيراً».
وما أورده ابن هشام هنا مأخوذ من شرح الكافية الشافية له: ١٢٢٣ - ١٢٢٤، قال ابن مالك: «وأكثر ورود (أو) للإباحة في تشبيهٍ أو تقدير، فالتشبيه نحو: ﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾، أو: ﴿كلمح البصر أو هو أقرب﴾، والتقدير نحو: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾، و ﴿إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ الصافات ٣٧/١٤٧.
فلو جيء بالواو في مثل هذا من الكلام لم يختلف المعنى، ولذلك قرأ بعض القراء: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ بالواو» الصافات/١٤٧.

نحو: ﴿فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗ﴾[١][٢].

والتقدير[٣] نحو: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوۡسَيۡنِ أَوۡ أَدۡنَىٰ﴾[٤] فلم يَخُصَّها بالمَسْبُوقَةِ بالطلب[٥].

والخامس[٦]: الجمع المطلق كالواو، قاله الكوفيون[٧] والأخفش

---

(١) الآية: ﴿ثُمَّ قَسَتۡ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعۡدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلۡحِجَارَةِ أَوۡ أَشَدُّ قَسۡوَةٗۚ وَإِنَّ مِنَ ٱلۡحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنۡهُ ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخۡرُجُ مِنۡهُ ٱلۡمَآءُۚ وَإِنَّ مِنۡهَا لَمَا يَهۡبِطُ مِنۡ خَشۡيَةِ ٱللَّهِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ سورة البقرة: ٧٤/٢.

(٢) جاء عند أبي حيان في البحر: ٢٦٢/١، قوله: «أو بمعنى الواو، أو بمعنى (أو) للإبهام، أو للإباحة، أو للشَّك، أو للتخيير أو للتنويع أقوال...، والأحسن القول الأخير، وكأن قلوبهم على قسمين: قلوب كالحجارة قسوةً، وقلوب أشد قَسْوَةً من الحجارة، فأجمل ذلك في قوله: ثم قست قلوبكم، ثم فَصّل ونوّع إلى مُشَبَّهٍ بالحجارة وإلى أشدّ منها..».

وفي الجنى الداني: ٢٢٩، ذكر الآية، ثم بيّن أن بعض النحويين ذهب إلى أنّ (أو) للإضراب على الإطلاق في الآية، وردّ هذا، وقد نقل ذلك ابن مالك عن الكوفيين.

(٣) أي بيان المقدار. الآيتان: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝ فَكَانَ قَابَ قَوۡسَيۡنِ أَوۡ أَدۡنَىٰ﴾. سورة النجم: ٥٣/٨ - ٩.

(٤) المراد عند ابن هشام أن تشبيه قلوبهم بالحجارة أو بما هو أشد قَسْوَةً من الحجارة مُباح، ومعنى الإباحة: صحة كُلٍّ من الأمرين. وكذا تقدير الدُّنُوِّ بقاب قوسين، وإنما هو أقرب من ذلك مباح. (انظر الدماميني: ١٣٥).

(٥) ذكر الدماميني أنّ ماقاله ابن هشام محل تأمّل، ولم يذكر وجه التأمّل فيه.

(٦) الواو مثبتة في م١ فقط.

(٧) في شرح الكافية، ٣٧٠/٢: «ولما كثر استعمال (أو) في الإباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو».

وفي الأزهية/١١٨: «وهو كثير في القرآن». وفي رصف المباني/٣٣: «وهو قليل لايقاس عليه».

وفي أمالي الشجري، ٣١٧/٢: «والخامس أن تكون (أو) بمعنى واو العطف، وهو من أقوال الكوفيين، ولهم فيه احتجاجات من القرآن والشعر القديم».

والجَرْميّ[١]، واحتجوا بقول تَوْبَة[٢]:

وقـد زَعَـمَـتْ لـيلى بـأنـيَ فـاجـرٌ لِنَفسِي تُقـاهـا أو عليهـا فُجُورُهـا

= وفي الإنصاف: ٤٧٨ ذهب الكوفيون إلى أنّ (أو) تكون بمعنى الواو وبمعنى (بل)، وذكر أنّ البصريين رَدُّوا ذلك.

(١) وممن قال بذلك مع هؤلاء الأزهري وابن مالك. كذا في همع الهوامع: ٢٤٨/٥، وفي الجنى الداني/٢٣٠، ذكر هذا للأخفش والجرمي، ثم قال: مذهب جماعة من الكوفيين، وهذا يعني أنه ليس كل الكوفيين يقولون بذلك على النحو الذي عممه ابن هشام، وعند الرماني في معاني الحروف/٧٩، هذا رأي الكوفيين وحدهم.

ومن ذهب فيها هذا المذهب أبو عبيدة. انظر البحر المحيط: ٤٠١/٨.

- والجرمي هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي البصري، مولى جَرْم بن زبّان، من قبائل اليمن، وكان يلقب بالكلب وبالنبّاح لصياحه حال مناظرة أبي زيد، كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة، ديناً وَرِعاً، قَدِم بغداد، وأخذ النحو عن الأخفش ويونس، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة، وحَدّث عنه المبرّد، وناظر الفرّاء، وانتهى إليه علم النحو في زمانه، وله من التصانيف، التنبيه، كتاب السِّيَر، كتاب الأبنية، كتاب العروض، مختصر في النحو. مات سنة خمس وعشرين ومئتين. انظر بغة الوعاة: ٨/٢.

وقد ذكر اسمه كاملاً على هامش م٢٨/٣أ وعلى هامش م٢٨/٤ب تعريف مُوْجَزٌ به.

(٢) البيت من قصيدة لتوبة الحُمَيِّر، وقبله:

وكـنـتُ إذا مـاجـئـتُ لـيـلى تبـرقَّـعَـتْ فـقـد رابـنـي مـنـهـا الـغـداةَ سُـفُـورهـا

وقـد رابـنـي مـنـهـا صـدودٌ رأيـتُـه وإعـراضُـهـا عـن حـاجـتي وبُـسُـورهـا

وليلى: هي ليلى الأخيلية،

والشاهد في البيت هو أنّ (أو) للجمع المطلق كالواو، أي لنفسي تقاها وعليها فجورها.

وتوبة بن الحمّير: تصغير على لفظ الحمار، ينتهي نَسَبُه إلى عامر بن صعصعة، وهو شاعر إسلامي، قتل في حدود سنة ست وسبعين من الهجرة، وكان يعشق ليلى، وخطبها إلى أبيها فأبى، وزوجها غيره، وكان شاعراً لصاً وأحد عُشَّاق العرب المشهورين بذلك، وقتله بنو عوف.

وانظر البيت في: شرح البغدادي: ٢٠/٢، والقرطبي: ٢١٥/١، والخزانة: ٤٢٥/٤، وهمع الهوامع: ٢٤٨/٥، ورصف المباني: ١٣٢، والأزهية: ١١٩، وأمالي الشجري: ٣١٧/٢.

وقيل: (أو) فيه للإبهام[١]، وقولِ جرير[٢]:

جاءَ الخلافةَ أو كانتْ لَهُ قَدَراً   كما أَتَى رَبَّه موسى على قَدَرِ

والذي رَأَيْتُهُ في ديوان جرير[٣]: «إِذْ كانت».

---

(١) أي للإبهام على السامع، فهو يعلم اتصافه بأحد الأمرين: التقى أو الفجور لكنه أخرجه كذلك من أجل تشكيك المخاطب.

(٢) قال هذا جرير في مدح عمر بن عبد العزيز، وعلى هامش م٢/١١ب: في حَقّ عبد الملك بن مروان. اهـ وليس هذا صواباً.

وفي البيت روايات:

«نال الخلافة»، «عَزَّ الخلافة»، «إذ كانت».

وفاعل جاء في البيت يعود على الممدوح، وقدراً، أي مُقَدّراً له.

واستشهد المؤلف بالبيت على أن (أو) فيه بمعنى الواو.

وعلى رواية «إذ» لاشاهد فيه.

وقال أبو حيان: «(أو): فيه للتشكيك، كأنه قال: نال الخلافة لَمّا رآها لاستحقاقه لها، أو قُدِّرَت له من غير إرادةٍ أو طلبِ اعتناءً من الله تعالى، على أنّ الرواية المشهورة: إذ كانت».

وذكر الشمني مثل هذا عن ابن عصفور، كأنه شك هل الممدوح نال الخلافة لما أرادها وطلبها، أو قُدرت له من غيرطلب. انظر الشُّمُنّي: ١/١٣٦، وحاشية الأمير: ١/٦١.

قلتُ: لم يُرِد جرير التشكيك؛ لأنّ واقع الحال ينفي ذلك، فقد كان الشاعر يعلم ـ وغيره من رجال العصر كذلك ـ أنّ عُمَرَ لم يَسْعَ إلى خلافة.

وانظر البيت في أمالي الشجري: ٢/٣١٧، وفيه «نال الخلافة«، وشرح البغدادي: ٢/٢٦، والأزهية: ١٢٠، وشرح السُّيُوطي: ١/١٩٦، وشرح ابن عقيل: ٢/٧٠، وهمع الهوامع: ٥/٢٤٨، والجنى الداني: ٢٣٠، وشرح الكافية الشافية: ١٢٢٢، وأوضح المسالك: ١/٣٦٥، والديوان: ٢٧٥.

(٣) قوله هذا لايقدح في عبارة الجماعة. انظر الدماميني: ١٣٥، وذكر أبو حيان أن الرواية المشهورة «إذ كانت». انظر همع الهوامع: ٥/٢٤٩.

وقولِه[١]:

وكـانَ سِيَّـانِ أَلّا يَسْرَحُـوا نَعَمـاً أَو يَسْرَحُوهُ بهـا واغْبَرَّتِ السُّـوحُ[٢]

---

(١) البيت لأبي ذُؤَيْب الهذلي من قصيدةٍ رَثَى بها صديقاً له قُتِل في وقعةٍ، وذكر أبو علي في (الحجة) أنه مُلَفَّق من بيتين من قصيدته، وصورتهما عنده:

وقـال راعيـهـم: سِيّـان سيركـم وأَنْ تُقيمـوا بـه واغبـرّت السُّـوحُ

وكـان مثليـن أن لايسرحـوا نعمـاً حيث استرادت مواشيهم وتسريحُ

وعلى هذا فلا شاهد فيه.

ويروى البيت: «وابيضَّتْ» بدلاً من «اغْبَرَّتْ».

وسيّان: مثنّى سِيّ، وهو المِثْل، والنَّعَم: المال الراعي، وهو جمع لاواحد له من لفظه، وقيل الإبل خاصة.

وبها: الهاء للسنة المجدبة، أو البقعة التي وصفها بالجَدْب. والباء بمعنى في. اغبرّت: اسوَدَّت في عين من يراها، أو كثر فيها الغبار لعدم المطر. والسُّوح: جمع ساحة، أي اغبرّت من الجَدْب.

والشاهد في البيت أَنْ «أو» بمعنى الواو.

وذكر ابن جِنّي في باب «تدرُّج اللغة» أنه لما رَأَى (أو) في هذا الموضع ﴿ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ وقد جَرَت مجرى الواو تَدَرَّجَ من ذلك إلى غيرها فأجراها مُجرى الواو في موضع عارٍ من هذه القرينة التي سَوَّغت استعمال «أو» في معنى الواو. ثم ذكر البيت، وقال: وسواء وسِيَّان لايُسْتَعْمَلُ إلا بالواو. انظر الخصائص: ٣٤٨/١، ٤٦٥/٢.

وفي الخزانة: ٣٤٣/٢، ذكر البغدادي كلام ابن جني، ثم بيّن أنه مأخوذ من كلام أبي عليّ في التذكره القَصْرِيّة. قلت: وانظر الحجة للفارسي ٦٦/١، و٥٣/٤.

وانظر البيت في رصف المباني: ١٣٢، واللسان: (سوى، سرح)، وديوان الهذليين: ١٠٨/١، وشرح المفصّل: ٩١/٨، وأمالي الشجري: ٣١٥/٢، وشرح البغدادي: ٣٠/٢، وشرح الكافية: ٧٠/٢، والخصائص في الجزأين الأول والثاني في الموضعين السابقين. والحجة ٣٦٧/٣.

(٢) وعلى هامش م٤ ٢٨/٤أ نقل عن الدماميني شرح كلمة «نَعَماً»، وعلى هامش المخطوطات م١، وم٢، وم٣، شرح كلمة «السُّوح».

أي: وكان[١] الشأن أَلّا يَرْعوا الإبل، وأَنْ يَرْعَوها سِيَّان، لوجود القَحْط، وإنما قَدَّرْنا (كان) شأنِيَّةً[٢] لئلا يَلْزَمَ الإخبار عن النكرة[٣] بالمعرفة، وقول الراجز[٤]:

إِنَّ بِـهـا أَكْـتَـلَ أو رِزامـا
خُـوَيْـرِبَـيْـنِ يَـنـقُـفـانِ الـهـامـا

---

(١) أي (كان) التي اسمها ضمير الشأن مُسْتَتِرٌ بعدها، أي وكان هو.

(٢) في م٢/٢٢: «الشأنية».

(٣) النكرة هي: (سِيّان). والمعرفة هي المصدر المُؤَوّل من «أَن لايسرحوا»، فهو عندهم مُؤَوَّل بمصدر مُعَرّف، وتعريفه جاء من إضافته إلى الضمير وقَدّر (كان) شأنيةً، ولم يجعلها ناقصةً هنا لئلا يلزم الإخبار عن النكرة «سِيّان» بالمعرفة، وهو المصدر المؤَوّل، وهو مضاف للمعرفة، وهي الإبل في الأول، وضميرها في الثاني.
وعند الدماميني، ١٣٦: «ولقائل أَنْ يقول: الإخبار عن النكرة بالمعرفة مُغْتَفَرٌ في الضرورة، ومانحن فيه من شعر، فلا حَرَج في ارتكاب مثل ذلك فيه، على أن ابن مالك قال بجوازه مطلقاً».
وفي شرح البغدادي: ٣٣/٢، قوله: «لئلا يلزم..» كان ينبغي له أَنْ يتركَ هذا، ويعلله بقولنا: لئلا يلزم بخلاف المقصود، فإنّ المقصودَ الإخبارُ عن السَّرْح وعدمه بأنهما سِيّانِ في عدم النفع، وليس المرادُ الإخبارَ عن سيين بأنهما السَّرْحُ وعدمه، وأما الإخبار عن النكرة بالمعرفة فجائز في باب النواسخ..».
وانظر الشمُنيّ: ١٣٦/١، والأمير: ٦١/١.

(٤) في الأزهية: قول الأسدي، وعند سيبويه: لرجلٍ من بني أسد، والرواية عند الشَّجَري:

خَـلِّ الـطـريـق واجـتـنـب أرمـامـا ＊ إنّ بِـهـا أَكْـتَـلَ أو رِزامـا
خُـوَيْـرِبَـيْـنِ يـنـقُـفـان الـهـامـا ＊ لـم يَـدَعَـا لِسَـارِحٍ مـقـامـا

وهما عند السيرافي على غير هذا الترتيب، والرواية عند الفراء: «خويربان»، ويروى البيت الأخير: «لم يتركا لمسلم طعاماً» ورواية الكامل: «إيتِ الطريق».
وأرمام: أي طريق أرمام، وأرمام: جبل في ديار باهلة، وقيل وادٍ يَصُبُّ في ديار أسد، وقيل غيرذلك.
وأَكتل ورِزام: لِصّان من لصوص البادية، وخويربين: مثنى خُوَيْرِب، ومُصَغَّر خارب، وهو تصغير للتعظيم. والخارب: اللص، وقيل: سارق الإبل خاصة، وينقفان الهاما: يستخرجان دماغها، وهذا مَثَلٌ يُضْرَبُ للمبالغة في الشَّرّ.

=

إذ لم يَقُلْ: «خُوَيْرِباً»[١]، كما تقولُ: «زيدٌ أو عمروٌ لِصٌّ»، ولا تقول: لِصَّان[٢]..

وأجاب الخليل[٣] عن هذا بأنّ «خويربين» بتقدير أشتم[٣]،

= والنَّقَف: كَسْرُ الهامة، والهامة: الرأس، والجمع: الهام.

والشاهد فيه: هو أنّ (أو) بمعنى الواو، وهو من استشهادات الكوفيين، والشاعر أراد: أكتل ورزاماً، ولذلك قال: خويربين، ونصبه على الحال منهما، ولو أراد (أو) على بابها لقال: خويرباً كما تقول: في الدار زيد أو عمرو جالس، ولاتقول: جالسان.

وذهب الخليل إلى أنّ (أو) على بابها لأحد الشيئَيْن، وخويربين: منصوب على الذم، لاعلى الحال منهما، ونقل هذا سيبويه، عنه، وذكر مثل هذا الأعلم.

وذهب المبرد إلى نصبهما بـ (أعنى) قال: «ولا يكون غير ذلك».

وفي الأزهية جمع بين رأي الخليل والمبرّد، فذكر أنه نُصِب على الذم بإضمار أعنى.

قلتُ: وهذا التقدير لا يجوز مع إرادة الذمّ.

وأما الشجري فقد ذكر أن البصريين أَبْطَلُوا رأي الكوفيين، وذكر ما ذكره سيبويه عن الخليل.

انظر البيت في اللسان: (خرب، أو). والكتاب: ٢٨٧/١، والكامل: ٤٣/٣، وأمالي الشجري: ٣١٨/٢، والأزهية: ١٢١، والمخصص: ٢٩٧/١٢، وشرح البغدادي: ٣٧/٢، وشرح السيوطي: ١٩٩/١، وشرح الأشموني: ١٠٩/٢.

(١) ولو قال: «خُوَيْرِباً»، لكانت «أو» على بابها، فهم يقولون إن العطف إذا كان بـ (أو) يجب فيه الإفراد.

(٢) لأنّ المعنى أحدهما، فتمتنع التثنية، فجيب الإفراد، وأحسن المُصَنِّف بهذا المثال الخاص لما فيه من الإشارة إلى تفسير «خويربين» المذكور في الشعر. (الدماميني: ١٣٦).

(٣) كلام الخليل في كتاب سيبويه: ٢٨٧/١ ـ ٢٨٨، ونَصُّه: «وسألت الخليل عن قوله.. البيت، فزعم أن خويربين انتصبا على الشتم، ولو كان على إنّ لقال: خُوَيرِباً، ولكنه انتصب على الشتم كما انتصب: (حمالةَ الحطب)..». سورة المسد ٤/١١١.

وانظر كلام الأعلم في الموضع نفسه، فقد انتصب خويربين على الذم. وانظر نص الخليل في أمالي الشجري: ٣١٨/٢.

ومَرّ قبل قليل كلام المبرد في الكامل: ٤٥/٣، على أنه منصوب بتقدير أعني، وفي الأزهية: ١٢١ ذكر الرأيين: النصب على الذم بإضمار (أعني)، كذا ورد النص عنده!

لا نعت[١] تابع، وقولِ النابغة[٢]:

قالَتْ: أَلَا لَيْتَما هذا الحَمامُ لنا إلى حمامَتِنا أو نصفُه فَقدِ
فَحَسَّبُوه فَأَلْفَوْه كما ذكَرَتْ تِسْعاً وتِسْعين لم تنقُصْ ولم تَزِدِ

(١) الصواب أن يقول: لاحال، أي من متعلِّق بها، فالنعت لايتأتّى لأنّ خويربين نكرة، ونعت المعرفة لايكون إلا معرفة، وكأنه لاحظ أنّ الحال وصف في المعنى.
وقال الدماميني: ١٣٦: «وكيف يكون نعتاً تابعاً وهو نكرة والموصوف معرفة..».
وانظر تعليقاً على هذا المعنى على هامش م٢٨/٣ب.
وقال الأعلم: «ولايجوز أن يكون حالاً من أكتل أو رزام، لأن الخبر عن أحدهما؛ لاعتراض (أو) بينهما، ولو كان حالاً لأفرده كما تقول: إنّ في الدار زيداً أو عمراً جالساً؛ لأنك توجب الجلوس لأحدهما، فلما لم تمكن فيه الحال لما بيّنّا نُصِبَ على الذَّم..» الكتاب: ٢٨٧/١.

(٢) البيتان من قصيدة للنابغة الذبياني، خاطب بها النعمان بن المنذر، واعتذر إليه مما اتُّهِم به، وقبله:
واحكم كحكمِ فتاةِ الحيِّ إذ نَظَرَتْ إلى حَمامِ شِراعٍ وارد الثَّمَدِ
وفاعل «قالت» يعود على فتاة الحيّ، وهي زرقاء اليمامة، واليمامة اسمها، وكانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام.
لنا: خبر ليت، إلى حمامتنا: في موضع الحال من ضمير الظرف. أو نصفه: يجوز فيه الرفع مع نصب الحمام، وذلك بالعطف على الضمير المستتر في «لنا» لوجود الفصل. والرواية بالرفع عند سيبويه وابن يعيش وابن الأنباري. قَدِ: بمعنى حَسْب، وهو مبتدأ، خبره محذوف، أي قَدِي ذلك. فَحَسَّبُوه: عَدُّوه. أَلْفَوْه: وجدوه.
قال ابن قتيبة: نظرتْ هذه المرأة إلى حمامٍ مَرَّ بين جبلين، وكان ستاً وستين، فقالت: ليت لي هذا الحمام ونصفه، وهو ثلاث وثلاثون، إلى حمامتي، فيتّم لي مئة، فنظروا، فإذا هو كما قالت.
والشاهد في البيت أَنّ (أو) فيه بمعنى الواو، وقد احتجَّ به الكوفيون لذلك. وذهب أبو حَيّان في شرح التسهيل إلى أنّ (أو) فيه للشك، أو هذا الحمام ونصفه. اهـ.
ورَدَّ البغدادي بأنه كيف يَشُكُّ النابغة مع تصريحه بالعدّة، ثم ذكر أن أبا حيان أخذ هذا من كتاب الإنصاف لابن الأنباري.
وانظر الإنصاف: ٤٨١.
ويستشهد النحاة بهذا البيت على أنّ «ليت» إذا اتصلت بها «ما» جاز فيها الإهمال والإعمال.
والنابغة هو زياد بن معاوية أحد شعراء الجاهلية وأحد فحولهم: وهو في الطبقة الأولى، وفي تلقيبه =

ويُقَوِّيه أَنّهُ رُوِيَ[١]: «ونصفُه».

وقوله[٢]:

قومٌ إذا سَمِعُوا الصريخَ رأيتَهُم ما بَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أو سافِعِ[٣]

= بالنابغة أقوال، مات في الجاهلية في زمن النبي ﷺ قبل أن يُبْعَث، وقصته مع النعمان وقصيدته «المتجردة» مشهورة.

انظر البيت في شرح السيوطي: ١/٢٠٠، وشرح البغدادي: ٢/٤٦، والخزانة: ٤/٢٩٧، وأمالي الشجري: ٢/٢٤١، والعيني: ٢/٢٥٤، والإنصاف: ٤٧٩، وشرح المفصل: ٨/ ٥٨، والكتاب: ١/٢٨٢، والديوان: ١٦ «ونصفُه» صنعة «ابن السكيت».

(١) أي روي بالواو. انظر سيبويه: ١/٢٨٢، وشرح المفصل: ٨/٥٨، والديوان.

وصحح هذه الرواية ابن الأنباري ص: ٤٨٣، من الإنصاف. وانظر الخزانة: ٤/٢٩٧.

والضبط في م٢/١١ب: «ونصفَه»، كذا بالفتح وهو جائز، وكذا جاء في شرح البغدادي.

(٢) قائل البيت حميد بن ثور، ونسبه بعضهم لعمرو بن معد يكرب.

وروايته في الكشاف «قوم إذا نقع الصريخ»، ويروى: «إذا فزعوا الصريخ»، ويروى: «هتف الصريخ».

والصريخ: الصارخ المستغيث، والسافع: الممسك رأس فرسه ليركبه بسرعة من غير لجام.

والمعنى أنهم إذا سمعوا الصريخ للحرب كانوا مابين رجل آخذ بلجام فرسه وآخر آخذ بناصية فرسه بلا لجام، وهو يعني بهذا شدّة سرعتهم إلى الهيجاء.

والشاهد فيه أن (أو) بمعنى (الواو)؛ لأنّ (بين) تقتضي الإضافة إلى متعدد، ولو أبقيت (أو) على كونها لأحد الشيئين لزم إضافة (بين) إلى شيء لا تعدد فيه، وهو محال.

وحميد بن ثور يعود نسبه إلى هلال بن عامر بن صعصعة الهلالي، قيل له: أبو المثنى، وقيل غير ذلك، وهو عند الجمحي في الطبقة الرابعة من الشعراء الإسلاميين، وكان أحد الشعراء الفصحاء، وقدم على النبي ﷺ، وعاش إلى خلافة عثمان.

وانظر البيت في شرح الكافية الشافية: ١٢٢٢، وشرح البغدادي: ٢/٥١، والصبان: ٣/١٠٧، وشرح السيوطي: ١/٢٠٠، وشرح الأشموني: ٢/١٠٩، والعيني: ٤/١٤٦، وشعر حميد بن ثور: ١١١، وأوضح المسالك: ٣/٥٣، والكشاف ٣/٥٣، والدر المصون ٦/٥٤٧، والبحر ٨/٤٩١، واللسان/سفع.

(٣) ذكر الدماميني أنّ لقائل أن يقول: لِمَ لايجوز أن يكون المراد بين فريق ملجم أو فريق سافع، فكل =

ومن الغريب أنّ جماعة - منهم ابن مالك[١] - ذكروا مجيء (أو) بمعنى الواو، ثم ذَكَرُوا أَنّها تجيءُ بمعنى (ولا)[٢]، نحو: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾[٣]، وهذه[٤] هي تلك بعينها، وإنما جاءت (لا)[٥] توكيداً للنفي السابق، ومانِعةً من توهُّمِ تعليق النفي بالمجموع، لا بكلِّ واحد، وذلك[٦] مستفادٌ من دليلٍ خارجٍ عن اللفظ، وهو الإجماع[٧]، ونظيره

= واحد من القسمين ذو تعددٍ، فهو كقولك: جلستُ بين العلماء أو الزهاد، وأو لأحد الأمرين، ولاإشكال. انظر: ١٣٧.

ورَدَّ الأمير: «وأقول هذا بعيد؛ لأن قصد الشاعر أنهم حين سماع صريخ المستغيث محصورون بين قسمين لايخرجون عنهما، الأول: جماعة تلجم مهرها، والثاني: جماعة تقبض بنواصي مهارها قطعاً، فجعل كل جماعة عديلة للأخرى، وسلط عليهما بين، وليس مثل هذا: جلست بين العلماء أو الزهاد..»

انظر هذا مفصّلاً في ٦١/١.

(١) التسهيل: ١٧٦، ونص ابن هشام في الجنى الداني: ٢٣٠، وانظر شرح الكافية: ٣٧١/٢، ويأتي بعد قليل نص ابن مالك من شرح الكافية الشافية.

(٢) أي بمعنى واو، وبعدها «لا» النافية.

وفي حاشية الأمير، ٦٢/١: «نازع السيوطي في نسبة هذا لابن مالك، ونقل عبارته من شرح تسهيله، مع أنها محتملة لما نقله المصنّف، حيث قال: إذا تقدّمها نفي أو نهي كانت بمعنى الواو، مردفة بلا، فانظره».

(٣) وأول الآية: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى ٱلْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَٰنِكُمْ﴾. الآية (٦١) من سورة النور.

والمراد هنا بيوت أولادكم، فهي بمثابة بيوتهم، والبيوت الحقيقية لاتحتاج لنص.

(٤) أي التي في الآية، والتي جعلوها بمعنى «ولا»، وتلك التي بمعنى الواو.

(٥) أي وهي مُسْتَغْنَىً عنها.

(٦) أي تعلّق النفي بكل واحد.

(٧) أي الإجماع على أنه لاحَرَج على الإنسان في أن يأكل من بيت ولده، ولا أن يأكل من بيت والده، مع أنّ اللفظ لايدلُّ على ذلك. و «نظيره»، أي: في تقدير «لا» لتوكيد النفي.

قولُكَ: «لا يحلُّ لكَ الزنى[١] والسرقةُ»، ولو تركت (لا)[٢] في التقدير لم يَضُرَّ ذلك[٣].

وزعم[٤] ابنُ مالكٍ أيضاً أنّ (أو) التي للإباحة حالَّةٌ[٥] في مَحَلِّ الواو، وهذا أيضاً مردودٌ؛ لأنه لو قيل: «جالس الحسنَ وابنَ سيرين»، كان المأمورُ به مجالَسَتَهُما معاً[٦]، ولم يخرجْ المأمورُ عن العُهْدَة بمجالسةِ أَحَدِهما[٧]،

---

(١) سقط «لك» من م١/٢٣أ، وم٢/١١ب وفي م٣/٢٨ب: «الزناء»، كذا بالمَدِّ.
وتقدير الكلام: لايحلُّ لك الزِّنى ولا السَّرِقة لقيام الإجماع على حرمتهما مجتمعين ومفترقين، فتأتي بلا لتشير إلى أنّ النهي مُنْصَبٌّ على كل واحد، لا إلى أنها في معنى «أو» (الدماميني: ١٣٨) والدسوقي: ١/٦٨.

(٢) سقطت «لا» من م ١/٢٣ أ.
ويصح ضبط الفعل «تركتَ» بالبناء للفاعل، أو بالبناء للمفعول: «تُرِكتْ».

(٣) لم يَضُرَّ لقيام الدليل على المراد، وهو الإجماع القائل: لايحل كل واحد من الزنى والسرقة على الإطلاق مجتمعين أو مفترقين. (الدماميني).
وفي الجنى الداني، ٢٣١: «النهي إذا دخل الإباحة استوعَبَ ماكان مُباحاً باتّفاق، وإذا دَخل التخيير ففيه خلاف، ذهب السِّيرافي إلى أنه يَسْتَوعِبُ الجميع كالنهي عن المباح. وذهب ابن كيسان إلى جواز أن يكون النهي عن كل واحد، وأن يكون عن الجميع». وانظر همع الهوامع: ٣٤٨/٥.

(٤) في التسهيل، ١٧٦: «وتعاقب الواو في الإباحة كثيراً..» وفي شرح الكافية الشافية له: «ومن المواضع التي يتعاقب فيها (أو) والواو الإباحة نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، أي جالس الصنف الذين منهم الحسن وابن سيرين فلو جالسهما معاً، أو أفرد أحدهما بالمجالسة لم يخالف ماأُبيحَ له، والاعتماد في فهم المراد في مثل هذا الخطاب على القرائن، فلذلك لو جيء بالواو في مكان أو لم يتختلف المعنى» (١٢٢٣).
وفي شرح الأشموني: ١١٠/٢، ذكر هذا الأشموني أيضاً، وهو مجيء الواو بمعنى (أو) في الإباحة.

(٥) في م٢/١١ب، وم٣/٢٨ب، وم٤/٢٩أ: «في محل» بزيادة «في».

(٦) «معاً» سقط من المخطوطات، ومن نص الدماميني، والشمني، والدسوقي، وهي مثبتة في حاشية الأمير: ٦٢/١، وعنها أخذ مبارك وزميله (انظر ص/٩٠).

(٧) قال الدماميني/ ١٣٨: «هذا مشكل، فأيّ عهدة على المخاطب مع أن الأمر للإباحة لاإلزام فيه بالفعل ولاحرج بالترك». وعند الأمير، ٦٢/١: «فالواو حينئذٍ لمطلق الجمع للإباحة، والأمر إلزام =

هذا[١] هو المعروف من كلام النحويين، ولكن ذكر الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[٢] أنّ الواو تأتي للإباحة[٣]، نحو: «جالس الحسنَ وابنَ سيرين»، وأنه إنما جِيءَ بالفَذْلَكَةِ[٤] دَفْعاً لِتَوَهُّمِ إرادةِ الإباحة[٥] في ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾. وقلّده[٦] في ذلك صاحب (الإيضاح البياني). ولا

= مجالسة كل منهما، فظهر قول المصنّف ولم يخرج عن المأمور.. وسقط قول الدماميني.. وقد رَدَّه الشمني».

وعند الشمني، ١٣٨/١: «لاإشكال، فإنّ المصنف يرى أن الأمر في الواو ليس للإباحة، وأنّ هذا هو المعروف من كلام النحويين، ولهذا رَدَّ بهذا الكلام على قول ابن مالك إنّ (أو) التي للإباحة حالّة محل الواو، ورَدَّ على قول الزمخشري إن الواو تأتي للأباحة نحو: جالس الحسن وابن سيرين، بأنه لايُعْرَف لنحوي، ولو سلّم فمراده بالعهدة فعل ماأريد بهذه الصيغة».

(١) أي وهذا المذكور من التفريق بين العطف بأو والعطف بالواو بعد أمر الإباحة على الوجه المذكور سابقاً هو المعروف من كلام النحويين.

(٢) الآية: ﴿... فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَمَن تَمَتَّعَ بِٱلْعُمْرَةِ إِلَى ٱلْحَجِّ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْهَدْىِ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِى ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ..﴾ سورة البقرة: ١٩٦/٢ وقد سبقت.

(٣) في الكشاف، ٢٦٢/١: «فإن قُلْتَ: ما فائدة الفذلكة؟ قلتُ: الواو تجيء للإباحة نحو قولك، جالس الحسن وابن سيرين، ألا ترى أنه لو جالسهما جميعاً، أو واحداً منهما كان ممتثلاً، ففذلكت نفياً لتوهُّم الإباحة..».

(٤) الفذلكة: هي الجمع بعد التفريق، وذلك في قوله تعالى: ﴿تلك﴾، وكان القياس أن يقول: الفَتْلَكَة؛ لأنها من «تلك»، غير أنّ هذا لايُقال؛ لأنّ أصلها من «ذلك»، ثم جُعِلَ علماً على ما ذكر.
وفائدة الفذلكة في كل حساب أن يُعْلَمَ العدد جُمْلَةً كما عُلِمَ تفصيلاً؛ ليُحاطَ به من جهتين، فيتأكّدَ العِلْمُ. انظر الكشاف: ٢٦٢/١.

(٥) حتى إنه لو صام الثلاثة فقط، أو السبعة أَجْزَأَهُ، فأتى بالفذلكة دفعاً لأَنْ يُتَوَهَّمَ مثل هذا. (الدماميني: ١٣٨).

(٦) أي قَلَّد الزمخشري. وصاحب الإيضاح البياني هو الخطيب القزويني جلال الدين بن عبد الرحمن ابن عمر القزويني، الشافعي، صاحب «تلخيص المفتاح». =

تُعْرَفُ هذه المقالةُ لِنَحْوِيّ[١].

= قَدِم مع أخيه القاضي إمام الدين دمشق، وناب في القضاء عنه، ثم ولي الخطابة في دمشق، ومن هنا اشتُهِر بالخطيب. وتولى مناصب أخرى. وتوفي بدمشق سنة (٧٣٩هـ).

وقوله: البياني، أي كتاب الإيضاح المصنَّف في علم البيان، وهو يذكر هذا احترازاً من كتاب الإيضاح النحوي لأبي علي الفارسي.

(١) أي كون الواو تأتي للإباحة، لاتُعْرَف لنحوي، ورَدَّ هذا الدماميني، وذكر أنها معروفة عند بعض النحاة، ومن هؤلاء السيرافي في (شرح كتاب سيبويه) فقد قال: «ومما تقع فيه الواو و «أو» بمعنى ماكان من التخيير بمعنى الإباحة، كرجلٍ أنكر على ولده مجالسة ذوي الزيغ والريب، وأراد أن يَعْدِلَ به إلى مجالسة غيرهم، فقال له: دَعْ مجالسة أهل الريب، وجالس القراء والفقهاء وأصحاب الحديث، أو قال: جالس الفقهاء أو القرّاء أو أصحاب الحديث. فذلك كله بمعنى. اهـ».

وذكر الدماميني/١٣٨: أن المُصَنِّف رَجَع عما قاله هنا، ونقل النص عن حواشيه على (التسهيل) حيث ذهب إلى أنّ (أو) تأتي للجمع كالواو، قال ابن هشام: «فإن قلتَ كيف وافقتَ على أنّ (أو) في الإباحة بمنزلة الواو مع تفريق جماعة من حُذَّاقهم بين: جالس الحسن وابن سيرين، وقولك: أو ابن سيرين، قلتُ: الصواب أَنْ لافرق، فإذا قيل بالواو كانت للجمع بين المتعاطفين في معنى العامل وهو إباحة المجالسة، فكأنه قيل: أبحت مجالستهما، ومن أُبيحت له المجالسة لم تلزمه، ولم يمتنع عليه إفراد تركه، ولا الجمع بينهما؛ لأن معنى كون الشيء مباحاً أنه لاحرج في فعله ولا في تركه، فإذا أُبيح شيئان جاز لنا فيهما أربعة أوجه، وكذلك المعنى إذا ذكرت (أو)، وكلهم ينصُّ على ذلك مع (أو)، وقد بيّنا أنه مع الواو كذلك؛ لأن الإباحة إنما استفيدت من الأمر، فالواو جمعت بين الشيئين في الإباحة. إلى هنا كلامه»

وعلى هامش م٢٨/٣ب: «بل هو قول حكاه السيرافي، وقد رجع المصنِّف إليه في حواشي التسهيل».

قلت: قولُ الدماميني يصح إذا ثبت أن حواشيه على التسهيل كتبت بعد الانتهاء من هذا الكتاب، وليس عنده ما يثبت هذا، وما المانع أن يكون قد تراجع عما قاله في حواشيه على التسهيل وأثبت رأيه هذا هنا. وقد وجدت في آخر المخطوط م٣ أنه أتم مغني اللبيب سنة (٧٥٦هـ) وأتم ما ألحقه به من الزوائد سنة (٧٥٩هـ) أي قبل وفاته بسنتين، فقد يكون كتابه هذا من آخر ما أَلّف.

والسادس[١]: الإضراب كـ (بل)، فعن سيبويه[٢] إجازةُ ذلك بشرطين[٣]: تَقَدُّم نفيٍ أو نهي[٤]، وإعادة العامل، نحو: «ما قام زيد أو ما قام عمرو»[٥]، و«لا يقمْ زيدٌ أو لا يَقُمْ عمرو»[٦]، ونَقَلَهُ عنه[٧] ابن عصفور، ويؤيده أنه[٨] قال في ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾. ولو قلت: أو لا تطعْ كفوراً، انقلب المعنى، يعني أنه يَصِيرُ إضراباً عن النَّهي الأَوّل، ونهياً عن الثاني فقط[٩].

---

(١) الواو مثبتة في م٢ فقط، وانظر كلام ابن هشام في الجنى الداني: ٢٢٩.

(٢) انظر الكتاب: ٤٩١/١، وقبله: ٤٨٩، وانظر النص في شرح اللمع لابن برهان: ٢٤٨/١.

(٣) انظر همع الهوامع: ٢٤٨/٥، ونص ابن هشام في شرح الأشموني: ١٠٨/٢.
وهذه النصوص كلها مثبتة في الجنى الداني/٢٢٩: «قال ابن عصفور: والإضراب ذكره سيبويه في النفي والنهي إذا أعدت العامل كقولك: لست بِشْراً أو لست عمراً، ولا تضرب زيداً أو لا تضرب عمراً..» .
قلتُ: هذا هو نص سيبويه ومثالاه . وليس ما ذكره ابن هشام. وانظر الكتاب: ٤٩١/١.

(٤) هذا هو الشرط الأول. وإعادة العامل هو الشرط الثاني، أي إعادة العامل مع حرف النفي أو حرف النهي.

(٥) والمعنى: بل ماقام عمرو، فهوإضراب عن الأول.

(٦) سقط «لايقم زيد» من م٢٩/٤ب، وزاده المصحح.
والمثال في همع الهوامع: ٢٤٨/٥، والجنى/٢٢٩: «لاتضرب زيداً أو لاتضرب عمراً» وقوله: لايقم عمرو أي: بل لايقم عمرو، فهو إضراب عن الأول.

(٧) أي نقل هذا القول عن سيبويه ابن عصفور، ولم أجد هذا النقل في المقرّب وانظر شرح جمل الزجاجي ٢٣٥/١.

(٨) أي يؤيد نقلَ ابن عصفور قولُ سيبويه في الآية: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾. سورة الإنسان: ٢٤/٧٦.

(٩) النص في الكتاب: ٤٩١/١.
ويريد ابن هشام أن يقول: وذلك باطل لأن النهي عن كل واحد ثابت لا يتطرّق إليه الإبطال أصلاً.

وقال[١] الكوفيون، وأبو علي، وأبو الفتح[٢]، وابن بَرْهان[٣]: تأتي للإضراب مطلقاً[٤]، احتجاجاً بقول جرير[٥]:

ماذا ترى في عيالٍ قد بَرِمتُ بهم　　لم أُحْصِ عِدَّتهم إلا بعَدّادِ

---

(١) كلام ابن عصفور هذا الذي أثبته ابن هشام هنا مثبت في الجنى الداني: ٢٢٩، «قال: وزعم بعض النحويين أنها تكون للإضراب على الإطلاق.. قال: وماذهبوا إليه فاسد.
وقال ابن مالك، أجاز الكوفيون موافقتها بل في الإضراب، ووافقهم أبو علي وابن برهان وابن جني..» فكلام ابن هشام هنا هو عين كلام المرادي، غير أنه تصرفّ في النص.
وفي همع الهوامع: ٢٤٨/٥، كلام مُجْمَل لايَذْكُرُ أسماء أصحاب هذا الرأي بل قال: «والإضراب كَبَل، قال قوم: تأتي له مطلقاً..». قلت: ذكر ابن عصفور في شرح الجمل أنه من زيادات الكوفيين.

(٢) ابن جني هو أبو الفتح النحوي عثمان بن جني من أَحْذَق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، تتلمذ على يَدَيْ أبي علي الفارسي، فنبغ في علم الصرف، وكان يحضر عند المتنبي ويناظره، صَنّف الخصائص في النحو، سر صناعة الإعراب، شرح تصريف المازني، المحتسب في شواذ القراءات وغيرها. وُلِد قبل ٣٣٠هـ وتوفي سنة ٣٩٢هـ. بغية الوعاة ١٣٢/٢.

(٣) ابن بَرْهان: هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن بَرْهان، كان أول أمره مُنَجّماً، ثم صار نحوياً، وكان حنبلياً، ثم رجع حنفياً، وكانت في أخلاقه شراسة على مَن يقرأ عليه، وكان زاهداً، وكان يتكبّرُ على أولاد الأغنياء، وإذا رأى الطالب غريباً أقبل عليه، وكان مُتَعَصِّباً لأبي حنيفة.

(٤) أي دون الحاجة إلى الشرطين السابقين، وانظر في ذلك شرح الألفية لابن الناظم: ٢٠٨، وفي شرح اللُّمَع لابن بَرْهان: ٢٤٧/١: «وأما الضرب الثاني فنحو: أنا أخرج، ثم تقول: أو أقيم، أضربت عن الخروج ثم أثبت الإقامة، كأنك قلت: لابل أقيم، كما أنك في قولك: إنها لإبلٌ أم شاء، مُضْرِبٌ عن الأول، ولايقع بعد أو هذه إلا جملة..».

(٥) قول جرير هذا في مدح معاوية بن هشام بن عبد الملك، وهذان البيتان هما آخر القصيدة، وفي شرح اللمع: يخاطب هشام بن عبد الملك.
والعِيال: جمع عَيّل، وهم الأتباع الذين تلزم نفقتهم، ترى: من الرأي وهو العلم، ويأخذ مفعولاً واحداً، بَرِمتُ: ضجرتُ وسئمتُ. لم أُحْصِ عِدَّتَهُم إلا بعدّاد: أي هم كثير جداً، ماأحصيتُهم بنفسي بل برجل يَعُدُّهم.

=

كانوا ثمانينَ أو زادوا ثمانيةً لولا رجاؤكَ قد قتَّلتُ أولادي

وقراءةِ أبي السَّمَّال[1]: ﴿أَوْ كُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾[2] بسكون الواو[3]، واختُلِفَ في ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[4] فقال

= والشاهد في البيت أنّ (أو) تأتي للإضراب فهي بمعنى (بل)، وقيل غير ذلك في البيت، فقد قالوا: إنها للشك، وكثرتهم أوجبت الشك في عدتهم، وقال الكوفيون (أو) هنا بمعنى الواو.
وانظر البيت في شرح البغدادي: ٥٤/٢، وشرح السيوطي: ٢٠١/١، والعيني: ١٤٤/٤، وهمع الهوامع: ٢٤٨/٥، والثاني في شرح الأشموني: ١٠٨/٢، وشرح اللمع لابن برهان: ٢٤٩/١، الديوان/١٥٦.

(١) أبو السَّمَّال العدوي البصري اسمه قَعْنَب، وهو من الأعراب، له اختيار في القراءة، شاذ عن العامة، رواه عنه أبو زيد الأنصاري. انظر طبقات القراء لابن الأثير الجزري: ٢٧/٢، والقاموس واللسان (سمل).

(٢) الآية: ﴿.. نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ من سورة البقرة: ١٠٠/٢.
قراءة الجمهور بفتح الواو: «أَوَكلما»، وبإسكان الواو قرأ أبو السمال، وهي قراءة شاذة، وفي المحتسب: ٩٩/١ رواه ابن مجاهد عن رَوح عن أبي السَّمال. وفي القرطبي: ٣٩/٢، قراءة قوم، وانظر المحرر: ٣٦٥/١، والكشاف: ٢٣٠/١.
وفي البحر المحيط: ٣٢٣/١: «أبو السمال وغيره بسكون الواو، وخَرّج ذلك الزمخشري على أن يكون للعطف على الفاسقين، وقَدّره: ومايكفر بها إلا الذين فَسَقُوا أو نقضوا عهد الله مراراً كثيرة، وخَرّجه المهدوي على أن (أو) للخروج من كلام إلى غيره، فهو بمنزلة (أم) المنقطعة، فكأنه قال: بل كلما عاهدوا عهداً...، وهذا التخريج هو على رأي الكوفيين، إذ يكون (أو) عندهم بمنزلة بل..» وانظر حديث الشمني عن هذه القراءة: ١٣٩/١، وبياناً مُفَصَّلاً في المُحْتَسَب: ٩٩/١ - ١٠٠.

(٣) في م١/٢٣أ: «أو»، وليس في طبعة مبارك وزميله بيان لهذا الاختلاف، وفي م٢/١١ب و٤/٢٩ب، والدماميني/ ١٣٩: بسكون الواو، وفي الأمير: ٦٢/١، والدسوقي، ٦٩/١، بسكون واو «أو».

(٤) سورة الصافات: ١٤٧/٣٧، وفي م٢/١١ب «أرسلناه» دون الواو.
وفي معاني الحروف للرماني: ٧٨، خمسة أقوال، ثلاثة منها للبصريين: =

الفراء[(١)]: بل يزيدون، هكذا جاء في التفسير، مع صحته في العربية. وقال بعض الكوفيين: بمعنى الواو[(٢)]، وللبصريين فيها أقوالٌ: قيل: للإبهام[(٣)]، وقيل: للتخيير، أَيْ إذا رآهم الرائي يُخَيَّرُ[(٤)] بين أنْ يقولَ: هم[(٥)] مئةُ ألفٍ، أو يقولَ: هم

= ـ أحدها: قال سيبويه إن أو ههنا للتخيير، والمعنى إذا رآهم الرائي منكم تَخَيَّر بين أن يقول هم مئة ألف أو يزيدون.

والثاني: حكاه الصيمري عنهم، وهو أنّ (أو) هاهنا لأحد الأمرين على الإبهام وهو أصل (أو).

والثالث: ذكره ابن جني، وهو أن (أو) ههنا للشك، والمعنى: أنّ الرائي إذا رآهم شك في عدتهم لكثرتهم.

- وأما أهل الكوفة فذهب قوم منهم إلى أنّ (أو) بمعنى الواو..، وقال آخرون منهم (أو) ههنا بمعنى (بل)، والمعنى بل يزيدون، ولايجوز هذا عند البصريين.

وانظر الحديث في الآية في: رصف المباني: ١٣٢، والأزهية: ١٢٧، والمقتضب: ٣٠٤/٣، والإنصاف: ٢٨١ ـ ٢٨٢، والخصائص: ٤٦١/٢، وشرح الكافية: ٣٤٣/٢، والخزانة: ٤٢٣/٤.

(١) في معاني القرآن للفراء، ٣٩٣/٢: «(أو) هنا ـ في الآية ـ في معنى (بل) كذلك في التفسير مع صحته في العربية» وفي الخصائص: ٤٦١/٢، وقد رَدَّ ابن جني رَأْيَ الفراء، قال: «لكنها عندنا على بابها في كونها شكّاً له». وفي البحر المحيط: ٣٦/٧، رَأْيُ ابن عباس أنها بمعنى (بل)، وفي شرح الكافية: ٣٦٩/٢: «وإنما جاز الإضراب ببل في كلامه تعالى لأنه أخبر عنهم بأنهم مئة ألف بناء على مايحزر الناس من غير تعمق مع كونه تعالى عالماً بعددهم، وأنهم يزيدون، ثم أخذ تعالى في التحقيق، فأضرب عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر، أي أرسلناه إلى جماعة يحزرهم الناس مئة ألف وهم كانوا زائدين على ذلك».

(٢) في الخصائص، ٤٦١/٢: «وعلى مذهب قطرب أنها بمعنى الواو، وفي البحر المحيط: ٣٧٦/٧، وبالواو قرأ جعفر بـن محمد» وفي أمالي الشجري: ٣١٨/٢، بعض الكوفيين ذكروا أنها بمعنى الواو.

(٣) هذا حكاه الصيمري عن البصريين، وكذا عند الشجري: ٣١٩/٢، عن بعض البصريين، والتخيير لسيبويه، وذكره الرماني في النص الذي نقلته فيما سبق، وهو مثبت عند الشجري: ٣١٩/٢.

(٤) في طبعة مبارك وزميله: «تخير»، بالتاء ودون ضبط، ومثله في م٤/٢٩ب، والحواشي. وماأثبته بالياء والبناء للمفعول عن م١/٢٣أ، وم٢/١١، وم٣/٢٩أ.

(٥) سقط «هم» من م٢/١١ب.

أكثرُ[١]، نَقَلَهُ ابن الشجري عن سيبويه[٢]، وفي ثبوته عنه نظر؛ ولايصح التخيير[٣] بين شيئين الواقِعُ أَحَدُهُما، وقيل: هي للشك مصروفاً إلى الرائي، ذكره ابن جني[٤].

وهذه الأقوال - غيرَ القول بأنها بمعنى الواو - مَقُولَةٌ في[٥]: ﴿وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾[٦]، ﴿فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[٧][٨].

---

(١) في البحر، ٣٧٦/٧: «وقال المبرد وكثير من البصريين: المعنى على نظر البشر وحزرهم أنّ من رآهم قال: هم مئة ألف أو يزيدون، وهذا القول لم يذكر الزمخشري غيره، قال: أو يزيدون في مرأى الناظر إذا رآها الرائي قال: هل هي مئة ألف أو أكثر، والغرض الوصف بالكثرة». وانظر الكشاف: ٦١٢/٢.

(٢) كذا في أمالي الشجري: ٣١٩/٢، نص سيبويه، ونقله الرماني أيضاً في معاني الحروف: ٧٨. وقال الأمير، ٦٣/١: «معناه أنه لم يَطَّلِع على مايقطع بصحة هذا النقل».
قلتُ: لم أجد الآية في كتاب سيبويه، ومن ثم فلا حديث عنها، ولعل شك ابن هشام في صحة هذا النقل في محله، فإن نقل ابن الشجري غير دقيق هنا.

(٣) أي إنَّ حال هؤلاء المرسل إليهم دائر بين أمرين: فإمّا أن يكونوا مئة ألف، وإمّا أن يكونوا أَزْيَدَ من ذلك، فإن كانوا في الواقع مئة ألف فكيف يَسُوغُ للرائي أن يُخْبِرَ بأنهم أزيد؟ وإن كانوا أَزْيَدَ فكيف يَسُوغَ له الإخبار بأنهم مئة ألف. الدماميني: ١٤٠.

(٤) انظر المحتسب: ٤٦١/٢، ونقلت نص ابن جني فيما سبق.

(٥) الآية: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾. سورة النحل: ٧٧/١٦.

(٦) ذكر ابن عطية أنّ (أو) على بابها في الآية فهي للشك وقيل للتخيير، ورَدَّ أبو حيان هذا فقال: «والشك والتخيير بعيدان؛ لأنّ هذا إخبار عن الله تعالى عن أمر الساعة فالشك مستحيل عليه، ولأن التخيير إنما يكون في المحظورات كقولهم: خذ من مالي ديناراً أو درهماً، أو في التكليفات كآية الكفارات..، و(أو) هنا للإبهام على المخاطب كقوله: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾..، وكون (أو) هنا للإبهام ذكره الزجاج هنا». انظر البحر المحيط: ٥٢١/٥ والمحرر الوجيز ٤٧٩/٨.

(٧) الآية/٤٥ من سورة البقرة، وقد سبق ذكرها.

(٨) بعد أن ذكر الهروي هذه الآيات شاهداً على أنّ (أو) فيها بمعنى (بل) قال: «وقد يجوز أن تكون (أو) في هذه المواضع بمعنى واو النَّسَق». الأزهية: ١٢٧.

والسابع[١]: التقسيم، نحو: الكلمة اسمٌ أو فِعْلٌ أو حرفٌ، ذكره ابن مالك في منظومته[٢]، وفي شرح الكبرى[٣]، ثم عَدَلَ عن ذلك[٤] في التسهيل وشرحه[٥]: فقال: «تأتي للتفريق المُجرَّد من[٦] الشَّكِ والإبهام والتخيير، وأَمّا هذه الثلاثةُ[٧] فإنّ مع كلٍّ منها[٨] تفريقاً مَصْحُوباً بغيره»[٩]، ومَثَّلَ[١٠] بنحو: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا

= وعلق الأمير على استثناء المصنف «غيرَ القول بأنها بمعنى الواو» بقوله: «بل وهذا القول - كما في حاشية السيوطي - وقد سبق أنّ ابن مالك جعلها بعد التشبيه للإباحة، وهي عنده بمعنى الواو». ١/٦٣، وانظر الدسوقي: ١/٦٩.

(١) سقطت الواو من م/٤ وفي شرح الكافية: ٢/٣٧٠، سماه «التفصيل»، ومثله في همع الهوامع: ٥/ ٢٤٩.

(٢) في م١/٢٣أ: «منظومتيه»، ومثلها في م٢/١١ب. وفي طبعة مبارك وزميله (١/٩٢): «في منظومته الصغرى». ومثله في طبعة الشيخ محمد محيي الدين، وكذا حاشية الأمير: ١/٦٣، وإليها رجعوا في التحقيق، وهذه الزيادة «الصغرى» ليست في المخطوطات، ولاعند الدماميني ولا الدسوقي، وهو الصواب، فإنما تذكر الصغرى شرحاً لقوله «منظومته» فهي ليست من المتن.
والمراد بالمنظومة الصغرى المسماة بالخلاصة، وتعرف بالألفية.

(٣) المسماة بالكافية الشافية، وقد طَبَعَ هذا الكتاب جامعة أم القرى في مكة، وحققه الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي.
ونص ابن مالك في شرح الكافية الشافية/١٢٢٥، قال: «ومن مواضع تعاقب أو والواو في التقسيم».
ورجع عن هذا في التسهيل: ١٧٦، فذكر أنها تأتي للتفريق المجرد من الشك، والإبهام والتخيير، وذكرأن هذا أولي من التعبير بالتقسيم؛ لأن استعمال الواو فيه أجود. وانظر همع الهوامع: ٥/٢٤٩.

(٤) أي عن ذكر التقسيم، وفي طبعة مبارك: ١/٩٢ «عنه» ومثله حاشية الأمير: ١/٩٣، وفي المخطوطات ماأثبته.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك، وانظر مخطوط دار الكتب رقم ٤٢٧٥٥/ الورقة ١٩٦أ ففيها النص.

(٦) في م٤/٣٠أ «عن».

(٧) أي الشك والإبهام والتخيير.

(٨) سقط «منها» من م٣/٣٩أ.

(٩) أي الجهل والإلباس على المخاطب، وطلبه بأحد الشيئين (حاشية الأمير).

(١٠) لهذا المعنى المجرّد مما ذكر، أو للتفريق المجرّد.

أَوْ فَقِيرًا﴾[١][٢]، ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا﴾[٣]، قال: «وهذا[٤] أَوْلَى من التعبير بالتقسيم[٥]؛ لأنّ استعمالَ الواو في التقسيم أَجْوَدُ[٦]، نحو: الكلمة: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ»، وقوله[٧]:

[ونَنْصُرُ مولانا ونَعْلَمُ أَنّه] كما الناسِ مجرومٌ عليهِ وجارِمُ

---

(١) الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا ۚ وَإِن تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾. سورة النساء: ١٣٥/٤.

(٢) أي إن يكن المشهود عليه غنياً أو فقيراً فلا تمتنعوا من الشهادة عليه لغناه؛ طلباً لرضاه، أو إنْ يكن فقيراً فلا تمتنعوا من الشهادة رحمةً له، فأتى بأو هنا لمجرد التفريق، أي ذكر الأقسام، ولاشك ولاإبهام ولاتخيير. (الدماميني: ١٤١). وانظر البحر المحيط: ٣٧٠/٣.

(٣) الآية: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ تَهْتَدُوا ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾. سورة البقرة: ١٣٥/٢. والفعل «تهتدوا» غير مثبت في بعض المخطوطات والمطبوع، وثبت في م١١/٢ب، وبه أخذت.

(٤) في م١١/٢ب: «وقال هذا»، ولم أجد هذا في غير هذه النسخة. والقائل هو ابن مالك، وكلامه هذا في شرح التسهيل، ولم يذكر هذه الأولوية في التسهيل: ١٧٦.

(٥) فرّق الشمني بين التقسيم والتفريق المجرد بأن التقسيم جَعْل الشيء أقساماً، وذلك يَسْتَدْعي تقدم مايتناول الأقسام سواء كان كلياً نحو: الكلمة اسم وفعل وحرف، أو كُلّاً نحو:
لنا ثنتا صدور رماح أو سلاسل. وأما التفريق فهو قَطْعُ الاتصال بين شيئين أو أكثر، وذلك لايستدعي تقدم مايتناول الأقسام، فهو أَعَمُّ من التقسيم عموماً مطلقاً، وبعبارة أخرى: التقسيم يقع في كُلِّي المذكورات أو كلها، والتفريق يقع في المذكورات نفسها. (انظر الشمني: ١٤١/١)، وهو بهذا يرد على الدماميني؛ إذ ذكر أنه لم يتحقق إلى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرّد. وقد نقل الأمير هذا.

(٦) عبارة ابن مالك في شرح التسهيل «أَوْلَى من استعمال أو..».

(٧) قائل البيت عمرو بن بَرّاقة، وصدره ماأثبتُّهُ بين الحاصرتين، وقصة البيت ماذكره القالي إذ قال: أغار رجل من مراد يقال له حَريم بن مالك على إبل عمرو، وخيل له، فذهب بها، فأغار عمرو فاستاق كل =

ومن مجيئه[١] بـ (أو) قولُه[٢]:

فقالوا لنا ثنتانِ لابُدَّ منهما ... صُدُورُ رِماحٍ أُشْرِعَتْ أو سلاسِلُ

= شيء لحريم، فأتي حريم بعد ذلك يطلب إلى عمرو أَنْ يَرُدَّ عليه بعض ماأَخَذَ منه، فامتنع، وقال قصيدة، وكان آخرها.

إذا جَرّ مولانا علينا جريرةً ... صَبَرْنا لها إنا كرام دعائم

وننصر مولانا... ... . البيت

ورُوي بجرِّ الناس على أنّ (ما) زائدة، ورُوي برفعه، فتكون (ما) كافّة أو مصدريّة. و «مجروم عليه» في الحالين خبر مبتدأ محذوف، أي بعضه مجروم عليه، وبعضه جارم، وهو من الجرم وهو الذنب.

والشاهد في البيت أن الواو للتقسيم، واستعمالها في التقسيم أجود من غيرها.

وعمرو بن بَرّاقة شاعر مخضرم، وبَرّاقة أُمُّهُ، واسم أبيه مُنَبِّه، وينتهي نسبه إلى همدان، وهو شجاع فاتك.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ٥٧/٢، وأوضح المسالك: ١٥٦/٢، وهمع الهوامع: ٢٢٩/٥، وشرح السيوطي: ٢٠٣/١، وشرح الكافية الشافية: ١٢٢٥، وابن عقيل: ٢٤٥/١، وشرح الأشموني: ١١٠/٢.

(١) كلام ابن مالك في شرح التسهيل/١٩٦أ: «ومن الجائي بأو مع كون الواو أولى قول الشاعر..».

(٢) وقائل البيت جعفر بن علبة الحارثي، وهو من أبيات ستة له أوردها أبو تمام في أول الحماسة.

وقصة هذه الأبيات مذكورة في شرح البغدادي: ٦٣/٢.

ومعنى أُشْرِعَتْ: صُوِّبَتْ.

ويريد بالبيت أنّ الأعداء لما رَأَوْه هناك مع رجال قليلةٍ طمعوا فيه، وقالوا: نخيّرك بين شيئين: إمّا أنْ تستأسر فتسلم من القتل، وإما أن تحارِبَ فتقتل، وقيل غير ذلك.

والشاهد في البيت مجيء «أو» للتقسيم. وعند الأمير: ٦٣/١، الظاهر أنها فيه بمعنى الواو.

وجعفر بن عُلْبَة ينتهي نسبه إلى كعب بن الحارث، والحارث قبيلة باليمن، وهو شاعر غَزِل فارس مذكور في قومه، وهو من مخضرمي الدولتين: الأموية والعباسية. قُتِل في خلافة أبي جعفر المنصور.

انظر البيت في شرح البغدادي: ٥٩/٢، والحماسة بشرح التبريزي: ٢٢/١، وشرح الأشموني: ٢/ ١٠٩، وشرح الكافية الشافية: ١٢٢٥، وفي الأغاني: ٤٧/١٣، ثلاثة عشر بيتاً منها.

انتهى[١].

ومجيءُ[٢] الواو في التقسيم أَجْوَد[٣] لا يقتضي أنّ (أو) لا تأتي له، بل إثباتُه الأكثريَّة للواو يقتضي الثبوت[٤] في (أو) بِقِلَّة.

---

(١) انتهى كلام ابن مالك.

(٢) في م١/٢٣ب: «وكون الواو».

(٣) كذا جاء في م١/٢٣ب، وم٤/٣٠أ: «أجود» ومثله عند الدماميني، والدسوقي.
وفي م٢/١٢أ: «أكثر»، وكذلك م٣/٢٩أ، ومثل هذا في طبعة الأمير: ١/٦٩، وطبعة مبارك، وعند الدماميني، ١٤٢: «وفي بعض النسخ أكثر.. وكأن المصنِّف غيَّر هذه لما فيها من المناقشة، أما أولاً فلأن ابن مالك لم يقل إن استعمال الواو في التقسيم أكثر، وإنما قال أجود، وأما ثانياً فلأن إثبات الأكثرية للواو إنما يقتضي الثبوت في (أو) بكثرة، لابقلّة كما ادّعاه». وعند الأمير: ١/٦٣: «وقوله: أكثر، يشير إلى أنّ معنى الأجوديّة أكثرية الاستعمال».
وقد أثبتُّ «أجود» ولم أثبت «أكثر» لأنه نص ابن مالك، وهو يعيده هنا مرة أخرى للتعليق عليه.

(٤) في طبعة مبارك وزميله، ٩٢: «ثبوته بقلة لأو»، وكذا عند الأمير: ١/٦٣، وفي المخطوطات وعند الدماميني/ ١٤٢ بالألف واللام، كما أثبتُّه.
وهذا اعتراض على ابن مالك، والجواب عنه بأنّ مراده أن التقسيم لما كان في الواو أكثر جعله فيها معنى مستقلاً، ولما كان في «أو» أَقَلَّ لم يجعله كذلك، بل أتى بالتفريق المجرّد ليكون داخلاً فيه إظهاراً لحَطِّ رتبته في «أو» عن رتبته في الواو».
(انظر الشمني: ١/١٤٢).
وفي حاشية الأمير، ١/٦٣: «أراد القلة النسبية، وإن كانت الأكثرية تقتضي المشاركة في الكثرة، وأنّ أفعل التفضيل على غير بابه، وقد يقال: إنما يتوجَّهُ اعتراض المصنّف على ابن مالك لو كان عدوله عن التقسيم لكون «أو» لاتأتي له أصلاً، وليس كذلك، بل معنى كلامه أنّ «أو» تأتي للتفريق قليلاً، وللتفريق المجرّد عن التقسيم كثيراً، فالأَولى أَنْ نُعَبِّر بمطلق التفريق الشامل لهما، ولانعبّر بالتقسيم القليل، وهذا لايرد عليه شيء».
وعند الدماميني، ١٤٢: «إثبات الأكثرية للواو يقتضي الثبوت في «أو» بكثرة لابقلة كما ادّعاه».

وقد صَرّح بثبوته[١] في البيت الأخير[٢]، وليس فيه دليلٌ[٣]؛ لاحتمال أن يكون لاحتمالِ أن يكونَ المعنى لابُدَّ من أَحَدِهما[٤]، فحذُف المضاف، كما قيل في: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾[٥][٦]، وغيره[٧] عَدَلَ عن العبارتين، فَعَبَّر بالتفصيل[٨]، ومَثَّلهُ بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾[٩]، ﴿قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾[١٠]؛ إذ المعنى[١١]: وقالت اليهودُ: كونوا هوداً، وقالت النصارى: كونوا نصارى[١٢]، وقال بعضهم[١٣]: ساحِرٌ، وقال بعضهم: مجنونٌ، فـ (أو) فيهما لتفصيل[١٤] الإجمال في (قالوا).

---

(١) صرح ابن مالك بثبوت التقسيم.

(٢) سقط «الأخير» من المخطوطات، وأثبته الدماميني، والدسوقي: ١/٦٩، وفي حاشية الأمير: «الثاني» وعليه طبعة مبارك وزميله: ١/٩٢.
والبيت الأخير: فقالوا لنا ثنتان.. وقد سبق ذكره قبل قليل.

(٣) أي ليس فيه دليل على ماقاله من أنّ «أو» فيه للتقسيم.

(٤) في الدماميني: «إحداهما» ومثله م٤/٣٠أ «إحديهما».

(٥) سورة الرحمن ٥٥/٢٢. ولفظ «المرجان» ليس في م١/٢٣ب ولا م٢/١٢أ.

(٦) أي يخرج من أحدهما وهو الملح.

(٧) غير ابن مالك. والعبارتان: التقسيم، والتفريق المجرّد.

(٨) هو كذلك في شرح الكافية: ٢/٣٧٠، ومثله في المقرّب: ١/٢٣٠.

(٩) من سورة البقرة: ٢/١٣٥، وقد سبقت.

(١٠) ﴿كَذَٰلِكَ مَآ أَتَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾. سورة الذاريات: ٥١/٥٢.

(١١) في الآية الأولى.

(١٢) الشمني/ ١/١٤٢: «يعني لَفّ بين القولين ثقةً بأن السامع يَرُدُّ إلى كل فريق قوله».

(١٣) أي في الآية الثانية.

(١٤) «وهذا الذي ذكر أهل البديع أنه أحد قسمي اللف والنشر؛ وذلك لأن المتكلم تارة يذكر متعدداً على التفصيل، ثم مالكلٍ من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين، ثقة بأن السامع يرده إليه، وهو ظاهر، ومانحن فيه ليس من هذا القبيل، وتارة يذكر المتعدد على سبيل الإجمال ثم مالكلٍ..، ومَثّلوا لذلك بهذه الآية..» الدماميني: ١٤٢.

وتَعَسَّف ابنُ الشجري فقال[١] في الآية الأولى: إنها[٢] حُذِفَ منها مضافٌ[٣]، وواوٌ[٤]، وجملتان فعليتان، وتقديره: وقال بعضُهم - يعني اليهود - كونوا هوداً، وقال بعضهم - يعني النصارى - : كونوا نصارى، قالَ: فقام[٥] ﴿أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾ مقامَ ذلك كُلِّهِ، وذلك دليل على شرف هذا الحرف. انتهى[٦].

والثامن: أن تكون بمعنى (إلّا) في[٧] الاستثناء،

---

(١) أمالي الشجري: ٣٢٠/٢، ونصه: «التاسع من معاني (أو) أن تكون للتبعيض في قول بعض الكوفيين، وإنما جعلها للتبعيض لأنها لأحد الشيئين، وذلك في قوله سبحانه: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ﴾، وهذا القول إنما هو إخبار من الله عز وجل عن الفريقين، وفي الكلام حذوف: أولها: حذف مضاف من أوله، ثم حذف واو العطف وجملتين فعليتين من آخره وهما: قال وفاعله، وكان واسمها، فأمّا تقدير المضاف فإنّ قوله: وقالوا، معناه: وقال بعضهم - يعني اليهود - كونوا هوداً، وتقدير الواو والجملتين: وقال بعضهم: كونوا نصارى، فقام قوله: أو نصارى مقام هذا الكلام، وهذا يدلك على شرف هذا الحرف، ولايجوز أن تكون (أو) ههنا للتخيير؛ لأن جملتهم لايُخَيَّرون بين اليهودية والنصرانية».

(٢) في م٢٩/٣ب «إنه».

(٣) وفي الأمير: ٦٤/١، هو لفظ «بعض»، والواو بدل الضمير المضاف إليه.

(٤) وهي الواو الداخلة على «قال» الثانية. والجملتان هما: قال وفاعله، وكان واسمها، في قوله: أو نصارى، والتقدير: وقالوا كونوا نصارى.

(٥) كذا في المخطوطات، وعند الأمير: ٦٤/١، والدسوقي: ٧٠/١ فأقام، ومثلهما طبعة مبارك وزميله.

(٦) انتهى كلام ابن الشجري، وبمقارنة هذا بما أثبته عن ابن الشجري يتضح تصرُّف ابن هشام بالعبارة. وذكر الأمير أن التعسُّف في هذا إنما جاء لابن الشجري من ادّعاء التقدير والحذف والإنابة، ولو كان مجرد بيان المعنى لحَسُنَ. (٦٤/١).

وذهب الدماميني إلى أن الكلفة ظاهرة على وجهه الذي أبداه (١٤٣).

(٧) عند الشجري، ٣١٩/٢: «السادس من معاني (أو) أن تكون بمعنى (إلا أن)، كقولهم: لَأَلْزَمَنَّه أو يتقيني بحقي، معناه إلّا أن يَتَّقِيني، وقال الكوفيون: حتى يتقيني..». وانظر المقتضب: ٢٨/٢، وسيبويه: ٤٢٧/١.

وعند الدسوقي: ٧٠/١، أي احترازاً عن «إلّا» بمعنى غير، فلا تكون «أو» بمعناها.

وهذه ينتصب[١] المضارعُ بعدها بإضمار «أَنْ» كقولهم[٢]: «لأقتلَنَّهُ أو يُسْلِمَ»[٣]، وقولِهِ[٤]:

وكنتُ إذا غَمَزْتُ قناةَ قومٍ كَسَرتُ كعُوبَها أو تستقيما

---

(١) وفي الجنى: ٢٣١، ذكر أن هذا من زيادات الكوفيين لـ (أو)، وهو (أو) الناصبة للفعل المضارع، ومذهب الكسائي أنّ (أو) هي الناصبة، وذهب الفراء وغيره إلى أن النصب على الخلاف، وذهب البصريون إلى أنه انتصب بأن، و (أو) هذه هي العاطفة. قال المرادي: وهو الصحيح. انظر همع الهوامع: ١١٧/٤، والمقتضب: ٢٨/٢، وانظر شرح الكافية: ٢٤٩/٢، وقد نقل نصه الأمير، فذكر أن المصنّف ذكر هذا فرقاً بينها وبين «أو» المفيدة لاستواء ماقبلها مع مابعدها، فإنَّ ماقبلها هنا هو المحقَّقُ حتى يحصل مابعدها. (الأمير: ٦٤/١).

(٢) في الحواشي: الدماميني ١٤٣/٥، والدسوقي: ٧٠/١، والأمير: ٦٤/١: «كقوله». وفي طبعة مبارك: ٩٣، والشيخ محمد محيي الدين: ٦٦/١: «كقولك»، وفي م٤/٣٠ب: «كقوله» ثم وصل بالكلمة المقطع «بهم» فصار شكلها: كقوله بهم.

(٣) وهذا كما لو قلت: لأَ قتُلَنّه إلّا أَنْ يُسْلِمَ.

(٤) قائل البيت زياد الأعجم، وهو من أبيات ثمانية هجا بها المغيرة بن حَبْناءَ الحنظلي التميمي، وقد رواها صاحب الأغاني في ترجمة المغيرة، والرواية عنده بالقافية المرفوعة «تسْتقيمُ»، وبالجر في أبياتٍ أخرى، ففيها إقواء، وأُنْشِدَتِ الأبيات على الوقف، وأنشد سيبويه البيت منصوباً لأنه سمعه كذلك.
غمزتُ: غمزت الشيء بيدي لَيّنْتُ، والغمز: العَصْرُ باليد، والقناة: المراد بها الصلابة والعز، وهي في الأصل: الرُّمح، ويُكَنُّون بالقناة عن الحال، والكعب: العقدة الناشزة في طرف الأنبوب من القصب، والأنبوب: ما بين الكعبين، والمعنى: إذا اشتد عليَّ أَمْرُ قوم فإني أقوم بتليينه أو يستقيم.
والشاهد في البيت أنّ (أو) فيه بمعنى (إلّا) الاستثنائية، ونصب المضارع بعدها بإضمار «أَنْ».
وزياد الأعجم تابعي، وهو أبو أمامة زياد بن سلمى مولى عبد القيس، أحد بني عامر، كان ينزل اصطخر، وكانت فيه لُكْنَة، ولهذا قيل له: الأعجم، وشهد فتح اصطخر مع أبي موسى الأشعري: وطال عمره، وحَدَّثَ عنه طاووس وغيره، ووفد على هشام بن عبد الملك، وامتدح بعض معاصريه.
وانظر البيت في شرح البغدادي: ٦٨/٢، والسيوطي: ٢٠٥/١، وابن عقيل: ١٢٣/٤، والشجري: ٣١٩/٢، والأزهية: ١٢٨، والكتاب: ٤٢٨/١، وشرح المفصّل: ١٥/٥، والمقتضب: ٢٩/٢، وشرح الأشموني: ٢٩١/٢، والصبان: ٢٦٥/٣، والعيني: ٣٨٥/٤، وأوضح المسالك: ١٧٣/٣، واللسان: (غمز).

وحَمَلَ عليه[١] بعضُ المحققين قوله تعالى: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾[٢][٣]، فَقَدَّرَ ﴿تَفْرِضُوا۟﴾ منصوباً بـ «أَن» مضمرة[٤]، لا مجزوماً بالعطف على ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾؛ لئلا يصير المعنى: لا جُنَاحَ عليكم فيما يتعلّق بمهور النساء إن طلقتموهُنَّ في مُدّة انتفاء أحد هذين الأمرين[٥]، مع أنه إذا انتفى الفَرْضُ دون المسيس لزم مَهْرُ المِثْلِ[٦]، وإذا انتفى المسيس دون

(١) على هذا المعنى «أو».

(٢) الآية: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ مَتَٰعًۢا بِٱلْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾. سورة البقرة: ٢/٢٣٦.

(٣) في البحر المحيط، ٢/٢٣١: «و (أو) على بابها من كونها تأتي لأحد الشيئين أو الأشياء، والفعل بعدها معطوف على تمسُّوهن فهو مجزوم، أو معطوف على مصدر مُتوَهَّم، فهو منصوب على إضمار (أَنْ) بعد (أو) بمعنى (إلّا)، التقدير: مالم تمسوهن إلّا أن تفرضوا لهن فريضة، أو معطوف على جملة محذوفة التقدير: فرضتم أو لم تفرضوا، أو بمعنى الواو، والفعل مجزوم معطوف على تمسوهن، أقوال أربعة: الأول لابن عطية وغيره، والثاني للزمخشري، والثالث لبعض أهل العلم ولم يُسَمَّ، والرابع للسجاوندي وغيره». وانظر الكشاف: ١/٣٨٤، وحاشية الجمل: ١/١٩٢، وحاشية الشهاب: ٢/٣٢٣، والمحرر ٢/٣١٧.

(٤) الدماميني: ١٤٣، ليصير المعنى: لا جناح عليكم في مهور النساء إن طلقتموهن في مدة انتفاء المسيس إلا أن تفرضوا، أي إلّا وقت فرضِكم لهن مَهْراً مُسَمّىً، فثبت الجناح حينئذٍ وهو غُرْمُ نصف المهر المسمّى، فَقَدَّر هذا القائل لإفادة هذا المعنى ﴿تَفْرِضُوا﴾ منصوباً على الوجه المذكور».

(٥) المسيس والفرض.

(٦) وفي البحر، ٢/٢٣١: أما على القول الأول [وهو العطف على تمسوهن والجزم] ينتفي الجناح عن المطلق عند انتفاء أحد الأمرين: إما الجماع وإما تسمية المهر، أما عند انتفاء الجماع فيصحُّ، وأما عند انتفاء تسمية المهر فالحكم ليس كذلك؛ لأنّ المدخول بها التي لم يُسَمَّ لها مهر - وهي المفوضة - إذا طلقها زوجها لا ينتفي الجناح عنه».

الفَرْضِ لَزِمَ نِصْفُ[١] المُسَمَّى، فكيف يصح نفيُ الجناح عند انتفاء أحد الأمرين[٢]؟ ولأَنَّ المطلقاتِ[٣] المفروضَ لهن قد ذُكِرْنَ ثانياً بقوله تعالى: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾[٤] الآية[٥]، وتُرِكَ ذِكْرُ الممسوسات[٦] لِمَا تقدّم من المفهوم[٧]، ولو كان ﴿تَفْرِضُواْ﴾ مجزوماً لكانت الممسوساتُ والمفروضُ لهنّ مُسْتوِيات[٨]، في الذِّكر، وإذا

---

(١) وفي المرجع السابق: «وإن انتفى الجماع ووجدت التسمية فنصف المسمى، فيثبت الجناح إذ ذاك في هذين الوجهين، وينتفي بانتفائهما».

(٢) مع أنه قد تَقَرَّر في الشرع إثبات الجناح على من طَلَّقَ عند انتفاء أحد الأمرين ووجود الآخر، وهذا هو الوجه الأول. (انظر الدماميني: ١٤٣).

(٣) أي اللاتي لم يُمْسَسْنَ.

(٤) ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ وَأَن تَعْفُوٓاْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۚ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾. سورة البقرة: ٢٣٧.

(٥) حاصله أنّ جَعْلَ قوله: ﴿أَوْ تَفْرِضُواْ﴾، مجزوماً عطفاً على ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ يؤدي إلى اختلاف الآيتين نسقاً، وأما على جعله منصوباً بأَنْ مضمرة بعد (أو) التي بمعنى (إلّا) فلا يلزم عليه تخالف الآيتين نسقاً، وعدم التخالف أولى. (الدسوقي: ٧٠/١).

(٦) عبارة الدسوقي، ٧٠/١: «وترك ذكر الممسوسات مستثنى لما تقدم»، بزيادة «مستثنى» ولم أجد هذا عند غيره.

(٧) ترك ذكر الممسوسات لأنه مفهوم مما تقدّم وهو قوله: مالم تمسوهُنّ، فإنه يفيد أنه عند المسّ يكون فيه شيء، وهذا الشيء هو الصَّداق، وهذا أمر مجمع عليه.

(٨) أي بحسب المفهوم، وفيه أن المفهوم على كلامه بثبوتهما معاً، فلا يتم هذا على أنه لو سَلَّم فلا مانع من إفراد أحد المفهومين بالذكر لكونه أَخفَى مثلاً. (الأمير: ٦٤/١).

وفي طبعة مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين، وحاشية الأمير، والدسوقي: «مستويين»، بالتثنية والياء، وفي المخطوطات، والدماميني/١٤٤: «مستويات» بصورة الجمع.

قُدِّرَتْ[١] (أو) بمعنى (إلّا) خَرَجَت المفروضُ لهن[٢] عن مشاركةِ الممسوسات في الذِّكْر[٣].

[٤]وأجاب ابنُ الحاجب عن[٥] الأوّل بمنعِ كونِ المعنى مُدَّةَ انتفاءِ أحدهما، بل مُدَّةَ لم يكن واحدٌ منهما، وذلك بنفيهما[٦] جميعاً؛ لأنه نكرةٌ في سياق النفي الصريح، بخلاف الأوّل[٧]، فإنه لا يَنْفِي إلّا أَحَدَهُما.

وأجاب بعضهم عن الثاني[٨] بأنّ ذِكرَ المفروضِ لهن إنما كان لتعيين النصف لهن، لا لبيان أنّ لهن شيئاً في الجُمْلة.

---

(١) ويجوز ضبطه بالتاء للفاعل «قَدَّرْتَ».

(٢) سقط «لهن» من بعض طبعات المغني، وهو مثبت في المخطوطات والدماميني.

(٣) لأن المعنى: لا جناح عليكم إن طلقتموهن مالم تمسوهن، ثم أتى بقوله: إلا أن تفرضوا، فالمفروضات ليس مذكوراً على أنه مساوٍ للممسوسات في النفي، بل المفروضات مذكور على أنه مُسْتَثْنَى، وقد يقال إنّ الاستثناء مفهوم أيضاً. الدسوقي: ١/٧٠، والدماميني: ١٤٤.

(٤) سقط من هنا إلى قوله: «إلا أحدهما» من م٣/٣٠أ، وأثبته المصحح على هامش النسخة. وحاصل كلامه أن الغرض الحامل على جعل (أو) بمعنى (إلّا) يتأدّى بإبقائها على حقيقتها من جعلها هنا عاطفة لأحد الشيئين على الآخر؛ وذلك لأنّ نفي الأحد المبهم يفيد العموم، لأنه بمنزلة نكرة في سياق النفي، فلا حاجة إلى جعلها بمعنى إلّا وإخراجها عن حقيقتها. (انظر الدماميني: ١٤٤، والدسوقي: ١/٧١).

(٥) أي عن الوجه الأول.

(٦) أي وذلك يصدق بنفيهما جميعاً.

(٧) وهو كون المعنى مدةَ انتفاء أحدهما، أي وهو ما إذا قُدِّر معرفةً.

(٨) الوجه الثاني، وحاصله أنّ ذكر المفروضات وترك الممسوسات لا يَدُلُّ على عدم العطف، لأنه إنما ذكر المفروضات ثانياً لأجل تعيين النصف، بخلاف الممسوسات فمعْلُوم أنَّ الشيء الذي لهن هو مهر المثل؛ لأن الآية أثبتت أنَّ الممسوسات شيء، ومعلوم أن من أتلف شيئاً عليه قيمته، فالشيء مُتَعَيِّن في جانبه بخلاف المفروضات. اهـ. دردير». انظر الدسوقي: ١/٧١.

وقيل[١]: (أو) بمعنى الواو[٢]، ويؤيِّدُهُ قولُ المفسرين[٣]: إنها نزلت في رجلٍ أنصاريّ طَلَّق امرأته قبلَ المسيسِ، وقبلَ الفرضِ، وفيها[٤] قولٌ آخر سيأتي.

والتاسع[٥]، أن تكون بمعنى (إلى)[٦]، وهي[٧] كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بـ (أَنْ) مضمرةً نحو: «لأَلْزَمَنَّكَ أو تقضِيَني حَقِّي»[٨]، وقوله[٩]:

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أو أُدْرِكَ المُنى [فما انقادتِ الآمالُ إلا لصابرِ]

---

(١) أي في الآية.

(٢) هذا للسجاوندي. انظر البحر المحيط: ٢/٢٣١. والمعنى: أي مالم تَمَسُّوهُنّ وتفرضوا، أي مدة انتفاء مجموع الأمرين، ولاشك أنه لامَهْرَ أصلاً في تلك الحالة (الدسوقي: ١/٧١).

(٣) في البحر المحيط: ٢/٢٣١، نزلت في رجل أنصاريّ تَزَوَّج حَنيفيّة، ولم يُسَمِّ مهراً، ثم طَلَّقها قبل أَنْ يَمَسَّها، فقال ﷺ: «مَتِّعْها ولو بِقَلَنْسوتك».

(٤) أي في الواو هذه. وهو التاسع، وهو أنها بمعنى «إلى».

(٥) سقطت الواو من م٣ و م٤.

(٦) في حاشية الأمير، ١/٦٤: «قوله: (بمعنى إلى) بعبارةٍ (بمعنى كي)، وبعضهم جعلها بمعنى (إلّا) أي: إلا وقت انقضائه». وانظر مثل هذا في رصف المباني: ١٣٣ - ١٣٤، ورَدَّ معنى «كي».

(٧) وفي م٤/٣١أ: «وهذه التي».

(٨) والتقدير: لألزمَنَّك إلى أن تقضيني حَقِّي، وفيِ رصف المباني: ١٣٣، ذكر المثال على أن (أو)، بمعنى (إلّا أَنْ).

(٩) قائل البيت غير معروف، وقد ذكر الشطر الأول في المخطوطات ماعدا م٤/٣١أ. فقد جاء فيه تامّاً، وكذلك في الشروح ذكر صدره فقط، ويبدو أن إتمامه في م٤، إنما هو من عمل الناسخ؛ وعلى هذا وضعت عجزه بين حاصرتين.
اللام في: لأستسهِلَنَّ: جواب قَسَم مُقَدّر، المُنى: جمع مُنْيَة، وهي مايَتَمنَّاه الإنسان. وأراد أَنْ يقول: إنّ إدراكها يكون بالصبر. والشاهد فيه أنّ (أو) بمعنى (إلى أَنْ) وقد انتصب المضارع بعدها، والتقدير: إلى أَنْ أُدْرِكَ المُنَى.
وانظر البيت في شرح البغدادي: ٢/٧٤، وشرح السيوطي: ١/٢٠٦، وشرح ابن عقيل: ٤/٨، والصبان: ٣/٢٩٥.

ومن قال في: ﴿أَوْ تَفْرِضُواْ﴾[(١)] إنه منصوب جَوَّز هذا المعنى فيه، ويكون غايةً لنفي[(٢)] الجُناحِ، لا لنفي المسيس[(٣)]، [وقيل (أو) بمعنى الواو][(٤)].

والعاشر[(٥)]: **التقريب**، نحو: «ما أَدْرِي أَسَلَّمَ أو وَدَّع»[(٦)]، قاله الحريري[(٧)]، وغيره.

والحادي عشر: **الشرطية**، نحو: «لأَضْرِبَنَّه عاشَ أو ماتَ»[(٨)] أي إنْ عاش بعد

---

(١) من الآية/٢٣٧ من سورة البقرة، وقد ذكرت قبل قليل.

(٢) أي انتفى الجناح إلى أن تفرضوا، فإذا فرضتم ثبت الجناح.

(٣) وقد وعد بهذا المعنى فيما سبق، وساقه هنا.

(٤) هذه الزيادة بين الحاصرتين غير موجودة في المخطوطات، ومنها المخطوط الثاني مما اعتمد عليه مبارك وزميله. انظر: ٦٥/١، ومثلهما الشيخ محمد محيي الدين، وأثبت الدسوقي هذه الزيادة، وقال بعدها: «ثابت في بعض النُّسَخ. كذا بخط الشنواني». وفي م٣١/٤أ، أثبتت هذه الزيادة ثم شطبت.

(٥) الواو مثبتة في م٢.

(٦) والتقريب هنا هو أنها قرّبت الوداع من السلام، مثل ذلك من قال: السلام عليكم، ثم وَدّع وانصرف، فليس بين سلامه ووداعه فاصل زمني، قالوا: الذي دَلَّ على هذا القرب هو (أو)، وسيردُّ ابن هشام هذا المعنى بعد قليل، ويذهب فيه إلى أنّ «أو» للشك.

(٧) كذا في همع الهوامع: ٢٥٠/٥، وزاد: «وأَذَّن وأقام».

وفي دُرَّة الغواص للحريري: ١٩٦، عقد مقارنة بين (أو) و (أم)، فكان مما ذكره مما يوهم به «أنهم لايفرقون بين قولهم: ما أدري أأَذَّنَ أم أقام، وأَذَّن أو أقام».

والفرق بينهما أنك إن نطقتَ بأَمْ في هذا الكلام كنتَ شاكّاً فيما أتى به من الأذان أو الإقامة، وإذا أتيتَ بأو فقد حَقَّقْتَ أنه أتى بالأمرين إلا أنه لِسُرعِةِ ماقرَّبَ بينهما صار بمنزلة من لم يُؤَذِّنْ ولم يُقِمْ، ويكون مجيء (أو) هاهنا للتقريب».

(٨) في م١٢/٢أ: «لأضربنَّك عشتَ أو مُتَّ»، ومثله في أمالي الشجري/ ٣١٩/٢، والأزهية/ ١٢٧ وفي م١٢/٢أ: «أي إن عشت.. وإن مُتَّ»

الضرب وإن ماتَ، ومثله[١]: «لآتينَّكَ أعطيتَني أو حَرَمْتَني»[٢]، قاله ابن الشجري[٣].

الثاني عشر: التبعيض، نحو[٤]: ﴿وقالوا كونوا هوداً أو نصارى﴾[٥]، نَقَلَهُ ابن الشجري[٦] عن بعض الكوفيين.

والذي يظهر لي أنه[٧] إنما أراد معنى التفصيل السابق[٨]، فإنّ كُلَّ واحدٍ مما قبل

---

(١) سقطت من م١/٢٤أ، وم٤/٣١أ، وأضافها المصحح.

(٢) أي إن أعطيتني وإنْ حرمتني.

(٣) في أمالي الشجري، ٢/٣١٩: «السابع: استعمالها بمعنى (إنْ) الشرطية مع الواو، كقولك: لأضربنك عشتَ أو مُتَّ، معناه: إن عشتَ بعد الضرب وإن مُتَّ، ومثله: لآتينّكَ أعطيتني أو حرمتني معناه: وإن حرمتني»، ونقل السيوطي نص الشجري عن ابن هشام. انظر همع الهوامع: ٥/٢٥٠.

(٤) من سورة البقرة ٢/١٣٥: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ تَهْتَدُواْ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾.

(٥) وفي الأزهية: ١٢٩ ـ ١٣٠: «قوله، (قالوا)، إخبار عن جملة اليهود والنصارى وأو للتبعيض، أي قال بعضهم، وهم اليهود: كونوا هوداً، وقال بعضهم ـ وهم النصارى: كونوا نصارى..».
واستشهد المرادي بالآية للتقسيم. انظر الجنى الداني: ٢٢٨.
وفي التسهيل: ١٧٦، ذكرها دليلاً للتفريق المجرّد، وعدل عن التسمية بالتقسيم لأن استعمال الواو في التقسيم أجود من استعمال (أو).
وسَمّاه ابن عصفور في المقرّب: ١/٢٣١، بالتفصيل في الآية، وذكرها دليلاً له.

(٦) أمالي الشجري: ٢/٣٢٠، وهمع الهوامع: ٥/٢٥٠.

(٧) أي هذا الكوفي أو بعض الكوفيين.

(٨) قلت: هذا لابن عصفور، وقد سبق الحديث عنه.
وسقط لفظ «السابق» من م٣/٣٠أ، وم٤/٣١أ.

(أو) التفصيلية، وما بعدها بعضٌ لما تَقَدَّم عليهما من المجمل[١]، ولم يُرِد أنها ذُكِرَتْ لتفيدَ مُجَرَّد معنى[٢] التبعيض.

* * *

(١) أمير: ١/٦٥: «كالقول الصادر منهم».

(٢) أي لتفيد مجرد معنى هو التبعيض، والإضافة بيانية، ولاتكون قِسْماً مستقلاً. انظر الدماميني: ١٤٥، والدسوقي: ١/٧١.

تنبيـــه

التحقيق(١) أَنّ (أو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدّمون، وقد تَخْرُجُ إلى معنى(٢) «بل»، وإلى معنى الواو(٣)، وأَمّا بقيّة المعاني فمُسْتَفَادةٌ من غيرها(٤).

ومن العجب(٥) أنهم ذكروا أنّ من معاني صيغة (اِفْعَل) التخييرَ والإباحةَ، ومَثَّلُوهُ

---

(١) انظر مقدمة هذا التنبيه في الجنى الداني: ٢٣١.
وعبارة ابن هشام هذه أثبتها الأشموني: ٢/١١٠، في شرحه من غير عزو.
وهذا المعنى بدأ به السيوطي حديثه عن «أو» في همع الهوامع: ٥/٢٤٧، وعزا ذلك لابن هشام، قال: «(أو): قال المتقدمون هي لإحدى (كذا) الشيئين أو الأشياء، قال ابن هشام وهو التحقيق، والمعاني التي ذكرها غيرهم مستفادة من غيرها.

(٢) ناقش هذا في المعنى السادس من معاني (أو)، وتفيد الإضراب، ولاتكون عندئذٍ لأحد الشيئين أو الأشياء.

(٣) ناقش هذا في المعنى الخامس، وتفيد عندئذٍ جمع المتعاطفين.

(٤) انظر مثل هذا في شرح الكافية: ٢/٣٧٠. ويكون ذلك بواسطة القرائن.

(٥) اعتراض ابن هشام هنا على كلام الأئمة من أنّ فيه تناقضاً، فهم قالوا تارة الدال على الإباحة والتخيير، اِفعل، وتارة قالوا: الدالّ على ذلك (أو).
وفي حاشية الأمير، ١/٦٥: «وجوابه أن الصيغة عاونت (أو) فيما ذكر، وهذه قاعدة الحرف من أنه لايستَقِلّ بنفسه فصحّت النسبة للكُلّ».
ونقل الدسوقي عن الشيخ الدردير «بأن هذا تناقض في الظاهر، وجَمَع بين الرأيين أن كلاً من التخيير والإباحة لا يُستفادان إلا من اِفعل بواسطة (أو)، أنّ الدال عليهما هذان الشيئان المتضمنان..» وعَلّقَ على هذا الدسوقي بقوله: «وإنْ كان استفادة التخيير من (أو) أشد، واستفادة الإباحة من الصيغة أَشَدّ».
انظر حاشية الدسوقي: ١/٧٢.
وأما الشمني فقد قال: «أقول: لاعجب، فإنّ كلاًّ من التخيير والإباحة قد يضاف إلى صيغة الأمر، =

بنحو[١]: «خُذْ من مالي دِرْهماً أو دِيناراً»، أو[٢] «جالسِ الحسن أو ابن سيرين».

ثم ذَكَرُوا أَنْ (أو) تفيدهما[٣]، ومَثَّلوا بالمثالين المذكورين لذلك.

ومن البيّن الفساد هذا[٤] المعنى العاشر، و (أو) فيه[٥] إنما هي للشَّكِّ على زعمهم[٦]، وإنما اسْتُفيد[٧] التقريب من إثبات اشتباه السلام بالتوديع[٨]؛ إذ

= وقد يضاف إلى (أو)، ولاتكون أو التخييرية بين شيئين أو اكثر ولا الإباحية لشيئين أو أكثر إلا مسبوقة بصيغة الأمر، ولاصيغة الأمر التخييرية ولا الإباحية إلا متأخراً (أو) عنها، أو معناها، فلزم اتحاد مثاليهما، فحيث مَثّل بالمثالين للصيغة قطع النظر فيهما عن (أو)، وحيث مَثّل بهما لأو قطع النظر فيهما عن الصيغة..». حاشية الشمني: ١/١٤٦.

(١) هذا مثال التخيير.

(٢) هذا مثال الإباحة.

(٣) في م٤/٣١ب: «يفيدهما».

(٤) ثبت «هذا» في م٤/٣١ب، وسقط من بقية المخطوطات ونسخة الدماميني، وهو ثابت في نُسْخة الدسوقي: ١/٧٢، وحاشية الأمير: ١/٦٥، وطبعة مبارك وزميله: ١/٩٥، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين. والمعنيّ هو التقريب في مثل: «ماأدري أَسَلَّم أو وَدَّع».

(٥) في م٢/١٢ النص، «وإنما هي للشك على زعمهم» وقد سقط منه «وأو فيه».

(٦) أي الحريري وغيره، وقد سبق نقل النص من دُرَّة الغواص.

وفي حاشية الدسوقي، ١/٧٢: «قوله على زعمهم، المناسب على زعمه، أي المتكلم بهذا الكلام أي على مقتضى ظاهر حاله وتجاهله وإلا فهو ليس شاكاً بحسب اعتقاده».

ثم قال: «على زعمهم من أنّ (أو) للشك، وأنه مستفاد من نفس (أو)، وأما على ماحَرَّرَهُ هو فحصول الشك من خارجٍ لقرينة». وانظر مثل هذا عند الأمير: ١/٦٥.

(٧) في طبعة مبارك وزميله: «وإنما استفيد معنى التقريب» بزيادة «معنى». وهذا غير مثبت في المخطوطات، وأخذا النص عن الأمير: ١/٦٥، فالزيادة مثبتة فيه، وفي نُسْخَة الشيخ محمد محيي الدين: ١/٦٧، أثبت لفظ «معنى» بين حاصرتين ليدل على أنه لم يثبت عنده في المخطوطات، وهذه الزيادة غير مثبتة في نص الدماميني ولا الدسوقي.

(٨) والاشتباه يكون عند قرب الوقتين.

حصولُ ذلك[١] - مع تباعُدِ ما بين الوقتين - ممتنعٌ أو مُسْتَبْعَد[٢].

وينبغي لمن قال إنها تأتي للشرطية أن يقولَ[٣]: وللعطف؛ لأنه قَدَّر مكانها: و(إنْ)[٤]، والحقّ أنّ الفعل الذي قبلها دالٌّ[٥] على معنى حرف الشرط[٦] كما قَدَّره هذا القائل، وأنّ (أو) على بابها[٧]، ولكنها لما عَطَفَتْ[٨] على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف[٩] في معنى الشرط.

---

(١) أي حصول الاشتباه.

(٢) نقل الدسوقي عن الشيخ الدردير أن اشتباه السلام بالتوديع لايكون إلّا مع قرب الوقتين، وبذلك يكون الدال على التقريب الاشتباه لا «أو».

(٣) ذكر الأمير/ ٦٥/١، أن الأوضح أن يقول: ومعنى الواو؛ إذ مطلق العطف لازم لها، ويدل على ماقاله الأمير تقديره. ومثل هذا في حاشيه الدسوقي: ٧٢/١.
وهذا الذي يَستدركه ابن هشام هنا ليس له، وإنما هو لابن الشجري، فقد قال: «السابع: استعمالها بمعنى (إنْ) الشرطية مع الواو..» غير أن ابن هشام أثبت النص فيما سبق ناقصاً فقال: الحادي عشر: الشرطية، ونقل مثالين عن ابن الشجري، ثم عاد للاستدراك هنا، وكان عليه أن يثبت هذا له عند نقل هذا المعنى، وعلى ذلك، فلا ضرورة لهذا التنبيه هنا.

(٤) المثال: «لأضربَنَّه إنْ عاش أو مات».

(٥) سقط لفظ «دالّ» من م٢/١٢أ، وم٣/٣١ب.

(٦) إذ التقدير: لأضربنه إن عاش أو إن مات.

(٧) وعند الأمير: ٦٥/١، ويصح أنها بمعنى الواو، ومثل هذا عند الدسوقي: ٧٢/١. وفي حاشية الدماميني، ١٤٦: «ولو قيل بأنّ هذا من باب الحال المقدّرة، أي: لأضربَنّه مُقَدِّراً حياته أو مُقَدِّراً موته، والمعنى لأضربَنّه على كل حال لأمكن، وكذا لآتينّك مقدراً إعطاءك إو حرمانك، ولاحاجة إلى تقدير الشرط، ولا (قد) على ماأختاره ابن مالك وجماعة».
ونقل هذا النص الدسوقي عن الشيخ الدردير: ٧٢/١، وأثبته الأمير أيضاً.

(٨) كذا ضبط الفعل بالبناء للفاعل في المخطوطات ماعدا م٤/٣١ب، فقد ضبط بالبناء للمعفول «عُطِفت».

(٩) عملاً بما تقتضيه من التشريك، وفيه أن هذا لايفيد بقاءها على حالها، وإنما يفيد أنها بمعنى الواو (الدسوقي: ٧٢/١).

١٦ ـ أَلا

أَلَا - بفتح الهمزة والتخفيف - على خمسة[١] **أوجه:**

أحدها: أن تكون للتنبيه، فَتَدُلُّ على تَحَقُّق ما بعدها، وتدخل على الجملتين[٢]، نحو: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾[٣]، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[٤].

---

(١) الأوجه الخمسة هي: التنبيه، والتوبيخ والإنكار، والتمنّي، والاستفهام عن النفي، والعَرْض والتحضيض.

وزادوا فيها وجهاً سادساً وهو أنها حرف جواب مثل (بَلَى)، كما زاد ابن مالك وجهاً سابعاً وهو أنها للتقرير. انظر حاشية الأمير: ٦٥/١، والدسوقي: ٧٢/١، وفي رصف المباني، ٧٩/١: «الموضع الثالث أن تكون جواباً، وهو قليل، فيقول القائل: ألم تقم؟ ألم تخرج؟ فتقول: أَلاَ، وهو شاذ بمعنى بَلى» ونقل هذا النص المرادي في الجنى الداني: ٣٨٣عن المالَقي، كما نقله عنه أيضاً أبو حيان في البحر: ٦٢/١.

(٢) الاسمية والفعلية، وانظر البحر، ٧٠/٥: «وأَلاَ كلمة تنبيه دخلت على الجملتين تنبيهاً للغافل».

(٣) الآية: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ ۗ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾. سورة البقرة: ١٣/٢.

وقد دخلت «أَلاَ» في الآية على الجملة الاسمية.

(٤) الآية: ﴿وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُۥٓ ۗ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾. سورة هود: ٨/١١.

وقد دخلت «أَلاَ» هنا على الجملة الفعلية، والمراد: ألا يومَ يأتيهم العذاب، و«يوم يأتيهم» معمول لـ «مصروفاً»، فالجملة فعلية، وهي: ليس مصروفاً، والمعنى: ألا ليس العذاب مصروفاً عنهم يوم يأتيهم.

ويقول المعْرِبون[١] فيها: حرف استفتاح، فيبيِّنون مكانها[٢]، ويُهمِلُون معناها[٣].

وإِفادَتُها التحقيق من جهة تركيبها[٤] من الهمزة و (لَا)، وهمزة الاستفهام إذا

---

(١) هذا اعتراض من المصنِّف على المعربين.

(٢) في م١/٢٤أ: «فيثبتون مكانها». وهو وقوعها في ابتداء الكلام.
وفي أمالي الشجري، ٧٦/٢: «.. تركيبهم للهمزة مع (لا) فَبَطل الاستفهام والنفي، ودَلَّ مجموعهما على ثلاثة معان: الأول: استفتاح الكلام به..» وانظر الرضي: ٣٨٠/٢.

(٣) وهو الذي وُضِعَتْ له، وهو التنبيه، فهو يرى أن المناسب الالتفات إلى المعنى، وعليهم أن يقولوا: حرف تنبيه، ولايقولوا: حرف استفتاح؛ لأنه موجود في حروف النداء، والتحضيض والاستفهام. انظر الدسوقي: ٧٠/١.
وهذا الذي اعترض به ابن هشام على المعربين ليس له، وإنما هو لابن الحاجب، وقد نقل النص عنه الشمني والدماميني وهو قوله: «تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أَوْلَى من تسميتها بحروف الاستفتاح؛ لأنّ إضافة الحرف في تسميته إلى المعنى المختصّ به في الدلالة أَوْلَى من إضافته إلى أمرٍ ليس من دلالته، والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح، ألا ترى أنّ حروف الاستفهام وحروف التحضيض ونظائرها لاتكون إلا مُسْتَفْتَحاً بها، ولم تُسَمّ حروف استفتاح؛ لأنه ليس من دلالتها، وإنما سُمِّيت حروف استفهام وحروف تحضيض لما كان ذلك المعنى مدلولاً لها، وإذا اعتبرت تسميات الحروف باعتبار إضافتها وجدتها كلها كذلك، كحروف النداء، وحروف الشرط، وحروف الاستقبال والجرّ، وغير ذلك..».
انظر الشمني، والدماميني: ١٤٦/١، ولم أهتدِ إلى النص في المطبوع من مؤلفات ابن الحاجب.
وهذا الذي أخذه ابن هشام على المعربين هنا وقع هو فيه في بحث «أَمَا»، وقد نبّه على ذلك أصحاب الحواشي، والسيوطي، فقد قال المصنِّف: «أَمَا» بالفتح والتخفيف على وجهين: أحدهما: أن تكون حرف استفتاح بمنزلة أَلاَ..» وقد تقدَّم هذا فانظره حيث هو فيما سبق.

(٤) في م١/٢٤أ، وم١٢/٢أ، وم٤/٣١ب: «تركبها» ومثله عند الشمني والدماميني. وتركيبها: أي في الأصل. والهمزة همزة الاستفهام، والمراد بها هنا الاستفهام الإنكاريّ.
وبعد التركيب من الهمزة و «لا» صارت كلمة تنبيه، تدخل على مالاتدخل عليه «لا» مثل: أَلاَ إنّ =

دخلت على النفي أفادت التحقيق[١]، نحو: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[٢]، قال الزمخشري[٣]: ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلّا مُصَدَّرةً بنحو ما يُتَلَقَّى به القَسَمُ[٤]، نحو: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾[٥][٦]، وأختُها (أَمَا)[٧] من مُقَدِّمات اليمين وطلائعه[٨]،

= زيداً قائم، ولاتقول: لا إنّ زيداً قائم، انظر الدماميني: ١٤٧، والدسوقي: ١/٧٢ - ٧٣، وفي الجنى/ ٣٨٣: «واعلم أنّ (ألا) قد تكون كلمتين، إحداهما همزة الاستفهام، والأخرى (لا) النافية، فلا تُعَدُّ حينئذٍ حرفاً واحداً بل حرفين.

وانظر أمالي الشجري: ٢/٧٦، وشرح المفصّل: ٨/١١٥، والرضي: ٢/٣٨٠، وفي البحر/ ١/٦٢: «وهي حرف بسيط؛ لأنّ دعوى التركيب خلاف الأصل».

(١) أي إنّ إفادة «أَلاَ» تحقيق مابعدها من جهة تركيبها مع الهمزة التي للإبطال و «لا» التي للنفي، وهمزة الإبطال إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق.

وفي الكشاف: ١/١٣٨، «والاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقاً..» وانظر البحر: ١/٦١. والآية من سورة القيامة: ٧٥: ٤٠.

(٢) أي هو قادر.

(٣) الكشاف: ١/٣٨، في حديثه في الآية (١٣) من سورة البقرة: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾.

(٤) وفي البحر: ١/٦١، رَدَّ أبو حيان هذا، وقال: إنه غير صحيح؛ أَلاَ ترى أنّ الجملة بعدها تُستفتح برُبّ وبليت وبفعل الأمر وبالنداء وبحبذا في قوله: «ألا حبذا هندٌ وأرض بها هند» ولايُتلَقّى بشيء من هذا القَسَم، ونقل الشهاب الخفاجي في حاشيته: ١/٣٣١، هذا الردّ على ابن هشام والزمخشري والبيضاوي معاً.

والآية التي ذكرها ابن هشام هنا ليست في نص الزمخشري، ولم يستشهد بها، ويبدو أن ابن هشام زادها على النص. انظر الكشاف: ١/١٣٨.

(٥) تتمتها: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾. سورة يونس: ١٠/٦٢.

(٦) في م٢/١٢أ بزيادة: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾.

(٧) النص في الكشاف «وأختها التي هي أَمَا من مُقَدّمات اليمين وطلائعها».

(٨) طلائعه: مقدمته.

كقوله[(١)]:

أَمَـا والـذي لا يَعْلَمُ الغيـبَ غَيْـرُهُ [ويُحْيِي العظامَ البيضَ وهي رَميمُ]

وقوله[(٢)]:

أَمَا والذي أَبْكَى وأَضْحَكَ، والذي أمات وأَحْيَا، والذي أَمْرُهُ الأَمْرُ[(٣)]

---

(١) تتمة النص والاستشهاد للزمخشري، ولم يذكر غير صدر البيتين.
وقائل البيت حاتم الطائي، وجواب القَسَم بعده:

لقد كنت أختار القِرى طاوي الحَشَا مُـحـاذَرَةَ مـن أن يُـقــال: لـئـيــمُ
وإنــي لأسـتـحـيـي رفـيـقـي ودونــه ودون يـدي داجـي الـظـلام بـهـيـمُ

وليس في المخطوطات غير صدر البيت، وتتمته ماأثبتّه، وقد ذكر مبارك وزميله البيت تاماً، وكذلك الشيخ محمد محيي الدين، وذكر الشمني أنّ هذا البيت يقع في كثير من النسخ بتمامه.
وما ذكرته في عجزه هو المشهور، وفي شرح البغدادي: ٧٥/٢، عجزه:
«ومَن هو يحيي العظم وهي رميم»، ثم ذكر بعد ذلك الرواية التي أثبتُّها.
والرميم: البالي، والعظام البيض: التي فنِيَ لحمها، وظهر بياض العظم. والقِرى: الإحسان إلى الضيف. والحشا: الأمعاء، والطاوي: الجائع، والمحاذرة: الخوف، واللئيم، الدنيء الأصل.
والشاهد في البيت أنّ (أَمَا) مثل (أَلاَ) من مقدّمات اليمين.
وحاتم الطائي: هو حاتم بن عبد الله الطائي، الجواد المشهور بجوده، وهو شاعر جاهلي، أدرك مولد النبي صلى الله عليه وسلم، ومات قبل بَعْثِه، وقيل: إنه مات سنة ثمان من الهجرة، وابنه عديّ هو الصحابي المشهور. انظر شرح البغدادي: ٧٥/٢، وشرح السيوطي: ٢٠٧/١، والديوان: ١٧٥ والتاج /رقم .

(٢) تقدّم الحديث عن البيت في باب «أَمَا»، وقائله أبو صخر الهذليّ، واستشهد بالبيت على أن «أَمَا» حرف استفتاح بمنزلة (أَلاَ)، وأنها تكثر قبل القَسَم، وانظر تفصيل هذا الموجز فيما سبق.

(٣) انتهى كلام الزمخشري عند نهاية صدر البيت، وبقية البيت من عمل ابن هشام حيث ذكر البيت كاملاً. انظر الكشاف: ١٣٨/١.

والثاني[١]: **التوبيخ والإنكار**[٢]، كقوله[٣]:

**أَلَا طِـعَـانَ أَلَا فُـرْسَـانَ عـادِيـةٌ		إلّا تَـجَـشُّـؤُكـم حَـوْلَ الـتّـنـانـيـرِ**

---

(١) من معاني «أَلاَ».

(٢) عند الدماميني: ١٤٨، هذا المعطوف مُسْتَغْنَىً عنه؛ إذ التوبيخ لايكون بدون إنكار. ولكن قَصَد زيادة البيان. وانظر الدسوقي: ٧٣/١.
والمفيد للإنكار التوبيخي هو الهمزة لامجموع «أَلاَ»، والنفي المفاد بِـ (لا) باقٍ على حاله. عن الدماميني والشمني: ١٤٨. ونقل هذا صاحب التصريح: ٢٤٥/١.
وأجاب الشمني عن هذا الاعتراض بأنّ المراد أن الهمزة تفيد الإنكار التوبيخي، وكلمة «لا» تفيد النفي، فمجموع «أَلاَ» يفيد الإنكار التوبيخي.

(٣) قائل هذا البيت حَسّان بن ثابت، وهو من قصيدة يهجو بها الحارث بن كعب المجاشعي، وقيل قائله: خدّاش بن زهير العامريّ. ورواية الديوان: ألا طعانٌ ألاافرسانٌ عاريةٌ
وروايته عند سيبويه: «ألا طعانَ ولافرسان عاديةٌ». وذكر الأعلم أنه يُرْوَى «غادية» بالغين المعجمة.
والطِعَان: من الطعن بالرمح، والعادية من العدو، أو العدوان، أي: مسرعة إلى الحرب، سابقة إليها، ظالمة لخصومها بشدّة بأسها.
والغادية: من الغدوّ، أي: أليس عندكم فرسان تبكر للغارات؟
قال الأعلم: وعادية أَعَمّ لأنها تكون بالغداة وغيرها. اهـ، وعادية: بالنصب نعت للفرسان على اللفظ، ومن روى بالرفع كانت نعتاً على الموضع، وذهب بعضهم إلى أنه يكون خبراً.
والتجشّؤ: خروج نَفَسٍ من الفم ينشأ عن امتلاء المعدة، وهو منصوب هنا على الاستثناء المنقطع، وضبط عند سيبويه بالرفع على البدل من موضع الاسم المنفي «فرسان»، والتنانير: جمع تَنُّور، وهو مايخبز فيه.
يوبِّخ الشاعر هؤلاء القوم على عدم الشجاعة، وصرف همتهم إلى شبع بطونهم، وهم عنده ليسوا بأهل حرب.
والشاهد في البيت «أَلاَ» للتوبيخ والإنكار، وهي مركبة من همزة الاستفهام و «لا» النافية للجنس، وقد بقي عملها فيما بعدها.
وحَسّان، مضى الحديث عنه، وأما خَدّاش فهو من المخضرمين الذين أدركوا زمن النبيّ صلى الله عليه وسلم، ولم يجتمعوا به، وشهد حُنَيْناً مع المشركين، وله في ذلك شعر، ثم أسلم بعد ذلك. =

وقولِهِ[(١)]:

أَلَا ارْعِـوَاءَ لـمـن وَلَّتْ شَبِيَبَتُـهُ وآذَنَـتْ بِمَـشِـيـبٍ بعـدَهُ هَـرَمُ

والثالث: التَّمَنِّي[(٢)]، كقوله[(٣)]:

أَلَا عُـمْـرَ وَلَّى مُسْتَطَـاعٌ رجوعُـهُ فَـيَـرْأَبَ ما أَثْـأَتْ يَـدُ الـغَـفَـلاتِ

= انظر شرح السيوطي: ٢١٠/١، ومعاني الحروف للرماني: ١١٤، وديوان حسان: ١٢٣، وسيبويه: ١/ ٣٥٨، وهمع الهوامع: ٢٠٤/٢، والعيني: ٣٦٢/٢، والصبان: ١٤/٢، وشرح البغدادي: ٨٠/٢، وشرح الأشموني: ٢٦٥/١، وتوضيح المقاصد: ٣٦٩/١، ورصف المباني: ٨٠، والجنى الداني: ٣٨٤، والرضي: ٢٦١/١، وشرح التسهيل لابن عقيل: ٣٥٠/١، والتبصرة والتذكرة للصميري: ٣٩٢/١، والخزانة: ١٠٣/٢، ٧٧/٤. والديوان/٢٧١.

(١) لم أهتدِ إلى قائل هذا البيت.
الارعواء: الكفُّ عن الشيء، ويكون عادة فيما يُسْتَغْرَب، ويقال: ارعوى عن القبيح. وَلَّتْ: ذهبت، آذَنَت: أَعْلَمَتْ.
والشاهد في البيت: «أَلَا»، حيث جاءت مفيدةً الإنكار والتوبيخ.
وانظر البيت في شرح ابن عقيل: ١٥٤/١، وشرح السيوطي: ٢١٢/١، وشرح البغدادي: ٩٢/٢، وهمع الهوامع: ٢٠٥/٢، والعيني: ٣٦٠/٢، والصبان: ١٤/٣، والتصريح على التوضيح: ٢٤٥/١، وشرح الأشموني: ٢٦٦/١، وشرح التسهيل لأبن عقيل: ٣٥٠/١، وأوضح المسالك: ٢٩٢/١، صدره.

(٢) الثالث من معاني «أَلَا» أن يدخلها معنى التمنيّ، فمذهب سيبويه والخليل والجرمى أنها لاتعمل إلَّا عمل «إنّ» في الاسم خاصّة، ولايكون لها خبر، لافي اللفظ ولافي التقدير.. وذهب المازني والمبرد إلى جعلها كالمجرَّدَة، فيكونه لها خبر في اللفظ أو في التقدير، واختار المصنف والجزولي مذهبهما.
انظر همع الهوامع: ٢٠٥/٢، والمقتضب: ٣٨٢/٤، وسيبويه: ١٠٤/١، ٣٥٩، والتسهيل: ٦٩، وشرح الأشموني: ٢٦٦/١، وأصول ابن السراج: ٤٨٤/١ ـ ٤٨٥ والمُقَرَّب: ١٩٢/١، والرضي: ٢٦٢/١، والتصريح على التوضيح: ٢٤٥/١، وتوضيح المقاصد: ٣٧٢/١.

(٣) قائل البيت غير معروف. =

ولهذا[١] نُصِبَ «يَرْأَب»؛ لأنه جوابُ تَمَنٍّ مقرونٌ بالفاء.

والرابع: الاستفهام[٢] عن النفي، كقوله[٣]:

أَلَا اصطبارَ لِسَلْمى أم لها جَلَدٌ   إذاً أُلاقي الذي لاقاهُ أَمْثالي

وفي هذا البيتِ رَدٌّ على مَن أَنْكَرَ وجودَ هذا القِسْمِ، وهو الشّلوبين[٤].

= ألا: للتمنيّ، عُمْرَ: اسم «لا»، وَلّى: صفة لاسم «لا». مستطاع رجوعه: جملة اسمية قُدِّم فيها الخبر، وموضع الجملتين: وَلّى، ومستطاع رجوعه، النصب، يرأَبَ: منصوب على جواب التمنيّ، ورَأْبَه: أَصْلَحَهُ، أَثْأَتْ: أَفْسَدَتْ، والشاهد في البيت أنّ «أَلاَ» للتمنيّ.

انظر: الجنى الداني: ٣٨٤، وهمع الهوامع: ٢/٢٠٦، وشرح ابن عقيل: ١/١٤٧، وشرح البغدادي: ٢/٩٢، وأوضح المسالك: ١/٢٩٣، والصبّان: ٢/١٥، والعيني: ٢/٣٦١، وشرح الأشموني: ١/٢٦٦، وشرح التصريح: ١/٣٧١، والأزهية: ١٧٢، وتوضيح المقاصد: ١/٣٧١.

(١) أي لأجل كون «أَلاَ» للتمنيّ، نصب «يرأب»، وهو منصوب بـ (أَنْ) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية، إذ من شروط العمل هنا أن تكون الفاء مسبوقةً بنفيٍ أو نهيٍ، أو مايؤدّي مؤدّاهما من عَرْضٍ وغيره.

(٢) ذكر الدماميني أن هذا اعتراف من المصنِّف بأنهما حرفان: الهمزة للاستفهام، و «لا» للنفي. انظر: ١٤٩، ونقل هذا عنه الأمير.

وقال المرادي: «واعلم أنّ (لا) قد تكون كلمتين: إحداهما: همزة الاستفهام، والأخرى (لا) النافية، فلا تُعَدُّ حينئذٍ حرفاً واحداً بل حرفين، وذلك في ثلاثة مواضع: الأول: أن يُقْصَدَ بها مجرد الاستفهام عن النفي نحو: ألا رجل في الدار». انظر الجنى الداني: ٣٨٣ - ٣٨٤.

(٣) قائل البيت قيس بن الملوّح، والشاهد فيه أنّ «أَلاَ» أفادت الاستفهام عن النفي، وقد تقدَّم الحديث عن البيت في أول باب الألف.

(٤) في همع الهوامع، ٢/٢٠٥: «إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) كانت على معانٍ، أحدها: أن يراد بها صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقرير ولا إنكار ولاتوبيخ خلافاً للشلوبين؛ إذ زعم أنها لاتقع لمجرد الاستفهام المحض دون إنكار وتوبيخ. قال أبو حيان: والصحيح وجود ذلك في كلام العرب لكنه قليل».

ونقل الدسوقي عن الدردير أن الذي قاله الشلوبين ليس في خصوص (أَلاَ)، بل كلامه أنّ همزة الاستفهام متى دخلت على نافٍ لايمكن أن يكون استفهاماً حقيقياً، بل إمّا للتوبيخ أو التقرير أو غيره. (الدسوقي: ١/٧٣). =

وهذه الأقسام الثلاثة[١] مُخْتَصَّةٌ بالدخول على الجملة الاسميّة[٢]، تعمل[٣] عَمَلَ (لا) التبرئة، ولكن تختصُّ التي للتمنيّ بأنها لا خبَرَ لها لفظاً[٤] ولاتقديراً،

= وفي شرح الأشموني: ٢٦٦/١: «ويقِلّ ذلك إذا كان مجرّد استفهام عن النفي، حتى توّهّم الشّلوبين أنه غير واقع».

وفي شرح التصريح: «وبقاء الحرفين على معنييهما قليل حتى تَوَهّم أبو علي الشلوبين أنه غير واقع في كلام العرب، ورَدَّ على الجزولي إجازته إيّاه» (٢٤٥/١).

(١) «ألا» التوبيخية، والتي للتمنيّ، والتي للاستفهام عن النفي.

(٢) السبب في اختصاصها بالجملة الاسمية هو أنّ (لا) مع الهمزة باقية على عملها الذي كان من قبل، وهو مختصّ بالجملة الاسمية، أما (أَلاَ) التي للتنبيه فلا تختصّ بواحدة منهما، وقد تقدّم أنها تدخل على الجملتين: الفلعية والاسميّة.

(٣) أي هذه الأقسام الثلاثة تعمل عمل «لا» النافية للجنس، وسُميّت «لا» التبرئة لأنها تدل على البراءة من الجنس الواقع بعدها، وسُميّت «لا» النافية للجنس لأنها تدل على نفي الجنس بعدها.

وعند الدماميني: ١٤٩، قال الأندلسي: «وإنما سُمّيت بذلك لأنها تنفي الجنس، فكأنها دَلّت على البراءة منه».

(٤) في طبعة الشيخ محمد محيي الدين، ٦٩: «لفظاً وتقديراً». وأشار في الحاشية إلى أنه في نسخة «لفظاً ولاتقديراً». قلت: بل في أغلب النسخ «لا» مثبتة.

وفي شرح الأشموني، ٢٦٧/١: «فعند الخليل وسيبويه أن (أَلاَ) هذه بمنزلة أتمنى، فلا خبر لها...، وخالفهما المازني والمبرد».

وذكر السيوطي في همع الهوامع: ٢٠٥/٢ الجرمي معهما، وذكر مثل هذا المرادي في توضيح المقاصد: ٣٧٢/١، وانظر رأي سيبويه في الكتاب: ٣٥٩/١، والرضي: ٢٦٢/١، ورأي المبرد في المقتضب: ٣٨٣/٤، وانظر التصريح على التوضيح: ٢٤٥/١، وفي حاشية الأمير: ٦٦/١، قوله: «لاخبر لها أي فالكلام تركب من اسم وحرف لنيابته عن فعل على حدّ: يازيد».

أي كما ناب هنا (يا) عن (أدعو) نابَتْ (ألا) عن الفعل (أتمنىّ).

قال الدماميني: «ومازالوا يستغربون قول الفارسي أن نحو: يازيد، كلام مركّب من حرف واسم، فهذا سيبويه إمام الصناعة ومتبوع القوم قد قال بمثل ذلك». انظر ص ١٤٩. وانظر همع الهوامع: ٢٠٥/٢ - ٢٠٦ الفرق بين المذهبين.

وبأنها[١] لا يجوز مراعاةُ[٢] مَحَلِّها مع اسمها، وأنها[٣] لا يجوز إلغاؤها[٤] ولو تكررت.

أما الأول[٥] فلأنها بمعنى (أَتَمَنّى)، وأَتَمَنَّى لا خَبَرَ له، وأما الآخران[٦] فلأنها بمنزلة (ليت)[٧]، وهذا كله قول سيبويه ومَن وافقه.

وعلى هذا[٨] فيكون قولُه في البيت: «مُسْتطاعٌ رجوعُه» مبتدأً وخبراً[٩] على

---

(١) في م٤/٣٢أ: «وبأنه».

(٢) أي فلا يجوز أن يقال: ألا ماءَ عَذْبٌ، بالرفع بناءً على أنها مع اسمها في محل رفع بالابتداء، وإنما يقال: ألا ماءَ عذباً، صفة للفظ. وانظر هذا في الكتاب: ١/٣٤٥، ٣٥٩.

(٣) في م١/٢٤ب: «فلأنه».

(٤) أي فلا يجوز في هذه الحالة أن تقول: ألا ماءٌ وألا عَسَلٌ، بالرفع فيهما، أو في أحدهما، فتلغي عملها في حال تكرارها. انظر همع الهوامع: ٢/٢٠٥.

(٥) أي على كلام الخليل وسيبويه ومن تابعهما كالجرمي في أنها بمعنى (أتمنّى)، وهذا الفعل لايحتاج إلى خبر، فكذلك (ألا) للتمني لايكون لها خبر؛ إذ التمني يغني عن ذلك، ويصبح اسمها كأنه وقع موقع المفعول من هذا الفعل، وذلك من حيث المعنى، فإذا قلت: ألا ماءَ، فكأنك قلت: أتمنّى ماءً. وانظر بيان هذا عند الدماميني: ١٤٩، والدسوقي: ١/٧٤، والرضي: ١/٢٦٢، والكتاب: ١/٣٥٩.

(٦) في م٣/٣١أ: «الأخيران». وهما: امتناع مراعاة المحل، وامتناع الإلغاء.

(٧) و«ليت» يمتنع فيها مراعاة المحلّ، ويمتنع فيها الإلغاء، فكذا حكم ماكان بمنزلتها. وانظر الكتاب: ١/٣٥٨، وشرح الأشموني: ١/٢٦٧.

وفي الدماميني: ١٤٩، خالف في ذلك المازني والمبرد، واختار الجزولي وابن الحاجب مذهبهما، وانظر في ذلك الرضي: ١/٢٦٢.

(٨) أي على قول سيبويه والخليل ومن قال برأيهما كالجرمي وغيره.

(٩) في م٣/٣١أ: «مبتدأٌ وخبرٌ»، كذا بالرفع، والصواب بالنصب كما أثبتُّه، وما عند الشيخ محمد محيي الدين: ٦٩، بالرفع كالمخطوط/٣.

والتقديم هنا للخبر «مستطاع»، والتأخير للمبتدأ «رجوعه».

التقديم والتأخير، والجملة صفة[١] على اللفظ، ولا يكون «مُسْتَطَاعٌ» خبراً أو نعتاً[٢] على المحَلّ، و«رجوعُه» مرفوع به عليهما[٣] لما بيَّنّا.

والخامس: العَرْض[٤] والتحضيض، ومعناهما: طَلَبُ الشيء، لكن العَرْض طَلَبٌ[٥] بِلِينٍ، والتحضيض طَلَبٌ بِحَثٍّ. وتختصُّ (أَلَا) هذه

---

(١) في طبعة الأمير: ٦٦/١، ومبارك وزميله: ٩٧، والشيخ محمد محيي الدين: ٦٩، وأوضح المسالك للمصنف: «صفة ثانية» بزيادة «ثانية» ولم أجد مثل هذا في المخطوطات التي بين يديّ، ولافي نص الدماميني: ١٥٠، ولا الدسوقي: ٧٤/١، والمقصود بقوله: صفة ثانية «لعُمْرَ»، والصفة الأولى هي «وَلّى».

والجملة في محل نصب صفة على لفظ «عُمْرَ»، وجاز النصب حملاً على الحركة البنائية في الاسم؛ لأنه مبنيٌّ على الفتح، والبناء على الفتح يشابه الفتح الإعرابي من حيث وجوده تارة وحذفه أخرى.

(الدسوقي: ٧٤/١، عن دردير)، وعند الأمير: ٦٦/١، ويصح أنه على محل الاسم وحده من النصب.

(٢) أي خبر لـ «أَلَاَ». أو نعت على محل اسم «لا» المرفوع.

(٣) أي هو نائب عن فاعل لقوله: «مُستطاعٌ». أي وعلى كلا التقديرين: كونه خبراً، وكونه نعتاً على المحلّ.

وقوله: «لما بيّنّا» أي من أن سيبويه ومن تابعه لايجعلون لـ «ألا» هذه خبراً، ولايجوز مراعاة محلها مع اسمها وهو الرفع.

(٤) نقل هذا النص البغدادي في الخزانة: ٤٥٩/١.

ولم يذكر لها هذا المعنى السيوطي في همع الهوامع: ٢٠٦/٢، وذكره في: ٣٦٦/٤ تحت عنوان (حرف استفتاح وتنبيه)، وانظر هذا في رصف المباني: ٧٩، والأزهية: ١٧٤، ومعاني الحروف للرماني: ١٣، والرضي: ٢٦١/١.

وفي الجنى الداني: ٣٨٣، «قال ابن الخباز: من الناس من جعله - يعني العَرْض - استفهاماً، ومنهم من جعله قِسْماً برأسه».

(٥) هذا الكلام للمرادي، قال: «وقد تذكر (أَلَاَ) هذه مع أحرف التحضيض لكونها للطلب، ولكن التحضيض أَشَدّ توكيداً من العَرْض، والفرق بينهما أنك في العَرْض تعرض الشيء لِيُنْظَرَ فيه، =

بالفعلية[١]، نحو: ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾[٢]، ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ﴾[٣][٤]، ومنه[٥] عند الخليل قولُه[٦]:

أَلَا رَجُلًا جَزاه اللهُ خيراً ... يَدُلُّ على مُحَصِّلَةٍ تَبيتُ

= وفي التحضيض تقول: الأَوْلى لك أن تفعل فلا يفوتَنَّك، قيل: ولذلك يَحْسُنُ قولُ العبدِ لِسَيِّدِهِ: ألا تعطيني، ويقبح: لولا تعطيني».

(١) أي التي للعرض والتحضيض؛ لأنها للطلب، وتكون مختصّة بالمضارع.

(٢) الآية: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓاْ أُوْلِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلْيَعْفُواْ وَلْيَصْفَحُوٓاْ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾. سورة النور: ٢٤/٢٢.
وكان أبو بكر حَلَف ألا يُنْفِق على مسطَح بن أُثَاثَة وقرابته الذين ذكروا عائشة، وكانوا ذوي جهد، فأنزل الله هذه الآية، ويُرْوَى أن رسول الله ﷺ قرأها على أبي بكر فقال: «بَلَى، أُحِبُّ أن يغفر الله لي» ورجع إلى مِسْطح نفقته، وقال: والله لاأنزعها أبداً».
انظر الكشاف: ٢/٣٨٠، ومعاني الفراء: ٢/٢٤٨، والبحر: ٦/٤٤٠.

(٣) الآية: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ وَهَمُّواْ بِإِخْرَاجِ ٱلرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَوْهُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾. سورة التوبة:٩/١٣.

(٤) قال الدماميني، ١٥٠: «وكأن الأُولى مثالٌ للعرض، والثانية مثالٌ للتحضيض».
وقال أبو حيان في البحر، ٥/١٦: «(ألا) حرف عَرْض، ومعناه هنا الحضُّ على قتالهم، وزعموا أنها مركبة من همزة الاستفهام و (لا) النافية، فصار فيها معنى التحضيض».
وفي الكشاف، ٢/٣٠: «دخلت الهمزة على (لاتقاتلون) تقريراً بانتفاء المقاتلة، ومعناه الحضّ عليها على سبيل المبالغة». وانظر حاشية الشهاب: ٤/٣٠٧.

(٥) أي من العرض والتحضيض.

(٦) قائل البيت عمرو بن قعّاس المرادي، وقيل هو لأعرابي أراد ان يتزوّج وبعده:

تُرَجِّلُ لِمَّتِي وتَقُمُّ بيتي ... وأُعطيها الإتاوة إنْ رضيتُ

ورواية التهذيب: «ألا رجلٌ»، وكذلك الجوهري في الصحاح بالرفع، ورواه الصاغاني بالنصب والجر، ورُوي «تبيث»، بثاء مثلثة.
المُحَصِّلَة: هي التي تحصل الذهب فتميزه من تراب المعدن، وأراد تبيت عنده للزني، وأما «تبيث» بالثاء فمعناه استخراج الشيء، وهو مخالف لقافية الأبيات. =

والتقدير عنده: ألا تُرُوني[١] رجلًا هذه صفته، فحذف الفعل مدلولًا عليه بالمعنى، وزعم بعضهم أنه محذوف[٢] على شريطة التفسير، أي: أَلَا جَزَى الله رجلًا جزاه[٣] خيراً، و (أَلَا)[٤] على هذا للتبيه.

= وموضع الشاهد: ألا رجلاً، فهو عند الخليل طلب بحثٌّ، والفعل الذي يليها محذوف تقديره: ألا تُرُوني، وقدّر بعضهم، أَلاَ أجد رجلاً، وأَلاَ هاتِ رجلاً، وهي عند يونس عاملة، ونُوِّنَ للضرورة.

وذهب بعضهم إلى أنّ (أَلاَ) للاستفتاح، و (رجلاً) منصوب بمضمر يفسِّره «جَزَى».

وأما رواية الرفع فتخريجها عند ابن بري أنه فاعل بإضمار فعل يفسره «يَدُلُّ» والتقدير: أَلاَ يَدُلُّ رجلٌ على محصلة، وذهب العيني والسيوطي إلى أنّ «رجل» مبتدأ خُصِّص بالاستفهام، و«يَدُلُّ» خَبَرُهُ، ورَدَّ هذا ابن المُلَّا.

وعلى رواية الصاغاني بالجر، فالتقدير: ألا من رجلٍ، وذهب بعضهم إلى أنه على تقدير مضاف: ألا دلالة رجل، أي ألا تحصلون لي دلالة رجل.

وعمرو بن قعّاس هو المرادي المذحجي شاعر جاهلي، ويقال ابن قنعاس ايضاً.

انظر شرح البغدادي: ٩٤/٢، وسيبويه: ٣٥٩/١، وشرح المفصل: ١٠١/٢، والخزانة: ٤٥٩/١، ١١٢/٢، ١٥٦، ٤٧٧/٤، والعيني: ٣٦٦/٢، ٣٥٢/٣، وشرح السيوطي: ٢١٤/١، والأزهية: ١٧٣، وشرح الأشموني: ٢٦٨/١، ورصف المباني: ٧٩، ومعاني الرماني: ١١٤، وأصول ابن السراج: ٤٥٨/١، واللسان (حصل)، والصحاح (ألا رجلٌ)، وذكر روايتي النصب والجر، والنوادر: ٥٦، والمقاييس: ٦٨/٢، وإصلاح المنطق: ٤٣١.

(١) وعند الدماميني: ١٥١، وتوجيه الجوهري للنصب يقتضي أنه جعل «ألا» للتنبيه.
ونص الجوهري (حصل): «ويروى ألا رجلاً بمعنى: هاتِ لي رجلاً».

(٢) وبذلك يكون «رجلاً» منصوباً بـ «جزى» مقدراً يفسِّره المذكور، والتقدير: ألا جزى الله جزى رجلاً

(٣) في م٤/٣٢ب: «جزى الله خيراً» وكذلك م٢/١٢ب، وفي م٣/٣١أ: «جزاه خيراً»، وفي م١/٢٤ب «جزاؤه».

(٤) وليست «ألا» التي للعرض؛ لأن التي للعرض لاتدخل على الجمل الإنشائية.

وقال يونس: (أَلَا)[١] للتمني، ونُوِّن[٢] اسم (لَا) للضرورة.

وقولُ الخليل أَوْلى[٣]؛ لأنه لا ضرورةَ في إضمار الفعل[٤]، بخلاف التنوين، وإضمار الخليل[٥] أَوْلَى من إضمار غيره[٦]؛ لأنه لم يُرِدْ أن يَدْعُوَ لرجلٍ على هذه الصفة، وإنما قَصْدُه طَلَبُه[٧].

وأَمّا قولُ ابن الحاجب في تضعيف هذا القول[٨]: «إنّ (يَدُلُّ) صفةٌ لرجل[٩]؛

---

(١) أي (ألا) التي في البيت. وانظر نصَّ يونس في الكتاب: ٣٥٩/١، قال: «وأما يونس فزعم أنه نَوَّن مضطراً».
وفي الأصول، ٤٨٦/١: «وأما يونس فكان يقول: إنما تمنّى، ولكنه نوّن مضطراً» وانظر الرضي: ٢٦٢/١، وشرح المفصل ١٠١/٢، وفي الأزهية: ١٧٣، الرأي ليونس والأخفش.
وذهب البغدادي في شرح الشواهد بعد عرض رأي يونس إلى أنه لاضرورة فيه. انظر شرح البغدادي/ ٩٢/٢.
قلت: أراد يونس ضرورة الوزن، فإنه لو قال: ألا رَجُلَ فإن وزن البيت ينكسر، فكلام البغدادي هنا غير وجيه.

(٢) في م٢/١٢ب، م٣/٣١أ، وم٤/٣٢ب: «ونوّن الاسم للضرورة».

(٣) أي أَوْلَى من قول يونس، وكلام ابن هشام هذا للأعلم، فقد قال بعد ذكر الرأيين: «والأول أَوْلَى لأنه ضرورة فيه، وحروف التحضيض مما يحسن إضمار الفعل بعدها». انظر سيبويه: ٣٥٩/١، ففيه كلام الأعلم تعليقاً على الشاهد.

(٤) إضمار الفعل يجوز في السَّعَة، وأما التنوين فإنه يرتكب للضرورة الشعرية ولايرتكب في السَّعَة.

(٥) إضماره للفعل «تُرُوني».

(٦) وهو الفعل «جزى»، والنصب على التفسير بالمذكور. وقوله: «لأنه»، أي: لأن الشاعر لم يُرِد..

(٧) أي طلب رجلٍ هذه صفته.

(٨) في م١/٢٤ب: «أنّ».

(٩) أي صفة لرجل المنصوب في البيت: ألا رجلاً.. يَدُلُّ.

فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسِّرة[(١)] وهي أجنبية»، فَمَرْدُودٌ بقوله تعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾[(٢)]، ثم الفصلُ بالجملة لازم[(٣)]، وإن لم تُقَدَّر مُفَسِّرة؛ إذ لا تكون صفة؛ لأنها إنشائية[(٤)].

* * *

(١) أخذ الدماميني على المصنف تعبيره هنا، ورأى فيه تسامحاً من جهة أن المفسِّر الفعلُ لا الجملة بأسرها.

(٢) الآية: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنِ امْرُؤٌا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِن لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ..﴾. سورة النساء: ١٧٦/٤.
وفي هذه الآية ﴿هَلَكَ﴾ جملة تفسيرية، وقد فصل بها بين الموصوف وهو ﴿امْرُؤٌا﴾ وصفته وهي «ليس له ولد».
وذهب أبو البقاء إلى أن ﴿لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ في موضع الحال من الضمير المستتر في هلك. انظر التبيان: ٤١٣/١
واتخذ من هذا الدماميني حجة على ماذهب إليه ابن هشام وقال: وفيه نظر. (١٥٢).
وذهب الزمخشري إلى أنها على الرفع صفةً، لا النصب على الحال، ووافقه أبو حيان على ذلك، انظر الكشاف: ٤٤٣/١، والبحر/ ٤٠٧/٣: «ومحل ﴿لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ الرفع على الصفة لا النصب على الحال، وأجاز أبو البقاء فقال: ﴿لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ الجملة في موضع الحال من الضمير في ﴿هَلَكَ﴾، و«له أخت» جملة حالية أيضاً، والذي يقتضيه النظر أن ذلك ممتنع؛ وذلك أن المسند إليه حقيقة إنما هو الاسم الظاهر المعمول للفعل المحذوف، فهو الذي ينبغي أن يكون التقييد له..»، وآخر هذا النص أخذه عن البحر الدماميني.

(٣) أي الفصل لازم على كلام الخليل من أن «رجلاً معمول لـ «تروني» و «يدل» صفته، ففيه الفصل بين «رجلاً» وبين «يدل» بالجملة الدعائية: جزاه الله خيراً.

(٤) أي والإنشائية: لاتقع صفة، واعترض على هذا الدماميني فهو يرى أنه لايلزم من امتناع كونها صفة، وقوع الفصل بالجملة؛ لجواز أن تقدر معمولة لمقول محذوف وهو صفة لرجل، أي ألا رجلاً مقولاً فيه جزاه الله خيراً يدل، فلم يقع فصل بجملة، ثم لو سلم كونها غير محكية بالقول جعلت معترضة، والفصل بها مغتفر واقع في الفصيح نظماً ونثراً. وتعقبه الشمني على ذلك. انظر الشمني، والدماميني: ١٥٢/١.

١٧ ـ إلّا

إلّا - بالكسر والتشديد - على أربعة أوجه[١]:

- **أحدها**: أن تكون للاستثناء، نحو: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٢][٣]، وانتصاب ما بعدها في هذه الآية ونحوها بها[٤]

---

(١) الأوجه هي: الاستثناء، صفة بمنزله (غير)، عاطفة بمنزلة (الواو)، زائدة، وزاد في الأزهية: أن تكون تحقيقاً وإيجاباً بعد الجحد، وبمعنى (إمّا)، فهي عنده ستة أوجه، انظر: ١٨٢، ومابعدها.
وعند المرادي خمسة أقسام، وزاد على ماذكره ابن هشام أنها عاطفة تشرك في الإعراب لافي الحكم عند الكوفيين، انظر: ٥١٠ من الجنى الداني.
واكتفى المالقي بالاستثناء، وذكر رأي مَن ذهب إلى أنها بمعنى الواو، وردَّه، انظر رصف المباني: ٩٢.

(٢) الآية: ﴿فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِٱلْجُنُودِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّىٓ إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةًۢ بِيَدِهِۦ ۚ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۚ فَلَمَّا جَاوَزَهُۥ هُوَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ قَالُواْ لَا طَاقَةَ لَنَا ٱلْيَوْمَ بِجَالُوتَ وَجُنُودِهِۦ ۚ قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةًۢ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾. سورة البقرة: ٢/٢٤٩.
وموضع الشاهد في الآية: ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ فهو منصوب على الاستثناء لأنه تام مُوْجَب، والنصب فيه واجب. والمستثنى منه الواو في ﴿فَشَرِبُواْ﴾.

(٣) في م٣١/٣ب، أثبت ﴿مِّنْهُمْ﴾ بعد قليلاً، ولم تثبت في بقية النُّسَخ.

(٤) بها، أي بـ «إلّا». وانتصاب مابعد «إلّا» فيه أقوال، ومُلَخّصها كما يلي:
الأول: أن الناصب (إلّا)، وبهذا أخذ ابن مالك وعزاه إلى سيبويه، وذكر المرادي في الجنى الداني: ٥١٦، أنّ مذهب سيبويه هذا قد خفي على كثير من شرّاح الكتاب، وهو رأي المبرّد والزّجّاج والجرجاني، وطائفة من الكوفيين، وممن صرّح بأنه الأَصَحّ بدر الدين بن مالك. =

على الأصح[1]،

= الثاني: أنّ مابعد إلّا منصوب بما قبلها من فعل ونحوه، وعُزي لأبن خروف، وذلك من غير أن يُعَدَّى إليه بواسطة (إلّا)، لانتصاب (غير) به بلا واسطة إذا وقعت موقع (إلّا).
الثالث: أنه منصوب بما قبل (إلّا) مُعَدّىً إليه بواسطتها، وعليه السيرافي وابن الباذش وابن الحاجب والفارسي وابن بابشاذ والرندي، وعزاه الشلوبين إلى المحققين قياساً على المفعول معه، فإنّ ناصبه الفعل بواسطة الواو، ونسبه ابن عصفور والمالقي وابن يعيش إلى سيبويه، واختاره ابن الضائع.
الرابع: أنه منصوب بـ (أنَّ) مُقَدّرة بعد (إلّا) وعليه الكسائي، التقدير: إلّا أنّ زيداً لم يقم، وذكر هذا السيرافي، وعند المالقي هذا لبعض الكوفيين.
الخامس: أنه منصوب بـ (أنْ) مُخَفَّفَةً رُكِّبَتْ (إلّا) منها ومن (لا)، وهو المشهور من مذهب الكوفيين وعليه الفرّاء.
السادس: أنه انتصب لمخالفة الأول، لأنّ المستثنى مُوْجَب له القيام بعد نفيه عن الأول، أو عكسه، وعليه الكسائي فيما نقله ابن عصفور، وفي حاشية الأمير: فإنها من عوامل النصب عند الكوفيين.
السابع: أنه منصوب بـ (أستثني) مضمراً، وعلى هذا المبرّد والزجاج، ونقله السيرافي.
الثامن: وذكر بعض المتأخرين قولاً ثامناً، وهو أن المستثنى ينتصب عن تمام الكلام، فالعامل فيه ماقبله من الكلام، بدليل قولهم: القوم إخوتك إلا زيداً، وليس ههنا فعل، ولا مايعمل عمله، قال: وهو مذهب سيبويه، وهذا الصحيح.
وفي أصول ابن السرّاج: قال أبو العباس رحمه الله: يزعم البغداديون أنّ قولهم (إلّا) في الاستثناء هي (إنّ) و (لا) ولكنهم خففوا (إنّ) لكثرة الاستعمال.
وانظر هذه المسألة في المراجع التالية:
همع الهوامع/ ٢٥٢/٣ ـ ٢٥٣، ورصف المباني: ٩٠ ـ ٩١، والأصول: ٣٦٧/١، وإيضاح ابن الحاجب: ٣٦١/١ ـ ٣٦٢، ومعاني الحروف للرُّمّاني: ١٢٦ ـ ١٢٧، والجنى الداني: ٥١٦ ـ ٥١٧: «وهذه أقوال ظاهرها البعد»، والإنصاف: ٢٦٠/١ المسألة (٣٤)، والرضي: ٢٧٤/١، وشرح المفصّل: ٧٧/٢، قال السيوطي: «ولم يترجّح عندي قول منها؛ ولذلك أرسلت الخلاف».

(١) في م١/ «على الصحيح»، وكذلك هو في طبعة مبارك وزميله، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين، ومتن الدسوقي والأمير، وماأثبتُّه عن بقية المخطوطات والدماميني والشمني.
وقوله «بها على الأصح» هو ماذهب إليه المرادي فقد رجح الأول، والثاني مما ذكره وهو النصب =

ونحو[(١)]: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[(٢)]، وارتفاع ما بعدها[(٣)] في هذه الآية

= بها أو بما قبلها من فعل أو غيره، ورجح السيوطي في همع الهوامع الأول والثاني والثالث والسابع.
وفي حاشية الأمير/ ٦٧: «قال أبو حيان: والخلاف بين هذه الأقوال مما لاثمرة له». قال الأمير: «وإنما كان الصحيح ماذكره المصنف لأن العامل مايتقوّم به المعنى المقتضي للإعراب، والاستثناء تقوّم بإلّا».
وقال المالقي: «والصحيح من هذه المذاهب مذهب سيبويه؛ لأن الفعل الذي قبل (إلّا) أو ماجرى مجراه هو الطالب للاسم الذي بعدها والمتضمِّنُ له، ولولاه لم يكن، والعمل إنما هو في كلام العرب للطالب المتضمِّن فلا عملَ إلا بذلك..» (٩١).
وانظر التسهيل، ١٠١: «فللمستثنى بإلّا النصب بها مطلقاً.. وفاقاً لسيبويه والمبرد» ورَدَّ الآراء الأخرى جميعها.

(١) في م٢/١٢ب: «ونحوه»، وفي م٣/٣١ب: «ونحو قوله تعالى».
ونحوه، أي إنّ كون (إلا) للاستثناء ثابت مع نصب المستثنى ورفعه، الأول في الآية الأولى، والثاني في الثانية.

(٢) الآية: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا۟ مِن دِيَـٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا۟ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾. سورة النساء: ٤/٦٦.
وإلّا قليلٌ: بالرفع قراءة الجمهور، وقرأه أُبَيّ وابن أبي إسحاق وابن عامر وعيسى بن عمر «إلا قليلاً» بالنصب. وانظر كتابي «معجم القراءات».

(٣) سقط «ارتفاع» من م٣/٣١ب، وسقط «مابعدها» من م٢/١٢ب، وأثبته مصحح النسخة.
وفي البحر، ٣/٢٨٥: «وارتفع (قليل) على البدل من الواو في (فعلوه) على مذهب البصريين، وفي إعراب النحاس ١/٤٣١: «.. على البدل من الواو، وأهل الكوفة يقولون: على التكرير: مافعلوه مافعله إلا قليل منهم.. والرفع أَجْوَدُ عند جميع النحويين، وإنما صار الرفعُ أَجْوَدَ لأن اللفظ أَوْلَى من المعنى، وهو يشتمل على المعنى».
وفي البيان: ١/٢٥٨، ذكر البدلية فقط، وهو رأي البصريين، ثم ذكر النصب على الأصل في الاستثناء، ثم قال: والرفعُ أَوْجَهُ الوجهين.
وفي مشكل إعراب القرآن: ١/١٩٥، ومعاني الأخفش: ١/٢٤١، الرفع على البدلية. وانظر التبيان للعكبري: ١/٣٧٠، والكشف عن وجود القراءات: ١/٣٩٢.

ونحوها على أنه[١] بدل بعض من كل عند البصريين.

ويُبْعِدُه أنه[٢] لا ضمير معه في نحو: «ما جاءني أحدٌ إلّا زيد»، كما[٣] في نحو: «أكلتُ الرغيفَ ثُلُثَهُ»، وأنه[٤] مخالِفٌ للمُبْدَل منه في النفي والإيجاب[٥]، وعلى

---

(١) في م٣١/٣ب: «ونحوها مرفوع على أنه..».
وفي هامش م٣١/٣ب نص منقول عن الدر المنثور، وأخذه صاحبه عن شيخه ركن الدين الجرجاني، فيه: «قوله: مرفوع على أنه بدل بعض أي اختياراً؛ إذ يجوز في مثله النصب كما قرأ ابن عامر في الآية، وعلة كون وجه الرفع مختاراً أنك إذا قلت: ماقام القوم إلا زيد، فيه نسبتان: سلب المجيء عن القوم، ونسبة إثباته لزيد، ويجب أن يكون إحداهما مقصودة بالذات، والأخرى بالعَرَض؛ لأن الكلام واحد، وكل كلام واحد يجب أن يكون فيه نسبة واحدة مقصودة بالذات..».
وأجاب الدماميني بأنهم لم يشترطوا الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير، وإنما اشترطوه من حيث كونه رابطاً، فإذا وُجِد الرابط بدونه حصل الغرض من غير جمود على اشتراطه، وهنا الرَّبْطُ مُتحقّق بدونه؛ وذلك لأنّ (إلّا) ومابعدها من تمام الكلام الأول، و (إلّا) لإخراج الثاني من الأول، فعُلم أنه بعضه، فحصل الربط بذلك، ولم يُحْتَجْ إلى الضمير، بخلاف المثال الذي ذكره، وهو «أكلت الرغيف ثُلُثَه» فإنّه لارابطَ فيه إلا الضمير، فكان لابُدَّ منه. (الدماميني: ١٥٣).
على أن ما ذكره ابن هشام هنا هو مذهب بعض المتقدمين، وقد ذكره الرضي في: ١/ ٢٣٢، وانظر الشمني: ١/١٥٣.
وفي حاشية الأمير، ١/٦٧: «والتزام تقديره.. تكلُّفٌ ركيكٌ، نعم أُجِيب بأنّ (إلّا) تقوم مقام الرابط لدلالة على أنّ مابعدها مما قبلها، فالضمير معها زيادةُ رَبْطٍ..».
(٢) أي يبعد القول بالبدل. و «أنه» أي: البدل الواقع بعد (إلا).
(٣) أي كما كان الضمير رابطاً في نحو «أكلتُ الرغيف ثُلُثَهُ».
(٤) ويبعد القول بالبدل أيضاً أنه مخالف..
(٥) أي وهذا أمر محذور منه، وذكر الشمني أن هذا الاعتراض لثعلب، وقد أجاب عنه السيرافي بأنه بدل في عمل العامل فيه، وتخالفهما في النفي والإيجاب لايمنع ذلك، كما لايمنع تخالف الموصوف والصفة نحو: مررتُ برجلٍ لاكريمٍ ولا لبيبٍ، والمعطوف والمعطوف عليه نحو: يقوم زيدٌ لاعمرٌ. وأجاب عنه أيضاً ابن عصفور بأنّ (إلّا) مع مابعدها بمنزلة غير، فإذا قلت: ماقام القومُ إلّا زيد، كأنك قلت: ماقام غير زيد. الشمني: ١/١٥٣، وانظر الدماميني في الموضع نفسه، والرضي: ١/٢٣٣.

أنه[١] معطوف على المستثنى منه.

و (إلّا) حرف عطف[٢] عند الكوفيين، وهي عندهم[٣] بمنزلة (لا) العاطفة في أَنّ ما بعدها مخالفٌ لما قبلها، لكن ذاك[٤] منفيٌّ بعد إيجاب، وهذا مُوجَبٌ[٥] بعد نفي.

ورُدَّ[٦] بقولهم: «ما قام إِلّا زيدٌ»[٧]، وليس شيء من أحرف العطف يلي العوامل[٨]،

---

(١) التخريج الأول وهو البدلية ذكره للبصريين، ورَدَّه لانتفاء الضمير، وهنا يسوق التخريج الثاني وهو لأهل الكوفة في أنّ مابعد «إلّا» معطوف على ماقبلها.

(٢) كذا في همع الهوامع/ ٢٧٤/٣، وانظر الإنصاف: ٢٦٦ - ٢٦٣. ورَدَّ مِثلَ هذا البصريون.
وفي الهمع، ٢٧٤/٣: الكوفية والأخفش، وزاد في النهر: ٤٤١/١، أنه لأبي عبيدة أيضاً..
والمعروف أنها عنده بمنزلة الواو، ويأتي بيان هذا في آخر هذا الباب. وانظر اللسان «إلا»
ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢٨٦/١، وانظر الردَّ على الكوفيين في البحر: ٥٧/٧.

(٣) سقط «عندهم» من م٣/٣١ب، وهو غير مثبت في طبعة مبارك وزميله.

(٤) في م٢/٢٤ب وم٤/٣٢ب: «ذلك»، ومثله عند الدسوقي: ٥٧/١. وقوله هذا أي: مابعد «لا» العاطفة في نحو «جاء زيد لاعَمْروٌ».

(٥) نحو: ماجاءني أحد إلا زيد.

(٦) في م٢/١٢ب: «ويُرَدُّ». أي ردَّ مذهب الكوفيين، وهو قولهم: إن «إلّا» هنا عاطفة كالواو، وأنّ مابعدها معطوف على ماقبلها.

(٧) فقد سقط المستثنى منه في المثال، وجاء «إلّا» بعد الفعل مباشرة، وليس هذا من طبع حرف العطف.

(٨) في طبعة مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين، والأمير: «العامل»، بالإفراد.
وقال الدماميني: ولما كان الأمر كذلك فإنهم حكموا على «إمّا» الأولى من قولك: قام إمّا زيد وإمّا عمرو، بأنها ليست حرف عطف؛ لمباشرةِ الفعلِ إيّاها. انظر: ١٥٣.
وقوله: «قد يُجاب» أي عن هذا الرَّدّ بأنّ العاطف «إلّا» لم يأتِ بعدها مباشرة في التقدير، فلم يَلِ العاملَ، وإنْ كان ظاهرُ اللفظ كذلك، لأن الأصل فيه: ماقامَ أحد إلّا زيد، وكُلُّ مافي الأمر أَنّ المعطوف عليه، وهو «أحد» حُذِفَ في اللفظ، وهو مراد في التقدير. (الحواشي).

وقد يُجَابُ بأنه ليس تاليها[1] في التقدير؛ إذ الأصل «ما قام أحدٌ إِلّا زيدٌ».

- **الثاني**: أن تكون صفةً[2] بمنزلة «غير» فيُوْصَف[3] بها وبتاليها جمعٌ مُنَكَّر، أو شبهه[4].

---

(١) أي تالي العوامل.

(٢) قوله «صفة» غير مثبت في م٢/١٢ب، وم٣/٣١ب، والدسوقي: ٥٧/١، والأمير: ٦٧/١، والدماميني: ١٥٣، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٧٠/١.
وبمنزلة «غير» في أنّ مابعدها مغاير لما قبلها ذاتاً أو صفة: مررت برجلٍ غيرِ زيدٍ، دخل عَمْروٌ بغير الوجه الذي خرج فيه.

(٣) في شرح اللمع، ١٥٣/١: «وغير: أصل في الصفة فرع في الاستثناء، و (إلّا). أصل في الاستثناء فرع في الصفة».
وفي الجنى الداني، ٥١٧: «القسم الثاني: التي بمعنى (غير): اعلم أنّ أصل (إلّا) أن تكون استثناءً، وأصل (غيرٍ) أن تكون صفة، وقد تُحمَل (إلّا) على غير فَيُوْصَف بها، كما حُمِلَت (غير) على (إلّا) فاستُثْني بها».
وانظر إيضاح ابن الحاجب: ٣٦٩/١، وعَقَدَ لهذا سيبويه في الكتاب: ٣٧٠/١ باباً عنوانه «هذا باب مايكون فيه إلّا وما بعدها نعتاً»، ومثل هذا عند المبرد في المقتضب: ٤٠٨/٤ - ٤١١، وانظر التسهيل: ١٠٤، وشرح المفصّل: ٨٩/٢ - ٩٠.
وفي الدسوقي، ٥٧/١: «وإنما صَحّ أن يوصف بها وبتاليها لأن مجموعهما يؤدي معنى الوصف، وهو المغايرة - كذا قال ابن أم قاسم..». ونقل هذا الدماميني، ثم قال: ولو جُعِلت بمعنى (غير) اسماً لكان الوصف بها وحدها، وتاليها إنما ذُكِرَ لبيان ماتعلقت به المغايرة...، وماذكره المصنّف هو ماقالته الجماعة..» الدماميني: ١٥٣ - ١٥٤.
ونص المرادي في الجنى، ٥١٨: «فإن قلت: كيف يُوْصَف بإلّا وهي حرف؟ قلتُ: التحقيق أن الوصف إنما هو بها وبتاليها، لاوحدها، ولذلك ظهر الإعراب في تاليها، ومن قال: إن (إلّا) يُوصف بها فقد تَجَوَّزَ في العبارة، وإنما صَحّ أن يُوْصَفَ بها وبتاليها لأن مجموعهما يؤدي معنى الوصف وهو المغايرة».
وذكر الدماميني أنها حرف، وصرح التفتازاني بأنه لاقائل باسميتها، وصرح بذلك السعد بالإجماع على الحرفية. انظر حاشية الأمير: ٦٧، والدماميني: ١٥٣.

(٤) في الرضي: ٢٤٦/١، الجمع أي مايدل على الجمعية جمعاً كان كالرجال، أوْ لا كالقوم ورهط، =

فمثال الجمع المُنكَّرِ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾(١)، فلا يجوز في

= وإنما شرط هذا الشرط ليوافق حالُها صفةً حالَها أداةَ استثناء.. ومثال الجمع: جاءني رجال قرشيون إلا زيد. كذا في الهمع: ٣/٢٧١.

وفي الجنى، ٥١٧: «وللموصوف بإلا شرطان: أحدهما أن يكون جمعاً أو شبهه، والآخر: أن يكون نكرة او مُعَرّفاً بأل الجنسية». وانظر البحر: ٢/٢٦٦ - ٢٦٧، وشرح المفصّل: ٢/٨٩ - ٩٠.

وزاد ابن الحاجب: «جمع منكر غير محصور» وعند الرضي: المحصور شيئان: إما الجنس المستغرق نحو: ما جاءني رجل أو رجال، وإمّا بعض منه معلوم العدد نحو: له عليّ عشرة دراهم أو عشرون؛ لأنه إذا كان محصوراً على أحد الوجهين وجب دخول مابعد (إلّا) فيه فلا يتعذر الاستثناء فلا يُعْدَل عنه، انظر الرضي: ١/٢٤٥، وهمع الهوامع: ٣/٢٧١.

وشبه الجمع المنكر أمران: الأول جمع معرّف تعريفاً لايخرج عن معنى التنكير، والثاني ماهو في معنى الجمع، الأمير: ١/٦٧، وفي الهمع: ٣/٢٧١، ومشبه الجمع: ماجاءني أحد إلا زيد، وهو النكرة في سياق النفي فإنها تعُمّ، وذكر أنّ سيبويه جوز أن يوصف بها كل نكرة ولو مفرداً. وجَوّز بعض المغاربة أن يوصف بها كل ظاهر ومضمر ونكرة ومعرفة.

(١) الآية: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ رَبِّ ٱلْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾. سورة الأنبياء: ٢١/٢٢.

وذكر أبو حيان أنّ (إلّا) هنا صفة لـ «آلهة» أي آلهةٌ غيرُ الله، وكونُ «إلّا يُوْصَفُ بها معهود في لسان العرب، ومن ذلك ماأنشده سيبويه:

وكــلُّ أخٍ مــفــارِقُــه أخــوه لَعَــمْــرُ أبــيــك إلا الــفَــرْقَــدان

البحر: ٦/٣٠٤، وسيبويه/ ١/٣٧١، وانظر شرح المفصل: ٢/٨٩.

وفي معاني القرآن للفراء، ٢/٢٠٠: «و (إلّا) هذا في الموضع بمنزلة سوى، كأنك قلت: لو كان فيهما آلهةٌ سوى الله، أو غيرُ الله لفسد أهلها».

وذهب بعضهم إلى أنه ليس على الوصفية، وإنما هو على البدلية، وصَحّ لأنه في معنى النفي؛ إذ هو في الآية: مافيهما آلهةٌ إلّا اللهُ؛ ولهذا جَرَى في البدل مجراه، ورَدَّ هذا ابن الحاجب في الإيضاح: ١/٣٧٠. والذي أجاز ذلك هو المبرّد، ويأتي عرض رأيه عند المصنف في الآية بعد قليل. ورأيه في المقتضب: ٤/٤٠٨ و ٤٢٢، فقد حمله في الموضع الأول على الوصفية، وفي الموضع الثاني على البدلية. =

«إلّا»[١] هذه أن تكون للاستثناء، من جهة[٢] المعنى؛ إذ التقدير حينئذٍ[٣]: لو كان فيهما آلهةٌ ليس فيهم اللهُ لَفَسَدَتا؛ وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهةٌ فيهم اللهُ لم تَفْسدا، وليس ذلك المرادَ[٤]، ولا من جهة اللفظ؛ لأنَّ «آلهة» جمع منكَّر في الإثبات فلا عموم[٥] له، فلا يصحُّ الاستثناء منه، فلو[٦] قلت: «قام رجالٌ[٧] إلا زيداً»، لم يصحّ اتفاقاً[٨]،

= وانظر كتاب دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ١٥٦/١، «إلّا»، ففيه أمثلة كثيرة للوصفية.

(١) في م٣٣/٤أ: «فلا يجوز أن تكون إلا هذه».

(٢) يريد: لامن جهة المعنى.

(٣) أي تكون حينئذٍ للاستثناء إذا كان الكلام تاماً مُوْجَباً، أَمّا إذا كان تاماً غير مُوْجَب فإنه يترجَّح الإتباع. وإن لم يكن تاماً، فهو مفرَّغ. اهـ عن الشيخ دردير.

(٤) بل المراد أنّ الفساد مُتَرَتِّبٌ على تَعَدُّد الآلهة. وقوله: «ولامن جهة» اللفظ أي: ولايجوز في «إلّا» أن تكون للاستثناء من جهة اللفظ.

(٥) وشرط العموم ان تكون النكرة في سياق نفي، ولانفي هنا.

(٦) في م٢٥/١أ: «لو»، وفي م٣٣/٤أ: «ولو».

ولايصح الاستثناء لأنه يكون من العام، ولما لم يتحقق العموم لم يصحّ الاستثناء.

(٧) «رجال» في المثال جمع منكر جاء في سياق الإثبات فلا يَعُمّ، فيكون «زيداً» بالنصب على الاستثناء، وهذا غير جائز.

(٨) ولم يَصِحَّ لأَنّ «رجال» ليس عاماً، فيحتمل أن يكون «زيداً» داخلاً فيهم، ويحتمل عدم دخوله، وإذا كان يحتمل عدم دخوله فكيف يخرجه وهو غير داخل. انظر الدسوقي: ٧٥/١.

وعَقّب الشُّرّاح على قوله «اتفاقاً» بأن المنقول عند النحاة أنّ مذهب الجمهور منهم أن المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه، والمبرّد خالف في هذا، وذهب إلى أنه يكتفى في صحة الاستثناء بصحة الدخول.

قال الدماميني: بعد هذا: «فما هذا الاتفاق الذي نقله المصنف؟ وقد رأيتُ في نسخة بهذه البلاد ـ الهند ـ وليس فيها لفظة اتفاقاً»، ١٤٥.

وفي حاشية الأمير: ٦٧/١، وفي نسخة حذف «اتفاقاً»، وهي ظاهرة، وثوبته يَرُدُّ عليه أن عدم الصحة متوقف على مقدمتين: =

وزعم المبرّد[١] أنّ (إلّا) في هذه[٢] الآية للاستثناء، وأنّ ما بعدها بدل[٣]، محتجّاً بأنّ (لو) تَدُلُّ على الامتناع[٤]، وامتناعُ الشيء انتفاؤه، وزعم أنّ التفريغ بعدها[٥] جائز، وأنّ نحو: «لو كان معنا إلا زيد» أَجْوَدُ[٦] كلامٍ.

= الأولى: أن الجمع المنكر لايَعُمّ؛ وقد قال بعض الأصوليين بعمومه.
الثانية: أن الاستثناء لايكفي فيه صحة التأويل، بل لابُدَّ من التناول بالفعل، وخالف فيه المبرد.
إلا أن يكون أراد اتفاق طائفة، أو نَزَّل المخالِفَ منزلةَ العَدَم لِضَعْفِهِ...».

(١) في المقتضب، ٤/٤٠٨: «هذا باب ماتقع فيه (إلّا) ومابعدها نعتاً بمنزلة غير وماأضيفت إليه، وذلك قولك: لو كان معنا إلا زيدٌ لهلكنا، قال الله عز وجل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، والمعنى - والله أعلم: لو كان فيهما آلهة غير الله، ولو كان معنا رجل غير زيد..».
وفي سيبويه، ١/٣٧٠: «والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيد لهلكنا، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت، ونظير ذلك قول الله عز وجل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾.
ونقد المبرد كلام سيبويه، وذهب إلى أنه لايجوز أن يكون (إلا) ومابعدها وصفاً إلا في موضع لو كانت فيه استثناءً لجاز...، ومَثَّل بأمثلة سيبويه، واستشهد بشواهده، ورَدَّ على المبرد ابن وَلّاد في الانتصار - وانظر تفصيل هذا المجمل من القول في حاشية المقتضب: ٤/٤٠٨.
وفي البحر المحيط، ٦/٣٠٤ - ٣٠٥: «والمبرّد جعل إلّا صفة في الآية»، وابن هشام كما ترى يذكر عن المبرد أنها للاستثناء عنده ومابعدها بدل.

(٢) «هذه» غير مثبتة في م١/٢٥أ، وم١٢ب ونص الدماميني.

(٣) المبرد لم يصرح بهذا في حديثه عن الآية هنا وقد رأيتَ نَصَّه، غيرأنه ذكر ذلك في ص/٤٢٢، فانظر ذلك فيما يأتي.

(٤) فكأنه قال: ما كان معنا إلا زيد، وفي الآية: ما فيهما آلهةٌ إلا اللهُ.

(٥) أي بعد «لو»، وشرط التفريغ أن يتقدّم نفي على (إلّا)، وقد أدّت «لو» هنا مؤدّى النفي، ومن ثَمَّ صَحَّ البدل.

(٦) «أَجْوَدُ كلام» خبر «أنّ نَحْوَ»، وهذا التركيب من زيادات ابن هشام، ولم أجده في المقتضب. انظر: ٤/٤٠٨، وما بعدها.

ويَرُدُّه أنهم لا يقولون[١]: «لو جاءني دَيّارٌ أكرمته» ولا «لو جاءني من أحدٍ أكرمته»، ولو كانت[٢] بمنزلة النافي لجاز ذلك، كما يجوز: «ما فيها دَيَّار»، و«ما جاءني من أحد»، ولما لم يَجُز ذلك دَلَّ على أنّ الصواب قولُ سيبويه[٣]: إنّ (إلّا) وما بعدها صفة.

---

(١) أي يَرُدُّ رأي المبرّد أن العرب لايقولون..

ونقل الدسوقي عن الشيخ الدردير أن حاصل الردّ أن عندنا أشياء ملازمة للنفي ولايصح وقوعها بعد «لو»، ولو كان «لو» بمنزلة النفي لصَحَّ وقوع ما لازم النفي بعدها، واللازم للنفي هي «ديّار»، ومِن الزائدة، اهـ.

انظر حاشية الدسوقي: ٧٦/١.

وفي البحر، ٣٤٣/٨: «وديّار من ألفاظ العموم التي تستعمل في النفي ومأأشبهه».

وفي اللسان (دور): «ديار.. لايستعمل إلا في النفي».

قال الدماميني: «وللمبرد أن يقول: قد أجمعنا على إجراء النفي المؤوّل مجرى النفي الصريح في مثل: أبَى زيدٌ إلا القيام، فأجزنا التفريغ فيه، قال الله تعالى: ﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ الإسراء ٨٩/١٧، وقال: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ التوبة ٣٢/٩، مع أنه لايجوز أن يقال: أبى ديّار المجيء، وأَبَى من أحدٍ الذهاب، فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا» انظر، ص:١٥٥، وانظر إيضاح ابن الحاجب: ٣٧٠/١، والرضي: ٢١٣/١.

وفي التاج (دور): «ويُقال: مابها داريّ ودَيّار وُدورِيٌّ بالضم، ودَيُّورٌ كتَنُّور.. أي مابها أحد، قال الجوهري: والديّار فَيْعَال من دار يدور، وأصله دَيْوَار.. لايستعمل إلا في النفي، كذا قالوا.

ونقل شيخنا عن ابن سيده في العويص: قد غلط يعقوب في اختصاص ثاغ وراغ بالنفي فإنهما قد يستعملان في غير النفي، قال: وكذلك دَيّار لأنّ ذا الرمة قد استعمله. في الواجب قال:

إلى كل دَيّار تَعَرَّفْنَ شخصه … من القَفْر حتى تقشعِرَّ ذوائبه..

وأما النص في الصحاح فجاء على غير مانقله عنه صاحب التاج وصاحب اللسان، وفيه، «ويقال: مابها دوري ومابها دَيّار أَيْ من أحد..»، فلعل الجوهري أثبت هذا في غير الصحاح!.

(٢) أي «لو».

(٣) انظر الكتاب: ٣٧٠/١. وهل كذلك عند المبرد في المقتضب كقول سيبويه، انظر: ٤٠٨/٤، وقد نقلت النص قبل قليل. غير أنه قال في (ص/٤٢٢): «تقول: هذا درهم غير جيد؛ لأنّ غيراً نعت، =

قال الشلوبين وابن الضائع[(١)]: «ولا يَصِحُّ المعنى[(٢)] حتى تكون (إلّا) بمعنى (غير) التي يُرَادُ بها البدل والعِوَض[(٣)]، قالا: وهذا هو المعنيّ[(٤)] في المثال الذي ذكره سيبويه[(٥)] توطئةً للمسألة، وهو: «لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لَغُلِبنا»[(٦)]، أي: رجل مكان زيدٍ أو عوضاً عن[(٧)] زيد». انتهى[(٨)].

= ألا ترى أنه لايستقيم أن تقول: هذا درهم إلا جيد». وانظر نص ابن هشام في الخزانة: ٥١/٢.

(١) ابن الضائع - بضاد معجمة وعين مهملة - هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكافي الإشبيلي، سمع منه أبو حيان دروساً من كتاب سيبويه، وكان قد قرأ على الشلوبين كتاب سيبويه، وصنّف شرح الجمل، ولم يتزوّج قط، وكان مواظباً على الصلاة مع الجماعة حسن الأخلاق، توفي في شهر ربيع الأول سنة ثمانين وستمئة وقد قارب السبعين. انظر حاشية الأمير: ٦٧/١، وبغية الوعاة: ٢٠٤/٢.

(٢) أي في الآية.

(٣) في م٣٢/٣أ، وم٣٣/٤أ: «العوض والبدل» على التقديم والتأخير.
و (لا) بمعنى (غير) التي يراد بها مُطْلَق المغايرة، وعلى هذا المعنى في الآية: لو كان فيهما آلهة عوضاً عن الله وبدلاً منه لفسدتا.

(٤) هذا، أي: البدل والعوض. و «المعنيّ» بالياء المشددة المقصود، وفي طبعة مبارك وزميله «المعنى» بالمقصورة.

(٥) في الكتاب: ٣٧٠/١.

(٦) كذا بالبناء للمفعول عند سيبويه، وعند الشمني: ١٥٥/١، بضم أوله وكسر ثانيه إن أريد مَدْحُ زيد، وبفتحها «لَغَلَبْنَا» إنْ أُريد ذَمُّه.
وفي م٢٥/١أ، وم١٢/٢ب: «لَغلَبْنَا» بالبناء للفاعل.
وفي م٣٢/٣أ، وم٣٣/٤أ: «لَغُلِبْنا» بالبناء للمفعول، وهذا مااخترته، إذ جاء النص مضبوطاً في طبعة بولاق للكتاب، وطبعة هارون، وجاءت عند مبارك وزميله/ ٧٤، دون ضبط، وكذلك الحال عند الشيخ محمد محيي الدين: ٧١/١.

(٧) في طبعة مبارك (٧٤): «من زيد»، وكذلك الشيخ محمد محيي الدين: ٧١، ومثله في الأمير: ١/ ٦٨، والدسوقي: ٧٦/١، وماأثبته عن المخطوطات والدماميني.

(٨) قوله: «انتهى» أي كلام الشلوبين وتلميذه ابن الضائع.

قلت(١): وليس كما قالا، بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف(٢)، فهو في المثال مُخَصِّص مثله في قولك: «جاء(٣) رجلٌ موصوفٌ بأنه غيرُ زيدٍ»(٤)، وفي الآية مُؤَكِّد مثله في قولك: «متعدّد موصوف بأنه غير الواحد»(٥)، وهكذا الحكم أبداً: إِنْ طابق(٦) ما بعد (إِلّا) موصوفَها فالوصفُ مُخَصِّص له، وإِنْ خالفه(٧) بإفراد أو غيره فالوصف مؤكِّد.

ولم أَرَ مَن أَفْصَحَ عن هذا، لكنّ النحويين(٨) قالوا: إذا قيل: «له عندي عشرةٌ إِلّا درهماً»، فقد أُقِرَّ له بتسعة(٩)، فإن قال: «إلا درهمٌ»(١٠) فقد أقرَّ له بعشرة.

---

(١) القول للمصنِّف ابن هشام.
وفي م١/٢٥أ، والدماميني: ١٥٦، والشمني: ١/١٥٦: «قالاه» بإثبات الضمير.
وقال الشمني: لأن المعنى يصِحُّ بدون كون (إِلّا) بمعنى (غير) التي يراد بها البدل والعوض، لأن الوصف بـإِلّا في الآية مؤكّد صالح للاستغناء عنه، فيكون فساد السماء والأرض الذي هو كناية عن فساد العالم مترتباً على تعدُّد الآلهة ووجود الشريك، وهو المعنى المراد..» انظر: ١٥٦.

(٢) أي إن البدل والعوض يصح في المثال لكنه لايصح في الآية.

(٣) في م٣/٣٢أ: «قوله». و «جاء» غير مثبت في م١/٢٥أ، وم٣/٣٢أ.

(٤) ٤/٣٣أ: «غير الواحد»، وقد صُحِّح، وأضيفت الفقرة التالية إلى قوله: وهكذا.

(٥) المعلوم أن المتعدّد غير الواحد.

(٦) أي في الإفراد مثل: جاء رجل إلا زيداً، والتثنية: جاءني رجلان إلا الزيدان [كذا!] والجمع، فكل هذا للتخصيص. دسوقي: ١/٧٦.

(٧) نحو: جاءني رجال إلا زيد. وجاءني رجال إلا الزيدان فهذا للتأكيد.

(٨) في م٤/٣٣ب: «النحويون».

(٩) وذلك لأنه قد أخرج من العشرة واحداً استثني في الإقرار، والاستثناء أن يُخْرَج مابعد (إِلّا) مما قبلها، وهنا أُخْرِجَ الدرهم من المجموع وهو العشرة، فبقي عنده تِسْعةٌ.

(١٠) بالرفع على أنه بدل مما قبل إِلّا فلم يخرج من العشرة شيء، فبقي مُقِرّاً بالمبلغ.

وسِرُّه أنْ المعنى حينئذٍ[١]: عشرة موصوفة بأنها[٢]غير درهم، وكُلُّ عشرة فهي موصوفة بذلك[٣]؛ فالصفة هنا مؤكِّدة صالحة للإسقاط[٤]، مثلها في: ﴿نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾[٥]، وتتخّرج الآية[٦] على ذلك؛ إذ المعنى حينئذٍ[٧]: لو كان فيهما آلهةٌ لَفَسَدتا[٨]، أي إنّ الفساد يترتب على تقدير تعدُّد الآلهة[٩]، وهذا هو المعنى[٩] المراد.

---

(١) العبارة عند الدماميني: ١٥٦: «لأن المعنى: عشرة موصوفة بأنها غير درهم».
وفي م٣/٣٢أ، وم٤/٣٣ب: «ح»، كذا مختصراً من (حينئذٍ).

(٢) نقص في النص في م٤/٣٣ب، وأتمّه مصحح النسخة.

(٣) لم يخرج من العشرة بهذه الصفة شيء، ولم تخصَّص بذلك (الدماميني: ١٥٦) وفيه: «والصفة هنا».

(٤) أي قوله: «إلا درهم» هنا صفة صالحة للإسقاط.

(٥) الآية: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾. سورة الحاقة: ١٣/٦٩.
ومعنى ذلك أن ﴿وَٰحِدَةٞ﴾ هنا صفة مؤكِّدة لقوله تعالى ﴿نَفۡخَةٞ﴾، وهي إن سقطت بقي المعنى دالّا على الوحدة المستفادة من أصل اللفظ؛ إذ هو مصدر مرة، والمعنى يتم دون هذه الصفة.

(٦) في قوله تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾. وتتخرج على كون الصفة مؤكِّدة؛ لأنّ مابعد (إلّا) مخالف لما قبلها في الإفراد.

(٧) في م٣/٣٢أ: «ح»، مختصراً من «حينئذٍ».

(٨) «لفسدتا» غير مثبت في م١٣/٢.
وقد أسقط في تفسيره الآية الوصف، وهو ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾ على أنه للتأكيد، ومن ثم فهو قابل لذلك.

(٩) في م١٣/٢أ: «الإله»، ومثله في م٣/٣٢ب، والدماميني: ٥٦.
وفي بقية المخطوطات، والدسوقي: ٧٧/١، والأمير: ٦٧/١: «الآلهة». و «المعنى» غير مثبت في م٣/٣٢أ.
وفي نص الأمير، ٦٨/١: «ترتيب على تقدير ترتيب الآلهة» وهو تصحيف وصوابه: «تعدد الآلهة».

ومثال المُعَرَّف[١] الشبيه بالمنكَّر كقوله[٢]:

أُنِيخَتْ فأَلْقَتْ بلدةً فوق بلدةٍ قليلٌ بها الأصواتُ إلّا بُغامُها

فإنّ تعريفَ «الأصوات» تعريفُ الجنسِ[٣].

---

(١) أي مثال الجمع المعرَّف.

وذكر من قبل أن شرط (إلّا) حتى تقع مع تاليها صفة بمنزلة غير أن يكون ماقبلها جمعاً منكراً أو شبهه، وذكر مثال الجمع المنكر في الآية: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، وهو هنا يكمل الشّقّ الثاني من المسألة.

(٢) في م٢/١٣أ: «قوله».

وقائل البيت ذو الرمة، وقبله:

أَلَا خَيَّلت مَيٌّ وقد نام صُحْبتي فما نَفَّرَ التهويمَ إلّا سلامُها

طُرُوقاً وجِلْبُ الرَّحْلِ مَشْدودةٌ به سفينةُ بَرٍّ تحت خَدِّي زمامُها

أُنيخت فألقت ... ...

وقوله: أُنيخت: من أَنَخْتُها إذا أَبْرَكتُها، والضمير يعود على الناقة، وقد سماها سفينة بَرٍّ، البلدة الأولى: الصدر، والثانية الأرض، يقال: فلان واسع البلدة أي واسع الصدر. قليلٍ بها الأصواتُ: صفة لبلدةٍ وهي مجرورة، والأصوات: فاعل قليل لاعتماده على الموصوف، ويجوز أن يكون «قليل» خبراً مقدَّماً، والأصوات: مبتدأ مؤخر، والجملة صفة لبلدة، وبُغام الناقة: صوت لاتفصح به.

يقول: أنختُ هذه الناقة، فألقت صدرها فوق أرضٍ ليس بها من أصوات إلا صوت هذه الناقة.

والشاهد في البيت: «إلا بغامُها» وهو صفة للأصوات، والأصوات جمع مُعَرَّف بلام الجنس، فهو شبيه بالمنكر.

ولما كانت إلّا الوصفية في صورة الحرف الاستثنائي نُقِل إعرابها الذي تستحق إلى مابعدها.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ١٠٠/٢، وشرح السيوطي: ٢١٨/١، والخزانة: ٥١/٢، وسيبويه: ٣٧٠/١، وهمع الهوامع: ٢٧١/٣، والمقتضب: ٤٠٩/٤، وشرح الأشموني/ ٤٠٠/١، واللسان والتاج والصحاح والمقاييس: (بلد)، واللسان: (نعم). الديوان / ٥٢٦.

(٣) وحكم ما هو فيه حكم النكرة.

ومثال شبه الجمع[١] قوله[٢]:

لو كانَ غيري سُلَيْمى الدَّهْرَ غَيَّرَه وَقْعُ الحوادثِ إلّا الصارِمُ الذَّكَرُ

فـ «إلّا الصارم»[٣] صفة لـ «غيري»[٤].

---

(١) «شبه» غير مثبت في م٢/١٣أ، ووضعه مصحح النسخة على هامشها. وشبه الجمع، أي: المُنَكَّر.

(٢) وقائل البيت لبيد بن ربيعة.

سُلَيْمى: منادَى، أي: ياسُليمى، وحُذِفَ حرفُ النداء.

الدَّهْرَ: منصوب على أنه ظرف مُسْتَقِرّ خبر «كان». أي لو كان غيري موجوداً في هذا الدهر الصعب، ويجوز أن يكون «كان» تاماً، و «غيري» هو الفاعل، والدهرَ منصوب على الظرفية بـ «كان»، ويجوز أن يكون «كان» ناقصاً وخبره محذوف، والدهرَ مفعوله تقديره: يقاسي الدهر ويكابده.

وجملة: «غَيَّره وقعُ الحوادث» جواب «لو» في مطلع البيت. ووقْعُ الحوادث: سقوطها، والحوادث جمع حادثة، وهو مايحدث من مصائب الدهر ونوائبه، والصارم: السَّيْف القاطع. والذَّكَر: أَجْوَدُ الحديد وأحْسَنُهُ، والذَّكَرُ من السيوف ماكان ذا ماء ورَوْنَق.

ومعنى البيت: لو كان غيري ياسُلَيْمي في هذا الدهر يقاسي من شدائد الزمان لغيَّره وقوع النوائب والمصائب، ولكني لم يغيّرني ذلك، بل أنا على ماأنا عليه من صبر وثبات، حالي كحال السيف الصارم الذي لايتغيّر.

قال السيرافي: قائل هذا الشعر كأنه نابَتْهُ شِدّة، فصبر لها وثبت عندها..

وموضع الشاهد: «إلا الصارمُ» فهو صفة لقوله «غَيْرِي» وهو يصدق على كثيرين كالجمع. قال سيبويه: كأنه قال: لو كان غيري غير الصارم الذكر لغيّره وقع الحوادث.

انظر البيت في شرح البغدادي: ٢/١٠٢، والسيوطي: ١/٢١٨، وسيبويه: ١/٣٧٠، وشرح الديوان: ٦٢، وشرح الأشموني: ٢/٤٠٠، والصبان: ٢/١٥٦.

(٣) قوله «فإلا الصارم» سقط من النص في م٢/١٣أ، وأُثْبِتَ على هامش المخطوط.

(٤) و«غيري» شبيه بالجمع فهو يصدق على كثيرين مثله، فهو في ظاهره مفرد اللفظ، غير أنه متعدّد المعنى، وهذا وجه الشبه بينه وبين الجمع.

ومقتضى كلام سيبويه[١] أنه لا يُشْتَرَطُ كونُ الموصوف جمعاً أو شبهه لتمثيله بـ «لو كان معنا رجل[٢] إلا زيد لَغُلِبْنا»[٣]، وهو لا يُجْرِي (لو) مُجرى النفي، كما يقول[٤] المبرد.

وتفارق (إلّا)[٥] هذه (غيراً) من وجهين:

أحدهما: أنه[٦] لا يجوز حذفُ موصوفها[٧]؛ لا يقال: «جاءني إلّا زيدٌ»[٨]،

---

(١) في م٣/٣٢ب: «ومقتضى كلام س» مختصراً من سيبويه.

(٢) ورجل ليس جمعاً ولاشبيهاً بالجمع، ولو أن قائلاً قال: رجل في المثال شبيه بالجمع؛ لأن (لو) للنفي، ويكون نكرة في سياق النفي، وحكمها العموم كالجمع، وأجاب المصنف عن مثل هذا الاعتراض المفترض بأن سيبويه لايُجري (لو) مُجرى النفي. انظر الدسوقي: ٧٧/١، عن الدردير. وفي الدماميني: ١٥٦، ورجل ليس بجمع قطعاً.

(٣) «لغلبنا» ليس مثبتاً في المخطوطات، وهو مثبت في متن الدسوقي: ٧٧/١، والأمير: ٦٦/١، وطبعة مبارك وزميله: ١٠٠، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٧٢ والضبط عنده بفتح أوله وثانيه، وأشرتُ فيما سبق إلى أن الضبط عند سيبويه صاحب هذا المثال بفتح اللام وضم الغين وكسر ماقبل آخره على البناء للمفعول.
وقوله: «وهو» أي سيبويه.

(٤) لا يجري (لو) من جهة دلالتها على النفي بحسب المعنى. (الدماميني/١٥٦) ومجرى النفي، أي: الصريح. ليكون «رجل» شبيهاً بالجمع من حيث شموله للأفراد؛ لكونه نكرة في سياق النفي. الدماميني/ ١٥٦، والأمير: ٦٨.

(٥) أي التي يوصف بها وبتاليها.

(٦) النص في همع الهوامع: ٢٧٣/٣، وقد يكون هذا لأبي حيان.
ثم النص في الجنى الداني: ٥١٨: «واعلم أنّ (إلّا) التي يوصف بها تفارق (غيراً) من وجهين: أحدهما: أنّ موصوفها لا يحذف، وتقام هي مقامه، فلا يقال: جاءني إلّا زيد بخلاف غير..» أليس نصُ ابن هشام ونصُّ المرادي من منزع واحد؟! والنص مثبت في شرح الأشموني: ٤٠٠/١.

(٧) موصوف «إلّا» التي بمعنى «غير».

(٨) وفي هذه الجملة الموصوفُ ـ وهو ماقبل إلّا ـ محذوفٌ.

ويُقال[١]: «جاءني غيرُ زيدٍ»، ونظيرُها في ذلك[٢] الجُمَلُ والظروفُ؛ فإنها تقعُ صفاتٍ[٣]، ولا يجوز أن تنوب[٤] عن موصوفاتها.

---

(١) أي بحذف الموصوف، ويقع الإعراب بعد الحذف على غير؛ لأنّ الوصف أصل فيها، و«إلا» محمولة عليها في ذلك، وللأصل من الأحكام ماليس للفرع على الأغلب، ومن ثمّ لم تَقْوَ «إلا» قوة «غير».

(٢) نظير «إلّا» التي بمعنى «غير». في وقوعها صفة مع امتناع حذف موصوفها.

(٣) أمثلة الدماميني: ١٥٧: جاءني رجلٌ أبوهُ كريمٌ، وهذا مثال الجملة الاسمية، «فأبوه كريم» وصفٌ لما قبله، وهو رجل. ومثال الظرف، هذا رجل في الدار، فقوله: «في الدار» شبه جملة وصف لـ «رجل»، وفي المثالين السابقين لايجوز حذف الموصوف «رجل»، فلا يقال: جاءني أبوه كريم، ولو أسقطنا من الجملة الثانية «رجل» لانتفت الوصفية عن شبه الجملة، وكان لها شأن آخر.

(٤) أي «إلّا»، وعَقَّب على هذا الدماميني بأنه ليس على إطلاقه، فقد قالوا في الجمل إذا كانت صفةً لموصوفٍ هو بعضٌ من مجرور «بمن» أو في متقدّم، جاز الحذف قياساً، مثال الأول قولهم: مِنّا ظَعَنَ ومِنّا أَقَامَ، أي: مِنّا فريقٌ ظعنَ ومنا فريقٌ أقام.

ومثال الثاني قوله:

لو قلت مافي قومها لم تيثم ... يفضلها في حَسَبٍ ومَيسمِ

وأصله: لو قلت مافي قومها أحد يفضلها لم تأثم، فحذف الموصوف وهو «أحد»، وكذلك قالوا في الظرف كقوله تعالى: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ الجن ١١/٧٢، ومثله: مافي القوم دون زيد، أي: أَحَدٌ دُونَ زيدٍ.

انظر الدماميني: ١٥٧.

وفي الأمير: ٦٨/١، نقل تعقيب الدماميني السابق، ثم نقل عن الشمني بأنه أجاب أنه اتّكل على شهرة استثناء هذين على أنّ النيابة لم توجد فيهما، والمصنف نظر بها لوجودها في «غير» وإن انتفى عن إلّا مطلق الحذف.

وأما الدسوقي: ٧٧/١، فقد نقل تعقيب الدماميني على أنه للشيخ الدردير، ثم قال: فالمصنف أطلق في مقام التفصيل في قوله: الجمل.

والنص عند السيوطي: «ولايجوز أن تنوب عن موصوفاتها وألّا يليها بأن تقدّم عليه منصوبة على الحال؛ لأنها غير متمكنة في الوصف كما تقدم». انظر همع الهوامع: ٢٧٣/٣.

والثاني[(١)]: أنه لا يُوْصَفُ بها إلا حيث[(٢)] يصح الاستثناء؛ فيجوز: «عندي درهمٌ إلا دانِق»[(٣)]؛ لأنه يجوز إلا دانقاً[(٤)]، ويمتنع: «إلا جيدٌ»[(٥)]، لأنه يمتنع، إلا جيداً[(٦)]، ويجوز[(٧)]: «درهمٌ غيرُ جيد»، قاله جماعات[(٨)].

---

(١) من شَرْطَيْ الوصف بـ (إلّا) ومابعدها.
وفي م٢/١٣أ، وم٤/٣٣ب: «أنها لايوصف».

(٢) النص في همع الهوامع: ٣/٢٧٢: «ومن شروط الوصف بها أن لايصح الاستثناء بخلاف غير..» كذا، ويبدو أن «لا» زائدة في النص، وهو تصحيف عَلّق عليه المحقق، وكان عليه أن يسقطها من المتن، ثم يبيّن ذلك مفصلاً في الحاشية ليكون سياق النص على الوجه الصحيح، وليس على الخطأ ثم يستدرك ذلك فيما بعد، وهذا أَثْبَتُ في تحقيق النصوص وأَوْلى.
والنص عند المرادي في الجنى الداني، ٥١٨: «والآخر أنها لايوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء؛ فلا يجوز: عندي درهم إلا جيدٌ، بخلافَ غيرِ».
وانظر توضيح المقاصد: ٢/١١٤، ونص ابن هشام هو نص المرادي. وانظر شرح الأشموني: ١/ ٤٠٠ - ٤٠١، وفيه نص ابن هشام بحروفه من غير عزو.
وانظر الرضي: ١/٢٤٧، فقد ذهب إلى أنّ هذا مذهب سيبويه.

(٣) دانِقَ بكسر النون وفتحها وهو سدس الدرهم، ويقال أيضاً: دَانَاق، بألف بعد النون، كما قالوا للدرهم درهام. انظر اللسان (دنق).

(٤) أي بالنصب على الاستثناء؛ لدخول الدانق في الدرهم فهو بعضه، وبهذا يلزمه خمسة دوانق، أما في المثال السابق على الرفع فيلزمه درهم كامل؛ لأنه درهم موصوف بأنه غير دانق..

(٥) بالرفع على الوصفية.

(٦) بالنصب على الاستثناء لعدم شمول الدرهم المنكَّر في سياق الإثبات للجيد وغير الجيد، فلا عموم فيه ولااستثناء. (الدماميني).

(٧) أي يجوز: عندي درهم غيرُ جيد، برفع «غير» على الوصف مع عدم صحة الاستثناء، وهذا فرقُ مابين إلّا وغير.

(٨) قال به ابن مالك وغيره، كذا في الدماميني: ١٥٧، وهمع الهوامع: ٣/٢٧٢، وقال به المرادي في الجنى الداني: ٥١٨.

وقد يُقال[١]: إنه مخالف لقولهم في: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[٢] الآية، ولمثال سيبويه: «لو كان معنا رجل إلا زيد لغُلِبْنا»[٣].

وشَرَط[٤] ابن الحاجب في وقوع «إلّا» صفةً تَعَذُّرَ الاستثناء[٥]، وجعل من الشاذّ قولَه[٦]:

وكُلُّ أخٍ مفارِقُهُ أخوه لَعَمْرُ أبيكَ إلّا الفَرْقَدَان

---

(١) هذا الكلام لأبي حيان شيخ المصنف، ونصه في الهمع، ٢٧٢/٣: «وقال أبو حيان إنه كالمجمع عليه، إلا أنّ تمثيل سيبويه «بلو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ» يخالفه؛ لأنه لايجوز فيه الاستثناء، وكذا ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ لا يجوز فيه الاستثناء لأنه لاعمومَ فيه استغراقيّ يندرج فيه مابعد «إلّا»، وقوله: «مخالف»، أي: لأنه في الآية ومثال سيبويه لايصح الاستثناء لعدم العموم مع أنها بمعنى غير، فالوجه الثاني لايصح. انظر الأمير: ٦٩، والدماميني: ١٥٧، والدسوقي: ٧٧/١.

(٢) «إلا الله» مثبت في م١٣/٢، وغير مثبت في بقية المخطوطات.

(٣) في م٢٥/١أ، وم١٣/٢أ: «لَغَلَبْنا»، على البناء للفاعل، وفي م٣٢/٣ب، وم٣٤/٤أ بدون ضبط، وماأثبته عن نص سيبويه.

(٤) في همع الهوامع: ٢٧٣/٣، «وأَغْرَبَ ابن الحاجب فَشَرطَ في وقوع «إلّا» صفة أن يتعذّر الاستثناء..» وانظر الرضي: ٢٤٧/١.

(٥) كما هو الحال في الآية ومثال سيبويه.

(٦) نسب سيبويه، والجاحظ في البيان، والمبرّد في الكامل، البيت إلى عمرو بن معدي كرب الصحابي، ونسبه غيرهم إلى حضرمي بن عامر الأسدي، ونسبه الأعلم إلى سوّار بن المضرّب. والفرقدان: نجمان قريبان من القطب.
قال الأعلم: الشاهد فيه نعتُ «كل» بقوله: إلّا الفرقدان، على تأويل «غير» والتقدير: كلُّ أخٍ غير الفرقدين مفارِقُهُ أخوه.
والبيت عند ابن الحاجب من قبيل الشاذ، فإنه شرط في وقوع «إلا» صفة أن يتعذّر الاستثناء، وفي البيت وقعت إلّا صفة مع أنه يجوز نصب الفرقدين على الاستثناء، وعنده فيه شذوذان آخران قال: «أحدهما أنه وصف المضاف ههنا وهو «كُلّ»، والقياس أن يوصف المضاف إليه في «كُلٍّ»، وهو مع ذلك جائز، وحمله على ذلك ضرورة الردف بالألف فإنها لازمة، وهو المعنى الذي حمله على =

والوصف هنا مُخَصِّص[١] لا مؤكِّد؛ لما بيّنتُ[٢] من القاعدة.

والثالث: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو[٣] في التشريك في اللفظ والمعنى، ذكره

= الوصفية، ولو جازَ لَهُ أن يقول: إلا الفرقدين من غير ضرورة تحمله لم يُحْمَل على الخفض الذي هو ضعيف، ويُحمل على الاستثناء، فالذي حَمَلَهُ أن يجعل إلّا صفة هو الحامل له على أن تكون صفة لكل؛ وإلا لم يحصل له غَرَضٌ.

والشذوذ الثاني: أنه فصل بين الصفة والموصوف بالخبر، وهو قليل» الإيضاح والرضي.

والتقدير عند السيرافي: وكل أخٍ إلا الفرقدان مفارقه أخوه، وإلّا صفة لكل، ومفارقه خبر، ولو كان صفة لأخ يقال: إلا الفرقدين، لأنّ مابعد «إلّا» يعرب بإعراب غير الذي يقع موقعه، فالمرفوع نعت «كل»، والمخفوض نعت «أخ»، وذهب بعضهم إلى أنّ «إلّا» هنا للاستثناء على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال كلها.

وحضرميّ بن عامر شاعر فارس، سيد من بني أسد، وذكر الأمير أنه صحابيٌّ تعلم على النبيّ ﷺ سورة «سَبِّح» فزاد فيها «وهو الذي أنعم على الحبلى فأخرج منها نسمة تسعى» فقال له ﷺ: «لاتَزِدْ فيها».

وعمرو بن معدي كرب هو الفارس المشهور، صاحب الغارات والوقائع في الجاهلية والإسلام، أسلم مع وفد زُبيد سنة تسع، ومات سنة إحدى وعشرين، وعمره عشرون ومئة سنة، وقيل غير ذلك.

انظر البيت في الإيضاح: ٣٧١/١، والرضي: ٢٤٧/١، وشرح البغدادي: ١٠٥/٢، وشرح السيوطي: ٢١٦/١، والخزانة: ٥٢/٢، ٤٢١/٣، ٧٩/٤، والأشموني: ٤٠١/١، والإنصاف: ٢٦٨، والممتع: ٥١، والأزهية: ١٨٢، وسيبويه: ٤٧١/١، ٣٣٤/٢، والرصف: ٩٢، وهمع الهوامع: ٢٧٣/٣، وشرح المفصل: ٨٩/٢، والمقتضب: ٤٠٩/٤، والكامل: ٧٦/٤، واللسان: (إلا).

(١) مخصِّص لمطابقة مابعد إلّا وهو «الفرقدان» ماقبلها في التثنية؛ لأن المعنى كل أخوين متفارقان إلا الفرقدان.

(٢) لما بَيّنتُ من القاعدة المتقدمة من أنه متى طابق مابعد إلّا موصوفها فالوصف مخصص. وفي م١/٢٥ب، وم٣/٣٢ب، والدماميني، ١٥٧: «لما ثبت من القاعدة».

وفي طبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٧٣/١، كما بينت من القاعدة، وذكر في الحاشية أنه في نسخة «لما بينت من القاعدة».

(٣) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عضيمة، ٢٨٦/١: «هل تأتي إلّا بمعنى الواو»، =

الأخفش، والفراء، وأبو عبيدة، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾[1]، ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ * إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ

= والإنصاف: ٢٦٦/١، المسألة/٣٥، ونسب ابن الأنباري هذا الرأي للكوفيين، وذكر أن البصريين لايرون ذلك.

وفي الأزهية: ١٨٧، نسبه إلى بعض النحويين، وكذلك في رصف المباني/٩٢: «وزعم بعضهم أن إلّا تكون بمعنى الواو».

وفي الجنى الداني/٥١٨: «أثبته الفراء والأخفش وأبو عبيدة معمر بن المثنى» وفي اللسان (إلّا) «وأما قول أبي عبيدة في إلا.. إنها تكون بمعنى الواو فهو خطأ عند الحذاق».

وفي همع الهوامع: ٢٧٤/٣، نسبه للكوفيين والأخفش.

قال الفراء: «إنما تكون «إلا» بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناءٍ قبلها، فهنالك تصير بمنزلة الواو كقولك: لي على فلان ألفٌ إلا عشرة إلا مئة، تريد بإلا الثانية أن ترجع على الألْف، كأنك أغفلتَ المئة فاستدركتها فقلت: اللهم إلا مئة، فالمعنى: له عليَّ ألف ومئة». انظر معاني القرآن: ٨٩/١. كذا ورد، ولعل الصواب: لي عليه ألف ومئة.

(١) الآية: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي وَلِأُتِمَّ نِعْمَتِي عَلَيْكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾. سورة البقرة: ١٥٠/١.

وفي الإنصاف: ٢٦٦، ذكر الآية حجة للكوفيين، وذكر مايؤيد رأيهم وهو مارُوي عن ابن مجاهد من أن بعض القراء قرأ: «إِلَى الذين ظلموا» مخففاً يعني مع الذين ظلموا.

أما الفراء فقد ضعف في الآية أن تكون إلّا بمعنى الواو. معاني القرآن: ٤٤/١. وفي همع الهوامع: ٢٧٤/٣، الكوفيون والأخفش، وذكر الآية، ثم ذكر أنها عند الجمهور على الاستثناء المنقطع.

وفي الجنى الداني/ ٥١٩: «ولاحجة فيما استدلوا به، وتأويله ظاهر».

وفي البحر المحيط، ٤٤٢/١: «وزعم أبو عبيدة معمر بن المثنى أنّ إلّا في الآية بمعنى الواو.. التقدير عنده: والذين ظلموا..، وإثبات إلّا بمعنى الواو لايقوم عليه دليل، والاستثناء سائغ فيما ادّعي فيه أنّ إلّا بمعنى الواو، وكان أبو عبيدة يضعف في النحو، وقال الزجاج: هذا خطأ عند حُذّاق النحويين». وانظر البرهان: ٢٣٨/٤، والدماميني: ١٥٨.

وقوله: «منهم» أثبت في م٣،٣٢ب، وم٤/٣٤أ، والدماميني: ١٥٨ وغير مثبت في بقية المخطوطات.

حُسۡنَۢا بَعۡدَ سُوٓءٍ﴾[١]، أي ولا الذين ظلموا[٢]، ولا من ظلم[٣]، وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع[٤]. .

---

(١) الآيتان: ﴿وَأَلۡقِ عَصَاكَۚ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهۡتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنّٞ وَلَّىٰ مُدۡبِرٗا وَلَمۡ يُعَقِّبۡۚ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفۡ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ * إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسۡنَۢا بَعۡدَ سُوٓءٖ فَإِنِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾. سورة النمل: ٢٧/١٠-١١.
وتعليق أبي حيان في البحر، ٧/٥٧: «وقالت فرقة (إلا) بمعنى الواو والتقدير: ولامن ظلم، وهذا ليس بشيء؛ لأن معنى (إلّا) مباين لمعنى الواو مباينة كثيرة، إذ الواو للإدخال و (إلّا) للإخراج، فلا يمكن وقوع أحدهما موقع الآخر». وانظر أيضاً في البحر: ٣/٣٨٢، و٥/٢٦٤.

(٢) في الآية الأولى في سورة البقرة.

(٣) في الآية السابقة في سورة النمل.

(٤) ذكر أبو حيان في الآية الأولى ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾، أنها على قراءة الجمهور أداة استثناء، والاستثناء مُتَّصِل، وأنه قال بذلك ابن عباس وغيره واختاره الطبري، وبدأ به ابن عطية، ولم يذكر الزمخشري غيره؛ وذلك أنه متى أمكن الاستثناء المتصل إمكاناً حسناً كان أَوْلَى من غيره. وذهب قوم إلى أنه استثناء منقطع أي لكن الذين ظلموا، فإنهم يتعلقون عليكم بالشبهة يضعونها موضع الحجة، وليست بحجة، ومثار الخلاف هل الحجة هو الدليل والبرهان الصحيح أو الحجة هو الاحتجاج والخصومة، فإن كان الأول فهو استثناء منقطع، وإن كان الثاني فهو استثناء متصل. وزعم أبو عبيدة أن إِلّا في الآية بمعنى الواو، والتقديرعنده والذين ظلموا، وإثبات إلا بمعنى الواو لايقوم عليه دليل، والاستثناء سائغ..، وأضعف من هذا من زعم أن إِلّا بمعنى بعد أي بعد الذين ظلموا.. البحر: ١/٤٤٢.

وفي مشكل إعراب القرآن/ ٢/١٦٢: «قال الفراء هو استثناء من الجنس، لكن المستثنى منه محذوف، وهذا بعيد، وأجاز بعض النحويين أن تكون إِلّا بمعنى الواو، وهذا أبعد لاختلاط المعاني».

وفي البيان: ١/٢١٩: «(مَن) في موضع نصب لأنه استثناء منقطع، وذهب الكوفيون إلى أنّ (إِلّا) بمعنى الواو، وليس بصحيح لاختلاف المعنى لأنّ (إِلّا) تقتضي إخراج الثاني مما دخل فيه الأول، والواو تقتضي مشاركة الثاني للأول، فلا يقام أحدهما مقام الآخر».

وقد رَدَّ كونها بمعنى الواو في الآية الثانية الفراء قال: ولم أجد العربية تحتمل ماقالوا.
انظر معاني الفراء: ٢/٢٨٧، وانظر الكشاف: ١/٢٤٦.

والرابع: أن تكون زائدةً(١)، قاله الأصمعي، وابن جِنّي، وحَمَلا عليه قوله(٢):

حـراجيـجُ مـاتـنـفـكُ إلّا مُـنَـاخَـةً	على الخَسْفِ أو نَرْمِي بها بلداً قَفْرا

---

(١) في الجنى الداني، ٥٢٠: «القسم الخامس التي هي زائدة، هذا قسم غريب، قال به الأصمعي وابن جني..» وانظر همع الهوامع: ٢٧٤/٣، والمحتسب: ٣٢٩/١، وسترى بعد قليل أن ممن قال بالزيادة في البيت المازني وأبا علي وأبا عمر الجرمي وابن مالك، وقد ذكره المصنف بعد قليل مما يأتي.

(٢) قائل البيت ذو الرمة، وهو من قصيدة طويلة تُسَمّى «أحجية العرب» وفي م١/٢٥ب/ «لاتنفكُّ»، عوضاً عن «ماتنفك»، وفي م١/٢٥ب: «نرمي» بالنون عوضاً عن «ترمي» بالتاء.

ويروى: يُرْمى بالبناء لما لم يُسَمَّ فاعله، و«بها» النائب عن الفاعل، وقيل: روايته «آلاً» بدلاً من «إلّا» والآل: الشخص.

ويروى «قلائص» في موضع «حراجيج».

والحراجيج: جمع حُرْجُوج، الناقة الضامرة، وروي قلائص: جمع قلوص: وهي الناقة الشابة، وهذه رواية الفرّاء.

وقوله: ماتنفك إلا مُناخةً: أي تُنَاخ مُعَدَّة للسير عليها، فلا تُرْسَلُ بسبب ذلك إلى المرعى.

والخَسْف: النقيصة، ويقال: رضي بالخسف أي النقيصة، وبات على الخسف أي جائعاً، وعلى.. هنا بمعنى «الباء»، وربطت الدابة على الخسف أي على غير علف.

بلداً: ظرف للرمي، وهو بمعنى الأرض والمكان، والقفر: المفازة لانبات فيها ولاماء.

وموضع الشاهد في البيت أنّ «إلّا» زائدة، وهو ماذهب إليه الأصمعي وابن جني؛ لأن المراد وصف الإبل بأنها لاتنفكُّ عن إناختها على حالة غير مرضية، أو السير بها إلى أرض خالية من نبات ترعاه، وماء تشربه، وإنما يتأدّى هذا المراد بزيادة إلّا. كذا نص الدماميني.

وذكر السيرافي أنّ الأصمعي وأبا عمر الجرمي ومن تابعهما كانوا يقولون: أخطأ ذو الرمة، لأنه لايُقال: لايزال زيد إلا قائماً، كما لايُقال: يزال زيد قائماً، لأن ذلك لا يستعمل إلا بلفظ الجحد.

ونقل ابن يعيش بأنّ المازني خرجه على زيادة (إلّا). وقد رَوَى عن الأصمعي، وابن جني تابع لشيخه أبي علي، فإنه قال في القصريات (إلّا) زائدة هنا، ولولا ذلك لم يجز هذا البيت؛ لأن تنفك في معنى تزال، ولايزال لايُتَكَلَّمُ به إلا منفياً.

وأبنُ مالك[١]، وحَمَل عليه قوله[٢]:

أَرَى الدهرَ إلا منجنوناً بأهله [وماصاحبُ الحاجاتِ إلّا مُعَذَّباً]

= انظر البيت في شرح السيوطي: ٢١٩/١، وشرح البغدادي: ١٠٩/٢، وشرح المفصل: ١٠٦/٧، والخزانة / ٨٦/٢، ٤٩/٤، ٥٣، وأمالي الشجري: ١٢٤/٢، وهمع الهوامع: ٢٧٤/٣، وسيبويه: ٤٢٨/١، والإنصاف: ١٥٦، والجنى الداني: ٥٢٠، والقرطبي: ١٤١/٢٠، والمحتسب: ٣٢٩/١، ومعاني الفراء: ٢٨١/٣، واللسان: (فلك). الديوان:١٨٢

(١) أي ممن قال بزيادتها أيضاً ابن مالك.
وفي الشمني، ١٥٨/١: «وحمل عليه»، كذا وقع في غالب النسخ بواو قبل «حمل»، وإنما لم يذكر ابن مالك مع الأصمعي قبل البيت؛ لأن ابن مالك لم يقل بزيادة إلا في البيت السابق. وفي بعض النسخ: «وابن مالك حمل» بغير واو.
وعبارة الدسوقي، ٧٨/١: «وابن مالك حمل عليه» ثم قال: وفي نسخة «وحمل»، وحينئذٍ يكون ابن مالك قال الأول أيضاً، وحمل هذا على الأول.
والواو مثبتة في المخطوطات التي اعتمدت عليها في تحقيق النص. وقوله: «حمل عليه»، أي: على زيادة «إلّا».

(٢) نسب ابن جني البيت لبعض العرب، كما ذكر أنه لأحد بني سعد، وذكر العيني أن قائله غير معروف؛ ولهذا منع بعضهم الاحتجاج به.
وفي المخطوطات أُثبت صدر البيت، وعجزه ماوضعته بين معقوفين، وفي طبعة مبارك وزميله: ١٠٢، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين/٧٣، وحاشية الأمير، أثبت البيت كاملاً، وجاء صدره فقط في حاشيتي الدماميني والدسوقي.
ويروى صدر البيت: «وما الدهر» بدلاً من: «أرى الدهر»، وذكر ابن جِنّي البيت في المحتسب: ٣٢٨/١، وعجزه: «وما طالب الحاجات إلا معللاً». والمنجنون: الدولاب يُسْتَقَى عليه.
والشاهد في البيت هو: «إلا»، فقد ذهب ابن مالك إلى زيادتها فيه كبيت ذي الرمة السابق، وذكر البغدادي هذا ثم قال: وابن مالك في هذا التخريج تابع للمازني لامخترع، ويصبح البيت: أرى الدهر منجنوناً، وكذلك قال فيه ابن جني: أرى الدهر منجنوناً بأهله ينقلب بهم، فتارةً يرفعهم وتارةً يخفضهم. =

وإنما المحفوظ: «وما الدهرُ»[١] . ثم إن ثبتت[٢] روايته فتُخَرّج[٣] على أنّ «أَرَى» جوابُ لقَسَمٍ[٤] مقدَّرٍ، وحُذِفَتْ «لا»[٥] كحذفها في ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ﴾[٦]،

= ويحتج يونس بالبيت لأمر آخر غير مانحن فيه، وهو إعمال (ما) مع انتقاض النفي (بإلا)، وأجيب عن ذلك بأن المضاف: محذوف من الأول، أي: دوران منجنون، ومعذباً مصدر، أي وماالدهر إلا يدور دوران منجنون، ويدور خبر المبتدأ، فحذف هو والمصدر، وأقيم منجنون مقام المصدر.

والثاني أصله: وماصاحب الحاجات إلا يُعَذَّب معذباً أي تعذيباً، «فيعذب» خبر المبتدأ، وحُذِفَ، وبقي مصدره، فلا عمل لـ «ما» في الموضعين.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ١١٦/٢، وشرح السيوطي: ٢١٩/١، والخزانة: ١٢٩/٢، ٥٠/٤، والعيني: ٩٢/٢، والمحتسب: ٣٢٨/١، وهمع الهوامع: ٧٤/٣، وروايته في ١١١/٢: «وماالدهر»، وأوضح المسالك: ١٩٦/١، وشرح المفصل: ٧٥/٨، والمقرب: ١٠٣/١، والتصريح: ١٩٧/١.

(١) قال الدماميني، ١٥٨: «ومثل هذا لاتُرَدُّ به رواية ابن مالك، فهو عَدْل ثقة حافظ».

وقال الأمير، ٦٩: «يشير إلى جواز سهو ابن مالك».

وقد وَرَدَ البيت برواية «وما» في المراجع التالية:

أوضح المسالك: ١٩٦/١، والعيني: ٩٢/٢، وهمع الهوامع: ١١١/٢، وشرح الأشموني: ٢٠٢/١، والمقرب: ١٠٣/١، والتصريح: ١٩٧/١، وفي الخزانة: ١٢٩/٢، قال: «ورواية البيت كذا هي الرواية المشهورة».

(٢) نص مبارك وزميله، ١٠٢: «صحت»، ومثله الشيخ محمد: ٧٣/١، وحاشية الأمير: ٦٩/١.

وما أثبتُّه من المخطوطات، والدسوقي: ٧٨، والدماميني: ١٥٩، ونص الخزانة: ١٢٩ والرواية على أن مطلعه: «أرى الدهر».

(٣) وفي م١/٢٥ب: «فتتخرّج»، وفي م٢/١٣أ: «فيتخرّج»، ومثله نص الدماميني والشمني.

(٤) في م٤/٣٤أ: «جواب القسم».

أي والمعنى: والله لاأرى الدهر إلا منجنوناً أي كدولاب، وقدّر القَسَم ليكون حذف «لا» جارياً على القياس. (الحواشي).

(٥) حُذِفت من القَسَم المقدَّر.

(٦) الآية: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوۡ تَكُونَ مِنَ ٱلۡهَٰلِكِينَ﴾.

سورة يوسف: ٨٥/١٢.

والتقدير: لاتفتأ.

ودَلَّ على ذلك[١] الاستثناءُ المفرَّغُ.

وأما بيتُ ذي الرُّمّة[٢] فقيل: غلطٌ[٣] منه، وقيل: من[٤] الرُّواة؛ وإنّ الرواية: «آلاً»[٥] بالتنوين، أي شخصاً.

وقيل: «تنفكّ»[٦] تامّة بمعنى: ما تنفصل عن التعب، أو ما تَخلُصُ منه،

---

(١) أي دَلَّ على حذف «لا».
لأن الاستثناء المفرّغ يكون في النفي، ولايكون في الإيجاب.

(٢) في م١/٢٥ب: «ذو الرمة».
وهو قوله: حراجيج ماتنفك إلا مناخة.. البيت.

(٣) في شرح البغدادي، ١/١١٠: «المنبّهُ على غلطه أبو عمرو بن العلاء، قال المرزباني في الموشح.. حدثني الأصمعي سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: أخطأ ذو الرمة في قوله: حراجيج ماتنفك، وموضع الغلط أنا لانقول: جاء زيد إلا راكباً»، وانظر الموشح ٢٣٧-٢٣٨ وقال الدماميني/١٥٩: وليس بسديد «يعني تغليطه»؛ لأنه من فصحاء العرب وإن كان بعضهم غمزه بمخالطة البقالين يعني الزياتين الذين هم من الحاضرة، وفَتْحُ هذا الباب يطلق القَدْح في كل مايُتَمَسَّكُ به من كلام العرب.

(٤) في شرح البغدادي: ١/١١٠، وقول المصنف: وقيل: من الرواة وأن الرواية آلاً بالتنوين.. اهـ. ويَرُدُّ هذا القول أن ذا الرمة لما قرأ البيت عند ابن العلاء غَلَّطه فيه، وقال ابن عصفور في كتاب الضرائر: إن ذا الرمة لما عيب عليه قوله: حراجيج ماتنفك إلا مناخة.. فطن له، فقال: إنما قلت: آلاً مناخة، أي شخصاً. وانظر الخزانة: ٤/٥٠. وانظر الضرائر ٧٧ - ٧٦.

(٥) وعلى ذلك فهو اسم لاحرف، وعند الدماميني: وهذا أيضاً ليس بجيد؛ إذ لاتقدح رواية في أخرى.

(٦) هذا القول للفراء. وانظر بيان رأيه في الخزانه: ٤/٥١.
وفي معاني القرآن له: ٣/٢٨١، في تفسير قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾. سورة لم يكن: ٩٨/١.
قال الفراء: «وقال ذو الرمة: قلائص.. وذكر البيت، ثم قال: فلم يُدْخل «إلّا» إلا وهو ينوي بها التمام، وخلاف «يزال» لأنك «تقول: مازلت إلا قائماً». وانظر ما يؤيد كلام الفراء في البحر: ٤/٤٩٨.
ونسب هذا الرأي ابن الأنباري في الإنصاف إلى الكسائي، وقد رواه عنه تلميذه هشام، وتبعه على ذلك تلميذه الفراء في تفسير الآية السابقة: انظر الإنصاف: ١/١٥٩، وهو في الخزانة: ٤/٥١، =

فَنَفْيُها[١] نَفْيٌ، و«مُنَاخَةً»[٢] حال.

وقال جماعة[٣] كثيرة: هي ناقصة، والخبر: «على الخسف»، و«مناخةً»: حال[٤]. وهذا فاسد لبقاء الإشكال[٥]؛ إذ لا يُقال: «جاء زيد إلّا راكباً»[٦].

* * *

= ونقل البغدادي نص ابن الأنباري في شرح الشواهد: ٢/١١١، وذكر أن الزمخشري قال به في حواشي المفصّل.

(١) أي نفيُها باقٍ على حاله لاإيجاب معه، وليس كالنفي الداخل على تنفك الناقصة فإنه يفيد الإيجاب الدائم من حيث إنّ معنى الناقصة نفي، والنفي إذا دخل على النفي اقتضى الإثبات المستمر. انظر الدماميني: ١٥٩.

(٢) أي حال من الضمير في «تنفكّ»، وهو عند الدماميني: ١٥٩ وجه حسن لاغبار عليه، ولاكلفة، وهذا مثبت على هامش م٤/٣٤أ.

(٣) من هؤلاء الجماعة أبو البقاء العكبري، والأخفش أبو الحسن في كتاب «المعاياه»، والزجاج، وابن جني، وأبو علي، وتبع السيرافي الأخفش. انظر الخزانة: ٤/٥٢، وشرح البغدادي: ٢/١١٢.

(٤) أي حال من الضمير المستكِنّ في الخبر قُدِّمت عليه.

(٥) والإشكال هو ارتكاب التفريغ في الإيجاب، والأصل فيه أن يكون في النفي.

(٦) ويجب أن يُقال: ماجاء زيد إلّا راكباً.

تنبيه[1]

ليس من أقسام «إلّا» التي في نحو[2]: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾[3]، وإنما هذه[4] كلمتان: «إنْ» الشرطية، و «لا»[5] النافية.

ومن العجب أنّ ابن مالك - على إمامته[6] - ذكرها في شرح التسهيل من أقسام «إلّا».

---

(١) هذا التنبيه الذي أثبتَهُ هنا المصنف، وختم به حديثه عن «إلّا» تبع فيه المراديّ، وانظر الجنى الداني: ٥٢١.

(٢) الآية: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾. سورة التوبه: ٤٠/٩.

(٣) نبّه المصنّف على هذا في بحث «إنْ» مكسورة الهمزة خفيفة النون، قال: «وقد بلغني أنّ بعض من يَدَّعي الفضل سأل في ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ الأنفال ٧٣/٨، فقال: ماهذا الاستثناء؟ أمتصل أم منقطع؟».

(٤) أي «إلّا» التي في الآية.

(٥) أُدغمت النون في اللام لمكان التقارب، فاشتبهت بها لفظاً، الدماميني/١٥٩.

(٦) قال الدماميني ١٥٩: «التي نشأ عنها تصنيف الكتب التي هي مادة المصنف في تأليفه ولاسيما كتابه الذي نحن بصدده». وفي هذا غمز من ابن هشام، ودَرَج الدماميني على ذلك في تعليقاته على ابن هشام، والدماميني يُجِلُّ ابن مالك غاية الإجلال، وينزله في المكانة التي تليق به دائماً.
قال الدماميني أيضاً، ١٥٩: «وأنا أظن أني وقفت في شرح التسهيل على مايدفع هذه البشاعة التي باح بها المصنف، ولكن لم أستحضر ذلك الآن، وليس هذا الشرح بيدي في هذه البلاد».
وقال الشمني ١٥٩: «لم يقل ابن مالك: وأقسام (إلّا)، ولاقال: (إلّا) على أقسام، وذكر من تلك الأقسام ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ وإنما قال عند الكلام على تعريف المستثنى: بأنه المُخْرَج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بإلا أو معناها، وقوله: بإلا تعلق بالمخرج، واحترزت بذلك من (إلّا) التي =

. . . .

= بمعنى غير، والتي بمعنى غير والتي بمعنى الواو على مذهب الأخفش، والتي بمعنى (إنْ لم) كقوله: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ على مذهب الأصمعي وابن جني».

وعن الدردير: «لاعجب أصلاً؛ إذ ابن مالك لم يقل ذلك، وإنما كلامه يوهمه». الدسوقي: ١/٧٨ - ٧٩. وفي الأمير: ١/٦٩، وليس ما في شرح التسهيل نصاً في ذلك، نعم هو يوهمه..

وقلت: ورجعت إلى مخطوطه شرح التسهيل التي في دار الكتب تحت رقم/٤٢٧٥٥ ص/١١٠، سطر ٢٦، فوجدت قوله: «واحترزت بقولي من (إلّا) بمعنى غير كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ والتي بمعنى الواو كقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ سورة البقرة ٢/١٥٠، أي ولا الذين ظلموا قاله الأخفش، والتي بمعنى و (إنْ لم) كقوله تعالى: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ﴾. ونَصُّهُ هنا صريح في أنه لم يجعل (إلّا) في الآية من باب الاستثناء، وما يؤيد هذا ويُقَوِّيه ماجاء عند ابن مالك في شرح الكافية الشافية: ٧٠، وهو قوله: «.. ولاحاجة إلى الاحتراز من (إلا) التي أصلها (إنْ لا) كقوله تعالى: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾، ولا من (إلّا) التي تؤول بمعنى غير كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾؛ لأن السابق إلى ذهن السامع عند ذكر (إلّا) معنى الاستثناء، فأغنى ذلك عن الاحتراز..».

ولو أن ابن هشام ـ رحمه الله ـ اطلع على نص ابن مالك هذا لألغى هذا التنبيه من باب (إلا)، أو على الأقل أسقط منه مايخص ابن مالك، ولكل عالم هفوة، بل هفوات.. رحمة الله عليهم أجمعين، فإنّ جهودهم يكمل بعضها بعضاً.

١٨ ـ أَلّا

أَلّا - بالفتح والتشديد -[١] حرفُ تحضيضٍ مختصٌّ بالجمل الفعلية الخبرية[٢] كسائر أدوات التحضيض[٣]، فأمّا[٤]

---

(١) بفتح الهمزة وتشديد اللام.

(٢) جاء اختصاصه بالجمل الفعلية لأن التحضيض إنما هو طلبٌ لأمرٍ يتجدد، وهذا يتحقق في الجمل الفعلية لا الاسمية.
وفي شرح المفصّل: «حروف التحضيض: وحيث حصل فيها معنى التحضيض وهو الحثُّ على إيجاد الفعل جَرَت مجرى حروف الشرط في اقتضائها الأفعال، فلا يقع بعدها مبتدأ، ولاغيره من الأسماء» ١٤٤/٨.
وخَصَّ ذلك بالجملة الخبرية، واستبعد الطلبية؛ لأنه لايُطْلَبُ إلا مايحصل في الخارج، والإنشاء ليس كذلك؛ لأنه لاخارج له، هذا شيء، ثم أدوات التحضيض تفيد الطلب، وطلبُ الطلبِ مُحال.
كذا في الدماميني: ١٦٠، وعند الدردير. عن الدسوقي: ٧٩/١.

(٣) فإن أدوات التحضيض لطلب الفعل والحضّ عليه، وهذا ظاهر إذا كان الفعل مضارعاً مثل: أَلَا تصلي: أي صَلِّ، أَمّا إذا كان ماضياً فإنها تدخل عليه على معنى اللَّوْم على تركه، ولايكون اللوم على تركه إلا وهو مطلوب، فأشبهت لام الأمر؛ فاختُصَّتْ بالفعل كما اختُصَّت لامُ الأمر به لكونها للطلب. انظر الدماميني: ١٦٠، وإيضاح ابن الحاجب: ٢٣٤/٢.
وفي شرح المفصل، ١٤٤/٨: «و (أَلّا) في معناها مركبة من (أَنْ) و (لا)، ومعناها كلها التحضيض، والحثُّ، إذا وليهن المستقبل كنَّ تحضيضاً، وإذا وليهن الماضي كنّ لوماً وتوبيخاً فيما تركه المخاطب، أو يقدر فيه الترك، نحو قول القائل: أكرمتُ زيداً، فتقول: هَلّا خالداً، كأنك تصرفه إلى إكرام خالد أو تحثه عليه، أو تلومه على ترك إكرامه» وانظر الدماميني: ٣٨٧/٢.

(٤) ذكر الدماميني أنّ المصنّف استشعر نقضاً يَرِدُ على قوله: إنّ جميع أدوات التحضيض مختصّةٌ بالجمل الفعلية، وذلك أنّ «هلّا» في هذه الأدوات، وقد دخلت على الاسمية في البيت الذي ينشده، فأجاب عن ذلك بذكر البيت التالي، والردُّ على هذا الاعتراض.

قوله[١]:

ونُبِّئْتُ ليلى أرسلتْ بشفاعةٍ إليَّ، فهلّا نفسُ ليلى شفيعُها

(١) وقائل البيت الصِّمّة بن عبد الله القشيري، كذا عند البغدادي، والأصفهاني، والخزانة، وابن عصفور، ونَسَبه العيني إلى قيس بن الملوّح، وقيل: هو لابن الدُّمَيْنَة، وقيل غير ذلك.

وبعده:

أَأَكْرَمُ من ليلى عليَّ فتبتغي به الجاهَ أم كنتُ امرأً لاأُطيعها

وقد أورد البيتين أبو تمام في أول باب النسيب من الحماسة.

وقصّة هذين البيتين أن الصِّمَّة كان يَهْوَى ابنة عم له تُسمَّى رَيّا، فخطبها إلى عمه، فزوّجه على خمسين من الإبل، فجاء إلى أبيه فسأله ذلك، فساق عنها تسعاً وأربعين، فقال: أَكمِلْها، فقال أبوه: هو عمك ومايناظرك بناقة ناقصة، فَسَاق الإبل إلى عَمِّه، فقال إنما هي تسع وأربعون، فذكر له قصته مع أبيه، فقال عمه: والله ماقال هذا إلا استخفافاً بأبنتي، والله لاأَقْبَلُها إلا كُمَّلاً، ولجَّ عمه، ولَجَّ أبوه، فقال الصِّمَّة: والله مارأيت أَلأَمَ منكما، وأنا أَلأَمُ منكما إنْ أقمتُ معكما، ورحل إلى الشام مع بعض بني قُشَيْر، وقد فرض له الخليفة فرضاً، وألحقه بالفرسان، وكان يتشوّق إلى نجد.

الفعل «نُبِّىء» يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، الأول: هو التاء، وقد صار نائب الفاعل، والثاني هو ليلة، والثالث: جملة «أَرْسَلَتْ».

وذكروا أنّ معنى البيت: خُبِّرْتُ أنّ ليلى أرسلتْ إليَّ ذا شفاعة تطلب به جاهاً عندي، ثم قال: هَلّا جعلتْ نَفْسَهَا شفيعَها.

وقوله في البيت الثاني: «أَأَكْرَمُ من ليلى» استفهامُ إنكار وتقريع؛ إذ أنكر استعانتها بالغير، والمعنى: أَأَكْرَمُ من ليلى موجود حتى جاءت تطلب به الجاهَ، أم أنها تعلمُ أَنّي لاأُطيعُها، وكِلا الأمرين غيرُ حاصل.

موضع الشاهد: ذكر السيوطي أنّ النحاة استشهدوا بهذا البيت على تعدي «نبّأ» إلى ثلاثة مفاعيل، واستشهد به ابن هشام على وقوع الجملة الاسمية بعد «هلّا»، وهي: «نفسُ ليلى شفيعُها»، وهو الظاهر، وقد تأوّل العلماء هذا على أنّ «نفسُ» فاعل بفعل محذوف، ويكون «شفيعها» خبر مبتدأ محذوف: هي شفيعها.

وتأوّله أبو بكر بن طاهر على إضمار «كان» التي فيها ضمير الأمر والشأن، وتكون الجملة الاسمية في موضع نصب خبر «كان».

فالتقدير: فهلّا كان[١] هو، أي الشَّأْنُ[٢]، وقيل: التقدير: فهلا شفعت نفسُ[٣] ليلى؛ لأنّ الإضمار من جنس المذكور[٤] أَقْيَسُ، وشفيعُها على هذا[٥] خبر لمحذوف، أي: هي[٦] شفيعها.

* * *

= وذهب بعض النحويين إلى جواز مجيء الابتداء بعد هذه الحروف مُسْتَدِلاً بهذا البيت، وذكر هذا الأستاذ أبو الحسن الأُبذي شيخ أبي حيان.

وأما الرضي وابن جني فقد حكما بشذوذ هذا البيت؛ لأنه جاء بعد حرف التحضيض جملة اسمية في موضع الجملة الفعلية، قالوا: وهذا عزيز جداً.

والصِّمَّة شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، ولجدّه قُرَّةُ بن هبيرة صحبة بالنبي ﷺ، وذكروا أن الصِّمَّة خرج في غزوة للمسلمين إلى الديلم فمات بطبرستان.

انظر البيت في شرح البغدادي: ٢/١١٩، وشرح السيوطي: ٢٢١، وديوان ابن الدمنية: ٢٠٦ و ٢٦٢ - ٢٦٣، والخزانة: ١/٤٦٣، والعيني: ٣/٤١٦، والحماسة بشرح التبريزي: ٣/١١٢ - ١١٣، وهمع الهوامع: ٤/٣٥٣، ورصف المباني: ٤٠٨، والجنى: ٦١٣، ٥٠٩ عجزه، والأغاني: ١١/ ٣١٤، والرضي: ٢/٣٨٧.

(١) هذا الرأي لابن طاهر وغيره. انظر الجني الداني: ٦١٣، وشرح البغدادي.

وسبق أن ذكر ابن هشام أن ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف، اللهم إلا أن يُقال: حُذِف هنا تبعاً لحذف الفعل فاغتفر ذلك، وكلام ابن هشام مضى في باب «إِنَّ» المكسورة المشددة عند حديثه في البيت:

«ورَجِّ الفتى للخير ماإن رأيته..»، وتعقّبه الدماميني هنا. وقابله بحديثه فيما سبق. ورَدَّ الشمني على الدماميني بقوله: فإن قيل قد قال المصنّف.. أجيب بأنّ ذلك في الحذف استقلالاً لاتبعاً، وهنا الحذف تبع لكان. انظر الأمير: ١/٧٠، والدماميني، والشمني/ ١٦٠.

(٢) أي ضمير الشأن.

(٣) انظر الجنى الداني: ٦١٣، وفيه نص ابن هشام، وقال المرادي بعد عرض الرأيين: والأول أقرب، أي تقدير «كان» الشأنية مضمرة.

(٤) أي وهو شفيعها.

(٥) أي على جعل «نفس» فاعلاً بفعل مُقَدَّر.

(٦) أي نفس ليلى شفيعها.

تنبيـه

ليس من أقسام (أَلّا)، التي في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى[1] مُسْلِمِينَ﴾[2]، بل هذه[3] كلمتان: (أَنْ)[4] الناصبة، و (لا)[5] النافية، أو (أَنْ)[6] المفسِّرَة أو المخففة من الثقيلة[7]، و (لا)

---

(١) هذا النص من الآية، وهو تتمة الآية الثالثة مثبت في م١٣/٢أ، وغير مثبت في بقية النسخ.

(٢) الآية: ﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ إِنِّىٓ أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ كَرِيمٌ * إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ وَإِنَّهُۥ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ * أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَىَّ وَأْتُونِى مُسْلِمِينَ﴾. سورة النمل: ٢٧/٢٩ - ٣١.

(٣) في م٣/٣٣أ: «هي».
العبارة من هنا إلى قوله مفسّرة، مثبت في الجنى الداني: ٥١٠، وعنه أخذ ابن هشام حديثه هنا.

(٤) ذكر أبو حيان في البحر: ٧/٧٢، مايلي: «و (أن) في قوله: أن لاتعلوا قيل في موضع رفع على البدل من كتاب، وقيل: في موضع نصب على معنى بأن لاتعلوا، وعلى هذين التقديرين تكون (أَنْ) ناصبة للفعل.
ونقل عن الزمخشري قوله إنها مفسّرة وسيأتي بعد قليل، ثم قال: وجَوّز أبو البقاء أن يكون التقدير: هو أن لاتعلوا، فيكون خبر مبتدأ محذوف.
والنص عند العكبري: موضعه رفع بدلاً من ﴿كِتَٰبٌ﴾ أي: «هو أن لاتعلوا».
ثم قال: أو في موضع نصب أي أن لاتعلوا، ثم قال: ويجوز أن تكون (أن) بمعنى (أي) فلا موضع لها. انظر التبيان: ٢/١٠٠، ورصف المباني: ٨٥.

(٥) وأن وما دخلت عليه في محل رفع بدل من «كتاب».

(٦) قال الزمخشري: «وأنْ في ﴿أَلَّا تَعْلُوا۟﴾ مفسرة أيضاً، أي لاتعلوا لاتتكبروا كما يفعل الملوك» الكشاف: ٢/٤٥.
ونقل هذا النص أبو حيان في البحر ثم قال: «فعلى هذا تكون «لا» في «لاتعلوا» للنهي: وهو حسن لمشاكلة عطف الأمر عليه».

(٧) قوله: «المخففة من الثقيلة» سقط من النسخ، وأثبته المصحح على هامش م٤/٣٤ب وعلّق مبارك وزميله بأن هذا ساقط من المخطوطتين اللتين رجعا إليهما، وأنهما نقلا ذلك من حاشية الأمير، =

الناهية، ولا موضع لها على هذا[(١)].

وعلى الأول[(٢)] فهي بدل من ﴿كِتَٰبٌ﴾ على أنه بمعنى مكتوب[(٣)]، وعلى أنّ الخبر بمعنى الطلب[(٤)]، بقرينة ﴿وَأْتُونِى﴾، ومثلها[(٥)]، ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ﴾[(٦)]، في قراءة التشديد[(٧)]،

= ووضعاه بين حاصرتين. وانظر حاشية الأمير: ٧٠/١.

وقوله «مخففة من الثقيلة» ليس في الدماميني، ولا الدسوقي، وأثبته الشيخ محمد محيي الدين في ص/٧٤، بين حاصرتين، ثم عَلّق على ذلك بقوله: سقط مابين هذين المعقوفين من النسخة التي عليها شرح الدسوقي.

ووجدت عبارة ابن هشام في الجنى الداني: ٦٥١٠، وعنه أخذ ابن هشام النص ومن ثَمّ فلا داعي للمعقوفين.

(١) أي في حال كونها المفسرة.

(٢) وهو أن تكون ناصبة و «لا» نافية. وهو بدل بعض من كل لأنّ المكتوب ليس ﴿أَلَّا تَعْلُواْ﴾ فقط. ولفظ ﴿كِتَٰبٌ﴾ في الآية/٢٩: ﴿أُلْقِىَ إِلَىَّ كِتَٰبٌ﴾.

(٣) والمعنى: أُلْقي إليَّ مكتوب هو لفظ: أَلّا تعلوا.

(٤) أي جملة «أَلّا تعلوا» جملة خبرية صورة، ولكنها طلبية من حيث المعنى؛ إذ هي بمعنى النهي: لاتعلوا.

(٥) أي مثل «أَلّا» والآيتان: ﴿وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ * أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾. سورة النمل: ٢٧/٢٤ ـ ٢٥.

(٦) لفظ الجلالة «لله» مثبت في م١/٢٥ب، وغير مثبت في بقية النسخ.

(٧) في هذه الآية عِدّة قراءات منها: «أَلاَ يااسْجُدُوا» على التخفيف و «هَلّا يَسْجُدُون» و «هَلّا تسجدون» و«أَلا تسجدون» و«أَلا يسجدون» و «هَلَا يسجدون» و«أَلا هل تسجدون» و«هَلّا تسجدوا» و«هَلّا يَسْجُدُ».

وأما قراءة التشديد التي أثبتها المصنف فهي قراءة الجماعة ماعدا الكسائي وأبا جعفر ورُوَيْساً فإنهم قرؤوا بالتخفيف. =

[1]ولكن (أَنْ) فيها[2] الناصبة لا غير، و(لا) فيها محتملة للنفي، فتكون[3] ﴿أَلَّا﴾ بدلًا من ﴿أَعْمَـٰلَهُمْ﴾، أو خبراً لمحذوف، أي: أعمالهم[4] أَلّا يسجدوا، وللزيادة[5]،

= وتخريج قراءة السبعة بالتشديد على أنّ قوله: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟﴾ في موضع نصب على أن يكون بدلاً من قوله: ﴿ٱلسَّبِيلِ﴾ أَيْ فزيّن لهم الشيطان أَلّا يسجدوا، ومابين المُبدَل منه والبدل معترض، أو في موضع جَرّ على أن يكون بدلاً من ﴿ٱلسَّبِيلِ﴾ أي فصدّهَم عن أن لايسجدوا، وعلى هذا التخريج تكون «لا» زائدة، أي فصدّهم عن أن يسجدوا لله.

ويكون: ﴿فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ﴾ معترضاً بين المبدل منه والبدل.. انظر البحر المحيط: ٦٨/٧، وانظر قراءات الآية في القرطبي: ١٨٦/١٣، ومختصر ابن خالويه: ١٠٩، والإتحاف: ٣٣٦، وإعراب النحاس: ٥١٧/٢، والسبعة: ٤٨٠، والكشف: ١٥٦/٢، والنشر: ٣٣٧/٢، والتيسير: ١٦٧، ومعاني الأخفش: ٤٤٩/٢ وكتابي «معجم القراءات».

(١) وقوله: «ولكن» الواو مثبتة في م١/٢٥ب، وليست مثبتة في بقية النسخ.

(٢) أي في الآية، ونص الدماميني والدسوقي والأمير: «ليس غير»، وصرح الدماميني بأنها في بعض النسخ «لاغير». قلت: هي كذلك في المخطوطات، وفي م٤ أثبت مصحح النسخة «ليس» وأمامها صاد صغيرة فوق قول المصنف «لاغير».

وفي طبعة مبارك: «ليس غير» ١٠٣/١ ولم يُشَر إلى الخلاف. ومثلها طبعة الشيخ محمد محيي الدين/٧٤.

وقال الدماميني/ ١٦٠: «وسيصرح المصنف في حرف الغين المعجمة بأن التعبير بذلك (لاغير) لحن، وستمر بك مواضع وقعت له من هذا النمط الذي ادّعى أنه لحن، وننبه على كلٍ في محله إن شاء الله تعالى». **قلت**: انظر باب «غير» فيما يأتي.

(٣) أي ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟﴾ تكون في محل نصب. انظر رصف المباني: ٨٤.

(٤) هذا لأبي البقاء العكبري ففي التبيان، ١٠٠٧: «وموضع الكلام نصبٌ بدلاً من ﴿أَعْمَـٰلَهُمْ﴾، أورفع على تقدير: هي أَلّا يسجدوا». ونقل هذا الدماميني عن العكبري: ١٦٠.

(٥) أي وتكون محتملة للزيادة، وعند العكبري/ ١٠٠٧: «زائدة، وموضعه نصب بـ ﴿يَهْتَدُونَ﴾ أي لايهتدون لأن يسجدوا، أو جر على إرادة الجار، ويجوز ان يكون بدلاً من ﴿ٱلسَّبِيلِ﴾ أي وصَدَّهم عن أن يسجدوا».

فتكون «أَلّا» مخفوضةً بدلًا من ﴿ٱلسَّبِيلِ﴾، أو مختلفاً[1] فيها: أمخفوضةٌ[2] هي أم منصوبةٌ، وذلك على أنّ الأصل «لئلا»، واللام متعلقة بـ ﴿يَهْتَدُونَ﴾[3].

* * *

(١) في م١/٢٥ب، وم٢/١٣أ: «مختلفٌ» وهي كذلك عند الدماميني: ١٦٠، بالرفع، وفي بقية المخطوطات، والحواشي بالنصب كما أثبتُّه.

(٢) في م٢م١٣أ، بزيادة «أَيْ» على النص.

ويجوز في «مخفوضة» ومابعدها الوجهان: الرفع والجر، أما الرفع فعلى أنها محكية بالقول المبني للمفعول، وأما الجر فعلى أنها بدل من المجرور بفي، وهو الضمير في قوله: فيها. انظر الدماميني: ١٦٠.

(٣) أي فهم لايهتدون للسجود لله، أو على أن الأصل «لئلا» واللام متعلقةٌ بـ «زين»، أو بـ «صَدّ»، ويجوز أن يكون الأصل مخافة أن يسجدوا، و «لا» زائدة، والمحل نصب ليس إِلّا. انظر الدماميني، والشمني: ١٦١.

وترك ابن هشام في باب «أَلّا» مسألة واحدة، وهي أنها قد تُبْدَلُ همزتها هاءً فيقال: هَلّا تقومَ، وهَلّا تقعدَ. ولاتنعكس القضية فنقول: إن الهمزة بدل الهاء لأن بدل الهاء من الهمزة أكثر من بدل الهمزة من الهاء.. وهذا للمالقي في الرصف: ٨٤، وقد أخذه عنه المرادي في الجنى الداني: ٥٠٩، ونَسَبه إلى بعضهم.

١٩ - إلى

إلى: حَرْفُ جَرٍّ، له ثمانيةُ[(١)] معانٍ.

أَحَدُها: - انتهاءُ الغاية[(٢)] الزمانيّة، نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾[(٣)]، والمكانِيّة[(٤)] نحو: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾، وإذا دلّت قرينةٌ على دخول ما بعدها[(٥)] نحو: «قرأت القرآن من أوله إلى آخره»[(٦)]، أو خروجه[(٧)]، نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾،

---

(١) انتهاء الغاية الزمانية والمكانية، والمعيّة، والتّبيين، ومرادفة اللام، وموافقه في، والابتداء، وموافقة عند، والتوكيد.
ولم يذكر المالقي في رصف المباني (٨٠) غير معنيين: أن تكون للغاية في الأسماء، وأن تكون بمعنى (في)، وقال: إذا دخل مابعدها فيما قبلها كانت بمعنى (مع)، وذكر الهروي في الأزهيّة ثلاثة معانٍ: بمعنى مع، ومكان في، ومكان الباء، انظر: ٢٨٢.

(٢) في همع الهوامع، ٤/١٥٤: «لانتهاء الغاية مطلقاً أي زماناً ومكاناً». وعند الدسوقي: ١/٧٩، هذا هو الغالب فيها. وعند سيبويه: ٢/٣١٠، وأمّا (إلى) فمنتهى لابتداء الغاية. وانظر المقتضب: ٤/ ١٣٩، والرضي: ٢/٣٢٤.

(٣) الآية: ﴿.. وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾. سورة البقرة: ٢/١٨٧.

(٤) عند الدماميني، ١٦١: «وغير الزمانية والمكانية نحو: أعطيتُه من درهم إلى أَلْفٍ» والآية: ﴿سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَـٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَـٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾. سورة الإسراء: ١٧/١.

(٥) أي مابعدها فيما قبلها.

(٦) القرينةُ في هذا المثال العُرْفُ، فإنه يَدُلُّ على استعمال هذا اللفظ في معنى الشمول. اهـ (الدسوقي).
وعند الدماميني، ١٦٩: «لأن الكلام مَسُوقٌ لحفظ القرآن كله؛ وذلك مُنافٍ لخروج الغاية».

(٧) القرينة في آية الصيام معلومة من الشرع، وهي أنه تقرّر في الشرع أنّ الصوم ينتهي إلى آخر جزء من =

ونحو[(١)]: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[(٢)] عُمِل بها[(٣)]، وإلا[(٤)] فقيل: يدخل إنْ كان من الجنس[(٥)]، وقيل: مطلقاً[(٦)]، وقيل: لا يدخل مطلقاً[(٧)]، وهو الصحيح؛ لأنَّ

= النهار، وبمجرد دخول أول الليل فلا صيام. الدسوقي: ١/٨٠، وفي حاشية الأمير: ١/٧٠، القرينة هنا من الشرع أنّ الصِّيامَ لايكون ليلاً.

(١) الآيــة: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾. سورة البقرة: ١/٢٨٠.

(٢) القرينة هنا معنوية؛ لأنه لو دخلت المَيْسَرَة لكان عليه أن ينتظر عُسْراً ويُسْراً فيضيع الدَّين حينئذٍ. ويُقال: إنّ القرينة هنا تعليقُ الإنظار أولاً على العُسْرَة وحينئذٍ فينتفي بانتفائها. انظر الدسوقي/ ١/٨٠، والأمير/ ١/٧٠.

وفي الدماميني: ١/١٦١، لأنّ الإِعْسَارَ عِلّةُ الإنظار، وبوجود الميْسَرَة تزول العِلّة، ولو دخلت المَيْسَرَة فيه لكان مُنْظِراً في حال العُسْرِ واليُسْرِ.

(٣) في الدماميني: «عُمِل عليها». و «بها» أي بالقرينة، وعند الرضي: والأكثر عدم دخول حَدَّيْ الابتداء والانتهاء في المحدود، فإذا قلت: اشتريت من هذا الموضع إلى ذلك الموضع، فالموضعان لايَدْخُلان ظاهراً في الشِّرَى، ويجوز دخولهما مع القرينة. انظر شرح الكافية: ٢/٣٢٤.

(٤) وإذا لم تَدُل القرينة على دخول أو خروج، أو إذا لم تكن هناك قرينة.

(٥) في الجنى الداني/ ٣٨٥: وفي دخول مابعدها في حكم ماقبلها أقوال، ثالثها: إنْ كان من جنس الأول دَخَل وإلّا فلا، وهذا الخلاف عند عدم القرينة، والصحيح أنه لايدخل، وهو قول أكثر المحققين. وقوله: «من الجنس»، أي: من جنس ماقبلها: سرتُ في النهار إلى وقت العصر، ووقت العصر من النهار، أي يدخل مابعد «إلى» في ماقبلها.

(٦) في طبعة مبارك وزميله، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: «يدخل مطلقاً». أي إنْ كان من الجنس أَوْلاَ، كما لو قلت: سِرْتُ في النهار إلى الليل.

(٧) أي سواء كان من الجنس أَوْ لَا.

الأكثر مع القرينة عدم[1] الدخول؛ فيجب الحمل عليه عند التردد[2].

والثاني: المَعِيَّة[3]، وذلك إذا ضممتَ شيئاً إلى آخر[4]، وبه قال الكوفيّون[5]، وجماعة من البصريين في: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[6][7]،

---

(١) في الأمير/ ١/٧٠، أي إن قرائن عدم الدخول أكثر. ونص ابن هشام في الجنى: ٣٨٥.

(٢) أي عند الاحتمال وهو فَقْدُ القرينة، فيجب الحمل عليه إلحاقاً للفرد بالأعم الأغلب. انظر الدسوقي، والدماميني.

(٣) مايفهم من كلام ابن جني في الخصائص: ٣/٢٦٣، والعكبري في التبيان: ٢٦٤، أنّ (إلى) لاتأتي بمعنى «مع». وقال الرضي: «كونه بمعنى مع قليل». ٢/٤٢٣. وأهمله بعضهم كما في شرح اللُّمَع: ١/١٦٤.

(٤) سواء كان من جِنْسِهِ أو لم يكن كذلك.
وفي الهمع: ٤/١٥٤: «وذلك إذا ضممتَ شيئاً إلى آخر في الحكم به أو عليه».
وفي رصف المباني، ٨٣: «واعلم أنّ إلى إذا دخل مابعدها فيما قبلها كانت بمعنى «مع» كقولك: اجتمع مالُك إلى زيد، أي مع زيد، وعليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ النساء ٤/٢.

(٥) كذا في همع الهوامع: ٤/١٥٤، وفي الجنى، ٣٨٦: وكَوْنُ (إلى) بمعنى (مع) حكاه ابن عصفور عن الكوفيين، وحكاه ابن هشام عنهم، وعن كثير من البصريين.
وعند الرُّمَّاني في معاني الحروف: ١١٥، بعض النحويين، وانظر اللسان (إلى).

(٦) الآية: ﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَٱشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾. سورة آل عمران: ٣/٥٢، وانظر الصف: ٦١/١٤.

(٧) قال ابن جني: «.. ومنه قولُ المفسّرين في قول الله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾. أي مع الله، ليس أنّ (إلى) في اللغة بمعنى (مع)، ألا تراكَ تقول: سرتُ إلى زيدٍ، وأنت تريد: سِرْتُ مع زيد، هذا لا يُعْرَفُ في كلامهم، وإنما جاء هذا التفسير في هذا الموضع لأنّ النبيَّ إذا كان له أنصار فقد انضموا في نصرته إلى الله، فكأنه قال: من أنصاري منضمين إلى الله كما تقول: زيد إلى خير وإلى دَعَةٍ وسِتْرٍ، أي آوٍ إلى هذه الأشياء، ومُنْضمٌّ إليها، فإذا انضمّ إلى الله فهو معه لامحالة، فعلى هذا فَسَّرَ المفسّرون هذا الموضع».

وقولهم[١]: «الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إِبِل»، والذَّوْدُ: من الثلاث إلى العَشْر[٢]، [٣][والمعنى: إذا جُمِع القليل إلى مثله صار كثيراً]، ولا يجوز «إلى زيد مالٌ»، تريد: مع زيدٍ مالٌ[٤].

= الخصائص: ٢٦٣/٣، وانظر البحر المحيط: ٤٧١/٢، وفي الجنى الداني، ٣٨٦: «قال الفرّاء: قال المفسّرون: أي مع الله، وهو وجه حَسَن»، وانظر أمالي الشجري: ٢٦٨/٢، ومعاني الأخفش: ٤٦/١، وفي تبيان العكبري، ٢٦٤/١: «وقيل هي بمعنى (مع)، وليس بشيء؛ فإنّ (إلى) لاتصلح أن تكون بمعنى (مع)، ولاقياس يَعْضُدُه».

(١) أي قول العرب: وفي الصحاح: «في المثل: الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إِبِلٌ» قولهم: (إلى) بمعنى (مع) أي إذا جمعتَ القليل مع القليل صار كثيراً» وقال قبل هذا: الذَّوْدُ من الإبل مابين الثلاث إلى العشر، وهي مؤنثة، ولاواحد له من لفظه. وانظر هذا في اللسان، والمقاييس، والمصباح.
وفي مجمع الأمثال: ٢٧٧/١، نقل معنى الذَّوْد وعدته عن ابن الأعرابي، ثم قال: يُضْرَبُ في اجتماع القليل إلى القليل حتى يؤدي إلى الكثير.

(٢) سقط من ٣٣/٣ب قوله: والذَّوْد.. وفي طبعة مبارك، والأمير، والشيخ محمد: «من ثلاثة إلى عشرة».

(٣) مابين المعقوفين زيادة في شرح المثل مثبتة في م١٣/٢ب وم٣٥/٤أ، وليست في النسختين الأخريين، ولا المطبوع.

(٤) عند الدماميني: ١٦٢، لأنه لم يقع ضمّ أحدهما إلى الآخر باعتبار معنى يتعلّق بهما.
وعبارة المرادي عن الفرّاء: «فإن لم يكن ضَمٌّ لم تكن (إلى) كـ (مع)، فلا يُقال في «مع فلانٍ مالٌ كثير: إلى فلانٍ مال كثير». انظر: ٣٨٦.
وفي حاشية الأمير: ٧٠/١ قوله: «ولايجوز إلى زيد إلخ مما صَرّح به أصحاب هذا المذهب؛ لأنهم اشترطوا الجمع في معنىً عُلِّق بالشيئين كالنصر في الحواريين مع الله، وليس ثمّ مايجمع المال وزيداً، وخُرّجت (إلى) على الانتهاء في الضم».
وقال الدماميني: ١٦٢: والتحقيق أنها في هذا الوجه أيضاً بمعنى الانتهاء، أي من يضيف نصرته إياي إلى نصرة الله، والذَّوْدُ مضافة إلى الذَّوْدِ..».

والثالث: التبيين[١]، وهي المبيِّنة لفاعليَّةِ[٢] مجرورها بعدما يفيد حُبّاً أو بغضاً[٣] من فعل تعجُّب، أو اسم تفضيل[٤] نحو: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾[٥].

والرابع: مرادفه اللام[٦] نحو: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾[٧][٨]، وقيل: لانتهاء

---

(١) قاله ابن مالك في التسهيل: ١٤٥، وفي همع الهوامع، ١٥٤/٤: «وفي شرح التسهيل له: وهي المبيّنة لفاعلية مجرورها بعد مايفيد حُبّاً أو بغضاً من فعل تعجب و اسم تفضيل نحو: رَبِّ السِّجن أَحَبُّ إلي».

ومن هذا ترى أن ابن هشام أخذ نَصَّ ابن مالك في المسألة، وماكان يضير ابن هشام لو أنه عزا هذا النص إلى صاحبه؟!.

ونقل المرادي النص عن ابن مالك في الجنى الداني: ٣٨٦، وعزاه إلى صاحبه، وأخذ الأشموني نص ابن مالك عن مغني اللبيب وأثبته: ٤٦٢/١، ولم يعزه لصاحبه أيضاً، وتلك عادته في النقل عن ابن هشام.. رحمهم الله جميعاً.

(٢) أي كونه فاعلاً بحسب المعنى.

(٣) مثل: ما أَحَبَّ زيداً إليَّ وما أَبْغَضَ عمراً إليَّ. قال الدماميني: فقد بَيَّنَتْ (إلى) في ذلك أنّ المجرور بها فاعل للحب والبغض المدلول عليهما بفعل التعجب. انظر: ١٦٢.

(٤) كما هو الحال في الآية التالية في «أَحَبُّ».

(٥) الآية: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُن مِّنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ سورة يوسف: ٣٣/١٢.

قال الدماميني: «فَعُرِفَ بإلى أنّ مجرورها – وهو المتكلم المراد به يوسف عليه الصلاة والسلام – هو الفاعل، يعني للحدث الذي دَلَّ عليه: أَحَبُّ». انظر: ١٦٢.

(٦) وهذا لأبن مالك أيضاً. وفي الهمع، ١٥٤/٤: «وبمعنى اللام».

وفي التسهيل، ١٥٤: «ولموافقة اللام، ومثله في الجنى الداني: ٣٨٧، قال المرادي: ومَثَّله ابن مالك بقوله: «والأمر إليكِ».

ونص ابن هشام مأخوذ من الجنى للمرادي، فانظر النص في الموضعين، وقارن بينهما.

(٧) الآية: ﴿قَالُواْ نَحْنُ أُوْلُواْ قُوَّةٍ وَأُوْلُواْ بَأْسٍ شَدِيدٍ وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ فَٱنظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾. سورة النمل: ٣٣/٢٧.

(٨) أي: والأمر لك؛ لأن الأمر إنما يتعدى باللام. كذا عند الدسوقي: ٨٠/١، وغيره.

الغاية[١]، أي مُنْتَهٍ إليكَ.

ويقولون: «أَحْمَدُ إليكَ اللهَ سبحانه»[٢]، أي: أُنْهي حَمْدَه إليك.

والخامس: موافقة (في)[٣]، ذكره جماعة في قوله[٤]:

فلا تَتْرُكَنّي بالوعيدِ كأنّني إلى الناسِ مَطْليٌّ بهِ القارُ أَجْرَبُ

---

(١) أي هي في الآية على بابها. وانظر كلام ابن هشام هنا في الجنى الداني: ٣٨٧، وهمع الهوامع: ٤/١٥٤. وعند الدماميني: ١٦٢، وقَدَّرَه بعضهم: موكول إليكِ، ويحتمل أن يقدَّر: «راجع» أي قد عَرَضْنا ما عندنا من الرأي في المحاربة والأمر راجع إليكِ.

(٢) قال الدماميني وغيره: وقد يُتَوَهَّمُ أَنْ (إلى) في هذا المثال بمعنى اللام، وإنما هو على التضمين، أي: أُنْهي حَمْدَه إليك.

وفي اللسان: قال الخليل: معنى قولهم في الكتب: أحمد إليك الله، أي أحمد معك الله، وفي كتابه عليه السلام: أمّا بعد، فإني أحمد إليك الله، أي أحمده معك، فأقام (إلى) مقام (مع) وقيل: معناه: أحمد إليك نعمة الله عز وجل بتحديثك إياها.

وذكر الأزهري أن معناها: أحمد معك الله.

وفي التاج: أحمد إليك الله، أي: أشكره، وفي التهذيب: أي أحمد معك الله، قلت: هو قول الخليل.

وقال غيره: أشكر إليك نعمه وأحدثك بها.

وذكر ابن منظور عن النضر بن شميل أنها بمعنى «مع» في هذا القول، أي أحمد معك.

ومما سبق ترى أنّ المتقدمين حملوها على معنى «مع»، وحملها ابن مالك وابن هشام من بعده على معنى (إلى) بتقدير فعل مناسب وهو: أَنْهَى، وهو يتعدّى بإلى.

قال الدماميني: والتعبير في الأول بمرادفة اللام، وهنا بموافقة «في» من باب التفنُّن في العبارة.

(٣) وهذا لابن مالك كما في الهمع: ٤/١٥٤، وفي الجنى: ٣٨٧، ذكر هذا القتبيّ وابن مالك.

وذكره المالقي في الرصف: ٨٣، فقال: «وذلك موقوف على السماع لقلته»

وانظر الأزهيّة: ٢٨٣، وأمالي الشجري: ٢/٢٦٨.

(٤) البيت من قصيدة للنابغة الذبياني اعتذر بها إلى النعمان بن المنذر، ومطلعها:

أتاني - أبيتَ اللعْنَ - أنك لُمْتَني وتلك التي أَهْتَمُّ منها وأَنْصَبُ

الوعيد: التهديد، القار: القطران، وهو مما يُدْهن به الإبل، وكذلك يدهن به الأجرب. =

قال ابن مالك : ويُمْكِنُ[١] أن يكون منه : ﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[٢]،

= وقوله: أَجْرَبُ: يصح حمله على الناس وعلى الإبل. و «إلى» متعلقة بـ «مطليّ»، وهو خبر «كأنّ». والقار: نائب فاعل لمطليّ.

والمعنى: لاتجعلني بسبب الوعيد مشبهاً للأجرب المطليّ بالقار.

وقال السيوطي: كأنني في الناس جمل أجرب جُعِل عليه القار.

والشاهد في البيت عند ابن هشام أن «إلى» بمعنى «في».

ورَدَّ هذا ابن عصفور من قبل ابن هشام في كتاب الضرائر بعد أن أورد أبياتاً وقع فيها بعض حروف الجر موقع بعضها، فأهل الكوفة يحملونها على مايعطيه الظاهر من وضع الحرف موضع غيره، وأهل البصرة يقون الحرف على معناه الذي عُهِد فيه، إِمّا بتأويل يقبله اللفظ، أو بأن يجعلوا العامل مُضمَّناً معنى مايعمل في ذلك الحرف إن أمكن، ويَرَوْنَ أنّ التصرُّف في الأفعال بالتضمين أَوْلَى من التصرُّف في الحروف بجعل بعضها موضع بعض..، وذكر أنّ «مطليّ» عُومِل معاملة مُبَغّض.

وذكر أبو حيان أنها في البيت لانتهاء الغاية، وحديثه هذا في شرح التسهيل. وفي الارتشاف بمعنى «في».

انظر البيت في الخزانة : ١٣٧/٤، وشرح البغدادي: ١٣٢/٢، وهمع الهوامع: ١٥٤/٤، وشرح الأشموني: ٤٦٢/١، وشرح السيوطي: ٢٢٣/١، والديوان: ٧٨، والأزهية: ٢٨٣، والرضي: ٣٢٤/٢، وأمالي الشجري: ٢٦٨/٢، والجنى الداني: ٢٨٧، ورصف المباني: ٨٣، والضرائر ص/٢٣٥، وانظر الارتشاف/١٧٣٢، ٢٤٤١.

(١) النص في الجنى الداني: ٣٨٧، وهمع الهوامع: ١٥٤/٤.

قال الدماميني: «قال (ويمكن) ولم يجزم بذلك لاحتمال أن يكون قوله: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾، ضُمِّنَ معنى «لَيَضُمَّنّكم» فَعُدِّي لأجل ذلك بـ (إلى)، وتكون (إلى) متعلقة بمحذوف أي ليجمعنّكم مضمومين إلى يوم القيامة». ١٦٢.

وانظر حاشية الأمير: ٧٠/١.

(٢) أي مما جاءت فيه «إلى» بمعنى «في». والآية: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۖ قُل لِّلَّهِۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾. سورة الأنعام: ١٢/٦.

=

وتأوّل بعضُهم[1] البيتَ على تعَلُّقِ «إلى» بمحذوف، أي مطليٌّ بالقار مضافاً إلى الناس، فحذفَ، وقَلَبَ[2] الكلام.

وقال ابن عصفور[3]: هو على تضمين «مَطْلِيّ» معنى «مُبَغَّض»[4]، قال: ولو صَحَّ مجيء «إلى» بمعنى «في» لجاز: «زيد إلى الكوفة»[5].

= وذكر أبو حيان في البحر: ٨٢/٤، أنّ الظاهر أن (إلى) للغاية، والمعنى ليحشرنّكم منتهين إلى يوم القيامة، قال وقد تكون (إلى) هنا بمعنى اللام، أي ليوم القيامة، ثم قال: وأَبْعَدَ من زعم أنّ (إلى) بمعنى (في) أي في يوم القيامة. وأبو حيّان هنا يُعرِّض بابن مالك.
وعبارة الأمير في: ٧٠/١، ولعل الأَوْلَى أنها بمعنى اللام أي لجزائه.

(١) هذا الكلام لأحد شيوخ أبي حيان ذكره في شرح التسهيل، ونقله عنه البغدادي في شرح الشواهد: ١٢٤/٢، قال: «وقال أبو حيان في شرح التسهيل: قال بعض شيوخنا: هي لانتهاء الغاية، كأنه قال: إنني أُشبِه الجمل المطليّ، إذا أخذت مضافاً إلى الناس، ولأشبه في غير تلك الحالة، فإلى مُتَعَلِّقة بمضاف، وحُذِف لدلالة الكلام عليه.. ويكون المضاف المحذوف منصوباً على الحال..». وانظر مثل هذا في الجنى: ٣٨٨.

(٢) أي حذف الشاعرُ، وهو النابغة الذبياني. وقلب الكلام لأنه كان: «مطليّ بالقار»، فقلت: وبالغ حتى جعل نفسه الذي يُطلى به ويُتَدَاوى به كما يُفْعَل بالقار.

(٣) قوله هذا في كتاب «الضرائر» ص/٢٣٨، ونقله البغدادي في شرح الشواهد: ١٢٣/٢، وانظر الجنى الداني: ٣٨٨، وقوله: «هو»، أي: في البيت.

(٤) في طبعة مبارك وزميله «مُبْغَض» على التخفيف وكذلك في المخطوطات، ماعدا: م٣٥/٤أ، فهو على التضعيف «مُبَغّض»، ومثله في الجنى الداني: ٣٨٨ بالتضعيف، وكذا طبعة الشيخ محمد محيي الدين، وكذلك عند الرضي: ٣٢٤/٢: «والوجه أنها بمعناها لأن معنى مطلي به القار أَجْرَبُ: مُكَرّه مُبَغّض، والتكريه يُعَدّى بإلى.. ونقل الشمني نص الرضي: ١٦٣/١.

(٥) أي: زيد في الكوفة، ولم تقل العرب هذا.

والسادس: **الابتداء**[١]، كقوله[٢]:

تقول وقد عاليتُ بالكُوْرِ فوقها   أَيُسْقَى فلا يَرْوَى إليَّ ابنُ أَحْمَرَا

أي: مني[٣].

---

(١) في م١/٢٦أ: «الابتداء بها». وفي م٤/٣٥أ: «كقول الشاعر».
وعبارة الهمع، ٤/١٥٥: «بمعنى مِن». وفي الجنى، ٣٨٨: «موافقة مِن»، أي: ابتداء الغاية.

(٢) البيت لابن أحمر، وهو من قصيدة بلغت ثلاثين بيتاً قالها ابن أحمر، حين هرب من يزيد بن معاوية، وكان بلغه أنه هجاه، فلما طلبه فَرّ.
وروايته في شعره: «يُسَقّى»، وهو غير الصواب، وعند عبد العال في الهمع: «يروي»، بالياء، وهو خطأ.
تقول: أي الناقة، أي لسان حالها يقول. الكُور: الرحل، عاليت: أعليت، السَّقْي: بمعنى الركوب مجازاً، ورَوِي يَرْوَى: إذا زال عطشه، ويتعدّى بِمن، أي فلا يَرْوَى مني.
أي: تقول هذه الناقة وقد وضعتُ الرحل عليها: إنّ ابن أحمر لايروَى مني من سفر، ولايَعْدِلُ عني إلى غيري إنما يركبني دون إبِله.فهي تشكو من هذا الشاعر.
والشاهد في البيت أن (إلى) بمعنى (من) فهي لابتداء الغاية: فلا يروى إليّ أي فلا يروَى مني.
وابن أحمر بن فَرّاص الباهلي، كان صحيح الكلام، كثير الغريب، وله أشعار كثيرة وكان أعور، وذلك أنه رماه رجل فذهبت عينه، وعُمِّر تسعين سنة، وتقدّم شعراء زمانه.
وانظر البيت في شرح البغدادي: ١٢٩/٢، وشرح السيوطي: ٢٢٥/١، وهمع الهوامع: ١٥٥/٤، والصبّان: ٢١٤/٢، والجنى الداني: ٣٨٨، وشعر ابن أحمر: ٨٤، وشرح الأشموني: ٤٦٢/١، والارتشاف/١٧٣١، والبحر المحيط ٤١/١، والدر المصون ٩٩/١.

(٣) في الجنى الداني/٣٨٩ «أي مني، هذا قول الكوفيين والقتبي وتبعهم ابن مالك، وخَرّج على التضمين أي فلا يأتي إليّ الرّوَاء.

والسابع: موافقة «عند»، كقوله[١]:

أم لا سبيلَ إلى الشبابِ وذِكْرُهُ   أَشْهَى إليَّ من الرَّحيقِ السَّلْسَلِ[٢]

والثامن: التوكيد، وهي الزائدة[٣]، أثبت ذلك الفَرّاء، مُسْتَدِلاً بقراءة بعضهم:

---

(١) قائل البيت أبو كبير الهذلي، والبيت من قصيدة مطلعها:

أزهيرَ هل عن شيبةٍ من مَعْدِلِ   أم لاسبيل إلى الشباب الأول

أم لاسبيل إلى الشباب وذكره   ... ...

أم: للإضراب عما قبلها، والشباب: كمال القوة من العشرين إلى الأربعين، والشباب في البيت الذي قبله أريد به الصغر. والرحيق: الخمر، والسلسل: السهل الدخول في الحلق، أو العذب.

والشاهد في البيت أنّ «إلى» فيه بمعنى «عند».

وخُرِّج البيت على التضمين بمعنى: أقرب إليَّ اشتهاءً. وقال الدماميني: «وهنا سؤالان: أحدهما: أنّ معنى: (أشهى إليَّ): أَحَبُّ إليّ، وقد عُرِف أنّ (إلى) المتعلقة بما يفهم حباً أو بغضاً من فعل تعجب أو اسم تفضيل معناها التبيين؛ فعلى هذا هي في البيت على بابها مبنّية لفاعلية مجرورها، وليست قسماً آخر، ولايحضرني جواب عنه.

والثاني: أنّ جعل (إلى) بمعنى (عند) يفضي إلى كونها اسماً، وجوابه أنّ هذا الإطلاق مجازي؛ لأنّ بين عند وإلى إذا أُريد بها معنى الحضور تعلّقاً باعتبار الدلالة على أصل المعنى..، فلما كان بينهما هذا المعنى قيل إنّ (إلى) بمعنى (عند) عن طريق التجوّز».

انظر الدماميني: ١٦٣.

وأبو كبير الهذلي هو عامر بن حُلَيْس، وهو شاعر صحابي اشتهر بكنيته، وهو أحد سعد بن هذيل.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ١٣٦/٢، وشرح السيوطي: ٢٢٦/١، والخزانة: ١٦٦/٤، والعيني: ٥٤/٣، والصبان: ٢١٤/٢، والأشموني: ٤٦٢/١، والجنى الداني: ٣٨٩، وديوان الهذليين: ٨٩/٢، الارتشاف/١٧٣١، شرح الكافية الشافية/٨٠١.

(٢) في الهمع: ١٥٥/٤: «أي أشهى عندي، كذا مَثّل ابن مالك وابن هشام في المغني، ونازعه الدماميني..» فذكر نص الدماميني السابق وتعقيب الشمني.

وقال المرادي، ٣٨٩: «واعلم أنّ أكثر البصريين لم يثبتوا لها غير معنى انتهاء الغاية، وجميع هذه الشواهد عندهم مُتَأَوَّل».

(٣) أي «إلى» الزائدة. وفي الجنى الداني: ٣٨٩ «وهذا لايقول به الجمهور، وإنما قال به الفرّاء». وكذا =

﴿أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوَىٰ إِلَيْهِمْ﴾[١] بفتح الواو[٢].

وخُرِّجَتْ[٣] على تضمين: «تَهْوَى»[٤]، معنى: «تميل»، أو على أنّ الأصل

= في همع الهوامع: ١٥٤/٤. وفي معاني الفرّاء: ٧٨/٢، لم يصرِّح الفراء بذلك، لكن سياق الكلام عنده يدل على أنه أراد زيادتها، ويأتي نصُّه بعد قليل.

(١) الآية: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِيٓ إِلَيْهِمْ وَٱرْزُقْهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ﴾. سورة إبراهيم: ٣٧/١٤.

القراءات:

- قراءة الجمهور: (تَهْوِي إليهم) أي تُسْرِعُ إليهم، أي تطير نحوهم شوقاً.

- وقرأ مسلمة بن عبد الله: (تُهْوَى)، بضم التاء وفتح الواو مبنياً للمفعول من «أهوى».

- وقرأ عليّ بن أبي طالب وزيد بن عليّ ومحمد بن علي وجعفر بن محمد ومجاهد: (تَهْوَى)، مضارع هَوِي بمعنى «أَحَبَّ».

وانظر هذه القراءات في: البحر المحيط: ٤٣٣/٥، ومعاني الفراء: ٧٨/٢، والمحتسب: ٣٦٤/١، ومختصر ابن خالويه: ٦٩، ومجمع البيان: ٢٢٥/١٣، والتبيان للعكبري: ٧٧١/٢، والقرطبي: ٩/ ٣٧٣، والأشموني: ٤٦٢/١، واللسان (هوى). وكتابي «معجم القراءات».

(٢) قال الفرّاء: «وقوله: «تهوي إليهم»، يقول: اجعل أفئدة من الناس تريدهم، كقولك: يهوي نحوك، أي يريديك، وقرأ بعض القرّاء: تَهْوَى إليهم، بنصب الواو، بمعنى تهواهم، كما يقال: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾. النمل: ٧٢. أي ردفكم، وكما قالوا نقدتُ لها مئة، أي نقدتها».

انظر معاني الفراء: ٧٨/٢، ونص الفرّاء في اللسان (هوى).

(٣) هذا النص من قوله: خُرِّجت إلى آخر الحديث عن «إلى» هو للمرادي، وهو في الجنى الداني: ٣٨٩ ـ ٣٩٠، ولم يعزه ابن هشام إلى صاحبه، بل غير فيه وبَدّل وقَدَّم وأَخّر، فانظر ذلك حيث هو وقارنه بما هنا عند المصنف، وماكان أغنى ابن هشام عن صنيعه هذا. وانظر النص في همع الهوامع أيضاً: ١٥٦/٤.

هذا وقد نقل الأشموني نص ابن هشام في شرحه: ٤٦٢/١.

(٤) فَعَدّى «تهوى» بإلى كما يُعَدّى «تميل» بها.

«تهوِي» بالكسر، فقُلِبَت الكسرةُ[١] فتحةً، والياءُ ألفاً[٢]، كما يُقال في رَضِيَ: رَضَا، وفي ناصِيَة: ناصَاة[٣] قاله ابن مالك، وفيه نظر[٤]؛ لأَنّ شرطَ هذه اللغةِ تَحَرُّكُ الياء في الأصل[٥][٦].

* * *

(١) الكسرة التي على الواو.

(٢) لتطرُّف الياء وانفتاح ماقبلها.

(٣) قال المرادي في الجنى، ٣٩٠: «وهي لغة طائية».

وفي اللسان، قال ابن سِيده: «الناصية والناصاة لغة طيئية، قُصَاص الشعر في مُقَدَّم الرأس..»، وليس لها نظير إلا حرفين: بادية وباداة وقارية وقاراة، وهي الحاضرة». وانظر الصحاح (نصا).

(٤) هذا الاعتراض ذكره السيوطي على أنه لابن هشام، والصواب أنه للمرادي، وأخذه عنه ابن هشام وأوهم أنه صاحبه.

قال المرادي: «واعترض رأي ابن مالك وغيره بأن طيئاً لايفعلون ذلك في كل موطن، بل في مواضع مخصوصة مذكورة في التصريف». انظر الجنى الداني: ٣٩٠.

وفي همع الهوامع: ١٥٦/٤: «وأجاب ابن الصائغ بأنّ أصل هذه الياء الحركة، وسكونها عارض للاستثقال»، وردَّه الشمني بأن الإعراب عارض، وشرط التحريك هنا الأصالة.

(٥) قال الدماميني: كما في رضي وناصية، وهذا غير موجود في «تهوِي».

(٦) وزاد في الأزهية: ٢٨٤، وتكون مكان الباء، ومثل هذا في همع الهوامع: ١٥٦/٤، «قال أبو الحسن الأخفش: وبمعنى الباء نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾. «سورة البقرة: ١٤» أي بشياطينهم» وانظر معاني الأخفش: ٤٦/١، وضَعَّف هذا أبو حيان في البحر: ٦٩/١، وحجته أن نيابة الحرف عن الحرف لايقول بها سيبويه والخليل. فلعل ابن هشام صرف النظر عن ذكر هذا المعنى لهذا السبب. وانظر الارتشاف/١٧٣٢.

٢٠ - إِيْ

إِيْ - بالكسر والسكون - حرفُ جوابٍ[(١)] بمعنى (نَعَمْ)، فيكون لِتَصْديقِ المُخْبِر، ولإِعْلام المُسْتَخْبِر، ولِوَعْدِ الطالِبِ، وتَقَعُ[(٢)] بعد: «قام زيدٌ»[(٣)]، و«هل قام زيدٌ»[(٤)]، و«اِضرِبْ زيداً»[(٥)]، ونحوهن[(٦)]. كما تقع (نَعَمْ) بَعْدَهُنّ[(٧)].

---

(١) النص في الجنى الداني: ٢٣٤، وهو مطابق لنص ابن هشام، وانظر همع الهوامع: ٤/٣٧١. وزاد المالقي في الرصف، ١٣٦: «ومعناها الإثبات والتوكيد، وقال بعضهم: هي بمعنى (حَقاً)، يريد في المعنى لافي الوقُوع موقعها؛ إذ تلك اسم، وهذه حرف».

(٢) كذا بالواو في م ١/٢٦ أ، وم ٤/٣٥ أ، والدماميني: ١٦٤، وبالفاء في م ٢/٣ اب و م/٣٢ في م ٣/١٣ ب، والدسوقي: ١/٢٨١، والأمير: ١/٧١، وطبعة مبارك وزميله: ١/١٠٦، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: ١/٧٦: «فتقع» بالفاء.
وقال الدماميني: «ولو قال: فتقع بالفاء لكان أَحْسَنَ». ونقل هذا الدسوقي عنه، وقال: «وفي نُسْخَة: وتقع».

(٣) هذا مثال لتصديق المُخْبِر، فإذا قلتَ بعده: إِيْ، فكأنك قلت: نَعَمْ صدقتَ.
وعند الرضي: ٢/٣٨٦، وذكر بعضهم أنها تجيء لتصديق الخبر أيضاً.

(٤) وهذا مثال لإعلام المُسْتَخْبِر، فإذا قلت بعد سؤاله، إِيْ، فقد أَفَدْتَهُ الجوابَ على سؤاله، كأنك قلتَ: نَعَمْ، قد قام زيد.

(٥) وهذا المثال لِوعْدِ الطالب، يقول لك: اِضرب زيداً، فتقول: إِيْ، أَيْ نَعَمْ سأفعل ماطلبتَ، فهو وَعْد منك بالوفاء بما طلبَ.

(٦) مثل: يقوم زيد، وهل يذهب عمروٌ، ولاتضرِبْ بكراً.

(٧) قال الدماميني، ١٦٤: «ظاهر هذا الكلام أنّ (إِيْ) تقع بعد الخبر موجباً كان أو منفياً، وبعد الأمر والنفي والاستفهام موجباً كان ماتعلّق به أو منفيّاً، فإنّ (نَعَمْ) تقع بعد هذه المواضع كلها».. ونقل هذا عنه الدسوقي: ١/٨١.
وانظر الرضي: ٢/٣٨٣، وهذا الرأي لابن مالك، وقد ذكر الرضيّ بعد نِسْبَة هذا له كلاماً شبيهاً بكلام الدماميني، وضرب الأمثلة على هذه الحالات المختلفة.

وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام[١]، نحو: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾[٢].

ولا تقع عند الجميع[٣] إلا قبل القَسَم، وإذا قيل: «إِيْ والله»، ثم أسقطت

(١) ذكر الرضي أنّ الغالبَ استعمالُها بعد الاستفهام، قال: «لاشكَّ في غَلَبَة استعمالها مسبوقةً بالاستفهام». شرح الكافية: ٣٨٣/٢.
وفي الهمع، ٣٧١/٤: «قال ابن الحاجب: ولاتقع أيضاً إلا بعد الاستفهام كالآية، وغيره لم يذكر ذلك، وأشارفي المغني إلى تضعيفه».
ولم أجد هذا عند ابن الحاجب في حديثه عن «إِيْ» في كتابه: الإيضاح في شرح المفصل: انظر: ٢٢٣/٢.

(٢) الآية: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُم بِمُعْجِزِينَ﴾. سورة يونس: ٥٣/١٠.
قال أبو حيان: «إِيْ وربي، أَيْ: نَعَمْ وربّي، و(إِيْ) تُستعمل في القَسَم خاصة كما تُسْتعمل (هل) بمعنى (قد) فيه، قال معناه الزمخشري». البحر المحيط: ١٦٨/٥.

(٣) أي عند ابن الحاجب وغيره.
وقال ابن الحاجب في الإيضاح، ٢٢٣/٢: «و (إِيْ) لاتُسْتَعْمَلُ إلا مع القَسَم، يعني بعدها، ولم يُسْتَعْمَل ذلك إلا مع غير الفعل، فلا يقال: أقسمتُ بالله، وإنما يقال: إِيْ والله، وإِيْ لعمري، وذلك راجع إلى الاستقراء في كونه لم يُسْتعمل إلا كذلك، وإِلّا فهي وغيرها في تخصيصهم في ذلك سواء». كذا ورد، وصوابه: فلا يقال: إِيْ أقسمت بالله.
وفي الجنى، ٢٣٥: «ولكنها مختصّة بالقسم، و(نعم) تكون في القسم وغيره..» وانظر شرح المفصّل: ١٢٤/٨.
وفي البحر المحيط، ١٦٩/٥: «قال ابن عطية: هي لفظة تتقدّم القَسَم وهي بمعنى نعم، ويجيء بعدها حرف القَسَم، وقد لايجيء، تقول: إِيْ ربي، أيْ إِي وربي». وانظر المحرر ١٦٥/٧ «إي وربّي، وإي رَبّي». وانظر همع الهوامع: ٣٧١/٤، ورصف المباني: ١٣٦.
وذكر الرضي أنه لايُسْتَعْمَلُ بعد (إِيْ) فعل القسم، ولايكون المُقْسَمُ به بعدها إِلّا الربَّ، واللهَ، ولعمري. انظر شرح الكافية: ٣٨٣/٢.

الواوَ[١] جاز سكونُ[٢] الياءِ، وفَتْحُها[٣]، وحَذْفُها[٤]، وعلى الأول[٥] فيلتقي ساكنان على غير حَدِّهما[٦].

* * *

---

(١) أَيْ الواو التي للقَسَم، وقلت: إِيْ اللهِ. و«جاز» أي: في حال النطق.

(٢) في م٢/١٣ب، والدماميني: «إسكان». أَيْ: إِيْ اللهِ، بسكون الياء، كما كان حالها قبل حَذْف الواو.

(٣) أي نقول: إِيَ اللهِ.
وقال الدماميني، ١٦٤: «كما فتحتَ نونَ (مِنْ) مع لام التعريف، والفتح هنا لأمرين:
١ - المحافظة على تتميم اسم الله كما ذكروا في: «الٓمّ الله» بفتح الميم.
٢ - والثاني: الفرار من الثقل الناشيء عن اجتماع كسرتين كما ذكروا في: منَ الناس، بل الثقل هنا أَشَدُّ؛ لأنَّ أُوْلى الكسرتين على الهمزة والأخرى على ياء».

(٤) والحذف هنا لالتقاء الساكنين: الياء ساكنة، ولام الجلالة ساكنة.

(٥) وهو إسكان الياء.

(٦) وذلك لأنَّ الساكنين لَيْسَا في كلمة واحدة كما في (الضالّين)، وإنما هما في كلمتين: ياء إِيْ، ولام لفظ الجلالة.
وهذا الكلام الذي ذكره المصنف في أحوال الياء من «إِيْ» ذكره المرادي في الجنى الداني: ٢٣٥، والسيوطي في همع الهوامع: ٤/٣٧١، وذكره الرضي: ٢/٣٨٣، على أنه لابن الحاجب، وهذا نص ابن الحاجب أذكره من الإيضاح لتقارنه بنص ابن هشام. قال ابن الحاجب: «وفي (إِيْ) ثلاثة أَوْجُه:
- أحدها: أن تفتح الياء لالتقاء الساكنين على خلاف القياس في مثل ذلك؛ لأنَّ قياس الساكنين إذا كان الأول حرف مَدٍّ ولين أن يُحْذَفَ الأولُ كما جاء في الوجه الثالث، ولكنهم كرهوا ههنا لئلا يجيء لفظه كلفظ اسم الله وحده مكسورةً همزته، فلا يُعْرَفُ معناه ففتحوا ليظهر أمرها بالفتح.
- الثاني: أن يجمع بينها وبين الساكن الذي بعدها وهو على خلاف القياس أيضاً، ولكنه شبهه بمثل قولهم: ضالّين جانّ، لأنّ الثاني مشدد؛ تشبيهاً للمنفصل بالمتّصل كراهة أدائه لما ذكرناه.
- والوجه الثالث: وهو الجاري على القياس، وهو حذف الياء لالتقاء الساكنين، فيكون لفظه إلله».
انظر الإيضاح في شرح المفصّل: ٢/٢٢٣ - ٢٢٤.

٢١ ـ أيْ

أَيْ - بالفتح والسكون - على وجهين:

حَرْفٌ لنداء[١] البعيد، أو القريب، أو المتوسط، على خلاف[٢] في ذلك.

قال الشاعر[٣]:

ألم تَسْمعي أَيْ عَبْدَ في رَوْنقِ الضُّحَى ... بكاءَ حماماتٍ لَهُنَّ هَديرُ

---

(١) هذا هو الوجه الأول من الوجهين، والثاني: أنها حرف تفسير.

(٢) وقد اختلف العلماء فيها فبعضهم ذهب إلى أنها لنداء البعيد، ومن هؤلاء ابن مالك في التسهيل: ١٧٩، والمرادي في الجنى الداني: ٢٣٣، وسيبويه في الكتاب: ٣٢٥/١.
وذهب ابن الخشّاب في المرتجل: ١٩١، إلى أنها للقريب، وكذلك المالقي في رصف المباني: ١٣٤، قال: «تنبيهاً ونداءً مثل (يا) إلا أنها تختص بالقريب منزلة المصغي إليك، لتقارب لفظها، وهي في النداء أَبْعَدُ من الهمزة، فهي في المنزلة الوسطى من الهمزة وأيا».
وذكر السيوطي في همع الهوامع أنّ المبرّد والجزولي ذهبا إلى أنها للقريب، وذكر الرضي في شرح الكافية: ٣٨١/٢، أنها للقريب أيضاً، وهو رأي ابن الحاجب. والمبرد في المقتضب: ٢٣٣/٤.
وجاء في شرح الفريد، ٤٧٩: «أيّ والهمزة لنداء القريب عند ابن الحاجب، وذهب بعضهم إلى أنها للمتوسط».
ولم يعين الرماني في معاني الحروف: ٨٠، المسافة، وذهب الصميري في التبصرة: ٣٣٧، إلى أنها للقريب والبعيد، ولم يذكر المتوسط، ولعله أغفله لأنه واقع بينهما، ومايصح في البعيد والقريب فهو حَرِيٌّ بأن يصح في المتوسط.
ولما كان الأمر من حيث القرب والتوسط والبعد عطف ابن هشام هذه المعاني بـ «أو»؛ إذ لم ينقل عنهم الاتفاق على أنها تصلح لهذه المعاني جميعها في آنٍ واحد. **قلت**: ولعل صرفها للقريب أولى من غيره، وذلك لأنّ مَدّ الصوت بها لايبلغ مايبلغه في الأداة «يا».

(٣) قائل البيت كُثَيِّر عزة، وبعده:

بكين فَهَيَّجْنَ اشتياقي ولوعتي ... وقد مَرَّ من عهد اللقاءُ دهُورُ =

وفي الحديث[١]: «أَيْ رَبِّ»[٢]، وقد تُمَدُّ ألفها[٣].

= وفي م١/: «عبدُ» بضم الدال على لغة من لاينتظر، وروي: «في رَيِّق الضحى».
وفي م١ و م٢: «هديل» بدلاً من «هدير».
وعَبْدَ: ترخيم عبدة، وهم اسم امرأة، وقد جاء بفتح الدال على لغة من ينتظر. ورونق الضحى، إشراقه وضياؤه، ورَيِّق الضحى: أوله. والحمامة تُطْلَقُ على الذكر والأنثى من ذوات الطَّوْق.
قوله: لهن هدير: الجملة صفة لـ «حمامات».
والشاهد في البيت أن «أَيْ» حرف للنداء، وقال الشُّرَّاح: ليس فيه مايدل على حال المنادى من قُرْبٍ أو بُعْدٍ أو توسُّط، وقال ابن المُلَّا: «وظاهر النداء في البيت أنه للقريب كما يشهد به الذوق السليم..».
وانظر البيت في شرح البغدادي: ١٣٩/٢ - ١٤٠، وشرح السيوطي: ٢٣٤/١، والجمل للزجاجي: ١٥٥، ومعاني الحروف للرمّاني: ٨٠، ورصف المباني: ١٣٥، وهمع الهوامع: ٣٥/٣، والدرر: ١٤٧/١: «مجهول القائل». والديوان، ١٠١، واللسان (يا).

(١) الحديث: «وَكَّل الله بالرحم ملكاً فيقول: أَيْ رَبِّ نُطْفة، أَيْ رَبِّ علقة، أَيْ رَبِّ مُضْغةٌ، فإذا أراد الله أن يقضى خَلْقها قال: أَيْ رَبِّ ذكر أم أُنثى..». أخرجه البخاري في كتاب القدر، فتح الباري: ١١/ ٤٣٠.
ولفظ مسلم: «يدخل الملك على النطفة بعدما تَسْتَقِرّ في الرحم بأربعين أو خمسة وأربعين ليلة فيقول: أَيْ رَبِّ أذكر أو أنثى؟ فيكتبان..». أخرجه مسلم في كتاب القدر: ٢٠٣٧/٤.

(٢) في م٣/٣٤ب: «رَبّي» بإثبات الياء.

(٣) أي تصبح «آيْ» وفي م١٣/٢ب حاشية جاء فيها: «وقد تُمَدُّ ولكنها في هذه الحالة لنداء البعيد حقيقة أو حكما».
وفي الرصف، ١٣٥: «ويجوز مَدّها إذا بَعُدَت المسافة، فيكون المَدُّ فيها دليلاً على بُعْدِ المسافة، وأنّ السامع بحيث لايسمع النداء إلا مع المدّ، فتقول: أَيْ زيد، وآيْ زيد، إذا مَدَدْتَ». ونقل المراديّ نص المالقي هذا في الجنى الداني: ٢٣٣، ولم يذكر صاحبه، وزاد المرادي أنها بالمدّ حكاه الكسائي، وذكر مثله الشمني: ١٦٥/١.

وحَرْفُ تفسير[١]: تقول: «عندي عَسْجَدٌ[٢] أَيْ ذَهَبٌ»، و«غَضَنْفَرٌ أَيْ أسدٌ». وما بعدها[٣] عطفُ بيانٍ على ما قبلها، أو بدلٌ، لا عَطْفُ نَسَقٍ[٤]، خلافاً للكوفيين[٥] وصاحِبَيْ (المستوفَى) و(المفتاح)[٦]؛ لأنّا لم نَرَ عاطفاً يصلح

---

(١) هذا هو المعنى الثاني من معانيها، قال المالقي: «الموضع الثاني أن تكون عبارةً وتفسيراً، وهي التي تقع في موضعها (أَنْ) المذكورة في بابها». رصف المباني: ١٣٥، وانظر إيضاح ابن الحاجب: ٢/٢٣٠.
وفي الجنى الداني، ٢٣٣: «وهي أَعَمُّ من (أَنْ) المفسِّرة؛ لأنّ (أَيْ) تدخل على الجملة والمفرد، وتقع بعد القول وغيره. وذهب قوم إلى أنّ (أَيْ) التفسيرية اسم فعل معناه: عُوا وافهموا». وانظر همع الهوامع: ٤/٣٧٠.

(٢) العَسْجد: الذهب، وقيل هو اسم جامع للجوهر كله من الدر والياقوت (اللسان، والقاموس).

(٣) أي ما بعد «أَيْ».

(٤) انظر نص ابن هشام في الخزانة: ٤/٤٩١.

(٥) ذهب الكوفيون والسَّكّاكي وعلي بن محمود بن الحكم الفرّخان وأبو جعفر بن صابر والمبرّد إلى أنها عاطفة في المثالين السابقين. قال أبو حيان في الارتشاف إنه مذهب الكوفيين، وتبعهم ابن السكاكي الخوارزمي من أهل المشرق وأبو جعفر بن صابر من أهل المغرب.
كذا في الخزانة: ٤/٤٩١، ومثل هذا عند المرادي في الجنى الداني: ٢٣٤، وعلق بعد هذا بقوله: «والصحيح أنها تفسيرية ومابعدها عطف بيان» وفي شرح الفريد، ٤٧٧: «وأي عند صاحب المستوفى وصاحب المفتاح وهو للعطف على المبهم المفسَّر بالمعطوف مفرداً كان أو جملة، وعند غيرهما هي و (أَنْ) حرفا تفسير، ومابعدهما عطف بيان».
وذكر الدماميني أنه رأي أبي العباس المبرد، وقد حكى ذلك ابن خالويه عن أبي عمر الزاهد. انظر حاشية الدماميني: ١٦٥.
وانظر المسألة في التسهيل: ١٧٤، والرضي: ٢/٣٦٣.

(٦) في م٢/١٣أ: «الإيضاح» بدلاً من المفتاح، وصاحب المستوفى هو القاضي أبو سعد كمال الدين =

للسقوط[١] دائماً، ولا عاطفاً ملازماً[٢] لعطف الشيء على مرادفه.

وتقع تفسيراً للجمل أيضاً، كقوله[٣]:

وترمينني بالطرفِ أَيْ أنتَ مُذْنِبٌ وتَـقْـلِيـنـنـي لـكَـنّ إيـاكِ لاأقـلـي

= علي بن محمود بن الحكم الفُرُخان صاحب المستوفَى في النحو، أكثر أبو حيان النقل عنه، وسماه هكذا ابن مكتوم في تذكرته. بغية الوعاة: ٢/٢٠٦.

وصاحب المفتاح هو الإمام يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي أبو يعقوب سراج الدين السَّكَّاكي الخوارزمي الحنفي، ولد في خوارزم سنة (٥٥٥هـ)، اشتغل في أول عمره حَدّاداً، ثم رأى ما للعلماء من شرف وفضل، فاشتغل بالعلم وسعى له بعد الثلاثين، فأصبح إماماً في النحو والصرف والبلاغة والعروض والاستدلال وغيرها، له مفتاح العلوم، توفي بخوارزم سنة (٦٢٦هـ). انظر بغية الوعاة: ٢/٣٦٤.

وقال السكاكي في المفتاح ٥٢: «فأَيْ للتفسير في العطف عندي كنحو: جاءني أخوك أي زيدٌ، ورأيت أخاكَ أي زيداً، ومررت بأخيكَ أي زيدٍ».

(١) في الهمع، ٤/٣٧٠: «ورُدَّ بأنا لم نَرَ عاطفاً يصلح للسقوط دائماً، ولاعاطفاً ملازماً لعطف الشيء على مرادفه». وهو نص ابن هشام.
و«أَيْ» تصلح للحذف دائماً، فلا تكون حرف عطف. (الدماميني/ ١٦٥).

(٢) و«أَيْ» ملازمة لذلك؛ فلا تكون حرف عطف.

(٣) البيت مجهول القائل.
ترمينني: خطاب لامرأة، الطرف: العين، تقلينني: هو من القِلَى وهو البغض، لكنّ إياك: فيها ثلاثة أقوال:
١ - أصله: لكنْ أَنا، فحذفت الهمزة من (أنا)، وأُلْقيت حركتها وهي الفتحة على نون لكنْ، فتلاقت النونان، فصار (لكنّنَا)، فوقع الإدغام، وحذفت ألف (أنا) لأنها تَسْقُط في الوصل.
٢ - أن تكون من أخوات (إنّ) واسمها ضمير شأن محذوف، والجملة بعدها خبر، وعليه اقتصر ابن يعيش وغيره، ونقل ابن المستوفي عن الزمخشري أنه قال: الأصل أن يكون «لكنه إياكِ لاأقلي» الضمير ضمير الشأن، ثم حذفه.
٣ - اسمها ضمير متكلم محذوف لضرورة الشعر أي: ولكنني، وهو قول الخوارزمي. =

وإذا وقعت[١] بعد «تقول» وقبل فعل مُسْنَدٍ للضمير حُكِي الضمير، نحو:

«تقول: استكتمتُه[٢] الحديثَ، أي: سألتُه كتمانه»، يقال ذلك بضم التاء، ولو جئت بـ (إذا)[٣] مكان (أَيْ) فتحتَ التاء[٤]، فقلت: «إذا سألتَه»[٥]؛ لأنّ (إذا) ظرف لـ (تقول)[٦]. وقد نظم ذلك بعضهم،

= والشاهد في البيت أن (أَيْ) فيه تفسير للجملة قبله، قال ابن يعيش: «قوله: أي أنت مذنب تفسير لقوله: وترمينني بالطرف؛ إذ كان معناه: تنظر إليّ نظر مُغضب، ولايكون ذلك إلا عن ذنب.
وانظر البيت في شرح البغدادي: ١٤١/٢، وشرح السيوطي: ٢٣٤/١، والخزانة: ٤٩٠/٤، والجنى الداني: ٢٣٣، وشرح المفصل: ١٤٠/٨، وهمع الهوامع: ٣٧٠/٤، والرضي: ٣٨٥/٢، ومعاني الرماني: ٨٠، والبحر المحيط: ١٢٨/٦، والكشاف: ٢٦٠/٢، وشرح شواهده: ١٥٩/٣.

(١) أي «أَيْ».

(٢) في الخزانة، ٤٩١/٤: «وإذا فُسّر بأَيْ فعل أُسْنِدَ إلى ضمير حُكي ذلك الضمير بعدها نحو: استكمتُهُ الحديث أي سألتُه كتمانه، فالتاء من سألته مضمومة، واستكتَمَه زيد الحديث أي سأله كتمانه، واستكتِمْه يازيد الحديث أي سَلْه كتمانه، فيجب أن يطابق الضمير بعدها لما قبلها في التكلم والغيبة والخطاب.

(٣) أي بعد «تقول» أو بعد «أقول».

(٤) سقط «التاء» من م٢٦/١ب، وم٣م٣٤ب، وم٣٥/٤، وكذلك من الدماميني.
وفي الخزانة، ٤٩١/٤: وإذا تقدم «تقول» على فعل مُسْنَدٍ إلى تاء المتكلم وجئت بإذا مكان أيْ وجب فتح التاء؛ لأنه ظرف لـ «تقول».

(٥) في م١٣/٢ب: «إذا سألتَه الحديث».

(٦) و «تقول» للخطاب، فيكون مابعده كذلك. وصورة الجملة: استكتمتَهُ إذا سألتَهُ كتمانه، وفي الخزانة نقل عن التفتازاني في حاشية الكشاف جعل إذا في مثل هذه الحالة شرطية لاظرفية، وخالف في هذا غيره قال: «وإن أتى بكلمة إذا في صدر الكلام في موضع الجزاء فيجب أن يكون (إذا) على لفظ الخطاب». انظر الخزانة: ٤٩٢/٤.

فقال[١]:

إذا كَنَيْتَ بـ (أَيْ) فعلًا تُفَسِّرُهُ		فَضُمَّ تاءَكَ فيه ضَمَّ مُعْتَرِفِ[٢]

وإِن تكن بـ (إذا) يوماً تفسِّرُه		ففتحةُ التاء أمر غير مختلِفِ[٣]

* * *

(١) البيتان في الخزانة: ٤/٤٩١، برواية: «ففتحك التاء..» في عجز البيت الثاني.

(٢) كنيت أي سترت، ومعناه إذا جئت بضمير مع أي حال كونك تفسّر فعلاً، فإن الضمير يقال له الكناية، وكنيت أتيت بكناية.

وقوله: «فعلاً» منصوب بـ «كنيت» على التوسع بحذف الجار، و«تفسّره» نعت له، أي إذا كنيت عن فعل تريد تفسيره حال كونك مصاحباً لأي. وهذا رأي ابن الملّا ذكره البغدادي في الخزانة: ٤/٤٩٢، وذهب غيره إلى أنه منصوب بـ «تفسّره».

(٣) في الشمني، ١٦٦: قال ابن الصائغ، وفي قوله: «وإن تكن بإذا يوماً تفسّره». مناقشة، وهي أن التفسير ليس بإذا بل بما بعدها، وجوابها أن الباء فيه للمصاحبة «وانظر الدماميني في الموضع نفسه».

٢٢ ـ أيّ

أيّ - بفتح الهمزة وتشديد الياء - : اسم يأتي على خمسة أوجه[(١)]:

١ - **شرطاً**[(٢)]، نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[(٣)]، ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾[(٤)(٥)].

---

(١) الأوجه الخمسة هي: الشرط، والاستفهام، والموصولية، ومعنى الكمال، وكونه وُصْلَةً إلى نداء مافيه (أل)، وزاد في الأزهية: أن تكون تعجباً، وزاد الرماني: أن تكون منقولة إلى معنى (كم).

(٢) في م٢/١٣ب: «شرطياً». وإذا كانت شرطاً فإنها تأتي في صدرالكلام، ولايكون لِمَا قبلها عَمَلٌ فيها.

(٣) الآية: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُواْ ٱلرَّحْمَـٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾. سورة الإسراء: ١١٠/١٧.
والدليل على أنها في الآية شرط جَزْمُ الفعل «تدعوا»، وكذلك دخول الفاء على الجملة الاسمية؛ لأنها وقعت جواباً له: فله الأسماء. و «أيّاً» في الآية مفعولٌ به للفعل «تدعوا»، و«ما» زائدة للتوكيد بين منصوب وناصب، ومجزوم وجازم، قال أبو حيان: «وقيل: «ما» شرط دخلت على شرط».
وانظر البحر المحيط: ٩٠/٦، وأمالي ابن الشجري: ٢٩٥/٢، والدماميني: ١٦٦، ومعاني الرماني: ١٦٠.

(٤) الآيـة: ﴿قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾. سورة القصص: ٢٨/٢٨.
أيّ: شرطية، و «ما» زائدة، والأجلين: مضاف إليه. وأيّ: معمولة للفعل «قضيتُ»، وهو جازمٌ له في الوقت نفسه، وجوابُ هذا الشرط قوله: ﴿فلا عدوانَ عليّ﴾، اقترن بالفاء. انظر أمالي الشجري: ٢/ ٢٩٥، ومعاني الفرّاء: ٣٠٥/٢، والبيان: ٢٣١/٢.
وفي التبيان للعكبري، ١٠١٩: «و (ما) زائدة، وقيل: نكرة، والأجلين: بدل منها».

(٥) «عليّ» سقطت من م٢/١٣ب.

٢ - **واستفهاماً**[١]، نحو: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾[٢]، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾[٣]. وقد تخفّف[٤] كقوله[٥]:

تَنَظَّرْتُ نَصْراً والسِّماكينِ أَيْهُما　　　عليَّ من الغيثِ استهَلَّتْ مَواطِرُهْ

---

(١) وكونُها استفهاماً لايعمل فيها ماقبلَها من الأفعال؛ إذ الاستفهام له صدر الكلام. وانظر المقتضب: ٢٩٤/٢، ٢٩٧، ومعاني الرماني: ١٦٠، والشجري: ٢٩٦/٢.

(٢) الآية: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾. سورة التوبة: ١٢٤/٩.

قولهم: أيّكم زادته.. معناه أنه على سبيل التحقير للسورة، والاستخفاف بها، كما تقول: أيُّ غريبٍ في هذا؟ وأيُّ دليلٍ في هذا؟ عن البحر: ١١٥/٥.

وفي معاني الأخفش، ٣٣٩/٢: فـ «أيُّ» مرفوع بالابتداء لسقوط الفعل على الهاء..» يعني: زادته.

(٣) الآية: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَىِّ حَدِيثٍۭ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾. سورة الأعراف: ١٨٥/٧. وانظر المرسلات: ٥٠/٧٧.

قال أبو حيان: «فبأيّ حديث.. معنى هذه الجملة وماقبلها توقيفهم، وتوبيخهم على أنه لم يقع منهم نظر ولاتدبُّر في شيء من ملكوت السماوات والأرض..، ثم قال: فبأيّ حديث أو أمر يقع إيمانهم وتصديقهم إذا لم يقع بأمرٍ فيه نجاتهم ودخولهم الجنّة. والضمير في «بعده» عائد على القرآن. البحر: ٤٣٣/٤

(٤) أي: «أيّ» الاستفهامية، وتصبح «أَيْ».

(٥) قائل البيت الفرزدق، وهو من قصيدة يمدح بها نصر بن سيار. ورواية ابن مالك: «نسراً».

والتنظر: الانتظار، وقُصِد به استعجالُ نصرٍ بالعطاء، ونصر الممدوح: هو نصر بن سَيَّار أمير خراسان. والسِّماكان: الأَعْزَلُ الذي له النَّوْء والرامح الذي لانَوْءَ له. والنَّوْءُ اسم المطر الذي يكون مع سقوط النجم، وقوله: أيْهما ضمير الاثنين راجع إلى نصر والسماكين، إجراءً لهما مُجرى الواحد، عليّ متعلق بـ استهلت، والاستهلال كثرة انصباب المطرب، المواطر: السُّحُبُ المواطر.

جعل الشاعر ممدوحه معادلاً للمطر في النفع العام، وهذا تشبيه بليغ على نهج تجاهل العارف.

والشاهد في البيت تخفيف «أيّ» الاستفهامية، وهو هنا لضرورة الشعر.

=

٣ - وموصولاً[١]، نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[٢]، التقدير: لننزعَنَّ الذي هو أَشَدُّ، قاله سيبويه[٣]، وخالفه الكوفيون، وجماعة من البصريين[٤]؛

= انظر البيت في شرح البغدادي: ١٤٦/٢، والمحتسب: ٤١/١، ١٠٨، ١٥٠/٢ - ١٥٢، والكشاف: ٤٧٢/٢، والديوان: ٢٨١/١، وحاشية الشهاب: ٤٢/٧، والبحر المحيط: ١١٥/٧، وشواهد الكشاف: ٩٠، وشرح السيوطي: ٢٦٣/١.

(١) في همع الهوامع: ٢٩٢/١، وأنكر ثعلب كونها موصولاً، وقال: لاتكون إلا استفهاماً وجزاءً، وهو محجوج بثبوت ذلك في لسان العرب بنقل الثقات. وانظر توضيح المقاصد: ٢٤٢/١. وفي الأزهية، ١٠٨: وتكون خبراً بمعنى الذي، وتُوْصَلُ بما يُوْصَل به الذي كقولك: أَيُّهُم قام أخوك، المعنى: الذي قام أخوك.

(٢) الآية: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ ... عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾. سورة مريم: ٦٩/١٩.

(٣) كذا في الكتاب: ٣٩٧/١، وتوضيح المقاصد: ٢٤٣/١، ومعاني الحروف للرماني: ١٦١، والسيوطي في همع الهوامع: ٣١٢/١، والشجري في أماليه: ٢٩٧/٢، وأبو حيان في البحر: ٢٠٨/٦، وشرح المفصَّل: ١٤٥/٣. ومخالفة الكوفيين في الآية وليس في أصل الموصوليّة.

(٤) وخالفه من البصريين الخليل ويونس، وذكر العكبري في التبيان: ٨٧٨، الخلاف في الآية كما يلي: فيها قولان: الأول أن الضم ضم بناء وهو مذهب سيبويه، وهي بمعنى (الذي)، وإنما بنيت ههنا؛ لأن أصلها البناء وهو كونها بمنزلة (الذي).

الثاني: الضمة للإعراب وفيها خَمْسَة أقوال:

١ - أنها مبتدأ و (أشدُّ) خبره، وهو على الحكاية: لننزعن من كل شيعة الفريقَ الذي يقال أَيُّهم، فهو على هذا استفهام، وهو قول الخليل.

٢ - مبتدأ وخبر، و(أيّ): استفهام، إلا أن موضع الجملة نصب بينزعَنّ، وهو فعل مُعَلَّق عن العمل، ومعناه التمييز..، وهو قول يونس.

٣ - الجملة مستأنفة، و(أيّ) استفهام، و(مِن) زائدة: أي لننزعن كل شيعة، وهو قول الأخفش والكسائي، وهما يجيزان زيادة (مِن) في الواجب.

٤ - (أيّهم) مرفوع بـ (شيعة)، لأنَّ معناه تشيّع، والتقدير: لننزعن من كل فريق يُشَيَّع أيّهم، وهو على هذا بمعنى (الذي)، وهو قول المبرّد.

٥ - أن «ننزع» عُلّقت عن العمل: لأنَّ معنى الكلام معنى الشرط، والشرط لايعمل فيه ماقبله، =

لأنهم يرون أَنّ «أَيّاً» الموصولة مُعْرَبَةٌ دائماً كالشرطية والاستفهامية[١].

قال الزَّجّاج: «ما تبيَّنَ لي أَنّ سيبويه غَلِطَ إِلّا في موضعين، هذا أحدهما[٢]؛ فإنه يُسَلِّم أنها تُعْرَب إذا أُفْرِدَتْ، فكيف يقول ببنائها إذا أُضِيفت[٣]؟».

وقال الجَرْمي[٤]: «خرجتُ من البصرة فلم أسمع منذ فارقتُ الخندق إلى مكة

= والتقدير: لننزعنهم تَشيّعوا أولم يتشيَّعوا، أو إن تشيّعوا..، وهو قول يحيى عن الفرّاء، وهو أبعدها عن الصواب.
وذكر أبو حيان أن أبا بكر بن شقير حكى هذا عن بعض الكوفيين.
وانظر هذه الآراء في البحر: ٢٠٨/٦ - ٢٠٩، والبيان: ١٣٠/٢، والكشاف: ٢٨٧/٢، ومشكل إعراب القرآن: ٦٠/٢، والقرطبي: ١٣٣/١١، وشرح المفصل: ١٤٥/٣، وتوضيح المقاصد: ٢٤٢/١ - ٢٤٣، والإنصاف: ٧٠٩ - ٧١٤.

(١) أي كـ «أيّ» الشرطية و «أيّ» الاستفهامية، فإن الإعراب لا يفارقهما. وسواء حذف صدر صلة الموصولة أو لم يحذف، وسواء كانت مضافة أو غير مضافة.

(٢) والثاني «أيّ» الدالة على الكمال. كذا على هامش م٣/٣٥ب.

(٣) مع أنّ الإضافة من خصائص الأسماء.
قال الدماميني: واعتذر عن سيبويه بأن قال: لما بَعُدَت عن أحوال أخواتها بحذف أحد جزأي الابتداء كان ذلك مخالفاً لحال أخواتها، فغيرّوها تغييراً ثانياً فإن التغيير يؤنس بالتغيير.
قلت: ومراده مخالفتها لأخواتها في الحذف الخاص، وذلك أن حذف أحد جزأي الابتداء من صلة «أيّ» يجوز مطلقاً، وفي صلة أخواتها إنما يجوز في الأمر الشائع بشرط طول الصلة، وإلّا فلا مخالفة بينها وبينهن في مطلق الحذف. انظر الحاشية: ١٦٦.

(٤) النص عند الرضي: ٥٧/٢، عن الجرمي: «خرجت من خندق الكوفة حتى أتيت مكة فلم أسمع أحداً يقول في نحو: اضرب أَيّهم أفضل إلا منصوباً..».
وفي شرح المفصل، ١٤٦/٣: «خرجت من الخندق - يعني خندق البصرة - حتى صِرْتُ إلى مكة لم أسمع أحداً يقول..» قال ابن يعيش: أي كلهم ينصب، وهذه الحكاية لاتمنع أن يكون غيره سمع خلاف مارواه، ويكون ما سمعه لغة لبعض العرب، وذلك أنّ سيبويه سمع ذلك وحكاه، ويدل على ذلك قوله: «وسألتُ الخليل عن قولهم: اضرب أَيُّهم أفضل. =

أحداً يقول: «لأَضْرِبَنَّ أَيُّهُم قائم»، بالضم[١]. انتهى.

وزعم هؤلاء[٢] أنها في الآية استفهامية[٣]، وأنها مبتدأ، و (أَشَدُّ) خبر[٤]، ثم اختلفوا في مفعول (ننزع)، فقال الخليل: [٥] محذوف، والتقدير: لَنَنْزِعَنَّ الفريق الذي[٦] يُقال فيهم: أَيُّهم أَشَدُّ.

= - يعني العرب - وقال: القياس هو النصب، وتأوُّل الرفع على الحكاية... وهذا نص في محل النزاع». وانظر سيبويه: ٣٩٧/١.
وفي الإنصاف: ٧١٥: «وأما ماحُكي عن أبي عمر الجرمي أنه قال: خرجت من الخندق فلم أسمع أحداً يقول: ضربت أَيُّهم أفضلُ» قلنا: هذا يدل على أنه ماسمع «أَيُّهم» بالضم، وقد سمعه غيره. والذي يدل على صحة هذه اللغة ماحكاه أبو عمرو الشيباني عن غَسّان وهو أحد من تُؤْخَذُ عنه اللغة عن العرب ـ أنه أنشد:

إذا ماأتيت بني مالك ... فسلِّم على أَيُّهم أفضلُ

برفع «أَيُّهُم»؛ فَدَلَّ على أنها لغة منقولة صحيحة لاوجه لإنكارها».

(١) يريد من هذا أنه كان يسمع العرب يقولونها بالنصب «أَيَّهم»، واستدل بهذا على أنها معربة، وهو يتخذ من ذلك دليلاً على بطلان رأي سيبويه في القول ببنائها.

(٢) وهم القائلون بأنّ «أَيّاً» الموصولة معربة دائماً، وهم الكوفيون وجماعة من البصريين ممن خالف سيبويه.

(٣) وليست موصولة كما ذهب إليه سيبويه.

(٤) في م١/٢٦ب: «خبره».

(٥) فالجملة «أَيُّهم أَشَدُّ» في محل رفع على أنها محكية بالقول المبني للمفعول، وحذف الموصول وصلته، وبقي معمول فعل الصلة وهو الجملة الاستفهامية.
انظر البحر: ٢٠٨/٦، ومعاني الحروف للرماني، وسيبويه: ٣٩٧/١.

(٦) سقطت من م١/٢٦ب، وم٣/٣٥أ: «الفريق». وفي م٣/٣٥أ: «الذين» وأشار إلى هذا الخلاف الشيخ محمد محيي الدين/ ٧٧.

وقال يونس: الجملة[١]، وعُلِّقَت (نَنْزِعُ) عن العمل كما في: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾[٢].

وقال الكسائي والأخفش: كلَّ[٣] شيعة، و «مِن» زائدة، وجملة الاستفهام[٤] مُسْتَأْنَفَة، وذلك على قولهما في جواز زيادة[٥] «مِن» في الإيجاب[٦].

ويَرُدُّ أقوالهم[٧] أنّ التعليق[٨] مختص بأفعال القلوب، وأنه لايجوز: «لأَضْرِبَنَّ

---

(١) في طبعة مبارك وزميله، ١٠٨: «هو الجملة»، ومثله طبعة الشيخ محمد محيي الدين/ ٧٧.
أي المفعول هو الجملة الاسمية الاستفهامية «أَيُّهُم أشدُّ». وقال العكبري: «.. إلا أنّ موضع الجملة نصب بننزعَنَّ، وهو فعل مُعَلَّق عن العمل، ومعناه التمييز، فهو قريب من العِلْم الذي يجوز تعليقه، كقولك: علمتُ أَيُّهُم في الدار، وهو قول يونس».
التبيان:/٨٧٨، وانظر معاني الحروف للرماني: ١٦١، والبيان: ١٣٢/٢.
والتعليق عن العمل لوجود الاستفهام.

(٢) الآية: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾. سورة الكهف: ١٢/١٨.
عُلِّق الفعل «نعلم» عن العمل بالاستفهام بعده وهو: أيُّ الحزبين أَحْصَى.

(٣) المفعول: كل شيعة.
وقال الرضي: «قال الأخفش في الآية (مِن) فيها زائدة، كما هو مذهبه في زيادة (مِن) في الموجب، و (كل شيعة) مفعول لننزعنّ، و (أَيُّهُم أشدُّ) جملة مستأنفة، لاتعَلُّق لها بالفعل..» (٨٥/٢).
ونص ابن هشام مثبت في توضيح المقاصد للمرادي: ٢٤٥/١، وانظر التبيان للعكبري: ٨٧٨.

(٤) في حاشية الأمير، ٧٢/١: «الظاهر أنه على هذا استفهام إنكاريّ بمعنى النفي، والمستأنَفَة لامحل لها».

(٥) انظر هذا في باب «مِن» من هذا الكتاب.

(٦) في م٣٥/٣أ: «الإثبات».

(٧) بدأ المصنف هنا بالرد على العلماء، ولم يأتِ رَدُّه مرتباً على نسق الأقوال التي ذكرها من قبل، فقد بدأ بالرد على الثاني وهو قول يونس في مسألة التعليق، ثم عاد إلى الأول وهو رأي الخليل، ثم انتقل إلى الرأي الثالث وهو للكسائي والأخفش.

(٨) هذا رَدٌّ على يونس، حيث ذهب إلى أنّ «ننزع» عُلِّق عن العمل مع أنه ليس من أفعال القلوب مثل «عَلِمَ» وماجرى مجراه.

الفاسقُ»[(١)]، بالرفع، بتقدير: الذي يُقال فيه: هو الفاسقُ.

وأنه لم يثبت زيادة[(٢)] «مِن» في الإيجاب، وقولُ الشاعر[(٣)]:

إذا ما لقيتَ بني مالكٍ فسَلِّمْ على أيُّهُم أَفْضَلُ

= قال الشمني: «وفيه نظر؛ لأنّ مذهب يونس جواز التعليق في غير أفعال القلوب: (١٦٧/١).
وقال الدردير: «.. ولكن المناسب أن يقول: إنه لم يثبت التعليق في غير أفعال القلوب، فلا يصار إليه إلا بدليل، ولم يوجد، وإلا فيمكن أن يكون يونس قائلاً بأن التعليق ليس مختصاً بأفعال القلوب». عن الدسوقي: ٨٣/١. ثم إن رَدَّ المصنف هذا تجده لابن الأنباري في الإنصاف: ٧١٦.

(١) هذا رَدٌّ على الخليل المذكور أولاً، وإنما يتم هذا لو كان الخليل يمنع هذا التركيب، وإلا فله أن يلتزم جوازه على نحو ماقاله في الآية.. (الدماميني: ١٦٧/١).
قال الأمير، ٧٢/١: «أي لم يُسْمَع مثل هذا التركيب».
وقال الدسوقي، ٨٣/١: «لايجوز.. لما فيه من تهيئة العامل للعمل في الفاسق، ثم قطعه عن العمل وهو ممنوع».
وهذا الرد لابن الأنباري في الإنصاف، ٧١٦ قال: «وأما ماذَهَبَ إليه الخليل من الحكاية فبعيد في اختيار الكلام، وإنما يجوز مثله في الشعر، ألا ترى أنه لو جاز مثل هذا لجاز أن يقول: اضربْ الفاسقُ الخبيثُ، بالرفع، أي اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث، ولاخلاف أن هذا لايقال بالإجماع».

(٢) هذا هو الردُّ الثالث المتعلِّق بقول الأخفش والكسائي وهو بزيادة «مِن» في الإيجاب.
وفي الجنى الداني: ٣١٨، ذكر المرادي مذهب أبي الحسن الأخفش في أنها تزاد بلا شرط، وهذا يعني أنها تزاد في الواجب، وذهب إلى هذا ابن مالك، وقال: لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً، وذكر المرادي مااحتج به، ثم بيّن أن المانعين تأوّلوا هذا. وانظر دُرَّة الغواص: ٤٧، والبيان: ٢/ ١٩٨، وإعراب النحاس: ٤٤٨/٢، والتبيان للعكبري: ٨٧٨، ٩٧٥ وفي معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٥٦، مايدل على أنه يقول بزيادتها في الواجب.
وانظر رأي الأخفش في كتابه معاني القرآن: ٢٠٩/١، في حديثه في قوله تعالى: ﴿لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ﴾ من سورة آل عمران: ٨١.
وفي مغني اللبيب كتاب المصنف هذا ذكر الزيادة في الإيجاب عن الفارسي أيضاً في باب «مِن».

(٣) البيت لرجل من غَسّان، وذكر العيني أنّ قائله غَسّان بن وعلة بن مُرّة، وروي البيت:
إذا ماأتيت بني مالك.. =

يُرْوَى بضم «أيّ»[(١)]، وحرف الجر لا يُعَلَّقُ[(٢)]، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجارِ على صلته[(٣)]، ولا يُستَأْنَفُ ما بعد الجار[(٤)].

= وفي: «أيهم»، روايتان:

آ ـ «أيّ» هي الموصولة وهي مبنيّة على الضم «أَيُّهُم».

ب ـ رُوِي بالجرّ «أَيِّهِم»، وصدر الصلة محذوف والتقدير: على أيهم هو أفضل.

وموضع الشاهد فيه أنّ «أَيّاً» الموصولة مبنيّة على الضم، واحتج العلماء بهذا البيت على ثعلب؛ إذ ذهب إلى أنّ «أَيّاً» لاتكون موصولة، بل هي دائماً استفهامية.

وانظر البيت في شرح البغدادي: ١٥٢/٢، وشرح السيوطي: ٢٣٦/١، ٨٣٠، وشرح ابن عقيل: ١٤١/١، وأوضح المسالك: ١٠٨/١، والصبان: ١٦٦/١، والخزانة: ٥٢٢/٢، والعيني: ٤٣٦/١، والإنصاف: ٧١٥، وشرح المفصل: ١٤٧/٣، ٨٧/٧ «إذا ماأتيت»، وشرح الأشموني: ١٢٦/١، وتوضيح المقاصد: ٢٤٥/١.

(١) الرَّدُّ هنا على رواية الضم، وأما رواية الجَرّ فلا رَدَّ فيها لأنها معربة في هذه الحالة.

(٢) كذا في المخطوطات، وفي طبعة مبارك وزميله، والشيخ محمد محيي الدين: «وحروف الجر لاتُعَلَّق».

وفي الدسوقي: ٨٣/١، أي عن العمل إجماعاً بسبب «أيّ»، وهذا رَدٌّ على يونس؛ لأنه لما بنى «أيُّهُم» على الضم عُلِم أنه في محل جَرّ، فلتكُن في الآية في محل نصب.

(٣) وذلك على قياس قول الخليل في الآية: فَسَلِّم على الذين يقال فيهم أيهم أفضل. (الدماميني: ١٦٨/١).

(٤) هذا رَدٌّ على قول الكسائي والأخفش بقوله: لايستأنف مابعد الجار للزوم حذف المجرور، وبقاء الجار وحده، فلا يجيز أحد في مثل: سَلِّم على زيد أن تقول: سَلِّم على، مكتفياً بالجار عن التلفظ بالمجرور (الدماميني: ١٦٨/١).

ثم ذكر أنه إذا أُبطِلَت الأقوال الثلاثة في البيت تعيّن أن تكون «أيّ» فيه موصولة مبنية بحذف صدر صلتها، وهي في محل جر بعَلَى.

وفي حاشية الأمير، ٧٢/١: «قوله ولايجوز حذف المجرور: انظره مع مااشتهر من نظيره، أعني: =

وجَوّز الزمخشري وجماعةٌ كونَها[١] موصولةً مع أنّ الضمّة إعراب؛ فَقَدَّرُوا مُتَعَلّق «النَزْع» (من كل شيعة)، وكأنه قيل: لننزِعَنَّ بعض كل شيعة، ثم قَدّر أنه سُئِل[٢]: مَن هذا البعض؟ فقيل: هو الذي هو أَشَدُّ، ثم حُذِفَ المبتدآن المكتنفان[٣] للموصول. وفيه تَعَسُّف ظاهر[٤]، ولا أعلمهم استعملوا «أَيّاً»

= على بئس العير، وماليلي بنام صاحبه». يريد الأمير أنه كما جاز هنا حذف المجرور بعد على والباء في «بنام» يجوز حذفه في تخريج الكسائي والأخفش.

(١) أي كون (أي) موصولة في الآية، وفي الكشاف ٢٨٧/٢: «واختلف في إعراب: أيُّهم أشدُّ، فعن الخليل أنه مرتفع على الحكاية تقديره: لننزعن الذين يقال فيهم: أيهم أشد، وسيبويه على أنه مبنيّ على الضم لسقوط صدر صلة الجملة عليه هي صلته، حتى لو جيء به لأعرب وقيل: أيّهم هو أشد، ويجوز أن يكون النزع واقعاً من كل شيعة.. أي لننزعن بعض كل شيعة..».
ومن هذا ترى أن الزمخشري لم يذهب إلى أنّ الضمة في «أيّ» ضمة إعراب، وهو من زيادات المصنف، وقد رجع الدماميني إلى نص الكشاف، وأثبته في شرحه، ثم تعقّب ابن هشام قال: «ثم لأعرف المحل الذي وقف فيه المصنف على أنّ الزمخشري يجعل ضمة أيّ في هذه الآية إعرابية على التقدير المذكور..».

(٢) قال الزمخشري: «فكأن قائلاً قال: من هم؟ فقيل: أيهم أشد عتيّاً». الكشاف: ٢٨٧/٢، وقد تصرّف ابن هشام بنصّ الزمخشري.

(٣) هذا وما بعده ليس في نص الزمخشري والمبتدآن: «هو الذي هو» والمكتنفان، أي: المحيطان به.

(٤) ذكر الدماميني أوجه التعسّف وهي:
آ ـ حذف مفعولَ (لننزعن) فإن (من كل شيعة) ليس مفعوله حقيقة.
ب ـ تقدير سؤال محذوف.
ج ـ حذف مبتدأَيْن.
قال الدماميني، ١٦٨: «والظاهر أَلّا تَعَسُّف؛ لأن هذه الأمور التي اجتمعت كل منها جار على القواعد، إذ لانزاع في صحة قولك: أخذتُ من الدراهم، ولا في حُسْنِهِ، ولافي أن الاستئناف على تقدير سؤال شائع في تراكيب البلغاء، وفي الكتاب العزيز منه شيء كثير، ولا في جواز =

الموصولة مبتدأ[(١)]، وسيأتي ذلك عن ثعلب.

وزعم ابن الطَّرَاوَة[(٢)] أن «أيّاً» مقطوعة[(٣)] عن الإضافة؛ فلذلك بُنِيَتْ، وأنّ: «هم

= حذف المبتدأ لقرينة».

ورَدّ أبو حيان على الزمخشري في البحر، ٢٠٨/٦: «فتكون أيهم موصولة خبر مبتدأ محذوف، وهذا تكلُّف، وادّعاء لاضرورة تدعو إليه، وجعل ماظاهره أنه جملة واحدة جملتين».

(١) هذا الكلام يحتمل أمرين:

الأول: أنه من تمام الردِّ على الزمخشري، وهذا مردود على المصنف؛ لأنّ كلام الزمخشري يدل على أنها خبر في رأيه، وقد رأيت تعليق الدماميني ورَدَّ أبي حيان قبل قليل.

والثاني: أنه حديث في حكم من أحكام «أيّ» الموصولة، وليس من تمام الردّ، وعلى ذلك فليس هذا محله لأنه غير مناسب لسياق الحديث.

وانظر الدماميني: ١٦٨ - ١٦٩.

وسيأتي كون «أيّ» الموصولة لاتكون عند ثعلب مبتدأ، وهذا شيء غريب من المصنّف، فإن الذي ذكره عن ثعلب أنها لاتكون عنده موصولة مطلقاً، ومن ثمَّ فإنّ الحديث عن كونها مبتدأ عنده لاضرورة له، ولايحتاج إلى بيان. وانظر حاشية على النص في م٣/٣٥أ، في هذا المعنى.

(٢) هو سليمان بن محمد بن عبد الله السَّبائي المالقي أبو الحسن بن الطراوة، كان نحوياً ماهراً وأديباً بارعاً، يقرض الشعر، وينشيء الرسائل، سمع على الأعلم كتاب سيبويه، وعلى عبد الملك بن سراج، وروى عن أبي الوليد الباجي وغيره، وروى عنه السهيلي والقاضي عياض وغيرهما.

وله آراء في النحو تفرَّد بها، وخالف جمهور النحاة، وكان بين اثنين: واحد يثني ويغلو في الثناء كأبي بكر بن سمحون، وآخر غامز يُجَهِّلُه كابن خروف.

تجوّل كثيراً في بلاد الأندلس وألّف الترشيح في النحو، المقدِّمات على كتاب سيبويه، مقالة في الاسم والمسَمَّى.

مات في رمضان أو شوال سنة ثمان وعشرين وخمسمئة. انظر بغية الوعاة: ٦٠٢/١.

وكلام ابن الطراوة مثبت في توضيح المقاصد للمرادي: ٢٤٥/١، ورَدّ ابن هشام هو رَدُّ المرادي عينه.

(٣) أي في الآية، وتكون صورة الكلمة عنده: «أيُّ هم أَشدُّ»، و «هم أشدُّ» مبتدأ وخبر.

أَشَدُّ» مبتدأٌ وخبرٌ. وهذا باطل برسم الضمير[١] مُتَّصِلًا بـ «أيّ»، وبالإجماع على أنها إذا لم تُضَفْ كانت مُعْرَبَةً[٢].

وزعم ثعلب أنّ «أيّاً» لا تكون موصولة[٣] أصلًا، وقال[٣]: «لم يُسْمَع[٤]: أيُّهم هو فاضل جاءني» بتقدير: «الذي هو فاضل جاءني»[٥].

---

(١) الكلمة «أيهم» والضمير متصل، وليس ضميراً منفصلاً «هم»، وتعقَّب الدماميني: ١٦٩ المصنف بأنه يقول: «فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس، فكيف يتم له الردُّ على ابن الطراوة بما ذكر مع أنه بسبيل من أنْ يقول: لادليل فيما ذكرت، فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس». وقال الشمني معلقاً على هذا: «ويجوز أن يكون هذا منها».
وكلام ابن هشام في خلاف خط المصحف عما القياس عليه يأتي في باب «لات» عند حديثه عن الآية ﴿ولات حين مناص﴾.

(٢) وهذا أمر لاخلاف فيه بين العلماء، فإنها إذا تخلصت من الإضافة كانت معربة، وعليه قول ابن مالك:

أيّ كـمـا وأُعْـرِبَـتْ مـالـم تُـضَـف ... ...

وبعد رَدّ المصنف أذكر لك نص المرادي لتقارن بين النصين، لترى أنه لافضل لابن هشام فيما صنع، قال المرادي: «وقال ابن الطراوة غلطوا، ولم تُبْنَ إلا لقطعها عن الإضافة، وهم مبتدأ، وأشد خبره، وليس بشيء، لأنها لاتبنى إلا إذا أضيفت لأنّ (أيّاً) أتت في رسم المصحف موصولة بالضمير، ولو كان مبتدأً لفصل». توضيح المقاصد: ٢٤٥/١.
أَتَرى فرقاً بين النصين؟!

(٣) في م١٤/٢أ: «موصولاً»، وقال الدماميني، ١٦٩: «وفي بعض النُّسَخ موصولاً». وفي م٣٥/٣ب: «وقال»، وكذلك النص في الدماميني: ١٦٩. والقائل ثعلب، وهو فيما يأتي يحتج لرأيه في نفي الموصولية عنها

(٤) في م١٤/٢أ: «لم نسمع» أي لم يُسْمَع من كلام العرب.

(٥) أي هذا يدل على أنها ليست موصولة أصلاً، ورُدَّ بأن عدم سماع ذلك إنما ينتج عدم كون الموصولة مبتدأ، ولاينتج عنه نفي الموصولة من أصلها. (الدسوقي: ٨٣/١). وكذا عند الأمير، ٧٣/١: «لايلزم من ذلك نفي الموصولية من أصلها».

والرابع: أن تكون[(١)] دالة على معنى الكمال[(٢)]؛ فتقع صفة للنكرة، نحو: «زيدٌ رجلٌ أَيُّ رجلٍ». أي كامل في صفات الرجال[(٣)]. وحالًا للمعرفة كـ: «مررتُ بِعَبْدِ الله أَيَّ رجل»[(٤)].

= قال الدماميني، ١٦٩، معلقاً على عدم سماع ذلك عن العرب: «وفي صحة هذه الملازمة نظر».
ورأي ثعلب في توضيح المقاصد للمرادي: ٢٤٢/١/ «(أَيٌّ كما، يعني أنها تستعمل موصولة بمعنى (الذي والتي) وفروعها خلافاً لأحمد بن يحيى «ثعلب» في قوله: إنها لاتستعمل إلا شرطاً أو استفهاماً».
وانظر همع الهوامع: ٢٩٢/١.

(١) من أوجه «أَيّ». وفي م١٤/٢: «أن يكون دالاً».
وهذا الوجه الرابع عند المصنف ذكره الرماني على نوعين منفصلين. مجيئها صفة، ومجيئها حالاً.
انظر: ١٦١، من معاني الحروف.

(٢) في أمالي الشجري، ٣٠٠/٢: «أن تكون (أيّ) نعتاً للنكرة يراد به الممدوح، كقولك: مررتُ برجلٍ أيِّ رجل..» وانظر معاني الرماني: ١٦١.
وفي الأزهية، ١٠٩: «تكون أيٌّ نعتاً فيه بمعنى المدح».

(٣) وفي أمالي الشجري: ٣٠٠/٢، وإن شئت أظهرت المبتدأ فقلت: «وأيّ رجل هو».

(٤) أي حال كونه كاملاً في صفات الرجال.
وفي الدسوقي: ٨٣/١، فهما في تأويل مُشْتَقٍ، فصحَّ كونُهما نعتاً وحالاً.
وفي معاني الرماني، ١٦١: «مررت بزيد أيَّ رجل: تنصب: أيّ رجل على الحال؛ لأنّ الذي قبلها معرفة، فلا يجوز أن تجري عليه صفة». وقال ابن مالك في التسهيل: ١٦٨: «وأيّ مضافاً إلى نكرة تماثل المنعوت معنىً».
قال الدماميني، ١٦٩: «قال في التسهيل: ويلزمها في هذين الوجهين الإضافة لفظاً ومعنىً إلى مايماثل الموصوف لفظاً ومعنىً لالفظاً، ومراده بالوصف ماتعلق به وصف في الجملة أَعَمُّ من أن يكون تابعاً أو غيره، يشمل الموصوف الاصطلاحي، وذا الحال، ومثال الإضافة إلى مايماثل معنى فقط في الموصول قولك: مررت برجلٍ أي إنسان، وإلى مايماثل لفظاً ومعنى في ذي الحال ومعنى ولفظاً في الموصوف..».

والخامس: أن تكون وُصْلَةً إلى نداء ما فيه (أَلْ)، نحو: «يأَيُّها[١] الرجلُ».

وزَعَمَ الأخفشُ أن [[٢] «أيّاً» لا تكون وُصْلَةً]، وأنّ (أيّاً) هذه هي[٣]

---

(١) في همع الهوامع، ٤٧/٣: «لايُنادى المعرَّف بأل، فلا يقال: ياالرجل إلا في الضرورة؛ لأنّ في ذلك جمعاً بين أداتي التعريف، وجوزه الكوفيون في الاختيار..
واستثنى البصريون شيئين: اسم الله تعالى، فيقال: ياألله، لأنّ (أل) للزومها فيه كأنها من بنية الكلمة، فيجوز حينئذٍ قطع همزه ووصله.
والثاني: الجملة المسمَّى بها كأنْ تسمِّي بها (الرجل قائم)، فإذا ناديته قلت: (يا الرجلُ قائم أقبل)؛ لأنه سُمِّي به عن طريق الحكاية.
واستثنى المبرّد ثالثاً وهو الموصول نحو: ياالذي قام، وإذا سُمِّي به، ووافقه ابن مالك، ونص سيبويه على المنع.
واستثنى محمد بن سعدان اسم الجنس المشبَّه به. فأجاز نداءه مع «أل» نحو: ياالأَسَدُ شِدَّةً، وياالخليفةُ هَيْبَةً، ووافقه ابن مالك.
وفي شرح المفصل، ٧/٢: (يا) أداة نداء، و (أيّ) المنادى، وهو مبهم، و (ها) تنبيه، و(الرجل) نعته، والأصل فيه أنهم أرادوا نداء الرجل، وهو قريب من المنادِي، وفيه الألف واللام فلما لم يمكن نداؤه والحالة هذه كرهوا نزعَها (أل)، وتغييرَ اللفظ عند النداء؛ إذ الغرض إنما هو نداء ذلك الاسم، فجاءوا بأيّ وُصْلَةً إلى نداء الرجل وهو على لفظه، وجعلوه الاسم المنادَى، وجعلوا (الرجل) نعته، ولزم النعت حيث كان هو المقصود، وأدخلوا عليه (ها) التنبيه لازمة؛ لتكون دلالة على خروجها عما كانت عليه، وعوضاً مما حُذِف منها، والذي حُذِف منها الإضافة في قولك: أيّ الرجلين..، والصلة في نظيرتها وهي (مَن)، ألا ترى أنك إذا ناديت (مَن) قلت: يامَن أبوه قائم.. وانظر الدماميني: ١٦٩، والرضي: ١٤٢/١.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة مثبتة في م٣٦/٤ب، وقد سقطت من بقية المخطوطات وأشار الشيخ محمد محيي الدين إلى أنه في بعض النسخ لاتوجد هذه الزيادة، وهي غير مثبتة في حاشية الأمير: ٧٣/١، ولا الدماميني: ١٦٩، وأثبتها مبارك وزميله: ١٠٩.

(٣) في م٣٦/٤ب سقط «هي».

الموصولة[١]، حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِها، وهو العائد، والمعنى: يا مَن هو الرجل.

ورُدَّ[٢] بأنه ليس لنا عائدٌ يجب[٣] حذفه، ولا موصولٌ التُزِم كونُ صلته جملة[٤] اسمية.

---

(١) وكذا في همع الهوامع، ٣/٥٢ ـ ٥٣: «وقيل أَيّ موصولة، والمرفوع خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة أيّ، وعليه الأخفش». وانظر الرضي: ١/١٤٣.
ورَدَّ رأيَ الأخفش المازني وابنُ مالك، وذهبا إلى أنها لو كانت موصولة لوصلت بالظرف والمجرور والجملة الفعلية.
وأُجيبا عن هذا بأنه لايلزم؛ إذ كان له الردُّ بأنهم التزموا فيها ضرباً من الصلة كما التزموا فيها ضرباً من الصفة على رأيهم.
كما رَدّه ابن مالك بأنه لو صَحّ ماقال لجاز ظهور المبتدأ، ورَدّ هذا الاعتراض أبو حيان بأن للأخفش أن يقول: إنهم التزموا حذفه في هذا الباب؛ لأن النداء باب حذف وتخفيف؛ بدليل جواز الترخيم فيه بخلاف غيره.
ورَدَّ الزجاج رأي الأخفش بأنها لو كانت موصولة لوجب ألا تُضمَّ؛ لأنه لايبنى في النداء مايُوْصَل؛ لأن الصلة من تمامه، وأجيب بأن ذلك إنما يلزم إذا قُدِّرت معربةً قبل النداء، لا إذا قُدِّرت مبنيةً قبله، ثم التزموا فيها في النداء ماكان قبله.
ومن الردود ماذهب إليه بعضهم من أنّ أيّاً الموصولة لاتكون إلا مضافاً لفظاً أو نيةً، والإضافة منتفية في هذه بوجهيها، وأجيب بأنّ «ها» عُوِّضت فيها من المضاف المحذوف فجرت مجراه فكأنها مضافة.
انظر هذا في همع الهوامع: ٣/٥٢ ـ ٥٣.

(٢) في م٤/٣٦ ب: «ويردُّه».

(٣) والعائد على «أيّها» محذوف على رأي الأخفش.

(٤) وعنده جملة الصلة اسمية، والمبتدأ فيها محذوف، وعند الرضي: وإنما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى، ولاسيما إذا زيد عليه كلمتان أعني «أيّها». الرضي: ١/١٤١. وذكرت لك رَدّ أبي حيان قبل قليل على ابن مالك في هذه المسألة.

وله أن يجيب عنهما[١] بأنّ (ما) في قولهم «لا سِيّما زيدٌ»، بالرفع كذلك[٢].

وزاد[٣] قسماً، وهو أن تكون نكرةً موصوفةً نحو: «مررتُ بأيٍّ معجبٍ لك»، كما يقال: بمن مُعْجِبٍ لك، وهذا[٤] غير مسموع.

ولا تكون (أيٌّ) غير مذكورٍ معها مضافٌ[٥] إليه البتة، إلا في النداء والحكاية، يقال: «جاءني رجل»، فتقول[٦]: أيٌّ هذان، وجاءني رجلان، فتقول: أيّانْ، وجاءني رجال، فتقول: أيُّون[٧].

---

(١) سقط «عنهما» من م٢/١٤ب أي: عن وجهي الرّدّ السابقين. و«له» أي: للأخفش.

(٢) أي «ما» موصول وجب حذف عائده، والتزم كون صلته جملة اسمية، والأصل: لامثل الذي هو زيد، وإنما جاء قيد الرفع لزيد ليحقق كون «ما» موصولة، ولو جُرَّ لكانت «ما» زائدة، ولو نصب لكانت «ما» كافة، وهذا على القول بجواز النصب.

في م٤/٣٦ب زيادة في النص هذه صورتها: «قال ابن الصايغ: أبو الحسن الأخفش يقول بوجوب الحذف هنا؛ لأنّ مابعد أيّ عوض عن ذلك المحذوف، والحذف لعوض كلا حذف، وقال: «لم يسمع أيُّهُم هو فاضل جاءني، بتقدير الذي هو فاضل جاءني» **قلت**: وغَلَب على ظني أنها زيادة من الناسخ ألحقها بالنص وليست من عمل ابن هشام.

وهذه الزيادة ليست فيما بين يدي من المخطوطات ومتون الحواشي، والمطبوع.

(٣) أي الأخفش.

(٤) أي وهذا المزيد غير مسموع عن العرب، وذكر الدماميني أن المسموع عند وصفها كونها معرفة على قول الجمهور نحو: يأيها الرجل.

(٥) أي لا تستعمل «أيّ» مقطوعة عن الإضافة لفظاً ومعنىً إلا في حالين: النداء والحكاية، والقطع في غيرهما عن الإضافة إنما يكون بحسب اللفظ لابحسب المعنى، وهذا ماأراده بقوله: البتة.

(٦) أي تقول في الحكاية: أيٌّ هذا، وانظر تفصيل هذا في الكتاب: ١/٤٠١، والمقتضب: ٢/٣٠٢.

(٧) فتحكي بأيّ مايستحقه ذلك الاسم المنكر من إعراب وتذكير وتأنيث وتثنية وجمع تصحيح يصلح له. وانظر هذا في بصائر ذوي التمييز ٢/١٢١.

وفي المقتضب: ٢/٣٠٢: «هذا باب أيٍّ إذا كنت مستفهماً مستثبتاً».

ذكر ما ذكره ابن هشام ثم قال: «فإن قال: مررتُ برجل، قلت في الوقف: أَيٍّ؟ موقوف، كما تقول =

....

* * *

= في المخفوض: مررتُ بزيدٌ، فإن وصلت قلت: أيٍّ يا فتى؟

فإن قال: جاءتني امرأة قلتَ: أَيَّهْ؟ فإن وصلتَ قلت أَيَّةٌ يافتى؟ وكذلك النصب والخفض تنصب إذا نصب، وتخفض إذا خفض حكاية لقوله، وتقف بلا حركة ولاتنوين..

وإن شئت قلت: في جميع هذا، ذكراً كان أو أنثى جمعاً كان أو واحداً: أيٌّ يافتى؟ إذا كان مرفوعاً، وأيّاً وأيٍّ إذا كان منصوباً أو مخفوضاً؛ لأن أياً يجوز أن تقع للجماعة على لفظ واحد، وللمؤنث على لفظ المذكر، وكذلك التثنية لأنها بمنزلة «مَن» و «ما»؛ لأنهما في جميع ماوقعتا عليه على لفظ واحد..».

– وانتهت أقسام (أيّ) ومازاده الأخفش، غير أن هناك قسماً آخر لم يذكره المصنف، وذكره غيره، وهو أن تكون تعجباً، فلا تضاف إلا إلى النكرات تقول: أيُّ رجل زيد!، وأيُّ رجلين أخواك!، وأيُّ رجال إخوتك!، وإن شئت أدخلت قبلها «سبحان الله» لئلا يلتبس التعجب بالاستفهام، فقلت: سبحان الله! أيّ رجلٍ زيد!. انظر أمالي الشجري: ٢٩٩/٢، والأزهية: ١٠٩.

وزاد الرماني في معاني الحروف: ١٦١، المنقولة إلى كم فنحو قوله جل اسمه: ﴿وكأيٍّ من قريةٍ أهلكتها وهي ظالمة﴾. سورة الحج/ ٤٥. بمعنى وكم من قرية.. والأجود أن يكون معها «مِن» لأنها منقولة إلى باب «كم» للعدد.

تنبيه[1]

قول أبي الطيب[2]:

أيَّ يومٍ سَرَرْتَني بوصالٍ لم تَرُعْني ثلاثةً بِصُدُودِ[3]؟

ليست فيه «أيّ» موصولة؛ لأنّ الموصولة لا تُضاف إلّا إلى المعرفة.

قال أبو عليّ في (التذكرة[4]) في قوله[5]:

أرَأيْتَ أيُّ سوالفٍ وخدودِ بَرَزَتْ لنا بين اللِّوَى فَزَرُودِ؟

---

(١) ما أثبته ابن هشام تحت هذا التنبيه من تعليق على بيت أبي الطيب وبيت أبي تمام الذي يليه ليس من عمله وإنما أخذ هذا بنصّه عن ابن الشجري في أماليه: ٧٧/١، المجلس الثاني عشر، وقد تعقبه على هذا البغدادي في شرح الشواهد، وسأذكر نص الشجري فيما يأتي لمقابلته بنص المصنف.

(٢) هذا البيت من قصيدة له، قالها في صباه يمدح فيها نفسه ويفتخر، وقوله: أيَّ يوم: منصوب على الظرفية، وقوله: سررتني، لم تَرُعْني إنما هو لمذكّر، وقد أراد به الساقي، وترعُني: مضارع راعه أي أخافه، والصُّدُود: المنع، وأراد به هنا المنع من الوصال.

ومعنى البيت: لم تَسُرَّني يوماً بالوصال إلا رَوَّعْتَني بالصدّ والإعراض عني ثلاثة أيام.

وقد ساق المصنف هذا البيت ليبيّن أن «أيّاً» فيه ليست موصولة؛ حيث أضيفت إلى نكرة، والموصولة لاتضاف إلا إلى معرفة، وعلى ذلك فأيّ على بابها، وهي هنا للاستفهام الإنكاري.

وقال العكبري: أيّ: نصب، وهو استفهام خرج مخرج النفي كما تقول لمن يدعي أنه أكرمك: أيّ يوم أكرمتني قط؟

وانظر البيت في الديوان: ٢٤/٢، وشرح البغدادي: ١٥٢/٢، وأمالي الشجري: ٧٧/١.

(٣) وفي أمالي الشجري: ٧٧/١، مايشير إلى أنه روي «ثلاثةٌ» بالرفع على إسناد الفعل إليها، ويأتي بعد قليل حيث نقله المصنف، ولم يَعْزُهُ إليه.

(٤) من مؤلفات أبي علي الفارسي، والفارسي هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار وشهرته تغني عن التعريف به، توفي ببغداد سنة سبع وسبعين وثلاثمئة.

(٥) ذكر مبارك وزميله أنهما لم يقعا على قائله، والقائل أبو تمام الطائي، وهذا مطلع قصيدة مدح بها =

لا[١] تكون (أيٍّ) فيه[٢] موصولة، لإضافتها إلى نكرة. انتهى[٣].

ولا شرطيةً[٤]، لأنّ المعنى حينئذٍ: إنْ سررتني يوماً بوصالك

= أحمد بن أبي دؤاد، واستشفع بخالد بن يزيد الشيباني.

وفي البيت رواية اخرى: «عَنَت» بمعنى عَرَضَتْ بدل: «بَرَزَتْ». والخطاب في «أرأيتَ» لنفسه أو لصاحبه. والسوالف جمع سالفة، وهي ناحية مقدّم العنق، أو هي صفحة العنق، وخدود: جمع خَدّ وهو الوجه.

اللِّوى فزَرُودِ: أي بين أماكن اللِّوى فأماكن زَرُود، واللِّوَى: أرض من تميم معروفة، وزرود: موضع ذو رمل بطريق الحاج من الكوفة.

والشاهد في البيت أن أبا عليّ ذكره على أن «أيّاً» ليست فيه موصولة، لأنها أضيفت إلى النكرة، وهي للاستفهام، ولذا علّقت فعل الرؤية. وارتفعت «أيٌّ» بالابتداء، والخبر جملة «برزت».

وأبو تمام: هو حبيب بن أوس الطائي ولد في (جاسم) من قرى حوران، في آخر خلافة الرشيد سنة تسعين ومئة ونشأ بمصر، وصار أَوْحَد عصره، وكان يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة للعرب غير القصائد والمقاطيع، وله كتاب الحماسة، وكتاب فحول الشعراء، وكتاب مختار أشعار هذيل، مات ستة اثنتين وثلاثين بعد المئتين بالموصل، وكان في عنفوان شبابه حائكاً وقيل سَقّاءً..

انظر البيت في ديوانه بشرح التبريزي: ١/٣٨٤، وشرح البغدادي: ٢/١٥٧، وشرح السيوطي: ٢/١٥٦.

(١) على هامش م٢/١٤ب: «يحتمل أن تكون «أيّ» دالة على الكمال، وهي صفة لموصوف محذوف أي: سوالفاً أيّ سوالف».

(٢) «فيه» سقط من م٣/٣٦ب، وم٤/٣٦ب.

(٣) أي كلام أبي علي الفارسي.

وذكر الدماميني في: ١٧١، أن المسألة منصوصة في التسهيل وغيره. وانظر التسهيل: ٣١.

(٤) هذا عطف على «موصولة» من قوله أولاً في بيت أبي الطيب: ليست «أيّ» فيه موصولةً.

وقلتُ فيما سبق إنّ ابن هشام أخذ حديثه هذا عن بيت المتنبي وأبي تمام من أمالي ابن الشجري، المجلس الثاني عشر، وقد جاء وقت ذكر النص لترى مافعله ابن هشام ـ رحمه الله ـ وماكان أغناه عما فعل!

قال ابن الشجري: «.. والذي يتوجه فيه السؤال أن يقال: ماوجه تعلُّق عجزه بصدره؟ وهل للجملة الأخيرة =

آمنتني[١] ثلاثة أيام من صدودك، وهذا عكس المعنى المراد، وإنما هي للاستفهام[٢] الذي يُراد به النفي، كقولك لمن ادّعى أنه أكرمك: أَيّ يوم أكرمتني؟ والمعنى[٣]: ما سررتني يوماً بوصالك إلا روَّعْتَنِي[٤] ثلاثةً بصدودك، والجملة الأولى[٥] مُسْتَأْنَفَةٌ، قُدِّم ظرفها[٦]؛ لأنَّ له الصدر، والثانية:[٧] إمّا في موضع جرٍ[٨] صفة لوصال على حَذْف

= موضع من الإعراب؟ فإن قيل: نعم، قيل: ماهو؟ وكم وجهاً من وجوه الإعراب يحتمل؟ وهو يجوز أن يكون فيه «أيّ» شرطية لتتعلّق الجملة بالجملة تَعَلُّق الجزاء بالشرط كقولك: أيُّ يوم لقيني زيدٌ لم أُعْرِضْ عنه، تريد: أيّ يوم لقيني أقبلتُ عليه.

والجواب عن هذا السؤال أنه لايصحُّ حَمْلُ «أَيّ» على معنى الشرط؛ لأنّ في ذلك مناقضة للمعنى الذي أراده الشاعر، فكأنه قال: إنْ سررتني يوماً بوصالك آمَنتني ثلاثة أيام من صدودك، وهذا عكس مراده في البيت، وإنما «أيّ» استفهام خرج مخرج النفي، كقولم لمن يَدَّعي أنه أكرمك: أيّ يوم أكرمتني؟ تريد: ماأكرمتني قط..

فمعنى البيت: ماسررتني يوماً بوصالك إلا روْعَتني ثلاثة أيام بصدودك..» أمالي الشجري: ١/٧٧ - ٧٨.

(١) «يوماً» سقط من م٢/١٤ب. وفي م٢/١٤ب «أمَّنتني» بتشديد الميم وقصر الهمز في أوله..

(٢) الاستفهام الإنكاري.

(٣) في بيت المتنبي.

(٤) في م٢/١٤ب «وروعتني» بزيادة الواو في أوْله.

(٥) وهي: أيَّ يوم سررتني بوصالك.

(٦) وهو «يوم» لأن اسم الاستفهام له حكم مايضاف إليه، وهو معمول «سررتني». الدسوقي: ٨٥. و «له الصدر» أي: للظرف الصدر بسبب اشتماله على الاستفهام.

(٧) في م٤/٣٦ب: «والجملة الثانية». والجملة الثانية هي «لم ترعني ثلاثة بصدودك».

(٨) في م٤/٣٦ب: «الجر». وقوله صفة: أي في حال كونها صفة.

ويتابع المصنف هنا النقل عن ابن الشجري، قال ابن الشجري في الأمالي/ ١/٧٨: «والعلقة بينهما من ثلاثة أوجه: =

العائد[١]: أيْ لم تَرُعْني بعده، كما حُذِفَ[٢] في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾[٣][٤]. الآية، أو نَصْب[٥] حالًا من فاعل[٦] (سررتني)، أو مفعوله[٧]، والمعنى: أيُّ يومٍ سررتني غيرَ رائع[٨] لي، أو غيرَ مُرَوِّع[٩] منك، وهي

= أحدها: أن تجري الجملة وصفاً لـ «وصال»، فتحكم على موضعها بالجر، والعائد إلى الموصوف مُقَدَّر، وقد ذكرت لك فيما تقدّم أنّ العرب قد حذفت عائد الصفة حذفاً يقارب حذف عائد الصلة.. في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾ سورة البقرة ٢/٢٨١. وإذا قدَّرت مثل ذلك في البيت اتصل الكلامان، فصَحَّ المعنى، وتقدير العائد في البيت: أيُّ يوم سررتني بوصالٍ ترعُني بعده ثلاثة أيام بصدود، فالهاء عائدة على وصال، فكأنك قلت: ماسررتني يوماً بوصالٍ مأمون بعده صدود ثلاثة أيام..».

(١) أي العائد على الموصول.

(٢) «حُذِف» سقط من م٣/٣٦أ.

(٣) الآيـة: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾. سورة البقرة: ٢/٤٨.

(٤) «واتقوا يوماً» سقط من م٢/١٤ب، وم٤/٣٦ب، والدماميني: ١٧١: و«عن نفس شيئاً» مثبت في م٣/٣٦أ، وسقط من بقية المخطوطات.

وحذف العائد في مواضع: لاتجزي فيه، لايُقْبَل فيه، لايُؤْخَذ فيه، وهم لايُنْصَرون فيه

(٥) تابع المصنف النقل عن الشجري، حيث يقول: «والثالث أن تجعل الجملة حالاً من التاء في سررتني، والعائد على التاء من حالها هو الضمير المستتر في «ترعني»، فكأنك قلت: أيّ يوم سررتني غيرَ رائع لي، وهذه حال مُقَدَّرة..». أمالي الشجري: ١/٧٩.

(٦) وهو التاء.

(٧) وهو ضمير المتكلم في الفعل.

(٨) أي على أنّ الجملة حال من الفاعل.

(٩) في م٤/٣٦ب: «مَرُوع» بالتخفيف، ومثله في طبعة مبارك وزميله: ١١٠، وطبعة الشيخ محمد محيي الدين: ٧٩. والجملة حال من المفعول به، وهو الياء.

حال مُقَدّرة[١] مثلها في: ﴿طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾[٢].

أو لا محل[٣] لها على أن تكون معطوفةً على الأولى[٤] بفاء محذوفة، كما قيل في: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾[٥] وكذلك بقية الآية.

وفيه[٦] بُعْدٌ، والمحَقِّقُون في الآية على أنّ الجُمَلَ مُسْتَأْنَفَةٌ، بتقدير: فما قالوا له؟، فما قال لهم؟.

---

(١) الحال المقدرةً هي التي يكون وقوع الفعل فيها غير مقارن لزمن العامل، بل بعده.
وقال الدماميني (١٧١): لأنّ عدم الروع بالصدود ليس مقارناً للعامل ضرورة أنه قدر ذلك بقوله: لم ترعني بعده، فهي على هذا التقدير حال مُقَدّرة. وانظر حاشية الأمير: ٧٤/١.

(٢) الآية: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾. سورة الزمر: ٧٣/٣٩.
خالدين، في الآية: حال مُقَدَّرة.
قال السيوطي: «ومقدرة، وهي المستقبلة: كمررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً، أي مُقَدّراً ذلك، ومنه: «ادخلوها خالدين»». الهمع: ٤١/٤ وانظر أقسام الحال في الباب الرابع مما يأتي.

(٣) هذا هو الوجه الثاني عند ابن الشجري في أماليه: ٧٨/١، قال: «الوجه الثاني: أنك تقدر بالجملة العطف، وتضمر العاطف فكأنك قلت: أي يوم سررتني بوصال فلم ترعني ثلاثة بصدود، والعرب تضمر الفاء والواو العاطفين، فمما جاء فيه إضمار الفاء قوله سبحانه: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ﴾ سورة البقرة، ٦٧/٢، فأضمر الفاء في (قالوا) لتمام كلام موسى عليه السلام، ثم أضمر الفاء في «قال» لتمام كلام قومه».

(٤) في م٣٦/٣أ: «الأول».

(٥) قوله: ﴿أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ مثبت في م١٤/٢ب، وليس في بقية المخطوطات. وقوله: «وكذلك بقية» جاء في الدماميني: ١٧١، والمطبوع: «وكذا».

(٦) أَيْ في إضمار الفاء في الآية والبيت، وعطف الجملة الثانية على الأولى، أما الآية فلما في ذلك من تكرار حذف العاطف مع أن حذفه لم يثبت في السَّعَة =

ومن رَوَى (ثلاثةٌ)[1] بالرفع لم يَجُزْ عنده كونُ الحال من فاعل «سررتني»؛ لِخُلُوِّ «تُرْعْني» من ضمير ذي[2] الحال.

* * *

= وأما في البيت فلأن فيه مع حذف العاطف ارتكاباً لما لايؤدي المعنى المقصود؛ وذلك لأنّ عطف جملة على أخرى لايقتضي مشاركة الثانية للأولى فيما اشتملت عليه من القيود؛ فإذن لايلزم تسلط النفي على المعطوف، ويؤول الأمر إلى الإخبار بجملتين: إحداهما فيها نفي معنى، وهي الأولى، والثانية فيها نفي صريح باقٍ على حاله لعدم تسلُّط النفي الأول عليه، والمعنى: لم تَسُرَّني يوماً بوصالٍ فلم ترعني ثلاثة أيام بصدود، وليس هذا هو المعنى المراد.. انظر الدماميني: ١٧١ - ١٧٢.

(١) كلام المصنف هنا هو تمام كلام الشجري في الأمالي: ٧٩/١ قال: «ومن روى لم ترعني ثلاثة، برفع (ثلاثة) على إسناد الفعل إليها كانت العلقة بين الجملتين بتقدير الوصف، أو العطف، وبطل أن تكون الجملة حالاً؛ لخلُوِّ (ترعني) من ضمير يعود على ذي الحال».

(٢) وهو ضمير المخاطب.



الفهرس

الموضوع	الصفحة



مطابع السياسة . الكويت